ISSN 0256 - 1190

حالة الأغذية والزراعة

١٩٩٦

الأمن الغذائي: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي

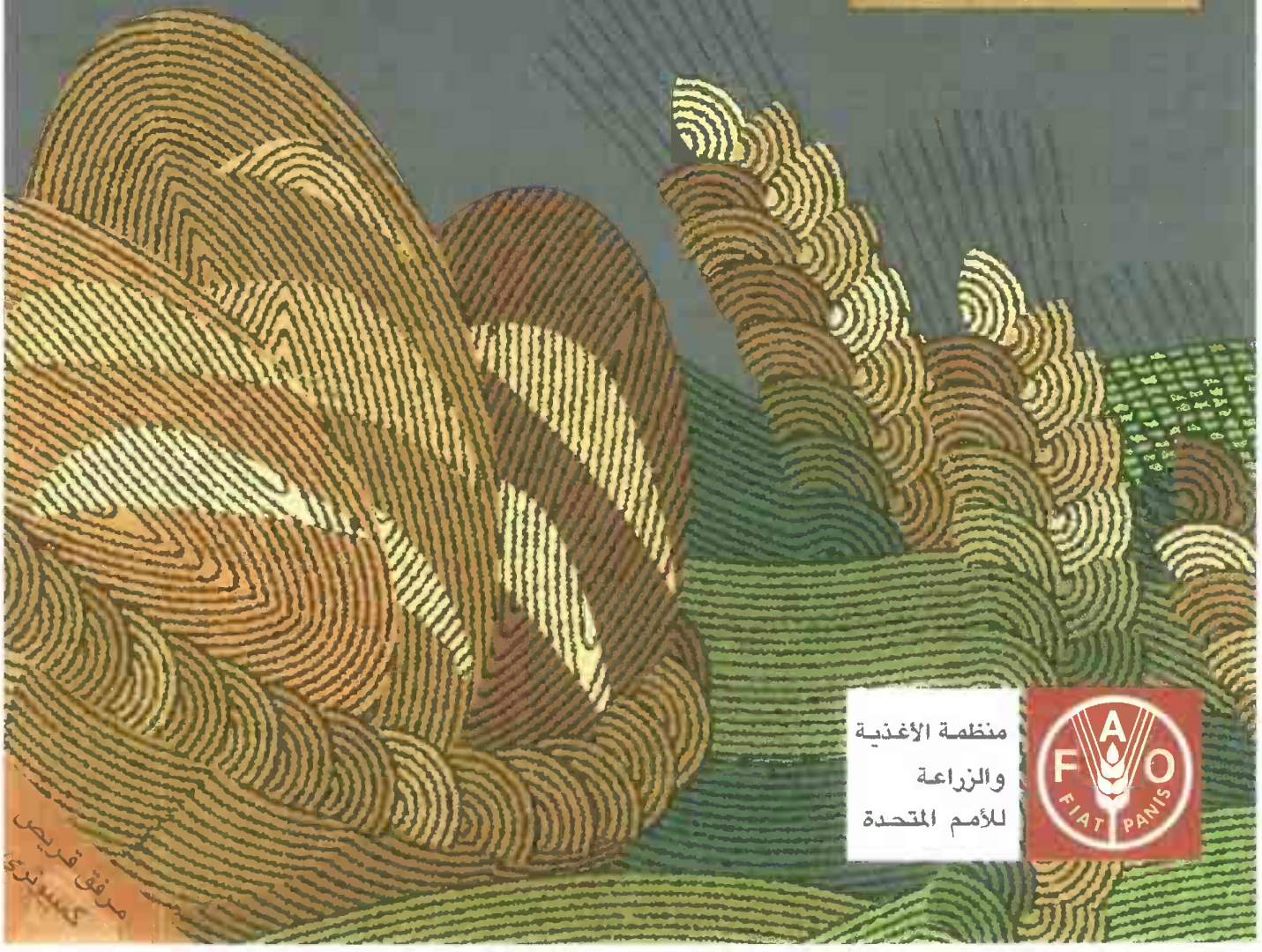

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

FAO FIAT PANIS

رغم التقدم الكبير الذى حدث فى مجال تحقيق الأمن الغذائى خلال العشرين عاما التى تلت انعقاد مؤتمر الأغذية العالمى فى عام ١٩٧٤، مازال هناك ٨٣٩ مليون نسمة تقريبا يعانون من نقص التغذية فى البلدان النامية.

والفصل الخاص من «حالة الأغذية والزراعة» هذا العام، يحمل عنوان «الأمن الغذائى : بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلي» وهو يتناول الدور الهام الذى تضطلع به الحكومات فى اختيار التركيبة المناسبة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والاجتماعية الكفيلة بخلق مناخ يفضى الى تحقيق الأمن الغذائى. ويتناول الفصل العديد من القضايا التى تؤثر فى قدرة أى بلد على تحقيق الأمن الغذائى، مثل : سياسات الاقتصاد الكلى والتجارة الداخلية، وتخزين احتياطيات الأغذية، وكيفية الحصول على النقد الأجنبى، والدعم الذى تقدمه المنظمات الدولية للأمن الغذائى من خلال توفير النقد الأجنبي وتعزيز موازين المدفوعات، ودور أسواق العقود الآجلة واستخدامها من أجل توفير الاستقرار، وأهمية خفض ديون بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض. وأخيرا، يتناول الفصل العناصر والسياسات التى تؤثر فى النمو الاقتصادى العام، مع التركيز بشكل خاص على تأثيرها على اقتصاد الريف والحضر.

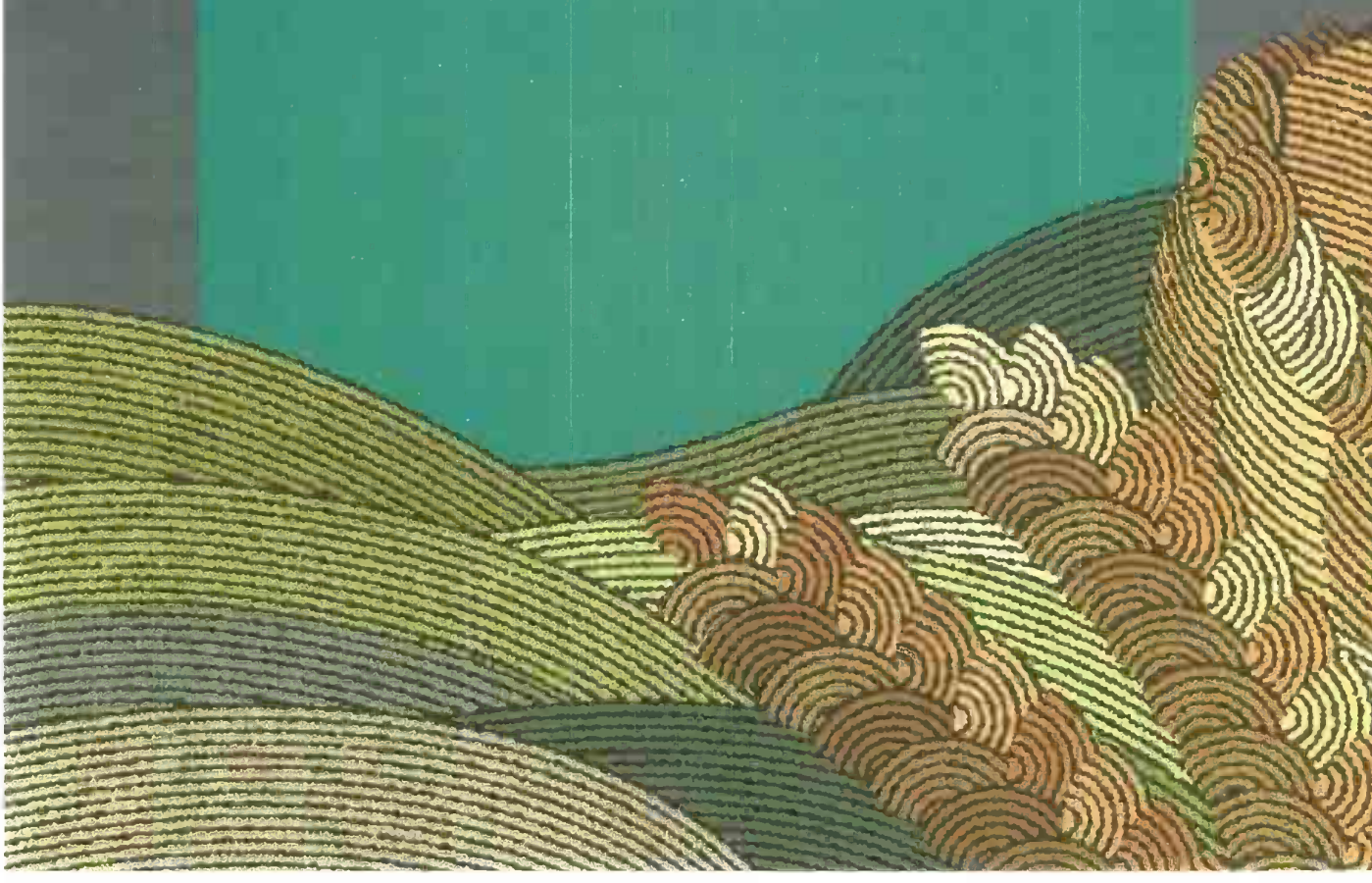

حالة الأغذية والزراعة
١٩٩٦

سلسلة دراسات الزراعة رقم ٢٩

ISSN 0256-1190

حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٦

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
روما، ١٩٩٦

أعدت البيانات الاحصائية الواردة فى هذه الدراسة على أساس المعلومات المتوافرة لدى المنظمة حتى يوليو/ تموز ١٩٩٦.

الأوصاف المستخدمة فى هذه الدراسة وطريقة عرض موضوعاتها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها وتخومها. وفى بعض الجداول يكون المقصود بالاقتصاديات «المتقدمة» أو «النامية» تسهيل وضوح الاحصاءات دون الحكم على مرحلة النمو التى وصلت إليها البلاد أو المناطق.

مكتبة دافيد لوبين التذكارية – معلومات الفهرسة عند النشر

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما (إيطاليا)
حالة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦
ISBN 92-5-603858-7

(سلسلة دراسات الزراعة رقم ٢٩)
ISSN 0256-1190

1 - Agriculture. 2 - Food Production.
3- Food security. 4 - Macroeconomic analysis.

I – عنوان II – سلسلة

FAO code: 70 AGRIS: E16 E10

© FAO 1996

تقديم

أمل أن يظل عام ١٩٩٦ ماثلا فى الأذهان، باعتباره العام الذى اعترف فيه العالم بأن تحقيق الأمن الغذائى العالمى يمثل أكبر التحديات الملحة التى تواجه البشرية جمعاء. وانى على ثقة من أن مؤتمر القمة العالمى للأغذية، الذى سيلتقى فيه هذا العام، فى روما، ممثلو دول العالم على أعلى المستويات، سوف يخدم هذا الهدف.

ان انعدام الأمن الغذائى، الذى يعد من أقدم الهواجس التى تشغل اهتمام الانسانية، لايزال من أصعب المشاكل المعاصرة التى تبدو أمرا يصعب تصديقه مالم تكن القرائن المروعة تصدمنا بحقائقها. وعلاوة على ذلك، فان فكرة «الأمن الغذائى، أولا» مازالت تحتاج الى اعتراف العالم بها، ليس باعتبارها مبدأ أخلاقيا فحسب، بل وأيضا بصفتها مسألة تهم الجميع. ولا يمكن للمجتمعات أن تدرك معانى التنمية وتوطيد أسس العدالة أو السلم أو التعليم أو أى حق اساسى آخر، ما لم تتحرر هى من المخاوف التى تساورها ازاء قوت غدها.

ان ما حدا بى لاقتراح عقد مؤتمر القمة العالمى للأغذية، هو قناعتى بأن السلطات السياسية العليا هى وحدها التى بوسعها أن تعالج، على نحو فعال، الأبعاد متعددة القطاعات للأمن الغذائى العالمى، وأن تحث على حشد جميع فئات المجتمع سعيا لتحقيق هذا الهدف. والواقع، انه من الممكن التغلب على العقبات الفنية والمالية من خلال التزام وطيد ومنسق بالسياسات على المستويين القطرى والدولى.

ان كوكبنا بوسعه أن ينتج ما يكفى من الأغذية لاشباع الاحتياجات التغذوية لكل بنى البشر، سواء من الناحيتين الكمية أو النوعية، فى حاضرنا ومستقبلنا، اذا ما أديرت مواردنا بصورة كافية واقتسمنا خيرات هذه الموارد. وحسبما يقول المهاتما غاندى «ان عالمنا يملك ما يكفى لاشباع حاجات الانسان وليس لاشباع شراهته وطمعه». وكثيرا ما لعبت المصالح الذاتية العاجلة دورا رئيسيا فى نشوء حالة انعدام الأمن الغذائى وبروزها، فضلا عن تقويض قدراتنا على ضمان الأمن الغذائى المستدام للأجيال المقبلة. وعلاوة على ذلك، أصبح السخاء يعنى، فى الواقع العملى، تحقيق المنافع الذاتية فى هذا العصر الذى تتزايد فيه عولمة النفوذ والمصالح. وهناك مصادر متفجرة عديدة للفوضى والعنف وزعزعة الاستقرار العالمى فى أوساط المحرومين وأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى. وقد صاغ جون شتاينبك هذا الوضع بتساؤل مؤداه: «هل يتعين أن يتحول الجوع الى غضب، والغضب الى عنف، قبل أن يتخذ أى اجراء عملى؟». ومن جهة أخرى، هناك امكانيات لا تحصى لتحقيق مكاسب على الصعيد العالمى من جراء مساعدة البلدان والشعوب الفقيرة على الاندماج فى مسيرة التقدم الاقتصادى والاجتماعى العالمى.

وينبغى ابراز هذه المشاغل وأسباب القلق فى ضوء بعض الاتجاهات والتطورات الأخيرة الواردة فى هذا التقرير. ومن بين هذه الأسباب، تقلص المساعدات الانمائية الدولية، وتدفقات المعونة لقطاع الزراعة، والمعونات الغذائية. وأيا كانت العوامل السياسية أو السوقية أو المالية، التى تقبع وراء هذا التقلص، فان لها آثارا ضارة بصورة مباشرة على العديد من البلدان الفقيرة.

وهناك سبب آخر يثير المخاوف، يتمثل فى القرائن المتزايدة على الصعوبات الاقتصادية التى يعانى منها، بوجه خاص، أشد فئات السكان فقرا فى العديد من البلدان، التى التزمت بتحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى وباجراء الاصلاحات ذات التوجه السوقى. وقد أصبح من المعترف به على نطاق عالمى وجود امكانات لرفع مستويات المعيشة بصورة عامة من خلال تحرير السوق. ومن جهة أخرى، فاننا كثيرا ما أكدنا، ولابد أن نكرر ذلك هنا فى ضوء التجارب المكتسبة مؤخرا فى بلدان عديدة، ضرورة عدم السماح بتقليص الدعم المقدم للفئات الفقيرة من السكان وألا نسمح باهمال مصالح الفقراء، متذرعين بمنطق السوق والكفاءة الاقتصادية. فهناك أمثلة تثبت بالدليل القاطع أن السياسات التى تركز على العدالة والتنمية البشرية، وهما من المقتضيات الأساسية للأمن الغذائى، يمكن أن تترافق مع المشكلات المالية الضاغطة والوقائع الاقتصادية القاسية. ومن الأمثلة على ذلك ما حدث فى بوركينا فاسو على النحو الوارد فى هذا التقرير.

ومما لا جدال فيه أن حل المشكلات واسعة النطاق والمتشابكة، والتى تكمن وراء ظاهرتى الجوع وسوء التغذية فى العالم، يستلزم جهودا غير مسبوقة. فهل نستطيع الاضطلاع بهذه المهمة فى ظل مناخ يتسم بندرة الأموال وتنافس الأولويات؟ لقد نبه العالم الفيزيائى كورت مندلسون الى الدوافع المثيرة للتساؤل، الكامنة خلف بعض انجازاتنا المذهلة وباهظة التكاليف، حيث عقد مقارنة بين الجهود والموارد الضخمة التى تخصص لاستكشاف الفضاء الخارجى، والتضحيات الهائلة من العرق والأعمال الشاقة الطويلة، التى بذلت منذ ٥ آلاف عام لبناء الأهرامات المصرية. فاذا كنا على استعداد لتكريس جهود وتكاليف والتزامات يصعب تصورها لاستكشاف الفضاء وللاستعدادات العسكرية، فما هى أعذارنا التى نبرر بها عدم قيامنا بمثل هذه الجهود لتحقيق هدف يسمو على جميع الأهداف، ألا وهو استئصال شأفة الجوع؟

وفيما يتعلق بأحدث التطورات، يسلط هذا التقرير الضوء على عدد من الاتجاهات المشجعة. فالسمات العامة الراهنة للظروف الاقتصادية العالمية، التى تتميز باطراد النمو وانخفاض التضخم وديناميةالتجارة وزيادة التكامل المالى والسوقى، تعد عوامل مساعدة للانتاج والتجارة فى القطاع الزراعى. فالانجازات الاقتصادية، التى تتحسن باطراد فى معظم أنحاء أفريقيا، لاسيما فى المناطق التى تمثل فيها الزراعة قوة الدفع الرئيسية، انما تمثل واحدة من أبرز السمات التى تدعو للارتياح فى الواقع الاقتصادى

والزراعى الراهن. ومما يثير حماسنا أن نرى العديد من الاقتصاديات التى تمر بمرحلة التحول قد دخلت مسار النمو الايجابى. كما ان الصمود الواضح للنظم الاقتصادية والمالية فى اقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى حيال أزمة المكسيك، والحفاظ على زخم عمليات الاستصلاح والاستقرار والتكامل، ومناخ التضامن الديمقراطى والاستقرار السياسى، كل ذلك يثير التوقعات باحتمالات التقدم الاقتصادى والزراعى فى هذا الاقليم. ورغم تراجع معدلات النمو المرتفعة فى الاقتصاديات الآسيوية، فما زالت هذه المعدلات قوية، مع استمرار مسيرة التكامل التجارى والمالى، على نحو مذهل. كذلك فان الجهود، التى تبذل لايجاد مناخ جديد يسوده السلام والتعاون الاقليمى فى الشرق الأدنى، يمكن أن تفسح المجال لامكانيات جديدة للتغلب على العديد من الصعوبات التى تواجه الاقليم فى مجال التنمية الزراعية والريفية.

وعلاوة على ذلك، فانه ما من مصدر من مصادر الارتياح هذه يمكن اعطاؤه صفة الكمال. فالارتفاع فى أسعار السلع، الذى خفف كثيرا من الصعوبات التى تواجه المنتجين فى الاقتصاديات الزراعية، قد رد بالفعل فى شكل دعم للعديد من المنتجات المهمة، مع أن هناك توقعات بأن تظل أسعار هذه السلع أعلى من مستوياتها المنخفضة التى كانت عليها فى الثمانينات. ويجب ان ينظر الى التحسن فى الأوضاع الاقتصادية فى العديد من البلدان الأفريقية فى سياق خمسة عشر عاما من الركود المطرد، الذى دفع بكثير من بلدان الاقليم الى مستويات لا تطاق من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. كما عانى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى من ضغوط اجتماعية، لاسيما فى المناطق الريفية التى تضررت من سوء مستوى الانتاج الزراعى. وقد تحقق النمو الاقتصادى السريع فى آسيا، فى العديد من الحالات، على حساب البيئة، واتساع فجوة الدخل الكبيرة فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية. وتطالعنا الأخبار كل يوم بالصعوبات التى تكتنف الحفاظ على الاستقرار السياسى والاقتصادى الضرورى لمتابعة تعزيز الاصلاحات فى رابطة الدول المستقلة، وتلك التى تواجه توطيد دعائم السلم والتعاون فى اقليم الشرق الأدنى.

ان هذه الصورة التى تمتزج فيها التطورات الايجابية والسلبية، ترتسم خطوطها فى ظل ملابسات تدهور أوضاع الأمن الغذائى العالمى. فقد وصلت المخزونات العالمية من الحبوب الآن الى أقل مستوى لها منذ الأزمة الغذائية العالمية التى حدثت فى أوائل السبعينات. ونظرا لما ترتب على ذلك من زيادات فى الأسعار، أصبحت بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض تتعرض، فى الوقت الراهن، لتحمّل تكاليف كبيرة لاستيراد احتياجاتها الغذائية.

ومن بين العوامل العديدة التى تؤثر على الأمن الغذائى، تلك العوامل المتعلقة بالاقتصاد الكلى، حيث تلعب ادارة التجارة دورا مهما. وتعالج هذه الدراسة تلك العوامل فى فصل خاص عنوانه «الأمن الغذائى: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلى». ويبحث هذا الفصل الدور الحاسم الذى تضطلع به الحكومات فى اختيار

أساليب الدمج الملائمة بين السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والاجتماعية، لايجاد البيئة الاقتصادية التى تفضى الى تحقيق الأمن الغذائى.

ويحدونى الأمل فى أن تسهم هذه الدراسة، التى تبرز أهم التطورات والقضايا التى تحيط بالحالة الراهنة للأغذية والزراعة، فى حشد الالتزامات الضرورية للتحرر من براثن الجوع، وذلك تمشيا مع مبادئ وأساليب العمل التى حددها مؤتمر القمة العالمى للأغذية.

دكتور جاك ضيوف
المدير العام

بيـــان المحتـــويـات

تقديـــم هـ
مذكرة تفسيرية ق

الجـــزء الأول
استعراض الحالة فى العالم

أولا : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام ٣

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٥ ٣

٢- نقص الأغذية وحالات الطوارئ ٧

٣- الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها ١١

٤- المساعدات الخارجية للزراعة ١٤

٥- تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٥/ ١٩٩٦ ١٧

٦- الأسعار الزراعية الدولية ٢٠

٧- المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة فيه ٢٤

٨- الانتاج الحرجى والتجارة ٢٩

ثانيا: البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام ٣٥

المناخ الاقتصادى العالمى ٣٥

التوقعات الاقتصادية وتأثيرها على الزراعة ٣٦

التوقعات الزراعية للبلدان النامية ٣٨

ثالثا: بعض القضايا المختارة ٤٨

الزراعة الحضرية : تعبير متناقض ٤٨

ما هى الزراعة الحضرية ؟ ٤٨

الزراعة الحضرية والفقراء ٥٠

ظروف الزراعة الحضرية بين الفقراء ٥٣

منافع الزراعة الحضرية ٥٥

العقبات التى تواجه الزراعة الحضرية ٥٦

دعم السياسات الخاصة بالزراعة الحضرية ٥٩

تكنولوجيا المعلومات : ماذا تعنى للزراعة ؟ ٦٦

الوضع الحالى والتطورات الناشئة ٦٦

الفرص المتاحة ٦٦

العقبات ٦٨

قضايا السياسات ٧١

دور الحكومات والمنظمات الدولية فى الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات ٧٨

خطر التصحر ٨٣

مدى انتشار التصحر وأسبابه ٨٥

السياسات الرامية الى تلافى التصحر ومكافحته ٨٩

سياسة خدمات دعم التنمية الزراعية ٩٥

دور خدمات دعم الزراعة فى التنمية ٩٥

تطوير خدمات الدعم الزراعى ٩٩

الاستنتاجات ١٠٨

الجـــزء الثـانـى
استعراض الحالة فى الأقاليم

أولا : أقاليم البلدان النامية ١١٣

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١١٣

نظرة عامة على الاقليم ١١٣

أداء الزراعة ١١٧

التطورات فى مجال السياسات ١١٩

بوركينا فاسو ١٢٦

الخصائص العامة ١٢٦

دور قطاع الزراعة فى الاقتصاد ١٢٧

خصائص القطاع الزراعى ١٢٨

الأداء السابق للاقتصاد والقطاع الزراعى ١٣١

السياسات الاقتصادية الحالية : التكيف الهيكلى ١٣٦

السياسات الزراعية : التكيف القطاعى ١٤١

تأثير اصلاحات السياسات ١٤٥

الخلاصة ١٤٨

آسيا والمحيط الهادى ١٥١

نظرة عامة على الاقليم ١٥١

التطورات الاقتصادية ١٥١

الأداء الزراعى وقضاياه ١٥٦

قضايا الزراعة وتوقعاتها فى الاقليم ١٦٠

باكستان ١٦٥

التطورات الاقتصادية ١٦٥

الأحوال والاتجاهات على مستوى الاقتصاد الكلى ١٦٧

مدى أهمية القطاع الزراعى ١٧١

التدخل الحكومى فى القطاع الزراعى ١٧٥

مشكلة الانتاجية ١٧٨

التقدم والمشكلات ١٨٧

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٩٠

نظرة عامة على الاقليم ١٩٠

التطورات الاقتصادية ١٩٠

الأداء الزراعى ومشاكله ١٩٤

دور السياسات الزراعية ١٩٧

التوقعات والقضايا الناشئة ٢٠٢

كولومبيا ٢٠٥

أداء الاقتصاد الكلى ٢٠٧

تغييرات السياسات القطاعية وأداؤها ٢١١

توقعات المستقبل ٢٢٠

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا ٢٢٣

نظرة عامة على الاقليم ٢٢٣

التطورات الاقتصادية ٢٢٣

الأداء الزراعى وما يتصل به من قضايا ٢٢٦

القضايا المؤثرة فى الأمن الغذائى للاقليم ٢٣٠

الأراضى الفلسطينية ٢٣٣

استعراض اقتصادى ٢٣٣

دور الزراعة ٢٣٥

استخدام الموارد الزراعية ٢٣٦

المياه والزراعة ٢٣٨

التجارة والوصول الى الأسواق ٢٤١

الاطار المؤسسى ٢٤٣

برامج المساعدات ٢٤٣

ثانيا: أقاليم البلدان المتقدمة ٢٤٦

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة ٢٤٦

اوروبا الوسطى والشرقية : نظرة عامة على شبه الاقليم ٢٤٦

تحسن الاتجاهات الاقتصادية وأداء الزراعة ٢٤٦

استمرار انعدام الاتساق فى عملية الاصلاحات الهيكلية ٢٥٢

تطور الزراعة الخاصة صغيرة النطاق ٢٥٦

زيادة توجيه السياسات الزراعية نحو نموذج السياسات السائد فى الاتحاد الأوروبى ٢٥٨

ضرورة تحسين القدرة التنافسية لقطاع الأغذية والزراعة فى شبه الاقليم ٢٦١

رابطة الدول المستقلة : نظرة عامة على شبه الاقليم ٢٦٤

الأداء الاقتصادى والسياسات ٢٦٤

أداء القطاع الزراعى فى الآونة الأخيرة ٢٦٦

اعادة هيكلة المزارع ٢٦٨

قطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع ٢٧١

التوريد الحكومى ٢٧٣

الاعانات والأسعار وسياسات القروض ٢٧٤

الاصلاحات الزراعية والاقتصادية فى بيلاروس وجمهورية مولدوفا ٢٧٧

المناخ على مستوى الاقتصاد الكلى ٢٧٧

التكاليف البشرية للتقشف ٢٧٨

الاعانات الزراعية السوفييتية والتخصص فى مولدوفا وبيلاروس والتجارة فيما بين بلدان الاتحاد السوفييتى السابق ٢٧٩

تحرير أسعار الأغذية ودعم الميزانية ٢٨٣

التعديلات التى حدثت فى الاستهلاك والانتاج الزراعى والتجارة بعد تطبيق الاصلاحات ٢٨٥

التحول والخصخصة فى القطاع الزراعى ٢٩١

زيادة الرقع الخاصة فى كل من مولدوفا وبيلاروس ٢٩٣

الدروس والأهداف طويلة الأجل المستمدة من التجارب المقارنة لكل من مولدوفا وبيلاروس ٢٩٤

الولايات المتحدة ٢٩٩

القانون الزراعى لعام ١٩٩٦ فى الولايات المتحدة يزيد من التوجهات نحو السوق ٢٩٩

الضغوط من أجل الاصلاح ٣٠٠

تغير البرامج الزراعية فى الولايات المتحدة ٣٠١

التأثيرات العامة للقانون الجديد ٣٠٨

الاستنتاجات ٣١٣

الجـــزء الثالث
الأمن الغذائى : بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلى

مقدمة ٣١٧

ما هو الأمن الغذائى ؟ ٣٢٠

ما هى فرص تحقيق الأمن الغذائى العالمى ؟ ٣٢٦

الحكومات والأمن الغذائى ٣٣٦

الموثوقية كعنصر من عناصر الأمن الغذائى : التقلبات قصيرة الأجل والاتجاهات طويلة الأجل ٣٤٠

السياسات الاقتصادية التى لها علاقة بالتجارة ٣٥٣

استخدام أسواق العقود الآجلة وأسواق الخيارات ٣٥٨

دعم ميزان المدفوعات ٣٦٤

الحد من الديون ٣٧٠

الأمن الغذائى فى الريف والحضر : النمو مع العدالة ٣٧٥

الخلاصة ٣٨٥

البيانات

١- التغيرات فى الانتاج الزراعى، ١٩٩٢ - ١٩٩٥ ٥

٢- العجز فى الامدادات الغذائية الذى يتطلب مساعدات استثنائية ٩

٣- اتجاهات الامدادات والاستخدام فى الحبوب ١٣

٤- الالتزامات بالمساعدات الخارجية المقدمة للزراعة والانفاق منها ١٥

٥- شحنات المعونة الغذائية من الحبوب ١٩

٦- أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ٢٣

٧- المصيد العالمي من الأسماك واستخدامه وتجارته ٢٧

٨- ا انتاج المنتجات الحرجية الرئيسية ٣١

٨ -ب قيمة الصادرات من المنتجات الحرجية الرئيسية ٣٣

الأطـــر

١- توقعات الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية ٤٥

٢- الديون الخارجية والتدفقات المالية على البلدان النامية ٤٦

٣- قابلية الزراعة الحضرية للاستدامة ٦٢

٤- الولايات المتحدة : ادارة الارشاد التعاونى ٧٢

٥- كندا : مشروع الشعير ٧٣

٦- المكسيك : خدمات الدعم للتسويق الزراعى ٧٥

٧- النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى المنظمة ٨٠

٨- اتفاقية مكافحة التصحر ٩٠

٩- الاهتمامات البيئية ١٢٤

١٠- المعوقات البيئية التى تواجه الانتاج الزراعى ١٣٢

١١- المعونة الغذائية لباكستان بمقتضى برامج التكيف الهيكلى والقطاعى خلال الثمانينات ١٦٩

١٢- بيلاروس ٢٨١

١٣- جمهورية مولدوفا ٢٨٢

١٤- مؤتمر القمة العالمى للأغذية : الوثائق الفنية الأساسية ٣١٩

١٥- توقعات تجارة الحبوب فى الصين ٣٣٢

١٦- الأمن الغذائى والتجارة فى الهند ٣٤٦

١٧- المعونة الغذائية وتجارة الأغذية : القانون الزراعى لعام ١٩٩٦ فى الولايات المتحدة ٣٥٠

١٨- مرفق التمويل التعويضى والطوارئ فى صندوق النقد الدولى ٣٦٤

١٩- رسم خرائط المخاطر : أداة جديدة لتقدير مستوى الأمن الغذائى ٣٨٧

الأشكال

١- الانتاج الاقتصادى العالمى ٣٩

٢- الانتاج العالمى وحجم التجارة العالمية ٤٠

٣- تركيبة الديون ٤١

٤- توقعات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة فى الزراعة فى اقاليم البلدان النامية ٤٢

٥- النمو المتوقع فى مجموع التجارة والتجارة بالسلع الزراعية ٤٤

٦- مدى تصحر الأراضى الجافة بحسب الاقاليم ٨٨

٧-١ افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١١٤

٧ - ب افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ١١٥

٨-١ اسيا والمحيط الهادى ١٥٢

٨ - ب اسيا والمحيط الهادى ١٥٣

٩-١ امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٩٢

٩- ب امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ١٩٣

الجداول

١- النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية (بحسب الاقليم) ٥١

٢- الصادرات السلعية (بمليارات الفرنكات الأفريقية) ١٢٩

٣- الواردات السلعية (بمليارات الفرنكات الأفريقية) ١٢٩

٤- متوسط النسبة السنوية للتغيرات فى المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسية وانتاجها وغلاتها (١٩٤٧-١٩٨٨ و ١٩٩٠-١٩٩٤) ١٧٣

٥- الواردات من المنتجات الزراعية الرئيسية (١٩٩٣) ١٧٣

٦- البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٩-١٩٩١ واسقاطات المقارنات بين جميع الحبوب (الأرز المضروب) فى البلدان المتقدمة ٣٢٨

٧- البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٩-١٩٩١ واسقاطات المقارنات بين جميع الحبوب (الأرز المضروب) فى البلدان النامية ٣٢٩

٨- النسبة المئوية لمعدلات نمو الانتاج والاستخدام الكلى لجميع الحبوب : البلدان المتقدمة ٣٣٠

٩- النسبة المئوية لمعدلات نمو الانتاج والاستخدام الكلى لجميع الحبوب : البلدان النامية ٣٣١

١٠- أ الشرق الأدنى وشمال افريقيا ٢٢٤

١٠- ب الشرق الأدنى وشمال افريقيا ٢٢٥

١١- مدفوعات العجز مقابل مدفوعات عقود مرونة الانتاج، ١٩٨٧-٢٠٠٢ ٣٠٣

١٢- نفقات برنامج تعزيز الصادرات تقل عن الحدود القصوى المحددة فى اطار الجات، ١٩٨٦-٢٠٠٢ ٣٠٦

١٣- نقص التغذية فى البلدان النامية ٣٣٥

١٤- اسعار تصدير القمح الثابتة فى ١٩٩٠ والأسعار الاسمية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٦ ٣٤١

١٥- مجموع الديون الخارجية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فى جميع الأقاليم ٣٧٢

شكر وتقدير

تولى اعداد «حالة الأغذية والزراعة» لعام ١٩٩٦ فريق من قسم تحليل عمليات التنمية الزراعية والاقتصادية يترأسه F. L. Zegarra ويضم G. E. Rossmiller ، J. Skoet و S. Teodosijevic. وقدم المساندة فى مجال خدمات الأمانة كل من S. Di Lorenzo، و P. Di Santo. وقدم المساندة فى مجالى الاحصاءات والبحوث كل من G. Arena، و P. L. Lacoacci، و O. Onorascenzo. وساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى العالم كل من L. Naiken، و P. Narain (المساعدات الخارجية للزراعة)، و G. V. Everett (المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة به)، و M. Chipeta، و M. Palmieri (الانتاج الحرجي والتجارة)، و R. Nugent (الزراعة الحضرية: تعبير متناقض)، و B. Huff (تكنولوجيا المعلومات: ماذا تعنى للزراعة)، و N. Messer (خطر التصحر)، و F. Sandiford (سياسة خدمات دعم التنمية الزراعية). والأقسام المتصلة بنقص الأغذية وحالات الطوارئ الغذائية، وأسواق الحبوب، والمعونة الغذائية، والأسعار الزراعية الدولية تولى اعدادها موظفو الوحدات التابعة لقسم السلع والتجارة تحت اشراف J. Greenfield، و P. Fortucci، و W. Lamada، و A. Rashid و H. Ryan.

كما ساهم فى اعداد وثائق المعلومات الأساسية الخاصة باستعراض الحالة فى الأقاليم كل من L. Jacobsen (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، و J. Skoet (بوركينا فاسو)، و D. H. Brooks (آسيا: والمحيط الهادى)، و R. Nugent (باكستان)، و J. L. Rhi-Sausi (أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى)، و C. F. Jaramillo (كولومبيا)، و S. Hafeez و M. Ahmad (الشرق الأدنى وشمال أفريقيا والأراضى الفلسطينية)، و J. Budavari (أوروبا الوسطى والشرقية)، و N. Cuffaro (رابطة الدول المستقلة)، و K. Grey (بيلاروس ومولدوفا)، و C. E. Young (القانون الزراعى لعام ١٩٩٦ فى الولايات المتحدة).

أما الفصل الخاص وعنوانه «الأمن الغذائى: بعض الأبعاد على مستوى الاقتصاد الكلى»، فقد أعده F. Sandiford وأسهم فيه كل من D.Culver، و K. Farrell ، و D. Gale Johnson.

وقد قام بتحرير الطبعة العربية ابراهيم ابراهيم المالكى، الذى أشرف أيضاً على الاخراج واعداد الأشكال والطباعة، وساعدت في التحرير أنطوانيت عازورى. وأعد الأشكال البيانية M.Cappucci. أما الغلاف والرسوم الايضاحية فمن تصميم Studio Page.

مذكـرة تفسيريـة

تستخدم الرموز التالية فى الجداول الاحصائية:

- = لا شئ أو كمية لا تذكر.

... = البيانات غير متوافرة.

١٩٩٤/ ١٩٩٥ = السنة المحصولية أو التسويقية أو السنة المالية التى تمتد من سنة تقويمية الى السنة التالية لها.

١٩٩٣- ١٩٩٥ = متوسط ثلاث سنوات تقويمية.

وقد لاتكون حصيلة جمع هذه الأرقام متطابقة حيث أنها جمعت من أرقام مقربة. أما التغيرات السنوية، ومعدلات التغيير فقد حسبت من أرقام غير مقربة، والنظام المترى هو المستخدم دائما الا اذا أشير الى غير ذلك. «والدولار» هو دولار الولايات المتحدة. وكلمة مليار تساوى ١ ٠٠٠ مليون.

الأرقام الدليلية للانتاج

فترة الأساس لأرقام المنظمة الدليلية هى الفترة ١٩٧٩- ١٩٨١. وتشير بيانات الانتاج الى السلع الأولية (مثل قصب السكر والبنجر بدلا من السكر). ويستخدم المتوسط القطرى لسعر الانتاج كأرقام ترجيحية. ويستثنى من الأرقام الدليلية للمنتجات الغذائية كل من التبغ، والبن، والشاى، والبذور الزيتية غير المخصصة للطعام، والألياف الحيوانية والنباتية، والمطاط، وقد وضعت أرقامها على أساس بيانات الانتاج فى السنة التقويمية (١).

الأرقام الدليلية للتجارة

فترة الأساس للأرقام الدليلية للتجارة بالمنتجات الزراعية هى أيضا فترة ١٩٧٩- ١٩٨١. وهى تشمل جميع السلع والبلدان الواردة فى «FAO Trade Yearbook» الذى أصدرته المنظمة. وتتضمن الأرقام الدليلية لاجمالى المنتجات الغذائية جميع المنتجات الصالحة للأكل والتى تصنف عامة على أنها «أغذية».

وتشمل جميع الأرقام الدليلية التغيرات التى طرأت على القيم الجارية للصادرات (فوب) والواردات (سيف) وكلها محسوبة بدولار الولايات المتحدة. وعندما تقدم بعض البلدان أرقام وارداتها بأسعار (فوب)، تعدل هذه الأسعار الى أسعار (سيف) بصورة تقريبية. وتنطوى هذه الطريقة فى التقدير على بعض التباين حين ينحرف اتجاه تكاليف التأمين والشحن عن اتجاه قيمة الوحدة من السلع.

وتمثل الأرقام الدليلية لحجم الوحدة وقيمتها فى التجارة بين البلدان، التغيرات فى كميات المنتجات بعد ترجيحها من الناحية السعرية، وفى قيمة المنتجات بعد ترجيحها من الناحية الكمية. والأرقام الترجيحية هى على التوالى متوسط السعر ومتوسط

(١) للحصول على التفاصيل الكاملة أنظر:

«FAO Production Yearbook 1994».

الكمية للفترة ١٩٧٩- ١٩٨١، وهي فترة الأساس المرجعية المستخدمة في جميع مسلسلات الأرقام الدليلية التي تعدها المنظمة حاليا. وتستخدم معادلة «لاسبير» في وضع الأرقام الدليلية (٢).

التغطية الاقليمية

تشمل البلدان النامية: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأدنى وشمال أفريقيا (٣) وآسيا والمحيط الهادي (٤).

أما البلدان المتقدمة فتشمل: البلدان الصناعية واقتصاديات التحول (٥).

وأوصاف المدن والبلدان المستخدمة في هذا التقرير هي تلك التي كانت سائدة وقت اعداد التقرير.

---

(٢) للحصول على التفاصيل الكاملة أنظر:
«FAO Trade Yearbook 1994».

(٣) يشمل الشرق الأدنى وشمال أفريقيا مصر والجماهيرية العربية الليبية وتونس والجزائر والمغرب والسودان وأفغانستان والبحرين وقبرص وجمهورية إيران الاسلامية والعراق والأردن والكويت ولبنان وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والجمهورية العربية السورية وتركيا والامارات العربية المتحدة والجمهورية اليمنية.

(٤) يشمل اقليم آسيا والمحيط الهادي بلدان التخطيط المركزي السابقة في آسيا: كمبوديا والصين وكوريا الديمقراطية ومنغوليا وفيتنام.

(٥) تشمل البلدان الصناعية: استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا والدانمرك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وايسلندا وايرلندا وايطاليا واليابان ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا والنرويج والبرتغال وأسبانيا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. وتضم اقتصاديات التحول : ألبانيا والبوسنة والهرسك وبلغاريا وكرواتيا والجمهورية التشيكية والمجر وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ويوغوسلافيا وجمهوريات الاتحاد السوفييتي سابقا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا.

الجـزء الأول

استعراض الحالة فى العالم

استعراض الحالة فى العالم

أولاً : حالة الزراعة فى الوقت الحاضر - حقائق وأرقام

١- انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى عام ١٩٩٥

• كان عام ١٩٩٥، بالنسبة للعالم ككل، عام ركود للانتاج الزراعى، حيث لم يزد مجموع انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية الا بنحو ٢ر٠ فى المائة فقط، بعد أن سجل زيادة نسبتها ٨ر٢ فى المائة عام ١٩٩٤. ويرجع هذا الركود الى الأداء دون المتوسط فى أغلب أقاليم البلدان المتقدمة والنامية، بالاضافة الى عدم حدوث تغيير يذكر فى مستوى انتاج البلدان التى تمر بمرحلة تحول.

• وكانت أهم ظاهرة فردية فى الانتاج الزراعى عام ١٩٩٥ هى انخفاض انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية فى الولايات المتحدة بنسبة ٨ فى المائة، حيث انخفض انتاج المحاصيل بالذات بأكثر من ٢٠ فى المائة بسبب سوء الأحوال الجوية. وبالنسبة لأهم البلدان المتقدمة المنتجة، فقد واصل الانتاج الزراعى الكلى للاتحاد الأوروبى اتجاهه الذى بدأه منذ بضع سنوات، نحو الانخفاض، وان كان بنسبة طفيفة هذه المرة (-ر٠ فى المائة مقابل -ر٣ر٢ فى المائة عام ١٩٩٤). أما فى استراليا، فقد زاد الانتاج بنسبة ٨ر١٢ فى المائة، ليعوض بذلك عن الانخفاض الذى حدث فى عام ١٩٩٤، ويزيد عنه.

• وشهد عام ١٩٩٥، بالنسبة للبلدان التى تمر بمرحلة تحول، توقف الانخفاض المستمر فى الانتاج الزراعى الكلى، وهو الانخفاض الذى كان قد بدأ مع بداية الاصلاح الاقتصادى فى هذه البلدان، حيث استطاعت أن تحتفظ بانتاجها الزراعى عند نفس مستواه فى عام ١٩٩٤ تقريبا. ويرجع السبب الرئيسى فى هذه النتيجة الى زيادة محاصيل بعض البلدان المنتجة الرئيسية مثل بولندا، التى بدأت تنتعش جزئيا بعد الجفاف الذى أضر بمحاصيلها فى عام ١٩٩٤، وكذلك رومانيا. وعلى النقيض من ذلك، واصل الانتاج انخفاضه فى بعض الجمهوريات الرئيسية للاتحاد السوفييتى سابقا، مثل الاتحاد الروسى وأوكرانيا وكازاخستان.

• وسجلت جميع الأقاليم النامية – باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى – تدهورا فى أداء انتاجها الزراعى الكلى عام ١٩٩٥ عنه فى عام ١٩٩٤. كما سجلت جميع الأقاليم النامية – باستثناء الشرق الأقصى والمحيط الهادى – معدلات نمو فى انتاج المحاصيل والثروة الحيوانية تقل عن معدلات نمو السكان.

• أما فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقد زاد الانتاج الزراعى عام ١٩٩٥ بنسبة ٢ر٤ فى المائة (بعد أن كانت ١ر٢ فى المائة فقط فى العام السابق). ورغم أن هذه الزيادة مازالت دون معدل نمو السكان، فانها كانت أعلى نسبة فى الأقاليم النامية. وترجع هذه الزيادة الكلية المتواضعة الى تفاوت الانتاج بدرجة كبيرة من بلد الى آخر. فقد أدت ظروف الجفاف الشديد فى افريقيا الجنوبية الى حدوث انخفاض حاد فى الانتاج الزراعى لبوتسوانا (-٥ر٥ فى المائة) وليسوتو (-٨ر٣٨ فى المائة) وناميبيا (-٢ر٧ فى المائة) وزامبيا (-٥ فى المائة) وزمبابوى (-٤ر١٧ فى المائة). بالاضافة الى انتاج جنوب افريقيا (-٤ر١٤ فى المائة). ومن ناحية أخرى حقق أغلب بلدان افريقيا الغربية والوسطى والشرقية معدلات متوسطة فى زيادة الانتاج. فقد سجل الانتاج الزراعى زيادات واضحة فى موزامبيق (٢ر١٧ فى المائة) وبوروندى (٨ر١٢ فى المائة) وأنغولا (٤ر٩ فى المائة) وملاوى (٥ر٦ فى المائة) وأوغندا (٧ر٥ فى المائة). أما فى نيجيريا، فتشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعى سجل زيادة متواضعة لا تعدو ٣ر١ فى المائة.

• وفى اقليم الشرق الأقصى والمحيط الهادى، انخفض نمو الانتاج الزراعى بصورة ملموسة فى عام ١٩٩٥ الى ٨ر١ فى المائة فقط، وهى نسبة تزيد بدرجة طفيفة عن معدل نمو السكان. وكان العامل الرئيسى وراء هذا التراجع هو الانخفاض الحاد فى نمو الانتاج الزراعى للصين الشعبية، حيث انخفض هذا المعدل الى ٦ر١ فى المائة فقط (بعد أن كان ٢ر٦ فى المائة عام ١٩٩٤)، وهو أدنى معدل سنوى للزيادة منذ ١٩٨٩. كما أن الانتاج الزراعى للهند زاد بصورة متواضعة للغاية هو الآخر تقدر بنسبة ١ فى المائة. ومن بين أهم البلدان الأخرى، سجلت بنغلاديش زيادة واضحة فى انتاجها الزراعى (٩ر٧ فى المائة)، وميانمار (٨ر٨ فى المائة)، وباكستان (٣ر٦ فى المائة). كما سجلت ماليزيا ونيبال وفيتنام زيادات بنسب أقل. ومن ناحية أخرى، سجلت كمبوديا ولاوس انخفاضا ملموسا فى انتاجهما، بسبب الفيضانات المدمرة.

البيان رقم ١

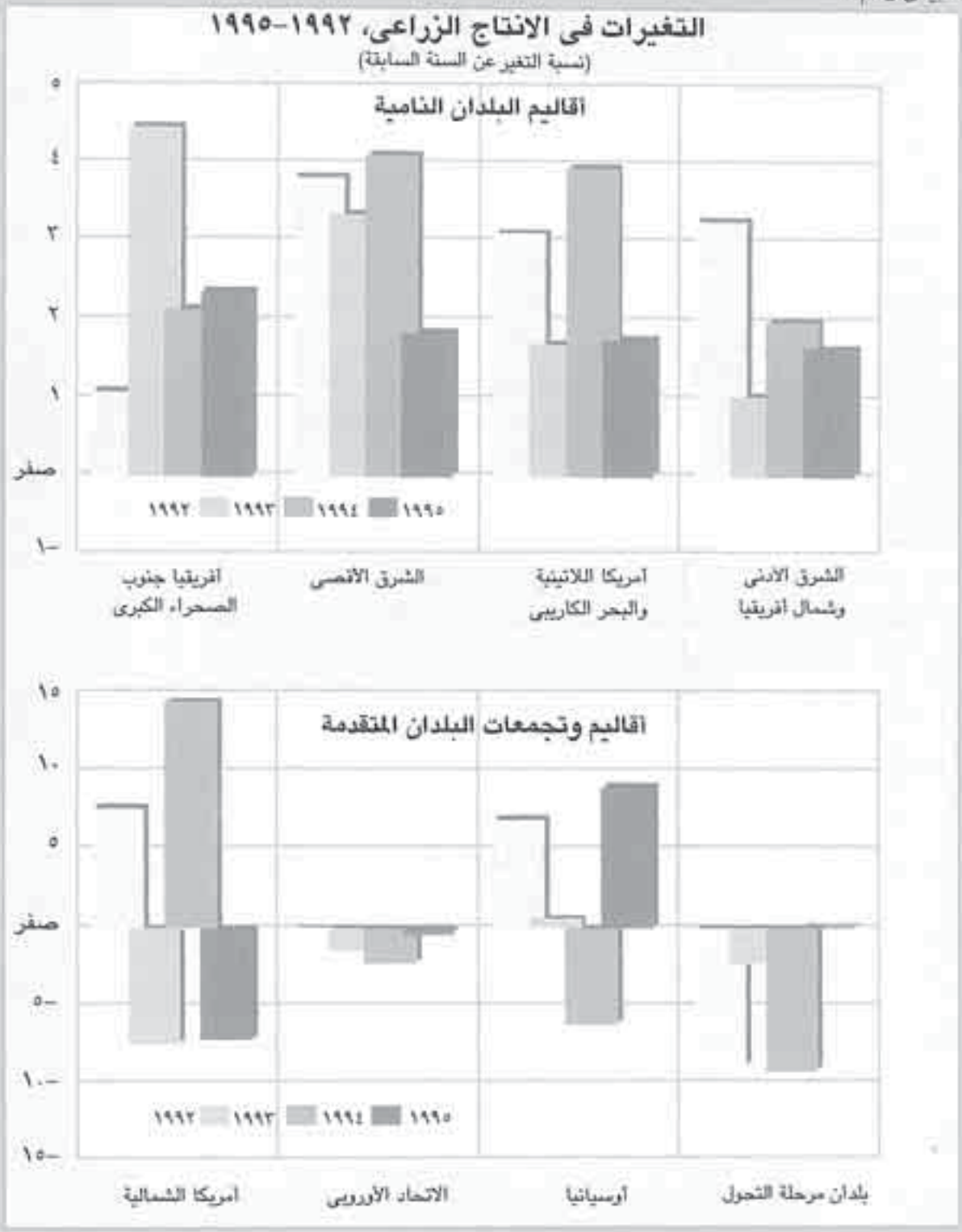

المصدر منظمة الأغذية والزراعة.

• وتراجع نمو الانتاج الزراعى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، من ٤ فى المائة عام ١٩٩٤ الى ١ر٨ فى المائة فقط عام ١٩٩٥. والسبب الأول فى هذا التراجع هو انخفاض الانتاج الزراعى فى المكسيك بنسبة تتراوح بين ٤ و ٥ فى المائة، بالاضافة الى تراجع زيادة الانتاج فى الأرجنتين والبرازيل واكوادور وبيرو وفنزويلا وشيلى (وان ظل نمو الانتاج قويا فى هذه الأخيرة)، وكذلك انخفاض الانتاج الزراعى فى كوبا مرة أخرى، ليواصل انخفاضه الحاد الذى بدأه عام ١٩٩٢. وقد كان انتاج أغلب بلدان الاقليمين الفرعيين، أمريكا الوسطى والبحر الكاريبى، ضعيفا أو متوسطا، باستثناء نيكاراغوا وغيانا حيث سجل نمو الانتاج ما بين ٥ و ٦ فى المائة تقريبا. أما أفضل أداء بالنسبة للانتاج الزراعى عام ١٩٩٥ فقد جاء من البلدان الصغيرة فى هذا الاقليم، مثل بوليفيا ونيكاراغوا وباراغواى.

• وتراجعت الزيادة فى انتاج اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا الى ١ر٧ فى المائة فقط، لتظل أقل بكثير من معدل نمو السكان للسنة الثالثة على التوالى. فبعد انتعاش الانتاج عام ١٩٩٤ من آثار الجفاف الشديد الذى تعرض له الاقليم فى السنة السابقة، تعرضت المغرب من جديد للجفاف فى عام ١٩٩٥، وانخفض انتاجها بنحو ٢٣ فى المائة. كما انخفض انتاج الأردن بنسبة ٥ فى المائة، وأقل من ذلك فى العراق والجماهيرية العربية الليبية والمملكة العربية السعودية وتونس. وعلى الجانب الايجابى، نجد أن انتاج الجزائر قد زاد بنسبة ٥ر٧ فى المائة، ليستعيد صحته جزئيا بعد سنتين متتاليتين من الانخفاض. كما سجل الانتاج فى السودان زيادة قوية (٨ فى المائة) بينما سجلت مصر والجمهورية العربية السورية وتركيا زيادات متواضعة فى انتاجها.

٢ - نقص الأغذية وحالات الطوارئ

• هناك الآن ما لا يقل عن ٢٦ بلدا فى مختلف أنحاء العالم تواجه نقصا حادا فى الأغذية، وتحتاج الى معونات غذائية استثنائية و/ أو طارئة. وتضم قارة أفريقيا وحدها أكثر من نصف هذه البلدان.

• ورغم أن احتياجات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من المعونة الغذائية قد انخفضت فى ١٩٩٤/١٩٩٥، فان جزءا كبيرا من هذه الاحتياجات لم يجد من يسده. ويرجع السبب الأول فى ذلك الى نقص امدادات المعونة الغذائية فى العالم. فطبقا للتقديرات الجارية، انخفضت شحنات المعونة الغذائية العالمية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ الى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاما. ومع الارتفاع الكبير فى الأسعار العالمية للحبوب، ستجد بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض فى هذا الاقليم نفسها أمام صعوبات خطيرة وهى تسعى لسد العجز الغذائى عن طريق الاستيراد.

• ورغم ماحققته أفريقيا الشرقية من محاصيل طيبة فى بعض الأحيان، ستظل بحاجة الى معونات غذائية للطوارئ فى عام ١٩٩٦. ففى *رواندا*، ورغم الأحوال الجوية المواتية فى الشهور الأخيرة، مازال انتاج الأغذية أقل بكثير من مستواه قبل الحرب الأهلية، ومازال هناك مايقرب من مليون شخص يعتمدون على المعونة الغذائية. وفى *بوروندى*، تدهورت توقعات المحاصيل نتيجة انعدام الأمن وتجدد نزوح السكان من مكان الى آخر. وتشير التقديرات الى أن نحو ٢٫٤ مليون لاجئ ونازح فى منطقة البحيرات الكبرى سيظلون بحاجة الى معونات الطوارئ طوال عام ١٩٩٦. وفى جنوب *السودان*، ورغم التحسن العام فى الانتاج، مازالت صعوبات الأغذية قائمة مع استمرار الحرب الأهلية وانعدام الأمن، اللذين يعوقان أعمال الاغاثة. وفى *الصومال*، من المنتظر أن يؤدى انخفاض انتاج الحبوب واستمرار حالة انعدام الأمن، الى تدهور حالة امدادات الأغذية. وعلى الأخص اعتبارا من شهر مايو/ أيار عندما تقترب المخزونات من النفاد. كما أن الأمر يحتاج الى معونات غذائية للمجموعات الحساسة فى *اثيوبيا واريتريا*، حيث ينتظر أن تتدهور الأحوال فى هذه الأخيرة اعتبارا من مايو/ أيار - يونيو/ حزيران عندما تنفد المخزونات فيها.

• وفيما يتعلق بغرب ووسط أفريقيا، تبدو الاحتمالات ضئيلة فى حدوث انتعاش فى انتاج الأغذية فى *ليبيريا*، حيث تجددت الاضطرابات المدنية

لتواصل عرقلة انتاج الأغذية وجهود الاغاثة. كما أن *سيراليون* مازالت تعانى من انعدام الأمن والصراعات الداخلية التى تقف فى طريق انتاج الأغذية. أما فى باقى أنحاء هذا الاقليم الفرعى، تبدو حالة امدادات الأغذية مستقرة بشكل عام، رغم الصعوبات التى يواجهها العديد من المناطق التى تعانى عادة من العجز الغذائى فى *بوركينا فاسو وتشاد ومالى والنيجر*.

• وفى أفريقيا الجنوبية، من المنتظر أن تحقق عدة بلدان محصولا جيدا، إلا أن هناك حاجة الى استخدام جزء كبير من هذا الانتاج للتعويض عن المخزونات التى نقصت فى أعقاب الانخفاض الكبير فى المحاصيل الذى شهده العام الماضى. ورغم انتعاش الانتاج مازالت حالة امدادات الأغذية فى *أنغولا* حرجة للغاية، ولا ينتظر أن يغطى الانتاج المحلى سوى أقل من نصف احتياجات البلد من الأغذية، بالاضافة الى وجود أعداد هائلة من السكان النازحين فى الداخل. كما أن الوضع حرج فى *زامبيا* أيضا، حيث انخفضت المخزونات بشكل حاد، بالاضافة الى صعوبة الحصول على الواردات التجارية بسبب ارتفاع الأسعار، وصعوبة النقل، وانخفاض القدرة الشرائية للأسر. كما ستواجه *ليسوتو وملاوى وموزامبيق* صعوبات فى امدادات الأغذية بسبب ارتفاع أسعار الواردات التجارية.

• أما بالنسبة لباقى أنحاء العالم، فمازال الانتاج المحلى من الأغذية فى *افغانستان* يواجه صعوبات بسبب نقص المستلزمات الزراعية، وتدمير البنية الأساسية، واستمرار انعدام الأمن الذى يواصل تشريد السكان، الأمر الذى يجعل هؤلاء السكان – ومعهم الفقراء والعائدين – بحاجة الى معونات دولية طوال الأشهر القادمة. وفى *العراق*، واصلت حالة الأغذية والتغذية تدهورها، ووصلت بالفعل الى مرحلة حرجة، نتيجة الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تمويل وارداتها. ولاتعطى الحصص الغذائية المدعومة سوى أقل من نصف احتياجات السكان من الطاقة، بالاضافة الى سوء نوعيتها ونقص البروتين الحيوانى والعناصر الغذائية الدقيقة فيها. وفى *لبنان*، وجهت الأمم المتحدة نداء لتوفير المعونات الانسانية ومساعدات الاغاثة لنحو ٢٠ ٠٠٠ أسرة لمدة ثلاثة شهور، فى أعقاب النزاع الذى نشب مؤخرا فى جنوب لبنان.

• وفى جمهورية *كوريا الديمقراطية الشعبية*، أسفرت الفيضانات الكاسحة التى حدثت فى عام ١٩٩٥، وانخفاض المخزونات، وعجز

البيان رقم ٢

المصدر: النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر لدى منظمة الاغذية والزراعة، ابريل/نيسان ١٩٩٦ *خلال السنة التسويقية الجارية

الحكومة عن استيراد الأغذية بصورة تجارية، عن موقف حرج للغاية، وأصبح الأمر يحتاج الى توفير مساعدات دولية كبيرة قبل ظهور المحصول القادم فى شهر أكتوبر/ تشرين الأول لتلافى المجاعة. وفى *منغوليا* مازال نقص المستلزمات الزراعية والصعوبات الاقتصادية يشكلان عقبة أمام انتاج الأغذية والواردات التجارية، حتى أصبحت الامدادات الغذائية محدودة للغاية، وقد تزداد سوءا بسبب انتشار الحرائق هناك مؤخرا. وفى *لاوس*، أسفرت الفيضانات عن انخفاض حاد فى محصول الأرز عام ١٩٩٥، مما أدى الى حدوث نقص كبير فى الأغذية تحتاج معه عدة مقاطعات الى معونات طوارئ.

• وفى *هايتى*، مازالت الواردات التجارية تواجه صعوبات مختلفة، رغم تحسن حالة امدادات الأغذية، وسيظل الأمر بحاجة الى معونات دولية لسد الاحتياجات المحلية.

• وفى *البوسنة والهرسك*، تحسنت حالة امدادات الأغذية منذ توقيع اتفاقية السلام فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥، مما أدى الى تحسن النشاط التجارى وامكانية الوصول الى المناطق التى تحتاج الى معونات غذائية، ومع ذلك، مازال هناك نحو ١ر٩ مليون من اللاجئين والمتضررين من الحرب بحاجة الى معونات طوارئ فى عام ١٩٩٦.

• وفى *أرمينيا*، تواصل حالة امدادات الأغذية تحسنها نتيجة زيادة حجم التجارة ومساعدات الجهات المتبرعة. ورغم ذلك، مازالت هناك فئة من السكان لاتملك الموارد اللازمة لشراء الأغذية، وذلك بالاضافة الى اللاجئين والنازحين فى الداخل ممن يحتاجون الى المعونة. وفى *أذربيجان* وجورجيا، حيث ينتظر أن يتحسن انتاج الأغذية قليلا عام ١٩٩٦، مازالت حالة امدادات الأغذية صعبة، بسبب المشكلات الاقتصادية وانخفاض الواردات.

• وفى *طاجيكستان*، تتسم حالة امدادات الأغذية بالخطر الشديد، حيث تتهدد المجاعة الفئات الحساسة من السكان مالم يحصلوا على مساعدات دولية.

٣ - الامدادات الحالية من الحبوب واستهلاكها والمخزون منها

• تشير التقديرات الى أن انتاج العالم من الحبوب فى عام ١٩٩٥ قد بلغ ١ ٩٠٤ ملايين طن، أى أقل منه فى عام ١٩٩٤ بنحو ٣ فى المائة، وأقل بكثير من المستوى الاتجاهى. ويرجع هذا الانخفاض الى الهبوط الحاد فى انتاج الحبوب الخشنة، وعلى الأخص فى الولايات المتحدة ورابطة الدول المستقلة، الذى فاق الزيادة التى حدثت فى محاصيل القمح والأرز. وقد زاد انتاج العالم من القمح بنسبة ٤ فى المائة عن مستواه المنخفض فى السنة السابقة، ويرجع السبب الأول فى ذلك الى الانتعاش القوى فى انتاج استراليا بعد الجفاف الذى تعرضت له فى ١٩٩٤، بالاضافة الى المحاصيل التى جاءت فوق مستواها المعتاد فى العديد من دول آسيا وأوروبا. كما زاد انتاج الأرز بنحو ٤ فى المائة عام ١٩٩٥ ليسجل رقما قياسيا جديدا.

• وتشير التوقعات الى أن مخزونات العالم من الحبوب فى السنوات المحصولية التى تنتهى عام ١٩٩٦ سوف تنخفض للسنة الثالثة على التوالى، لتصل الى ٢٦٠ مليون طن، أى أقل بنسبة ١٦ فى المائة عن مستواها فى بداية الموسم، وهو أدنى مستوى لها منذ عام ١٩٨١. وعند هذا المستوى، لن يتعدى مجموع مخزونات الحبوب نسبة تتراوح بين ١٤ و ١٥ فى المائة من اتجاه الاستهلاك فى ١٩٩٦- ١٩٩٧، وهو مايقل كثيرا عن نسبة ١٧ - ١٨ فى المائة التى حددتها أمانة المنظمة كحد أدنى آمن لتحقيق الأمن الغذائى العالمى. وسيحدث الجزء الأكبر من هذا الانخفاض فى مخزونات الحبوب الخشنة. أما المخزونات المرحلة من القمح والأرز فينتظر أن تنخفض هى الأخرى عن المستوى المنخفض الذى كانت عليه بالفعل فى بداية الموسم.

• وتشير التوقعات المبكرة لعام ١٩٩٦ الى انتعاش انتاج العالم من الحبوب ليصل الى ٢ مليون طن. ومن المتوقع أن يصل انتاج القمح الى ٥٧١ مليون طن تقريبا، بزيادة نسبتها ٤ر٤ فى المائة عن انتاج عام ١٩٩٥، ليعاود بذلك اتجاهه المعتاد بعد سنتين من الانخفاض عن هذا المستوى الاتجاهى. ومن المنتظر أن تزيد محاصيل القمح فى معظم الأقاليم، كرد فعل لنقص الامدادات فى جميع أنحاء العالم وارتفاع أسعار القمح العالمية. ومن المتوقع أيضا أن يزيد انتاج العالم من الحبوب الخشنة فى عام ١٩٩٦ بنسبة ٥ر١٠ فى المائة، ليصل الى

٨٨٣ مليون طن، بعد الانخفاض الحاد فى العام الماضى. وعند هذا المستوى، سوف يكون الانتاج فوق مستواه الاتجاهى، وان كان سيظل دون المحصول القياسى لعام ١٩٩٤ بقليل. وينتظر أن يتحقق الجزء الأكبر من هذه الزيادة فى البلدان المتقدمة، وعلى الأخص بلدان أمريكا الشمالية، وان كان من المنتظر أن تحقق افريقيا ورابطة الدول المستقلة زيادة ملموسة فى المحاصيل من الحبوب الخشنة. أما بالنسبة للأرز، فقد يصل انتاج الأرز الشعير عام ١٩٩٦ الى نحو ٥٦٠ مليون طن، أى دون زيادة تذكر عن السنة السابقة، وذلك بافتراض أن ظروف نموه ستظل جيدة كما كانت فى عام ١٩٩٥.

• واذا تحققت التوقعات الجارية، فان انتاج الحبوب سيكفى لسد احتياجات الاستهلاك المتوقعة فى ١٩٩٦ - ١٩٩٧. ورغم ذلك ستظل حالة العرض والطلب فى ١٩٩٦ - ١٩٩٧ عند توازنها الدقيق، حيث أن الزيادة المتوقعة لن تسمح بأكثر من تعويض متواضع لمخزونات الحبوب الاحتياطية بعد الانخفاض الحاد الذى تعرضت له فى الموسم الجارى. وهكذا نجد أنه حتى مع افتراض موسم نمو عادى، توحى المؤشرات الجارية بأن الأمن الغذائى العالمى سيظل مهددا، حيث ستظل احتياطيات الحبوب دون الحد الأدنى للأمان لمدة سنة أخرى على الأقل.

البيان رقم ٣

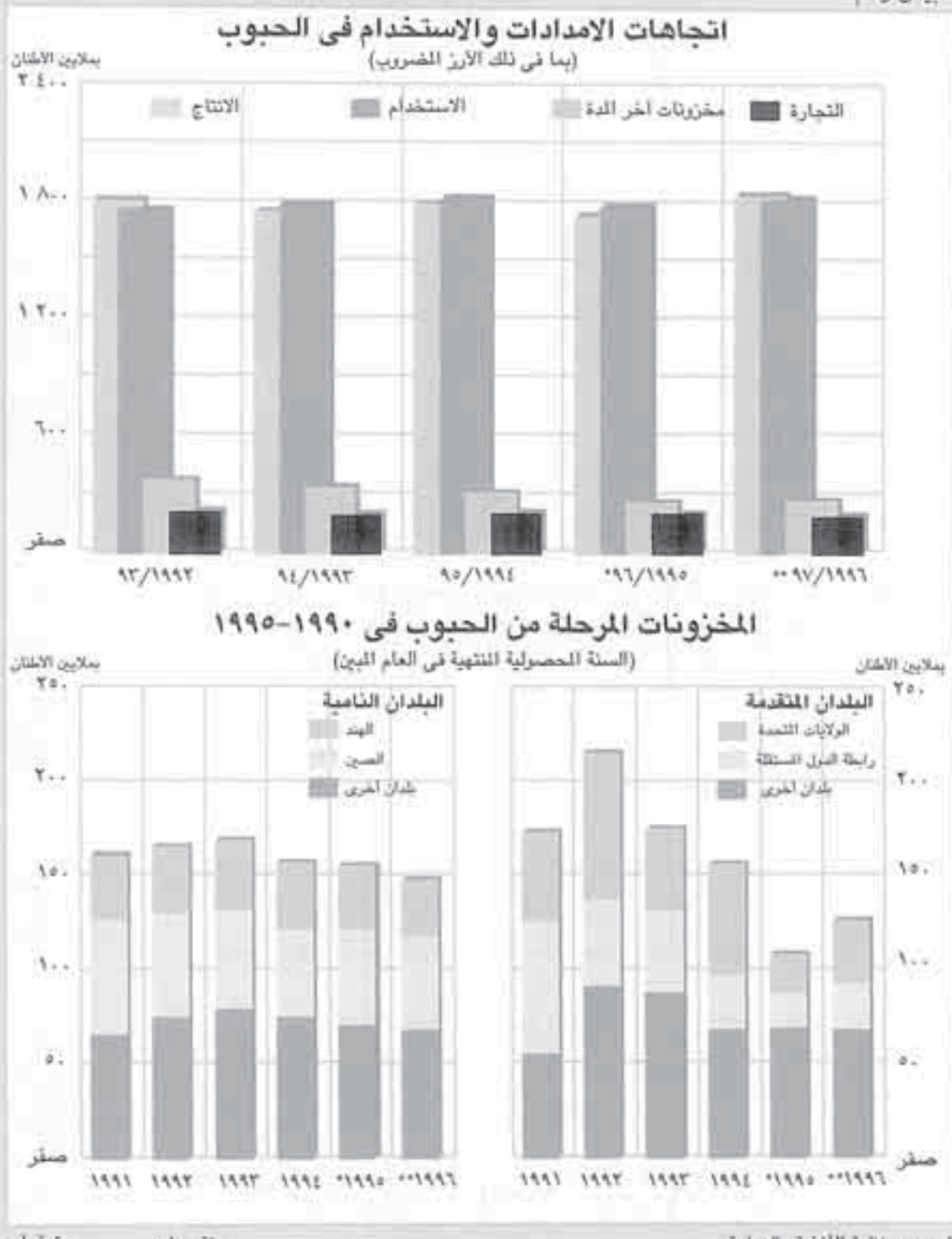

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

*تقديرات **توقعات

٤ – المساعدات الخارجية للزراعة

• واصلت المساعدات الخارجية للزراعة اتجاهها التنازلى فى عام ١٩٩٤، وهو أخر عام تتوافر عنه بيانات كاملة. فقد انخفض مجموع الالتزامات الموجهة للزراعة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ الى نحو ٨٩٨ ٩ مليون دولار، أى أقل بنسبة ١١ فى المائة عن مستوى العام السابق، وبما لايقل عن ٢٣ فى المائة عن مستواها القياسى فى عام ١٩٩٠ وهو ٨٨١ ١٢ مليون دولار. وفى نفس الوقت انخفضت نسبة المساعدات الخارجية الموجهة للزراعة فى مجموع التمويل الانمائى من ١٣ فى المائة عام ١٩٩٠ الى ١٠ فى المائة تقريبا فى السنوات الأخيرة.

• ويرجع جزء كبير من الانخفاض فى الالتزامات المخصصة للزراعة عام ١٩٩٤ الى تناقص القيمة الحقيقية للالتزامات الثنائية بنسبة ٣٠ فى المائة، ليتوقف عند ٥٥٠ ٣ مليون دولار. ولم يكن هناك فى مواجهة هذا النقص سوى زيادة بنسبة ٥ فى المائة فى الالتزامات متعددة الأطراف بحسب قيمتها الحقيقية، لتصل بذلك الى ٣٤٨ ٦ مليون دولار عام ١٩٩٤. ومع ذلك، فان مجموع الالتزامات متعددة الأطراف للزراعة فى عام ١٩٩٤ ظل أقل بكثير من المستويات التى سجلت قبل عام ١٩٩٣.

• واذا كان نصيب الالتزامات الميسرة فى مجموع الالتزامات المخصصة للزراعة قد ظل بشكل عام ثابتا عند نسبة ٧٠ فى المائة تقريبا فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٤، فان نصيب المنح قد انخفض بصورة ملموسة خلال تلك الفترة. فقد انخفض مجموع المنح من ٢٤٠ ٥ مليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٦٧٥ ١ مليون دولار فقط فى عام ١٩٩٤. وقد تأثرت بهذا الاتجاه السلبى المنح الثنائية ومتعددة الأطراف على السواء.

• وقد ساهم أغلب الجهات المتبرعة متعددة الأطراف الرئيسية فى زيادة الالتزامات متعددة الأطراف المخصصة للزراعة فى عام ١٩٩٤، حيث زادت التزامات مصارف التنمية الاقليمية من ٤٠٩ ١ ملايين دولار فى عام ١٩٩٣ الى ٧٧١ ١ مليون دولار فى عام ١٩٩٤، والصندوق الدولى للتنمية الزراعية من ٢٣٤ مليون دولار الى ٣٩٦ مليون دولار، والبنك الدولى من ٣٤٣ ٣ مليون دولار الى ٤٨٨ ٣ مليون دولار. كما زاد مجموع التزامات برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، بدرجة

البيان رقم ٤

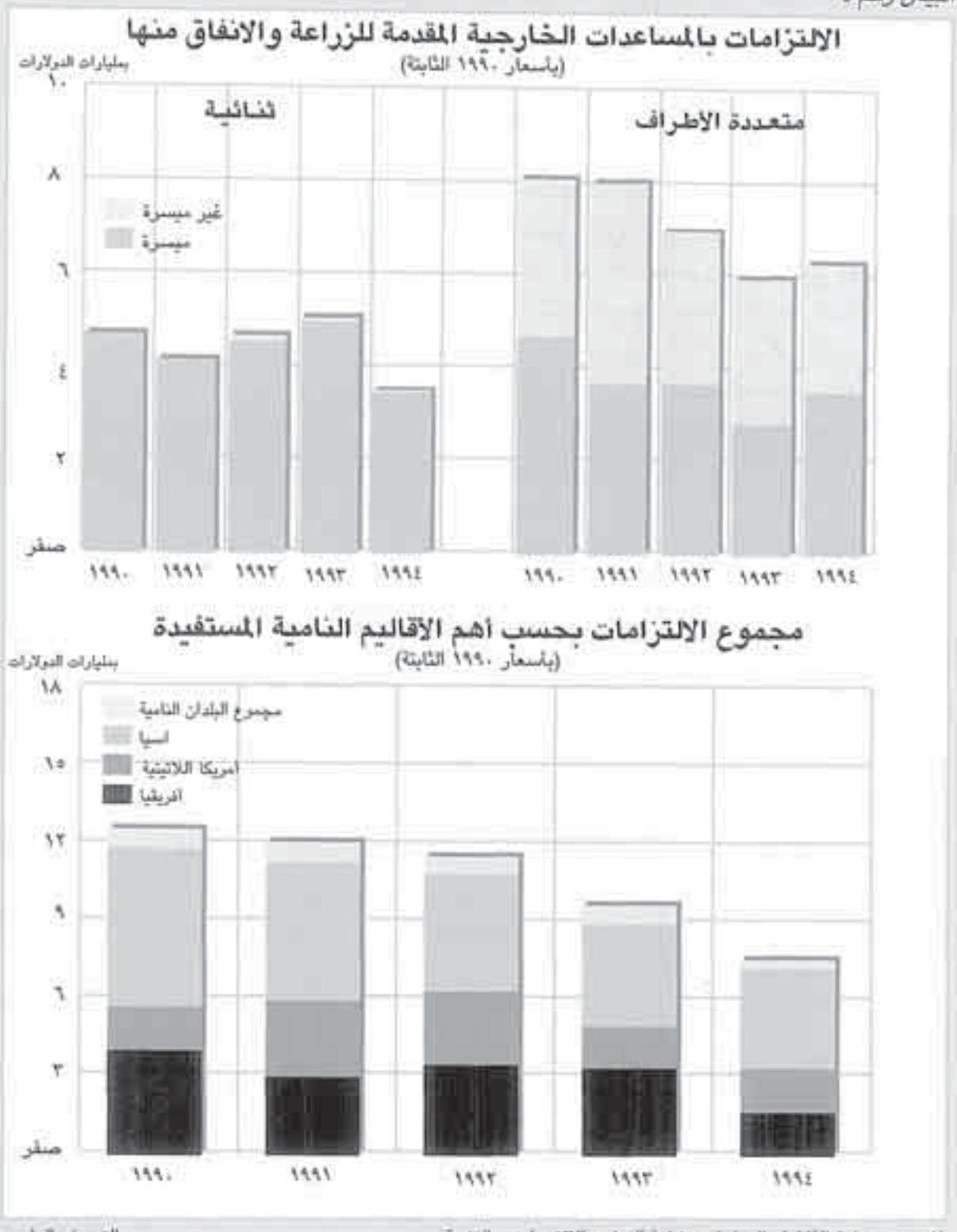

المصدر منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية

* بالتعريف الواسع

متواضعة، من ٦٢٧ مليون دولار الى ٦٤٨ مليون دولار، بينما شهدت المعونة متعددة الأطراف التى تقدمها منظمة البلدان المصدرة للنفط انخفاضا حادا من ١٦٦ مليون دولار الى ٤٥ مليون دولار.

• ومع ذلك فان الزيادة فى التزامات مصارف التنمية الاقليمية، والبنك الدولى، ومجموعة برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ومنظمة الأغذية والزراعة، والجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، للزراعة، فى عام ١٩٩٤ لا تمثل سوى زيادة طفيفة بعد الانخفاض الحاد الذى حدث طوال السنوات السابقة. فقد ظلت التزامات جميع هذه المؤسسات فى عام ١٩٩٤ دون المستوى الذى كانت عليه فى عام ١٩٩٣، وأقل بكثير من مستواها عام ١٩٩٠. ولولا الزيادة الكبيرة فى التزامات الصندوق الدولى للتنمية الزراعية فى عام ١٩٩٤، لما استطاعت التزامات هذه المؤسسات أن تقفز فوق المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٩٠.

• أما بالنسبة للتوزيع الاقليمى لتدفق المساعدات، فقد انخفض مستوى الالتزامات الموجهة للبلدان الأسيوية خلال الفترة ١٩٩٠ – ١٩٩٣ بأكثر منه فى الأقاليم الأخرى، وسجل عام ١٩٩٤، للمرة الأولى، جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا كمتلقية لجزء كبير من المساعدات المخصصة للقطاع الزراعى، فقد قدرت الالتزامات مبدئيا بنحو ١١٠ ملايين دولار.

• أما بالنسبة لبيانات عام ١٩٩٥، فمازالت غير كاملة، ولاتغطى سوى التزامات المساعدات الخارجية التى تقدمها المصادر متعددة الأطراف لقطاع الزراعة. فقد أورد البنك الدولى فى تقريره السنوى لعام ١٩٩٥ بأنه خفض التزاماته لقطاع الزراعة بنسبة ٣٢ فى المائة، فى الوقت الذى زادت فيه التزاماته فى مجموعها بنسبة ٨ فى المائة. كما ذكر مصرف التنمية الآسيوى فى تقريره انه خفض التزاماته للزراعة بنسبة ١٩ فى المائة.

٥ - تدفقات المعونة الغذائية فى ١٩٩٥/١٩٩٦

• يقدر مجموع شحنات المعونة الغذائية من الحبوب فى ١٩٩٥/١٩٩٦ (يوليو/ تموز - يونيو/ حزيران) بنحو ٧ر٦ مليون طن مقابل ٩ر٢ مليون طن فى ١٩٩٤/١٩٩٥، و١٢ر٦ مليون طن فى ١٩٩٣/١٩٩٤، و١٥ر٢ مليون طن فى ١٩٩٢/١٩٩٣.

• ومن المنتظر أن تحصل بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض على ٦ر٥ مليون طن، أى ٨٥ فى المائة من مجموع المعونة الغذائية من الحبوب، وهو مقدار مماثل لما حصلت عليه فى السنة السابقة. وعند هذا المستوى، ستمثل شحنات المعونة الغذائية على شكل حبوب الى هذه الفئة من البلدان نحو ٨ فى المائة من مجموع وارداتها التقديرية من الحبوب فى ١٩٩٥/١٩٩٦(بما فى ذلك مشترياتها التجارية)، وهو ما يمثل انخفاضا حادا عن نسبة ١١ فى المائة فى عام ١٩٩٤/١٩٩٥ و١٣ فى المائة عام ١٩٩٣/١٩٩٤. وستحصل بلدان أفريقيا جنوب الصحراء على أكثر من ٣٠ فى المائة من مجموع هذه المعونة، وبالتالى ستظل أكبر متلق للمعونة الغذائية داخل فئة بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض.

• وحتى شهر مارس/ آذار ١٩٩٦، كانت التبرعات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ لعام ١٩٩٥ قد وصلت الى ٠٠٠ ٩٢٢ طن من الحبوب و٠٠٠ ٢٤٥ طن من السلع الغذائية غير الحبوب، بينما وصلت المساهمات فى عمليات اللاجئين المزمنة لبرنامج الأغذية العالمى لعام ١٩٩٥ الى نحو ٠٠٠ ٥٠٤ طن من الحبوب و ٠٠٠ ٦١ طن من السلع الغذائية الأخرى. ووصل مجموع التعهدات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ لعام ١٩٩٦ من جانب تسع جهات متبرعة الى ٠٠٠ ٢٨٠ طن من السلع الغذائية، وهو مقدار يماثل التعهدات فى الفترة المقابلة من العام الماضى. وبالاضافة الى التبرعات للاحتياطى الدولى من أغذية الطوارئ ، كانت هناك تعهدات مقدارها ٠٠٠ ٢٢٥ طن تقريبا من السلع الغذائية لعمليات اللاجئين المزمنة فى عام ١٩٩٦.

• وحتى شهر مارس/ آذار ١٩٩٦، كانت التعهدات للموارد العادية لبرنامج الأغذية العالمى للفترة المالية السابقة ١٩٩٣ - ١٩٩٤ قد وصلت الى ٠٠١ ١ مليون دولار، وهو ما يمثل ٦٧ فى المائة تقريبا من الرقم

المستهدف وهو ٥ر١ مليار دولار. وينقسم مبلغ التعهدات الى ٦٥١ مليون دولار فى شكل سلع، و ٣٥٠ مليون دولار نقدا. وبالنسبة للفترة المالية ١٩٩٥ – ١٩٩٦، بلغ مجموع التعهدات حتى شهر ديسمبر/ كانون الأول مبلغ ٦٤٩ مليون دولار، وهو ما يمثل ٤٣ فى المائة تقريبا من الرقم المستهدف وهو ٥ر١ مليار دولار. وينقسم هذا المبلغ الى ٤٢٦ مليون دولار فى شكل سلع، و ٢٢٣ مليون دولار نقدا.

البيان رقم ٥

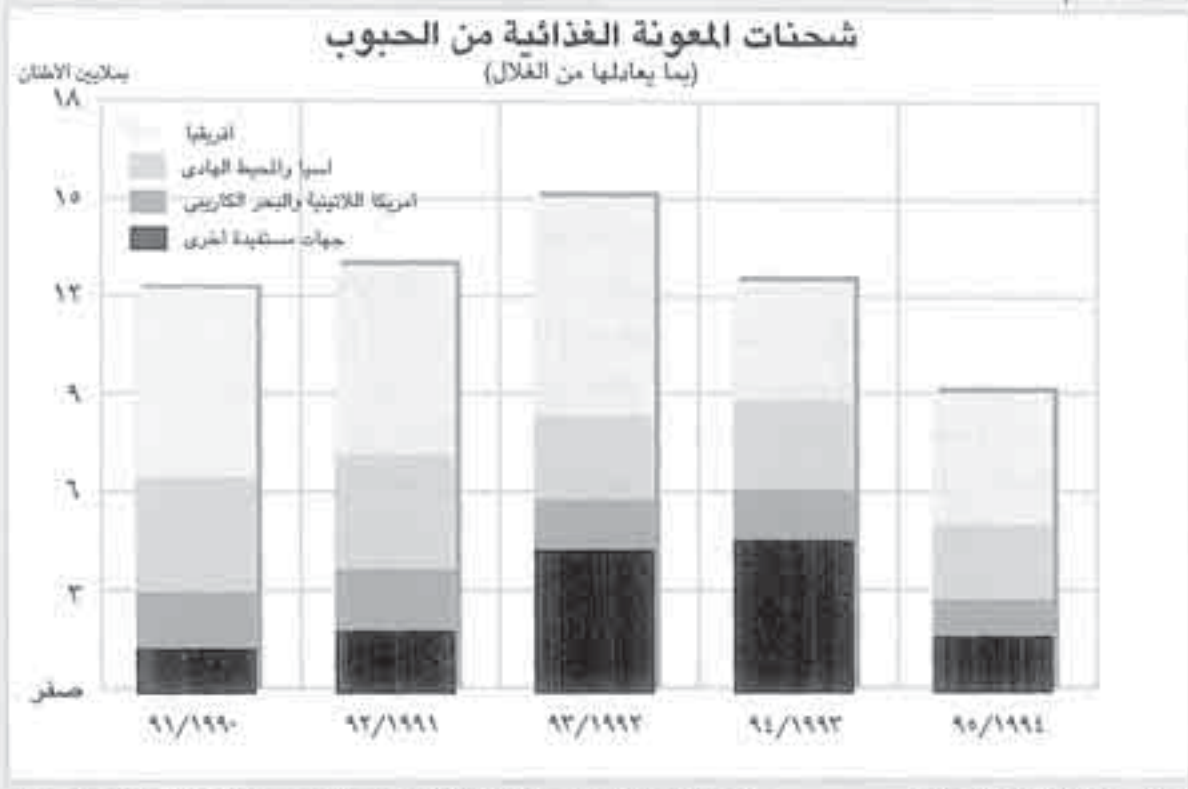

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

ملحوظة: تشير السنوات الى فترة الاثنى عشر شهرا من يوليو/تموز الى يونيو/حزيران

٦ - الأسعار الزراعية الدولية

• ارتفعت أسعار الحبوب الى أرقام قياسية فى موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ بسبب نقص الانتاج، وانخفاض المخزونات، والطلب الاستيرادى القوى نسبيا. وفى أواخر شهر مايو/ أيار ١٩٩٦ كانت أسعار القمح الدولية قد انخفضت قليلا مقارنة بالأرقام القياسية التى سجلتها فى شهر أبريل/ نيسان، وان ظلت عند ١٠٠ دولار للطن، وهو ما يزيد بنسبة ٦٠ فى المائة عن الفترة المقابلة فى العام السابق. وحيث أن محاصيل الذرة الرئيسية لن تظهر قبل عدة شهور، فقد أدى استمرار الطلب القوى - وعلى الأخص على الذرة الأمريكية - الى ارتفاع الأسعار الى مستويات عالية. ومع اقتراب شهر مايو/ أيار من نهايته، كانت أسعار الذرة الدولية قد اقتربت من ٩٥ دولارا للطن، أى أكثر من قيمتها فى العام الماضى بنسبة ٨٠ فى المائة.

• أما أسعار الأرز الدولية فقد انخفضت نسبيا فى الشهور الخمس الأولى من عام ١٩٩٦ عما كانت عليه من مستويات بالغة الارتفاع فى النصف الثانى من العام السابق. وجاء انخفاض الأسعار نتيجة انخفاض الطلب من بنغلاديش والصين واندونيسيا فى المقام الأول، نتيجة انتعاش انتاج هذه الدول الثلاث. وبالنسبة لأنواع الأرز المختلفة، فقد كان الانخفاض حادا فى أسعار الأنواع منخفضة الجودة. أما أسعار الأصناف الجيدة فقد تماسكت، وساندتها فى الربع الأول من العام الكميات التى اشترتها الصين خصيصا لأعياد الربيع، ثم بعد ذلك زيادة أسعار أرز التصدير الأمريكى، تحسبا لانخفاض المساحات المزروعة بالأرز فى الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٦.

• وبالنسبة لارتفاع أسعار الزيوت والدهون، وهو الارتفاع الذى بدأ فى شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٤، فقد توقف فى النصف الثانى من موسم ١٩٩٤/١٩٩٥، بل وبدأت أسعار بعض الزيوت فى الانخفاض بالفعل، بفعل توقع ارتفاع المخزونات فى نهاية الموسم وحصاد محاصيل وفيرة فى ١٩٩٥/١٩٩٦. وشهد النصف الأول من موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ انخفاضا جديدا فى الأسعار الدولية لمعظم الزيوت والدهون، نتيجة المخزونات الوفيرة فى بداية الموسم وتوقع أن يزيد مجموع الامدادات عن جملة الخسائر. أما أسعار زيت فول الصويا فقد زادت أثناء النصف الثانى من الموسم، بسبب انخفاض الامدادات والارتفاع الحاد فى

أسعار الحبوب التى تتنافس على الأرض مع فول الصويا. وظلت أسعار المساحيق الزيتية طوال موسم ١٩٩٤/١٩٩٥ أقل بنسبة ٦ فى المائة تقريبا عن المتوسط الذى سجلته فى ١٩٩٣/١٩٩٤، لأن الامدادات ظلت على وفرتها، بالاضافة الى استمرار انخفاض أعداد الحيوانات فى الاتحاد السوفييتى سابقا ودول أوروبا الشرقية. وفى موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ شهدت أسعار مساحيق فول الصويا وبذر اللفت وعباد الشمس ارتفاعا حادا، يساندها فى ذلك انخفاض امدادات المساحيق الزيتية بشكل عام، وزيادة الطلب على المنتجات الحيوانية، ورخص أسعار المساحيق مقارنة بأسعار الحبوب.

• أما ارتفاع الأسعار العالمية للسكر، الذى بدأ عام ١٩٩٤، فقد وصل الى أقصى حد له منذ خمس سنوات فى الربع الأول من عام ١٩٩٥. وسجل السعر اليومى، طبقا لاتفاقية السكر الدولية، ١٥٫٤٥ سنت للرطل (٤٥٫٠ كيلوغرام) فى شهر يناير/ كانون الثانى. ولكن التوقعات، التى أشارت الى وجود فائض كبير فى الانتاج فى ١٩٩٥/١٩٩٦، تسببت فى حدوث انخفاض حاد فى الأسعار فى شهرى أغسطس/ آب وسبتمبر/ أيلول. ولكن الأسعار ارتفعت قليلا خلال الفترة من أكتوبر/ تشرين الأول الى مارس/ آذار ١٩٩٦، بسبب نقص السكر الأبيض الجيد من الاتحاد الأوروبى، وتأخير صادرات العديد من البلدان المنتجة للقصب. ثم انخفضت الأسعار بشدة منذ أبريل/ نيسان ١٩٩٦ لتصل الى أدنى مستوى لها منذ سنتين، وهو ١٠٫٥٠ سنت للرطل، فى الأسبوع الأول من شهر مايو/ أيار مع نزول كميات كبيرة من سكر التصدير الى الأسواق.

• وارتفعت أسعار البن العالمية فى عام ١٩٩٤، وظلت على ارتفاعها حتى شهر مايو/ أيار ١٩٩٥. ولكن مع وفرة محاصيل كولومبيا والمكسيك وأوغندا، التى عوضت عن خسائر البرازيل، اتجهت حركة الأسعار نحو الانخفاض ابتداء من شهر يونيو/ حزيران ١٩٩٥، وظلت كذلك طوال الفترة الباقية من العام. وخلال الأربعة أشهر الأولى من عام ١٩٩٦، بلغ متوسط الأسعار ٢٣٣٦ ٢ دولارا للطن، أى أقل بأكثر من الثلث عن أعلى مستوى وصلت اليه الأسعار فى شهر أبريل/ نيسان الماضى.

• وبعد الزيادات الملموسة التى حققتها أسعار الكاكاو عام ١٩٩٥، ظلت هذه الأسعار عند أعلى مستوى لها منذ ست سنوات. ويرجع ارتفاع الأسعار الى الامدادات المحدودة فى مختلف أنحاء العالم، بسبب

استمرار انخفاض انتاج البرازيل. ورغم زيادة انتاج كوت ديفوار وغانا فى عام ١٩٩٥، واصلت الأسعار ارتفاعها، لتصل الى أعلى مستوى لها فى شهر أبريل/ نيسان ١٩٩٦ بسبب بقاء الطلب على قوته وقلة الامدادات.

• أما أسعار الشاى العالمية فقد انخفضت من جديد فى عام ١٩٩٥ نتيجة الانتاج القياسى الذى حققه بعض البلدان المنتجة الرئيسية، وضعف الطلب الاستيرادى. وبعد الانخفاض الحاد فى الأسعار فى شهر يوليو/ تموز ١٩٩٥، وهو الانخفاض الذى لم يحدث منذ عشرين عاما، ارتفعت الأسعار بصورة ملموسة الى ١ ٧٤٥ دولارا للطن فى الأشهر الأربعة الأولى من عام ١٩٩٦. ورغم ذلك ظلت أسعار الشاى العالمية تتعرض لضغوط تنازلية فى الأجل القصير نتيجة ضعف الطلب الاستيرادى.

• أما أسعار القطن العالمية، طبقا للرقم الدليلى الوارد فى نشرة Cotlook A لشهر مارس / آذار ١٩٩٦، فقد كانت تقل بنحو ٥ر٦ سنت للرطل عن متوسط أسعار ١٩٩٥، وأقل بكثير من المستوى القياسى الذى وصلت اليه فى الربع الأول من عام ١٩٩٥. وتشير تقديرات اللجنة الاستشارية الدولية للقطن الى أن انتاج العالم فى ١٩٩٥/١٩٩٦ سيصل الى نحو ١٩ مليون طن، أى بزيادة نسبتها ٨ر١ فى المائة. ومن المتوقع أن يزيد الاستهلاك بنحو ٢ فى المائة. وتقدر المخزونات العالمية فى نهاية موسم ١٩٩٥/١٩٩٦ (أغسطس/ آب - يوليو/ تموز) بنحو ١١ر٨ مليون طن، أى بزيادة نسبتها ٢ فى المائة عن السنة الماضية. أما الواردات العالمية فى ١٩٩٥/١٩٩٦ فينتظر أن تنخفض بنحو نصف مليون طن تقريبا عن مستواها فى ١٩٩٤/١٩٩٥، وأن تنخفض مرة أخرى بمقدار ٣٠٠ ٠٠٠ طن فى ١٩٩٦/١٩٩٧. وستظل الصين تلعب دورا هاما فى تجارة القطن العالمية. وتتوقع اللجنة الاستشارية الدولية للقطن أن تفوق الزيادة فى الانتاج بشكل عام احتياجات الاستهلاك، الأمر الذى سيؤدى الى زيادة المخزونات، وان كان تفاوت الغلة ومشكلات الأمراض والآفات، الى جانب أسعار المحاصيل التى تنافسه، وعلى الأخص الحبوب، ستؤثر كلها فى انتاج القطن على المدى المتوسط.

البيان رقم ٦

أسعار تصدير بعض السلع فى ١٩٩٢ - ١٩٩٦

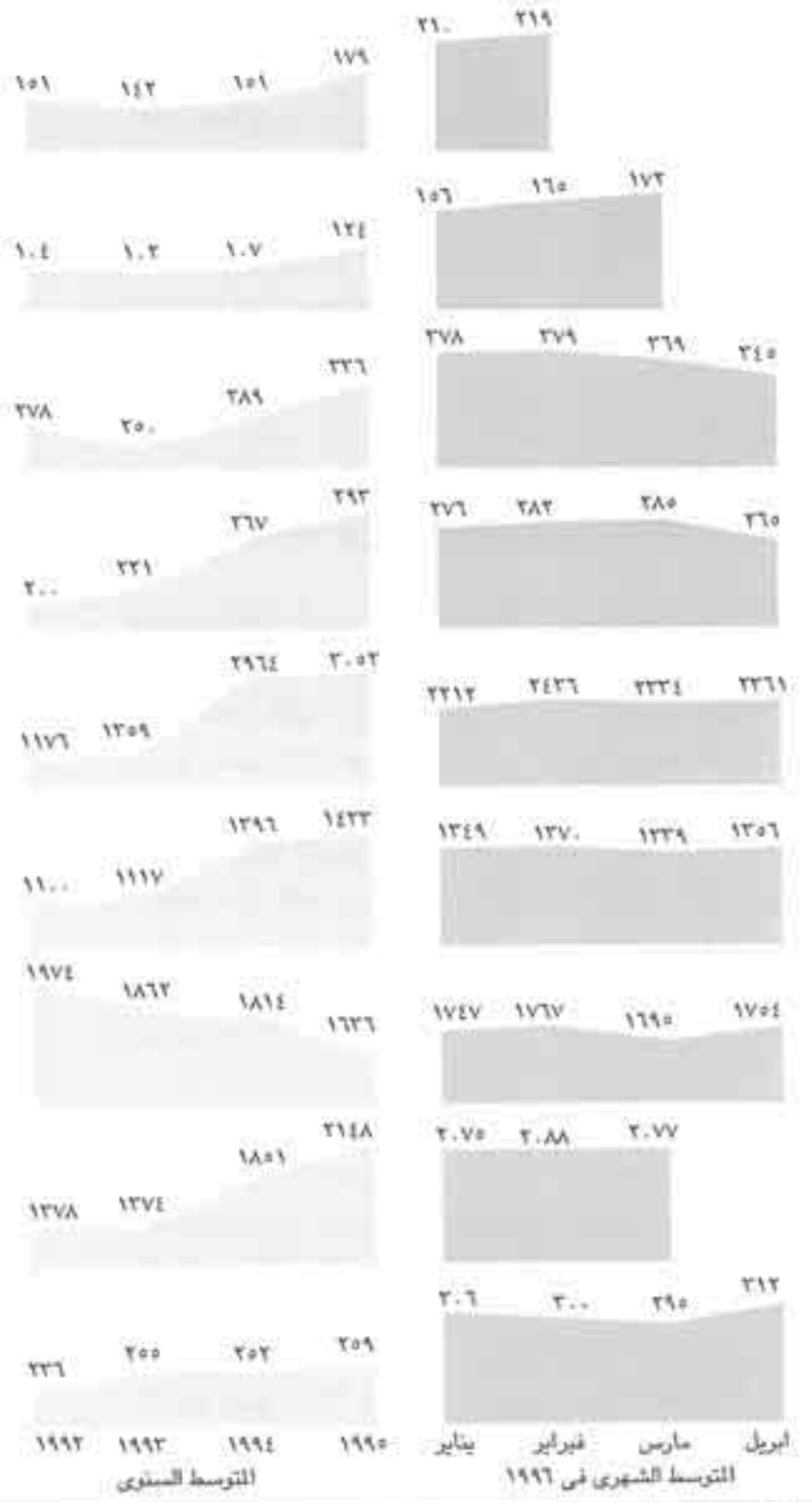

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

٧ - المصيد السمكى وتوزيعه والتجارة فيه

• سجل المصيد العالمى من الأسماك والمحاريات، من مصايد الأسماك الطبيعية ومزارع تربية الأحياء المائية، فى عام ١٩٩٤ رقما قياسيا مقداره ١٠٩ر٦ مليون طن. ويمثل انتاج عام ١٩٩٤ زيادة قياسية مقدارها ٧ر٣ مليون طن، أى ٢ر٧ فى المائة تقريبا، مقابل مصيد عام ١٩٩٣ الذى بلغ ١٠٢ر٣ مليون طن. وكانت الأسماك التى تم تحويلها الى مساحيق سمكية أو زيوت تقدر بنحو ٣٣ر٥ مليون طن عام ١٩٩٤، وهى أكبر كمية استخدمت لأغراض غير غذائية، وتمثل زيادة نسبتها ١٨ فى المائة عن الكمية التى استخدمت فى عام ١٩٩٣ ومقدارها ٢٩ر٣ مليون طن. كما زادت الكميات المستخدمة للاستهلاك البشرى أيضا من ٧٢ر٩ مليون طن فى ١٩٩٣ الى ٧٤ر٨ مليون طن تقريبا فى ١٩٩٤، بما يعنى زيادة طفيفة فى نصيب الفرد من الأسماك.

• وقد ساهم المصيد من البحار فى هذه الزيادة بمقدار ٤ر٥ مليون طن، بينما ساهم مصيد المياه الداخلية بالباقى وقدره ١ر٩ مليون طن. وتكاد زيادة انتاج البحار ترجع كلها الى زيادة حصيلة المصايد الطبيعية، التى زادت بنحو ٤ر٩ مليون طن، جاء أغلبها من صيد بيرو وشيلى لسمك الأنشوجة فى جنوب شرق المحيط الهادى، بالاضافة الى زيادة انتاج مزارع تربية الأحياء المائية فى البحار بنحو ٤٥٠ ٠٠٠ طن. وعلى العكس من ذلك، ترجع الزيادة فى انتاج المياه الداخلية أساسا الى مزارع تربية الأحياء المائية، التى زاد انتاجها بمقدار ١ر٧ مليون طن، مقابل زيادة انتاج المصايد الطبيعية الداخلية بنحو ٢٥٠ ٠٠٠ طن فقط. وقد جاءت الزيادة فى انتاج مصايد المياه الداخلية كلها تقريبا من آسيا.

• وتأتى الزيادة فى حصيلة المصايد البحرية الطبيعية نتيجة زيادة المصيد من الأنشوجة، وهى مخزونات سمكية تتفاوت تفاوتا شديدا بحسب ظروف تيار النينو. وتتعارض هذه الزيادة تعارضا تاما مع تقديرات منظمة الأغذية والزراعة بأن أغلب الأنواع التى يمكن صيدها قد استغلت استغلالا كاملا أو مفرطا، وأن فرص زيادة المصيد الكلى من المصايد الطبيعية أصبحت محدودة للغاية على المدى البعيد. فالأرقام الأولية لعام ١٩٩٥ تشير الى أن مستوى الانتاج الكلى سيكون مماثلا لعام ١٩٩٤، وينطوى على زيادة فى انتاج المزارع السمكية وانخفاض فى حصيلة المصايد الطبيعية.

• وتشير التحليلات الأخيرة الى أن المخزونات الرئيسية التى بدأت حصيلتها فى الانخفاض، قد زادت بصورة مستمرة خلال عقود السنين الماضية. وقد أصبحت الادارة الفعالة الآن طلبا ملحا أكثر من أى وقت مضى حتى تستقر الكتلة الحيوية ويتحسن الأداء الاقتصادى. ولكى تتخذ القرارات الصعبة اللازمة لذلك، على الدول الأعضاء أن تقيم البنية الأساسية لتقييم مصايد أسماكها وادارتها، وأن تجعل طاقاتها الادارية مسايرة لما نصت عليه مدونة السلوك التى وضعتها منظمة الأغذية والزراعة للصيد الرشيد، وغيرها من الصكوك الدولية التى اعتمدت مؤخرا.

• وقد شهد عام ١٩٩٤ استمرار الاتجاه الأخير لزيادة الانتاج فى البلدان النامية وتراجعه فى البلدان المتقدمة، وعلى الأخص البلدان التى يمر اقتصادها بمرحلة تحول والتى تشمل جمهوريات الاتحاد السوفييتى سابقا ودول أوروبا الشرقية. فقد واصل انتاج بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض نمطه فى النمو السريع، الذى بلغ ٩ر٦ فى المائة فى المتوسط سنويا منذ عام ١٩٨٨. ولكن هذا الرقم مضلل، اذ أن النمو حدث فى أكثر هذه البلدان انتاجا مثل جمهورية الصين الشعبية (١٢ فى المائة فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٤)، والهند (٦ فى المائة) واندونيسيا (٦ فى المائة) والفلبين (٢ فى المائة) وبنغلاديش (٥ فى المائة) والمغرب (٥ فى المائة).

• وقد سجل انتاج الصين – وهى أكبر الدول المنتجة منذ عام ١٩٨٩ – رقما قياسيا جديدا مقداره ٧ر٢٠ مليون طن فى عام ١٩٩٤. ومن بين الزيادة البالغ مقدارها ٢ر٣ مليون طن، جاء أكثر من مليون طن من انتاج خمسة أنواع مختلفة من أسماك الكارب فى مزارع التربية، وجاء الباقى من استزراع أصناف عديدة (فى المياه الداخلية أساسا) وبعض الأصناف البرية (البحرية فى المقام الأول) مثل أسماك القادوح والسيف والصورل، التى كانت قد انخفضت بصورة ملحوظة فيما بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٣. وانخفض انتاج الأنشوجة اليابانية للمرة الأولى، لينعكس بذلك مسار النمو السريع لها منذ بداية صيدها فى عام ١٩٩٠ الى أن وصلت حصيلة الصيد ذروتها الى ٠٠٠ ٥٦٠ طن فى عام ١٩٩٣.

• وخلال السنوات العشر الواقعة بين عامى ١٩٨٤ و ١٩٩٤، زاد مجموع انتاج العالم من انتاج مزارع التربية بمعدل ٤ر٩ فى المائة فى

المتوسط، مقابل ٦ر٢ فى المائة فقط فى انتاج اللحوم، و٧ر١ فى المائة فقط فى انتاج المصايد الطبيعية. وزاد انتاج مزارع تربية الأحياء المائية بمعدلات سريعة فى البلدان النامية أكثر منه فى البلدان المتقدمة فيما بين عامى ١٩٨٤ و١٩٩٤، فقد زاد مجموع الانتاج منذ عام ١٩٨٤ (بالأطنان) بنسبة ٧ر١٨٨ فى المائة فى البلدان النامية، مقابل ٦ر٢٤ فى البلدان المتقدمة. وفى عام ١٩٩٤، استمرت البلدان النامية وبلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض تسيطر على الانتاج، مسجلة ٨٦ فى المائة و٧٥ فى المائة على التوالى من مجموع الانتاج.

• وبلغ مجموع انتاج العالم من مزارع تربية الأحياء المائية فى عام ١٩٩٤ نحو ٥ر٢٥ مليون طن (٧ر٢١ فى المائة من مجموع كميات الانزال فى العالم) بلغت قيمتها ٨ر٣٩ مليار دولار، مقابل ٤ر١٠ مليون طن و ١ر١٣ مليار دولار فى عام ١٩٨٤. وينقسم الانتاج فى عام ١٩٩٤ بحسب الوزن الى ٢ر٥١ فى المائة أسماك زعنفية، و١ر٢٧ فى المائة نباتات بحرية، و ٢ر١٧ فى المائة رخويات، و ٢ر٤ فى المائة قشريات، و٣ر٠ فى المائة أصناف أخرى.

• وفى الوقت الحاضر نجد أن معظم انتاج مزارع التربية من الأسماك الزعنفية فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض يقوم على استزراع الأسماك الزعنفية زهيدة القيمة التى تقتات على الأعشاب أو اية أشياء أخرى، والتى تعيش فى المياه العذبة فى مزارع للتربية بالمياه الداخلية فى المجتمعات الريفية، داخل نظم للزراعة الكثيفة أو الموسعة التى تستخدم مستويات بين المتوسطة والمنخفضة من مدخلات الانتاج. فهذه النظم تنتج كميات كبيرة من أسماك الطعام ذات الأثمان المعقولة، التى يمكن طرحها فى الأسواق المحلية أو استهلاكها بمعرفة الأسرة. وعلى العكس من ذلك، نجد أن ٦٠ فى المائة من انتاج الأسماك الزعنفية فى البلدان المتقدمة يقوم على استزراع الأنواع الغالية آكلة اللحوم دون غيرها، فى نظم انتاج مكثفة.

• وقد زادت التجارة الدولية فى منتجات الأسماك بنحو ١٤ فى المائة فيما بين عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤، ووصل مجموع قيمة صادراتها الى ٤٧ مليار دولار، مع تزايد نصيب البلدان النامية منها بصورة مستمرة حتى كاد يلحق بنصيب البلدان المتقدمة. ويمثل الميزان التجارى الموجب للبلدان النامية، وقيمته ٥ر١٥ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، والميزان

البيان رقم ٧

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

(١) فى المصايد الداخلية (٢) فى البحار

التجارى السالب للبلدان المتقدمة، وقيمته ٢٠ مليار دولار، زيادة نسبتها ١٥ فى المائة و٢٠ فى المائة على التوالى مقارنة بعام ١٩٩٣. وترجع الزيادة الكلية الى زيادة كمية الصادرات وارتفاع قيمة الوحدة بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، حيث يعتبر هذا الارتفاع الأخير تغييرا فى المسار التنازلى لقيمة الوحدة فى عام ١٩٩٣.

• وللسنة الثانية على التوالى، احتفظت تايلند بمركزها كأكبر دولة مصدرة للأسماك، حيث بلغت قيمة صادراتها ٤ر٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، بزيادة نسبتها ٢٣ فى المائة عن عام ١٩٩٣. وظلت اليابان أكبر مستورد، حيث بلغت قيمة وارداتها ١ر١٦ مليار دولار فى عام ١٩٩٤، أى ٣١ فى المائة من واردات العالم.

٨ - الانتاج الحرجى والتجارة

• كان أهم ملامح أسواق المنتجات الحرجية فى عام ١٩٩٥ هو الزيادة الكبيرة فى أسعار الورق ولب الورق فى الأسواق الدولية، وهى الأسعار التى وصلت ذروتها فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥. فخلال الشهر المذكور، بلغ سعر لب ورق الكرافت الشمالى الناعم المصقول، وهو الصنف الذى يعد من العلامات البارزة فى صناعة الورق، ١٠٠٠ دولار للطن، أى بزيادة ٥٠ فى المائة عن سعره فى الفترة المقابلة من عام ١٩٩٤. ولكن ضعف الطلب على الورق وظهور طاقات جديدة لانتاج اللب، أديا الى انخفاض أسعار لب الخشب بدرجة حادة وأسعار الورق نفسه بصورة أقل، اذ انخفضت اسعار اللب فى فبراير/ شباط ١٩٩٦ بنحو ٣٠ فى المائة عن الذروة التى كانت قد وصلت اليها، وذلك رغم تخفيض الانتاج بهدف الحد من العرض. وقد أدى ارتفاع الأسعار، الذى ساد طوال أغلب عام ١٩٩٥، الى زيادة قيمة التجارة، وعلى الأخص بالنسبة للبلدان المتقدمة التى تسيطر على صادرات هاتين السلعتين. ولذا نجد أنه فى الوقت الذى زادت فيه قيمة التجارة الكلية بالمنتجات الحرجية بنحو ٨ فى المائة، زادت قيمة التجارة فى الورق ولب الورق بنحو ١٥ فى المائة.

• ووصل انتاج العالم من الأخشاب المستديرة الى نحو ٣ر٤٧ مليون متر مكعب فى عام ١٩٩٥، أى بزيادة نسبتها ١ فى المائة تقريبا عن عام ١٩٩٤. ويرجع الجزء الأكبر من هذه الزيادة الهامشية الى زيادة الطلب على حطب الوقود، وهو المصدر الرئيسى للطاقة فى كثير من البلدان النامية. وعلى العكس من ذلك، نجد أن انتاج العالم من الأخشاب الصناعية المستديرة ظل عند مستواه المنخفض وهو ١ر٥٥ مليون متر مكعب، أى أقل كثيرا من حجم الانتاج فى ١٩٩٠. ويرجع السبب الرئيسى فى ذلك الى استمرار الخلل فى انتاج الاتحاد الروسى، حيث تشير التقديرات الى أن انتاج هذا النوع من الأخشاب قد انخفض مرة أخرى بنسبة ١٥ فى المائة. ويرجع هذا الانخفاض بدوره الى ضعف صناعة البناء فى الدول الصناعية، وهى المنفذ الرئيسى لمنتجات الأخشاب المصنعة، حيث انخفض بناء المنازل الجديدة فى الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بنسبة ٩ فى المائة، مع انخفاض مماثل فى اليابان وبعض الدول الأوروبية. وبالاضافة الى ذلك، مازال توريد الكتل الخشبية متأثرا بالقيود المفروضة على قطع الأشجار من الغابات العامة فى الساحل الغربى لأمريكا الشمالية وفى أهم البلدان الآسيوية الاستوائية، نتيجة الاستجابة المتزايدة للاعتبارات البيئية. وقد

شهد عام ١٩٩٥ تحرك بعض البلدان الافريقية، مثل كوت ديفوار وغابون، نحو تشديد القيود على قطع الأشجار وتصديرها.

• وكان خشب اللب والخشب الحبيبى استثناء واضحا فى منتجات الأخشاب المستديرة، من حيث أنهما شهدا نموا واضحا فى عام ١٩٩٥ نتيجة الطلب المتزايد من جانب صناعة لب الخشب المزدهرة، التى استهلكت فى أغلب شهور ١٩٩٥ كميات كبيرة من خشب اللب والخشب الحبيبى بأسعارهما المرتفعة. وكان النمو أوضح ما يكون فى صادرات خشب اللب من بلدان الاتحاد السوفييتى سابقا الى الدول الاسكندنافية، وصادرات الرقائق الخشبية من شيلى (التى زاد حجمها بنسبة ٣٥ فى المائة) والتجارة فى الرقائق الخشبية بشكل عام.

• أما انتاج العالم من الخشب المنشور فى عام ١٩٩٥ فقد واصل اتجاهه نحو الانخفاض، الذى بدأ منذ وقت طويل، ليصل الى ٤٠٩ ملايين متر مكعب، وهو مايقل بنحو ٢٠ فى المائة عن انتاج العالم فى ١٩٩٠. ومن بين أسباب ذلك، الانخفاض المستمر فى انتاج الاتحاد السوفييتى سابقا، وعلى الأخص انتاج الاتحاد الروسى. وقد احتفظ أهم المنتجين فى أوروبا وأمريكا الشمالية بشكل عام بنفس مستوى انتاجهم فى العام الماضى من الأخشاب المخروطية المنشورة، مما أسفر عن زيادة العرض، وارتفاع المخزونات، وتعرض الأسعار بالتالى الى ضغوط تنازلية فى أوروبا فى الجزء الأخير من عام ١٩٩٥. وقد شهدت صادرات كندا من الأخشاب المخروطية المنشورة نموا جديدا بنسبة ٤ فى المائة، ذهب أغلبها الى الولايات المتحدة. وفى عام ١٩٩٦ وقعت اتفاقية تجارية بين كندا والولايات المتحدة لكى تقلل كندا من صادراتها من الأخشاب المخروطية المنشورة الى الولايات المتحدة، التى تبلغ قيمتها نحو سبعة مليارات دولار سنويا، بنسبة ١٠ فى المائة.

• وشهد انتاج الأخشاب غير المخروطية المنشورة من المناطق المعتدلة زيادة طفيفة عما كان عليه فى ١٩٩٤، نتيجة زيادة الطلب من قطاعى التجديد واعادة التعمير. فقد بدأ هذا النوع من الأخشاب يحل محل الواردات من الأخشاب الاستوائية المنشورة فى أهم الأسواق الاستهلاكية.

• ويبدو أن انتاج الأخشاب الاستوائية المنشورة قد انخفض قليلا فى عام ١٩٩٥، حيث فرض العديد من البلدان الاستوائية المنتجة قيودا على

البيان رقم ٨-أ

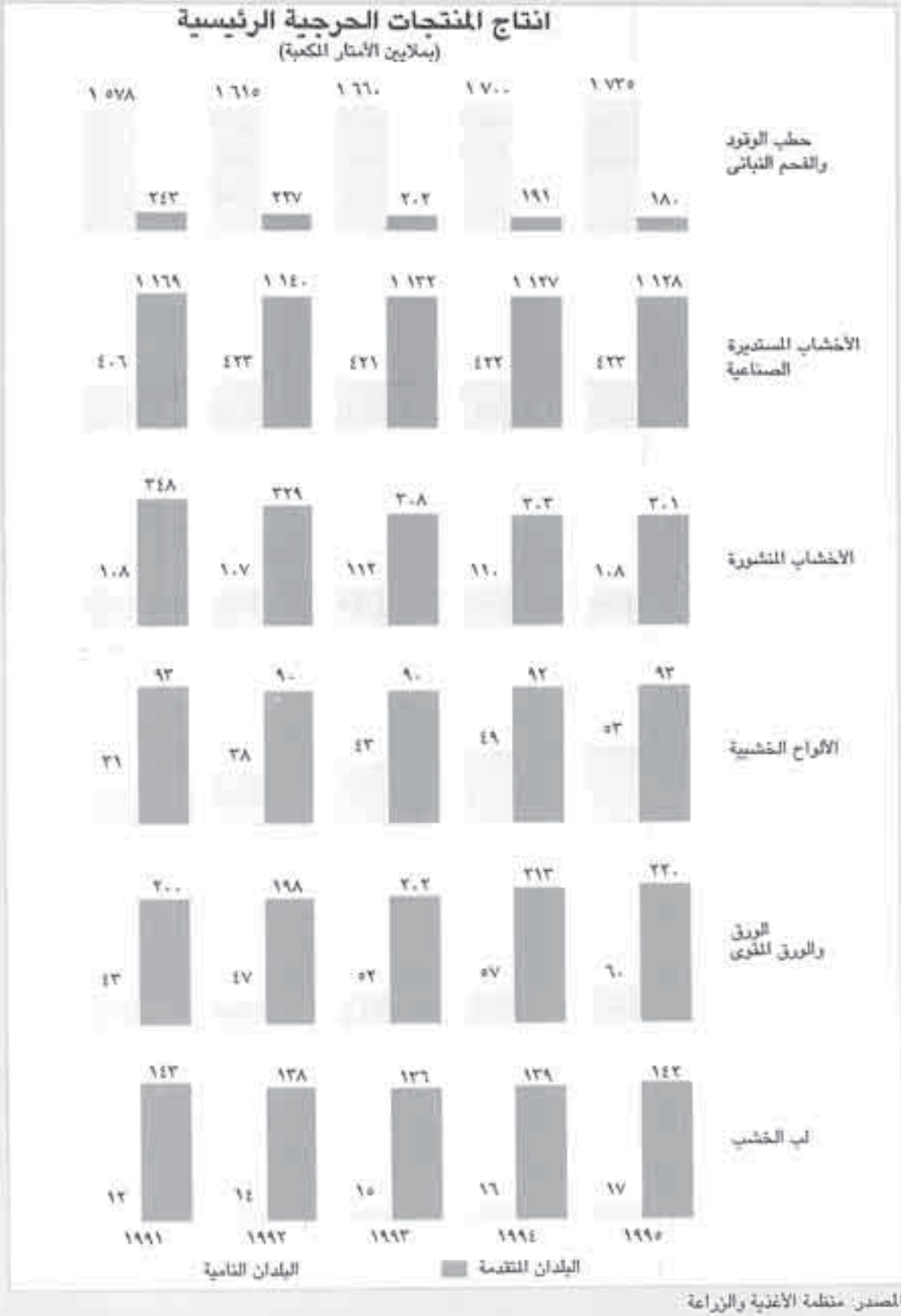

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

قطع الأخشاب وتصديرها. وقد انخفضت التجارة فى الأخشاب الاستوائية المنشورة عام ١٩٩٥ مرة أخرى بسبب استمرار أهم المنتجين فى آسيا فى الحد من صادراتهم بصورة متعمدة، والتحول نحو تصنيعها قبل تصديرها الى الخارج للاستفادة من القيمة المضافة المرتفعة.

• أما انتاج العالم من الألواح الخشبية فقد واصل اتجاهه الصعودى، وتشير التقديرات الى أنه وصل الى ١٤٦ مليون متر مكعب فى عام ١٩٩٥، أى بزيادة تقرب من ٣ فى المائة عن عام ١٩٩٤. واتسم هذا العام بالاستثمارات الهائلة فى الطاقات الجديدة، وعلى الأخص الألواح الليفية ذات الكثافة المتوسطة، والألواح ذات التجزيعات موحدة الاتجاه، التى بدأت تحل جزئيا محل الألواح التقليدية مثل ألواح خشب الأبلكاج وألواح الخشب الحبيبى. ومازالت الاستثمارات تتدفق على انشاء الطاقات الجديدة لصناعة الألواح الليفية متوسطة الكثافة، رغم الشكوك التى تحيط بما اذا كان الطلب عليها فى المستقبل يبرر التوسع فى انتاجها. ولم يحقق انتاج خشب الأبلكاج سوى زيادة ضئيلة بسبب ضعف الطلب عليها فى الأسواق الدولية، رغم الزيادة الكبيرة فى صادرات ماليزيا من خشب الأبلكاج الاستوائى (٣٠ فى المائة)، وربما كان ذلك على حساب صادرات اندونيسيا، التى انخفضت قليلا. أما صادرات كندا من الألواح ذات التجزيعات موحدة الاتجاه فقد زادت بصورة ملحوظة.

• وواصل انتاج العالم من الورق والورق المقوى اتجاهه الصعودى الذى بدأ فى عام ١٩٨٢، ووصل الى ٢٨٠ مليون طن تقريبا فى ١٩٩٥، أى بزيادة نسبتها ٤ فى المائة. فقد سجل بعض البلدان الرئيسية فى أوروبا الغربية وآسيا زيادة كبيرة فى الانتاج، فى حين حققت بلدان أمريكا الشمالية والبلدان الاسكندنافية زيادة متوسطة. وظل الطلب مستقرا بشكل خاص بالنسبة لورق الطباعة والكتابة، بينما ارتفعت أسعاره بشكل حاد. فعلى سبيل المثال، ارتفعت أسعار الورق المصقول الخالى من الخشب بنسبة ٣٢ فى المائة فى أغسطس/ آب ١٩٩٥ عما كانت عليه فى السنة السابقة. ومع ذلك شهد الجزء الأخير من عام ١٩٩٥ انخفاض الطلب على الورق، وعلى الأخص فى آسيا، مما أدى الى تراكم المخزونات (رغم تخفيض الانتاج) وسرعة انخفاض الأسعار. وكانت التجارة شديدة الازدهار فى الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٥،

البيان رقم ٨-ب

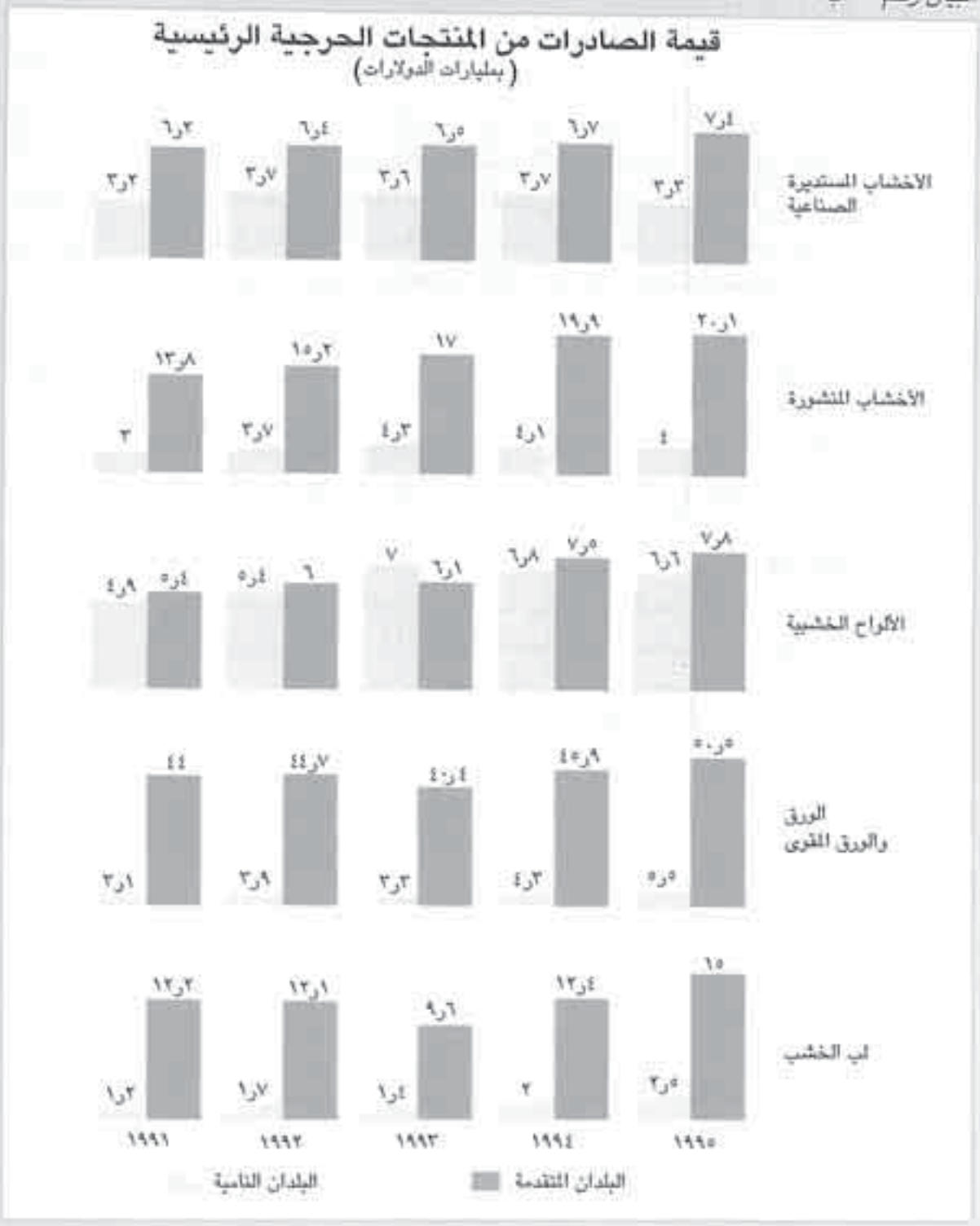

المصدر: منظمة الاغذية والزراعة

ولكنها انخفضت بشكل ملموس بعد ذلك، باستثناء التجارة فى ورق الصحف.

• ووصل انتاج العالم من لب الخشب الى ١٥٩ مليون طن تقريبا فى عام ١٩٩٥، أى بزيادة نسبتها ٣ فى المائة عن المستوى الطيب الذى حققه فى عام ١٩٩٤. وقد اقتفى أداء هذا القطاع اثر قطاع الورق. فطوال الأشهر التسعة الأولى كان الطلب على لب الخشب قويا، وكانت المخزونات قليلة، وأسعار بداية الموسم مرتفعة للغاية، مما أدى الى ارتفاع الأسعار بدرجة كبيرة، وبلغت نسبة الزيادة ٥٠ فى المائة تقريبا عما كانت عليه فى ١٩٩٤. وقد أدى هذا التطور أيضا الى زيادة الكميات المتاحة من خشب اللب وتصدير كميات كبيرة منه، وزيادة التجارة فيه وفى الرقائق الخشبية، وارتفاع أسعاره وأسعار المدخلات الأخرى، بما فى ذلك الورق المستعمل. أما بعد شهر اكتوبر/ تشرين الأول، فقد أدى انخفاض أسعار الورق وتراكم المخزون منه، الى زيادة مخزونات لب الخشب لدى المنتجين والى سرعة انخفاض أسعاره. وقد أعلنت عدة مصانع عن غلق أبوابها لفترات مؤقتة لتخفيض المخزونات. وفى شهر فبراير/ شباط ١٩٩٦ كانت أسعار لب الخشب قد انخفضت بنسبة ٣٠ فى المائة تقريبا عن الذروة التى كانت قد وصلت اليها. أما التجارة التى كانت قد توسعت بشدة فى الجزء الأكبر من عام ١٩٩٥، فقد شهدت انخفاضا حادا، تمشيا مع انخفاض الطلب على الورق ولب الورق.

استعراض الحالة فى العالم

ثانيا : البيئة الاقتصادية والزراعة بوجه عام

المناخ الاقتصادى العالمى

طبقا لتقارير صندوق النقد الدولى[١]، زاد الانتاج الاقتصادى العالمى بنسبة ٣ر٥ فى المائة فى عام ١٩٩٥، بعد أن حقق زيادة نسبتها ٣ر٧ فى المائة فى السنة السابقة، محققا بذلك انخفاضا طفيفا عن اتجاهه منذ فترة طويلة. وقد جاء معدل النمو فى ١٩٩٥ بسبب:

- تباطؤ الزيادة فى الانتاج لتتوقف عند ٢ فى المائة فى الدول الصناعية، حيث انخفضت معدلات النمو فى جميع الدول الصناعية الهامة عما كانت عليها فى عام ١٩٩٤ باستثناء اليابان، حيث بدأ النشاط الاقتصادى فى الانتعاش خلال عام ١٩٩٥، وفى ايطاليا أيضا. كما تدهور الأداء الاقتصادى وآفاقه فى أوروبا بسبب تراجع ثقة المستهلك ودوائر الأعمال. ومازال الاندماج المالى وتخفيض البطالة هما القضيتان الأوليان؛
- النمو القوى الذى حققته البلدان النامية بنسبة ٩ر٥ فى المائة. وكان عام ١٩٩٥ هو العام الرابع على التوالى الذى يزيد فيه الانتاج بنسبة تقرب من ٦ فى المائة، تقوده فى هذا الاتجاه اقتصاديات آسيا الديناميكية بالذات. كما حققت أفريقيا والشرق الأدنى معدلات نمو مرتفعة بصورة ملموسة عن عام ١٩٩٤، أما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فقد سجلت تباطؤا ملحوظا (أنظر الاستعراض الاقليمى للدول النامية)؛
- الدماء الجديدة التى اندفعت فى عروق الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول فى أوروبا الوسطى والشرقية (باستثناء بيلاروس وأوكرانيا) فى أعقاب التحسن الذى حدث فى ١٩٩٤. أما اقتصاديات بقية البلدان التى تمر بمرحلة تحول فقد واصلت

---

(١) جميع التقديرات والتوقعات الاقتصادية فى هذا الجزء مأخوذة عن: IMF. 1996. World Economic Outlook 1996. Washington, DC مالم ينكر غير ذلك.

انحسارها، وان كان يبدو أن اقتصاد الاتحاد الروسى وعدد من جمهوريات رابطة الدول المستقلة فى آسيا قد بدأ فى الانتعاش عام ١٩٩٥.

وتشير التوقعات لعام ١٩٩٦ الى استمرار النمو البطئ فى الاقتصاديات الصناعية، مع تراجع المعدلات فى الولايات المتحدة وأوروبا، وزيادة الانتعاش فى اليابان. وعلى النقيض من ذلك، ينتظر أن يتسارع النمو ليصل الى ٦ر٣ فى المائة تقريبا فى البلدان النامية، نتيجة الانتعاش الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بالذات، بالاضافة الى زيادة جديدة فى نمو انتاج افريقيا. ومن المنتظر حدوث توسع اقتصادى ملموس فى الاتحاد الروسى، ومنطقة القوقاز، وآسيا الوسطى، قد يصل الى ٢ فى المائة تقريبا بعد سنوات من الكساد الشديد.

أما أهم الملامح الأخرى للمناخ الاقتصادى الراهن، فهى: ضغوط تنازلية على معدلات التضخم المنخفضة بالفعل فى البلدان الصناعية، مع انخفاض كبير فى زيادات الأسعار فى البلدان النامية، ونمو سريع فى التجارة العالمية يرجع الى التقدم فى تحرير الأسواق والى التجارة الداخلية النشطة فى البلدان النامية، وعلى الأخص فى آسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وانخفاض عام فى أسعار الفائدة فى مواجهة نمو ضعيف وتضخم منخفض فى أهم البلدان الصناعية، رغم أن أسعار الفائدة ظلت أكبر بكثير فى أوروبا عن مثيلاتها فى أمريكا الشمالية واليابان. وتخلق كل هذه الملامح مناخا مواتيا بشكل عام للانتاج الزراعى والتجارة والأمن الغذائى.

التوقعات الاقتصادية وتاثيرها على الزراعة

لاشك أن التوقعات الاقتصادية والزراعية للبلدان النامية سوف تتاثر بالعوامل التالية:

- من المتوقع أن يسود العالم فى السنوات المقبلة مناخ اقتصادى أكثر استقرارا، مع نمو اقتصادى معتدل ولكن مستمر فى البلدان الصناعية، وانخفاض التضخم، واتباع نظم تجارية أكثر انفتاحا، وتكامل مالى أوسع نطاقا. وهى ملامح تبارك تطلع البلدان النامية نحو النمو والتوسع التجارى؛

- ومن المنتظر أن تساهم الفترة الطويلة المتوقعة من انخفاض التضخم والسعى المستمر للاستقرار المالى فى انخفاض معدلات الفائدة فى الدول الصناعية. ولذلك أهميته البالغة بالنسبة للبلدان النامية نظرا لتأثيره على نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الدول الصناعية، والطلب الاستيرادى، وتدفق رؤوس الأموال الخاصة، وأهم من كل ذلك خدمة الديون الخارجية للبلدان النامية؛
- وطبقا لتقارير البنك الدولى، استقرت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الأجنبية فى حدود تتراوح بين ١٦٠ و ١٧٠ مليار دولار، رغم أزمة المكسيك وارتفاع أسعار الفائدة فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٤، وبعد الزيادات الكبيرة فى هذه التدفقات فيما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٣. وتشير التوقعات الى استمرار النمو المتوسط فى تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، نتيجة انخفاض أسعار الفائدة الذى سبق أن أشرنا اليه، واستمرار عمليات الاصلاح والتحرير فى نظم الاستثمار فى البلدان النامية؛
- وواصلت تدفقات المعونة الخارجية انخفاضها. فالمساعدات الانمائية الرسمية، التى تمثل ثلثى تدفق الموارد الى بلدان الدخل المنخفض، هبطت من ٣٥ر٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى للجهات المتبرعة فى ١٩٨٣ الى ٢٩ر٠ فى المائة عام ١٩٩٤. وهى أقل نسبة منذ أكثر من ٢٠ عاما. وهذا الاتجاه المؤسف، الذى امتد الى التدفقات الموجهة الى قطاع الزراعة كما سبق أن رأينا، ينتظر أن يستمر لعدة أسباب، من بينها الاستقرار المالى فى الدول المتبرعة، وتراجع الفكر السياسى بالنسبة للمعونة الرسمية بعد سقوط حائط برلين، وتغيير وجهات النظر عن دور المساعدات فى التنمية مقابل التمويل الخاص فى هذه المرحلة من التحرير الاقتصادى.
- ومن العوامل التى لها أهمية بالغة بالنسبة للمستقبل الاقتصادى للبلدان النامية، تطور أسعار السلع الأساسية فى المستقبل. فارتفاع أسعار هذه السلع الذى حدث فى عام ١٩٩٤ فقد قوة اندفاعه، كما سبق أن رأينا، فى عام ١٩٩٥، بسبب خمود القوى التى أدت الى هذا الارتفاع، وهى قوى مرحلية أساسا. ففى عام ١٩٩٤ كانت أسعار السلع الأساسية، بخلاف النفط، قد ارتفعت بنسبة ١٨ فى المائة بالأسعار الحقيقية، فى حين ارتفعت بنسبة ٥ فى المائة فقط فى عام ١٩٩٥ (تقديرات البنك الدولى). وكان لهذا الانخفاض النسبى فى الأسعار تأثيره السلبى على البلدان النامية

اذ أنه كان أكثر وضوحا بالنسبة لمحاصيل التصدير فيها، وعلى الأخص المشروبات الاستوائية، بينما ارتفعت أسعار الحبوب، وهى سلعة استيرادية رئيسية بالنسبة للكثير من البلدان النامية. ومن المتوقع أن يحدث انخفاض جديد فى أسعار السلع الأساسية بخلاف النفط فى ١٩٩٦ - ١٩٩٧، الأمر الذى قد يقضى على الكثير من المكاسب التى تحققت فى السنتين الماضيتين، وان كان ذلك سيؤدى الى حدوث استقرار نسبى فى المدى الطويل.

التوقعات الزراعية للبلدان النامية

تبين الأشكال من ١ الى ٥ التوقعات متوسطة الأجل للانتاج الاقتصادى والزراعى فى البلدان النامية ونمو التجارة فيها، كما يتوقعها مشروع LINK. وأهم الملامح هنا هى:

- تبدو التوقعات الاقتصادية متوسطة الأجل للبلدان النامية ككل أكثر اشراقا عما كانت عليه فى العام الماضى. فهذه التوقعات تشير الى أن النشاط الاقتصادى سيستقر قريبا عند معدل نمو بنسبة ٦ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩. كما يبدو أن توقعات الانتاج الزراعى ستكون أفضل مما كانت عليه من قبل. أما القيمة الزراعية المضافة، بمعدلاتها التى تقرب من ٤ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٩، فسوف تزيد بمعدلات أقل كثيرا من معدلات الانتاج الكلى. ويرجع هذا العنصر بالذات الى الرواج الذى يشهده قطاعا الصناعة والخدمات فى اقليمى آسيا والمحيط الهادى وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. وعلى العكس من ذلك، نجد أن اجمالى الناتج المحلى الكلى والزراعى، فى اقتصاديات افريقيا التى تعتمد اعتمادا شديدا على الزراعة، ينتظر أن يزيدا بنفس المعدل البطئ.
- وتشير التوقعات الى أن القيمة الزراعية المضافة ستتجاوز نمو السكان فى جميع الأقاليم النامية عدا افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فبعد المستوى المتواضع فى ١٩٩٦، أصبح من المتوقع أن يسارع اقليم امريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى زيادة القيمة الزراعية المضافة بما يتراوح بين ٤ر٥ فى المائة و٤ر٨ فى المائة. كما ينتظر أن يتسارع قليلا نمو الانتاج الزراعى فى آسيا والمحيط الهادى. وعلى العكس من ذلك، ينتظر أن يتراجع هذا

الشكل رقم ١

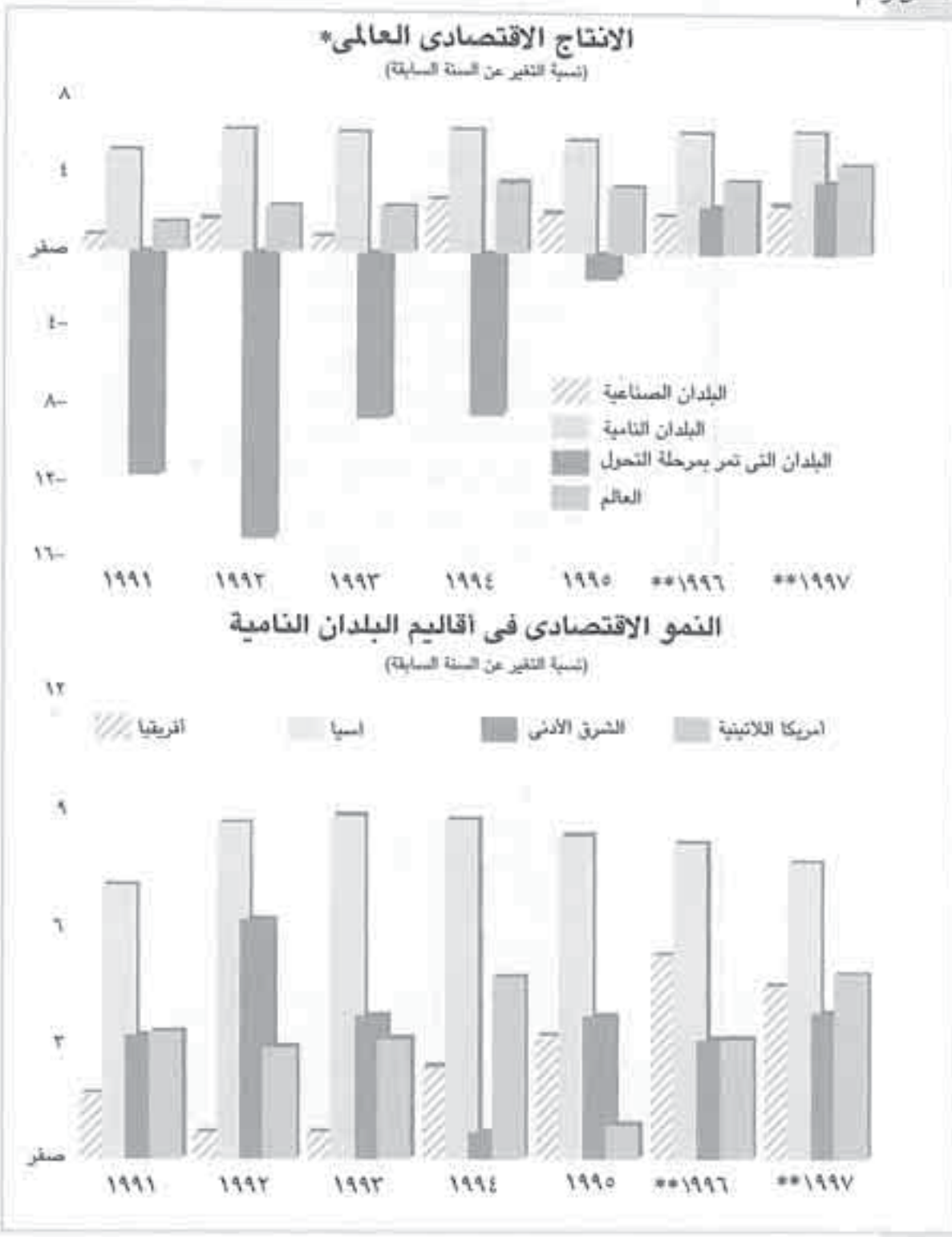

المصدر: صندوق النقد الدولى ** توقعات * الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى أو صافى الناتج المادى

النمو الى ما يربو قليلا على ٤ فى المائة فى اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، بعد الأداء الجيد فى عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

- أما توقعات التجارة فى البضائع فتبدو براقة للغاية، حيث من المتوقع أن تصل معدلات النمو بحسب القيمة الى ١٣ فى المائة سنويا تقريبا فى آسيا والمحيط الهادى، و١٠ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، و ٨ فى المائة فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا. ورغم أن التجارة الزراعية ستكون أقل نشاطا، فمن المنتظر أن تزيد بخطوات متسارعة فى جميع الأقاليم.
- وبصورة عامة، من المنتظر أن يفوق نمو الواردات الزراعية فى جميع البلدان النامية الزيادة فى صادراتها، مما يعنى تدهور الميزان التجارى الزراعى بدرجات متفاوتة. ومع ذلك، من غير المنتظر أن يحدث تغيير ملموس فى الموقف الجارى الصافى لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ولآسيا والمحيط الهادى، الا أن هذا الاتجاه ستكون له عواقب خطيرة بالنسبة لأفريقيا، حيث تقل الصادرات الزراعية كثيرا عن واردات الأغذية لفترة طويلة، الأمر

الشكل رقم ٣

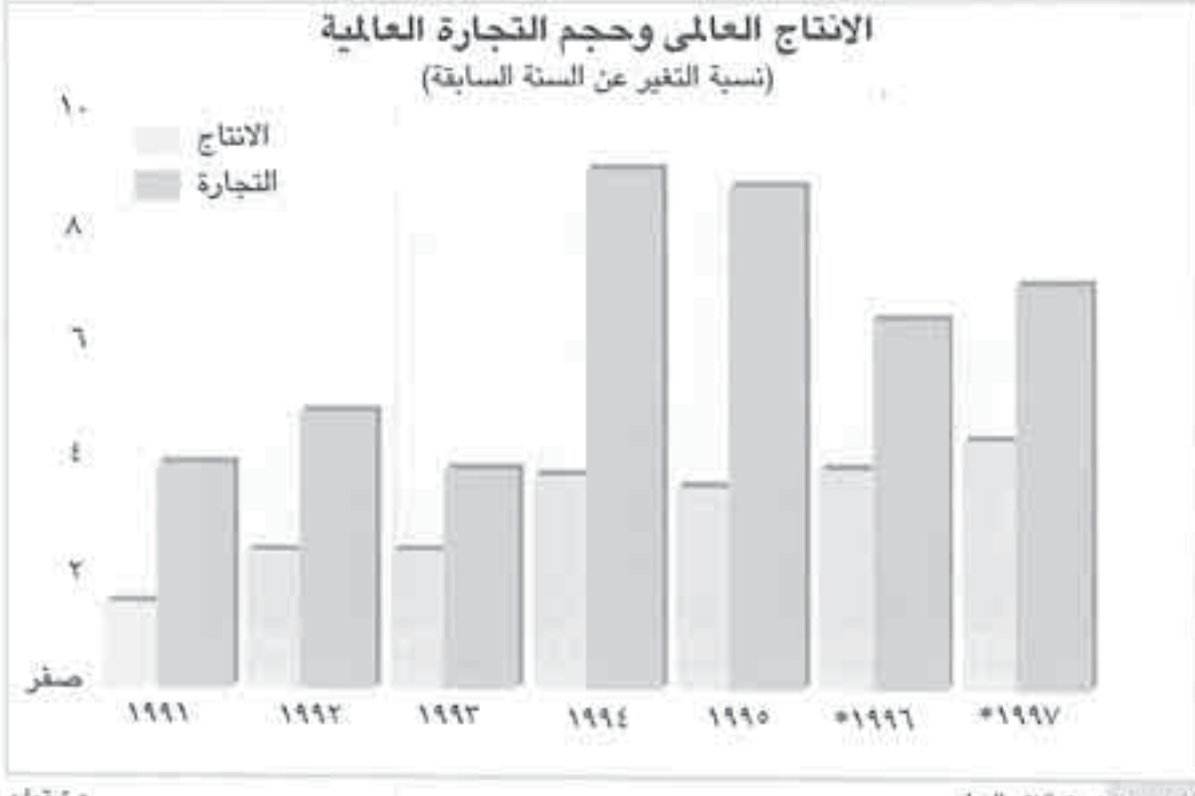

المصدر: صندوق النقد الدولى

* توقعات

الشكل رقم ٣

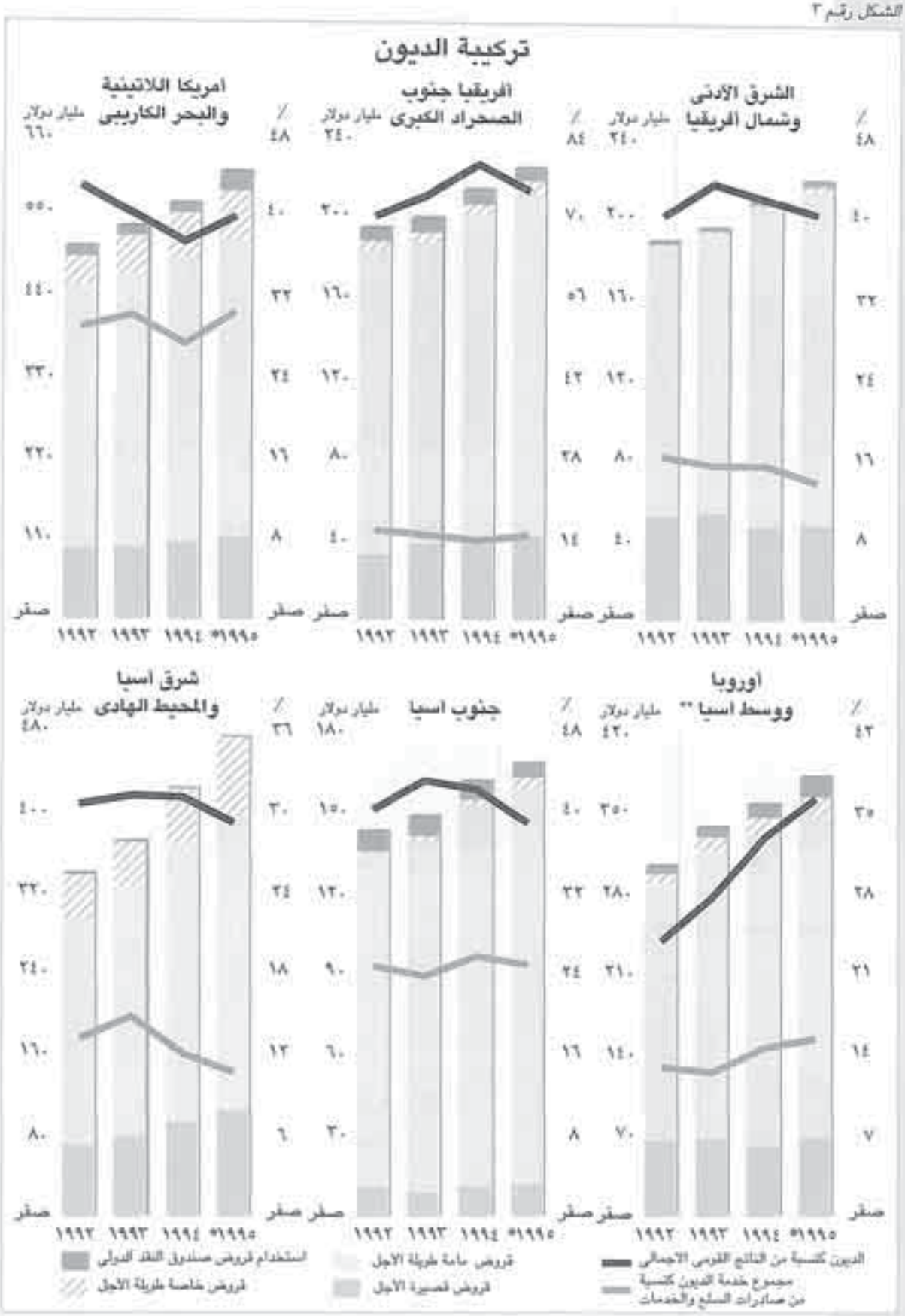

المصدر: البنك الدولي، جداول الديون في العالم، ١٩٩٦

** بما في ذلك الاتحاد السوفييتي سابقا

*توقعات

الشكل رقم ٤

توقعات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى والقيمة المضافة فى الزراعة فى أقاليم البلدان النامية

(نسبة التغير عن السنة السابقة)

المصدر: مشروع LINK ومنظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: جميع الأرقام توقعات

الذى أدى الى تآكل الفائض فى التجارة الزراعية وبالتالى أصبح ضئيلا للغاية. ولكن الرواج الذى شهدته الصادرات فى أعقاب ارتفاع أسعار السلع الأساسية فى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ أدى الى تغيير مسار هذا الاتجاه مؤقتا. الا أنه، مع احتمال عودة الاتجاه القديم مرة أخرى، من المتوقع أن تصبح افريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستوردا صافيا للسلع الزراعية بصورة مستمرة فى السنوات القادمة.

وسوف يؤدى ارتفاع أسعار السلع الأساسية فى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ الى حدوث تحسن ملموس فى نسب التبادل التجارى للبلدان النامية وفى القوة الشرائية لصادراتها الزراعية، بعد سنوات من التدهور المستمر. ففى حالة البلدان الأفريقية، التى استفادت بصورة خاصة من ارتفاع أسعار المشروبات التى تصدرها بصورة أساسية، تقدر المكاسب، التى حققتها من نسب التبادل التجارى فى السلع الزراعية، بنحو ٢٠ فى المائة فى عام ١٩٩٤، بالاضافة الى ٤ فى المائة أخرى عام ١٩٩٥. كما استفاد اقليما أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، والشرق الأدنى وشمال افريقيا، بدرجة أقل، كما سجلت آسيا والمحيط الهادى مكاسب كبيرة خلال هاتين السنتين. ولكن مع انتهاء فترة ازدهار الأسعار هذه، أصبح من المتوقع أن تنخفض نسب التبادل التجارى فى صادرات السلع الزراعية مرة أخرى فى عام ١٩٩٦ بنحو ١٠ فى المائة فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و ٥ فى المائة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، وبما يتراوح بين ١ و ٢ فى المائة فى اقليم الشرق الأدنى وشمال افريقيا، وكذلك فى آسيا والمحيط الهادى. ولكن، من المتوقع، بعد هذا التدهور الشديد فى الأسعار، أن تستقر نسب التبادل التجارى فى السلع الزراعية خلال السنوات الباقية من القرن العشرين، لتتذبذب صعودا وهبوطا بنسبة ١ أو ٢ فى المائة. وهذا يعنى، أن المكاسب الهائلة التى حققتها نسب التبادل التجارى فى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ ستتآكل جزئيا فى ١٩٩٦، عندما تعود الأسعار الى مستوياتها المعتادة، وأن السنوات حتى عام ٢٠٠٠ ستشهد نمطا من العلاقات المستقرة، بل والمواتية من وجهة نظر المصدرين الزراعيين، بين السلع الزراعية والمنتجات المصنعة، يفوق ما كان قائما فى السنوات العشر الماضية.

الشكل رقم ٥

النمو المتوقع فى مجموع التجارة والتجارة بالسلع الزراعية

(نسبة التغير عن السنة السابقة)

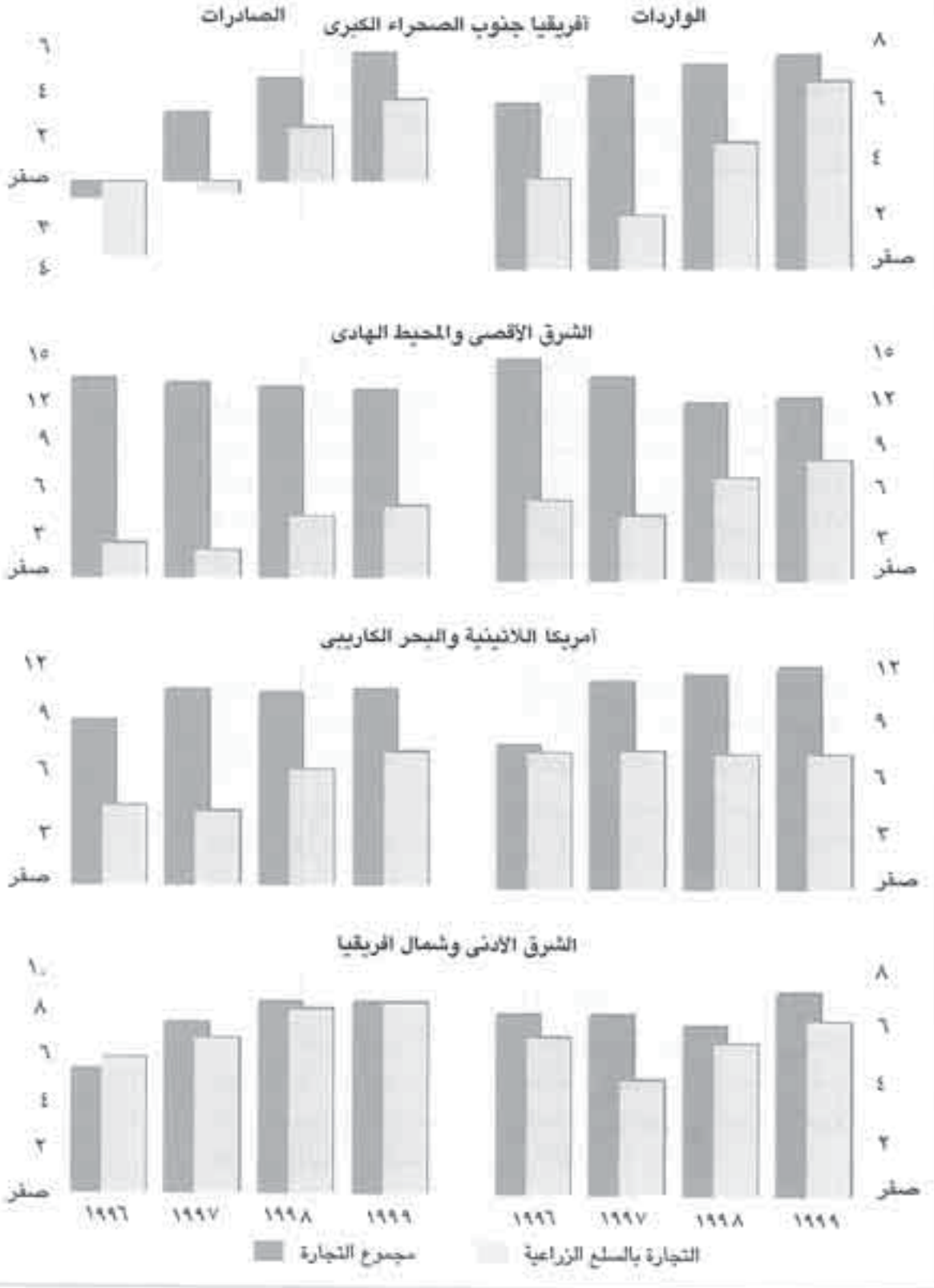

المصدر: مشروع LINK ومنظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: جميع الأرقام توقعات

الاطـار رقـم ١

توقعات الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية

كانت المكاسب التى حققتها عائدات التصدير فى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ من جانب الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية [١] هى حجر الزاوية فى التحسن الملموس فى الأوضاع الاقتصادية العامة وتوقعاتها. فطبقا لتقديرات صندوق النقد الدولى، حققت مجموعة البلدان هذه نموا بنسبة ٦ فى المائة عام ١٩٩٤ و ٥ فى المائة عام ١٩٩٥، بعد أن كان هذا النمو لايتعدى فى متوسطه السنوى ٣ر٤ فى المائة طوال السنوات الخمس السابقة. ومن المنتظر أن تحقق هذه البلدان نموا قويا يتراوح بين ٥ فى المائة و٧ر٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧. وبالاضافة الى توقعات التحسن الاقتصادى فى هذه البلدان، هناك توقعات أخرى تنتظرها فى ١٩٩٦ - ١٩٩٧، هى: زيادة تكوين رأس المال الاجمالى الى أكثر من ٢٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، بعد أن كانت النسبة ٢٢ فى المائة أو ٢٣ فى المائة فى التسعينات الأولى، وانخفاض العجز المالى فى ميزانية الحكومة المركزية الى نحو ١ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (بعد أن كان يتراوح بين ٢ فى المائة و ٣ فى المائة خلال الثمانينات)؛ وزيادة قيمة الصادرات بنسبة ١٣ فى المائة سنويا، فى أعقاب الزيادة الحادة فى الأسعار (التى اقتربت من ٢٠ فى المائة سنويا) خلال الفترة ١٩٩٤ - ١٩٩٥؛ وزيادة القوة الشرائية للصادرات بنسبة ٩ فى المائة فى كل سنة من السنتين، بعد التوسع فى الصادرات (بنسبة ١٢ فى المائة تقريبا) فى سنتى ١٩٩٤ و ١٩٩٥. ورغم أنه من المنتظر أن يزيد العجز فى الحساب الجارى الاجمالى لهذه البلدان، فى أعقاب التدهور الحاد الذى لوحظ منذ عام ١٩٩٣، فان ذلك يلقى الضوء، بالدرجة الأولى، على الأوضاع فى مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية [٢]. والواقع أن البلدان الافريقية، التى تدخل ضمن مجموعة الاقتصاديات التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية، قد حسنت كثيرا من موازينها التجارية فى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥، وهو الأمر الذى صاحبته المحافظة على مستوى التحويلات الجارية الصافية، وقد أدى هذا الى خفض العجز فى الحساب الجارى عام ١٩٩٥ بنسبة تقرب من ٣٠ فى المائة عما كان عليه فى الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١. أما التوقعات بالنسبة للفترة ١٩٩٦ - ١٩٩٧ فتشير الى أن هذا العجز سيزيد قليلا، وان كان سيظل دون المستوى الذى كان عليه فى أوائل التسعينات بكثير.

---

(١) تضم مجموعة بلدان الاقتصاديات، التى تعتمد اعتمادا شديدا على الصادرات الزراعية، ٤٧ بلدا منها ٢٤ بلدا فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و١٨ بلدا فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، و٥ بلدان فى اقليم الشرق الأدنى شمال افريقيا، وكانت صادراتها الزراعية والسمكية والحرجية تساوى ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع عائداتها من الصادرات فى ١٩٨٨ - ١٩٩٠، أو ٢٠ فى المائة أو أكثر من مجموع وارداتها فى خلال نفس الفترة.

(٢) كان من أهم المؤثرات فى هذا الاطار الارتفاع الهائل فى واردات البرازيل فى ١٩٩٥، فى أعقاب الطلب القوى الذى ارتبط بنجاح خطة الاستقرار.

الاطـار رقـم ٢

الديون الخارجية والتدفقات المالية على البلدان النامية

وصل اجمـالى الدين الخـارجى للبلدان النامـية فى نهـاية عـام ١٩٩٥ الى نحـو ٢٠٦٨ مليار دولار، بزيادة صافية مقدارها ١٤٧ مليـار دولار عن عـام ١٩٩٤. وكـانت أسباب التغيير فى أرقام الدين الخارجى هى: تدفق صاف على الديون بلغ ١٣٣ مليار دولار (ديون قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالاضافة الى قروض صندوق النقد الدولى) مقابل ٨٦ مليار دولار فقط فى السنة السابقة (ومن بين التدفقات المالية بسبب الديون صفقة الانقاذ المالى الرسمى الاستثنائية للمكسيك، وتدفق الديون الضخمة الجديدة على المقترضين فى شرق آسيا)، وانخفاض قيمة الدولار الأمريكى مما زاد من القيمة الدولارية للديون بالعملات الأخرى بنحو ١٣ مليار دولار، بالاضافة الى رسملة فوائد الديون، وبرامج تخفيض الديون وخدماتها مما أضاف تسعة مليارات أخرى. أما التخفيض الطوعى للديون المتأخرة على أمريكا اللاتينية، فقد قابلته زيادة الفوائد المتأخرة على افريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويقدر مجموع مدفوعات خدمة جميع الديون بنحـو ٢٢٤ مليار دولار عـام ١٩٩٥، بزيادة نسبتها ١٥ فى المائة عن عام ١٩٩٤، ويرجع ذلك الى عودة الكثير من البلدان الى خدمة التزاماتها الخارجية بالكامل. ونتيجة لتحسن أداء الصادرات فى كثير من البلدان النامـية، انخـفضت النسـبة بين الديون والصادرات للبلدان النامية كمجموعة، من ١٦٣ فى المائة عام ١٩٩٤ الى ١٥٠ فى المائة فى عـام ١٩٩٥. ولكن هـذا الاتجـاه لم يكن واحدا بالنسبة للأقاليم المختلفة. ففى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى واصلت النسبة بين الديون والصـادرات زيادتهـا، ووصلت الى مايقرب من ٢٧٠ فى المائة عام ١٩٩٥. وعلى العكس من ذلك انخفضت هذه النسبة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى بدرجة طفيفة فى عام ١٩٩٥ لتصل الى ٢٥٤ فى المائة، بعد أن كانت ٢٥٨ فى المائة فى عام ١٩٩٤. كما واصلت النسـبة بين جملة خـدمة الديون والصادرات انخفاضها لتصل الى مايربو على ١٦ فى المائة فى عام ١٩٩٥. وبالنسبة لكثير من البلدان ذات الدخل المتوسط، تحسنت حالة الديون، كما أن الاصلاحات الاقتصادية والاستقرار الاقتصادى جذب اليها تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال الخاصة. أما البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأغلبها فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد ظلت تعتمد بدرجة كبيرة على الموارد الرسمية للتدفقات النقدية، وظلت مؤشرات الديون فى هذه البلدان على تدهورها.

وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة سريعة فى التنازل عن الديون والفوائد المتأخرة فى اطار المساعدات الانمائية الرسمية الثنائية، وهى التنازلات التى بلغت ٣٫٣ مليار دولار فى عام ١٩٩٤. وبذلك يصل حجم التنازلات منذ عام ١٩٩٠ الى نحو ٢٥ مليار دولار للبلدان النامية ككل، منها ١١ مليار دولار للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وزادت تدفقات الموارد الاجمالية الصافية طويلة الأجل، التى تتكون من عمليات التمويل الرسمى للتنمية وجميع التدفقات الخاصة (والتى تشمل التدفقات المتعلقة بالديون وغيرها

من أشكال التمويل الخارجي) على جميع البلدان النامية بنسبة ٥ر١١ في المائة في عام ١٩٩٥، لتسجل رقما قياسيا قيمته ٢٣١ مليار دولار.

وفي الوقت نفسه ظلت المساعدات الانمائية الرسمية (التي تشمل المنح الرسمية والقروض الرسمية بشروط ميسرة) عند نفس مستواها الذي كانت عليه في العام السابق، أي ٤٧ مليار دولار، منها ٣٣ مليار دولار منح رسمية لاتشمل منح التعاون التقني. وظلت افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لاتملك سوى فرص محدودة للحصول على تدفقات من القطاع الخاص، هي أكبر متلقي للمساعدات الانمائية الرسمية، حيث حصلت على ٣٦ في المائة من التدفقات بشروط ميسرة.

وواصلت التدفقات الرأسمالية الخاصة نموها، وأصبحت تمثل عنصرا هاما في مجموع التدفقات الصافية على البلدان النامية، اذ أنها تمثل ٧٢ في المائة من مجموع التدفقات في ١٩٩٥. وتقل هذه النسبة قليلا عن الذروة التي وصلت اليها في عام ١٩٩٤، وهي نسبة ٧٦ في المائة، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى تراجع تدفقات محفظة الأوراق المالية بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، وأزمة المكسيك.

وشهدت التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على البلدان النامية زيادة سريعة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، وقد وصلت الى ذروتها في عام ١٩٩٤ محققة ٨٠ مليار دولار، أي بزيادة نسبتها ١٧ في المائة عن السنة السابقة (وتشير التقديرات الى أنها وصلت الى ٩٠ مليار دولار في عام ١٩٩٥). وواصلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة صعودها وزيادة حصتها في مجموع التدفقات الرأسمالية الخاصة، لتصل في عام ١٩٩٤ الى نسبة ٥٠ في المائة، ثم ترتفع الى ٥٤ في المائة عام ١٩٩٥. ومع ذلك، ظلت التدفقات الخاصة مركزة أساسا في عدد قليل نسبيا من بلدان النخل المتوسط. ففي شرق أسيا، كانت الصين هي أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية الصافية، حيث اجتذبت ٣٨ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وفي أوروبا الشرقية وأسيا الوسطى، زادت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنحو ٥٠ في المائة، لتصل الى ١٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥. وعلى العكس من ذلك، نجد أنه في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يتعد هذا النوع من التدفقات الخاصة أكثر من مليارى دولار في عام ١٩٩٥، مقابل ثلاثة مليارات تقريبا في السنة السابقة.

المصدر: World Bank, 1996 World Debt Tables 1996, Washington, DC.

استعراض الحالة فى العالم

ثالثا : بعض القضايا المختارة

الزراعة الحضرية: تعبير متناقض

تعتبر الزراعة فى المدن من التقاليد العريقة فى كثير من المجتمعات ولاسيما فى آسيا وأوروبا. وقد أدت عوامل عديدة الى تزايد الاهتمام بالزراعة الحضرية خلال السنوات الأخيرة. وتشمل هذه العوامل زيادة التوسع العمرانى فى العالم النامى، وتدهور أحوال فقراء المدن، والحروب والكوارث الطبيعية التى تتسبب فى توقف الامدادات الغذائية من المناطق الريفية، وتدهور البيئة وضعف الموارد الذى تسبب فى زيادة ندرة الأغذية، والتحرك من أجل ضمان الاستدامة للمجتمعات المحلية، والاعتراف بالقيم غير السوقية. ولايوجد جديد فى معظم هذه الظروف المشار اليها أعلاه. الا أن تكرار الكوارث وتفاقم الاتجاهات أديا الى ظهور الزراعة الحضرية كحل محتمل. وقد دعا مؤيدو هذه الزراعة الى ضرورة أن يعترف صانعو السياسات والعلماء والجمهور العام بالفرص التى توفرها الزراعة الحضرية، وأن يعملوا على ازالة العقبات التى تحول دون هذا النشاط القيم وتقديم المساعدات له.

ويتناول هذا الفصل الاقتراح القائل بأن الزراعة الحضرية تقدم المنافع التى لا تقدمها الزراعة الريفية أو التى لا تستطيع تقديمها. كما يناقش السياسات التى تؤثر فى الزراعة الحضرية والتغييرات التى يتعين اجراؤها فى ضوء امكانيات الزراعة الحضرية لتحسين أحوال المدن فى العالم.

ما هى الزراعة الحضرية؟

يعنى تعبير الزراعة، فى هذا الفصل، أنه انتاج الأغذية الذى يتم داخل حدود المدن. ويحدث هذا الانتاج فى الأفنية الخلفية، وعلى أسطح المنازل، وفى حدائق الخضر والفاكهة التى تمتلكها المجتمعات المحلية، وفى الأراضى الفضاء العامة غير المستخدمة. وتشمل هذه الزراعة العمليات التجارية التى تنتج الأغذية فى الصوبات وفى الأماكن الفضاء، الا أنها فى أكثر الأحيان عبارة عن زراعة صغيرة النطاق ومبعثرة حول المدن.

ويستبعد التعريف الضيق المستخدم عن عمد فى هذا الفصل، بعض الجوانب المهمة للزراعة الحضرية، مثل الغابات ومصايد الأسماك والظروف النوعية للزراعة شبه الحضرية، التى كثيرا ما تكون شكلا أكثر تكثيفا من الزراعة الريفية. ولهذه النشاطات، رغم أهميتها، خصائصها المميزة، الا أن مناقشة هذه الخصائص باستفاضة يتجاوز نطاق هذا الفصل.

وتتسم منتجات الزراعة الحضرية بالتنوع، مثلها مثل منتجات الزراعة الريفية. وتركز الزراعة الحضرية بالدرجة الأولى على المنتجات التى لاتحتاج الى حيازات واسعة، ويمكن أن تستمر بمستلزمات محدودة وهى منتجات سريعة التلف فى كثير من الأحيان. ففى المدن يمكن مشاهدة الفاكهة، والخضر، والحيوانات الصغيرة، والأغذية الأساسية مثل الكسافا والذرة والفاصوليا، والأسماك، بل والأبقار فى بعض الأحيان. وتشمل المنتجات الغذائية الأخرى التى تشاهد فى المدن العنبية والجوز والأعشاب والتوابل.

ومثلما تتنوع المنتجات، تتباين التركيبة الديموغرافية للمزارعين الحضريين تباينا كبيرا بحسب الاقليم والظروف الاجتماعية. ويعتبر معظم المزارعين الحضريين من السكان الذين يقيمون فى المدن منذ فترات طويلة نسبيا والذين يعانون من الفقر بدرجة معتدلة كما أنهم من الاناث. وتوجد هذه الفئة من المزارعين فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وفى جميع أقاليم العالم، الا أنها تواجه مجموعة كبيرة من الظروف والفرص المختلفة.

ويشير كثير من الدراسات، التى أجريت بشأن الزراعة الحضرية، الى حالات فى البلدان النامية يتولى فيها سكان المدن الفقراء القيام بهذا العمل لتوفير الأغذية لأسرهم. وفى حين أن ذلك ليس بالعنصر المهم الوحيد فى الزراعة الحضرية، فانه بؤرة التركيز الرئيسية فى هذا الفصل، بالنظر الى ما ينطوى عليه من انعكاسات بالنسبة للأمن الغذائى ولأهميته لمنظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الانمائية الدولية الأخرى.

وتعتبر فئة فقراء الحضر فى البلدان النامية فئة يصعب التركيز عليها، نظرا للغموض الذى يحيط بتعريف كلمة الحضر، وتباين تعاريف العناصر التى تتشكل منها الزراعة، واختلاف مستويات جمع البيانات فى المدن والبلدان المعنية. وثمة عقبة أكبر أمام قياس تأثيرات الزراعة الحضرية، تتمثل فى أن الكثير منها يعتبر من الزراعة المعيشية الذى يمارس خارج قنوات السوق العادية. وفى كثير من المدن، التى تلاحظ فيها السلطات وجود زراعة حضرية، يتمثل رد الفعل الرسمى اما فى

اغماض العين عما يجرى والسماح باستمرارها رغم خرقها للوائح استخدام الأراضى، أو اتخاذ الاجراءات التى تحبط هذه الزراعة.

وعلى الرغم من هذه الصعوبات التى تواجه عملية التحديد الكمى للزراعة الحضرية، تزايد الاهتمام فى السنوات الأخيرة بالامكانيات المستترة لهذه الزراعة، فيما يتعلق بالتخفيف من حدة مشكلتين من أكثر مشاكل العالم تشابكا، وهما الفقر والهدر. فحتى تقرير لجنة براندتلاند (١٩٨٧) علق على هذا الموضوع بما يلى: «يمكن أن تصبح الزراعة الحضرية، التى يتم حظرها أو تشجيعها رسميا، عنصرا مهما فى التنمية الحضرية وفى توفير المزيد من الأغذية المتاحة لفقراء الحضر ... كما يمكن للزراعة الحضرية أن توفر منتجات طازجة ومنخفضة الأسعار ومساحات خضراء أكبر، وتساعد فى تطهير مستودعات القمامة واعادة استخدام المخلفات الأسرية» (٢). ويشكل كل من الفقر ونوعية البيئة قضايا تتعلق بفشل الأسواق والحاجة الى التدخلات الحكومية.

الزراعة الحضرية والفقراء

يشار الى الزراعة الحضرية على أنها قد تكون حلا للعديد من الاتجاهات التى تثير القلق فى الوقت الحاضر. ومن أهم هذه الاتجاهات النمو غير العادى المتوقع فى المدن فى العالم النامى خلال العقود القليلة القادمة. ففى عام ١٩٩٤، كان نحو ٤٥ فى المائة من سكان العالم يعيشون فى المدن، وسوف يزداد هذا العدد الى أكثر من ٥٠ فى المائة بحلول عام ٢٠٠٠ والى ٦٥ فى المائة بحلول عام ٢٠٢٥(٣). ويتركز أسرع معدل للنمو السكانى فى المدن الكبيرة فى العالم النامى، فى حين أخذ التوسع العمرانى فى التباطؤ أو فى التراجع فى بعض بلدان أمريكا الشمالية وأوروبا. ففى العالم النامى تضم أمريكا اللاتينية فى الوقت الحاضر أعلى نسبة لسكان المدن، تليها آسيا وأفريقيا. غير أن أعلى معدل للنمو الحضرى هو فى أفريقيا حيث تتسع المدن بمعدل يبلغ ٤ر٤ فى المائة سنويا، وفى آسيا حيث يبلغ معدل النمو ٣ر٧ فى المائة سنويا (الجدول رقم ١).

ومن بين الأسباب المباشرة لتدهور أحوال فقراء الحضر الاضطرابات المدنية، وتدهور البنية الأساسية أو عدم كفايتها، والأعباء التى تفرضها

(٢) World Commission on Environment and Development. 1987. Our Common future. Oxford, UK, Oxford University Press.

(٣) UN. 1994. World Urbanization Prospects, 1994, New York

الجدول رقم ١

النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون فى المناطق الحضرية (بحسب الاقليم)

الاقليم	١٩٧٠	١٩٩٥	٢٠٢٥[١]
الاقاليم النامية	٢٥ر١	٣٧ر٠	٥٧ر٠
افريقيا	٢٣ر٠	٣٤ر٤	٥٣ر٨
اسيا (باستثناء اليابان)	٢١ر٠	٣٤ر٦	٥٤ر٠
امريكا اللاتينية	٥٧ر٤	٧٣ر٧	٨٤ر٧
اوسيانيا (باستثناء استراليا ونيوزيلندا)	١٨ر٠	٢٤ر٠	٤٠ر٠
الاقاليم المتقدمة	٦٧ر٥	٧٤ر٧	٨٤ر٠
استراليا ونيوزيلندا	٨٤ر٤	٨٤ر٩	٨٩ر١
اوروبا	٦٤ر٤	٧٣ر٣	٨٣ر٢
اليابان	٧١ر٢	٧٧ر٥	٨٤ر٩
امريكا الشمالية	٧٣ر٨	٧٦ر١	٨٤ر٨

(١) اسقاطات.
المصدر: توقعات التوسع العمرانى فى العالم، الأمم المتحدة، ١٩٩٤، نيويورك.

برامج التكيف الهيكلى على المستهلكين. وتشمل هذه البرامج عادة اصلاحات السوق الموجهة نحو التصدير والتى تؤدى الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، وخفض قيمة العملات الذى يتسبب بدوره فى زيادة أسعار الواردات، وخفض اعانات الأغذية التى كانت تقدم للمستهلكين فى المدن. وقد فرضت النتائج قصيرة ومتوسطة الأجل للبرامج المرتبطة بشروط ضغوطا اقتصادية على السكان الفقراء فى البلدان النامية، الذين كثيرا مايلجأون الى النشاطات غير السوقية للبقاء على قيد الحياة. وثمة عوامل أخرى تسهم فى هذه الظاهرة، من بينها انخفاض الأجور الحقيقية لعمال المدن وتدهور الاستقرار والأمن فى فرص العمل فى القطاع الرسمى، وتقلص الفروق بين القطاعين الرسمى وغير الرسمى، وتضاؤل الفجوة الدخلية بين سكان الريف والمدن، وتسارع وتيرة الهجرة من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية.

ويبدو أن مساهمة الزراعة الحضرية فى الأمن الغذائى (الذى يعرف بأنه الابقاء على كمية من الامدادات الغذائية لكى تصبح متاحة ويمكن الحصول عليها فى جميع الأوقات) هى مساهمة كبيرة فى كثير من مدن العالم النامية. وعلاوة على ذلك، يجرى، فى مدن العالم النامى، انتاج

نسبة كبيرة، وان لم تكن معروفة، من الأغذية التى يتم شراؤها بصورة غير رسمية (مثل تلك التى يتم شراؤها من البائعين الجائلين ومن الأسواق المحلية). وطبقا لمزاعم ميجو، التى تردد على نطاق واسع، هناك مائتى مليون مزارع من المزارعين الحضريين فى العالم يوفرون الغذاء لنحو ٧٠٠ مليون نسمة أو نحو ١٢ فى المائة من مجموع سكان العالم (٤). ولا يمكن التحقق من هذه الأعداد فى الوقت الحاضر، الا أنه يبدو أنها فى تزايد مستمر، ويجرى تشجيعها جزئيا من جهود المعونة الدولية الرامية الى تنظيم التعاونيات المحلية وتوفير المعلومات والمستلزمات لسكان المدن.

وعلى الرغم من أن الأدلة متفرقة، فان المسوحات أثبتت أن الزراعة الحضرية توفر نسبة ٣٠ فى المائة من استهلاك الخضر فى كتماندو(٥)، و٤٥ فى المائة فى هونغ كونغ، و٥٠ فى المائة فى كراتشى(٦) و ٨٥ فى المائة فى شنغهاى (٧). وتشير التقديرات العامة الخاصة بآسيا الى أن هناك أكثر ٥٠ فى المائة من الأسر تمارس الزراعة، وتصل هذه النسبة الى ٢٥ فى المائة فى أمريكا الشمالية(٨). ومن ناحية أخرى ذكر جوثمان أن اقامة الحدائق من أجل توفير الامدادات للاستهلاك المنزلى تزيد كثيرا فى أمريكا الشمالية عنها فى أمريكا الجنوبية (٩). وتتباين الأرقام تباينا كبيرا بالنسبة للمدن الأفريقية (من ٢٥ فى المائة الى ٨٥ فى المائة) ويقال أنها تنتج مايتراوح بين ٢٠ و٨٠ فى المائة من استهلاكها الغذائى الأسرى عن طريق الزراعة الحضرية (١٠).

---

(٤) L. Mougeot. 1994. Cities feeding people: an examination of urban agriculture in East Africa. International Development Research Centre (IDRC) Ottawa, Canada.

(٥) I.Wade. 1987. Community food production in cities of the developing nations. Food and Nutrition Bulletin, 9(2).

(٦) Y. Yeung. 1988. Examples of urban agriculture in Asia. Food and Nutrition Bulletin, 9(2).

(٧) G.W. Skinner. 1981. Vegetable supply and marketing in Chinese cities. In Plucknett and Beemer, eds. Vegetable farming systems in China. Boulder, Col., USA, Westview Press.

(٨) IDRC. 1995. Agriculture technology Notes. Ottawa, Canada

(٩) P. Gutman. 1987. Urban agriculture: the potential and limitations of an urban self- reliance strategy. Food and Nutrition Bulletin, 9(2).

(١٠) أنظر الحاشية رقم ٤ الواردة أعلاه.

ظروف الزراعة الحضرية بين الفقراء

ان ممارسى الزراعة الحضرية الفقراء لا يتطابقون مع النماذج التى قد تكون متوقعة. فهم عادة من المقيمين فى المدن منذ فترة طويلة، ويشغلون أعمالا طول الوقت أو بعض الوقت. ويعمل بهذا النوع من الزراعة الرجال والنساء (وان كان ذلك يعتمد على المدينة والمحاصيل) وهم لا ينتمون الى أشد الفئات فقرا بين سكان المدن حيث أنهم أفضل حالا بصورة طفيفة. وعاش هؤلاء المزارعون فى المدن لفترة طويلة تكفى للحصول على أهم مستلزم من مستلزمات الانتاج على الاطلاق ألا وهو الحصول على الأرض. ونادرا ما تكون هذه الأرض ملكا لهم، بل قد تكون قد منحت لهم ضمن ترتيبات ايجارية رسمية أو غير رسمية، أو حتى من خلال مجرد التفاهم مع الجيران، أو قد تكون قطعة فضاء مملوكة ملكية عامة. ويعنى ذلك أن المزارعين الحضريين يعيشون فى المدن الى أن تتوافر الظروف التى تسمح لهم ببدء الزراعة. وقد جاء فى احدى الاحصاءات أن المهاجرين الى لوساكا فى زامبيا انتظروا مدة تبلغ ١٠ سنوات قبل أن يستثمروا أموالهم فى الزراعة الحضرية، كما وجدت دراسات أخرى أنماطا مماثلة. وعلى الرغم من أن هذه الخصائص لا تعتبر خصائص عامة، فانها تتكرر كثيرا فى الدراسات المتعلقة بالزراعة الحضرية لدرجة أنه يمكن اعتبارها أمرا موثوقا به.

ويبدو أن دور النساء يمثل عنصرا رئيسيا فى الانتاج الغذائى الحضرى. فعلى الرغم من أن الأمر لم يكن كذلك فى كل المدن التى تم مسحها، فان النساء يشكلن الجانب الأكبر من المنتجين فى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية(١١). ولا تعمل هؤلاء النساء فى القطاع الرسمى كما أنهن يقمن بانتاج الأغذية الى جانب الكثير من الأعباء الأسرية الأخرى التى يضطلعن بها، حيث أن من واجباتهن ضمان الامدادات الغذائية للأسرة. وهن يستطعن، من خلال العناية بالحدائق الأسرية أو الموجودة فى الأحياء التى يعشن فيها، اما الحد من الطلبات الملقاة على عاتق الأجور التى يحصل عليها أزواجهن أو اضافة دخل نقدى الى هذه الأجور. وكما تبين من الدراسات التى أجريت فى كمبالا، ان النساء قد لا يطلعن أزواجهن على مدى ما تقدمه حدائقهن لميزانية الأسرة.

---

(١١) J. Smit and A.Ratta. 1995. Urban agriculture: neglected resource for food, jobs and sustainable cities. UNDP Urban Agriculture Network. (Unpublished manuscript).

ويواجه المزارعون فى المدن بصفة عامة تزايد زحف المناطق المحيطة بالمدن مع كل ما يرافق ذلك من تكاليف ومنافع. وأهم المحاصيل التى ينتجها المزارعون فى المدن هى الفاكهة والخضر سريعة التلف، التى تزرع فى المدن أو بالقرب منها بواسطة صغار المزارعين أو كبارهم لأغراض الاستهلاك المنزلى أو البيع فى السوق الحضرية. وتتمتع هذه المحاصيل بميزة مكانية تتمثل فى قربها من المستهلكين. كما أنها محاصيل ذات قيمة عالية نسبيا ويمكن زراعتها فى مساحات ضيقة ببعض التكاليف الرأسمالية. فحتى العمليات البستانية المتوسطة الى الكبيرة لا تحتاج الى الأراضى التى تحتاجها المحاصيل الغذائية أو العلفية أو عملية تربية الثروة الحيوانية على نطاق واسع، ولذا فانها يمكن أن تتكيف مع نمو المدن وزحفها.

وبالنسبة للفقراء، هناك الكثير من أنواع الفاكهة والخضر التى تحتاج زراعتها الى مساحات صغيرة، وتتميز بدورات انتاج قصيرة وتوفر مغذيات لا يمكن الحصول عليها بسهولة من المصادر الغذائية الأخرى (ومن ثم تحول دون نقص المغذيات الدقيقة)، وتنتج بذورها وشتلاتها، ولا تحتاج الا الى عدد قليل من الأدوات الزراعية، كما أنها من العناصر الشائعة فى النظام الغذائى. ويمكن أن يستكمل الفقراء وجباتهم الغذائية بسهولة نسبية بهذه المنتجات، فضلا عن امكانية بيع أى فائض منها فى أسواق الأحياء غير الرسمية أو للباعة المتجولين. وبهذه الطرق، يمكن لكثير من فقراء الحضر استكمال وجباتهم الغذائية و/ أو دخلهم من خلال زراعة الفاكهة والخضر.

ويعتبر الانتاج الحيوانى مهما فى الكثير من المدن وذلك لأسباب تراثية واقتصادية. فمن الممكن انتاج الحيوانات الصغيرة بتكاليف منخفضة فى مساحات محدودة، وتعد جميع أشكال الحيوانات مصادر متزايدة الأهمية للبروتين حيث تؤدى زيادة الدخل الى تغيير النظام الغذائى. والحيوانات التى تتم تربيتها فى المدن هى عادة الدواجن والطيور والحيوانات الصغيرة التى تقوم بتربيتها الفئات الأقل ثراء فى المراكز الحضرية المكتظة. وقد ذكرت التقارير أن السكان من جميع الطبقات الاجتماعية فى دار السلام يربون بعض أنواع الدجاج. وتعتبر الخنازير والدواجن من أكثر الأنواع شيوعا فى المدن الآسيوية الكبرى وحولها. ويجدر الاشارة الى أن سنغافورة تتمتع بالاكتفاء الذاتى الكامل من لحوم الخنازير والدواجن، وأن هونغ كونغ تنتج الجزء الأكبر من احتياجاتها من الدواجن فى داخل المدن. ويتولى نحو ١٧ فى المائة من السكان فى كينيا تربية الحيوانات، وان كان ذلك بطريقة أقل انتظاما وكثافة عن الأماكن الأخرى.

منافع الزراعة الحضرية

توفر الزراعة الحضرية منافع اقتصادية وترويحية وايكولوجية لسكان المدن. ومن أهم هذه المنافع الاضافات الواضحة للدخل والامدادات الغذائية الأسرية. وعلى الرغم من أن الأرقام الدقيقة غير معروفة، فان التقديرات تشير الى أن الزراعة الحضرية توفر عائدات مباشرة لنحو مائة مليون نسمة فى جميع أنحاء العالم(١٢). وثمة منفعة رئيسية فى كثير من البلدان الفقيرة، تتمثل فى أن الزراعة الحضرية توفر دخلا فعليا أو عينيا من خلال توفير فرص العمل، بدلا من الاعتماد على برامج الاعانات من الميزانية الحكومية.

وثمة جانب ايجابى آخر للزراعة الحضرية يتمثل فى المرونة الدخلية التى توفرها. فالزراعة الحضرية توفر لسكان المدن فرصا لادرار الدخل الزراعى وموارد عينية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل بعض الوقت أو على أساس موسمى، بما يتفق مع واجبات رعاية الطفولة. وقد تبين من مسح أجرى فى ١١ بلدا من بلدان أمريكا اللاتينية، أن الزراعة الحضرية لا تتسم بالكفاءة الكافية التى تجعلها ذات ميزة اقتصادية بالمقارنة بالعمل بالأجر طول الوقت، الا أنها توفر دعما دخليا جزئيا. وتشير التقديرات المستمدة من مسح أجرى فى بوينس ايرس الى أن العناية بحديقة حضرية خاصة بأسرة متوسطة تحتاج الى ما يتراوح بين يوم عمل ويوم ونصف أسبوعيا. وتوفر هذه الحديقة ما يتراوح بين ١٠ و٣٠ فى المائة من مجموع تكاليف الأغذية. ويمكن أن تمثل الزراعة الحضرية، بالنسبة للفئات منخفضة الدخل فى المدن، زيادة عينية فى الدخل تتراوح بين ٥ و٢٠ فى المائة (١٣).

وهناك بعض المنافع الأخرى الأقل ظهورا للزراعة الحضرية. فقصر المسافات بين المنتجين والمستهلكين يعنى أن الحاجة الى التسويق والنقل والتعبئة تقل عما تحتاجه المنتجات التى تتم زراعتها على مسافات بعيدة، مما يحقق وفرا فى التكاليف مقارنة بالزراعة فى الريف. كما أن هناك مناطق معينة فى بعض المدن لا تصلح لأية استخدامات أخرى نظرا لحساسيتها من الناحية البيئية، الا أنها تصلح للاستخدامات الزراعية. وأخيرا هناك منافع شديدة الأهمية، وان كان يجرى تجاهلها فى كثير من الأحيان، وتتعلق بما يقدمه النظام الايكولوجى للنظم الهيدرولوجية

---

(١٢) K. Helmore and A. Ratta,1995. The surprising yields of urban agriculture. In UNDP. Choices. New York.

(١٣) أنظر الحاشية رقم ٩ المنشورة على الصفحة رقم ٥٢ من هذا التقرير.

والتنوع البيولوجي ونوعية الهواء، وهى منافع يمكن أن تعوض عن بعض ما تدمره النظم الحضرية.

العقبات التى تواجه الزراعة الحضرية

يتعرض منتجو الزراعة الحضرية لعقبات ومخاطر ليست شائعة فى الزراعة الريفية. وأهم هذه العقبات استخدام الأراضى. فالأراضى المستخدمة فى الزراعة الحضرية يجرى على الأرجح استئجارها أو اقتراضها، وليس تملكها. ويمكن أن يطلبها أصحابها فى أى وقت ودون اخطار كاف. ويعنى ذلك انخفاض درجة الأمان لدى المزارعين، وتثبيطهم عن الاستثمار فى مزارعهم. وتتباين أساليب حيازة الأراضى تباينا كبيرا اعتمادا على التقاليد وطريقة الانفاذ. ففى بعض المدن، لا تمثل الأراضى المتاحة أية مشكلة رئيسية، الا أن الحصول على أراض آمنة، من نوعية معقولة، هو العائق الذى يواجه المزارعين الفقراء. وقد تبين من مسح للمدن الكبرى فى العالم النامى، أن سلطات المدن يمكن أن توفر ما يتراوح بين ٢٠٠ و٣٠٠ متر مربع من أراضى المجتمعات المحلية غير المستخدمة. وتستغل، فى كثير من الأحيان، جوانب الطرق والممرات وغير ذلك من المناطق العامة غير الخاضعة للاشراف فى أغراض الزراعة الحضرية، بدلا من الترتيبات التعاونية الراسخة. غير أن هذه الأراضى عرضة للتلوث بالرصاص وغير ذلك من الملوثات، والسرقة، وعدم الوصول المتساوى لأغراض الزراعة.

ويمثل استخدام الأراضى العامة مشكلة أخرى. فالتحيزات الحضرية التى مازالت قائمة فى كثير من البلدان النامية، تشمل الرغبة فى أن تبدو المدن فى شكل حديث وخالية من الأساليب التقليدية المرتبطة بالحياة فى الريف. ونتيجة لذلك يمكن أن يواجه مزارعو المدن عقبات سياسية وتنظيمية صعبة، بما فى ذلك الاجراءات القانونية ومصادرة منتجاتهم.

ويعتبر عدم توافر الأراضى من القيود الصعبة التى تواجه أشد سكان المدن فقرا، الذين يكونون قد وصلوا حديثا من الريف ولا تتوافر لهم أعمال أخرى، ويفتقرون حتى الى الموارد الهزيلة اللازمة لممارسة أى شكل من أشكال الزراعة. وقد تبين للباحثين أن القادمين الجدد الى المدن، رغم ما يملكونه من بعض المعارف عن الزراعة فى كثير من الحالات، لايتمتعون بالاستقرار الكافى فى المجتمع لكى يحصلوا على الأراضى أو يعثروا على مساحة غير مستخدمة من الأراضى لزراعتها(١٤). ويجيب السكان غير

(١٤) أنظر الحاشية رقم ١١ المنشورة على الصفحة رقم ٥٣ من هذا التقرير.

المزارعين في المناطق الحضرية على الأسئلة التي توجه اليهم خلال المسوحات بأنهم يودون الزراعة اذا ما توافرت لهم الأراضي(١٥).

ويمكن أن يكون الحصول على المستلزمات الأخرى أمرا صعبا للغاية بالنسبة لمزارعي المدن الفقراء الذين يملكون فرصا ضئيلة أو لا يملكونها على الاطلاق، للحصول على المواد الخام أو المعدات، ويستبدلون ذلك بقدر كبير من العمل. وقد لا يملك هؤلاء المزارعون القدرة على شراء بعض المواد مثل البذور والأسمدة، كما أن الأسمدة الكيماوية قد تشكل خطرا على امدادات المياه، في حين أن المخلفات الصلبة التي يمكن استخدامها كأسمدة لا يتم جمعها أو فرزها، ولا تتوافر حتى الأدوات الصغيرة في المدن. كما أن المياه لا تتوافر في كثير من الأحيان الا بتكاليف مرتفعة أو من خلال وسائل غير شرعية. ولا يمكن الحصول على القروض دون وجود حقوق مضمونة في الأراضي، الأمر الذي يتطلب عادة الملكية.

وتواجه المزارعات في المدن نفس المشكلات التي تواجه نظيراتهن في الريف، نقص فرص الحصول على القروض، وملكية الأراضي. ونظرا لأن الكثير من مزارعي المدن هم من النساء (ربات الأسر والمتزوجات) فان التحيزات التقليدية ضد النساء تجعل استقرار الزراعة الحضرية وانتاجيتها أكثر ضعفا.

وكثيرا ما ينظر الى الزراعة في المدن على أنها تسبب الهدر، وأنها من الأنشطة المذمومة وغير صحية. ويهدف المخططون لاستخدام الأراضي والمسؤولون الحكوميون، بصفة عامة، الى حظر استخدامات الأراضي التي يبدو أنها تتضارب مع عملية دمج الزراعة في النشاطات الأخرى، أو تنعدم فيها الخبرات ازاء اكتشاف الطرق لتحقيق هذا الدمج. والواقع أن الزراعة يمكن أن تشكل منافسة للاستخدامات الحالية للموارد، وتتسبب في مشكلات خطيرة مثل المخاطر الصحية والبيئية. وأوضح مثل على ذلك مربو الحيوانات الذين يواجهون صراعات تتزايد يوما بعد يوم كلما اقتربوا من المدن، كما أنهم يتعرضون للخسائر. فنظم الانتاج الحيواني الكثيفة عرضة أكثر من غيرها لآثار تدهور البيئة والمخاطر الصحية، نظرا لتكديس مخلفات الحيوانات مما يؤدي الى زيادة تعرض الحيوانات للأمراض. ونتيجة لذلك، يصبح عدم القبول الرسمي للزراعة الحضرية وعدم توفير البنية الأساسية الضرورية لها أضخم حاجز يواجه الزراعة في المدن، بعد حقوق استخدام الأراضي.

ومن الأمثلة على ذلك، أن وكالة المياه الحضرية القومية في تنزانيا

---

(١٥) أنظر الحاشية رقم ٨ المنشورة على الصفحة رقم ٥٢ من هذا التقرير.

أعربت عن معارضتها الشديدة لاستخدام الزراعة الحضرية لامدادات المياه. وقدرت أن ٣٥ فى المائة من مجموع امدادات مياه الشرب النقية قد فقد نتيجة للتسرب أو الاستخدام غير القانونى، ولذا فإنها فرضت رسوما عقابية على الاستخدامات الزراعية للمياه فى المدن. ويمكن ايجاد بدائل لهذه الممارسات، الا أنه هناك حاجة لوجود آلية للجمع بين السلطات ومزارعى المدن.

وعلى ذلك فان الزراعة الحضرية لا تعتبر حلا عاما لأشد المشكلات حدة، وهى توفير الأمن الغذائى فى المدن. إذ انها تعتبر، بدلا من ذلك، وسيلة للبقاء على قيد الحياة يستخدمها فقراء المدن فى أوقات الأزمات الاقتصادية ولزيادة الامدادات الغذائية القائمة. غير أن ما تضيفه هذه الزراعة للامدادات الغذائية هى اضافات جزئية، ولا يمكن أن تحل بصورة كاملة مكان اعانات الأغذية أو جميع النشاطات المدرة للأجور. وهناك بعض المنتجات التى لا يمكن أن يزرعها مزارعو المدن كما أن أشد السكان فقرا لا يتمتعون الا بقدر قليل من فرص الحصول على امكانيات الانتاج. ولا تستطيع الزراعة الحضرية أن تفعل الكثير لتغيير أنماط توزيع الدخل الحالية.

ومع ذلك فان هذه الظاهرة تسهم بصورة كبيرة فى توفير الغذاء للسكان الفقراء فى بعض المدن، سواء من خلال الانتاج الأسرى للاستهلاك الخاص أو من خلال زيادة الامدادات للقطاعات الحضرية غير الرسمية. وعلاوة على ذلك فان الزراعة الحضرية توفر المغذيات التى قد لا تتوافر لسكان المدن، أو تتجاوز قدراتهم المالية فى حالة الاستيراد. وقد تكون محاصيل الفاكهة والخضر ولحوم الخنازير والدواجن من أهم المساهمات التى تقدمها الزراعة الحضرية للأمن الغذائى فى المدن، حيث أنها توفر ما يتراوح بين ١٠ و٤٠ فى المائة من الاحتياجات التغذوية للأسر الحضرية فى البلدان النامية.

وتقدم الزراعة الحضرية وسيلة يمكن بها لسكان المدن الفقراء تحسين أمنهم الغذائى أو مستوياتهم المعيشية. ويعنى الانخفاض النسبى لانتاجية هذه الزراعة، والشكوك المحيطة بظروفها، أنها لن تستطيع أن تكون مصدر الغذاء الوحيد للأسر الحضرية فى معظم الحالات. فهناك العديد من العوامل التى تشير الى أن الزراعة الحضرية لا يمكن أن تحل مكان الزراعة الريفية وتقوم بدورها كمصدر للغذاء للسكان عموما، أو تقلل من هذا الدور بصورة ملموسة.

وأول هذه العوامل هو حجم الانتاج الغذائى فى المدن، الذى يتضاءل كثيرا بالمقارنة بالكميات التى يتم انتاجها فى المناطق الريفية. وحتى مع

التحسينات الانتاجية، التى يمكن أن تحدث بفضل الدعم واسع النطاق، لن تستطيع الزراعة الحضرية على الاطلاق أن تمتلك القدرة على انتاج كميات ضخمة من معظم المواد الغذائية. فقد أصبحت هذه الزراعة بالفعل تعانى من القيود التى سوف تتزايد مع نمو السكان فى المدن.

وثانيا، ان انتاج مزارعى المدن يذهب الى الأسواق المحلية وليس للأسواق الاقليمية أو القطرية أو العالمية. ولذلك فان أى هامش تنافسى يتميز به هذا الانتاج يتمثل فى توفير الغذاء للسكان فى المناطق المجاورة دون تحميلهم التكاليف المعتادة للتعبئة والتسويق والنقل.

دعم السياسات الخاصة بالزراعة الحضرية

ماذا، اذن، يمكن أو ينبغى عمله لتحسين ظروف الزراعة الحضرية؟ قد يقتضى الأمر تنفيذ تدخلات فى مجال السياسات لمساعدة المزارعين فى المدن فى الحصول على أراض مناسبة ومستلزمات أخرى وفى تحقيق مستويات معقولة من الانتاجية. وهناك العديد من الامكانيات أمام وكالات التنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية للمشاركة فى بعض المجالات، مثل التخطيط، ونقل التكنولوجيا، والمساعدات العينية، وفى الدعوة الى التغلب على العقبات القانونية والتنظيمية وتقديم المساعدة فى هذا المجال.

وينبغى لصانعى السياسات أن يبحثوا عن أكثر المناهج ملاءمة لمختلف الأقاليم، وما اذا كانت نظم الزراعة الحضرية المستخدمة فى مختلف المناطق قابلة للنقل. فعلى سبيل المثال، تحتل الزراعة فى أسيا مكانة هامة تقليديا عند تخطيط المدن كما أنها منظمة وموجهة نحو المعاملات التجارية بصورة نسبية. غير أن ارتفاع معدل الاكتفاء الذاتى من المنتجات الزراعية فى المدن الآسيوية لا يمكن تطبيقه فى أقاليم أخرى، بالنظر الى أنه مستمد من ظروف (تقاليد التخطيط المركزى وارتفاع المستلزمات الرأسمالية) لا يمكن نقلها بسهولة.

وتتحدد مختلف السياسات التى تناسب كل مدينة على أساس العديد من الخصائص، مثل من هم المزارعون وما هو الغرض من زراعتهم (الزراعة المعيشية أم الانتاج الموجه نحو السوق)، وما هى درجة الاستدامة فى الزراعة الحضرية، وما هى أكثر احتياجات المزارعين الحاحا (المستلزمات الأساسية، والمعلومات، وازالة العقبات القانونية والتنظيمية، والارشاد)، وما هى العلاقة بين المدن والمناطق الريفية، وما هو الدور الاقتصادى والاجتماعى للزراعة فى اطار المجتمع المحلى؟ وتستند المسائل الأخرى التى ينبغى دراستها الى الظروف الخاصة لكل بلد

ومدينة. وسوف تستغرق مثل هذه الاستعدادات لوضع السياسات وقتا، وتحتاج الى وضع هيكل مفاهيمى أساسى توضع فى اطاره الاعتبارات ذات الصلة، فضلا عن أعمال المسح الأخرى التى ينبغى اجراؤها فى مختلف المدن.

غير أن تخطيط المدن يمكن أن يبدأ على الفور فى توفير احتياجات مزارعى المدن بدلا من حظرها. ويمكن أن تشمل السياسات الرامية الى دعم الزراعة الحضرية التشجيع على استخدام الأراضى المملوكة للمدينة فى الزراعة، وتوفير أراض فضاء من أراضى المجتمعات المحلية لاقامة حدائق الخضر الصغيرة عليها، حيث يمكن تبادل المعارف والموارد، وتحويل المخلفات الصلبة ومخلفات المياه الى مزارعى المدن، حيث يمكن استخدامها فى أغراض التسميد والرى. ويجب أن تقوم عملية التخطيط على التعاون بين الهيئات الحكومية، ولاسيما تلك المسؤولة عن الطاقة وامدادات المياه والبنية الأساسية والنقل وقطاعات المخلفات (١٦).

ويمكن أن توفر عملية نقل التكنولوجيا أصناف البذور الصلبة والسليمة، وأن تساعد فى انشاء التعاونيات اللازمة للحصول على المستلزمات، وفى تسويق المنتجات، وتوفير نظم جديدة مثل عمليات معالجة مخلفات المياه بالطرق البيولوجية. ومن بين أنماط المساعدات الفنية التى تقدمها منظمة الأغذية والزراعة فى الوقت الحاضر تنظيم الحلقات الدراسية العملية عن اعادة استخدام مخلفات الحيوانات، وتوفير التعليم الارشادى عن المحاصيل الملائمة وذلك للتقليل من المخاطر الصحية وزيادة الانتاجية. ويمكن أن تفيد فى هذا المجال حتى المشروعات الصغيرة، الرامية الى مساعدة الأسر فى جمع مياه الأمطار أو لتوفير الأدوات الصغيرة لطرق الزراعة الأصلية. وأخيرا، فان الوكالات المعنية لا تستطيع، لدى معالجتها موضوع انعدام حقوق ملكية الأراضى، أن تتدخل فى قرارات الحكومات المحلية الا أنها قد تستطيع أن تحدد وتقترح الطرق التى تعود بالفائدة على المزارعين والملاك فيما يتعلق بالحقوق المؤقتة والاستخدامات المتعددة (مثل حوافز الاعفاءات الضريبية على الايجارات الزراعية).

وينبغى، من أجل التوصل الى فهم كامل لامكانيات الزراعة الحضرية وأهميتها، سد بعض الثغرات فى مجال البحوث. وتتمثل الأولوية الأولى فى وضع تعريف موحد يستخدمه الباحثون الذين يقومون باعداد

---

(١٦) E.J.Carter.1994. The potential of urban Forestry in developing countries: a concept paper. Rome, FAO Forestry Department.

دراسات الحالة. وسوف يبدأ ذلك فى اتاحة الفرصة لوضع تحديد كمى لحجم الزراعة الحضرية وتطورها. وينبغى اجراء تحليل للتكاليف والمنافع العريضة الخاصة بهذه الظاهرة، مع مراعاة كامل نطاق التأثيرات غير السوقية بما فى ذلك استخدام موارد المخلفات، والمخاطر الصحية والبيئية (أنظر الاطار رقم ٣). وأخيرا، يمكن مقارنة تكاليف الانتاج الحضرى بتكاليف الانتاج فى الزراعة الريفية، من أجل تحديد التكاليف التى يتحملها المجتمع عند السماح بممارسة الزراعة الحضرية فى عالم يتزايد تحولا نحو التوسع العمرانى، وبتشجيع استمرارها، وما اذا كانت هذه السياسات سوف تتعارض مع تحسين انتاجية ونوعية حياة مزارعى الريف.

ما هى خصائص المدن التى تجعل الزراعة الحضرية قادرة على تقديم منافع تتجاوز التكاليف؟ وما هى المدن التى هى فى أشد الحاجة الى مساعدات فنية ودعم لاقامة هذه المشروعات؟ وتشمل خصائص المدن التى تفيد الزراعة الحضرية ما يلى:

- وجود طائفة كبيرة وآخذة فى الزيادة من السكان الفقراء؛
- وجود فائض فى المعروض من اليد العاملة وثبات الأجور أو انخفاضها؛
- نقص البنية الأساسية لمعالجة المخلفات؛
- سوء التوزيع بين الريف والحضر وتدنى نظم التسويق؛
- وجود مساحات شاسعة من الأراضى غير المستخدمة على الاطلاق أو غير المستخدمة بالقدر الكافى؛
- عائدات التأجير المرنة للأراضى؛
- الارشاد أو النظم التى تعتمد على المجتمعات المحلية الأخرى لنشر المعارف؛
- التقاليد الثقافية لنشاط الزراعة الأسرية.

وتوجد ظاهرة الزراعة الحضرية فى معظم المدن. ففى بعضها مازالت الزراعة الحضرية مستترة نسبيا، وقد تظل كذلك مع توسع نطاق المدن وتكيف مزارعى المدن مع الظروف المتغيرة. وسوف تظل الزراعة الحضرية فى مدن أخرى مهنة خلفية الى حد كبير. غير أن هذا النمط من الزراعة، والسكان الذين تخدمهم، سوف يواجهون، فى مجموعة أخرى من البلدان، صراعات وعقبات مع زيادة صعوبات الحياة فى المدن، وتزايد الطلبات على الموارد الحضرية، وتناقص قدرة الحكومات على مواجهة احتياجات السكان المتزايدين.

الاطـار رقـم ٣

قابلية الزراعة الحضرية للاستدامة

هل يمكن أن تؤدى تنمية الزراعة الحضرية الى تحسين النوعية العامة لحياة طائفة واسعة من سكان الحضر الذين يعيشون فى مدن مختلفة؟ يدعى أنصار الزراعة الحضرية أنها تستطيع ذلك. ويدفعون بان الزراعة تعد أحد الطرق التى يمكن بها للمدن أن تصبح أكثر استدامة وأن تكون أفضل أماكن للحياة.

غير أن تعريف استدامة المدن، شأنه شأن تعريف الزراعة الحضرية، ليس واضحا. إلا أنه يبدو جليا أن المقصود به هو أن يشمل الجوانب الايكولوجية لوجود المدن، ويرعى فى نفس الوقت الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. والعناصر التى يمكن أخذها فى الاعتبار فى هذا المجال هى: الحد من الاعتماد على المستلزمات القادمة من خارج المدن، وزيادة كفاءة استخدام تدفقات الموارد فى نطاق المدن، وخفض تدفقات المخلفات واعادة استخدامها حيثما يكون ذلك ممكنا.

والهدف من القائمة التالية للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة للزراعة الحضرية على المستوى الاجتماعى والاقتصادى والبيئى للمدن، هو مجرد توضيح المنافع والتكاليف العريضة للزراعة الحضرية، إذ أن القائمة الأكثر تفصيلا سوف تحتاج الى تعاريف أوضح لتجنب الحسابات المزدوجة. ورغم أن الكثير من التأثيرات الواردة لم يتم تحديدها كميا على أساس نقدى، فإنها حقيقة أكيدة.

منافع الزراعة الحضرية

- تحقيق دخل للمنتجين (من السوق أو عينيا)؛
- استخدام المقيمين فى المدن من المتعطلين أو من ذوى المهارات المنخفضة؛
- تحديد قيمة المحاصيل المنتجة؛
- تحسين البيئة (نوعية الهواء، والمياه والحد من جريان الماء)؛
- الحد من استخدام البنية الأساسية الريفية الحضرية والحاجة اليها؛
- تلافى تكاليف معالجة مخلفات المياه؛
- تجنب تكاليف التخلص من المخلفات الصلبة؛
- الاستعاضة عن الواردات؛
- الحد من المعاناة فى المدن.

تكاليف الزراعة الحضرية

- استخدام الموارد الطبيعية (الأرض والماء والتربة وغير ذلك)؛
- المخاطر الصحية (مياه الشرب، والتلوث بالرصاص، والنظافة العامة)؛
- التدهور البيئى (استنزاف التربة، واحتمالات تلوث المياه الجوفية)؛
- احتياجات النظم القائمة من البنية الأساسية أو التكييف مع النظم الموجودة؛
- الجرائم النابعة من السرقات؛
- الصراعات الاجتماعية نتيجة للاستخدامات المختلطة للأراضى.

ولا شك فى أن من الممكن توسيع نطاق

هذه القائمة وتعديلها لتتفق مع الظروف السائدة فى كل مدينة. ومن المؤكد أن المنافع والتكاليف الفعلية للسماح لأى مدينة بممارسة الزراعة الحضرية أو تشجيعها تعتمد الى حد كبير على الظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تواجه سكان هذه المدينة، فضلا عن تركيبة الموارد المتاحة فيها وفى المناطق الريفية القريبة منها. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تفوق منافع الزراعة الحضرية تكاليفها حيثما تكون الكثافة السكانية منخفضة وكذلك التنافس على الأراضى. كما أن المدينة، التى تضم أعدادا كبيرة ومتزايدة من السكان الفقراء، تكون فى حاجة مباشرة لاستخدام الموارد المتاحة لديها للبقاء على قيد الحياة.

وتعتبر فرص العمل والدخل والمنتجات من بين المنافع التى يمكن تحديد قيمتها الكمية بسهولة. فاذا افترض أن السكان والموارد المستخدمة فى الزراعة الحضرية لن تستخدم فى أغراض أخرى (وهو الأمر الصحيح فى كثير من الأحيان، فى مدن العالم النامى)، فان زيادة فرص العمل والانتاجية تعد من المنافع الواضحة التى تعود على المجتمع. غير أن قياس المنافع الأخرى يعد أمرا أكثر صعوبة. ومن الأمثلة على ذلك زيادة القيمة الناتجة عن العناية والاهتمام بالأراضى، التى كان من الممكن أن تظل شاغرة، والتى تحولت الى رقع للزراعة الحضرية مساهمة بذلك فى تحسين نوعية الهواء فى المدن. كما تسفر الزراعة الحضرية عن تأثيرات سلبية يصعب قياسها، وتشمل الروائح والمناظر التى يمتعض منها الناس عندما تربى الحيوانات فى أماكن قريبة منهم. أما التأثيرات التى يجرى تجنبها، بفضل زراعة الأغذية داخل نطاق المدن، فتشمل التلوث الناجم عن الشاحنات التى تحمل المنتجات الى المدن من المناطق الريفية البعيدة.

وتتمثل احدى الفرص المهمة المتاحة فى استخدام الموارد غير المستخدمة كلية أو تلك غير المستخدمة بالقدر الكافى. ففى حين يؤدى التوسع العمرانى الى التنافس على الأرض، فانه برغم أيضا السكان على أن يعربوا عن استيائهم من الظروف المتدهورة. ويتمثل أحد ردود فعل السكان فى استخدام الأراضى والمياه بلا مقابل، وخلق أدوات بديلة بصورة مستقلة تحل محل خطوط الامدادات غير المؤكدة التى تأتى من خلال السوق الرسمية. وعلى الرغم من أن بعض المستلزمات، التى يستخدمها مزارعو المدن الفقراء، من نوعية شديدة التدنى، فان من الممكن أن يكون مصيرها، بدون هذا الاستخدام، الهدر أو معالجتها من خلال عمليات باهظة التكاليف. والواقع أن الأراضى الريفية قد أصبحت، فى بعض البلدان الأفريقية، أكثر تدهورا، فى حين قد تكون الأراضى الحضرية التى تصلها مياه المخلفات والأسمدة أكثر انتاجا.

وفيما يلى مثالان نوعيان على الموارد التى يعاد استخدامها فى أغراض الزراعة الحضرية:

مخلفات الحيوانات: وجدت منظمة الأغذية والزراعة، من دراسات حالة أجرتها، أن الانتاج الحيوانى المكثف طويل الأجل، فى المناطق شبه الحضرية، قد لا تكتب له الحياة مالم يعالج المخلفات وما يرافق ذلك من مشكلات بيئية وصحية. كما

ينبغى الاهتمام بألا تزيد المغذيات المضافة عن قدرة النبات على امتصاصها، أو خلق مشكلات مثل تطاير الملوثات (تلوث الهواء)، وغسيل التربة (تلوث التربة والمياه الجوفية) والجريان السطحى للمياه، والتلوث الوبائى. وقد أجريت بحوث واسعة النطاق على كيفية التعامل مع هذه المشكلات البيئية والصحية، وتشير الدراسات الى أن فرص اعادة استخدام المخلفات والمغذيات الناجمة عن تربية الحيوانات قد تكون فى مصلحة الاحتفاظ بهذا النشاط قريبا من المدن. فعلى سبيل المثال، يبلغ حجم مخلفات الأبقار والدواجن فى مدينة دار السلام نحو ٣٠٠ ٠٠٠ كيلوغرام يوميا، ويجرى دفن معظمها (٧٢ فى المائة) على جانبى الطرق. كما أن نقل هذه المادة العضوية قد يكون أكثر تكلفة من تنظيم عملية لجمع هذه المادة على نطاق صغير وتحويلها الى كمبوست أو إعادة استخدامها.

معالجة مخلفات المياه والرى : تقام مزارع تربية الأحياء المائية عادة بالقرب من المدن الأسيوية، وهى تنتج محاصيل الخضر والأسماك. ومن أقدم الأمثلة على مزارع تربية الأحياء المائية فى المدن تلك المقامة فى الأراضى الغدقة شرقى كلكتا، حيث تنتج أحواض معالجة مخلفات المياه نحو ٨ ٠٠٠ طن من الأسماك سنويا، فى حين تعالج ٦٨٠ مليون لتر من مخلفات المياه سنويا. وتعد الأسماك المصدر الرئيسى للبروتين للسكان المقيمين فى كلكتا، وأشارت التقديرات الى أن نظام تربية الأحياء المائية باستخدام مخلفات المياه يمكن أن يزيد إنتاجه الى ضعف الكميات الحالية التى تمثل نسبة ١٠ فى المائة من الاستهلاك اليومى للمدينة.

وتجرى الوكالات الدولية دراسات، منذ عدة سنوات، لاستكشاف الفرص الأخرى لتطوير تربية الأحياء المائية لأغراض انتاج الأعلاف وذلك عن طريق استخدام أحواض معالجة مخلفات المياه. وتبين البحوث الضخمة، التى أجريت فى هذا المجال، أن مخلفات المياه تستخدم بالفعل فى كثير من المناطق القاحلة وشبه القاحلة فى العالم، وان من الممكن تحقيق ذلك دون مخاطر تذكر على الصحة وبقدر كبير من الفعالية يفوق المعالجات التقليدية.

والأمر الأكثر أهمية بالنسبة للعالم النامى، أن استخدام التكنولوجيا البسيطة نسبيا وصيانتها لا ينطويان على تكاليف باهظة. فالأراضى اللازمة لاقامة الأحواض المستخدمة فى معالجة مخلفات المياه (٢٠ هكتارا لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة) هى العنصر المطلوب الرئيسى.

ووجد الباحثون أن من الممكن ازالة جميع الديدان تقريبا ومعظم أنواع البكتيريا والفيروسات باستخدام هذه الأحواض التى تنتج موادا غنية بالمغذيات وخالية من المواد الضارة. كما يمكن أن يوفر استخدام مخلفات المياه فى الرى جميع احتياجات الكثير من المحاصيل من الأزوت تقريبا ومعظم الفوسفور والبوتاسيوم، فضلا عن المغذيات الدقيقة المهمة. وتحتوى مواد الأحواض على نسبة عالية من الكتلة الحيوية من الطحالب، التى تعمل كسماد بطئ المفعول. كذلك تسهم المادة العضوية الموجودة فى مخلفات المياه فى حراثة التربة وخصوبتها العامة فى المدى البعيد.

والتكلفة الرئيسية لاقامة هذا النظام تتمثل فى عملية جمع مخلفات المياه. ولا يتوافر لدى الكثير من مدن العالم النامى فى الوقت الحاضر هذا النظام. غير أن الأولوية المتقدمة التى توليها السلطات المحلية والدولية لمكافحة مصادر الأمراض، قد تتيح الفرصة لدمج عملية جمع مخلفات المياه ونظم معالجتها مع امكانية اعادة استخدامها، وليكن ذلك فى الزراعة الحضرية مثلا.

تكنولوجيا المعلومات : ماذا تعنى للزراعة ؟

الوضع الحالى والتطورات الناشئة

يشهد الكثير من البلدان تغييرات سريعة للغاية فى تطور تكنولوجيا المعلومات واستخدامها(١٧). ولاشك أن نتائج هذه التغييرات ستؤثر بصورة ملموسة على أعمال القطاع الخاص وأنشطة الحكومة، وستؤثر أيضا على جميع جوانب الحياة اليومية للأفراد ودوائر الأعمال فى كل قطاع من قطاعات الاقتصاد. فالمنظمات فى كل من القطاع الخاص والعام تستخدم هذه التكنولوجيا الجديدة كجزء من استراتيجيتها لزيادة الكفاءة (١٨) وزيادة قدرة المؤسسة أو القطاع على المنافسة، وتقديم خدمات أفضل، والتوصل الى وسائل جديدة للتدريب وتقليل نفقات التشغيل. كما أن العديد من الحكومات ينظر الى هذه التكنولوجيا الجديدة كوسيلة لايجاد فرص عمل، للتعويض عن فرص العمل التى تضيع نتيجة تطبيق هذه التكنولوجيا. ويأتى هذا التغيير السريع نتيجة وسائل الاتصال القوية وغير المكلفة، بالاضافة الى أجهزة الحاسبات الآلية (فتكاليف معالجة البيانات ونقلها تنخفض بنسبة ٥٠ فى المائة كل ١٨ شهرا) مع التطور السريع الذى شهدته البرامج الجديدة للحاسبات الآلية، والاندماج الذى حدث بين الحاسبات الآلية ووسائل الاتصالات عن بعد وتكنولوجيا البث، بالاضافة الى الاقبال الهائل على استخدام شبكة انترنت.

الفرص المتاحة

أمكن بفضل تكنولوجيا المعلومات الجديدة تحسين فرص حصول المستفيدين على المعلومات والخدمات. كما أنها تسمح باقتسام المعلومات

---

(١٧) المقصود بتكنولوجيا المعلومات أجهزة المعلومات والاتصالات المتقدمة التى تنقل البيانات الكترونيا، مثل أجهزة التلفاز التى تبث بالكابل أو بالأقمار الصناعية، وأجهزة الراديو التقليدية أو الرقمية، والأقراص المضغوطة المغنطة، وأجهزة الهاتف العادية ذات الموجات الضيقة أو التى تعمل بالخلايا، وشبكات الحاسبات الآلية LANS و WANS، بما فى ذلك شبكة انترنت.

أما تطبيقات تكنولوجيا المعلومات فتعنى البرامج والبيانات والنصوص والمعلومات السمعية البصرية التى توفرها هذه التكنولوجيا.

(١٨) الزيادة فى الكفاءة والانتاجية عن طريق تكنولوجيا المعلومات تأتى من وفرة المعلومات وجودتها وسرعتها، مع زيادة الاتصالات فى اتجاهين، مما يسمح بادخال تغييرات تنظيمية فى العمل أو النشاط الاقتصادى، وزيادة الانتاج باستخدام نفس الموارد أو أقل.

بين مستخدميها بصورة أفضل، وتزيد من امكانيات الاتصالات فى اتجاهين بين مقدمى المعلومات ومستخدميها، وتزيد كثيرا من وفرة مصادر المعلومات المتخصصة، وتتيح فرصا هائلة لدخول سوق المعلومات العالمية بصورة سريعة غير مكلفة وموثوق بها. وتتخطى تكنولوجيا المعلومات الجديدة حدود الاتصالات التقليدية فى اتجاه واحد أو الاتصالات الخطية، فهى تسمح بتنشيط العلاقات بين الأفراد ذوى الاهتمامات أو المصالح المتشابهة، مما يؤدى الى زيادة المعلومات المتوافرة للأفراد والمنظمات. كما أن تكنولوجيا المعلومات تسمح لهياكل المنظمات بأن تكون أكثر مرونة وأن تقوم على المشاركة أكثر منها على المركزية.

وبالنسبة لقطاع الزراعة، أصبحت تطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة أمرا عاديا يوما بعد يوم. ومن بين تطبيقات هذه التكنولوجيا، نظام تحديد الأماكن الجغرافية (GPS)، الذى تحدد فيه المعلومات المستقاة من الأقمار الصناعية الاستخدامات الدقيقة للكيماويات والأسمدة. كما أن تكنولوجيا المعلومات يمكن أن تزيد من المعرفة والمهارات، كأن تقدم نصائح للادارة أو أن تستخدم أساليب التعليم عن بعد.

ومن بين التطبيقات الأخرى، الحصول على المعلومات، وخاصة تلك التى ترتبط بعنصر السرعة مثل أخبار الأسواق والأحوال الجوية. كما أنها توفر خبرات البحث عن المعلومات الخاصة بالبحوث والتكنولوجيا فى مجال المنتجات الجديدة والمدخلات والأسواق وأساليب الزراعة. كما أنها تقدم معلومات عن البرامج الحكومية أو الخدمات التجارية المتوافرة، وربما استخدمت فى الحصول على هذه البرامج والخدمات، بالاضافة الى أنها كثيرا ماتستخدم فى تبادل المعلومات عن طريق شبكة انترنت ولوحات النشرات الالكترونية وقوائم المراسلات.

واذا ابتعدنا قليلا عن المزرعة، نجد أن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات بدأت تكتسب أهمية متزايدة فى التنسيق الرأسى لنظام توزيع الأغذية. فالتسليم فى الموعد المحدد، والانتاج المتخصص للأسواق الراقية، وتقليل التنوع فى مستلزمات الانتاج من المواد الخام، كلها تتطلب زيادة الاتصال بين البائع والمشترى فى كل مرحلة من مراحل الانتاج والتجهيز والتوزيع والبيع بالتجزئة. فتكنولوجيا المعلومات عنصر حاسم فى زيادة التنسيق بين جميع المشتركين فى سلسلة الأغذية. فهى تسمح للشركات بأن تحتفظ بمخزونات قليلة، وأن تتلافى أى فقد، وأن تنتج مجموعة كبيرة من المنتجات المختلفة، وأن تقلل من تكاليف الشراء، وأن تقيّم

نتائج عمليات الدعاية، وأن تحسن من الخدمات التى تقدمها لعملائها. وضمانا للالتزام بمعايير الجودة فى جميع مراحل سلسلة الأغذية، من الممكن، بفضل استخدام تكنولوجيا المعلومات فى جمع المعاملات المسجلة لكل سلعة والاحتفاظ بها، اقتفاء أثر بعض المنتجات التى تباع بالتجزئة، مثل اللحوم، من آخر نقطة بيع الى المستهلك رجوعا الى المزرعة التى خرجت منها.

ومع زيادة انفتاح المناخ العالمى، وزيادة التجارة فيما بين البلدان، وعلى الأخص فى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، تشتد الحاجة الى المعلومات عن التجارة وترتفع قيمتها. فتكنولوجيا المعلومات تستخدم لتسويق المنتجات المتخصصة فى الأسواق الراقية، وهى الأسواق التى تستجيب الى التنوع المتزايد فى أسواق المستهلكين. والأرجح أنها سوف تحل محل أعمال السمسرة التقليدية، التى كانت تقدم المعلومات الأساسية عن مدى توافر المنتجات وأسعارها. فعلى سبيل المثال، أصبح بامكان البائعين والمشترين أن يعرضوا مالديهم من السلع المعروفة والمنتجات المعيارية نسبيا، أو احتياجاتهم منها، مع الأسعار التى يرغبون فى البيع أو الشراء بها، فى مزادات تتم على شاشات الحاسبات الآلية. وفى مثل هذا المناخ من المنافسة الشديدة، تكون الشركات الناجحة هى تلك التى تملك أحدث وسائل تطبيق تكنولوجيا المعلومات.

ولاشك أن العزلة هى المشكلة الأولى فى الاحتفاظ بقطاع ريفى نشط ومستدام، حيث أن المجتمعات الريفية لاتجتذب نفس المستوى من الخدمات الجيدة التى توجد فى المراكز الحضرية. ومن الممكن تحسين هذا الوضع بزيادة القدرة على الحصول على المعلومات والمشاركة فيها، أيا كان الموقع، وذلك باستخدام تكنولوجيا المعلومات. فالمجتمعات النائية تستطيع أن تكتسب حيوية جديدة اذا استطاعت أن تحصل على نفس الخدمات وعلى طرق وسائل اتصال سهلة ورخيصة، كتلك التى تحصل عليها المراكز الحضرية. فتكنولوجيا المعلومات الجديدة تزيد من الميزة النسبية للمناطق الريفية والنائية، وتساعد على خفض تكاليف الاتصالات للمسافات الطويلة بدرجة كبيرة.

العقبات

اذا كانت هناك مزايا كثيرة لتكنولوجيا المعلومات الجديدة، فان هناك العديد من المشكلات الخطيرة التى تواجه الاقبال على استخدامها. ومن بين هذه المشكلات: نقص البنية الأساسية للاتصالات، وارتفاع تكاليف

شراء الحاسبات الآلية ومعدات الاتصال عن بعد ومايتعلق بها من برامج بالاضافة الى تكاليف تشغيل كل ذلك، ونقص العنصر البشرى اللازم لتوفير المهارات اللازمة لتركيب التكنولوجيا الجديدة وتشغيلها وادارتها واستخدامها، وعدم وجود سوق من القطاع الخاص لتوفير البنية الأساسية ووضع البرامج وتشجيع الاستخدام.

ولاشك أن التدريب وتطوير المهارات هما أهم عنصر فى تطوير تكنولوجيا المعلومات. وربما كان تطوير المهارات هو أصعب جوانب ادماج تكنولوجيا المعلومات فى التطبيقات الجديدة. وكما هو الحال بالنسبة لأى تكنولوجيا جديدة، لن تتحقق الفائدة الكاملة الا عندما تتوافر لواضعيها ومشغليها ومستخدميها المهارات الفنية للاستفادة منها بصورة كاملة. ولاشك أن التطورات السريعة التى تحدث فى تكنولوجيا المعلومات تبين بوضوح أن التدريب ينبغى أن يكون عملية مستمرة لواضعى النظم والبرامج، ومشغليها، والمسؤولين عن الصيانة، والمستخدم الأخير لنظم المعلومات. ويمكن أن يتفاوت تطوير المهارات بين دورات قصيرة للمستخدمين المؤقتين حتى التدريب الفنى المتقدم فى الجامعات للعاملين فى تطوير الاستخدامات وصيانتها. وفى كثير من البلدان النامية، لا يتوافر تدريب فنى على مستوى عال فى الدورات الجامعية، كما أن المديرين تنقصهم الخبرة فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة فى مجال الاتصالات واقتسام المعلومات. وهنا يحتاج الأمر الى مناهج جديدة لمستوى الادارة والاشراف.

وقد أشار البنك الدولى(١٩) الى التفاوت الموجود بين البلدان فيما يتعلق بالبنية الأساسية للاتصالات اللاسلكية. ولم يطرأ أى تغير ملموس على التفاوت فى عدد الخطوط الهاتفية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة خلال السنوات العشر الماضية، ومن المتوقع أن تظل هذه الفجوة الكبيرة فى البنية الأساسية على ماهى عليه فى القرن القادم. وتشير التقديرات الى أن الأمر يحتاج الى ٣٠ مليار دولار لكى لاتتفاقم هذه الفجوة. كما أن معدات الاتصالات اللاسلكية المتوافرة فى البلدان النامية، هى من نوعية منخفضة الجودة ويرجع ذلك الى عدة

---

(١٩) تملك البلدان ذات الدخل المنخفض ثلاثة خطوط هاتفية فقط فى المتوسط لكل ألف مواطن، ولا تملك البلدان النامية المتوسطة أكثر من ٤٥ خطا (بيانات ١٩٩٠). وفى المقابل لدى البلدان المتقدمة ٤٤٢ خطا لكل ألف من السكان. وفى نفس الوقت كان كل خط رئيسى فى بلدان الدخل المنخفض يتعطل بمعدل خمس مرات أكثر من أى خط فى البلدان ذات الدخل المرتفع. أنظر: World Bank. 1994. Infrastructure for development. Table 32. In World Bank, World Development Report 1994. Washington, DC.

أسباب من بينها قدم تلك المعدات. كما أن البنية الأساسية للاتصالات تحتاج الى استثمارات سنوية ضخمة، فى حين كانت استثمارات العديد من البلدان النامية أقل من اللازم لفترة طويلة.

ومع انخفاض عدد المشتركين فى الاتصالات اللاسلكية، وسوء مناخ الخدمات، قد تحتاج البلدان النامية الى البحث عن نظام وبنية أساسية لتوصيل المعلومات الى المستفيدين يختلفان عن النظام والبنية الموجودين الآن فى البلدان المتقدمة. فالهواتف التى تعمل بنظام الخلايا والمتصلة بالراديو فى سرى لانكا، على سبيل المثال، ذات تكلفة رأسمالية بسيطة بالاضافة الى ضآلة أجورها وسياسة المنافسة المرتفعة هناك، مما يجعل سرى لانكا تقدم خدمة بأقل تكاليف، وان كانت قلة عدد المشتركين تجعل هذا النظام لايصلح للمناطق الريفية. أما البث عبر الأقمار الصناعية فهو يغطى تكلفته فى الاذاعات، ولكنه لا يفعل ذلك فى الاتصالات ذات الاتجاهين (وعلى الأخص فى المناطق الريفية)، اذ أن البث الأرضى مكلف للغاية. وفى المناطق الجبلية النائية من جمهورية الصين الشعبية، يتم الاتصال بالميكروويف، بدلا من الكابلات، لربط هذه المناطق ببعضها. وقد جرت العادة على أن تبنى الحكومات البنية الأساسية (السكك الحديدية، والطرق الرئيسية، والكهرباء، والاتصالات) ولكن الضغوط التى تتعرض لها الميزانيات قد ترغم هذه الحكومات على مجرد وضع اللوائح وتشجيع القطاع الخاص على اقامة البنية الأساسية اللازمة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات. وهذا ما يحدث الآن فى العديد من البلدان النامية والمتقدمة على السواء حيث يجرى اما خصخصة شبكات الاتصالات اللاسلكية أو تعرضها للمنافسة، الأمر الذى يستلزم زيادة الاستثمارات وابتكار أفكار جديدة وتقليل التكاليف.

وفى ظل هذا المناخ الذى يتسم بالمنافسة الشديدة، هناك فرصة كبيرة للبلدان النامية لكى تجتذب استثمارات أجنبية فى تكنولوجيا الاتصالات، مما يقلل من التكاليف ويزيد من التجديد. وهذا هو ماحدث بالفعل فى عدد من البلدان مثل الأرجنتين وشيلى والمجر وجامايكا وماليزيا والمكسيك وفنزويلا (٢٠). ومن المهم أن تنشئ البلدان النامية تسهيلات داخلية لاستخدامات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، والا فستظل مستوردا صافيا للمعلومات وبرامجها لفترة طويلة قادمة، رغم أن أغلب

---

(٢٠) World Bank. 1994. World Development Report 1994. p.63. Washington, DC.

ما تستورده من معلومات وبرامج قد لا يناسب أوضاعها المحلية، ولذلك لابد أيضا من انشاء صناعة محلية لبرامج المعلومات لتلبية احتياجات الأسواق المحلية من هذه المعلومات.

وقد شهدت البلدان النامية عدة حالات ناجحة طبقت فيها تكنولوجيا المعلومات للمرة الأولى. بل ان التقديرات تشير الى أن معدل الحاسبات الالكترونية / عمال فى تايوان – وهى احدى مقاطعات الصين – يفوق المعدل الموجود فى ايطاليا، رغم أن دخل الفرد فى تايوان لا يزيد على نصف مثيله فى ايطاليا. وربما امتلكت الصين خطوطا هاتفية فى عام ٢٠٠٠ تعادل تلك التى تملكها الولايات المتحدة اليوم. وفى نهاية عام ١٩٩٥، كان هناك ١٤ دولة تقريبا فى افريقيا تستطيع الاتصال بشبكة انترنت فى الوقت الحقيقى، وفى عام ١٩٩٦ ستتوافر هذه الخدمة فى أغلب عواصم أفريقيا. فشركة AT & T للاتصالات اللاسلكية، ومقرها الرئيسى فى الولايات المتحدة، تسعى الآن الى مد كابل ليفى – بصرى حول سواحل أفريقيا بأكملها (أسمته «أفريقيا ١»). ومن المقرر أن يبدأ العمل فى هذا الكابل فى عام ١٩٩٩، مما سيدخل تحسينات هائلة على الاتصال بالقارة فى الداخل والخارج.

ويواجه القطاع الزراعى فى البلدان النامية (بل وفى بعض البلدان المتقدمة) صعوبات بالغة فى سعيه للاستفادة من التكنولوجيا الجديدة. ويرجع ذلك الى أن المناطق الريفية لن تحظى بخدمات الاتصالات اللاسلكية الأساسية، بسبب انخفاض عدد مستخدميها فى الوقت الحاضر، مما يحد من سوق تطوير البرامج المتخصصة، وانخفاض المستوى التعليمى والمهارى لكثير من المنتجين، ويقلل من فرص الاستخدام فى الوقت الحاضر وفى المستقبل. ولاشك أن القطاعات الزراعية فى البلدان النامية ذات الدخل المنخفض تتعرض لأسوأ هذه المشكلات، ورغم التطورات التى حدثت فى المراكز الحضرية من البلدان النامية، فان استخدامات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، مثل وسائل الاتصال المتعددة، تبدو حلما صعب المنال فى المستقبل المنظور.

قضايا السياسات

سد الفجوة بين «من يملكون والذين لايملكون» أصبح الكثير من دوائر الأعمال فى قطاع الأغذية والزراعة فى الاقتصاديات المتقدمة يأخذ: بتكنولوجيا المعلومات الجديدة، ويستفيد من تحسن الانتاجية. وفى نفس الوقت، فان دوائر الأعمال فى قطاع الزراعة والأغذية فى

الاطـــار رقـم ٤

الولايات المتحدة: ادارة الارشاد التعاونى

كانت ادارة الارشاد التعاونى الأمريكية من أوائل من استخدموا شبكة انترنت لتقديم المعلومات الى المستفيدين. فبحلول عام ١٩٩٥، كانت أغلب ادارات الارشاد التعاونية قد أنشأت الشبكة العالمية الخاصة بها (Wide Web WWW). وهذه الشبكات عبارة عن جهاز للاتصالات وتسويق خدمات الارشاد، وهى تعلن عادة عن البرامج والخدمات المتوافرة فيها، ولكنها تعلن من حين الى آخر عن البيانات الجارية عن الأسواق. وليس من المعروف تماما مدى الاقبال على استخدام شبكة انترنت كمصدر للمعلومات لتقديم الخدمات الى المستفيدين. فالكثير من العاملين ليس لديهم خبرات فى استخدام تكنولوجيا المعلومات كمصدر للمعلومات، ويبدو أنهم لم يحصلوا على برامج تدريب واسعة.

ومن أمثلة استخدام شبكة انترنت، مشروع يسمى «اسأل الخبير»، وهو برنامج وضعته وزارة الزراعة الأمريكية، وتستخدمه ادارة الارشاد التعاونى لكى تستطيع الاتصال بصورة فعالة بالمستفيدين الذين يستخدمون عدة وسائل، مثل الشبكة العالمية (WWW) أو البريد الالكترونى. والى جانب عنصر الاتصال، يعطى البرنامج أيضا قاعدة بيانات للبحث، تحتوى على الأسئلة المعتادة ورد الخبير عليها، وهو رد وضع بحيث يمكن لمن يستخدم شبكة انترنت ولديه أسئلة زراعية أن يلجأ أولا الى الشبكة للحصول على اجابة على أسئلته.

وينقسم هذا البرنامج الى ثلاث مراحل. فالسؤال يرسل أولا الى برنامج خاص للاتصال بين شبكتين ويقوم البرنامج بارساله الى قاعدة بيانات من الأسئلة غير المجاب عليها، ويعرضه على مجموعة من الخبراء. أما المرحلة الثانية فيجيب فيها أحد الخبراء أو أكثر على هذا السؤال، أما اذا لم تكن هناك اجابة فان النظام يُحوّل السؤال اتوماتيكيا الى الخبير التالى. وأخيرا تصنف مجموعة الأسئلة والأجوبة، بحيث يستطيع أى فرد يستخدم شبكة انترنت الحصول عليها. ويسمح ذلك للخبراء بالتركيز على الأسئلة الجديدة بدلا من اعادة اجاباتهم مرارا وتكرارا.

وقد استخدمت مجموعة البرامج فى معرضين زراعيين فى ولاية انديانا فى شهر سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥. وكان هناك اخصائيون فى الارشاد الزراعى من وزارة الزراعة الأمريكية ومن سبع ولايات للرد، خلال ساعة واحدة تقريبا، على الأسئلة التى يثيرها المستفيدون الموجودون فى المزرعة. ورغم النجاح الهائل للتجربة، فمازالت هناك بعض الأسئلة، مثل ما اذا كان خبراء الارشاد على استعداد للاشتراك فى العمل المطلوب وكيف سيكافؤن على ذلك من قبل منظماتهم.

الاطـــار رقـم ٥

كندا: مشروع الشعير

أنشأت ادارة الزراعة والأغذية والتنمية الريفية فى مقاطعة ألبرتا، بكندا، فريق مشروع الشعير، ليقدم معلومات بالطريقة الالكترونية الى ٧٦ مزارعا وموردا للمواد الزراعية فى ١٣ ناحية زراعية داخل المقاطعة. وتشمل معلومات هذا المشروع موضوعات مثل انتاج المحاصيل وادارتها، والمعدات الزراعية وموردیها، وخصوبة التربة، والرى، والحصاد والتخزين والتسويق، وتوقعات الأسواق، والأسواق وتكاليف الانتاج. ويمثل هذا المشروع جزءا كبيرا من نشاط الوزارة فى مجال المعلومات والخدمات. كما يقدم المشروع فرصة للحصول على المعلومات الأخرى الهامة والقيمة، فى شبكة انترنت، كما يتيح المشروع محفلا للمداولات لمستخدمى البريد الالكترونى من المستفيدين والعاملين فى المشروع على السواء.

ويقدم المشروع نحو ٦٠٠ صفحة (أربعة ميجابايت) من المعلومات بالطريقة الالكترونية عن انتاج الشعير وتسويقه فى مقاطعة ألبرتا. كما أنه يحدد الاتصالات الالكترونية، ويقدمها الى ١٦٥موقعا آخر فى مختلف أنحاء العالم، ليتيح بذلك فرصة الاطلاع على مايقرب من ٥٠٠٠ وثيقة.

وقد تم اختيار ١٤ موقعا للمكاتب (عبارة عن أكشاك) فى مختلف أنحاء مقاطعة ألبرتا، يستطيع منها المستفيدون الاتصال بشبكة انترنت. وقد استخدم هذه الأكشاك مايقرب من ٤٥٠ مزارعا ومسؤولا فى قطاع الأعمال الزراعية، وذلك بالاضافة الى الكثيرين غيرهم ممن حاولوا الاتصال بالشبكة ولم ينجحوا. فخلال ثلاثة أشهر فقط، زار هذه المواقع ٨٠٠ ٤ زائر، منهم ٤٢٥ ٢ تقريبا من مقاطعة ألبرتا (بعضهم من الأكشاك)، و٥٧٥ من العاملين، أما الباقى (١٨٠٠) فمن مختلف أنحاء العالم.

وقد طلب أكثر من ٩٠ فى المائة من المستخدمين استمرار اشتراكهم فى شبكة انترنت بعد انتهاء المشروع التجريبى، وان كان عليهم أن يبدأوا فى تسديد مقابل هذه الخدمة. فقد رأوا فيها وسيلة للاتصال بالاخصائيين، وجعل الاخصائيين على مقربة منهم. وتكيف المستخدمون بسرعة مع شبكة انترنت، كبديل لطريقة الاتصال «بالمكتب»، للحصول على خدمات الاخصائيين.

وقد اكتسبت ادارة الزراعة والأغذية والتنمية الريفية مكانة كبيرة، بين المنتجين والعاملين على السواء، لقيامها بمثل هذه المبادرة الجديدة. فقد كان المنتجون (وهم المستخدمون لهذا المشروع التجريبى) فى غاية الاهتمام والتأييد لهذه المبادرة، رغم الاحباط الفنى الكبير، وضعف الدعم لتقديم الخدمات فى أغلب الأحيان، بالاضافة الى أن المشروع التجريبى كان يعمل أثناء موسم الزراعة. كما أظهر المنتجون اهتماما بتجربة شبكة انترنت. ولكن الجهات الرئيسية التى تقدم المعلومات لم تكن راضية عن بدء المشروع. أما الاخصائيون الذين وضعوا المعلومات فقد شعروا بسعادة بالغة لجهدهم الجماعى والتقدم السريع الذى أحرزوه، وان كانوا قد شعروا

باحباط لعدم وجود مساندة تكنولوجية أو تدريب.

وقد حدد المشروع عدة عوامل للنجاح فى المستقبل، من بينها: توفير التدريب الكافى والدعم التكنولوجى للعاملين، وتعريف العاملين فى الادارة – وعلى الأخص العلماء والاخصائيين – بهذا النظام واستخدامه فى الاتصالات فيما بينهم ومع المنتجين، وايجاد دفعة ثقافية قوية فى الادارة فيما يتعلق بالتكنولوجيا للحيلولة دون أن يعمل الأفراد بالطريقة القديمة مستخدمين التكنولوجيا الجديدة، وتكوين مجموعة أساسية من الأفراد تكرس نفسها لتنفيذ عملية تسليم المعلومات والخدمات الكترونيا، ووضع ترتيبات وتنظيمات رسمية لتعيين العاملين فى المشروع، والمحافظة على مكانة المشروع وأهميته وتعريف العاملين فى الادارة به بحيث يقبلون على الاشتراك فيه ويرون بأنفسهم مزايا هذا الاشتراك، والابقاء على مضمون المشروع حيا من خلال مجموعات للمناقشة واسهامات يومية من جانب الاخصائيين، وعدم السماح للمشروع بأن يصبح مجرد «مخزن» للبيانات، والمشاركة مع المجموعات الأخرى لتوسيع المشروع طولا وعرضا، وزيادة موثوقيته.

المصدر: المعلومات الموجودة فى هذا الاطار مأخوذة من تقرير ادارة الزراعة والأغذية والتنمية الريفية فى مقاطعة البرتا عن مشروع الشعير، والذى يحتوى على معلومات من تقرير التقييم الذى وضعه مكتب Price Waterhouse.

الاطـــار رقـم ٦

المكسيك : خدمات الدعم للتسويق الزراعى

تستخدم وكالة التسويق المكسيكية Apoyos y Servicios a la Commercializaciòn Agropecuaria شبكة التلفاز الوطنية لتقديم المعلومات عن تسويق السلع الزراعية فى مختلف أنحاء البلاد. ويستطيع مشاهدو أجهزة التلفاز، المصنوعة خصيصا لهذا الغرض، أن يقرأوا المعلومات الاقتصادية وتلك المتعلقة بأسواق السلع الأساسية على احدى قنوات أجهزة التلفاز لهذه الوكالة فى أى مكان داخل المكسيك. ويطلق على هذا النظام teletexto وهو معروف لدى سكان الريف فى المكسيك. وقد اتضح من عملية مسح أجريت أخيرا أن ٧٠ فى المائة من المنتجين الزراعيين يعرفونه. وميزة هذه الطريقة فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات، أنها تستخدم تكنولوجيا بسيطة نسبيا وموجودة بالفعل، ولا تحتاج الى اقامة اتصالات سلكية للمستفيدين. وبالاضافة الى المعلومات الزراعية، يقدم هذا النظام المعلومات الاقتصادية، بحيث يمكن تقسيم تكاليفه على عدة قطاعات. ولكن عدد المستخدمين مازال محدودا نظرا لضرورة وجود أجهزة تلفاز خاصة، بالاضافة الى عدم وجود دعاية كافية من جانب الشركات التى تصنع هذه الأجهزة.

الاقتصاديات الأقل نموا التى لاتستطيع الحصول على معدات الاتصالات اللازمة والبرامج الجاهزة، أو المهارات اللازمة لتكنولوجيا المعلومات، تعرض نفسها لمزيد من التخلف فى سباق التكنولوجيا. ومع زيادة الطابع العالمى للأسواق، يؤدى عدم حصول هذه الدوائر على وسائل زيادة الانتاجية، الى الحد من قدرتها على المنافسة. ولذلك لابد أن تدرك وزارات الزراعة فى البلدان النامية مدى الحاجة الى ضمان حصول الجميع على التكنولوجيا الجديدة، بتكاليف معقولة، حتى يمكن تضييق الفجوة التكنولوجية، ويجب على هذه الوزارات أن تبدأ خطواتها لتنمية القطاعين الزراعى والريفى.

التغلب على مشكلات البنية الاساسية: من أهم المشكلات التى تواجه قطاعى الأغذية والزراعة فى جميع البلدان، نقص البنية الأساسية للاتصالات فى المناطق الريفية والنائية. فالكثير من استثمارات القطاع الخاص يتركز فى المناطق الحضرية، حيث المسافات قصيرة وحيث عائد الاستثمارات فى البنية الأساسية يكاد يكون مضمونا. فبلدان الدخل المنخفض الأقل نموا لاتملك سوى ثلاثة خطوط هاتفية لكل ١٠٠٠ مواطن، بينما الرقم المقابل فى البلدان المتقدمة هو ٤٠٠ خط. ومن المهم أن يمارس المنتجون الزراعيون فى القطاعات الريفية فى البلدان النامية ضغوطهم على الحكومات لتقليل تكاليف الاتصالات بقدر الامكان، وتشجيع الاستثمار فى توسيع قطاع الاتصالات وتحديثه.

وقد يتعين على البلدان النامية أن تتبع مناهج فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات تختلف عن تلك التى اتبعتها البلدان المتقدمة، وعلى الأخص فى المناطق التى يندر فيها وجود خطوط للاتصالات. وعلى سبيل المثال، فقد تكون اقامة مراكز للمعلومات يتاح استخدامها للمنتجين والمتعاملين مع صناعة الأغذية، أنسب من اقامة تكنولوجيا تعتمد على استخدام الحاسبات الآلية فى كل نشاط اقتصادى على حدة.

التدريب الفعال وتنمية المهارات: قد تكون تنمية رأس المال البشرى المناسب أهم مشكلة فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة واستخدامها بصورة فعالة. فتنمية المهارات تحتاج الى مناهج مختلفة لتطبيقات متنوعة. وقد يكون التدريب وتنمية المهارات عملية مكلفة للغاية، ومضيعة للوقت اذا لم يستطع المستخدمون الاستفادة من المهارات الجديدة أو اذا كان التدريب غير مناسب للاستخدام المطلوب. وقد يكون

استخدام القطاع الخاص هنا أو المؤسسات التعليمية هو أفضل الحلول من حيث التكاليف.

تحديد دور الحكومة: من المهم أن تضع الحكومات أهدافا محددة تحديدا واضحا، وأن تحدد استراتيجيتها لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لقطاع الزراعة. فالحكومات تستطيع أن تتولى القيادة وأن تقوم بدور نموذجي فيما يتعلق بالأخذ بتكنولوجيا المعلومات في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، تستطيع الحكومات، حيث انها المستخدم الرئيسي لتكنولوجيا المعلومات، أن تؤثر تأثيرا قويا على تطوير واستخدام تكنولوجيا المعلومات محليا، عن طريق شرائها للأجهزة والبرامج. كما تستطيع الحكومة أن تضرب مثلا للقطاع باعطائه فرصة الحصول على خدماتها ومعلوماتها وبرامجها. وبامكانها أن تشجع على تطوير هذه التكنولوجيا واستخدامها من خلال برامج المساعدة، وعلى اقتسام المعلومات عن التطورات الجديدة.

وفي كثير من البلدان يتطلب العجز الكبير في الميزانية، أو التنافس الشديد بين الأولويات على أموال الاستثمار، أن تستند القرارات التي تتخذ الى أولويات حكومية محددة تحديدا واضحا. ومن الضروري في جميع الحالات أن يكون المنهج المستخدم قائما على أولويات المستفيدين أنفسهم.

تحقيق المضمون المعلوماتي المناسب: الغرض من تكنولوجيا المعلومات هو تقديم معلومات وخدمات بطريقة يسهل الحصول عليها وتتسم بالكفاءة، وتحسين الاتصالات نفسها. فهناك حاجة ملحة لأن يكون المضمون المعلوماتي في خدمة المستفيد، وأن تكون هذه المعلومات حديثة، ومقدمة بطريقة فعالة. لأنه اذا كان المضمون المعلوماتي قديما، أو لا يلبي الاحتياجات، فان المستفيدين سيعزفون عن استخدام هذه التطبيقات وبالتالي تفشل التجربة. كما ان اغراق المستفيد في طوفان من المعلومات التي لايحتاج اليها في اتخاذ قراره، أمر غير عملي، ولذلك يجب الاهتمام بتطوير تكنولوجيا المعلومات بحيث تنجح في تصفية هذا الطوفان حتى لايصل الى المستفيد سوى المعلومات السليمة وفي الوقت المناسب لكي يتخذ قراره. ومن الممكن أن يقوم خبراء المعلومات بهذا الدور.

اقامة الشراكات: لاتستطيع الحكومات أن تكون الجهة الوحيدة التي تقدم المعلومات وخدمات المعلومات الكترونيا للقطاع الزراعي. ولذلك يجب أن يكون هناك تعاون ومشاركة بين المصالح الحكومية، والوكالات

المختلفة، والقطاع الخاص، والجامعات، والمؤسسات التعليمية الأخرى. فبمثل هذه الطريقة يستطيع المستفيد أن يحصل على معلومات، وخدمات عالية الجودة من «نافذة واحدة» بتكاليف أقل. فالزراعة فى حاجة الى البنية الأساسية والخدمات التى توفرها القطاعات الأخرى مثل الصحة، للاسراع بالتنمية وتقليل التكاليف.

سداد التكاليف: ينبغى النظر الى المعلومات والخدمات المعلوماتية كسلعة يمكن أن يكون لها سوق. وقد يسمح مثل هذا السوق للمشتركين من القطاع الخاص باقامة البنية الأساسية والبرامج الجاهزة والخدمات الجديدة التى قد يحتاجها صناع القرار والمستفيدون الأفراد. ولذا ينبغى النظر الى من يقوم بتوفير المعلومات والخدمات المعلوماتية كما ينظر الى من يقدمون الخدمات القانونية أو المحاسبية أو المالية. ويجوز للحكومات أن تدرس الطريقة التى يسدد بها المستفيدون تكاليف المعلومات وخدمات المعلومات التى يحصلون عليها، وهى الطريقة التى ستسمح لهذه الحكومات بالتوسع فى بعض الخدمات مع الحصول على مؤشرات السوق عن الخدمات التى يرى المستفيدون أنها أهم من غيرها.

دور الحكومات والمنظمات الدولية فى الترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات

وضع استراتيجية: لابد للحكومات أن تضع استراتيجية قطرية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات، تنهض بالانتاجية والاتصالات فى قطاعات الريف والزراعة والأغذية، وتسمح للحكومات بأن تقدم خدمات أفضل للمستفيدين بتكلفة أقل. وتحتاج استراتيجية استخدام تكنولوجيا المعلومات المحددة تحديدا واضحا الى جدول زمنى محدد، وموارد اضافية، والتزام بتطبيقها. وينبغى لوزارات الزراعة أن تدرك الفرص التى تتيحها تكنولوجيا المعلومات الجديدة، وأن تعمل بنفسها على تحقيق مزاياها، بأن تضمن مثلا الفرص المناسبة لاستخدام هذه التكنولوجيا بتكاليف معقولة فى قطاعى الزراعة والأغذية. وربما احتاج ذلك الى التشجيع على اجراء الاصلاحات المؤسسية داخل الحكومة، والى أسعار منافسة لمصلحة القطاع الريفى.

التشجيع على الارتقاء بالخبرات وزيادة الاستثمارات الرأسمالية: تستطيع الحكومات أن تلعب دورا هاما فى تشجيع وتنفيذ البرامج

الخاصة بالارتقاء بالخبرات وزيادة استثمار رأس المال فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة. فبالنسبة للارتقاء بالخبرات، تستطيع الحكومات مشاركة المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص. ولابد خلال ذلك من التركيز على الشباب بالذات. كما ينبغى للحكومات أن تشجع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات المصممة محليا، سواء فى الحكومة أو فى القطاع الخاص، تجنبا للاعتماد على استيرادها من الخارج. وتشجيعا للتطورات الجديدة، تستطيع الحكومات انشاء مراكز تنسيق لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات الجديدة، ووضع نماذج لأفضل الأساليب المستخدمة فى هذا القطاع. وبوسع الحكومات أيضا أن تشجع على توحيد المعايير، بحيث تكون جميع الأنظمة متجانسة، مع سهولة تبادل المعلومات، بدلا من أن يواجه المستخدم بطوفان من النظم المختلفة.

تعديل أساليب العمل: على الحكومات أن تتبع منهجا شاملا فى تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة. فالأمر يحتاج الى حلول أكثر تعقيدا من مجرد نقل النظم من الورق الى الأجهزة الالكترونية. فلابد من دراسة العملية برمتها وفهم كيفية تكيف المستفيدين مع هذه الخدمة الجديدة. فلن تتحقق الاستفادة الكاملة من هذه التكنولوجيا الا عندما تتغير أساليب العمل كلها، وان كان من الأفضل أن تبدأ الحكومات على نطاق صغير، كأن تبدأ بمشروع تجريبى لاكتساب الخبرة بتشغيل هذا النظام والحصول على معلومات مرتدة مفيدة من المستخدمين. ومن المهم معرفة مدى التقدم بوضوح. كما أن استخدام المشروعات التجريبية قد يسمح بوضع نظم شاملة أكثر فعالية وأكثر قبولا لدى المستخدمين.

تشجيع الخدمات التجارية التى يقوم بها القطاع الخاص: بوسع الحكومات أن تساعد بصورة غير مباشرة فى ادخال الخدمات التجارية التى يقوم بها القطاع الخاص (مثل أعمال البنوك، والتأمين، والقانون، والمحاسبة، والمعلومات) فى القطاعين الزراعى والريفى فى الاقتصاد، عن طريق قيام هذه الخدمات بتقديم المعلومات الخاصة بها وخدمات المعلومات والبرامج الجاهزة للمستفيدين بالطرق الالكترونية. فعندما تقدم الحكومة والقطاع الخاص الخدمات التجارية فى المناطق الريفية، تعزز هذه الخدمات كل منها الأخرى وتشجع على الأخذ بتكنولوجيا المعلومات التى تقضى على قيود المسافات الطويلة. كما أنها قد تخلق فرصا جديدة للعمل فى المناطق الريفية. ومن المهم أيضا بالنسبة للحكومات أن تضمن

الاطـار رقـم ٧

النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى المنظمة

يعتبر النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى المنظمة من أهم الأمثلة التى يمكن أن تساهم بها تكنولوجيا المعلومات فى حل مشكلات الزراعة والأمن الغذائى. فهذا النظام هو المصدر الوحيد الكامل فى العالم للبيانات والتحليلات الخاصة بحالة العرض والطلب على الأغذية فى الوقت الحاضر وتوقعاتها فى جميع بلدان العالم. وقد أنشئ هذا النظام فى عام ١٩٧٥ بناء على قرار مؤتمر المنظمة فى عام ١٩٧٣ وقرار مؤتمر الأغذية العالمى عام ١٩٧٤.

وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذا النظام فى الرصد المستمر لظروف العرض والطلب السائدة على الأغذية، بما فى ذلك الانتاج والاستهلاك والتخزين والاستيراد والتصدير، بناء على أحدث المعلومات وأدقها، وتحديد البلدان التى تواجه عجزا وشيكا فى الأغذية، واحتياجاتها الطارئة. ولاينبه هذا النظام الى حالات نقص الأغذية فقط، بل والى فوائض الأغذية الاستثنائية أيضا. كما أنه يتنبأ فى وقت مبكر بأرقام الانتاج والاستهلاك والمخزونات والواردات والصادرات، والاحتياجات من المعونات الغذائية والمتوافر منها، والاحتياجات فى حالات الطوارئ، والتزامات الجهات المتبرعة وشحنات المعونة. ويتناول هذا النظام جميع العناصر التى يحتمل أن تؤثر فى حالة العرض والطلب على الأغذية، بما فى ذلك بعض العوامل مثل الأحوال الجوية، والأمراض والآفات النباتية والحيوانية، وحالة المراعى والأراضى المحصولية، والنقل ومشكلات العجز فيه، وسياسات الحكومة التى تؤثر فى الانتاج والاستهلاك والأسعار والتجارة فى السلع الغذائية الأساسية، وكذلك أجور الشحن البحرى.

ويجرى تشغيل هذا النظام بمعرفة ادارة النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر فى قسم السلع والتجارة بمقر المنظمة. ويحتفظ النظام بعلاقات دائمة مع أغلب الوحدات الفنية فى المنظمة لتبادل المعلومات والعمل كنقطة مركزية لأنشطة تنسيق أعمال المنظمة فى حالات الطوارئ. وقد أقام منذ عام ١٩٧٥ صلات تنظيمية وعقد اتفاقيات لتبادل المعلومات مع ١١٠ حكومات، وثلاث منظمات اقليمية، وأكثر من ٦٠ منظمة غير حكومية، تأخذ منه المعلومات أو تعطيها له. كما يتعاون العديد من معاهد البحوث الدولية، ووكالات الأنباء، ومنظمات القطاع الخاص مع هذا النظام، لتزوده بالمعلومات على أسس طوعية. وأهم مستخدمى هذا النظام هى الجهات المتبرعة بالمعونة الغذائية، وان كانت تقوم بدور كبير فى تزويده بالمعلومات ودعم تطويره. كما أن الجهات المتبرعة الثنائية ملتزمة بابلاغ النظام بكل تعهداتها وما تقدمه من شحنات.

ويقوم المراقبون القطريون التابعون للنظام بتحديث وتحليل البيانات الخاصة بانتاج الأغذية وتجارتها، والمعونة الغذائية، والمخزونات، والاستهلاك، والأمن الغذائى على المستوى شبه القطرى، مستفيدين فى ذلك من السلاسل الاحصائية الزمنية على مدى ٢٠ عاما. فالنظام يرصد أحوال محاصيل الأغذية فى جميع أقاليم وبلدان العالم، ويجمع المعلومات عن جميع العناصر التى قد تؤثر على المساحات المزروعة أو على

غلاتها. وتسهل مرافق الحاسبات الآلية القيام بعدة عمليات لمعالجة البيانات تتراوح بين تفسير صور الأقمار الصناعية وتقدير الاحتياجات الاستيرادية من الأغذية. وفى المناطق المعرضة للجفاف فى افريقيا، حيث لاتوجد معلومات مستمرة وموثوق بها عن الأرصاد الجوية الزراعية أو ظروف المحاصيل، يعتمد النظام على رصد صور الأقمار الصناعية وتفسيرها. ففترة السحاب البارد تشير الى احتمالات سقوط كميات كبيرة من الأمطار، أما الرقم الدليلى للفروق فى الغطاء النباتى فيمثل آلية لمتابعة نمو النبات خلال موسم بكامله لرصد احتمالات حدوث الجفاف. كما يرصد النظام العالمى أسواق الأغذية فى العالم. فيضع تقديرات للعرض والطلب على الأغذية فى العالم بتجميع المعلومات القطرية ورصد أسعار التصدير فى أسواق العالم والتجارة فى أهم بورصات الحبوب العالمية. ويرفع النظام تقارير عن أهم الأحداث فى الأسواق، واتجاهات أهم المتغيرات، منبها الى أى احتمال لارتفاع أسعار الأغذية بصورة كبيرة.

ورغم أن النظام ذو طبيعة عالمية، فان عملية الرصد القطرى تتركز على مجموعة من ٨٢ بلدا من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض المعرضة للخطر بشكل خاص. وتتركز تحليلات النظام على الحبوب بالذات، نظرا لأن المعلومات عن السلع الغذائية الأخرى كثيرا ما تتسم بالضعف البالغ، وان كان النظام يتوسع الآن فى تغطيته للأغذية الأساسية من غير الحبوب، وعلى الأخص فى البلدان التى لاتمثل فيها الحبوب جزءا كبيرا من النظام الغذائى. وفى بعض بلدان العالم التى تفتقر بشدة الى الأمن الغذائى، وعندما لاتتوافر فى كثير من الأحيان معلومات دقيقة عن الأغذية، يعتمد النظام العالمى حينئذ على بعثات تقدير سريعة.

وقد زاد النظام مؤخرا من تركيزه على الأمن الغذائى على المستوى شبه القطرى. ولهذا الغرض أنشأ وحدة من الحاسبات الآلية صممت لتفسير التفاعلات المتشابكة لاقتصاديات الأغذية المحلية، جنبا الى جنب مع اعداد خرائط لمواقع الخطر فى البلدان المختلفة فى الأقاليم المعرضة للمجاعة.

ولاشك أن الاتصالات السريعة والفعالة هى أحد العناصر الرئيسية للنظام. كما أن تكنولوجيا الحاسبات الآلية سمحت لهذا النظام بأن يسرع فى اصدار التقارير وتوزيعها. ومن أهم المطبوعات المنتظمة التى يصدرها النظام : توقعات الأغذية، والمحاصيل الغذائية والنقص فيها، وحالة الأغذية وتوقعات المحاصيل فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقرير منطقة الساهل. وبالاضافة الى ذلك، فان النظام ينشر مايقرب من ٣٠ تقريرا خاصا وحالات تنبيه. ويوزع النظام مطبوعاته مجانا على جميع المؤسسات والأفراد. كما أنه يرد على الطلبات الخاصة للحصول على معلومات.

وقد وظف النظام العالمى أموالا فى الاتصالات الالكترونية ليوسع من دائرة المستفيدين منه وللاسراع بعملية نشر المعلومات. وأصبحت جميع نتائج هذا النظام، متوافرة الآن على شبكة الانترنت الرئيسية فى المنظمة. كما أصبحت معلومات النظام متوافرة فى البلدان الأفريقية المتحدثة بالفرنسية على البريد الالكترونى فى شبكة Réseau Intertropical d'Ordinateurs. ومازال البحث جاريا عن تدابير جديدة لتعزيز عملية جمع البيانات المهمة عن الأمن الغذائى ومعالجتها وتحليلها.

مناخا مناسبا من الاتصالات اللاسلكية، يتسم بصفات مثل انخفاض التكاليف وتوافر البنية الأساسية الكافية، حتى يمكن تشجيع خدمات تكنولوجيا المعلومات التجارية. فاستخدام تكنولوجيا المعلومات يتأثر تأثرا شديدا بتكاليف ادخالها، حيث ان تكاليف «الموديم» فى الهند تبلغ أربعة أمثال نظيرتها فى الولايات المتحدة، والاشتراك فى شبكة انترنت فى تايلند تزيد قيمته ١٢ مثلا عنه فى الولايات المتحدة.

على جهات الاقراض الدولية أن تدرك المزايا المالية وغيرها من المزايا: يحتاج تمويل الاستثمارات فى التكنولوجيا الجديدة الى اعتراف جهات الاقراض الدولية بما يعود عليها من هذه الاستثمارات. كما أن الأمر يحتاج الى مزيد من التحليل لاثبات أن تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة سيحقق عوائد ضخمة لهذين القطاعين وللاقتصاد ككل. ومن المهم أن تعمل الوكالات الدولية والبلدان المتبرعة معا لخلق الوعى بهذا الأمر وزيادة الاستثمارات والارتقاء بالخبرات اللازمة، والتمهيد لادخال تحسينات على تكنولوجيا المعلومات. ولابد هنا من اشتراك ممثل للقطاع الريفى فى هذه العملية ضمانا لوجود بنية أساسية كافية بأسعار معقولة تسمح للقطاع الريفى بالاستفادة من تكنولوجيا المعلومات الجديدة. ومن المهم أن تكون هناك خطة عمل متينة للتطبيقات الاقتصادية، الأمر الذى يسهل تمويل مشروعات وبرامج تكنولوجيا المعلومات.

خلق الوعى بالمزايا: من بين الأدوار التى يمكن أن تقوم بها المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة، خلق وعى بمزايا تطبيق تكنولوجيا المعلومات الجديدة. وكمثال على ذلك، فان بامكان المنظمة أن تعطى بيانا عمليا لاستخدام هذه التكنولوجيا، وأن تيسر الحصول على معلوماتها وخدماتها بالطرق الالكترونية، كأن تقوم بنشر جميع البيانات والتقارير بهذه الطريقة، وأن تعقد المؤتمرات باستخدام التلفزيون وتنظم المحافل لتقديم معلومات فنية. كما أن بامكان الوكالات الدولية أن تساعد فى تحليل مزايا تكنولوجيا المعلومات، وعلى الأخص بالنسبة لتلك المناطق التى ليس لديها سوى خبرات محدودة باجراء مثل هذه التحليلات، والتى مازال استخدام تكنولوجيا المعلومات فيها فى مراحله الأولى. كما أن بامكان هذه الوكالات أن تلعب دورا هاما فى اقامة مراكز تنسيق دولية لمصادر المعلومات الالكترونية وتطبيقاتها، والمساعدة فى التنسيق بين الحكومات ووكالات المعونة، وفى تنمية المهارات.

خطر التصحر

لا يشير تعبير التصحر(٢١) الى تحرك الصحارى القائمة الى الأمام بل الى تكوين رقع متدهورة من التربة والغطاء النباتى واتساع نطاقها أو كثافتها، ولاسيما حول المناطق الريفية والمراكز الحضرية المكتظة بالسكان والمزارع ونقاط المياه سيئة الادارة. ويمكن أن يحدث التصحر فى أى حالة من الحالات المناخية، الا أن أكثر المناطق تضررا هى تلك الواقعة فى الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة والأقاليم الجافة شبه الرطبة، والتى يشار اليها جميعا على أنها الأراضى الجافة (نحو ٣٠ فى المائة من مجموع سطح اليابسة فى العالم). وقد تعرض جزء كبير من أقاليم الأراضى الجافة لتدهور موارده البشرية والطبيعية خلال فترات طويلة من الجفاف، لدرجة قد يكون معها التدهور قد وصل الى نقطة اللاعودة. وقد أدى ذلك الى اثارة مجموعة متشابكة من المشكلات الاقتصادية والايكولوجية والاجتماعية يشار اليها، جميعا، على أنها ظاهرة التصحر، والتى تختلف اختلافا بينا عن عمل الصحارى القائمة والنظم الايكولوجية الصحراوية.

وقد توصل مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، الذى عقد فى ريو دى جانيرو بالبرازيل فى يونيو/ حزيران ١٩٩٢، الى التعريف التالى من خلال المفاوضات: «التصحر هو تدهور الأراضى فى المناطق القاحلة وشبه القاحلة وشبه الرطبة الجافة نتيجة لعوامل مختلفة، من بينها التقلبات المناخية والنشاطات البشرية» (٢٢).

ولا تنشط العمليات المختلفة فى ظاهرة تدهور الأراضى فى نفس الوقت والمكان. فالعلاقات بين المناخ والتصحر والمجتمع تتباين من موقع الى آخر. ومختلف المراحل المؤدية الى التصحر هى مراحل تدريجية من

---

(٢١) استخدم هذا الاصطلاح لأول مرة بواسطة A. Aubreville in A. Aubreville. 1949. Climats, forêts et désertification de l'Afrique tropicale. Paris, Société d'Editions Géographiques, Maritimes et Coloniales. ولا يشير هذا الاصطلاح بصفة عامة الى تحرك الكتل الرملية المتنقلة، وهو الأمر الذى يحدث بالفعل، وان كانت التقديرات تشير الى أنه لايزيد على ١٠ فى المائة من العملية بأسرها. فعلى سبيل المثال كانت الحدود الجنوبية للصحراء الكبرى تتسع أو تتقلص اعتمادا على التباينات السنوية فى مناسيب الأمطار. ويتعين توافر سلسلة زمنية طويلة من البيانات لتحديد الاتجاه.

(٢٢) خلص اجتماع استشارى مخصص للخبراء، استضافته الأمم المتحدة عام ١٩٩٠، الى أنه لايوجد أى مبرر للتفرقة بين التصحر وتدهور الأراضى فى أقاليم الأراضى الجافة، نظرا لأن ذلك لايؤدى الا الى بث الاضطراب فى المشكلة بأسرها. وفى هذا الفصل استخدم الاصطلاحان بصورة متبادلة. وقد استخدم التعبير الذى وضعه مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية كتعريف للعمل.

حيث الطابع، ولا تبدو دائما للعيان على المستوى المحلى أى للمزارعين والرعاة. ولذا فان النطاق الزمنى لهذه العملية هو نطاق يختلف عن نطاق الظواهر الأخرى مثل الجفاف، كما أن تأثيراتها مستمرة. وعلى عكس التأثيرات الملموسة للجفاف، يتعذر رصد عمليات التصحر بصورة شاملة فى مرحلة مبكرة، الا أنها تنطوى على عملية تحطيم تدريجى للتوازن الايكولوجى الهش، الذى سمح للحياة النباتية والبشرية والحيوانية بالتطور فى الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة.

وتتمثل السمات الرئيسية للأراضى الجافة فى انخفاض معدلات هطول الأمطار وتقلبها بصورة شديدة، مما يؤدى الى حدوث تقلبات كبيرة فى انتاج الكتلة الحيوية، ومن ثم تتباين قدرة الأراضى على انتاج الأغذية والأعلاف والوقود الحيوى. وقد أظهرت النظم الايكولوجية للأراضى الجافة مقاومة شديدة وسوف تنتعش بصفة دائمة بعد موجات الجفاف، شريطة ألا تكون هذه النظم قد تعرضت لادارة شديدة السوء خلال مرحلة الجفاف. ومع ذلك فان من الممكن احياء حتى الأراضى التى تتعرض لسوء الادارة. وتعتبر أساليب استخدام الأراضى التقليدية فى الأراضى الجافة أساليب انتهازية فى كثير من الأحيان. فالمزارعون التقليديون فى هذه الأراضى يحاولون تعظيم عملية الاستفادة خلال الفترات الجيدة وتقليل الخسائر خلال فترات الجفاف. وهناك مجموعة متشابكة من نظم الانتاج التى تتميز فى كثير من الأحيان بنظم الزراعة المختلطة، والثروة الحيوانية، والزراعة المختلطة بالغابات، التى تسمح بهذه الممارسات. وباستثناء الزراعة المروية، لم يكتب نجاح كبير حتى الآن للنظم الجديدة والأكثر انتاجا فى الأراضى الجافة.

وتختزن تربة الأراضى الجافة وغطاؤها النباتى جزءا كبيرا من الكربون فى العالم. وتؤثر ظاهرة التصحر فى عملية التبادل فى دورة الكربون، كما يسهم استنفاد الكربون فى احداث تأثيرات الاحتباس الحرارى. ومازال تأثير النشاطات البشرية على أنماط الأمطار موضع جدل كبير، الا أن التأثيرات المستقبلية قد تشمل حدوث تغييرات كبيرة فى كميات الأمطار ومدى انتظامها، الأمر الذى سيكون له عواقبه على جميع مراحل تدهور الأراضى. وسوف تؤدى الزيادة العالمية المتوقعة فى درجات الحرارة، فى غياب حدوث أى زيادات كبيرة فى منسوب الأمطار، الى تعظيم عملية النتح البخر، مما يؤدى فى نهاية المطاف الى زيادة التصحر فى الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة فى العالم.

ولنوع التربة دور هام فى مدى تعرضها لعملية التصحر، ولاسيما من خلال النشاطات البشرية. ويؤثر البشر فى عمليات التصحر، مثلما

يفعلون فى جميع عناصر النظام الايكولوجى، كما أنهم يتأثرون بهذه العمليات بعديد من الطرق. وقد أدت الممارسات البشرية فى بعض الأحيان الى بدء هذه العملية والاسراع بوتيرتها، و/ أو تفاقم تأثيراتها. وبصفة عامة، تشتد حدة أسباب تدهور الأراضى ونتائجه بين أشد قطاعات السكان فقرا فى البلدان النامية، وهى القطاعات التى تنشأ أعمالها من الحاجة الى مواجهة حالات الطوارئ من خلال تنفيذ استراتيجيات البقاء قصيرة الأجل بدلا من الاستراتيجيات طويلة الأجل.

مدى انتشار التصحر وأسبابه

تتأثر عمليات التصحر، فى الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة، بما يحدث من تفاعل بين الكثافة السكانية، والظروف الاقتصادية، والعوامل التى تتسم بها المنطقة المعنية. وتضطلع التقلبات المناخية بدور أقل أهمية فى المناطق الجافة شبه الرطبة على الأقل، حيث يعزى تدهور الأراضى بالدرجة الأولى الى ادارة الموارد بطريقة غير سليمة. ويعتبر تدهور الأراضى الناتج عن النشاطات البشرية ظاهرة ليست بالجديدة على الاطلاق، فالاشارات الى العنصر البشرى فى التصحر ترجع الى الثلاثينات(٢٣). وتتناقص امكانيات الأرض على حمل السكان مع الانخفاض المطرد فى الانتاجية البيولوجية للأراضى نتيجة للتصحر. وتشكل هذه التركيبة من العوامل، فى كثير من البلدان، تهديدا خطيرا للأمن الغذائى. فالضغوط على قاعدة الموارد الطبيعية واحتمالات الافراط فى استغلالها تعنى أن نظم المعيشة (والبقاء على قيد الحياة فى نهاية الأمر)، الخاصة ببعض المجتمعات البشرية، معرضة للخطر، وأن هناك احتمالا لحدوث خسائر كبيرة فى التنوع البيولوجى.

وعلى النطاق العالمى، يتعرض مايقرب من ملیارى هكتار من الأراضى لاضرار نتيجة لتدهور الأراضى بدرجات مختلفة. ويبين الشكل رقم ٦ أن المناطق شبه القاحلة والجافة شبه الرطبة فى آسيا، تعتبر، من الناحية المطلقة للمساحة السطحية، أكثر المناطق عرضة للخطر تليها المناطق القاحلة فى آسيا وأفريقيا. وتضم هذه المناطق الأخيرة أكثر من ٧٠ مليون هكتار يمكن تصنيفها على أنها من المناطق شديدة التدهور، وتضم أعلى نسبة من الأراضى شديدة التدهور (٣ر٥ مليون هكتار).

---

(٢٣) انظر أعمال E.P. Stebbing, على سبيل المثال E.P. Stebbing. 1938. The manmade desert in Africa. Journal of the Royal African Society, 36.

وعلى ذلك فان نحو ٧٠ فى المائة من الأراضى الجافة فى العالم – أى أكثر من ٢٠ فى المائة من سطح اليابسة فى العالم – يعانى بالفعل من التدهور الى حد ما.

وهناك فروق ملحوظة فيما بين الأقاليم، من حيث الأسباب الرئيسية للتصحر، فى مناطق الأراضى الجافة (الشكل رقم ٦). فالنشاطات المتصلة اتصالا مباشرا بالزراعة تعتبر من العوامل الهامة فى تدهور الأراضى فى جميع الأقاليم، باستثناء استراليا، فى حين تتسبب فيما لا يقل عن ٥٢ فى المائة من المناطق القاحلة المتدهورة فى أمريكا الشمالية. وأشد المناطق تضررا هى شمالى المكسيك والسهول والبرارى الكبرى فى الولايات المتحدة وكندا. كما تسهم النشاطات الزراعية، بدرجات مختلفة، فى تدهور الأراضى فى أقاليم البلدان النامية بأشكال عديدة. ففى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بل وفى الأقاليم الأخرى أيضا، أدت زيادة الانتاج المحصولى وتقلص فترات الراحة الى استهلاك كامل لمغذيات التربة وبالتالى الى فقدانها لخصوبتها فى المدى الطويل. فخلال الثمانينات، أدى الاسراع بوتيرة انتاج المحاصيل النقدية (وهو الأمر الذى كانت تحركه فى كثير من الأحيان الحاجة الى تصحيح الاختلالات الخارجية فى اطار برامج التكيف الهيكلى) فى كثير من الحالات الى خفض فترات الراحة وتدهور الأراضى الجافة، والى تدمير قوام التربة فى بعض الأحيان، حيث كانت الميكنة تشمل استخدام آلات زراعية تبين عدم صلاحيتها فى التربة الهشة. وخلال السنوات الأخيرة، أدى الحد من القروض والاعانات التى تقدم للأسمدة، نتيجة الاسراع بعملية تحرير الأسواق، الى تقليص قدرة المزارعين على تحسين الانتاجية الزراعية، فى بعض الحالات، كما أسهم فى زيادة مساحة الأراضى الحدية.

ويعتبر الافراط فى استغلال الغابات والمناطق العشبية الأخرى، والأشجار، والشجيرات عاملا رئيسيا آخر فى تدهور الأراضى. وتضم آسيا، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى، أعلى الأرقام الخاصة بتدهور الأراضى نتيجة لازالة الغابات، وهو الأمر الذى يأتى فى المرتبة الثانية من حيث أهم أسباب التصحر بعد الافراط فى الرعى فى هذه المناطق (الشكل رقم ٦). وتجرى عملية ازالة الغطاء النباتى الخشبى، بصفة عامة، من أجل توسيع نطاق مناطق الزراعة والرعى، فى حين أن الافراط فى الاستغلال ينشأ فى معظم الحالات عن استغلال حطب الوقود بما يتجاوز قدرات التجديد فى الجنبات والأشجار، وعن الافراط فى الرعى وتكرار الحرائق. وتعتبر الأجزاء العليا من الأشجار والغطاء النباتى من أهم مصادر الحماية من أشعة الشمس. وسوف يتعرض

البيدو (قدرة سطح الأرض على عكس الضوء) ودرجة حرارة سطح الأرض ومستويات البخر للتغيير اذا تعرضت الأشجار لأضرار كاملة أو جزئية أو أزيلت تماما. ويمكن أن تؤدى هذه التغييرات بدورها الى تدهور الأراضى، وان كان ذلك يعتمد على كثافة الاستخدام والدرجة النوعية لضعف التربة ومدى مقاومة النظام الايكولوجى (قدرته على العودة الى حالته السابقة بعد ما يحدث من اضطراب).

وينجم التصحر أيضا عن الافراط فى الرعى على الحشائش والشجيرات والأعشاب. ويبين الشكل رقم ٦ أن الافراط فى الرعى يتسبب فى تدهور ٦٧٨ر٧ مليون هكتار، أى أكثر من ثلث مساحة الأراضى الجافة التى تعانى من التدهور. ويعتبر ارتفاع معدل زيادة القطعان من الماشية عن طاقة المراعى، الذى أدى الى حدوث تدهور شديد فى الأراضى، ولاسيما فى شرق أفريقيا وبلدان السهل، أحدى النتائج الجزئية لقطع الأشجار فى أراضى الرعى (مما يؤدى الى انخفاض محتوى الأعلاف) وانعدام ادارة القطعان عندما أدى تقدم الرعاية البيطرية الى خفض معدلات النفوق.

وتقف خلف الأسباب المشار اليها أعلاه لتدهور الأراضى، عملية التوسع الديموغرافى العامة التى تواجهها موارد الأراضى المحدودة، مقترنة بالمسائل الفنية والمؤسسية المتصلة باستخدام الأراضى وملكيتها. وأدت الضغوط السكانية الى الافراط فى استغلال الموارد الخشبية وحدوث أزمة حطب الوقود فى المناطق الريفية من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتعنى الضغوط على قاعدة الموارد المحلية أن بعض أساليب الزراعة التقليدية، مثل الزراعة المتنقلة، تفقد باطراد قدرتها على الاستمرار فى بعض أجزاء العالم. ولم تلق هذه العوامل الاهتمام الكافى من الخطط الرامية الى توطين الرعاة الرحل والتهجير الى الأماكن الأخرى التى اقترحها بعض البلدان التى تعانى من تفاوت كبير فى توزيع السكان. ويمكن أن تسهم الهجرة، ولاسيما الهجرة الموسمية والسنوية، فى عملية الاستغلال غير المستدام للأشجار التى تحتاج الى فترات أطول من الناحية الزمنية للتجديد، وهى عملية طبيعية قد تتعرض لأخطار جسيمة، اذا ما كان المستوطنون المهاجرون يفتقدون الى الخبرات والمعلومات البيئية اللازمة عن مناطقهم الجديدة. وقد تفاقمت هذه المشكلة خلال العقد الماضى نتيجة لزيادة أعداد اللاجئين لأسباب بيئية أو سياسية. ويمكن أن تؤثر نظم تأجير الأراضى أيضا فى عمليات تدهور الأراضى، اذا ما اضطر المزارعون، الذين يستأجرون الأراضى، الى استغلالها الى أقصى حد ممكن خلال فترة تعاقدهم. وقد لا يكون

الشكل رقم ٦

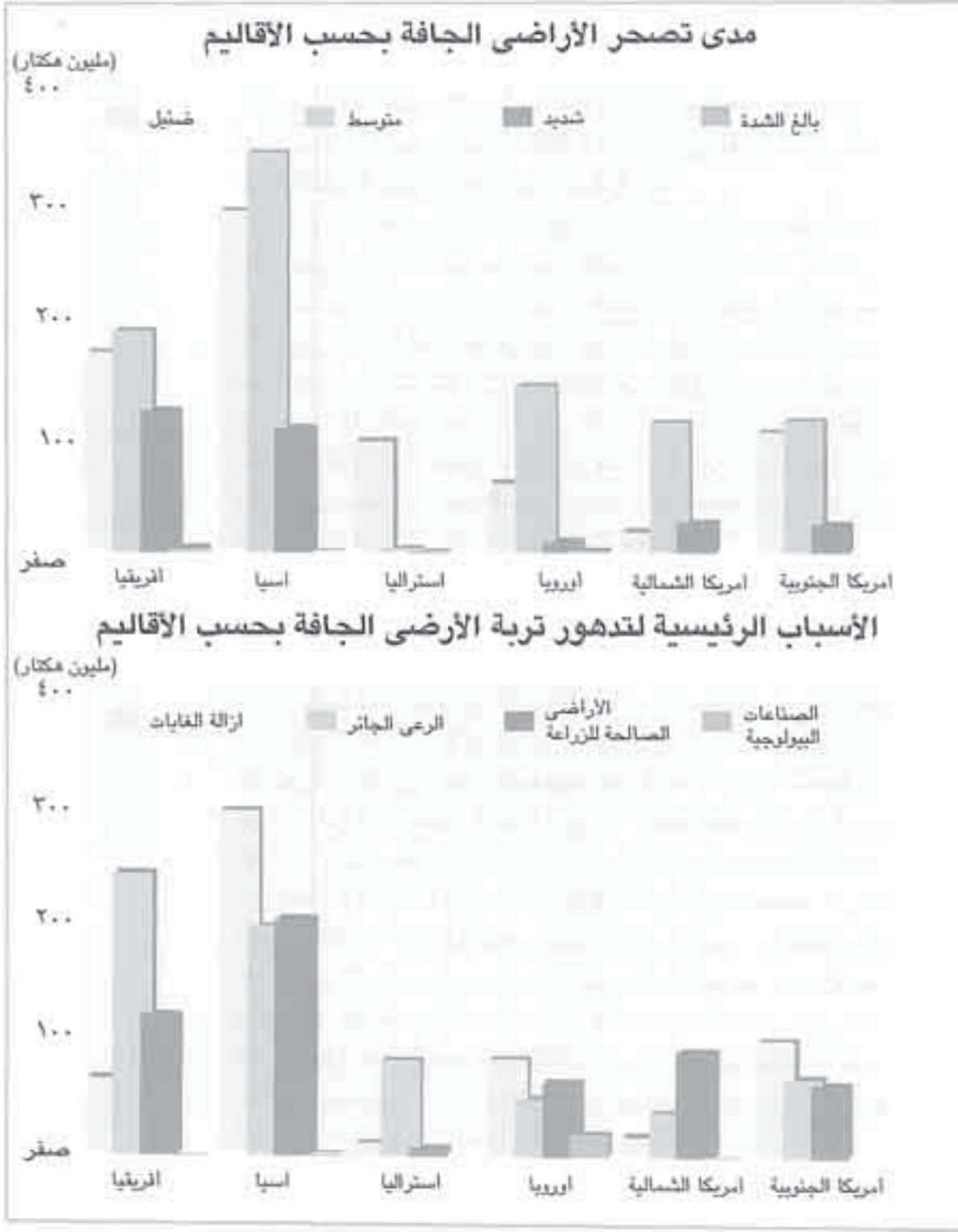

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة / برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المزارعون مهتمين كثيرا بالاستثمارات طويلة الأجل فى مثل هذه الأراضى، كما أن الملاك قد يكونون غائبين معظم الوقت.

ويعتبر منسوب الأمطار السنوى، والنسب بين هطول الأمطار والبخر، أهم المتغيرات على مستوى المناخ الموضعى، التى تؤثر فى خفض مستوى الماء الأرضى المرتبط بكثافة استخدام الأراضى فى الأغراض الزراعية والحضرية والصناعية البيولوجية. ويضطلع قوام التربة والهيدرولوجية والتخفيف من الضغوط على التضاريس بدور حاسم فى التعرية بفعل الرياح والمياه. وتؤثر التعرية بفعل المياه على نصف مجموع منطقة الأراضى المتدهورة تقريبا فى الأقاليم القاحلة. وقد تسببت فى شدة تدهور أكثر من ٥٠ مليون هكتار من الأراضى الجافة فى أفريقيا. كما أنها تشكل عنصرا مهما فى جنوبى آسيا. وتعتبر اصابة التربة بالملوحة والصودية والقلوية من المشكلات التى قد تتفاقم نتيجة لسوء ادارة مشروعات الرى أو سوء تصميمها. وقد وجدت الدراسات، التى أجرتها منظمة الأغذية والزراعة، أن أكثر من ٣٥ فى المائة من التربة الأفريقية شمالى خط الاستواء تعانى اما من الاصابة بالملوحة أو التعرية. وينشأ تدهور الأراضى الزراعية المروية، فى بعض الأحيان، عن التغدق (ارتفاع مستوى الماء الأرضى) وأساسا نتيجة لعدم كفاية الصرف و/ أو الافراط فى الرى.

وتؤدى زيادة الضغوط السكانية والتوسع البشرى المفرط فى الأراضى الجافة خلال فترات الأمطار الطويلة الى ترك السكان بصورة متزايدة دون سبل معيشة خلال فترات الجفاف. وتؤدى ازالة عناصر الانتاج الحرجة، من أجل تطبيق استخدامات بديلة (مثل أراضى الرعى فى الموسم الجاف)، من خلال ادخال المحاصيل المروية أو غير المروية واستخدامات المياه فى الأغراض الصناعية والحضرية، على حساب المنتجين الزراعيين فى الريف، الى تحطيم الروابط القائمة فى سلاسل الانتاج التقليدية، حيث يؤدى ذلك، اذا لم يجر تعويض هذه الصلات، الى تدمير نظام الانتاج بأكمله. وفى نفس الوقت، أدى فقدان التجانس الاجتماعى (المجتمع المحلى والسلطات القبلية) والأساليب الجماعية (مثل الزراعة المتنقلة والبدو الرحل) الى زيادة تعرض سكان الأراضى الجافة لتأثيرات التقلبات المناخية.

السياسات الرامية الى تلافى التصحر ومكافحته

تعتبر مكافحة التصحر مسألة اجتماعية سياسية وتكنولوجية. وكما أشير فى الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، تتباين الانعكاسات المتعلقة

الاطـار رقم ٨

اتفاقية مكافحة التصحر

وضع مشروع الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر بمعرفة لجنة التفاوض الحكومية الدولية بشأن التصحر، بناء على طلب عاجل من التمثيل الأفريقى فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية. وقد ووفق على هذه الاتفاقية فى يونيو/ حزيران ١٩٩٤. وبحلول نهاية يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦ كان ١١٥ بلدا قد وقع على هذه الاتفاقية، صدق ٢٥ منها بالفعل عليها. وفى يونيو/ حزيران ١٩٩٤، شـهـدت دورة لجنة التـفـاوض الحكومية الدولية بشأن مكافحة التصحر انشاء جماعتى عمل وجلسة عامة. وقد اجتمعت هذه الأجهزة مرة أخرى فى أغسطس/ آب ١٩٩٥ وبدأت عملية التحضير لأول مؤتمر للأطراف (من المقرر عقده فى أواخر ١٩٩٧). ومن المتوقع تسوية المسائل المتعلقة بآليات التمويل متعددة الأطراف فى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦، وتصديق معظم البلدان الموقعة على الاتفاقية. وتعترف الاتفاقية على وجه الخصوص بما يلى:

- اتباع منهج متكامل فى معالجة المشكلة؛
- وضع تركيبة من التكنولوجيات المحلية والحديثة؛
- مشاركة المجتمعات المحلية المستهدفة فى وضع برامج العمل على المستوى القطرى.

ويتمثل التحدى الذى يواجه المرحلة المؤقتة للاتفاقية فى تنفيذ القرار الخاص بالعمل العاجل بشأن أفريقيا، دون أن يتعرض، فى نفس الوقت، العمل فى البلدان المتضررة الأخرى للاهمال.

وكانت مالى من بين البلدان التى تصرفت بأكبر قدر من السرعة ونفذت العمليات المدرجة فى أحد العناصر القطرية فى التدابير العاجلة الخاصة بأفريقيا لدى التصديق على اتفاقية مكافحة التصحر. ففى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤، قامت حكومة مالى بتوحيد عمليات التخطيط لوضع خطة عمل قطرية للبيئة، وخطة عمل قطرية لمكافحة التصحر، وأنشأت جهازا تنظيميا معنيا بالبيئة ومكافحة التصحر، يضم لجنة وزارية على المستوى السياسى، ولجنة استشارية لرصد التقدم من الناحية الفنية وللتركيز على العمل الفنى، وأمانة دائمة لتنسيق عملية صياغة برنامج العمل القطرى بشأن البيئة ومكافحة التصحر، ثم قامت الحكومة بعد ذلك بالاتصال بحكومة ألمانيا ومنظمة الأغذية والزراعة لمساعدتها فى اعداد البرنامج.

وأمكن فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٥ وضع خطة العمل الخاصة بمالى، من خلال المساعدات المقدمة من منظمة الأغذية والزراعة، ومساهمة برنامج الأمم المتحدة الانمائى، ومشاركة الخبراء القطريين. وقد اشتملت هذه الخطة على مرحلة أولية لجمع المعلومات عن القضايا البيئية واثارة الوعى بشأن هذه المسائل (ولاسيما تدهور الموارد الطبيعية) مع متابعة الكثير من العوامل من خلال تنظيم عملية الحوار التى تشمل السكان المحليين وآلية من الخبراء الاستشاريين القطريين لاعداد التقارير.

وبلغت هذه الآلية ذات المسارين الخاصة بجمع المعلومات واثارة الوعى ذروتها بتنظيم منتدى قطرى بشأن برنامج العمل القطرى، وذلك فى فبراير/ شباط - مارس/ آذار ١٩٩٦. وقد ناقش المنتدى المشكلات الرئيسية وعناصر العمل المتعلقة بصيانة الموارد الطبيعية واحيائها؛ والمشكلات الناجمة عن التوسع العمرانى؛ والتنمية الصناعية والتلوث؛ والمشكلات المؤسسية والحاجة الى العمل على توفير الحماية البيئية المستدامة ومكافحة التصحر؛ وعملية التخطيط فى اطار الاتفاقية، ولاسيما فيما يتعلق بطبيعة المشاركة القطرية وتطبيق الديمقراطية واللامركزية، والتنمية على المستوى المحلى، واشراك جميع الموارد البشرية القطرية على جميع المستويات بصورة كاملة. كما قدم المنتدى مقترحات محددة بشأن هذه المشكلات.

وبدأت مالى منذ مارس/ آذار ١٩٩٦ العمل فى المرحلة الثانية من عملية البرمجة، وذلك بدعم من الوكالة الألمانية للتعاون التقنى ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الانمائى والجهات المتبرعة الأخرى. ومن المتوقع أن تشمل هذه المرحلة وضع برنامج قطرى متكامل يشتمل على وضع منهج استراتيجى للمبادرات القطرية وتحديد أهدافه ومحتواه، ووضع مجموعة مفصلة من البرامج القطرية النوعية وعدد من برامج تنمية المناطق المحلية مما يساعد على تنفيذ هذه البرامج على المستوى اللامركزى (القرية) بقيادة القوى والمؤسسات المحلية. وسوف يشمل البرنامج التدابير والقواعد القانونية الضرورية وترتيبات التمويل، ولاسيما تلك الموجهة نحو تعبئة الموارد المحلية واستكشاف آليات التمويل الكافية على المستوى المحلى.

بالسياسات وفقا للأوضاع الجغرافية والجوية الزراعية النوعية. غير أن هناك فى كثير من الظروف طريقة فعالة للحد من الضغط على الأراضى، تتمثل فى دعم عملية تنويع الدخل فى المناطق الريفية. فالدخل غير الزراعى يمكن أن «يشترى الوقت» الذى يتيح للأسر الزراعية تجربة النشاطات الجديدة وتعلمها، مما يتيح وصول الأشجار المعمرة (الأمر الذى يساعد على اصلاح التربة) الى مرحلة النضج الكامل والحد من الضغوط الرامية الى توسيع نطاق الزراعة فى الأراضى الحدية، وذلك من خلال توفير النقد اللازم لشراء الأغذية، مما ييسر عملية تكثيف استخدام الأراضى من خلال التشجيع على تطبيق التكنولوجيا الجديدة، التى يصبح الاستثمار فيها أقل مخاطرة حتى فى الأوضاع المناخية الزراعية غير المستقرة.

وسوف يظل تكثيف الزراعة استراتيجية ضرورية، نظرا لأنه مالم يتسن تحقيق الاستثمارات فى الموارد الانتاجية، ستؤدى الكثافة السكانية المتزايدة فى الأجل الطويل الى افقار التربة وخفض مستوى التوازن فيها. ولذلك فان تنويع الدخل سوف يؤدى الى ازالة الضغوط عن كاهل المراعى، التى يجرى الافراط فى رعيها، ولاسيما المناطق التى يوجد بها اتجاه قوى نحو توفير «التأمين الذاتى» من خلال تكوين قطعان الحيوانات للتحصين ضد الجفاف وفشل المحاصيل. غير أن تربية الحيوانات تعد فى كثير من المناطق، التى لا تتوافر فيها سوى امكانيات منخفضة نسبيا للتنمية الزراعية، ميزة نسبية، وينبغى تشجيعها كعنصر مكمل للمحاصيل، سواء من حيث الدخل أو الانتاج، مادامت التربة لاتتسم بالضعف الشديد.

وينبغى تحقيق التنوع فى مصادر الدخل غير الزراعى، من خلال تدابير لتنويع النشاطات الزراعية وتحقيق القيمة المضافة الى أقصى حد ممكن. وينبغى، حيثما يتسنى ذلك، تشجيع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتنميتها. كما ينبغى النظر فى اقامة مشروعات لتربية النحل، وتصنيع المنتجات الحرجية غير الخشبية، فى المناطق التى تتسم بكفاية البنية الأساسية للتسويق وامكانيات التنمية. وقد يكون للتكنولوجيات المبتكرة تأثيرات اضافية اذا مكنت، من خلال خفض الوقت والطاقة اللازمين لانتاج الأغذية والأعمال اليومية الأخرى، الأسر الريفية من زيادة مشاركتها فى التدابير الخاصة بالصيانة.

وتتطلب عملية مكافحة التصحر وجود تفاعل وثيق بين مختلف العناصر العامة والخاصة المشاركة فى استخدام الأراضى وادارتها. وتتطلب المناهج الادارية والمؤسسية التعاونية تطبيق اللامركزية على

عملية اتخاذ القرار، وتوفير آليات واسعة النطاق لاسترجاع المعلومات. وينبغى تفويض المزيد من السلطات لأعضاء المجتمعات المحلية الريفية ولاسيما النساء، اللاتى تركن بمعزل عن هذه الاجراءات فى معظم المناطق المتضررة (باستثناء المناطق التى تتسم بارتفاع معدل هجرة الذكور). وتتأثر الالتزامات المحلية بتحسن الظروف الاجتماعية، التى تتأثر بدورها بمناخ السياسات الايجابى على المستويين القطرى والدولى. أما على مستوى المجتمع المحلى، فينبغى تمكين السكان وتشجيعهم من المشاركة فى اعداد البرامج وتنفيذها ورصدها. وينبغى أن تعتمد استراتيجيات ادارة الأراضى على تشكيل مجموعات مجتمعية من مستخدمى الموارد، مثل مجموعات مستخدمى المياه أو نظم تناوب الرى، كما حدث بالفعل فى جنوب آسيا. وفى نفس الوقت، ينبغى للباحثين الزراعيين أن يجدوا الوسائل الكفيلة بصقل نظم توفير المعلومات لدى سكان الريف من خلال استقصاءاتهم الخاصة. وبهذا الشكل يمكن تحليل المشكلات ومناقشتها وترتيب أولوياتها، مما يؤدى، فى نهاية الأمر، الى وضع استراتيجيات وتدابير خاصة بالسياسات تتفق وظروف كل منطقة من المناطق.

وقد قدمت الثورة الخضراء مساهمات جوهرية فى الأمن الغذائى العالمى. الا أن هناك حاجة الى معالجة بعض مشكلات «الجيل الثانى» المرتبطة بتكنولوجيا الزراعة المكثفة. ويمكن استكشاف عدد من المقترحات الفنية، التى لا تكون باهظة التكلفة أو معقدة بالضرورة، لتحقيق هذه الغاية. ويمكن تطوير نظم الزراعة المتكاملة من خلال ادخال المحاصيل الخشبية، التى تتيح تطبيق أساليب الزراعة المختلطة بالغابات. وتتيح نظم الرعى المعتمد على اقامة الأسيجة والرعى بالتناوب ادارة مراعى الأبقار بصورة سليمة من الناحية الايكولوجية. ويمكن أن تؤدى عمليات تجديد الغطاء النباتى ومعدات الزراعة الى احياء التربة، وبالتالى زراعة المحاصيل دون اثارة عمليات التصحر. كذلك فان الزراعة المتعددة، وليس زراعة المحصول الواحد، تعد أكثر فعالية فى هذا النمط من معالجة التربة. وحيثما يمكن تجديد الأراضى المتدهورة، ينبغى استخدام معدات كافية لغرس الأشجار والشجيرات ومناطق الأعشاب، من أجل صيانة التربة بصورة مستدامة وادارة تجمعات المياه. ولا يحتاج ذلك الى كثافة رأسمالية، فالحواجز حول المناطق المزروعة بالنباتات توفر فى بعض الأحيان حلولا لمشكلة التصحر أفضل مما توفره المشروعات الهندسية عالية التكنولوجيا. وتسهم السدود والمصاطب والبرابخ ومصدات الرياح فى اجراء تحسينات مستدامة فى التربة، ولاسيما

بالنسبة للأسر التى تفتقر الى فرص الحصول على القروض، وخاصة من أجل النشاطات المتصلة بالصيانة.

كما ينبغى دراسة الجوانب القانونية المتعلقة باستخدام الأراضى، نظرا لأن التصرفات تميل الى التباين بحسب فرص الحصول على الأراضى وحقوق ملكيتها. فالمجتمعات المحلية التى تشعر بقدر أكبر من الأمان ترحب بحوافز التخطيط بعيد المدى، كما أن من المستحسن، من أجل تطبيق الادارة المتكاملة للموارد الطبيعية، ضمان استخدام الأراضى فى المدى المتوسط. وعلى الرغم من أن التشريعات العقارية تعد مسألة معقدة للغاية فى كثير من البلدان، فان أهمية صيانة الأراضى، تبرر فى كثير من الأحيان اسناد السلطات القطرية الأولوية للاهتمام بها.

ويحتاج برنامج متكامل لتنمية الأراضى الجافة ومكافحة التصحر، يشمل عناصر التدابير المشار اليها أعلاه، الى موارد مالية ضخمة. غير أن حجم التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتصحر يتجاوز القدرة على تحديدها كميا. فاذا تركت جانبا العناصر غير الاقتصادية، فان الخسائر الاقتصادية طويلة الأجل التى تنطوى على عملية تدهور الأراضى (من حيث الخسارة الدخلية سنويا) قدرت بنحو ٢٥٠ دولارا للهكتار من الأراضى المروية و ٣٨ دولارا للهكتار للأراضى المحصولية المطرية و٧ دولارات للهكتار من أراضى الرعى، ومن ثم فان الخسارة السنوية تصل الى ٤٢٫٣ مليار دولار [٢٤]. وتعتبر صيانة نوعية التربة من الأمور ذات الأهمية القصوى، لا بسبب انعكاساتها المباشرة على انتاجية الأراضى، بل وكذلك لأنه اذا تدهورت التربة فان نفس الشئ سوف يحدث للنظام الايكولوجى للأراضى الجافة بأكمله. ولا يمكن فى بعض الأحيان، حتى عندما يمكن اصلاح ماحدث من خسائر فى الخصوبة، اصلاح التربة الا بتكاليف باهظة للغاية. وينبغى أيضا مراعاة تكاليف عدم حماية التربة. ولذلك يجب ان يدرك المجتمع بصورة كاملة ماهية المسائل التى كان يتهددها الخطر حتى يقبل التكاليف التى تنطوى عليها عملية تلافى التصحر ومكافحته. وينبغى اثارة هذا الوعى والادراك بين

---

(٢٤) بأسعار ١٩٩٠، انظر H. Dregne, M.Kassas and B. Rozanov. 1991. A new assessment of the world status of desertification. وتشير التقديرات الواردة فى Desertification Control Bulletin, 20: 6-18; UNCED (1992) ان تكاليف برنامج عالمى فى الفترة من ١٩٩٣ الى ٢٠٠٠ تقدر بنحو ٨٧٣٠ مليون دولار سنويا (باستثناء برامج التنمية القطرية التى ينبغى أن تشكل جزءا من هذا البرنامج).

السكان المتضررين بصورة مباشرة، الذين ينبغى تهيئة الظروف التى تمكنهم من المشاركة الكاملة، وبين مجتمع المتبرعين بالمعونة الانمائية. وقد شملت الخطوات التى اتخذت فى هذا الاتجاه نشر عدد من الأدلة سهلة القراءة عن الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر. وينبغى الاشارة أيضا الى الكثير من مشروعات الأمم المتحدة ونشاطاتها التى تعالج هذا الموضوع، ولاسيما الدراسات التى أجرتها منظمة الأغذية والزراعة بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الدولى لتحليل النظم التطبيقية بشأن تقدير الطاقات الكامنة فى أراضى العالم النامى لاعاشة السكان. ويعد تحديد المستويات الحرجة للكثافة السكانية، والحد من مخاطر التقلبات المناخية وغير ذلك من الكوارث والتعرض لها، من الأمور الضرورية لضمان الأمن الغذائى فى المستقبل. ومن المتعذر رصد التغييرات فى نوعية التربة بمرور الوقت، مما يحد من قدرة الباحثين على تحليل الآثار البيئية السلبية للتكنولوجيات والسياسات. وينبغى لمعاهد البحوث الزراعية أن تضع مجموعة من المؤشرات الخاصة بنوعية التربة، مما يضمن التجانس الدولى وقابلية الاستدامة المالية لمنهجيات جمع البيانات. وينبغى توثيق بيانات الاستشعار من بعد من خلال قواعد البيانات، مثل النظام العالمى للاعلام والانذار المبكر لدى منظمة الأغذية والزراعة. وقد أصبح لدى بعض البلدان (مثل اثيوبيا) نظام قطرى للانذار المبكر عن الجفاف والمجاعة. وأخيرا ينبغى لصانعى السياسات، بالنظر الى التكاليف العالية للغاية فى كثير من الأحيان لعملية احياء الأراضى التى تعانى من التدهور، التشديد على اتباع التدابير والقواعد التى تحول دون حدوث هذا التدهور فى المقام الأول.

سياسة خدمات دعم التنمية الزراعية

دور خدمات دعم الزراعة فى التنمية

تحتاج المزارع التى يوجه انتاجها الى السوق الى ثلاثة أنواع من خدمات الدعم:

- الصلات الخلفية التى تدعم الانتاج على مستوى المزرعة.
- الصلات الأمامية التى تدعم عملية تحويل الناتج الزراعى من المنتج الى المستهلك،

- الصلات التحتية التى تدعم الزراعة كوحدة من الوحدات التجارية.

وتشمل الصلات الخلفية خدمات المستلزمات مثل نثر بذور المراعى من الجو، وتطهير الأراضى، ونشر الجير والأسمدة، وادارة أعمال الرش وتوفير المعلومات الفنية. وتشمل الصلات الأمامية الخدمات التى تقدم للانتاج، مثل تصنيف المنتجات وتعبئتها، والتخزين البارد، والنقل، ومعلومات السوق. أما الأمثلة على الصلات التحتية فتشمل المحاسبة، والخدمات القانونية، وتقديم المشورة بشأن ادارة أعمال المزرعة، والتخطيط، والتدريب.

ومع تقدم نظام الزراعة، أصبحت خدمات الدعم التى يحتاجها هذا النظام تتباين بصورة مطردة من حيث نطاقها وطبيعتها المتخصصة. وتعتمد الزراعة عالية الانتاج على توافر مجموعة عريضة من خدمات الدعم المتخصصة، التى قد يتم التعاقد بشأن معظمها بدلا من أن توفرها المزرعة بنفسها. وينطبق ذلك بصورة خاصة فى المجالات التى تخضع فيها عملية تطبيق التكنولوجيا المستخدمة فى تقديم الخدمة لاقتصاديات الحجم الكبير - يعتبر نثر البذور والرش من الجو من الأمثلة الواضحة على ذلك - أو تعتمد على معلومات ومهارات معقدة مثل التخطيط للضرائب والامتثال للتشريعات. وأصبحت هذه الخدمات المتخصصة تقدم الآن بصورة مطردة بواسطة القطاع الخاص، مع تناقص أهمية الخدمات الحكومية فى هذا المجال أو غيابها بالكامل. والواقع أن أشكال خدمات الدعم الزراعى، التى ترتبط بالزراعة الأكثر تقدما، تتسم بالحاجة المتزايدة الى معلومات متخصصة. «فالمعلومات هى بيانات تتسم بالفائدة والغرض. ولذا فان تحويل البيانات الى معلومات يتطلب وجود معارف. والمعارف، بحكم تعريفها، تتسم بالتخصص» (٢٥). وقد أخذت أهمية المعلومات ذات الطابع العام فى التناقص مع تزايد تحول الزراعة الى عمل تجارى يتسم بقدر أكبر من التطور الرفيع. والمعلومات المفيدة ذات الصلة هى المعلومات التى تتفق والخصائص المزرعية، وقد أصبح المزارعون، فى مواجهة الكم المتزايد من البيانات الخام وشبه المصنعة، على استعداد للانفاق لكى يتم تحويل هذه البيانات الى معلومات يمكن استخدامها فى تحسين عملية تشغيل الأعمال المزرعية الخاصة بهم.

---

(٢٥) P.F.Drucker. 1990. The new realities. London, Mandarin.

وعند المستويات الدنيا من التنمية، يتوافر عدد قليل من خدمات الدعم، وهى تلك التى تنحو الى أن تكون أقل تخصصا بدرجة كبيرة، وأكثر احتمالا لأن يوفرها القطاع العام. غير أن عنصر المعلومات قد يكون ذا طابع تطبيقى أكثر عمومية، الا أنه يظل يكتسى نفس الأهمية. فعلى سبيل المثال، ينبغى ان تقترن مبيعات الأسمدة والمبيدات بمعلومات محايدة عن ربحية المنتج وسلامة استخدامه – السلامة بالنسبة للمستعمل والسلامة بالنسبة للبيئة والمستهلك. ويعتبر تطبيق التكنولوجيات الزراعية الأكثر انتاجا، التى تزيد من ربحية الزراعة وتقلل من أسعار الأغذية، من العناصر الرئيسية فى النمو الاقتصادى. ومع ذلك، فان التنمية الزراعية تتعرض لمعوقات نتيجة لنقص تقديم الخدمات وسوء نوعيتها، فى حين أن خدمات الدعم ذات النوعية الجيدة، التى يقدمها القطاع الخاص ويمكن الاعتماد عليها، لايتسنى تطويرها بسهولة حيثما تكون الزراعة منخفضة الانتاجية والربحية. وهكذا تتعرض التنمية الزراعية بل وتنمية الاقتصاد الريفى بأسره للمعوقات. ولذلك من الضرورى توافر البحوث والارشاد والتدريب فى مجال خدمات الدعم. كما ان المعلومات الدقيقة والآنية عن مدى توافر المدخلات وأسعارها، وفرص تسويق الانتاج وأسعاره، تعد عنصرا رئيسيا للتنمية، ولسلاسة تشغيل الأسواق التنافسية، وتسويق الانتاج الزراعى الخاص بصغار المزارعين.

وقد وجدت دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة عن تنظيم وادارة الخدمات الزراعية الخاصة بصغار المزارعين فى آسيا ما يلى: «... تدار نسبة كبيرة من الحيازات الزراعية بواسطة صغار المزارعين الذين يعتمدون الى حد كبير على السياسات الحكومية وخدمات الدعم التى تقدمها الدولة ... وتتولى مختلف الادارات الحكومية والأجهزة والمجالس والمؤسسات الدستورية فضلا عن المنظمات غير الحكومية ادارة نظام خدمات الدعم وآلية تسليم المستلزمات وتنظيمها» (٢٦).

وتتمثل الاستنتاجات الرئيسية، التى توصلت اليها هذه الدراسة، فى أن جوانب القصور فى تقديم الخدمات، مثل الامداد بالمستلزمات وشراء المنتج، هى من المعوقات الرئيسية أمام زيادة الانتاج. وقد تبين وجود أوضاع مماثلة فى أجزاء كبيرة من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث كان هناك، رغم برامج التكيف الهيكلى التى أسندت بعض

---

(٢٦) A. Salehuddin and R. Shafiqur. 1991. Organization and management of agricultural services for small farmers in Asia. Rome, FAO and Dhaka, Centre on Integrated Rural Development for Asia and Pacific (CIRDAP).

الأهمية لما يقدمه القطاع الخاص من خدمات زراعية، الكثير من حالات التأخر فى تسليم الأسمدة، والوعد بالقروض دون الوفاء بها أبدا، وأجزاء الجرارات الرئيسية التى لا تتوافر، والتأخر فى سداد مقابل المنتجات التى تم توريدها، والكثير من المشكلات المماثلة الأخرى.

وهناك أسباب قوية للقلق ازاء التسليم الحكومى لخدمات الدعم الزراعى (٢٧). فأولا، غالبا ما ينقص الموظفين العموميين الحافز على تسليم الخدمات بصورة تتسم بالفعالية والكفاءة ولاسيما فيما يتعلق بالتوقيت. وثانيا، أن الدوافع على تعزيز المصالح الشخصية هى دوافع قوية فى كثير من الأحيان، مما يؤدى الى المحسوبية، وفى أسوأ الأمور، الى الفساد. وثالثا، فان قيام القطاع العام بتقديم الخدمات، التى يستطيع القطاع الخاص أن يقدمها، يمكن أن تخنق عملية تطوير القطاع الخاص. وأخيرا فان تقديم القطاع العام للخدمات يميل ميلا كاملا الى عدم الفعالية، بالنظر الى أن مايحركه هو العرض وليس الطلب. وحتى فى الحالات التى لا تتعرض للمشكلات الثلاث الأولى، فان من المحتمل مواجهة المشكلة الأخيرة، مثلما حدث فى العديد من الحالات التى تم فيها فرض رسوم على الخدمات. وقد حدث ذلك مثلا خلال عملية تسويق ادارة التنمية الزراعية والخدمات الاستشارية فى المملكة المتحدة: «ففى بداية فرض الرسوم، ارتكبت هذه الادارة الخطأ التسويقى الكلاسيكى المتمثل فى استحداث المنتجات ثم محاولة بيعها، بدلا من استكشاف احتياجات السوق أولا ثم استحداث المنتجات اللازمة لتغطية هذه الاحتياجات (٢٨)». غير أنه ينبغى ملاحظة أن بعض هيئات القطاع العام تقدم الخدمات بطريقة مرضية للغاية. ويشير روبرتز (٢٩) الى أن مصرف الزراعة والتعاونيات الزراعية فى تايلند يعد أحد الأمثلة على ذلك.

وتعتبر قضية التسليم الحكومى لخدمات الدعم الزراعى مسألة تتعلق بتنفيذ السياسات والدور الذى تضطلع به الحكومة فى تنفيذ سياساتها.

---

(٢٧) R. A. J. Roberts. 1995. Agricultural services: their role in development ورقة قدمت الى مؤتمر جمعية الاقتصاديات الزراعية. جامعة كامبريدج، المملكة المتحدة. مارس/ آذار ١٩٩٥.

(٢٨) R. J. Dancey. 1993 The evolution of agricultural extension in England and Wales. Journal of Agricultural Economics, 44(3), 375-939.

(٢٩) أنظر الحاشية رقم ٢٧.

تطوير خدمات الدعم الزراعى

دور القطاع العام مقابل القطاع الخاص فى تسليم خدمات الدعم: تستند القضية الاقتصادية المتعلقة باستمرار الحكومات فى تقديم خدمات الدعم الزراعى، التى يمكن أن يوفرها القطاع الخاص (مثل تسليم الأسمدة وتسويق المنتجات والائتمان)، الى حقيقة أن القطاع الخاص مازال، فى الكثير من الاقتصاديات المتحررة، يعانى من التخلف فى المجالات الرئيسية. ولذا فان الحكومات ترفض فى بعض الأحيان سحب القطاع العام من المشاركة فى النشاطات ذات الطابع التجارى الأساسى، حتى عندما كانت مشاركتها فى ذلك غير فعالة بصورة واضحة. ومن ناحية أخرى فان المخاطر المتعلقة بالسياسات والتجارة تؤثر فى استعداد القطاع الخاص للدخول فى هذا المجال، وهذا يوضح، على الأرجح، السبب فى أن القطاع الخاص أكثر نشاطا فى مجال تسويق المنتجات منه فى توريد الأسمدة فى عدد من البلدان الأفريقية. وتتفاقم هذه المشكلة نتيجة لارتفاع معدل انخفاض الانتاجية، وزيادة عدد المزارعين الذين يعتمدون على الزراعة شبه المعيشية، وانخفاض الكثافة السكانية، وضعف البنى الأساسية.

ويتمثل أحد الأساليب التى نفذت فى أندرا براديش فى الهند فى انشاء مراكز للخدمات الريفية المخططة بتركيبة من مشاركة القطاع العام والخاص، وذلك من أجل زيادة الانتاجية الزراعية فى البداية، ثم توسيع خدماتها لتلبية الطلبات الخاصة بالسلع الاستهلاكية الناجمة عن زيادة الدخل. وقد أظهرت عملية الاستقصاء فى أحد هذه المراكز (٣٠) أن القطاع الخاص قد وسع، بمرور الوقت، من نطاق أعماله لتشمل تقديم الخدمات فى مجالات الصحة والنقل وتوزيع الأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية، وهى الخدمات التى كانت تنافس تلك التى تقدمها الأجهزة الحكومية. وقد يساعد مثل هذا النوع من الأساليب على خلق طلب على الخدمات التى يمكن أن يقدمها القطاع الخاص فى نهاية المطاف. غير أنه ينبغى اتخاذ جانب الحرص لضمان عدم وجود احتكار للحكومة فى تقديم الامدادات أو الاعانات المستترة فى عملياتها التجارية، والا فان القطاع الخاص لن يستطيع أن ينافس فى هذا المجال.

وحيثما لا توجد مشاركة من جانب القطاع الخاص، قد يتمثل أسلوب

---

(٣٠) S. Wanmali. 1993. Service provision and rural development in India: a study of Miryalguda Taluka. International Food Policy Research Institute (IFPRI) Research Report No. 37. Washington, DC, IFPRI.

آخر فى انشاء عملية يقوم بها القطاع الخاص على نسق المشروعات، أى توفير المساعدات التمويلية خلال السنوات القليلة الأولى الى أن يتم تطوير السوق بصورة تكفى لوقف هذه المساعدات. ومن الواضح أن هناك بعض المخاطر فى هذا الأسلوب، يتمثل أهمها فى أن هذه العملية قد تتحول الى احتكار آخر تديره الدولة وتنقصه الكفاءة، ولذا يتعين تصميم مرحلة المشروع بطريقة دقيقة للغاية لضمان تطبيق المبادئ والأساليب التجارية فى هذه العملية منذ بدايتها. ويعتبر بنك جرامين فى بنغلاديش(٣١) أحدى الحالات الفريدة التى نجح فيها هذا الأسلوب. وفى هذا الصدد، ثمة نقطة ينبغى أن تدرسها الحكومات، حيثما توجد مؤسسات للقطاع الخاص تتسم بالضعف الشديد أو لا توجد مثل هذه المؤسسات على الاطلاق، وتتمثل هذه النقطة فيما اذا كان ينبغى، فى مواجهة قيود الميزانيات المتزايدة، استخدام الأموال المحدودة فى تقديم الدعم للزراعة مباشرة أو تقديم الدعم للتنمية الشاملة للاقتصاد الريفى، وهى التنمية التى سوف تفيد المزارعين أيضا. والواقع أن الاستثمار فى المؤسسات الريفية باعتبارها بنى أساسية «سائلة» قد يكون أكثر أهمية من الاستثمار فى البنى الأساسية «المادية» مثل الطرق الريفية.

كذلك فان قضية تقديم الحكومات لبعض الأنواع الأخرى من خدمات الدعم التى أبرزها الارشاد، فضلا عن البحوث والتدريب، ستستند الى عدد من المعتقدات: ان المنافع الاجتماعية لهذه الخدمات تفوق المنافع الخاصة، ولذا فان تقديم القطاع الخاص لهذه الخدمات سوف يكون أقل مما هو مثالى من الناحية الاجتماعية؛ كما أن المعلومات فى المجال العام هى سلعة عامة تتسم بخاصية البعد عن المنافسة فى الاستهلاك، وعدم الاستثناء فى التقديم، مما يجعل من المتعذر استرداد تكاليف هذه المعلومات، ومن ثم فان القطاع الخاص لا يستطيع تقديمها على الاطلاق (تجرى مناقشة هذه المسألة بالتفاصيل فى الفقرات التالية)؛ كما أن الحصول على بعض

---

(٣١) بدأ هذا البنك كمشروع للبحوث والعمل فى عام ١٩٧٦، وذلك لتوفير القروض لفقراء الريف. وقد أصبح هذا البنك الآن مؤسسة مالية أنشئت بقرار حكومى، وتتسم بمعدل ممتاز لاسترداد القروض وتركيز واضح على أشد الفئات فقرا فى المجتمع. ويمكن الحصول على ايضاحات عن المنهج الخاص لهذا البنك وفلسفته، فضلا عن تقييم لأعماله خلال السنوات العشر الأولى بالرجوع الى: M. Hossain. 1988. Credit for alleviation of rural poverty: the Grameen Bank in Bangladesh IFPRI Research Report No. 65. IFPRI and the Bangladesh Institute of Development Studies; P.S. Jain. 1996. Managing credit for the rural poor: lessons from the Grameen Bank. World Development, 24 (1): 79-89.

الأنواع من المعلومات فى المجال العام هو فى الصالح العام، ولذا فان من الخطأ من هذا المنطلق توقع أن يدفع المزارعون، حتى الأغنياء منهم بل وعلى وجه الخصوص الفقراء منهم، مقابل لشئ بهذه الأهمية الأساسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائى القومى.

ومهما كانت سلامة هذه المعتقدات، فانه ينبغى التمييز بين من يدفعون مقابل تقديم الخدمات وأولئك الذين يسلمونها. وعلى ذلك فانه على الرغم من وجود مبرر اقتصادى قوى للقول بأن بعض الخدمات سوف تقدم بصورة منقوصة أو لا تقدم على الاطلاق من جانب القطاع الخاص، فان ذلك يختلف عن القول بأن من المتعذر أن تقدم هذه الخدمات، ولو جزئيا على الأقل، من خلال القطاع الخاص. ويصبح هذا التمييز أكثر وضوحا مع زيادة التشكيك فى الدور التقليدى الذى تضطلع به الادارات الحكومية، باعتبارها من الهيئات المقدمة للمشورة المتعلقة بالسياسات أو المنفذة لها. ففى كثير من البلدان، بذلت، ومازالت تبذل، محاولات للتغلب على المشكلات الملموسة الكامنة فى تقديم القطاع العام للخدمات، وذلك من خلال تنظيم ووضع الضوابط التسويقية لتقديم السلع والخدمات التى تنتجها الحكومات، أو باستبعاد القطاع العام من تقديم هذه الخدمات كلية (٣٢). ففى المملكة المتحدة، على سبيل المثال، تم صيغ عملية تسليم خدمات الاستشارات الزراعية بالصبغة التجارية الكاملة، وتحويل مجلس التدريب الزراعى القديم الى القطاع الخاص. وفى نيوزيلندا، جرى نقل الوظائف العلمية التى تضطلع بها وزارة الزراعة الى تسعة معاهد بحوث زراعية جديدة، وبيعت خدمات الارشاد لشركة تابعة للقطاع الخاص. وأنشأت الصين شركات لتقديم الخدمات الفنية الزراعية وطبقت خطة خاصة بمسؤوليات التكنولوجيا الزراعية التى تربط بين الأجور التى يحصل عليها موظفو الارشاد وفعالية خدمات الارشاد المقدمة (٣٣). وأوقفت شيلى تقديم خدمات الارشاد الحكومية للمزارعين من المستويين المتوسط والكبير، وأدخلت خدمتين جديدتين تم التعاقد من الباطن بشأنهما مع القطاع الخاص لخدمة مختلف جوانب قطاع صغار المزارعين، مع تقاسم بعض التكاليف بين الحكومة والمزارعين (٣٤).

---

(٣٢) F. Sandiford and G.E Rossmiller. 1996. Many a slip : studying policy delivery systems. هذه الورقة قدمت الى مؤتمر جمعية الاقتصاديات الزراعية، جامعة Newcastle - upon - Tyne، المملكة المتحدة، ٢٧-٣٠/٣/١٩٩٦.

(٣٣) D.L. Umali and L. Schwartz, 1994. Public and private agricultural extension: beyond traditional frontiers. World Bank Discussion Paper No. 236. Washington, DC, World Bank.

(٣٤) نفس مصدر الحاشية ٣٣.

وفى المكسيك، تتعاقد الحكومة من الباطن مع الخبراء الاستشاريين من القطاع الخاص فيما يتعلق بالخدمات الارشادية، وتتناسب الحصة التى يدفعها المزارعون مع قدرتهم على الدفع (٣٥). وفى بعض البلدان، يعمل موظفو الارشاد الحكوميون على زيادة مرتباتهم الضعيفة من خلال بيع مهاراتهم حتى لأشد المزارعين فقرا (مثلما الحال فى سيراليون)، ومن خلال الدخول فى ترتيبات للزراعة بالمشاركة (مثلما الحال فى اكوادور)، أو بالعمل كبائعين أو منظمى بيانات عملية لشركات الامداد بالمستلزمات التابعة للقطاع الخاص (مثلما الحال فى جنوب شرق آسيا)(٣٦)، ويتزايد انتشار عملية استرداد جزء من التكاليف من خلال الرسوم التى تفرض على تقديم الخدمات. ويتوقف تقدير مدى نجاح هذه المبادرات بصورة رئيسية على مستوى الأداء المختار لذلك، ومعايير النجاح المستخدمة فى هذا التقدير. فعلى سبيل المثال، قد تكون التكاليف التى تتحملها الميزانية، فى كثير من الحالات، قد خضعت للتخفيض، الا أن ذلك يحدث أيضا بالنسبة لحجم الجماعة المستهدفة. ولذا فان من المفيد تقييم نظام تنفيذ السياسات الذى تعرض للتغيير، وذلك من ناحية الفعالية والكفاءة والتكافؤ ومدى الانفاذ فى ضوء أهداف السياسات المحددة(٣٧).

والقرار الأول فى مجال السياسات، الذى ينبغى أن تتخذه الحكومة، يتعلق بتمويل عملية تقديم القطاع العام لخدمات الدعم الزراعى، ومدى تغطية هذه الخدمات. وما هى أهداف السياسات الكامنة فى تقديم خدمات الدعم؟ وما هى خدمات الدعم الزراعى التى تود الحكومة تمويلها؟ وهل تود تمويلها بالكامل أو استعادة جزء من التكاليف العامة أو استردادها بالكامل بالنسبة لبعض الخدمات النوعية؟ وهل تريد أن تميز بين مختلف مستويات دخل المزارعين فيما يتعلق بالتغطية أو تحميل التكاليف؟ وهل يتعين توجيه التمويل الحكومى الى الجهة المقدمة للخدمات مباشرة ؟ أو هل يمكن تزويد المزارعين مثلا بقسائم «ارشادية» تمكنهم من شراء الخدمات الارشادية من أى جهة يختارونها حتى مستوى قيمة معين؟ وثمة نقطة مهمة ينبغى دراستها فى أى نقاش بشأن تحميل التكاليف، هى ما اذا كانت الخزانة مستعدة للسماح لوزارة الزراعة بانشاء مراكز تكاليف منفصلة تتمتع بالمحاسبة الذاتية. واذا لم يكن الأمر كذلك، فان أى عائدات سيتم تحصيلها من استرداد تكاليف تقديم الخدمات سوف تدخل الى حساب

---

(٣٥) نفس مصدر الحاشية ٣٣ .

(٣٦) نفس مصدر الحاشية ٣٣ .

(٣٧) يرد اطار لهذا التقييم لأداء نظم تنفيذ السياسات فى: Sandiford and Rossmiller نفس المصدر، الحاشية ٣٢.

العائدات العامة، وليس الى وزارة الزراعة التى لن يكون لديها حينئذ أى حافز على الاضطلاع بهذه الخطة.

ويتعلق القرار الثانى الخاص بالسياسات بكيفية تسليم الخدمة المعنية. هل ينبغى أن تتولى تسليمها ادارة حكومية، أم جامعة، أم معهد بحوث، أم جهاز حكومى مستقل، أم وكلاء من القطاع الخاص، أو وكالات دولية، أو منظمات غير حكومية، أو تركيبة من مختلف هذه الأجهزة؟ وهل يمكن استخدام نمط مختلف لتقديم الخدمات خلال فترة تنفيذ هذه الاستراتيجية؟ وكيف يتسنى تمكين القطاع الخاص من تنمية المهارات والقدرات اللازمة للاضطلاع بعملية تسليم بعض الخدمات المعينة، ومن ثم تحرير موارد القطاع العام؟ وكيف يمكن تزويد الادارات الحكومية المعنية بالموظفين، وتنظيمها، لكى تقدم خدمات الدعم بصورة فعالة تتسم بالكفاءة وفى الوقت المطلوب؟ وماهى ميزات ومثالب الجهات البديلة لتقديم الخدمات؟ وماهى الاحتياجات التى ينبغى تلبيتها فى المناخ العام للسياسات من أجل نجاح تنفيذ هذه السياسات؟

ومسألة تقديم الخدمات ليست مجرد مسألة القطاع العام فى مواجهة القطاع الخاص، بل انها مسألة تتعلق بتحديد الأدوار المناسبة لكل جهة فى ظروف معينة.

المعلومات: بعض المشكلات الخاصة: المعلومات هى أحد جوانب عملية تقديم خدمات الدعم الزراعى، ويبدو أنها تمثل مشكلات معينة. فكثيرا ما تقدم الحجج على لسان الخبراء الاقتصاديين بأن المعلومات هى سلعة عامة، ويعرّف الخبراء الاقتصاديون السلعة العامة الخالصة بأنها تلك التى «لا يوجد تنافس بشأنها فى الاستهلاك». الأمر الذى يعنى أن استهلاك أحد الأفراد لا يقلل من الكمية المتاحة للأشخاص الآخرين، «ولا يستبعد منها أحد عند التقديم» أى أنه لايمكن حرمان أى شخص من الحصول على السلع بمجرد تقديمها. ويعد الهواء النقى والدفاع من الأمثلة على السلع العامة الخالصة. والسلعة العامة الخالصة تتسم بخصائص تؤدى الى أن الكمية المقدمة منها بواسطة السوق تقل عما هو مثالى من الناحية الاجتماعية، بالنظر الى أن توفيرها للجميع يحول دون امكانية استعادة التكاليف الكاملة لتقديمها. ومن الواضح أن المعلومات لا يوجد لها منافس فى الاستهلاك، الا أنها ليست بالضرورة سلعة عامة لا يستبعد منها أحد عند تقديمها. فمن المؤكد أنه بعد تحول المعلومات المتجسدة فى خدمات الدعم الزراعى الى خدمة أكثر خصوصية من ناحية الزمان والمكان، تصبح هذه الخدمات أيضا سلعة خاصة، يبدى

القطاع الخاص استعدادا لتقديمها مع ظهور الطابع متزايد التعقيد لخدمات الدعم الزراعى. وأدت هذه التطورات فى تكنولوجيا المعلومات، فى بعض الأحيان، الى تيسير عملية استبعاد الذين لا يدفعون (التليفزيون العامل بنظام الكابل مثلا)، الا أنها أدت فى حالات أخرى الى تقليل تكلفة نشر المعلومات على نطاق واسع وزيادة تيسير المناولة (مثل انترنت).

ولذا فان المشكلة التى تواجه الحكومات لاتتعلق بالمعلومات باعتبارها سلعة عامة، قدر أنها مشكلة ضمان أن تكون المعلومات التى تعد من الصالح العام هى بالفعل فى متناول اليد. ولهذه المسألة انعكاسات على الطريقة التى تجرى بها البحوث باعتبارها خدمة من خدمات الدعم الزراعى. فللبحوث دور حيوى فى التنمية الزراعية والأمن الغذائى طويل الأجل، وهذا هو السبب فى أنه يتعين على الحكومات أن تضع سياسة واستراتيجية طويلة الأجل لتمويل البحوث المتصلة بالزراعة وتقديمها. فاذا رغبت الحكومات أن تكون نتائج البحوث فى متناول الجميع، وان تظل كذلك، فعليها أن تدرس بعناية شديدة كيفية تنفيذ أى عملية لخصخصة معاهد البحوث أو اقامتها على أسس تجارية.

وتعتمد نوعية البحوث فى جزء منها على استقلال الباحثين من حيث المنهجية العلمية التى يتبعونها والأحكام التى يصدرونها. كما أن هناك حاجة الى هذا الاستقلال لضمان موثوقية البيانات التى تعتمد عليها نتائج البحوث. ويمكن الدفع بأن المحافظة على استقلال المؤسسة، التى تقوم بعملية جمع البيانات، يعد أمرا ضروريا فيما يتعلق بالبيانات المالية، مثل البيانات المحاسبية على مستوى المزرعة. ولذا لا ينبغى أن يكون هناك أى تدخل فى هذه المجالات العلمية الخالصة من جانب الحكومة أو المنظمة الحكومية، أو من أى طرف آخر له مصلحة فى النتائج (بما فى ذلك المصالح التجارية). فعلى سبيل المثال قد يحاول السياسيون التأثير على تقارير البحوث العلمية من أجل تحويل النتائج لتأييد خط سياسات معين، الا أنه ينبغى للحكومات ضمان ان تكون احتياجات المجتمع وأولوياته موضع اهتمام أى برنامج للبحوث تدعمه الدولة.

ولا يعنى ذلك ضرورة أن تعتمد معاهد البحوث الزراعية اعتمادا كاملا على وزارة الزراعة فى تمويل وبرمجة بحوثها، وانه لايوجد أى دور للقطاع الخاص والمؤسسات الأخرى. ومع ذلك يتعين على الحكومات أن تضمن امكانية اجراء البحوث اللازمة لتعزيز عملية اعداد السياسات وتعزيزها وتقييمها واجراء هذه البحوث بالفعل، وأن المعلومات الناجمة

عن هذه البحوث، والتى هى فى الصالح العام، تصل الى أولئك الذين يستطيعون الاستفادة منها. ويمكن أن تشمل بدائل التمويل الحكومى الكامل لمعاهد البحوث ضمان التمويل الأساسى اللازم لضمان استمرار وجود معهد معين، بالاضافة الى مبلغ سنوى لتقديم المشورة المتخصصة المتعلقة بالسياسات وتنفيذ بعض الأعمال العادية مثل اعداد التقارير السنوية. ويمكن عندئذ تنفيذ المشروعات قصيرة الأجل ومشروعات البحوث طويلة الأجل على أساس التعاقد، وهو الأمر الذى يمكن للحكومات، فى بعض الحالات، أن تسعى الى ايجاد مشاركين على أساس تقاسم التمويل. ويمكن استكمال موارد معاهد البحوث بتلك الخاصة بالمؤسسات الأخرى مثل الجامعات. وتعمل الخدمة الدولية للبحوث الزراعية القطرية (ISNAR) فى الوقت الحاضر فى مشروع لتعزيز دور الجامعات فى نظم البحوث الزراعية القطرية (٣٨). كما أن لمؤسسات البحوث الدولية التابعة لشبكة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية دورا فى هذا المجال. وقد تكون منظمات القطاع الخاص ملائمة أيضا لاجراء بعض أنواع البحوث.

وعملية نقل المعلومات ليست بالعملية ذات الاتجاه الواحد. فالمعلومات فى حاجة الى أن تتدفق عائدة من المزارعين الى الجهات المقدمة للخدمات، مثل الاستشارات الزراعية والمرشدين، ومن خلال هذه الجهات، ومن ثم الى الباحثين، اذا ما أراد موردو الخدمات أن يكونوا قادرين على اعداد منتجاتهم وفقا لما هو مطلوب وضرورى. وتحتاج الحكومات أيضا الى المعلومات لكى تستند القرارات الخاصة بسياسات خدمات الدعم (وينبغى أن تكون عملية وضع السياسات الزراعية عملية دينامية وأن تنفذ على هذا الأساس) الى فهم جيد لما يحدث على مستوى المزرعة. ومهما كانت تركيبة أجهزة القطاع العام والخاص المختارة لتنفيذ السياسات، يتعين حماية تدفقات هذه المعلومات.

وينبغى للحكومات أن تفكر، من الناحية المثالية، على أساس سياسة طويلة الأجل وحسنة التحديد لنظام المعلومات الزراعية بأسره، الذى ينبغى تحقيقه من خلال استراتيجية متوسطة الأجل لتوفير جميع ما يتصل بذلك من خدمات الدعم الزراعى، بما فى ذلك البحوث الأساسية والتكييفية والخدمات الاستشارية، وادارة النواحى الفنية (الزراعية والبيئية)، والاقتصادية (الأسعار والتسويق)، والأعمال التجارية على مستوى المزرعة،

---

(٣٨) ISNAR. 1995. A framework to strengthen the role of universities in national agricultural research systems. ISNAR Briefing Paper No. 24. The Hague. ISNAR.

والخدمات الزراعية، وما يتصل بذلك من تدريب وتعليم، بما فى ذلك التدريب لتيسير عملية قيام القطاع الخاص بتقديم خدمات الدعم.

ترتيب التغييرات فى عملية تسليم خدمات الدعم الزراعية: علاوة على المسألة المتعلقة بالأدوار الملائمة التى يمكن أن يضطلع بها القطاعان العام والخاص فى مجموعة معينة من الظروف، هناك مسألة تتعلق بكيفية مناولة التغييرات الرئيسية فى هذه الأدوار. وقد أصبح الآن ينظر الى عملية ترتيب التغييرات، التى تحدث خلال انسحاب القطاع العام من تقديم الخدمات أو اضفاء الطابع التجارى على الخدمات التى يقدمها، على أنها تنطوى على أهمية كبيرة وتحتاج الى دعم من جانب الوكالات المتبرعة والمنظمات غير الحكومية. فعلى سبيل المثال، يعتبر قيام الجهات المتبرعة بتسليم الأسمدة فى شكل معونات لوكالات التسويق الحكومية، التى تقوم بدورها بتوريدها للمزارعين بأسعار تقل عن التكلفة الاقتصادية، عملية لا تفيد فى تنمية القطاع الخاص.

وعلى الرغم من أنه قد جرى التركيز بصورة خاصة على مسألة الترتيب الزمنى للتغييرات فى البلدان التى تطبق برامج للتكيف الهيكلى، فان هذه المسألة ذات صلة بنفس القدر بالبلدان التى تمر بمرحلة التحول من الاقتصاديات ذات التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق. وتشمل عملية التحول هذه اجراء تغييرات فى الطريقة التى يتم بها تقديم خدمات الدعم. فعلى سبيل المثال، كانت المزارع الحكومية أو الجماعية الكبيرة قادرة على استخدام أخصائيين فنيين لتقديم المشورة المتعلقة بتربية الحيوانات أو النباتات، فى حين لاتستطيع المزارع الأسرية الصغيرة القيام بذلك. وبمجرد الانتهاء من التحول الهيكلى فى الزراعة، ستكون المرحلة التالية فى ترتيب الاصلاحات، هى تقديم المشورة الفنية لصغار المزارعين الجدد. كما قد تتطلب عملية التحول تقديم خدمات جديدة تماما لتيسير تنمية الأسواق مثلا، وتقديم المشورة بشأن ادارة الأعمال التجارية على مستوى المزرعة، وتوفير المعلومات عن أسعار السوق. وفى هذه الحالات، لايوجد أى طلب مسبق، لأن هذه الخدمات لم تكن مطلوبة فى السابق، ومن ثم لا يمكن ادخال خدمات الدعم الجديدة الا بعد تحرير الأسواق الرئيسية. ولدى ترتيب الاصلاحات المتعلقة بالسياسات فى القطاع الزراعى، يحتاج كلا النوعين من خدمات الدعم الزراعى الى تخطيط وتنظيم.

ويتمثل أحد الأمثلة الجيدة على ترتيب اصلاحات السياسات زمنيا

فى انشاء نظام معلومات السوق فى البانيا. فنتيجة للسياسات المالية الصارمة، تعين على الحكومة أن تنسحب بسرعة من المجال العام، ولاسيما القطاع الزراعى، فى وقت كان فيه اقتصاد السوق مايزال متخلفا للغاية. غير أنه تم خصخصة الزراعة وتحرير الأسواق الزراعية، مما مكن من ترتيب تدابير السياسات التى تساعد على تنمية الأسواق بتكاليف قليلة على عاتق الحكومة :

أما الأمر الذى كان غائبا فى البانيا فهو وجود خدمة معلومات عامة عن أسعار التجزئة الزراعية فى أسواق البلد. وكان هذا هو السبب فى انشاء خدمة معلومات السوق، التى تستهدف، بالدرجة الأولى، صناعة الزراعة، ولاسيما المزارعين، مما مكن المشاركين فى السوق من اتخاذ القرارات المتعلقة بانتاج المنتجات وتوزيعها وتسويقها... وتتمثل المهام الأخرى التى يمكن أن تيسرها خدمة معلومات السوق فيما يلى:

- الاشارات السعرية التى تنبه الى فرص الربح وبالتالى حوافز الانتاج للمزارعين؛
- يمكن أن تحسن المعلومات من وضع المساومة لدى المشاركين الأكثر ضعفا فى نظام التسويق، الذين هم عادة من صغار المزارعين؛
- تقلل المعلومات من الاختلالات بين العرض والطلب، وذلك من خلال تحويل الانتاج لتلبية احتياجات السوق؛
- يمكن أن تيسر معلومات السوق وضع السياسات الأكثر فعالية نتيجة لتزايد الادراك بالاتجاهات السعرية (٣٩).

وتجرى عمليات جمع البيانات ونشرها فى الوقت المناسب، كما تم توجيه النظام بأكمله نحو تلبية احتياجات المستخدمين. وقد كانت الاستجابة جيدة، وبدأ مستخدمون جدد من ذوى الاحتياجات المتخصصة الاتصال بمكتب التسويق التابع لوزارة الزراعة والأغذية. وهناك ادراك متزايد فى القطاع الزراعى بكيفية استخدام معلومات أسعار السوق التى تعد عماد أى اقتصاد للسوق الزراعية (٤٠).

---

(٣٩) C. Grace. 1996. The Establishment of the Albanian market information service. Paper prepared for the Network for Agricultural Policy Research and Development Meeting, sponsored by FAO, Bucharest, 25 to 28 April 1996.

(٤٠) ثمة أسلوب مهم لتوفير معلومات السوق للمزارعين الأميين وشبه الأميين فى البلدان التى تتعرض لمعدلات مرتفعة من التضخم، ويعتمد هذا الأسلوب على قياس براودل للقوى الشرائية لصغار المتعهدين. ويرد ملخص لذلك فى :
World Bank Social Dimensions of Adjustment Newsletter, 1(2), Summer 1991.

ويعد ترتيب التغييرات في السياسات ذا أهمية أيضا للاقتصاديات المتقدمة. وقد أشير سلفا الى عملية اضفاء الطابع التجارى على الخدمات الاستشارية فى المملكة المتحدة. وقد تم ذلك من خلال عملية مخططة بعناية نفذت على مراحل على مدى عشر سنوات، مع اجراء عملية تقييم متكررة للطريقة التى يسير بها العمل فى التنفيذ. ويمكن تطبيق بعض الدروس المستفادة من الأيام الأولى لتحميل التكاليف على نطاق واسع، حيث ان هناك عددا كبيرا من البلدان يحاول استرداد قدر من تكاليف الخدمات. وكانت الأرقام المستهدفة للتكاليف تطبق فى البداية فى شكل أرقام مستهدفة للعائدات:

> وكان هناك ميل فى البداية لدى الموظفين، فى مواجهة الأرقام المستهدفة للعائدات وحدها، للبحث عن أى عمل مهما كان صغيرا وتنفيذه. وكان ذلك يعنى أن هذه الخدمة قد كونت قاعدة كبيرة من المستفيدين، يدفع كل منهم مبالغ صغيرة مقابل عمل يكلف تقديمه الكثير. وفى نفس الوقت، ونظرا للسجل الطويل لأعمال الارشاد، والرغبة فى خدمة المزارع أو المنتج، لم يوجه اهتمام كاف لمواكبة الوقت المنفق فى تسليم الخدمة بالرسوم التى كان يجرى التفاوض بشأنها. وقد أدى ذلك الى افراط كبير فى تقديم الخدمات. [وبسبب الأرقام المستهدفة للعائدات] لم يوجه الكثير من الاهتمام الى تكلفة الأعمال المختلفة. كما لم تكن النظم، فى الواقع، فى وضع يسمح لها بوضع تقديرات هذه التكاليف. وكان التغيير الى الأرقام المستهدفة المحددة فى شكل استرداد التكاليف، بدلا من العائدات بمفردها، تغييرا ملحوظا. وأدى ذلك الى اعادة التفكير بصورة كبيرة فى الطريقة التى تخطط بها هذه الخدمات الاستشارية أعمالها، والى اخضاع التكاليف لقدر أكبر من الفحص، والى جعل هذه الخدمات أكثر حنكة فى اختيار نوع العمل الذى تضطلع به (٤١).

الاستنتاجات:

يمكن القول، فى التحليل النهائى، أن كل بلد يحتاج الى أن يخطط من أجل (وليس التخطيط فى حد ذاته) توفير خدمات الدعم الزراعى اللازمة للتنمية الزراعية. ويحتاج الاضطلاع بهذه العملية بصورة كافية توافر معلومات عن: الخدمات التى تقدم بالفعل فى الوقت الحاضر، وما اذا كانت تقدم مايحتاجه المزارعون بالفعل وليس ما تريد الجهات الموردة

---

(٤١) انظر الحاشية رقم ٢٨ المنشورة على الصفحة رقم ٩٨.

أن تقدمه؛ قدرات القطاعين العام والخاص على تسليم الخدمات بفعالية وكفاءة وتكافؤ؛ مدى استعداد وقدرة المزارعين على سداد مقابل للأنماط المختلفة من الخدمات المقدمة؛ الخدمات الأساسية التى يتعين أن تضمن تقديمها الدولة من أجل مصالحها طويلة الأجل. ويعد الحصول على هذا الكم من المعلومات (التى يتعين استخلاص بعضها من تحليل لكميات هائلة من البيانات الخام) اجراء كثيف الموارد، وهو اجراء قد تكون الوكالات الدولية فى وضع يسمح لها بتدعيمه.

الجـــزء الثانى

استعراض الحالة فى الأقاليم

استعراض الحالة فى الأقاليم

أولاً : أقاليم البلدان النامية

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نظرة عامة على الاقليم

ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه، منذ أكثر من عقدين، تدهورا فى أدائها الاقتصادى والاجتماعى نتيجة للمعوقات الانمائية عميقة الجذور التى كانت تواجهها. فالعمر المرتقب عند الميلاد لا يزيد على ٥١ عاما، أى بما يقل بنحو عشر سنوات عن المتوسط العالمى، كما أن هذا الاقليم يتخلف عن بقية الأقاليم فى جميع المؤشرات الرئيسية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وخلال جميع السنوات العشرين الماضية، فيما عدا حفنة منها، ظل التوسع الاقتصادى فى الاقليم دون معدل الزيادة السكانية. والواقع أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد انخفض من ٦٣٠ دولارا فى أوائل الثمانينات الى نحو ٥٠٠ دولار عام ١٩٩٤.

وفى مواجهة هذه الخلفية، يتبين أن الأداء الاقتصادى الذى تحسن بشكل كبير فى الكثير من أنحاء أفريقيا فى ١٩٩٥ يمثل الجانب الايجابى الرئيسى فى المناخ الاقتصادى العالمى فى الوقت الحاضر. اذ يقدر معدل النمو الاقتصادى فى ذلك العام فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو ٣ر٨ فى المائة بعد أن كان ٢ فى المائة عام ١٩٩٤ و ٥ر٠ فى المائة عام ١٩٩٣. والواقع أن هذه هى المرة الأولى خلال التسعينات التى يتجاوز فيها التوسع الاقتصادى فى هذا الاقليم معدل الزيادة السنوية فى السكان البالغ ٣ فى المائة. وسُجل معدل للزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى قدره ٥ فى المائة أو أكثر فى نحو ربع بلدان (١٢) أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

الشكل رقم ٧-١

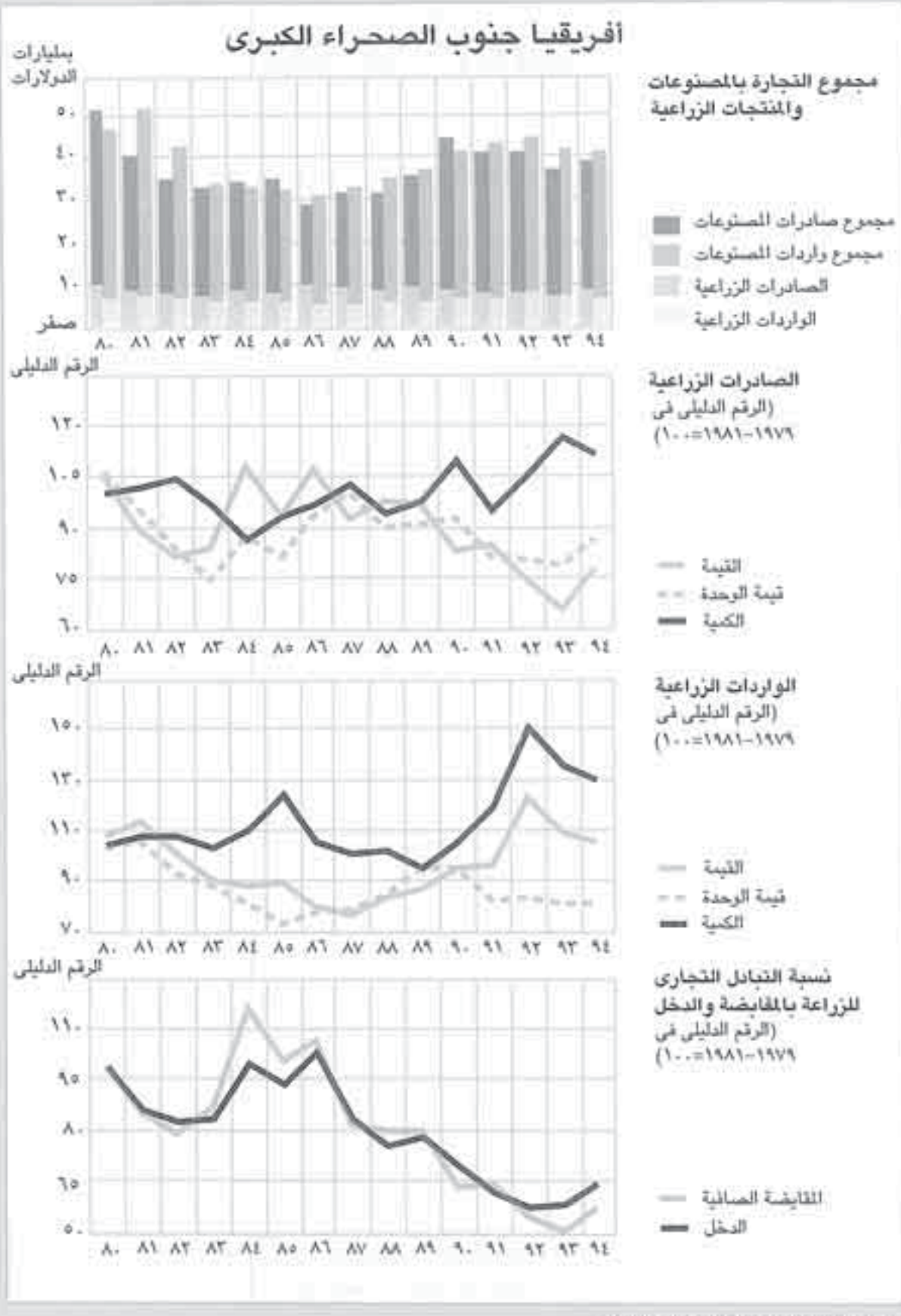

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الشكل رقم ٧-ب

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

مجموع السكان واليد العاملة واليد العاملة فى الزراعة

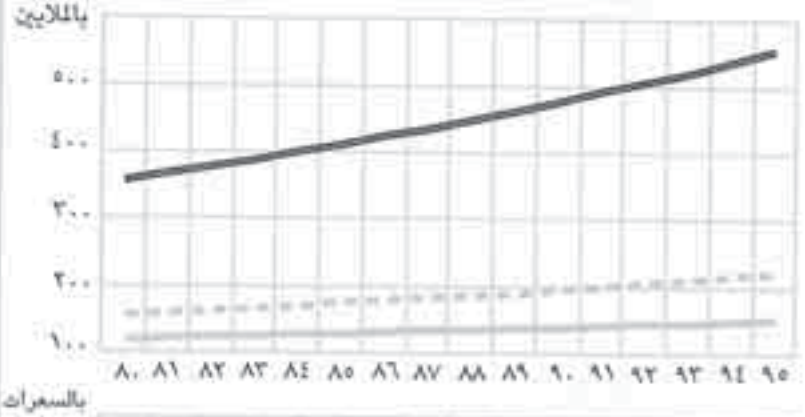

امدادات الطاقة الغذائية
(نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم)

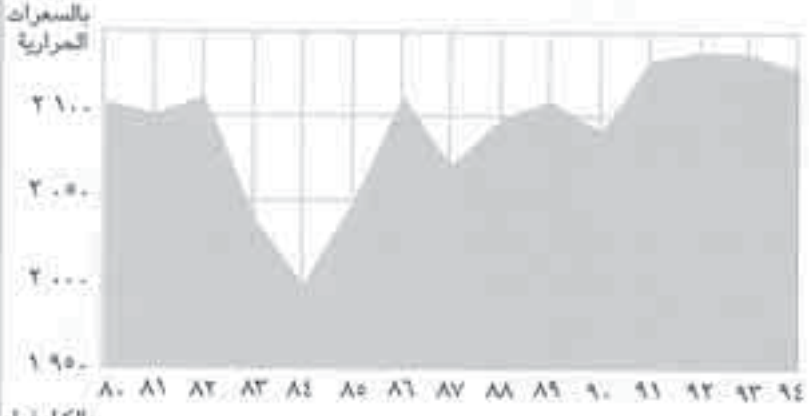

نصيب الفرد من انتاج الاغذية الأساسية
(الحبوب، الجذور او الدرنات والبقول بما يعادلها من الحبوب)

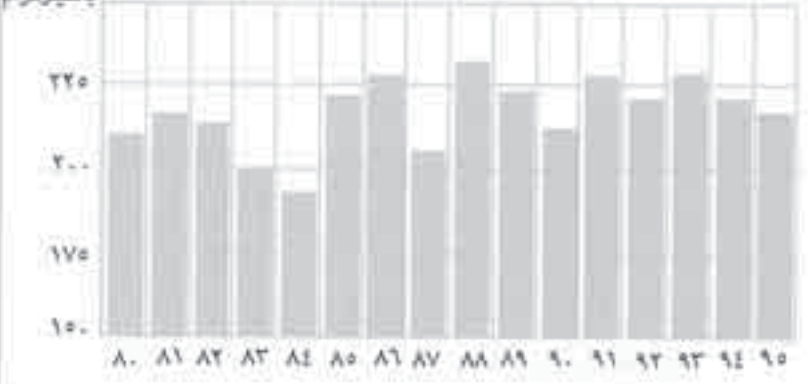

المصدر منظمة الأغذية والزراعة

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

ويكمن السلوك الدينامى لقطاع التصدير خلف هذا التحسن الذى شهده الأداء الاقتصادى فى الاقليم. فقد زادت صادرات الاقليم نتيجة لارتفاع أسعار الصادرات من السلع غير النفطية. اذ اجتمع الأداء الاقتصادى فى البلدان المتقدمة (ولا سيما فى بلدان غربى أوروبا، رغم تواضعه)، وهى البلدان التى يوجه اليها ثلثا صادرات الاقليم، وخفض قيمة الفرنك الأفريقى بالنسبة للبلدان الواقعة فى منطقة هذا الفرنك، فى تحقيق نجاح ملحوظ فى احتواء الضغوط التضخمية فى البلدان المعنية (يوجد سبعة من البلدان الاثنى عشر التى حققت معدلات زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى تزيد على خمسة فى المائة فى منطقة الفرنك الأفريقى، وكانت معدلات التضخم فى المنطقة بأسرها – ٥ر٠ فى المائة فى ١٩٩٣ و٣٣ فى المائة فى ١٩٩٤ و ٨ر١١ فى المائة فى ١٩٩٥، ويتوقع أن تصبح ٥ر٣ فى المائة فى ١٩٩٦). وثمة عوامل أخرى أسهمت فى تحقيق هذا الأداء تمثلت فى التحسن الكبير فى الأحوال الجوية فى مناطق شاسعة كانت قد تضررت فى السابق من الجفاف، وتحقيق مزيد من التقدم فى تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادى فى بعض البلدان، والى حد ما، التقدم الذى تحقق فى التعاون بين بلدان الاقليم (من خلال كل من الروابط الثنائية وتجدد التركيز على اتفاقيات التجارة فيما بين بلدان الاقليم).

وفى حين خفت حدة القلاقل المدنية و الصراعات المسلحة فى بعض البلدان، ولا سيما فى الجنوب الأفريقي، ظهرت قلاقل وصراعات جديدة تفاقم بعضها فى بلدان أخرى. ففى سيراليون، أدت هجمات المتمردين الى الاضرار بشدة بالنشاطات الاقتصادية والزراعية. كما أثرت الصراعات المدنية والأزمات السياسية أيضا فى الأوضاع فى بوروندى وليبيريا والصومال والسودان وزائير. وأبرزت الانقلابات ومحاولات الانقلاب فى جزر القمر، والنيجر وسيراليون وساو تومى وبرنشيبى الأوضاع السياسية الهشة السائدة فى أجزاء شاسعة من الاقليم فى ١٩٩٥. ولا غرابة اذن والأمر كذلك، فى ظهور حالات عجز غذائى خطير وأوضاع انعدام الأمن الغذائى فى الكثير من هذه البلدان، الأمر الذى يتطلب مساعدات طوارئ من المجتمع الدولى (أنظر الاستعراض العالمى).

أداء الزراعة

يسيطر القطاع الزراعى على اقتصاديات معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث يسهم بنحو الثلث فى الناتج المحلى الاجمالى فى الاقليم، ويعمل به نحو ثلثى السكان النشطين اقتصاديا . غير أن أداء قطاع الزراعة، شأنه شأن بقية القطاعات، أخذ فى التباطؤ فى السنوات الأخيرة استمرارا للاتجاه المثير للقلق السائد منذ فترة طويلة.

وتشير البيانات الأولية لعام ١٩٩٥ الى أن أداء القطاع الزراعى كان أقل دينامية من القطاعات الاقتصادية الأخرى. اذ تشير التقديرات الى أن الانتاج الزراعى التجميعى قد زاد فى ١٩٩٥ بنسبة تبلغ نحو ٢ر٣ فى المائة مقابل ١ر٢ فى المائة فى ١٩٩٤. ومقابل النسبة المرتفعة بصورة غير عادية التى شهدها عام ١٩٩٣ والبالغة ٥ر٤ فى المائة. غير أنه لوحظ وجود تناقض ملحوظ فيما بين أداء محاصيل التصدير وذلك الخاص بالمنتجات الغذائية. والواقع، أن الزيادة العامة فى الانتاج ترجع بالدرجة الأولى الى انتاج المحاصيل النقدية. فعلى وجه الخصوص زاد انتاج البن فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنسبة ٧ر٩ فى المائة، والكاكاو بنسبة ٦ر٧ فى المائة والشاى بنسبة ٨ر٦ فى المائة والقطن بنسبة ٨ر٣ فى المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤. ويعزى الأداء الجيد الذى حققته محاصيل التصدير الى تحسن أحوال السوق والأسعار بالدرجة الأولى. وكان لخفض قيمة الفرنك الأفريقى عام ١٩٩٤ تأثير مهم حيث استجاب المزارعون فى منطقة الفرنك الأفريقى بصورة ايجابية لارتفاع الأسعار المحلية للسلع التصديرية. كما أسهم الخفض فى زيادة حيوية التجارة فيما بين بلدان المنطقة. فعلى وجه الخصوص، استفادت كوت ديفوار والكاميرون استفادة كبيرة من ازدهار التجارة مع البلدان الأعضاء فى منطقة الفرنك الأفريقى الأخرى فى ١٩٩٥. وعلاوة على ذلك، استوردت السنغال أرزا من مالى فى ١٩٩٥ بدلا من استيراده من تايلند التى كانت المورد الرئيسى لها فى السابق.

وفيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، تشير التقديرات الأولية الى أن الانتاج فى ١٩٩٥ قد توقف تقريبا عند مستوى عام

١٩٩٤ حيث كانت النتيجة الصافية هى انخفاض بنسبة ١١ فى المائة فى انتاج الحبوب، مع زيادة انتاج المنتجات الغذائية الأخرى. ويرجع النقص فى الحبوب الى الانخفاض الحاد فى انتاج الحبوب الخشنة (١٦ فى المائة) الذى قابلته زيادة فى انتاج الأرز (٧ فى المائة) والقمح (٩ فى المائة).

وقد تباين أداء انتاج الحبوب فى ١٩٩٥ تباينا شديدا فيما بين الأقاليم الفرعية. ففى حين انخفض انتاج الحبوب فى أفريقيا الغربية انخفاضا طفيفا عن مستويات عام ١٩٩٤، زاد بنسبة ١٥ فى المائة فى أفريقيا الوسطى. أما فى أفريقيا الشرقية، فقد زاد انتاج الحبوب بنسبة ٢ فى المائة، حيث تحققت محاصيل أعلى من العادية فى كل من كينيا وتنزانيا، فى حين تباطأت هذه الزيادة فى كل من أوغندا واثيوبيا، وانخفضت المحاصيل فى البلدان الأخرى. وفى الجنوب الأفريقى، انخفض انتاج الحبوب بصورة عامة بنحو ٣٨ فى المائة، على الرغم مما سجلته بوتسوانا وموزامبيق من مستويات فى انتاج الحبوب تقترب من تلك التى شهدها عام ١٩٩٤، بل وزاد الانتاج فعليا فى مدغشقر. وتضررت محاصيل الحبوب الخشنة من الجفاف الشديد الذى استمر فى الجنوب الأفريقى حتى أواخر عام ١٩٩٥. وانخفض انتاج الذرة، وهو غذاء أساسى، انخفاضا شديدا – بلغ أكثر من ٦٠ فى المائة فى جنوب أفريقيا، وأكثر من النصف فى زمبابوى – بالمقارنة بعام ١٩٩٤. وكان عام ١٩٩٥ هو العام الرابع على التوالى الذى تتعرض فيه زمبابوى للجفاف.

وقد تحسنت توقعات المحاصيل فى ١٩٩٦ بصورة كبيرة فى الجنوب الأفريقى وذلك نتيجة للأمطار الغزيرة التى هطلت فى أواخر ١٩٩٥، والتى استمرت خلال ١٩٩٦. والواقع أن من المنتظر تحقيق موسم محصولى ايجابى فى معظم أنحاء القارة باستثناء تلك البلدان المتضررة من الصراعات الأهلية. وسوف يسهم انتعاش الزراعة فى تحقيق صحوة كبيرة فى اقتصاد الاقليم ككل حيث يتوقع أن يزيد الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٦، مرة أخرى، بما يتجاوز معدلات نمو السكان بهامش كبير.

التطورات فى مجال السياسات

استمرت الاصلاحات فى مجال السياسات فى ١٩٩٥ فى معظم البلدان. وسجلت درجات متباينة من التقدم فى تحرير التجارة، والأسعار، والنقد الأجنبى، ونظم الاستثمار وذلك فى سياق التكيف الهيكلى وخاصة فى اثيوبيا وغانا وكينيا وتنزانيا وأوغندا وزامبيا وزمبابوى. غير أن الاصلاحات، ولاسيما فى القطاع العام، كانت بطيئة بصفة عامة وذلك لأسباب فنية، وسياسية اجتماعية: ففى زمبابوى، توترت العلاقات مع صندوق النقد الدولى نتيجة للضغوط التى مارسها من أجل تنفيذ الاصلاح، وحدثت فى الكونغو وغانا وجيبوتى قلاقل اجتماعية، وفى بينان، اقترع البرلمان ضد قرض التكيف الهيكلى البالغ ٩٨ مليون دولار بسبب معارضته لاعادة هيكلة قطاع التسويق فى البلاد. وتبرز هذه الأحداث مدى صعوبة عملية تنفيذ تدابير الاصلاح الضرورية وان كانت مؤلمة فى اقليم ظل فيه سجل الانجازات السابق فى هذا المجال غير كامل فى أفضل الأحوال، وبقيت فيه هوامش القيود المالية طفيفة، وتعانى فيه قطاعات كبيرة من السكان من البطالة و/ أو تقترب من مستويات الكفاف. والواقع أن عددا قليلا من البلدان فقط هو الذى يتميز بتقدم واضح صوب تحقيق الاستقرار والتكيف (كينيا، وموريشيوس، وأوغندا، وزامبيا، وغانا)، فى حين مازال أمام البعض الآخر شوط كبير لاستعادة توازن مستوى الاقتصاد الكلى (ولاسيما نيجيريا وزائير وتنزانيا والنيجر).

وكان تحويل المؤسسات التجارية العامة الى القطاع الخاص (الخصخصة) من مجالات عملية الاصلاح الصعبة التى تنطوى على انعكاسات بالنسبة للزراعة. فقد كانت هذه الخصخصة شرطا أساسيا مهما للحصول على قروض التكيف الهيكلى من مؤسسات التمويل الدولية نظرا للدور المهيمن للمؤسسات التجارية العامة فى كثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والذى كان ينظر اليه على أنه عامل من العوامل المهمة الكامنة خلف ضعف الأداء الاقتصادى. والواقع أن جزءا كبيرا من القروض التى قدمتها هذه المؤسسات قد خصص لأغراض التحويل الى القطاع الخاص.

افريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

غير أن معظم البلدان مازال فى المراحل الأولى من تنفيذ برامج الخصخصة. وثمة قلق رئيسى يحد من التقدم فى هذا المجال يتعلق بانعكاسات ذلك على فرص العمل بالنظر الى أن الدولة هى صاحب العمل الرئيسى فى كثير من البلدان. غير أن من المفترض، بصورة عامة، أن الشركات الخاصة الأفضل ادارة والأكثر ربحية قد توفر بالفعل، فى المدى البعيد، فرصا للعمل. غير أن المشكلات قصيرة الأجل تتمثل فى كيفية اعادة تشغيل أو تعويض موظفى المؤسسات التجارية العامة الذين يفقدون أعمالهم فى البداية نتيجة للخصخصة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، تتباين السياسات والاجراءات من بلد لآخر. فمن ناحية لا تقدم توغو أية تعويضات على الاطلاق، فى حين وضعت غينيا، من ناحية أخرى خطة مفصلة فى هذه الشأن.

وكان *لموزامبيق*، قصب السبق فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فيما يتعلق بأجمالى عدد المؤسسات التى جرى خصخصتها. فمنذ عام ١٩٩٢، جرت خصخصة أكثر من ٥٥٠ شركة عامة منها ٤٥ شركة كبيرة. وقد امتدت الخصخصة فى موزامبيق الى المشروعات الزراعية مثل تلك التى تتعامل فى الشاى ولب جوز الهند. وقد زاد المعدل الذى يتم به بيع المؤسسات فى الآونة الأخيرة، ويتوقع أن تزداد وتيرته مرة أخرى فى المستقبل القريب. وتشمل الشركات المعروضة للبيع فى النصف الثانى من ١٩٩٥ مزارع الشاى الكبيرة التابعة لشركة ايموكا الحكومية، وبساتين الحمضيات، ومزارع لب جوز الهند ومعامل التصنيع. وأخيرا، أصبح من المتيسر بمقتضى سياسة عقارية جديدة وافقت عليها الحكومة تحويل ملكية الأراضى فيما بين المواطنين أو من شخص أجنبى الى أحد المواطنين. وفى حين أن مبدأ ملكية الدولة للأراضى مازال سائدا، فقد نظر الى السياسة الجديدة على أنها خطة مهمة نحو خصخصة الأراضى.

وتشمل الأمثلة البارزة الأخرى على أعمال الخصخصة، تلك المتعلقة بكوت *ديفوار* حيث جرى تأكيد التدابير الخاصة بتحرير شبكة البن - الكاكاو فى أغسطس/ آب ١٩٩٥. ويمثل ذلك تحولا جوهريا عن النظام السابق الذى وضع بعد

الاستقلال، والذى كان ينفذ من خلال ادارة الدولة لعملية تسويق هذين المحصولين بالكامل. وسوف يقدم البنك الدولى وفرنسا والمانيا مساعدات مالية لهذا الغرض، ولن تتدخل الحكومة، بعد الآن، فى أسعار المنتجين التى سيجرى، بدلا من ذلك، التفاوض بشأنها فى السوق.

وفى *أوغندا*، أخذت الحكومة فى التحول الى القطاع الخاص لانعاش صناعتها الخاصة بالقطن والمنسوجات. فقد عرضت للبيع تسع شركات صناعية مملوكة للدولة تعمل فى هذا المجال، ويجرى تطبيق التدابير الرامية الى تحرير عملية تسويق القطن. وسوف تنفذ هذه التدابير بمساعدات مالية وخاصة من الصندوق الدولى للتنمية الزراعية، والبنك الدولى.

وفى *موريتانيا*، يعزى التقدم الملحوظ الذى حققه قطاع الزراعة فى السنوات الأخيرة، الى حد كبير، الى دخول القطاع الخاص بقوة فى هذا المجال، وخصخصة الائتمان الزراعى. وقد شجع ذلك السلطات القطرية على السعى الى بلوغ الهدف العسير المتمثل فى تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية عام ٢٠٠٠. ويجرى الآن تنفيذ برامج استثمارية كبرى فى مشروعات الزراعة المروية، والائتمان الزراعى، والبيئة بمساعدات من المؤسسات المالية الدولية.

وفى *رواندا*، عادت عمليات تحرير السوق والخصخصة لتحتل مكانها فى جدول أعمال السياسات، بعد فترة من الشلل أعقبت الحرب الأهلية، وأنشئت لجنة قطرية للخصخصة للتعامل مع ما يعتبر مسألة حساسة للغاية. وقد استطاعت الدولة، بدعم من الاتحاد الأوروبى والمؤسسات المالية الدولية، تحرير قطاع البن بدرجة كبيرة، ورخصت للقطاع الخاص القيام بأعمال جمع المحصول ونقله وتجهيزه وتمويله وتصديره.

وقررت حكومة *الكونغو* خصخصة قطاع مصايد الأسماك، وهو قرار سوف ينطوى على حل مصلحة مصايد الأسماك القارية فى البلاد، وشركة SAGAP ، وهى شركة للادارة الحكومية والسفن، وكانت هاتان المؤسستان قد تعرضتا لصعوبات مالية كبيرة لعدة سنوات. ومن المأمول أن تؤدى عملية الخصخصة الى الحد من احتياجات استيراد الأسماك فى البلاد، والتى تبلغ حاليا نحو ٥٠٠٠٠ طن سنويا.

وأخيرا، عرضت للبيع فى *السنغال* شركة SONACOS، وهى الشركة القومية لانتاج الفول السودانى، وذلك بعد أن أصبحت أكبر مؤسسة فى البلاد اثر عملية اعادة تنظيم كبيرة أجريت عام ١٩٩٤.

غير أنه الى جانب الخطوات المهمة المشار اليها أعلاه صوب تحرير الأسواق والخصخصة، تتوافر أمثلة على المشكلات الجسيمة التى تواجه الحكومات التى كثيرا ما أرغمت على التراجع عن القرارات السابقة المتعلقة بالسياسات فى هذا الاتجاه. ففى كثير من الحالات، ووجهت هذه العملية بعقبات نتيجة لتدهور الاقتصاديات وحركات الاحتجاج الاجتماعى ضد ارتفاع تكاليف المعيشة. فعلى سبيل المثال، فرضت غابون رقابة على أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (الخبز والأرز والدقيق والسكر واللبن والسردين المعلب) لمواجهة تأثيرات التضخم وفرض ضريبة المبيعات التى أدت الى زيادات كبيرة فى الأسعار ولاسيما الأرز. كذلك ألح مجلس المستهلكين فى زمبابوى لاعادة تطبيق الاعانات على الأغذية، وفرض رقابة على الأسعار فى مواجهة الارتفاع الحاد فى أسعار الذرة.

وفى حالات أخرى، واجهت عملية الخصخصة عقبات نتيجة لتضارب وجهات النظر بشأن تأثيراتها. فعلى سبيل المثال، أثار الاعلان فى أواخر عام ١٩٩٥ عن أن عددا كبيرا من المزارعين فى كينيا قد تجاهل مجلس البن الحكومى، وهو الجهاز الوحيد المرخص له بتسويق البن الكينى، وتحول الى وكلاء التسويق فى القطاع الخاص، مناقشات بشأن المخاطر التى تنطوى عليها عملية تفكيك هذا النظام. وكان قطاع كبير من الرأى، ولا سيما صغار المزارعين وأعضاء التعاونيات، يرى أن تجار القطاع الخاص الذين قد يعرضون فى البداية شروط شراء أفضل، سيكونون مطلقى الحرية فى التلاعب بالأسعار بمجرد أن تقوى قبضتهم على السوق. كذلك تتركز المناقشات الجارية بشأن خصخصة وكالات SODECOM (القطن) و HEVECAM (المطاط الطبيعى) وSOCAPALM (زيت النخيل) الحكومية فى الكاميرون، الى حد كبير، على انعكاسات فقد السيطرة على الأسواق (مثلما فى حالة القطن

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

الذى يتعرض بالفعل لعمليات تصدير غير قانونية كبيرة) والمخاطر التى يتعرّض لها المزارعون من خسارة فرص العمل والخدمات الاجتماعية التى توفرها هذه الوكالات.

الاطار رقم ٩

الاهتمامات البيئية

أثار تنامى الوعى بالعواقب طويلة الأجل لتدهور البيئة فى أفريقيا مناقشات مكثفة، وأدى الى ازدياد المبادرات القطرية والدولية للتصدى لهذه المشكلة. فقد أسفرت الأضرار الجسيمة التى نجمت عن حالات الجفاف المتكرر فى السنوات الأخيرة عن ظهور احساس جديد بالطابع الملح لمشكلات التصحر. كما دفعت القرائن على اختفاء مساحات شاسعة من الأراضى الحرجية ومعها آلاف الأنواع من النباتات والحيوانات، السلطات القطرية الى تشديد تشريعاتها من أجل المحافظة على الغابات، والحد من قطع الأشجار وتصديرها، والاستخدامات البديلة للغابات مثل السياحة المتعلقة بالحيوانات البرية.

وتضمنت الاجراءات الدولية التى اتخذت مؤخرا لمعالجة هذه المشكلات أعمالا بمقتضى الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر التى وضعت بناء على طلب عاجل من الممثلين الافريقيين فى مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية (أنظر القسم الخاص بأخطار التصحر الصفحة رقم ٨٣).

وثمة خطوات مهمة اتخذت فيما بين بلدان الاقليم فى هذا الاتجاه تتمثل فى «مبادرة الهوامش الصحراوية» التى شملت فى بداية الأمر بوتسوانا وبوركينا فاسو وكينيا ومالى وناميبيا والنيجر. وستشمل بلدانا أخرى فى مرحلة لاحقة. ويستهدف هذا المشروع، الذى تقوده ستة من مراكز البحوث بمشاركة الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمات أخرى من بينها منظمة الأغذية والزراعة، تغطية ١٫٣ مليار هكتار وافادة ٤٠٠ مليون نسمة يتهددهم الآن خطر التدهور البيئى. وسوف تجرى البحوث فى كل بلد من البلدان المعنية على مختلف جوانب المشكلة، لتصنع الأساس الذى سيستند اليه فى اعداد الأعمال المنسقة فى مجال السياسات.

وتشمل التدابير التى اتخذت مؤخرا، على المستوى القطرى، للحيلولة دون تدهور الموارد موافقة كوت ديفوار على خطة عمل بشأن البيئة للفترة ١٩٩٦-٢٠١٠، وتهدف المرحلة الأولى منها (١٩٩٦-٢٠٠٠) الى ايجاد حلول لاختفاء الغابات بسرعة. كما تدرس الحكومة اصدار قانون بيئى لتحديث التشريعات الحالية غير الملائمة والتى يعوزها الاتساق.

وفى بوركينا فاسو ترسخت جذور نحو ثلاثة أرباع الأشجار البالغ عددها ٦ ملايين والتى غرست حتى الآن بمقتضى برنامج اعادة التشجير الذى بدأ العمل به عام ١٩٩٤ والذى يستهدف غرس ١٥ مليون شجرة خلال خمس سنوات. ويجرى حاليا غرس مليون شجرة كجزء من برنامج يهدف الى مكافحة التصحر بمشاركة متطوعين شبان من فرنسا وافريقيا الغربية.

غير أن تنفيذ المبادرات الخاصة بحماية البيئة واجهته صعوبات جسيمة. ونشأت هذه الصعاب عن القيود المالية وجوانب القصور الادارية فى القطاع العام، وعن أن أهداف الربح فى المدى القصير تطغى، فى اقليم يضطرم بالمشكلات الاقتصادية الملحة، على اعتبارات الصيانة طويلة الأجل . فعلى سبيل المثال، فان الحكومة الكونغولية تنفذ منذ سنوات برنامجا قطريا للتشجير أمكن بفضله اعادة غرس ٥٠ ٠٠٠ هكتار من أراضى السافانا بالأشجار، الا أن هذا البرنامج تعرض لصعوبات اقتصادية ضخمة، ولم يتمكن الا من الحد، بدرجة صغيرة، من مشكلة التصحر الحادة التى تشير التقديرات الى أنها تضر بما يتراوح بين ٢٠ ٠٠٠ و ٣٠ ٠٠٠ هكتار سنويا من مجموع مساحة الغابات البالغة ٢٠ مليون هكتار. وثمة مثال آخر يوضح المعضلة التى تواجه حكومات الاقليم فى كثير من الأحيان يتمثل فى مشروع تنمية منجم ثانى أكسيد التيتانيوم الضخم فى مدغشقر. فمن ناحية يشتمل المشروع على استثمارات تبلغ ٣٥٠ مليون دولار، وسيوفر ٥٠٠ فرصة عمل مباشرة و ١ ٥٠٠ فرصة عمل غير مباشرة، وسوف يحقق لخزينة الحكومة ما يصل الى ٢٠ مليون دولار سنويا عندما يعمل المشروع بكامل طاقته. ومن ناحية أخرى فان المشروع سوف يعنى تدمير مساحة شاسعة من الغابات طبقا لما ذكره وزير البيئة، مع احتمال انقراض ٢٣ نوعا من الحيوانات و٣٠ نوعا من النباتات يعتبر العديد منها من الأنواع التى يقتصر وجودها على هذا الجزء من الغابة. وسوف يحدث ذلك أمام خلفية تنطوى على سجل سابق لاستغلال الغابات أدى بالفعل الى اختفاء ٨٥ فى المائة من الغابات التى كانت قائمة فى يوم ما على الجزيرة.

بوركينا فاسو

الخصائص العامة

بوركينا فاسو بلد لا يطل على بحار ويبلغ مجموع مساحة أراضيه ٠٠٠ ٢٧٤ كيلومتر مربع. وتتميز تضاريس هذا البلد بالاستواء النسبى مع ارتفاعها بما يتراوح بين ١٢٥ الى ٧٤٩ مترا فوق سطح البحر. وتعد ندرة الأمطار وعدم انتظامها من السمات الرئيسية للمناخ. وبلغ عدد السكان فى عام ١٩٩٥ نحو ٣ر١٠ مليون نسمة وفقا لتقديرات الأمم المتحدة ازدادوا بمعدل ٨ر٢ فى المائة خلال العقد الماضى. وكانت هجرة اليد العاملة، منذ أيام الاستعمار، ولا سيما الى البلدان الأخرى فى أفريقيا الغربية، سمة دائمة من سمات هذا البلد حيث يعيش الآن نحو نصف مواطنى بوركينا فاسو فى الخارج، مما يجعل تحويلات المغتربين مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبى فى البلاد.

وتعد بوركينا فاسو، التى بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج القومى الاجمالى ٣٠٠ دولار أمريكى (١) فى عام ١٩٩٣، من أشد البلدان فقرا فى العالم. ويظهر الفقر الذى تعانى منه البلاد فى انخفاض مستوى المؤشرات الاجتماعية. ففى عام ١٩٩٢، جاءت بوركينا فاسو فى المرتبة ١٦٩ من مجموع عدد البلدان البالغ ١٧٤ بلدا المدرجة فى الرقم الدليلى للتنمية البشرية الذى وضعه برنامج الأمم المتحدة الانمائى. فمتوسط العمر المرتقب عند الميلاد، والوفيات بين الرضع، وأمية الكبار، ومعدلات الالتحاق بالمدارس لا تتواكب مع ما هو سائد فى أقل البلدان نموا وفى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل (٢). ويواجه البلد معوقات ضخمة تحد من التنمية، حيث تتسم قاعدة الموارد بالضعف، والأحوال الجوية غير مواتية، ومستويات التنمية البشرية منخفضة.

وفى اطار افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تقدم تجربة التنمية فى بوركينا فاسو عددا من النقاط ذات الأهمية الخاصة. فمازال السكان الزراعيون يمثلون قطاعا من مجموع السكان (أكثر من ٨٠ فى المائة) يفوق ما هو عليه فى معظم البلدان الأفريقية الأخرى . كذلك فان بوركينا

(١) البنك الدولى، ١٩٩٥، تقرير التنمية العالمى، ١٩٩٥، واشنطن العاصمة.

(٢) نفس المصدر.

فاسو تعد بلدا ذات تقاليد عريقة فى الادارة الحكيمة نسبيا لاقتصادها الكلى مما مكنها من تجنب اختلالات هذا الاقتصاد بنفس الحجم الذى تعرض له الكثير من البلدان النامية الأخرى. وحقق هذا البلد معدلات مطردة من النمو الاقتصادى تتجاوز المعدلات السائدة فى أفريقيا ككل حتى على الرغم من أنه قد بدأ من مستوى منخفض جدا للتنمية عشية الاستقلال فى ١٩٩٠.

وتعكف الحكومة الآن، بمساعدة مؤسسات الاقراض الدولية، على تنفيذ سلسلة من الاصلاحات الكبرى فى السياسات تهدف الى تهيئة ظروف أفضل للنمو والتنمية. ويتمثل اطار السياسات الاقتصادية الحالية فى برامج التكيف الهيكلى التى جرى التفاوض بشأنها مع البنك الدولى مقترنة ببرامج التكيف القطاعى الخاصة بقطاعى الزراعة، والنقل، وادارة القطاع العام، والبيئة.

دور قطاع الزراعة فى الاقتصاد

لا يعتمد سوى عدد قليل من البلدان على الزراعة مثلما تفعل بوركينا فاسو. اذ تشير التقديرات الى أن مساهمة الزراعة والثروة الحيوانية فى الناتج المحلى الاجمالى بلغت ٢٧ فى المائة فى ١٩٩٢ فى حين تأتى ٦ فى المائة أخرى من الغابات ومصايد الأسماك وأعمال القنص (٣). وفى نفس الوقت، تمثل صناعة الأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ ٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. والزراعة هى الحرفة الرئيسية لنحو ٨٦ فى المائة من السكان النشطين اقتصاديا. ويعتبر الانتاج الحيوانى المهنة الرئيسية لنحو ٣ فى المائة أخرى من السكان النشطين.

ولا يقل دور قطاع الزراعة فى الحسابات الخارجية عن ذلك أهمية . ففى السنوات الأخيرة ظل نصيب المنتجات الزراعية فى مجموع الصادرات السلعية فى حدود ٥٠ فى المائة (الجدول ٢). فقد حقق محصول التصدير الرئيسى وهو القطن، فى السنوات الأخيرة، نحو ٧٠ فى المائة من عائدات تصدير السلع الزراعية، فى حين تمثل المنتجات الحيوانية (ولاسيما الحيوانات الحية والجلود الصغيرة والكبيرة) معظم

(٣) Institut National de la Statistique, 1994, Annuaire Statistique du Burkina Faso Ouagadougou .

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

النسبة الباقية. ولوحظ أن الاستثناء الرئيسى فى هذا النمط كان عام ١٩٩٤، وهو العام الذى أدى فيه خفض قيمة العملة، وهى الفرنك الأفريقى، الى اعطاء دفعة مباشرة للصادرات من المنتجات الحيوانية فى حين كانت صادرات القطن أكثر بطئا فى التجاوب مع هذا الحدث.

وعلى جانب الواردات، كانت المواد الغذائية تمثل، فى السنوات الأخيرة، نسبة تبلغ نحو ٢٠ فى المائة من مجموع الواردات السلعية، حيث مثلت الحبوب وحدها نسبة تتراوح بين ٥ و ١٠ فى المائة اعتمادا على العام الذى تم فيه الاستيراد (الجدول ٣). ففى السنوات التى هطلت فيها أمطار كافية، كانت بوركينا فاسو تحقق الاكتفاء الذاتى من الحبوب الى حد كبير، وان كان الاستثناء الرئيسى الوحيد من ذلك هو الأرز الذى يستهلك معظمه فى المناطق الحضرية والذى يجرى تلبية ما يقرب من ثلاثة أرباع الاحتياجات الغذائية المحلية منه من الواردات. وكانت واردات الحبوب، خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، تعادل، من حيث الحجم، ما يقرب من ٦ الى ٨ فى المائة من الانتاج المحلى، ومن ٥ الى ١١ فى المائة من الاحتياجات الغذائية(٤)، حيث كانت هذه النسبة تختلف باختلاف حجم الاحتياجات الغذائية فى العام المعنى. غير أن واردات الأرز بمفردها تمثل ما بين نصف (فى السنوات التى ترتفع فيها مستويات استيراد الحبوب) وثلاثة أرباع (فى السنوات التى تنخفض فيها مستويات استيراد الحبوب) مجموع واردات الحبوب من حيث الحجم وما بين ٦٥ و ٨٥ فى المائة من حيث القيمة.

خصائص القطاع الزراعى

الزراعة فى بوركينا فاسو زراعة مطرية بالدرجة الأولى حيث تعتمد على الأمطار المحدودة التى تعتبر بالاضافة الى ذلك غير منتظمة بدرجة كبيرة سواء من حيث الوقت أو المكان. ويتراوح منسوب الأمطار السنوية بين مستوى أدنى يبلغ ٤٠٠ مم فى أقصى الشمال من منطقة السهل الى نحو ١٢٠٠ مم فى الجزء الجنوبى الشرقى. ويصلح نحو ثلث مجموع مساحة الأراضى فى البلاد للزراعة. وتشير

(٤) مستمدة من بيانات وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

الجدول رقم ٢

الصادرات السلعية (بمليارات الفرنكات الأفريقية)

	١٩٩٠	١٩٩١ (١)	١٩٩٢ (١)	١٩٩٣ (١)	١٩٩٤ (١)
مجموع الصادرات السلعية	٤ر٩٦	٩ر٧٥	٢ر٦٢	٣ر٧٤	٤ر١٢٥
منها:					
القطن	٤ر٢٣	٣ر٢٩	٠ر٢٥	٢ر٢٢	٨ر٣٢
المنتجات الحيوانية	٥ر٩	٢ر٨	٧ر٨	٢ر٨	٩ر٣٢
منتجات زراعية أخرى	٧ر١	١ر١	٧ر٢	٥ر٢	٥ر٢

(١) تقديرات

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

الجدول رقم ٣

الواردات السلعية (بمليارات الفرنكات الأفريقية)

	١٩٩٠	١٩٩١ (١)	١٩٩٢ (١)	١٩٩٣ (١)	١٩٩٤ (١)
مجموع الواردات السلعية	٨ر١٤١	٤ر١٣٨	١ر١٣١	٤ر١٣٣	٧ر٢٠٢
منها:					
الحبوب	٤ر٩	٤ر١٣	٢ر١٢	٩ر٩	٧ر١٤
منتجات غذائية أخرى	١ر١٧	٥ر١١	٨ر١٠	٢ر١٨	٠ر٣١

(١) تقديرات

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط

التقديرات الى أن امكانيات الرى تبلغ نحو ١٦٥ ٠٠٠ هكتار لا يستخدم سوى عُشرها فى الوقت الحاضر.

والزراعة فى بوركينا فاسو زراعة معيشية الى حد كبير تتركز على انتاج الحبوب للاستهلاك المحلى. والواقع أنه من بين مجموع المساحة المزروعة البالغ ٤٣١ ٠٠٠ ٣ هكتار، يزرع ٠١٤ ٠٠٠ ٣ (٨٨ فى المائة) بالحبوب كمحصول رئيسى(٥). والحبوب التى تزرع فى البلاد هى الدخن الذى يمثل نحو ٤٣ فى المائة من المساحة الكلية المزروعة بالحبوب تليه الذرة الرفيعة وتمثل ٣٨ فى المائة من مساحة الحبوب، والذرة الحمراء (١٠ فى المائة)، والذرة (٦ فى المائة). ويغطى الأرز مساحة تقل عن ١ فى المائة من المساحة المزروعة بالحبوب. وبعد الحبوب، تمثل المحاصيل النقدية الجزء الأكبر (٣٤٧ ٠٠٠ هكتار) من المساحة المزروعة الباقية. اذ يزرع نحو ١٢٠ ٠٠٠ هكتار بالقطن، غير أن هذه المساحات تقع،

(٥) استمدت تقديرات المساحة المزروعة من قسم الاحصاءات الزراعية الرعوية التابع لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية، بوركينا فاسو ١٩٩٥. Enquête Nationale de Statistique Agricole, Rapport Général, Ouagadougou.

فى الجزء الغربى من البلاد. ويزرع الفول السودانى، الذى يغطى مساحة ٢١٧ ٠٠٠ هكتار فى مختلف أنحاء البلاد، ويجرى ترويج معظمه داخل البلد ذاته. أما المحاصيل النقدية الأخرى الأقل أهمية فهى السمسم، وفول الصويا، فى حين تزرع مساحات أصغر بالفاكهة والخضر ومحاصيل الجذور. غير أن هذا التوزيع للمساحة المزروعة قد جرى تبسيطه من واقع أكثر تعقيدا بعض الشئ وهو واقع الزراعة المختلطة.

ويمارس الانتاج الحيوانى فى مختلف أنحاء البلاد، ويتألف من الأبقار والخراف والمعز والحمير والخنازير والدواجن. ولا تعرف أعداد رؤوس الحيوانات على وجه الدقة الا أن التقديرات تشير الى أنها كانت تبلغ فى ١٩٩٥ نحو ٤ر٤ مليون رأس من الأبقار، و ٥ر٨ مليون رأس من الأغنام، و ٧ر٢ مليون رأس من المعز، و ٥٠٠ ٠٠٠ الى ٦٠٠ ٠٠٠ رأس من الخنازير، وما يتراوح بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٥٠٠ ٠٠٠ رأس من الحمير. وتجرى تربية الأبقار، الى حد كبير، على يد الرعاة الرحل، ولا سيما فى مناطق السهل فى هذا البلد.

وعلاوة على الأحوال الجوية والبيئية غير المواتية، يتعرض الانتاج الزراعى والحيوانى لمعوقات خطيرة نتيجة لطرق الانتاج البالية ومنخفضة التقنية، فضلا عن انخفاض المستوى التعليمى للمنتجين. وتعتمد الزراعة على طرق الزراعة الأسرية صغيرة النطاق. ويتألف نحو ٧٢ فى المائة من الأسر الزراعية من أكثر من ستة أفراد، فى حين تمثل الأسر المكونة من ٢٠ فردا وأكثر ٧ فى المائة من المجموع (٦). ولا يقل عدد الأميين من أرباب الأسر الزراعية عن ٨٧ فى المائة، ولا يقيم سوى نحو ٣٦ فى المائة من أرباب الأسر صلات مع خدمات الارشاد (وتنخفض هذه النسبة عن ذلك فيما يتعلق بربات الأسر من النساء). وتتعرض الحيازات للتفتيت، اذ تزرع كل أسرة ما يبلغ فى المتوسط ٩ر٦ رقعة من الأراضى يبلغ متوسط حجم كل منها نحو ٤ر٠ هكتار. كذلك فان المعدات الزراعية محدودة للغاية، فلا يملك سوى أقل من ٣٠ فى المائة من الأسر جرارات (قدر مجموع عدد الجرارات المستخدمة فى البلد بنحو ١٣٥ فى عام ١٩٩٣)، ولا يملك نحو ٧٠ فى المائة من الأسر أية حيوانات للجر (ثيران أو حمير). كما أن استخدام الأسمدة

(٦) استمدت هذه البيانات وما يليها من ادارة الاحصاءات الزراعية الرعوية التابعة لوزارة الزراعة والثروة الحيوانية. Enquête Nationale de Statistique Agricole, Rapport Général, Ouagadougo.

محدود فى البلاد . وتعتبر الأسمدة الآزوتية الفوسفاتية واليوريا أكثر الأسمدة استخداما فى البلاد. ويقدر مجموع الكميات المستخدمة من الأسمدة الآزوتية الفوسفاتية بنحو ٢٦٠٠٠ طن أى ما يعادل ٧ر٥ كيلوغرام لكل هكتار من الأراضى المزروعة. غير أن استخدام الأسمدة يقتصر على المحاصيل النقدية (القطن بالدرجة الأولى)، ويعادل الاستخدام الاجمالى للأسمدة الآزوتية الفوسفاتية نحو ٧٤ كيلوغراما للهكتار المزروع بالمحاصيل النقدية.

الأداء السابق للاقتصاد والقطاع الزراعى

حققت بوركينا فاسو تقدما مطردا وان كان بطيئا فى مجال الاقتصاد منذ استقلالها عام ١٩٦٠ على الرغم من أن ذلك التقدم مازال بمستويات منخفضة للغاية مقارنة بالمستويات الدولية. فقد كان النمو فى الناتج المحلى الاجمالى يفوق باطراد المستوى المتوسط لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على الرغم من أنه يخضع لتقلبات سنوية ملموسة نتيجة لاعتماد أهم قطاع اقتصادى وهو الزراعة على الأحوال الجوية المتقلبة. وعلى ذلك زاد الناتج المحلى الاجمالى، بالأرقام الحقيقية، بمعدل سنوى بلغ فى المتوسط ٤ر٤ فى المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، و ٧ر٣ فى المائة من ١٩٨٠ الى ١٩٩٣ مقابل معدلات فى الفترتين تبلغ ٨ر٣ فى المائة و ٦ر١ فى المائة على التوالى بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل (٧). ويعنى ذلك أنه على الرغم من بعض التباطؤ فى النمو خلال الثمانينات بالمقارنة بالعقد السابق، حافظت بوركينا فاسو، على العكس من شبه القارة بأسرها، على معدلات ايجابية فى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى. وقد تحقق ذلك فى سياق معدلات تضخم معتدلة حيث بلغ المعدل السنوى المتوسط ٦ر٨ فى المائة فى الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠ مقابل معدل مرجح قدره ٨ر١٣ فى المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل. وخلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٣، شهدت بوركينا فاسو انخفاض معدل التضخم الى ٣ر٣ فى المائة فى حين زاد المتوسط المرجح لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل الى

(٧) البنك الدولى، ١٩٩٥، نفس المصدر، أنظر الحاشية رقم ١ المنشورة على الصفحة رقم ١٣٦.

الاطار رقم ١٠

المعوقات البيئية التى تواجه الانتاج الزراعى

تواجه قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالزراعة ضغوطا متزايدة فى بوركينا فاسو. والمشكلتان الرئيسيتان هما ندرة المياه والضغط السكانى على الأراضى، وهما ظاهرتان تتبديان بدرجات مختلفة وبانعكاسات متباينة بعض الشئ فى مختلف مناطق البلاد. وقد لوحظ، منذ أوائل السبعينات، وفترة الجفاف الممتدة خلال ١٩٧٠-١٩٧٣، تناقص مناسيب الأمطار. وكان لذلك عواقب مختلفة من بينها تناقص امكانيات الانتاج الزراعى وانخفاض كميات المياه السطحية مما يؤدى الى الحد من اعادة تجديد المياه الجوفية وما ينجم عن ذلك من انخفاض مستوى الماء الأرضى الى نحو ٢٠ مترا منذ عام ١٩٧٠. وعلاوة على ذلك، أدى انحسار الغطاء النباتى الى الافراط فى الرعى فى مناطق تربية الحيوانات المعتادة فى منطقة السهل فى شمال البلاد وانتقال عمليات الرى الى المناطق الواقعة الى جنوب البلاد.

وأدت الضغوط السكانية الى خفض نصيب الفرد من المتاح من الأراضى الأمر الذى أدى الى استخدام الأراضى بما يتجاوز طاقتها. وينطبق ذلك على وجه الخصوص على المناطق الوسطى من البلاد التى تتسم بالارتفاع الكبير فى الكثافة السكانية. وكان لذلك عواقب من بينها الحد من فترة الراحة (أو الغاؤها) ونقص استخدام عوامل الانتاج التى تزيد من خصوبة التربة. ومن بين التأثيرات الأخرى، التوسع فى ازالة الغابات، وتحويل أراضى الرعى الى انتاج المحاصيل فضلا عن الهجرة الى المناطق الجنوبية الغربية من البلاد التى تقل فيها الكثافة السكانية. وقد جرى فى هذه المناطق تعديل البيئة الطبيعية بصورة عميقة من خلال ادخال المحاصيل

النقدية واقامة المستوطنات البشرية، وزيادة قطعان الثروة الحيوانية بطرق لا تراعى، بالقدر الكافى، الحاجة الى صيانة الموارد الانتاجية، وتعرض القدرات الانتاجية للمنطقة للخطر على المدى البعيد.

وقد سار معدل ازالة الغابات بوتيرة سريعة. فخلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة (من ١٩٨٠ الى ١٩٩٥)، فقدت بوركينا فاسو أكثر من ٥٠ فى المائة من غطائها الحرجى. وتشير تقديرات الحكومة الى أن المساحة الحرجية التى تمت ازالة الأشجار منها لأغراض الزراعة تزيد على ٥٠٠٠٠٠ هكتار سنويا، فى الوقت الذى يزداد فيه نقص حطب الوقود.

وأدى القلق ازاء البيئة الى اقرار أول خطة عمل قطرية بشأن البيئة عام ١٩٩١، وقد عدلت هذه الخطة بعد ذلك فى عام ١٩٩٣ اثر مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية الذى عقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٩٢.

وقد اتخذت الحكومة مؤخرا خطوات لتعزيز قدرتها على وضع وتنفيذ السياسات البيئية بانشائها وزارة جديدة هى وزارة البيئة والمياه. وفى أواخر عام ١٩٩٥، كانت الوزارة الجديدة تعكف على اعداد وثيقة استراتيجية شاملة بشأن البيئة والمياه، سيتعلق جزء منها بتنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، وباعادة التشجير، وادارة الغابات، وادارة المياه مع اسناد الأولوية لاصلاح البنية الأساسية وصيانتها.

افريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

١ر١٦ فى المائة. كما تجاوز أداء التجارة بالسلع فى هذا البلد الأداء السائد فى شبه القارة ككل حيث زادت صادرات السلع بمعدل سنوى متوسط بلغ ٢ر٧ فى المائة (مقابل ١ر٠ فى المائة بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى) خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠، و ١ر٤ فى المائة (مقابل ٥ر٢ فى المائة) من ١٩٨٠ الى ١٩٩٣.

كما تتبدى المعدلات المرتفعة نسبيا لزيادة نصيب الفرد من التحسينات التى طرأت على عدد من المؤشرات الاجتماعية التى مازالت رغم ذلك قاصرة عن بلوغ المتوسطات الخاصة بأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فعلى سبيل المثال زاد العمر المرتقب عند الميلاد من ٣٦ عاما فى ١٩٦٠ الى ٤٧ عاما فى ١٩٩٢ مقابل ازدياده من ٣٩ عاما الى ٥١ عاما بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل، فى حين انخفض معدل الوفيات بين الرضع لكل ألف من المواليد الأحياء من ٢٠٥ فى ١٩٦٠ الى ١٣٠ فى ١٩٩٢ (ومن ١٦٥ الى ٩٧ بالنسبة لشبه القارة ككل) (٨). وخلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٢، تضاعف معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الكبار من ٨ فى المائة الى المعدل، الذى مازال منخفضا، البالغ ١٧ فى المائة، فى حين أن التحسين الذى حدث فى شبه القارة ككل خلال نفس هذه الفترة تمثل فى مضاعفة المعدل من ٢٧ الى ٥٤ فى المائة (٩). غير أنه حدث تحسن ملحوظ للغاية ولا سيما فى معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية حيث زاد من المستوى المنخفض للغاية البالغ ١٣ فى المائة من المجموعة العمرية فى ١٩٧٠ الى ٣١ فى المائة فى ١٩٩٢، فى حين حقق شبه القارة زيادة من ٥٠ الى ٦٧ فى المائة. وعلى مستوى التعليم الثانوى، زادت معدلات الالتحاق بالمدارس فى نفس الفترة من ١ الى ٨ فى المائة مقابل زيادة من ٧ الى ١٨ فى المائة بالنسبة لشبه القارة ككل (١٠).

ولم تكن مساهمة القطاع الزراعى فى النمو الاقتصادى الشامل مساهمة متجانسة خلال تاريخ بوركينا فاسو بعد الاستقلال. ففى سياق التقلبات السنوية الكبيرة، التى تعزى أساسا الى الظروف الجوية غير المؤكدة، زاد الانتاج الزراعى بما لا يتجاوز ٢ر١ فى المائة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٤ وهو ما كان يقل كثيرا عن النمو السكانى.

---

(٨) برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٥، تقرير التنمية البشرية ١٩٩٥، نيويورك.

(٩) برنامج الأمم المتحدة الانمائى ١٩٩٥ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥، نيويورك.

(١٠) البنك الدولى، نفس المصدر، الحاشية رقم ١ المنشورة على الصفحة رقم ١٢٦.

افريقيا جنوب الصحراء الكبرى

وتسارعت وتيرة النمو فى الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٩٤ حيث بلغ المعدل السنوى المتوسط ٤ر٨ فى المائة مع حدوث أكبر الزيادات فى ١٩٨٥، وان كان هذا المعدل قد تباطأ بعض الشئ بعد ١٩٩٢. وزاد نصيب الفرد من الانتاج الغذائى خلال نفس الفترة بمعدل ٢ر١ فى المائة سنويا. وتمثل العامل الرئيسى الكامن وراء هذا النمو المتسارع فى انتاج الحبوب الذى زاد خلال الفترة ١٩٨٤- ١٩٩٤ بمعدل سنوى لا يقل عن ٦ر٩ فى المائة بعد ان كان هذا المعدل لا يزيد على ٣ر١ فى المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٨٤. وتعزى هذه الزيادة السريعة فى الانتاج الى التوسع فى المساحة المحصولية (بنسبة ٨ر٣ فى المائة سنويا مقابل ٣ر٠ فى المائة سنويا خلال ١٩٦١- ١٩٨٤)، والزيادة فى الغلات (٢ر٩ فى المائة سنويا مقابل ٩ر٠ فى المائة خلال ١٩٦١ - ١٩٨٤). وقد زاد انتاج الذرة على وجه الخصوص زيادة ملحوظة للغاية خلال العقد ١٩٨٤- ١٩٩٤ حيث بلغ المعدل السنوى للنمو ١٤ فى المائة (٧ر٨ فى المائة فى الغلات و ٨ر٤ فى المائة فى المساحة المحصولية)، على الرغم من أن هذه الحبوب مازالت لا تغطى سوى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ فى المائة (بحسب السنة) من مجموع انتاج الحبوب بالأطنان. غير أن الحبوب الخشنة الأخرى وهى الدخن والذرة الرفيعة أسهمت بالجزء الأكبر من مجموع الزيادة حيث زادت بنسبة ٨ر٥ فى المائة و ٦ر٤ فى المائة سنويا على التوالى. ومن بين أنواع الحبوب الأخرى، سجلت زيادة لا تتجاوز ٣ر٩ فى المائة سنويا فى الأرز حيث حدد معدل التوسع فى المساحة المزروعة بما لا يتجاوز ١ر٦ فى المائة سنويا.

غير أن النمو فى الانتاج الزراعى لم يقتصر خلال ١٩٨٤-١٩٩٤ على الحبوب. ففى نفس الفترة، زاد انتاج أهم المحاصيل النقدية، حيث زاد انتاج القطن بمعدل سنوى قدره ٣ر٧ فى المائة على الرغم من أنه بلغ ذروته فى ١٩٩٠، وزاد انتاج الفول السودانى بمعدل ٦ فى المائة.

وقد تحول النمو المتسارع فى الانتاج الزراعى والغذائى منذ منتصف الثمانينات الى زيادة ملموسة فى نصيب الفرد من امدادات الطاقة الغذائية، وهى الامدادات التى قفزت،

نتيجة لما طرأ عليها من تحسن قوى فى ١٩٨٥ و ١٩٨٦، من مستوى متوسط (وان كان مع بعض التقلبات السنوية الملموسة) يبلغ ١ ٦٠٠ الى ١ ٧٠٠ سعر حرارى للفرد يوميا خلال العقد ١٩٧٥-١٩٨٤ الى ما يتراوح بين ٢ ١٠٠ و ٢ ٢٠٠ سعر حرارى خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٢.

ويعزى هذا التسارع الملحوظ فى وتيرة نمو الانتاج الزراعى منذ منتصف الثمانينات بدرجة كبيرة الى السياسات الانمائية الجديدة التى تستند الى منهج قوى عماده المشاركة على مستوى القاعدة، وتجسد فى البداية فى البرنامج الشعبى الجديد للتنمية للفترة ١٩٨٣-١٩٨٤. وقد أسندت هذه السياسات الأولوية المطلقة للتنمية الزراعية والريفية حيث خصص ٤٤ فى المائة من الاستثمارات التى توخاها البرنامج لتنمية الزراعة والمياه (١١). واستمر التركيز على الزراعة فى الخطة الخمسية للتنمية الشعبية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ والتى ذهب بمقتضاها ما يقرب من ٤٢ فى المائة من الاستثمارات المتحققة الى المناطق الريفية (١٢). وتحول تركيز الاستثمارات الكبير على الزراعة الى أعمال من بينها اقامة عدد كبير من خزانات المياه الصغيرة ومتوسطة الحجم. وقد ترافقت الجهود الاستثمارية فى القطاع الزراعى مع تدابير أخرى تتعلق بالسياسات لدعم هذا القطاع فى بعض المجالات مثل نشر تقنيات الانتاج، وتعزيز منظمات المزارعين وزيادة أسعار المنتجين.

السياسات الاقتصادية الحالية : التكيف الهيكلى

تدار السياسات الاقتصادية الحالية فى بوركينا فاسو، مثلما الحال فى كثير من البلدان النامية الأخرى، فى اطار برامج التكيف الهيكلى المتفق عليها مع مؤسسات بريتون وودز للاقراض. وقد بدأت بوركينا فاسو عملية التكيف الهيكلى «الصارمة» متأخرة بالمقارنة بمعظم البلدان الأفريقية الأخرى، فقد بدأت الاستعدادات لوضع برنامج التكيف الهيكلى الذى يدعمه البنك الدولى عام ١٩٨٨ مع بدء المفاوضات الفعلية مع البنك فى ١٩٨٩ فى ظروف كانت فيها الأوضاع الاقتصادية أقل خطورة بكثير مما كانت عليه فى معظم البلدان الأخرى.

(١١) انظر P. Zagré. 1994. Les Politiques économiques du Burkina Faso. Une tradition d'ajustement structurel. Paris.

(١٢) نفس المصدر.

وكانت سياسات الاقتصاد الكلى تتسم، منذ ١٩٨٤، ببذل محاولات لتنفيذ عملية تكيف اقتصادى مفروضة ذاتيا دون مساعدات خارجية، تهدف الى استعادة الانضباط المالى، والحد من عجز الميزانية مع العمل فى نفس الوقت على تعزيز القطاعات الانتاجية (ولا سيما الزراعة) والنهوض بالخدمات الاجتماعية والتعليم (١٣) . ولم يكن الأداء العام للاقتصاد خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٨ غير مرض حيث ترافقت معدلات النمو الايجابية فى الناتج المحلى الاجمالى مع انخفاض معدلات التضخم، وعلى وجه الخصوص مع الزيادات الكبيرة فى الانتاج الزراعى. ومع ذلك، وعلى الرغم من التحسن الأولى الكبير فى ١٩٨٥، ظل عجز الميزانية قائما فى السنوات التالية، فى حين تراكمت المدفوعات متأخرة السداد. أما من زاوية الحسابات الخارجية، فانه على الرغم من أن الحساب الجارى (باستثناء المنح) قد تدهور بالتدريج خلال النصف الثانى من الثمانينات، فان المديونية الخارجية ظلت معتدلة. والواقع أن مجموع الديون الخارجية فى ١٩٨٩ كان يعادل ٣٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، وكان مجموع خدمة الديون يعادل ٩٫٦ فى المائة من صادرات البضائع والخدمات (١٤).

وتختلف عملية التكيف الهيكلى فى بوركينا فاسو عنها فى معظم البلدان الأخرى، لا من حيث الأوضاع العامة الأقل خطورة فى الاقتصاد الكلى التى نفذت فى اطارها فقط، بل ومن حيث طرق اعدادها وتوقيتها. والواقع أن عدم وجود أوضاع طوارئ اقتصادية حقيقية، رغم تفاقم الاختلالات الداخلية والخارجية، أتاح اعداد برنامج التكيف بتأن، ولاسيما على المستوى السياسى. ولهذا الغرض، استغرقت الحكومة وقتا، عن عمد، فى تقديم برنامج التكيف الهيكلى وذلك لكى تتيح مناقشته مع المجتمع المدنى ولتوفير المعلومات الدقيقة للجمهور قبيل وضع الصيغة النهائية للبرنامج لضمان الحصول على تأييد واسع النطاق له. وعلى ذلك فانه بعد بدء الاتصالات مع البنك الدولى، والتى تعود الى أوائل عام ١٩٨٨، وضعت الحكومة برنامجها الخاص المقترح للتكيف فى سبتمبر/ أيلول ١٩٨٩، وجرى التوصل الى اتفاق نهائى بشأنه مع البنك الدولى فى مارس/ آذار ١٩٩١.

---

(١٣) لم يوافق البنك الدولى على أى قرض جديد لبوركينا فاسو خلال الفترة من يناير/ كانون الثانى ١٩٨٥ الى يوليو/ تموز ١٩٨٨، أنظر P. Zegré ، نفس المصدر الحاشية رقم ١١ المنشورة على الصفحة رقم ١٣٦

(١٤) البنك الدولى ١٩٩٥، جداول الديون العالمية ١٩٩٤-١٩٩٥، واشنطن العاصمة.

وكان أول برنامج للتكيف الهيكلى يغطى الفترة ١٩٩١-١٩٩٣، وينطوى على تحقيق أهداف كمية تتمثل فى الوصول بالمعدل السنوى لنمو الناتج المحلى الاجمالى الى نحو ٥ فى المائة خلال الفترة، وعدم تجاوز العجز فى الحساب الجارى (باستثناء التحويلات) نسبة ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (مقابل ١٠-١١ فى المائة التى كانت سائدة فى بداية البرنامج) (١٥)، والابقاء على معدل التضخم فى حدود ٣ فى المائة (سجل معدل يبلغ نحو ٣ر٢ فى المائة فى ١٩٩١). وفى نفس الوقت، كان من المقرر خفض عجز الميزانية الى ١ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٧ بعد ان كان يقدر بنحو ٢ر٤ فى المائة فى ١٩٩١. وتمثلت الأهداف الأخرى فى انهاء الديون الداخلية والخارجية، والتصدى لبعض المعوقات الرئيسية التى تحول دون النمو الاقتصادى المستدام مثل ارتفاع الزيادة السكانية، وسوء تنمية الموارد البشرية، وتدهور البيئة. وتركزت الاستراتيجية المتوخاة للوصول الى هذه الأهداف على النهوض بادارة الأموال العامة، وزيادة الانتاج الزراعى، وتوفير حوافز قوية للاستثمارات والأعمال الخاصة، وتعزيز الموارد البشرية من خلال الارتقاء بالتعليم والخدمات الصحية وتعزيز قدرات الادارة فى القطاع العام. وقد أعقب هذا البرنامج الأول للتكيف الهيكلى للفترة ١٩٩١-١٩٩٣، برنامج آخر للفترة ١٩٩٤-١٩٩٦.

وفى سياق التكيف الهيكلى، أجرى عدد من الاصلاحات أو من المقرر اجرائها فى مختلف قطاعات وميادين الادارة الاقتصادية. ويشمل ذلك اصلاحات الميزانية، التى تؤثر، من ناحية، فى عملية جمع العائدات من خلال اصلاح النظام الضرائبى والرسوم الجمركية، وتعزز، من ناحية أخرى، من السيطرة على الانفاق والادارة، واعادة هيكلة النظام المصرفى، واعادة تنظيم المؤسسات العامة، وخصخصتها. وثمة مجال آخر للاصلاح، اتخذت فيه خطوات ملموسة، يتعلق بتحرير التجارة الخارجية والأسعار، ويهدف مقترنا بتعديل قانون الاستثمار، والقوانين التجارية والعمالية الجديدة (التى صدرت أو فى طريق الاعداد) فضلا عن التشريعات الخاصة بملكية الأراضى، الى تشجيع

(١٥) استمدت هذه البيانات من وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

الاستثمارات والأعمال الخاصة. وقد أولى اهتمام خاص أيضا، فى سياق التكيف الهيكلى، لتنمية الموارد البشرية من خلال اعادة تخصيص مصروفات الميزانية لمصلحة التعليم والصحة. كما ترافق برنامج التكيف الهيكلى مع سلسلة من برامج التكيف القطاعى كان من أبرزها برنامج التكيف القطاعى الخاص بالزراعة، وخطة العمل القومية المعنية بالبيئة، وبرنامج التكيف القطاعى فى مجال النقل، وبرنامج من أجل تعزيز دور القطاع الخاص.

وفى خضم عملية التكيف الهيكلى، أدى خفض قيمة الفرنك الأفريقى فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٤، حيث حدث تعديل فى أسعار صرف الفرنك الفرنسى من ٥٠ فرنكا أفريقيا للفرنك الفرنسى الواحد الى ١٠٠ فرنك أفريقى للفرنك الفرنسى الواحد، الى ظهور عنصر جديد فى سياق الاقتصاد الكلى فى بوركينا فاسو، أتاح لهذا الاقتصاد تحسين قدراته التنافسية على الصعيد الدولى بدرجة كبيرة، وأسهم فى نفس الوقت فى استعادة التوازن الخارجى. وكان من بين المنافع المتوقعة، زيادة انتاج وصادرات المحاصيل النقدية مثل القطن والفاكهة والخضر والفول السودانى، وغير ذلك من المحاصيل الزيتية فضلا عن المنتجات الحيوانية. ويترافق مع ذلك حدوث خفض فى الواردات من المواد الغذائية، ولاسيما الأرز، وتوفير حافز على زيادة الانتاج المحلى، وحدوث تحول فى الاستهلاك فى اتجاه الحبوب المنتجة محليا. وتمثلت التأثيرات المتوقعة الأخرى فى حدوث تحول فى توليفة الاستيراد فى اتجاه البضائع والمستلزمات الوسيطة، وتحسن عام فى الميزان التجارى وميزان المدفوعات.

وتتجه السياسات الاقتصادية الجارية، المبينة فى وثيقة اطار السياسة الحكومية للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، التى وافق عليها صندوق النقد الدولى، نحو بذل المزيد من الجهود للحد من الاختلالات المالية، وتعميق الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية من أجل زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للبلاد، وتحرير الاقتصاد، والارتقاء بادارة القطاع العام. ومن بين أهداف السياسات الكمية لهذه الفترة تحقيق معدل نمو سنوى فعلى فى الناتج المحلى الاجمالى قدره ٥ فى المائة، ومعدل تضخم للأسعار الاستهلاكية قدره ٣ فى المائة، وعجز

فى الحسابات الجارية لا يتجاوز ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. والأمل معقود على أن يؤدى تعميق الاصلاحات الهيكلية، والتحرير الاقتصادى الى تدعيم المكاسب التى تحققت فى القدرة التنافسية نتيجة لخفض قيمة الفرنك الأفريقى، وتسارع وتيرة النمو فى قطاع التصدير والاستعاضة عن الواردات. ومن المقرر أن تتركز الأهداف الرئيسية لجهود الاصلاح المستمرة فى النهوض بكفاءة الادارة الحكومية والمالية، والتوسع فى الغاء القيود التى يعانى منها الاقتصاد، وتطوير الخدمات الصحية والتعليم وتعزيز البنية الأساسية.

وقد أولت حكومة بوركينا فاسو مؤخرا اهتماما جديدا للسياسات الخاصة بالتنمية البشرية بعد أن أدركت عدم كفاية ما تحقق من تقدم فى النهوض بالأحوال المعيشية للسكان. وقد أعرب عن الاهتمام الجديد فى خطاب النوايا بشأن السياسة الخاصة بالتنمية البشرية المستدامة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، وهو الخطاب الذى قدم الى مجتمع الجهات المتبرعة خلال مؤتمر المائدة المستديرة الثالث بين بوركينا فاسو والجهات التى تقدم لها المعونة، والذى عقد فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٥. ويوضح الخطاب الأهداف والاستراتيجيات الرئيسية للحكومة فى مجال التنمية البشرية، ويشير، فى نفس الوقت، الى أنه يتعين اجراء دراسات اضافية لوضع خطوط توجيهية استراتيجية وصياغة برامج ومشروعات نوعية. ويشدد على ضرورة توفير مناخ ملائم على مستوى الاقتصاد الكلى كشرط أساسى للحد من الفقر، وأكد الحاجة الى مواصلة الاصلاحات الجارية على مستوى الاقتصاد الكلى والقطاعات. وتتمثل الأهداف الرئيسية الطموحة التى وضعت لعام ٢٠٠٥ فى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بما لا يقل عن ٣ المائة سنويا، ومضاعفة معدلات الالمام بالقراءة والكتابة من ٢٠ الى ٤٠ فى المائة من السكان، وزيادة العمر المرتقب عند الميلاد بمقدار عشر سنوات. وأورد الخطاب بالتفصيل العناصر الرئيسية الخاصة بتنمية الموارد البشرية فى ضوء النمو الاقتصادى المستدام: استراتيجية لاحتواء النمو السكانى، وسياسات لتوفير فرص العمل وادرار الدخل، ودور معزز

للنساء، وزيادة فرص الحصول على التعليم (بهدف زيادة الالتحاق بالمدارس الى ٦٠ فى المائة عام ٢٠٠٥)، والخدمات الصحية ومياه الشرب. وقدرت الحكومة الاحتياجات من الموارد المالية لتحقيق هذه الاهداف بمقدار ٦٨ مليار فرنك أفريقى سنويا خلال الفترة من ١٩٩٦ الى ٢٠٠٠، و ١٠٢ مليار فرنك أفريقى من ذلك الوقت وحتى عام ٢٠٠٥.

السياسات الزراعية : التكيف القطاعى

تعد الاصلاحات الخاصة بالقطاع الزراعى والسياسات الزراعية عنصرا أساسيا وضروريا فى الاصلاحات الجارية فى السياسات الاقتصادية والقطاعية المختلفة. وقد بدأت الأعمال التمهيدية لبرنامج التكيف القطاعى فى قطاع الزراعة عام ١٩٨٩، وانتهت بصياغة برنامج وافق عليه البنك الدولى عام ١٩٩٢، ويتضمن سلسلة من التدابير التى سيجرى تنفيذها خلال فترة ثلاث سنوات.

وتمثلت الأهداف الرئيسية الثلاثة لبرنامج التكيف فى القطاع الزراعى للفترة ١٩٩٢-١٩٩٥ فى: تحديث الانتاج وتنويعه، وتعزيز الأمن الغذائى، والنهوض بادارة الموارد الطبيعية. وبغية تحقيق هذه الأهداف، وضع البرنامج خمسة خطوط رئيسية للعمل فى مجال السياسات هى: تكثيف الانتاج، وادارة الموارد الطبيعية، وتحرير تجارة المنتجات والمستلزمات الزراعية وأسعارها، واعادة تنظيم البيئة المؤسسية، والنهوض بالكفاءة المالية العامة، وتعزيز سياسة الأمن الغذائى. وجرى تحويل هذه الخطوط الى سلسلة من التدابير النوعية تنفذ خلال فترة البرنامج، وتؤثر فى القطاعات الزراعية الفرعية الرئيسية. وقد نفذت جميع التدابير المقترحة تقريبا بحلول عام ١٩٩٥.

وفى سياق برنامج التكيف القطاعى فى قطاع الزراعة، نفذت بالفعل سلسلة من الاصلاحات المهمة. فلأغراض النهوض بادارة الموارد، وضع اطار جديد للتشريعات واللوائح الخاصة بالتنظيم الزراعى وادارة الأراضى المجتمعية، على الرغم من أن تنفيذ وتطبيق هذه التشريعات على نطاق واسع سيظل هدفا طويل الأجل. وستظل النظم

افريقيا جنوب الصحراء

الكبرى

التقليدية لحقوق استخدام الأراضى وادارتها سائدة لفترة طويلة. وتشمل التدابير المطبقة الغاء جميع أنواع احتكارات التصدير الخاصة بالمنتجات الزراعية باستثناء القطن، وجميع احتكارات الاستيراد باستثناء الأرز (على الرغم من أنه قد ووفق فى أواخر عام ١٩٩٥ على السماح بصورة جزئية لتجار القطاع الخاص باستيراد الأرز)، والقمح، والسكر. وعلاوة على ذلك ألغيت اجراءات قيام الدولة بتحديد أسعار المنتجين والموافقة على أسعار التجزئة. وجرى تحرير التجارة بالمستلزمات الزراعية. وأزيلت جميع العقبات الادارية أمام الصادرات، وألغيت ضرائب التصدير على الحيوانات الحية واللحوم.

وتشمل التدابير الأخرى وضع اللوائح التى تنظم عملية توريد القطاع الخاص للمنتجات البيطرية والصيدلانية فضلا عن تطبيق أسعار السوق نيابة عن المكتب شبه الحكومى لتوريد وتوزيع مستلزمات التقنيات الحيوانية والبيطرية. وفى نفس الوقت، نفذت أعمال، كان بعضها تمهيديا، لاعادة تنظيم البيئة المؤسسية للقطاع الزراعى مع فك ارتباط الحكومة بالمؤسسات، واعادة تشكيل نشاطاتها والتركيز على البحوث والارشاد والخدمات الاستشارية والتدريب الزراعى واستخدام الأراضى وادارة الموارد الطبيعية واقامة البنى الأساسية. وكان من المقرر تحويل التدخلات الحكومية الأخرى الى رابطات المنتجين والمتعهدين من القطاع الخاص. وقد ترافق ذلك مع بذل جهود للارتقاء بادارة المالية العامة فى القطاع. وعلاوة على البرنامج القطاعى الخاص بالزراعة فى حد ذاته، يجرى تنفيذ نشاطات مهمة للقطاع فى سياق البرنامج القطاعى للنقل حيث جرت زيادة اعتمادات الميزانية المخصصة لصيانة الطرق وبنائها.

وتعد الاصلاحات التى أدخلت فى قطاع الحبوب ذات أهمية خاصة بالنظر الى الدور الحاسم لهذا القطاع. فقد كان للحكومة حتى وقت قريب دور تدخلى فى القطاع حيث كانت تحاول السيطرة على الأسعار أو التأثير فيها. وكانت وكالة الحبوب القطرية، وهى المكتب القومى للحبوب، مسؤولة عن توزيع المعونة الغذائية وادارة مخزونات الحبوب القطرية لأغراض الأمن الغذائى، وضمان أسعار المنتجين وتثبيت

الأسعار. غير أن تدخلات هذا المكتب فى السوق المحلية كانت ذات تأثيرات محدودة، بصفة عامة، نظرا لأن المشتريات كانت تنفذ بأسعار رسمية محددة وان كان ذلك باعتمادات قليلة لا تتيح احداث تأثيرات ملموسة فى السوق. وفى يونيو/ حزيران ١٩٩٤، جرت تصفية المكتب القومى للحبوب فى اطار عملية اعادة التشكيل الكاملة لسوق الحبوب.

وتمثلت النقاط الرئيسية لسياسات سوق الحبوب الجديدة فى تحرير أسعار الحبوب وتجارتها، وتعزيز دور القطاع الخاص فى مجالات التسويق والتخزين (على مستوى القرية والنطاق التجارى على حد سواء). ويعد الأرز حتى الآن، السلعة الوحيدة المستثناة من تحرير التجارة والأسعار حيث أن هذه السلعة لها وضع خاص فى الميزان الغذائى فى البلاد نظرا لأنها الوحيدة من بين الحبوب الرئيسية التى يجرى استيراد أغلبها من الخارج. ويحتل الأرز مكانا بارزا فى النمط الاستهلاكى للمناطق الحضرية، وقد أثار تزايد مستويات استهلاك هذه السلعة ومن ثم زيادة أعباء استيرادها الكثير من القلق. ومن هنا كان الحذر فى تحرير هذا القطاع الفرعى الى جانب الجهود الخاصة التى تكرس لتوسيع نطاق الانتاج المحلى الذى يشجعه أيضا تحسن الوضع التنافسى للأرز المنتج محليا فى أعقاب خفض قيمة الفرنك الأفريقى عام ١٩٩٤. وعلى ذلك ظلت أسعار الأرز تخضع فى عام ١٩٩٥ للرقابة، والواردات منه للاحتكار. ومع ذلك، سمح بصورة جزئية فى أواخر العام لتجار القطاع الخاص باستيراد هذه السلعة وذلك كخطوة أولى نحو تحرير الواردات بالتدريج.

وعلاوة على تحرير سوق الحبوب، وضع اطار مؤسسى جديد لتوجيه ورصد السياسات الخاصة بالحبوب والأمن الغذائى، وذلك بالتنسيق مع مجتمع المتبرعين والقطاع الخاص. ولذا انشئت لجنة، بأمانة دائمة، لاجراء المشاورات الخاصة بهذه السياسات ورصدها، هى لجنة توجيه ورصد السياسات الخاصة بالحبوب والأمن الغذائى، بمشاركة الحكومة والجهات المتبرعة الخارجية، وممثلى وكلاء القطاع الخاص فى البلاد والمنظمات غير الحكومية المعنية بقطاع الحبوب الفرعى. وأوكل الى شركة جديدة، هى الشركة

القومية لادارة مخزونات الأمن الغذائى، عملية ادارة هذه المخزونات من الحبوب، والبالغ حجمها ٣٥٠٠٠ طن، والموارد المالية التى تتيح شراء ٥٢٠٠٠ طن أخرى. وستقوم بعمليات التدخل فى أوقات الطوارئ وعمليات التعمير لجنة قومية للمعونات الطارئة وعمليات التعمير، وهى اللجنة التى ستتولى فى حالات الطوارئ الاشراف على الحبوب المودعة فى المخزونات التى تديرها الشركة القومية لادارة مخزونات الأمن الغذائى. وتتمثل أشكال التدخل المتوخاة، اعتمادا على الظروف، فى التوزيع المجانى، والبيع بأسعار مدعمة أو أسعار السوق. وتتولى لجنة تنسيق خاصة بمعلومات الأمن الغذائى مهمة ادارة نظام متكامل للمعلومات فى هذا الشأن. وتتولى هذه اللجنة ادارة وتنسيق عملية توفير المعلومات الضرورية لادارة سياسات الأمن الغذائى. وفى هذا الصدد، تصدر ادارة الاحصاءات فى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية نشرة شهرية عن الأوضاع الغذائية، وتعمل على الارتقاء بنظام الانذار المبكر لديها من خلال نموذج تشخيصى وضعته الادارة بمساعدة البنك الدولى.

ويجرى دعم سياسات الحبوب والأمن الغذائى من خلال صندوق لتنمية انتاج الحبوب ممول من مخصصات من الميزانية العامة، وأموال نظيرة من المعونة الغذائية، ومساعدات مالية من الجهات المتبرعة، وتديره لجنة تمثل فيها الحكومة والجهات المتبرعة على أساس متساو. وتستخدم أموال هذا الصندوق فى تمويل عمليات توزيع الأغذية فى حالات الطوارئ، ومخزونات الأمن الغذائى القطرية التى تديرها الشركة القومية لادارة مخزونات الأمن الغذائى بالاضافة الى تمويل النشاطات الخاصة بتعزيز قطاع الحبوب. وتشمل هذه الأخيرة، فتح خطوط الائتمان لدعم انتاج الحبوب وتجهيزها وتوزيعها فضلا عن المساهمات لتمويل مشروعات تنمية انتاج الحبوب.

وجنبا الى جنب مع تنفيذ برنامج التكيف القطاعى الأول للزراعة، الذى تحقق الى حد كبير، كان العمل يجرى للاعداد لبرنامج التكيف الثانى الذى سينفذ فى ١٩٩٦. وستظل الخطوط الرئيسية للتدابير الخاصة بالسياسات، كما هى دون تغيير، فى حين ستتواصل الاصلاحات التى بدأت فى

افريقيا جنوب الصحراء
الكبرى

اطار برنامج التكيف الأول، ويجرى تعميقها. ومن بين المجالات التى سيجرى التركيز عليها فى البرنامج الجديد، هناك عملية اعادة هيكلة الخدمات الزراعية، التى تشمل كلا من الهياكل المركزية فى وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، وخدمات الدعم الفنى للمنتجين، ووضع نظام للائتمان الريفى، وهو النظام الذى تجرى بشأنه دراسات فى الوقت الحاضر من أجل وضع مقترحات ملموسة بشأنه فى مجال السياسات. وفى نفس الوقت، ستتواصل عملية خصخصة الشركات شبه الحكومية، وتلك المملوكة للقطاع العام فى هذا القطاع. وثمة مجالات أخرى تخضع الآن لدراسات تمهيدية بغرض صياغة سياسات من بينها عملية توزيع المستلزمات والمعدات الفنية، وتعزيز القدرات المهنية فى المناطق الريفية، ومستويات الحماية من خلال الرسوم الجمركية التى ينبغى تطبيقها على المنتجات الغذائية المستوردة (الأرز، والقمح، والسكر)، والمستلزمات الزراعية بعد تحرير نظم الاستيراد.

وفى أعقاب خفض قيمة الفرنك الأفريقى، اكتسبت عملية تعزيز قطاعات التصدير أهمية خاصة، وهى القطاعات التى لمست ما طرأ على قدراتها من قوة. وينطبق ذلك على قطاعات التصدير الرئيسية التقليدية، والثروة الحيوانية والقطن، مثلما ينطبق على الفاكهة والخضر، وهى جميعها قطاعات من المتوخى اجراء قدر من التعزيز والتدعيم فيها فى سياق برنامج التكيف الزراعى الجديد. وعلاوة على ذلك، من المقترح اجراء دراسة لدعم قطاع البذور الزيتية (الفول السودانى والباسية والسمسم). فهذه المواد تنطوى على امكانيات باعتبارها من المحاصيل النقدية التى تتكامل بصورة كبيرة مع المحاصيل الغذائية، كما أنها ليست محدودة من الناحية الجغرافية مثلما الحال بالنسبة للقطن وهى غير مستغلة بالقدر الكافى نتيجة لتخلف تقنيات الانتاج وخدمات الدعم والتوزيع.

تأثير اصلاحات السياسات

يمكن القول بصفة عامة ان تأثيرات اصلاحات السياسات وخفض قيمة الفرنك الأفريقى من حيث خفض الاختلالات على

نطاق الاقتصاد الكلى كانت تأثيرات ايجابية وان كانت تقصر، بعض الشئ ، عن التوقعات. فعلى وجه الخصوص، سجل انخفاض فى العجز التجارى الخارجى منذ بداية العقد، فى حين ظل عجز الحساب الجارى ضمن الحدود الموضوعة البالغة ١٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (١٦). ويبدو أن الخطر الرئيسى الناشئ عن خفض قيمة الفرنك الأفريقى، وهو زيادة حدة التضخم، قد أمكن السيطرة عليه، حيث انخفضت معدلات التضخم فى ١٩٩٥ بعد ارتفاع أولى، متوقع، فى أسعار المستهلكين بلغ ٢٥ فى المائة فى ١٩٩٤. ومن ناحية أخرى، فان عجز الميزانية استمر لأكثر مما كان مخططا له بل وزاد بالفعل فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٤.

وكانت جهود الاصلاح الاقتصادى أبطأ مما كان متوقعا فى توفير الحافز المستدام للنمو الاقتصادى . فالواقع أن معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى لم يتجاوز ٢ر١ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ بعد القفزة التى اقتربت من ١٠ فى المائة فى ١٩٩١(١٧) . وشهد عام ١٩٩٥ تسارعا فى وتيرة نمو الناتج المحلى الاجمالى حيث بلغ معدل التوسع المسقط ٣ر٤ فى المائة (١٨) ، وان كان يقل عن المتوسط البالغ ٥ره الذى قدره صندوق النقد الدولى للاتحاد الاقتصادى والنقدى لغرب أفريقيا ككل (١٩). وقد حدث هذا التوسع فى ١٩٩٥ على الرغم من الانخفاض الذى شهده انتاج الحبوب والذى بلغ ٦ر١ فى المائة مع زيادة انتاج المحاصيل الأخرى، ولا سيما القطن والفول السودانى، زيادة كبيرة، واسهامها فى نسبة التوسع فى القطاع الأولى التى بلغت ٦ فى المائة.

وفيما يتعلق بخفض قيمة الفرنك الأفريقى، خلصت دراسة أعدتها منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥ عن تأثيرات هذا الخفض الى أنه بعد ١٨ شهرا، زادت المساحة المزروعة بمحاصيل التصدير (القطن) والمحاصيل المنافسة للواردات (الأرز). كما سجلت زيادة فى صادرات القطن والثروة الحيوانية والجلود الكبيرة والصغيرة والمحاصيل الزيتية والفاكهة والخضر، فضلا عن انخفاض الواردات من الأرز ومنتجات الألبان التى كانت ستصبح أكبر من ذلك لولا منع الحكومة الزيادة فى أسعار الواردات من أن تتسرب

---

(١٦) وفقا للبيانات الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

(١٧) نفس المصدر.

(١٨) اسقاطات وزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط.

(١٩) يضم هذا الاتحاد بينان وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالى، والنيجر، والسنغال، وتوغو.

بالكامل الى أسعار المستهلكين. وفى نفس الوقت، سجلت أسعار المستلزمات الزراعية زيادات أيضا. وبالنسبة للحبوب المنتجة محليا، من ناحية أخرى، لم تظهر بعد أية تأثيرات على الأسعار أو الانتاج بسبب وجود مخزونات كبيرة من السنة المحصولية السابقة، والسماح بتحويل جزء فقط من الزيادات فى أسعار الحبوب المستوردة الى المستهلكين. وعلى جانب الاستهلاك، حدث فى المناطق الحضرية انخفاض فى استهلاك اللحوم والمواد الغذائية المستوردة فى حين زاد استهلاك الحبوب المنتجة محليا. واضطرت الأسر منخفضة الدخل فى المناطق الحضرية الى الحد من استهلاكها العام للأغذية فى أعقاب الزيادة فى الرقم الدليلى الشامل لأسعار المستهلكين.

وعلى الرغم من أن هناك قرائن على حدوث تسارع، مؤخرا، فى وتيرة النمو الاقتصادى فى أعقاب الاصلاحات الاقتصادية، وخفض قيمة العملة، ينبغى التشديد على أن الأداء الاقتصادى وعمليات التكيف فى الاقتصاد خلال الفترة التى أعقبت خفض قيمة العملة يعدان نتائج مجتمعة للكثير من العوامل المختلفة. فلا ينبغى أن يغيب عن البال، ضمن أمور أخرى، أن خفض قيمة العملة قد تواكب مع زيادة الأسعار الدولية للسلع مما أثر على منتجات كثيرة من بينها القطن، وان ذلك قد وفر حافزا اضافيا لقطاع التصدير. وبعد بلوغ أسعار القطن مستوى الذروة فى الربع الثانى من ١٩٩٥، أخذ هذا التأثير السعرى الايجابى الاضافى فى سلعة التصدير الرئيسية فى هذا البلد فى التلاشى.

وعلى أية حال، فان من السابق لأوانه اصدار أى حكم قاطع على التأثيرات متوسطة الى طويلة الأجل سواء الناجمة عن خفض قيمة العملة أو الاصلاح الهيكلى. فهذه التغييرات الحادة فى الأسعار النسبية فى الاقتصاد مثل تلك التى نجمت عن خفض قيمة العملة تنطوى على الحاجة الى اجراء تعديلات كبيرة فى أنماط الانتاج والاستهلاك فى الاقتصاد. وتحتاج أيضا، بحكم الضرورة، الى بعض الوقت. وينطبق نفس الشئ على تأثيرات الاصلاحات الهيكلية التى تمت فى جميع جوانب الاقتصاد وفى اطار القطاع الزراعى. فمازال من السابق لأوانه توقع ظهور تأثيرات ملموسة، وخاصة فى

قطاع الزراعة، حيث تنفذ التعديلات الهيكلية منذ فترة أقصر، ويجرى متابعتها. غير أنه ستكون لكل من جهود التكيف الهيكلى وخفض قيمة العملة، فى المدى المتوسط، تأثيرات يعزز كل منها الآخر. والواقع أنه اذا أمكن السيطرة على الضغوط التضخمية، ستصبح بوركينا فاسو، على ما يبدو، فى وضع يتيح لها تدعيم ما حققته من مكاسب تنافسية مستمدة من خفض قيمة العملة.

وتشعر حكومة بوركينا فاسو ذاتها بالتفاؤل فيما يتعلق بتوقعات النمو فى المستقبل . وقد أعرب عن ذلك التفاؤل من خلال هدف نمو الناتج المحلى الاجمالى المحدد للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧ والبالغ ٥ فى المائة سنويا، وهو الهدف الذى ورد فى وثيقة اطار السياسات للفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، بل وأكثر من ذلك من خلال الهدف المحدد فى خطاب النوايا بشأن التنمية البشرية المستدامة، والذى يرمى الى زيادة الدخل الفردى الحالى البالغ ٣٠٠ دولار الى ٥٠٠ دولار عام ٢٠٠٥ من خلال اجراء تسارع تدريجى فى وتيرة نمو الناتج المحلى الاجمالى ليصل الى ٨ فى المائة سنويا اعتبارا من عام ٢٠٠٠ فصاعدا. وعلى الرغم من أن أهداف نمو الناتج المحلى الاجمالى الواردة فى برامج التكيف الهيكلى السابقة لم تتحقق بعد، فان هدف النمو البالغ ٥ فى المائة سنويا فى الأجل المتوسط لا يبدو غير واقعى اذا ما نفذت عملية اصلاح السياسات المقررة. فهذا المعدل للنمو لا يزيد كثيرا، على أية حال، عن المعدلات التى تحققت فى السابق مثل المعدل السنوى المتوسط البالغ نحو ٤ر٥ فى المائة الذى سجل خلال الفترة من ١٩٨٢ الى ١٩٨٧، وخلال السبعينات. وعلى الرغم من أن أهداف النمو المرتفع التى وضعتها الحكومة للسنوات القادمة قد تبدو مغرقة فى التفاؤل، فان احتمالات ضمان بوركينا فاسو تحقيق مكاسب مستمرة فى الدخل الفردى فى المدى المتوسط تبدو فى متناول اليد.

الخلاصة

تبذل بوركينا فاسو منذ بعض الوقت جهودا تتسم بالتصميم الشديد لاصلاح اقتصادها ووضع الأسس

لتحقيق نمو اقتصادى مستدام طويل الأجل. ونظرا لاعتماد البلاد الكبير على الزراعة، فان الاصلاحات فى هذا القطاع تعد عنصرا أساسيا فى جهود التكيف حيث لا يوجد أى شك فى أن الزراعة سوف تستمر لسنوات طويلة، تقدم الاسهام الأساسى فى النمو الاقتصادى، وفى توفير سبل العيش للسكان.

وعلى الرغم من الفقر المدقع، وضعف قاعدة الموارد فى بوركينا فاسو، فان لديها عددا من الأصول السياسية والاجتماعية يهئ الأساس للتفاؤل ازاء السنوات القادمة. وكما أشير سابقا، فان هذا البلد معروف بتقاليده العريقة فى الادارة الاقتصادية الجادة الموثوق بها والتى حالت، ضمن أشياء أخرى، دون التعرض لاختلالات مستمرة على مستوى الاقتصاد الكلى بنفس الحجم الذى تعرضت له بلدان نامية كثيرة أخرى فى أفريقيا. وتتمثل بعض جوانب ذلك فى النزاهة الملحوظة فى ادارة الشؤون العامة، وفى أن الفساد الذى يعد ظاهرة متفشية فى أماكن أخرى، يعد طفيفا فى بوركينا فاسو . وقد تعززت هذه التقاليد وازدادت رسوخا من خلال اقامة المؤسسات الديمقراطية عام ١٩٩١. كذلك فان هذا البلد يتميز بالتنمية القائمة على المشاركة استنادا الى مشاركة المجتمع المحلى التى نبعت منها حركة قوية مرتبطة بها. ويرافق ذلك التزام قوى بالأهداف الاجتماعية فى اطار الجهود الانمائية، والاهتمام القوى بنفس القدر الذى يولى عادة لحماية البيئة.

وسوف تستمر التنمية طويلة الأجل فى البلاد تعتمد على التغلب على بعض المعوقات الخطيرة، التى من أبرزها القيود البيئية والقصور الشديد فى التنمية البشرية من حيث مستويات التعليم العام، والحصول على الخدمات الصحية الكافية. ويبدو هذا العامل الأخير، على وجه الخصوص، كعامل أساسى من عوامل التنمية، فان التقدم الذى أحرز منذ الاستقلال لا يعد كبيرا. وسوف تكون الجهود الواعية المستمرة فى مجال الاصلاح الاقتصادى والتنمية البشرية، مع التركيز بصورة خاصة على التنمية الزراعية والريفية، المفتاح المؤدى الى تحقيق النمو الاقتصادى المستدام على

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المدى الطويل. وتحتاج بوركينا فاسو، وهي تتابع هذه الجهود، الى دعم كامل من المجتمع الدولي، وهو دعم هي جديرة به.

آسيا والمحيط الهادى

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

تفوق أداء بلدان اقليم آسيا والمحيط الهادى النامية فى عام ١٩٩٥ على جميع الأقاليم الأخرى، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادى ٩ر٧ فى المائة منخفضا بذلك بصورة طفيفة عن المعدل البالغ ٢ر٨ فى المائة الذى تحقق فى عام ١٩٩٤. وتباطأ التوسع الاقتصادى فى جمهورية الصين الشعبية، وان كان مازال مرتفعا حيث يبلغ ٢ر١٠ فى المائة، وانخفض بصورة طفيفة فى الهند ليبلغ ٢ر٦ فى المائة . واستمرت البلدان المصنعة حديثا وهى هونغ كونغ وجمهورية كوريا وسنغافورة ومقاطعة تايوان فى الصين فى اعادة هيكلة اقتصادياتها، والارتقاء بتكنولوجياتها الصناعية فى مواجهة ارتفاع تكاليف اليد العاملة، وحققت كمجموعة نموا يزيد زيادة طفيفة عما تحقق فى ١٩٩٤. وسجلت جميع بلدان جنوب شرق آسيا توسعا متسارعا فى الانتاج حيث ارتفع المتوسط فى شبه الاقليم من ٨ر٧ فى المائة فى ١٩٩٤ الى ٩ر٧ فى المائة فى ١٩٩٥ وذلك استنادا الى قوة النشاط الاقتصادى فى ماليزيا وفيتنام وتايلند بالدرجة الأولى. وظل النمو العام فى جنوب آسيا ثابتا حيث تباطأ فى بنغلاديش والهند وسرى لانكا وتسارع فى باكستان. ويتوقع أن يستمر النمو فى الاقليم فى قوته وان كان سيتباطأ الى ١ر٧ فى المائة فى ١٩٩٦ و ٣ر٧ فى المائة فى ١٩٩٧(٢٠).

وشهدت بلدان آسيا النامية توسعا سريعا فى صادراتها منذ نحو منتصف السبعينات، وتجاوز معدل نمو صادراتها والدخل فيها، باستمرار، المعدلات العالمية، وتلك السائدة فى الأقاليم النامية الأخرى. وقد زادت بلدان آسيا النامية كمجموعة من نصيبها فى الصادرات العالمية الى ثلاثة أمثال ما كانت عليه. فمنذ عام ١٩٧٩ زادت التجارة فيما بين البلدان الآسيوية، باستثناء التجارة مع اليابان، بأكثر من

---

(٢٠) تستند معدلات واسقاطات النمو الاقتصادى الى بيانات مصرف التنمية الآسيوى ١٩٩٦«توقعات التنمية فى آسيا فى ١٩٩٦ و ١٩٩٧».

الشكل رقم ٨-١

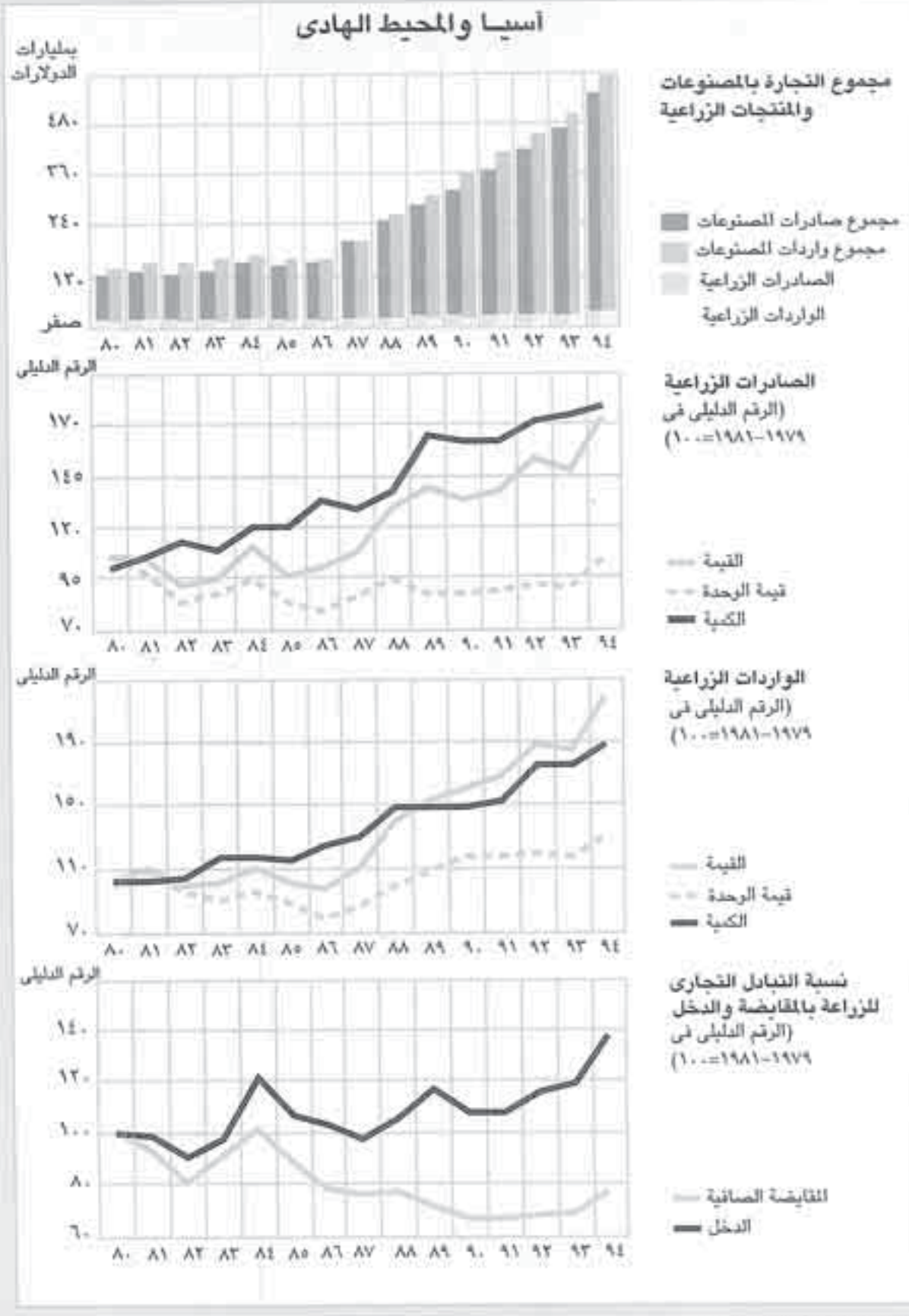

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ٨-ب

آسيا والمحيط الهادى

بمليارات الدولارات

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

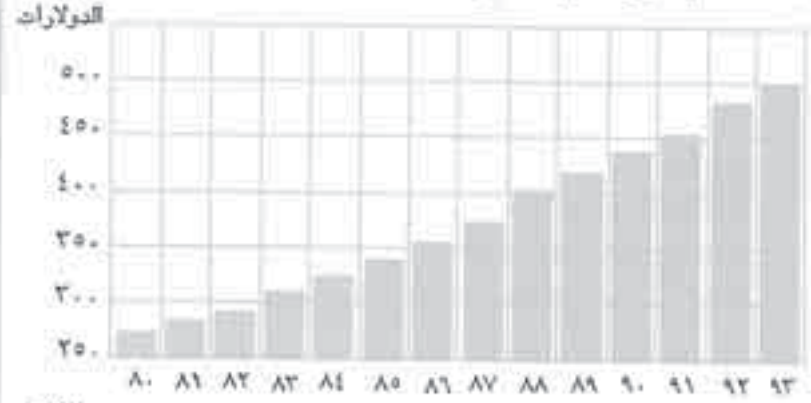

بالملايين

مجموع السكان واليد العاملة واليد العاملة فى الزراعة

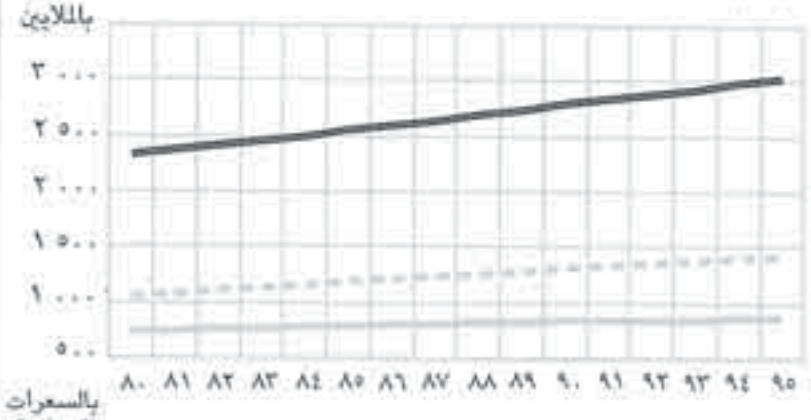

بالسعرات الحرارية

امدادات الطاقة الغذائية
(نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم)

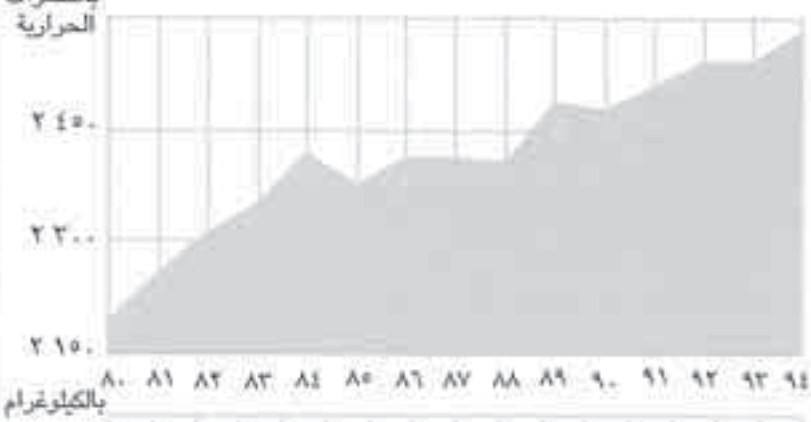

بالكيلوغرام

نصيب الفرد من انتاج الأغذية الأساسية
(الحبوب، الجذور او الدرنات والبقول بما يعادلها من الحبوب)

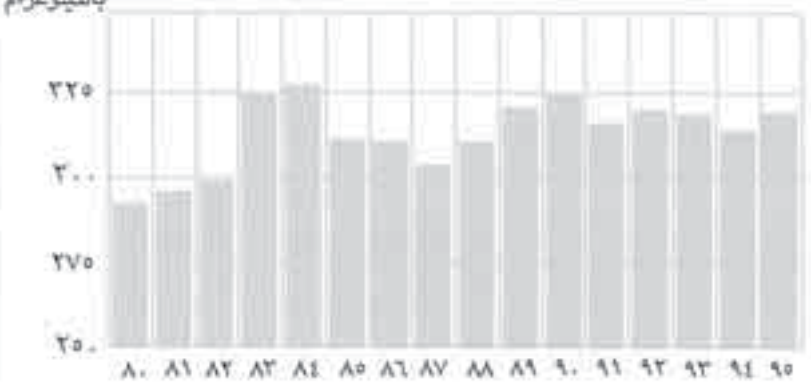

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ثمانية أمثال ما كانت عليه، وارتفعت من ٢١ فى المائة من صادرات بلدان آسيا النامية الى أكثر من ٣٥ فى المائة. واذا ضمت اليابان الى هذه المجموعة، يكون نحو نصف صادرات آسيا قد تم تداولها فيما بين بلدانها.

وأدى التوسع فى تحقيق التكامل فى الأسواق وتحرير التجارة الى تيسير نقل التكنولوجيا والتخصص المستند الى الميزة النسبية والارتقاء بتسعير الموارد وادارتها. وأسهمت عملية تحرير نظام الاستثمارات الأجنبية فى احداث زيادات ضخمة فى تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة ولا سيما فى شرق آسيا. وواصلت جهود التحرير وما نجم عنها من تدفقات للاستثمارات الخارجية مقترنة بالاستثمارات الداخلية تعزيزها للنمو الهائل المعتمد على التصدير. ومن المرجح أن يستمر الاتجاه نحو التوسع فى التجارة ولا سيما التوسع فى التجارة فيما بين بلدان آسيا فى دفع عجلة النمو الاقتصادى فى الاقليم.

وأخذ اقتصاد *الصين* فى الازدهار خلال الخمسة عشر عاما الماضية ، حيث بلغ معدل النمو السنوى المتوسط فى الناتج المحلى الاجمالى ٩ر٤ فى المائة، فضلا عن انخفاض حدة الفقر. وأخذ الاقتصاد فى الانفتاح واجتذاب مبالغ ضخمة من الاستثمارات الخارجية المباشرة. وزادت صادرات السلع زيادة سريعة كحصة من الناتج المحلى الاجمالى. واستمر التباطؤ التدريجى فى النمو الاقتصادى فى الصين الذى بدأ عام ١٩٩٤ خلال عام ١٩٩٥، ويتوقع أن يستمر كذلك خلال العامين القادمين. وظلت الاستثمارات مرتفعة عند نسبة ٥ر٣٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٥، وزادت صادرات السلع بنسبة ٢٣ فى المائة وانخفض التضخم بصورة كبيرة، الا أنه مازال، عند معدل ٨ر١٤ فى المائة، وهو ما يعتبر من أعلى المعدلات فى الاقتصاديات الكبرى فى الاقليم. ومازال اصلاح قطاع المؤسسات المملوكة للدولة يمثل أولوية حاسمة.

وفى *الهند*، كان التحرير الاقتصادى أحدث عهدا مما كان عليه فى بلدان أخرى، وكان الأداء أكثر تواضعا. غير أن النمو استمر فى عام ١٩٩٥ بنسبة كبيرة تبلغ ٢ر٦ فى المائة حيث أدت الظروف الجوية المواتية الى زيادة الانتاج

الزراعى. وارتفع معدل الاستثمارات الى ٢٤ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى مما يعكس التوقعات المتفائلة، ومواصلة برنامج التحرير، كما استمر تعزيز الأوضاع المالية. وظل نمو الصادرات قويا عند نسبة ٢١ فى المائة، وتتصدره المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس والسلع الالكترونية، فى حين أسفر التحرير الاقتصادى عن زيادة واردات السلع الرأسمالية.

وكان النمو فى الاقتصاديات المصنعة حديثا أعلى بصورة طفيفة فى ١٩٩٥ عما كان عليه فى ١٩٩٤، الاّ أن من المتوقع أن يتباطأ فى ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وزاد النمو فى *هونغ كونغ*، اعتمادا على قوة الصادرات الضخمة، والانفاق الحكومى الكبير على البنية الأساسية، بنسبة ٤ر٦ فى المائة فى ١٩٩٥، ويتوقع أن يستمر بنفس الوتيرة تقريبا فى ١٩٩٦ و١٩٩٧. وامتد الانتعاش الاقتصادى فى جمهورية *كوريا* من ١٩٩٤ الى ١٩٩٥ بمعدل نمو قدره ٢ر٩ فى المائه يقوده القطاع الصناعى. وزاد الانتاج الزراعى بنسبة ١ر٦ فى المائة فى ١٩٩٥. وفى *سنغافورة* تباطأ النمو من المعدلات ذات الرقمين فى ١٩٩٣ و ١٩٩٤ الى ٩ر٨ فى المائة فى ١٩٩٥.

وتشترك اقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا فى نفس التحديات التى تواجهها على مستوى الاقتصاد الكلى فضلا عن النمو السريع وارتفاع معدلات الاستثمار، الاّ أنها أظهرت أيضا وجود تباين كبير فى مستويات المعيشة، ودرجات التنمية. فقد زاد النمو الاقتصادى فى *اندونيسيا* زيادة طفيفة الى ٧ر٦ فى المائة فى ١٩٩٥ استنادا الى النمو السريع فى القطاع الصناعى وقطاع الخدمات، والزيادة الشديدة فى الاستثمارات الخاصة التى يعززها استمرار الاستثمارات الخارجية الضخمة المباشرة. وقد اتسع نطاق الصادرات الاندونيسية بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وارتفع نصيب الصادرات الصناعية فى مجموع الصادرات من ٨ر١٤ فى المائة فى ١٩٨٠ الى ٣ر٧٨ فى المائة فى ١٩٩٥، فى حين تقلص نصيب الزراعة والنفط والغاز. وزاد اقتصاد *ماليزيا* بمعدل ٣ر٩ فى المائة مع تحسن أداء الزراعة والنمو الصناعى القوى. واستمر انتعاش اقتصاد *الفلبين*، الذى بدأ عام ١٩٩٢، فى عام ١٩٩٥ بمعدل نمو قدره ٨ر٤

فى المائة، حيث ساعد الاستقرار السياسى، والادارة الحكيمة على مستوى الاقتصاد ككل، وتخفيف بعض القيود الناجمة عن تدهور البنية الأساسية (ولاسيما الطاقة)، والاصلاحات الهيكلية، فى زيادة ثقة القطاع الخاص والاستثمارات. وبلغ معدل النمو فى *تايلند* ٨ر٦ فى المائة فى ١٩٩٥، أى بما يقل بصورة طفيفة عما كان عليه فى ١٩٩٤. وفى *فيتنام* بلغ معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ٥ر٩ فى المائة فى ١٩٩٥، بعد وصوله الى ٨ر٨ فى المائة فى ١٩٩٤. وكان القطاع الصناعى فى المقدمة فى تحقيق هذا المعدل.

ومازالت بلدان جنوب آسيا تعتمد على القطاع الأولى فى نشاطها الاقتصادى، وفى تحقيق معدلات التصدير، وتشترك فى الانخفاض النسبى فى نمو نصيب الفرد من الدخل. وعلى الرغم من ركود الزراعة، فان النمو الكبير للقطاع الصناعى فى بنغلاديش حافظ على استمرار النمو العام للاقتصاد بنسبة ٤ر١ فى المائة فى ١٩٩٥، ويتوقع أن يستمر الأداء القوى للمؤسسات الصغيرة المملوكة للقطاع الخاص فى أن يكون الأداة الرئيسية لتحقيق النمو. وظل النمو الحقيقى للناتج المحلى الاجمالى فى *باكستان* عند ٤ر٧ فى المائة، وذلك أساسا نتيجة لضعف محصول القطن. وبقى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى *سرى لانكا* ثابتا فى ١٩٩٥ عند ٦ره فى المائة، الاّ أن الاصلاحات واسعة النطاق فى مناخ السياسات التجارية والصناعية خليق باتاحة المجال بصورة مستمرة للصادرات والتوسع فى القطاع الصناعى والخدمات المعاونة. وتتمثل المسائل الرئيسية التى تواجه جنوب آسيا فى مدى القدرة على مواصلة المنجزات التى تحققت مؤخرا فى مجال استقرار الاقتصاد الكلى والاصلاح الهيكلى وتحسينها، وما اذا كان بالوسع القيام بالمزيد من جهود التحرير والبنية الأساسية للنقل والارتقاء بها.

الأداء الزراعى وقضاياه

تحول الانخفاض فى الانتاج الزراعى فى *الصين* فى ١٩٩٤ الى زيادة بمعدل ٤ فى المائة فى ١٩٩٥، وينتظر أن يزيد الانتاج بنحو ٥ر٤ فى المائة، وذلك أساسا نتيجة لتوسع

الحكومة فى تقديم الحوافز . وعلى الرغم من ذلك استمرت أسعار الحبوب فى الارتفاع خلال النصف الأول من عام ١٩٩٥. وأعيد تطبيق نظام قسائم الغلال فى بعض المدن الكبيرة ومتوسطة الحجم لضمان حصول الفئات منخفضة الدخل على المواد الغذائية. وبصفة عامة، يحتاج القطاع الزراعى المتخلف الى المزيد من الحوافز لا لكى يلبى الاحتياجات الغذائية المتزايدة فحسب، بل ولمعالجة الفجوة الدخلية الآخذة فى الاتساع فيما بين المناطق الريفية والحضرية. وأبرزت الخطة الخمسية التاسعة مرة أخرى الحاجة الى صيانة الأراضى الزراعية، وزيادة الاستثمارات الرأسمالية فى الزراعة، والتوسع فى استخدام التقنيات الحديثة لزيادة الغلات .

وخلافا لما كانت عليه الاتجاهات الأخيرة، زادت حكومة *الهند* أسعار الدعم الدنيا للقمح والشعير فى ١٩٩٤ - ١٩٩٥ بنسبة تتراوح بين ٣ و ٤ فى المائة، وأسعار الحبوب الأخرى بما يتراوح بين ٨ و ١٠ فى المائة. ومع وصول مخزونات الحبوب الى مستويات قياسية زادت الضغوط من أجل التصدير. ولذا اتخذت الحكومة، على جبهة التجارة، تدابير أخرى من أجل الترويج لتصدير الحبوب، حيث ألغت أسعار التصدير الدنيا الخاصة بالقمح الصلب، وحددت حصص التصدير للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بمقدار ٥٠٠ ٠٠٠ طن بالنسبة للقمح العادى، وزادت هذه الحصة الى ٢ر٥ مليون طن للفترة ١٩٩٥-١٩٩٦. وظلت صادرات الأرز متحررة من أية قيود منذ أواخر ١٩٩٤ فى حين ظلت حصص التصدير البالغة ٥٠ ٠٠٠ طن بالنسبة للذرة والذرة الرفيعة والدخن فى ١٩٩٤-١٩٩٥ فى نفس المستوى الذى كانت عليه فى الفترة السابقة. واستمر نجاح الجهود التى تبذل لزيادة الصادرات من المنتجات الزراعية ذات القيمة المضافة، ومرتفعة القيمة كوسيلة لتحويل منافع عملية التحرير الى المناطق الريفية، مع زيادة الصادرات من الفاكهة والخضر الطازجة واللحوم ومنتجات اللحوم والفاكهة والعصائر المصنعة وغير ذلك من الأغذية المصنعة ومنتجات زراعة الأزهار.

وزاد الانتاج الزراعى فى *اندونيسيا* بنسبة ٢ر٥ فى المائة، منتعشا بذلك من الأداء السئ الذى كان عليه فى

١٩٩٤ نتيجة للفيضانات وحالات الجفاف. وخفضت الرسوم الجمركية أو ألغيت على الذرة والذرة الرفيعة والشعير. واستفاد انتاج الأرز من ارتفاع أسعار دعم الأرز الشعير ومن ادخال الأصناف المقاومة للجفاف، فى حين أعلنت الحكومة عن برنامج يتكلف ٩٠٠ مليون دولار للنهوض بعمليات الرى لأغراض زراعة الأرز فى أكثر من مليون هكتار. وبغية زيادة توريد الأرز، رفعت الحكومة أسعار التوريد، وخفضت من معايير جودة الأرز المورد، وزادت من اعانات النقل.

واستطاع القطاع الزراعى فى *ماليزيا* أن يحسن من أدائه فى ١٩٩٥ وذلك أساسا اعتمادا على قطاعات نخيل الزيت، والغابات، والثروة الحيوانية (الدواجن أساسا)، ونتيجة لتحسن أسعار التصدير. واستمر التوسع الكبير فى مساحة الأراضى المزروعة بالفاكهة. وأبقى على التجميد المفروض على أسعار القمح والدقيق خلال ١٩٩٤/١٩٩٥ وذلك للعام الرابع على التوالى. ونظرا لأن عام ١٩٩٥ هو آخر عام فى خطة ماليزيا السادسة (الخطة الخمسية) ينتظر أن تتضمن الخطة السابعة فى عام ١٩٩٦ تغييرات كبيرة فى السياسات الزراعية.

وتضرر الانتاج الزراعى فى *الفلبين* من سوء الأحوال الجوية، ومن المرجح أن يكون للأعاصير التى اجتاحت البلاد فى الربع الثالث من عام ١٩٩٥ تأثيرات معاكسة على النتائج الزراعية فى السنة المالية ١٩٩٦. ويرجح أن تزيد الواردات الزراعية بسرعة فى البلاد مع تزايد عدد السكان بمعدل سنوى قدره ٢٫٤ فى المائة، ونقص المتاح من الأراضى الصالحة للزراعة، وتوقع المزيد من النمو الاقتصادى وتحرير التجارة. وزادت الأسعار المحلية لكل من الأرز والذرة والسكر الى ما لا يقل عن ضعف الأسعار العالمية فى ١٩٩٥، الأمر الذى اضطر الحكومة الى السماح باستيراد كميات كبيرة من هذه السلع الحساسة. وقد تحدث تغييرات كبيرة مع تعرض الكثير من الانتاج الزراعى فى الفلبين (غير الأرز)، والذى كان يحظى بالحماية فى السابق، لقوى السوق العالمية بعد تنفيذ التزامات الوصول التى قطعتها البلاد على نفسها بمقتضى اتفاقية الجات.

وتوسع القطاع الزراعى فى *تايلند* بنسبة تبلغ نحو ٣ فى المائة فى ١٩٩٥ مع توقع زيادة بنفس النسبة فى ١٩٩٦. وأخذ الدخل الزراعى فى الزيادة نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات الأولية، وزيادة الانتاجية، فى حين أدى استمرار الازدهار فى مجال التصنيع الى زيادة الاستهلاك فى المناطق الحضرية. وزيدت حصص الاستيراد الخاصة بالذرة والأرز، فى حين نفذت اعانات التسويق الخاصة بمصدرى الأرز. وفى عام ١٩٩٥، وسعت الحكومة نطاق تغطيتها لمشروعها الخاص باعانات البذور ليشمل الترويج لزيادة استخدام بذور الأرز المهجنة وفيرة الغلة. ووافق مجلس الوزراء أيضا على اقتراح بانشاء أول بورصة فى البلاد للبيع الأجل للسلع.

وفى *فيتنام*، زاد القطاع الزراعى بوتيرة أكثر بطأ مما حققه القطاع الصناعى، الاّ أنه ظل يزيد بنسبة ٥ر٣ فى المائة. ومن المرجح أن تأتى أكبر المكاسب فى القطاع من المحاصيل الصناعية حيث مازالت حوافز التصدير تستغل. وسوف يكون للسياسات الجديدة الخاصة بالضرائب على استخدام الأراضى الزراعية، مقترنة بالاعتراف بحقوق نقل ملكية الأراضى، تأثيرات ايجابية على الاستخدام الفعال للأراضى الزراعية.

وفى *بنغلاديش*، فرضت الأحوال الجوية السيئة قيودا على الانتاج الزراعى الذى أسهم بأكثر من الثلث فى مجموع الناتج المحلى. وجمدت الحكومة أسعار الدعم الدنيا فى ١٩٩٤– ١٩٩٥ بالنسبة للأرز الشعير والقمح. وأدى نقص الأسمدة خلال محصول «البورو» الذى يزرع فى الموسم الجاف فى أعقاب محصول الأرز «أمان» الرئيسى المخيب للآمال، الى نمو القطاع الزراعى بما لا يتجاوز ٢ر٠ فى المائة فى ١٩٩٥، أى بما يقل حتى عن النمو الثابت نسبيا البالغ ٨ر١ فى المائة فى السنوات الأخيرة. غير أن انخفاض الانتاج المحصولى قابلته، الى حد كبير، زيادة فى الزراعة غير المحصولية ولاسيما مصايد الأسماك والثروة الحيوانية.

وطبقت حكومة *نيبال* خطة منظورية زراعية فى مايو/ أيار ١٩٩٥، وهى خطة تتطلب استثمارات ضخمة فى مجالات الرى، واستخدام الأسمدة، والبنية الأساسية الريفية.

وفى باكستان أدى استمرار فشل محصول القطن للعام الثالث على التوالى الى ابقاء النمو فى الناتج المحلى الاجمالى منخفضا، بل وقد يعرض الاستقرار المالى للخطر.

وتضاءلت المشتريات الحكومية من الأرز الشعير فى سرى لانكا الى أدنى حد ممكن فى السنوات الأخيرة مع تجاوز أسعار السوق، بصفة عامة، أسعار الدعم الدنيا، غير أنه فى أعقاب محاصيل الأرز الشعير الوفيرة التى تحققت فى ١٩٩٤، وانخفاض الطلب على الأرز، تقدم مجلس تسويق الأرز الشعير لشراء ما يقرب من ١٠ فى المائة من المحصول، وفرضت الحكومة رسوما جمركية على الواردات الموسمية. وفى نفس الوقت، رُفع الحظر الذى كان مفروضا على واردات القمح والدقيق فى أوائل ١٩٩٥. ولا يتوقع حدوث ارتفاع كبير فى الأسعار السلعية لكل من الشاى والمطاط وجوز الهند خلال العامين القادمين، وسوف يكون لذلك تأثيرات معاكسة على القطاع الزراعى فى سرى لانكا.

قضايا الزراعة وتوقعاتها فى الاقليم

لقد تحقق النمو الاقتصادى السريع فى الكثير من بلدان شرق آسيا بتكاليف باهظة تحملتها البيئة. ففى المناطق الحضرية، أصبح التلوث والتكدس من الأمور الشائعة. وفى المناطق الريفية من آسيا، تعد ازالة الغابات أو التصحر، ونضوب المياه الجوفية أو تلوثها، وملوحة التربة فى المناطق المروية، وفقدان التنوع البيولوجى وتآكله من المشكلات التى تتهدد الانتاجية الزراعية. ولم يتسن بعد الوصول الى ادراك واضح لأبعاد هذه الشرور التى لابد منها الناجمة عن التنمية، ويجرى فى معظم البلدان تنفيذ قرارات غير واعية للتأخير فى حماية البيئة أو تعزيزها الى أن يتحقق مستوى غير محدد من التنمية فى المستقبل. وفى كثير من الأحيان فان الحقيقة الماثلة التى تؤكد أن حماية البيئة أقل تكلفة وأكثر سهولة من اصلاحها لا تلقى الكثير من الاهتمام فى خضم الاندفاع صوب زيادة الدخل.

ونظرا للأبعاد الضخمة للفقر فى آسيا، وما تنطوى عليه عملية التفاعل بين الفقر والبيئة من تعقيد، أصبح من المتعذر

تقدير التأثيرات التى تلحق بالبيئة نتيجة لنمو الدخل. وعلى الرغم من أن هناك، مع ارتفاع الدخل، امكانية للتخفيف من التأثيرات السلبية التى تلحق بالبيئة، فان من المحتمل أيضا أن يؤدى ذلك الى زيادة الاستهلاك وهدر الموارد البيئية.

ان البيئة فى آسيا تقيم أود أكثر من نصف سكان العالم، أى غالبية سكانها الفقراء الذين يعتمدون على البيئة الريفية فى البقاء على قيد الحياة، وعلى جزء كبير من التنوع البيولوجى فى العالم. وفى اقليم آسيا والمحيط الهادى، صنفت استراليا وجمهورية الصين الشعبية والهند واندونيسيا وماليزيا وميانمار على أنها من بلدان «التنوع الهائل» من قبل الأطراف فى اتفاقية التنوع البيولوجى، وذلك نتيجة لحجم الأصناف النباتية والحيوانية فى أراضيها. وعلى الرغم من الفقر وتناقص معدلات الخصوبة، سوف تضيف بلدان آسيا النامية، فى الفترة من ١٩٩٠ الى ٢٠١٠، نحو مليار من المستهلكين الجدد الى أولئك الذين أصبحوا بالفعل يعرضون امكانيات الأرض على اعاشة السكان للاجهاد. وحتى فى عام ٢٠١٠، سيظل أكثر من نصف السكان النشطين اقتصاديا فى هذه البلدان يعملون فى الزراعة، مما يعنى المزيد من تكثيف استخدام الأراضى والمياه باستعمال المزيد من الأسمدة المعدنية والمبيدات.

ولقد أصبحت آسيا بالفعل أقل الأقاليم من حيث نصيب الفرد من المياه المتاحة فى العالم، ويتوقع أن يتفاقم هذا النقص. وفى نفس الوقت، تعرض الاقليم لدرجة عالية من تدهور التربة. ويتوقع أن يؤدى الطلب الداخلى والدولى على المنتجات الزراعية فى آسيا الى زيادة الضغوط التى تتعرض لها البيئة.

وقد ثار بعض القلق من أن الصين، على وجه الخصوص، سوف تواجه بسرعة طلبا متزايدا على الحبوب كغذاء وأعلاف فى نفس الوقت الذى تتناقص فيه قاعدة الموارد الزراعية أو تتدهور، وتحيط فيه الشكوك بامكانيات زيادة الغلات. ونظرا لضخامة عدد السكان المعنيين، فان هناك توقعات بأن الطلب الصينى على واردات الحبوب قد يغرق أسواق الحبوب العالمية (٢١). غير أن هذه الدراسات تستند، بصورة عامة،

(٢١) للحصول على مزيد من التوضيح المثير للانزعاج لوجهة النظر هذه، يرجى الاطلاع على L.R. Brown, 1994, Who will feed China? World Watch, September/ October 1994, p. 10-19.

الى عدم الثقة فى قدرة الانتاج على الاستجابة لاصلاحات السياسات وآليات السوق. غير أن الدراسات التى تستند الى حجج أكثر دقة تبدى قدرا أكبر من التفاؤل من أن أسواق الحبوب العالمية (والانتاج الصينى) ليست فى خطر (٣٢).

ومع تزايد التكافل بين الاقتصاديات النامية فى اقليم آسيا والمحيط الهادى من الناحيتين الاقتصادية والبيئية، وخلال العقدين الأخيرين، تضاعفت الجهود التى تبذلها هذه البلدان لتحقيق التعاون الاقليمى وشبه الاقليمى. ومن أبرز هذه الجهود منتدى مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى، ورابطة بلدان جنوب شرق آسيا، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى، ومنتدى جنوب المحيط الهادى وهيئة المحيط الهادى. وتشمل ترتيبات التعاون شبه الاقليمى مثلث النمو فى جنوب الصين، ومثلث النمو فى سنغافورة وجوهور رياو، وتنمية منطقة نهر تومين، ومثلث النمو بين اندونيسيا وماليزيا وتايلند، ومنطقة النمو لبلدان جنوب شرق آسيا المشتركة بين بروناى واندونيسيا وماليزيا والفلبين، وشبه اقليم الميكونغ الكبير. وتهدف هذه الجهود التعاونية الى تشجيع التجارة فيما بين بلدان الاقليم، كما توفر محافل لمناقشة وتخطيط الجهود التعاونية الرامية الى تحقيق الزراعة المستدامة واستخدام البيئة.

وتتمحور معظم الجهود التعاونية الأكبر حجما حول تحرير التجارة الآسيوية. فعلى سبيل المثال، لدى منتجى مجلس التعاون الاقتصادى لآسيا والمحيط الهادى خطط لتحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء المتقدمة بحلول عام ٢٠١٠، وفيما بين الدول الأعضاء النامية بحلول عام ٢٠٢٠، وتجرى الآن اقامة منطقة التجارة الحرة التابعة لرابطة بلدان جنوب شرق آسيا، ووضعت مؤخرا خطط لابرام اتفاقية للتجارة التفضيلية فيما بين بلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الاقليمى. وتشتمل معظم هذه الجهود على التحرير التدريجى، ومن ثم فان هناك احتمالا لحدوث تقلص تدريجى مقابل فى انتاج الصناعات الأكثر حماية، والتوسع فى تلك الأقل حماية. وفى الفلبين، تشير نتائج المحاكاة الى أن تحرير التجارة سوف يزيد من المستويات القطرية للتلوث الناجم عن الانتاج حيث ستجرى اعادة توجيه الانتاج نحو

(٣٢) أنظر الاطار رقم ١٥ «توقعات تجارة الحبوب فى الصين» المنشور على الصفحة رقم ٣٣٢.

عمليات قطع الأشجار ونمو الصناعات الأكثر تكثيفا للتلوث مثل تصنيع الأغذية والمشروبات والمنتجات الخشبية (٢٣).

ويمكن أن تسفر السياسات التجارية عن أضرار بيئية غير مقصودة حتى عندما تطبق هذه السياسات لأغراض حماية البيئة. فازالة الغابات بوتيرة سريعة أدى الى فرض حظر على صادرات الكتل الخشبية من كمبوديا واندونيسيا والفلبين وتايلند وفانواتو. وقد تبين أن فرض قيود على الصادرات لصلحة مصنعى الأخشاب المحليين فى اندونيسيا قد شجع على التوسع فى استخدام الكتل الخشبية فى الانتاج نتيجة لخفض أسعار الأخشاب المحلية، الأمر الذى أدى الى المزيد من تدهور البيئة (٢٤). وبهذا الشكل، فان المقترحات المقدمة من البلدان الغنية المستوردة للأخشاب الاستوائية «لانقاذ الغابات المطيرة» يمكن أن تؤدى بالفعل الى زيادة وتيرة ازالة الغابات.

وعندما تحدد حقوق الملكية تحديدا غير دقيق أو عندما يوجد مورد يخضع للملكية العامة، يبرز فى كثير من الأحيان اتجاه الى سوء ادارة الموارد بالنظر الى عدم دفع أى ثمن مناسب لاستغلاله. وحتى ملكية الحكومة وادارتها لم تنجحا فى المحافظة على النظم الحرجية السليمة فى الكثير من أنحاء آسيا، فى حين قد تنهض حقوق الملكية الخاصة أو المجتمعية بالادارة الحرجية.

ومازالت حقوق الملكية سيئة التحديد فى الكثير من مناطق آسيا والمحيط الهادى. كما أدى عدم الاتساق فى معاملة واضعى اليد فى غابات تايلند الى تفاقم مشكلة ازالة الغابات سواء داخل البلد أو، من خلال التجارة، فى البلدان المجاورة. ومازال اصلاح الأراضى يعد مشكلة حرجة ينبغى معالجتها فى اطار التنمية فى الفلبين.

وتشير المواجهة التى حدثت بشأن جزر سبراتلى، والمناقشات بشأن تدفقات المياه الى بحر آرال، واستيلاء الولايات المتحدة على سفن الصيد اليابانية فى المحيط الهادى عام ١٩٩٥، الى أن مسألة حقوق الملكية المحلية والدولية لم تحسم بعد. ومع تزايد أعداد السكان والطلب على الموارد الشحيحة، يمكن توقع ازدياد التوترات بشأن تحديد حقوق الملكية.

---

(٢٣) P. Intal Jr. and P. Quintos. 1994. Adjusting to the new trade and environment paradigm: the Case of the Philippines. Paper presented at a symposium in honour of Dr Gelia Castillo, Quezon City, the Philippines, 27 to 28 September 1994.

(٢٤) C. A. P. Braga 1992. Tropical forests and trade policy: the case of Indonesia and Brazil. In P. Low, ed International Trade and the Environment. World Bank Discussion Paper No. 159, p.173-194. Washington, DC.

وتغطى الجهود الدولية التى تبذل حاليا فى مختلف المحافل فى آسيا والمحيط الهادى بشأن التفاعلات البيئية العابرة للحدود، مجموعة كبيرة من النشاطات، ابتداء من بناء القدرات، وتعزيز المؤسسات الى البحوث البيولوجية، ومراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، وحظر الصيد بالشباك العائمة، والجهود التى تبذل لابطاء ارتفاع درجة حرارة العالم، وحماية طبقة الأوزون. ويتعين تكثيف هذه الجهود بالنظر الى الطابع الملح لهذه المشكلات وأهميتها للأمن الغذائى الاقليمى والعالمى، واتجاه المنازعات العالمية الى التصاعد اذا لم يعثر لها على حل.

باكستان

التطورات الاقتصادية

كان للمناخ السياسى تأثير رئيسى متواصل على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى باكستان. فقد كانت فترات الأحكام العرفية الطويلة تتخللها حكومات ائتلافية منتخبة بصورة هشة منذ انشاء باكستان عام ١٩٤٧ عقب انفصالها عن الهند. وتحمل هذا البلد أعباء مالية وسياسية باهظة نتيجة للصراعات الخارجية والداخلية التى استمرت حتى الآن . وتشمل الأحداث التى أثرت بشدة فى القدرة على الحكم، الانفصال الذى حدث فى البلاد عام ١٩٧١، وأدى الى انشاء بنغلاديش على أرض باكستان الشرقية، وتدفق عدد يصل الى ٣ ملايين لاجئ أفغانى بحثا عن الحماية من الحرب مع الاتحاد السوفييتى السابق، وتهريب المخدرات وغيرها من البضائع عبر الحدود، واستمرار المنازعات مع الهند بشأن المطالبة بكشمير، والتوترات بين الفئات السياسية التى وصلت مؤخرا الى كراتشى التى تعد أكبر مدينة فى باكستان وميناءها الوحيد، وتخللت ما حولها من مناطق. وقد عانت باكستان من الحاجة الى انفاق أكثر من ربع ميزانيتها الحكومية على الدفاع من أجل مواجهة هذه الأوضاع فى خضم محاولتها بناء البنية الأساسية العامة التى تمس الحاجة اليها، والامتثال لطلبات الدائنين باجراء اصلاحات على مستوى الاقتصاد الكلى، ومعالجة القضايا الاجتماعية والبيئية المؤلمة.

ومازالت باكستان تعد من بين أشد بلدان العالم فقرا، ولاسيما فى المناطق الريفية حيث يعيش ٧٠ فى المائة من السكان. ويبلغ دخل الفرد الحقيقى ٤٣٠ دولارا (١٩٩٣) على الرغم من أنه ظل يزيد بمعدل قوى يبلغ ١ر٣ فى المائة سنويا خلال الفترة ما بين ١٩٨٠ و١٩٩٣. ولم يجر أى تعداد رسمى للسكان منذ عام ١٩٨٠ الا أن التقديرات تشير الى أن عدد السكان بلغ ١٢٧ مليون نسمة (١٩٩٥). وقد تحقق النمو الايجابى فى الدخل الفردى على الرغم من ارتفاع معدلات الزيادة السكانية، الا انه لم

يحول دون زيادة الأعداد المطلقة للفقراء فى باكستان.

وقد تبين أن التصدى للزيادة السكانية أكثر صعوبة فى باكستان منه فى البلدان النامية المجاورة، نتيجة لضعف الدور الاقتصادى للنساء، ونقص فرص العمل المتاحة لهن. ويعد معدل الخصوبة البالغ ٦ر٢ فى المائة أعلى المعدلات فى العالم النامى باستثناء أفريقيا والشرق الأدنى. ويبلغ معدل الالمام بالقراءة والكتابة بين الاناث ٢٠ فى المائة على مستوى البلد، الا انه يقل عن ذلك بكثير فى بعض المناطق الريفية. ويلتحق نحو ثلث البنات بالمدارس الابتدائية الا ان من يواصل منهن التعليم لا يتعدى ١٣ فى المائة. وتصنف باكستان فى المرتبة ١٣٢ بين البلدان البالغ عددها ١٧٣ فى الرقم الدليلى للتنمية البشرية الذى وضعته الأمم المتحدة، وتحتل مرتبة منخفضة على وجه الخصوص بالمقاييس التعليمية والصحية. كذلك فان الأحوال المادية سيئة فى باكستان، حيث لا يستفيد من مرافق الصحة العامة سوى ٢٠ فى المائة من السكان (١٠ فى المائة فى المناطق الريفية)، ويحصل ٨٠ فى المائة على المياه النظيفة (٤٥ فى المائة فى المناطق الريفية)، ولا توجد الكهرباء الا فيما لايتجاوز ١٠ فى المائة من القرى. وطبقا لهذه المقاييس، تتخلف باكستان بدرجة كبيرة عن البلدان الآسيوية الأخرى التى حددها البنك الدولى بأنها تواجه ظروفا مماثلة (٢٥).

وتبرز الضغوط الاجتماعية والخاصة بالأمن الغذائى الناتجة عن النمو السكانى وتباطؤ معدل النهوض بالنظم التعليمية والصحية المتاحة للفقراء، وقطاعات الطبقة الوسطى من المجتمع، كمشكلات رئيسية يتعين معالجتها فى النصف الأخير من التسعينات.

ولقد حققت باكستان معدلات نمو اقتصادى مرتفعة خلال الخمسينات وأوائل الستينات نتيجة لتدفق المعونة الخارجية فى أعقاب الانفصال عن الهند، وعندما كانت قاعدة الانتاج منخفضة سواء فى الصناعة أو الزراعة. ونمو القطاع الزراعى نتيجة لمستحدثات الثورة الخضراء. وكان معدل النمو الشامل فى الناتج المحلى الاجمالى يبلغ ١ر٦ فى المائة سنويا خلال الستينات. واستهدفت الحكومة، فى السبعينات، توفير الظروف الملائمة لتطوير الصناعة المحلية، والعمل، من

(٢٥) World Bank, 1993. Pakistan : Country Economic Memorandum, FY 1993. Washington, DC.

خلال ذلك، على تغيير باكستان من دولة زراعية فقيرة بالدرجة الأولى الى اقتصاد صناعى متنامى بسرعة، بالاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة. وتدخلت الحكومة بشدة فى الاقتصاد لتحويل الموارد عن الزراعة الى القطاع الصناعى الوليد الذى كان من المتوقع أن ينطوى على امكانيات أعلى للنمو بصفة عامة. وخلال هذه الفترة، زاد الانتاج الزراعى بمعدل ٣ فى المائة سنويا، فى حين زاد الانتاج الصناعى بمعدل ٥ فى المائة، والناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٩ر٤ فى المائة.

وكان تركيز الحكومة على الانتاج للاستعاضة عن الواردات من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتى. وتشمل السياسات فى هذا المجال، تأميم معظم الصناعات الرئيسية، وفرض رسوم جمركية مرتفعة وغير ذلك من الحواجز أمام التجارة لتوفير حماية مطلقة من المنافسة الخارجية، والسيطرة على تدفقات المستلزمات، وفرض رقابة سعرية وتقديم اعانات للسلع الاستهلاكية، وزيادة الأجور، والانفاق بالعجز، على نطاق واسع، على مشروعات الاستثمارات العامة.

الأحوال والاتجاهات على مستوى الاقتصاد الكلى

واجهت باكستان، شأنها شأن الكثير من البلدان النامية الأخرى، أحوالا متدهورة على مستوى الاقتصاد الكلى فى أعقاب ارتفاع أسعار النفط، والركود العالمى فى السبعينات. وكان العجز الحكومى يعادل، عند مطلع الثمانينات، ٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، والعجز فى الحساب الجارى ٥ر٣ فى المائة، ونسبة الديون الى الناتج المحلى الاجمالى ٤٠ فى المائة (٢٦). ووضعت خطة للتكيف الهيكلى بالاشتراك مع البنك الدولى وصندوق النقد الدولى عام ١٩٨٢ لتسوية هذه المشكلات والبدء فى توجيه الاقتصاد الباكستانى نحو التصدير والتوسع فى تحرير الأسواق. وتحقق بعض التقدم فى تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية، وخصخصة المصارف والصناعات والتخفيف من القيود على الاستثمار (الداخلى والخارجى)، وتعزيز النظام المالى.

وقدمت الجهات المتبرعة الدولية جميع أشكال حزم المعونة

---

(٢٦) السنة المالية فى باكستان هى من يوليو/ تموز الى يونيو/ حزيران، الا أن أرقام الانتاج والميزانية الواردة فى هذا التقرير تذكر باستخدام سنة واحدة. فعلى سبيل المثال فان ميزانية ١٩٨٧-١٩٨٨ تشير الى ميزانية ١٩٨٧ فى هذا التقرير.

(أنظر الاطار رقم ١١ للحصول على المزيد من التفاصيل)، وأمكن التوصل الى توافق سياسى فى الآراء بشأن الاصلاحات الاقتصادية التى أعدتها جهات الاقراض الدولية. وزاد الاقتصاد الكلى بمعدل متوسط يبلغ ٦ر٣ فى المائة سنويا خلال الثمانينات مما أنعش الأمال فى أن تتمكن باكستان من تقليد اقتصاديات «النمور» فى جنوب شرق آسيا. وقد اعتمد النمو على عاملين غير شائعين فى تلك البلدان. أولهما، أن باكستان تصدر اليد العاملة بأعداد كبيرة الى الخليج الفارسى، وغيره من الأماكن، وتحصل فى المقابل على ما يتراوح بين ٢ و ٣ مليارات دولار سنويا من تحويلات المغتربين. وثانيهما، أن البلد قد اقترض بشدة مما أتاح للحكومة الانفاق بصورة متزايدة للسيطرة على الاقتصاد. وقد أتاح هذان العاملان اجراء قدر من التنمية للبنية الأساسية المادية، وزيادة تدريجية فى الدخل. وكان النمو القطاعى سريعا بصورة خاصة فى مجالات المرافق العامة والتشييد والتعدين.

وعلى الرغم مما تحقق من تقدم فى بعض القطاعات النوعية، تدهورت صورة الاقتصاد الكلى العام فى باكستان بعد وضع برنامج الاصلاح. وبحلول عام ١٩٨٧، وصل العجز فى الميزانية الحكومية الى ٥ر٨ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى – أى ضعف المتوسط فى البلدان الآسيوية المجاورة لباكستان. وبلغ مجموع الدين الحكومى الداخلى نحو ٤٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، وهو ما يعادل تقريبا مبلغ الدين الخارجى. وكانت باكستان تدخر نحو ١٣ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى (يبلغ المتوسط فى العالم النامى ٢٣ فى المائة)، وتستثمر نحو ١٨ فى المائة. ولابد من الحصول على الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات من الاقتراض والاستثمار الخارجيين. وقد تفاقمت الضغوط على الميزان الخارجى فى باكستان نتيجة لتزايد احتياجاتها من الواردات وتقلص تحويلات العمال.

وكان من المتعذر التغلب على أعباء جهاز التخطيط المرهق وسياسته الخاصة بحماية الصناعة. ولم تكن قد تهيأت بعد الظروف الجوهرية لتحقيق النمو المستدام على مستوى الاقتصاد الكلى. وأخذت تظهر الاختناقات فى

الاطـار رقم ١١

المعونة المقدمة لباكستان بمقتضى برامج التكيف الهيكلى والقطاعى خلال الثمانينات

استفادت باكستان من الكثير من أنواع حزم القروض التى أتاحتها الجهات المتبرعة متعددة الأطراف. وتمثل الاتجاه الرئيسى للبرامج فى تحقيق المزيد من التوجه نحو السوق، وتطوير البنية الأساسية، وتحديث والغاء الاعانات، وحماية التجارة. وتشمل حزم الاقراض النوعية ما يلى:

- قرض التكيف الهيكلى من صندوق النقد الدولى وقدره ١ر٦ مليار دولار فى ١٩٨٠.
- القرض المقدم من رابطة التنمية الدولية لقطاع الأسمدة وقدره ٥٠ مليون دولار فى ١٩٨٠.
- قرضا البنك الدولى للانشاء والتعمير، ورابطة التنمية الدولية لأغراض التكيف الهيكلى بمبلغ ١٤٠ مليون دولار فى ١٩٨٢.
- القرض المقدم من البنك الدولى للانشاء والتعمير بمبلغ ١٧٨ مليون دولار لأغراض الطاقة فى ١٩٨٥.
- القرض المقدم لقطاع تنمية الصادرات بمبلغ ٧٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٩٨٦.
- القرض المقدم لقطاع الزراعة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٩٨٨.
- قرض التكيف الهيكلى من صندوق النقد الدولى البالغ ٥١٥ مليون دولار فى ١٩٨٨.
- القرض المقدم لقطاع الصناعة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من مصرف التنمية الأسيوى فى ١٩٨٨.
- القرض المقدم للصناعات المالية بمبلغ ١٥٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير فى ١٩٨٩.
- القرض المقدم لقطاع الطاقة بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار من البنك الدولى للانشاء والتعمير عام ١٩٨٩.
- القرض المقدم لقطاع الزراعة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار من مصرف التنمية الأسيوى عام ١٩٨٩.

المعروف أن البنك الدولى للانشاء والتعمير ورابطة التنمية الدولية هما ذراعا الاقراض فى البنك الدولى.

المصدر: Qureshi, Pakistan Institute of Development Economics, 1995.

العناصر الحيوية فى الاقتصاد، وفى تدهور الظروف الاجتماعية. وكان قطاع التصنيع فى باكستان قد وجه نحو تجهيز السلع الأساسية، الا أن القطاع الزراعى كان يفتقر الى البنية الأساسية وقاعدة البحوث اللازمة للمحافظة على زيادة الانتاجية. وكانت الصناعة والزراعة على حد سواء تعتمدان على نظام معقد يتشكل من المستلزمات التى تسيطر عليها الحكومة، ونقص البنية الأساسية.

وشهدت السنوات الأخيرة نموا سريعا فى النقود المتداولة، مما أدى الى زيادة الضغوط التضخمية وانخفاض الثقة فى الادارة الحكومية. وقد أبقى معدل التضخم ضمن رقم واحد خلال معظم سنوات الثمانينات، الا أنه زحف الى رقم من عددين يدور حول ١٦ فى المائة بل وأكثر فى الفترة من أوائل التسعينات الى منتصفها. وانخفضت قيمة الروبية الباكستانية باطراد (بنحو ٥٢ فى المائة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٢) منذ تطبيق نظام موجه للتعويم فى ١٩٨٢، ثم انخفضت قيمتها مرة أخرى فى ١٩٩٣ و ١٩٩٥ نتيجة لاستمرار معدلات التضخم المحلى المرتفعة.

ووفق فى ١٩٨٨، وفى فبراير/ شباط ١٩٩٤ على برامج مجددة للتكيف الهيكلى مع صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، تتضمن أهدافا عريضة تشمل تحسين معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى، والحد من العجز المالى، وتحقيق القابلية الكاملة لتحويل العملة، وخفض العجز فى الحساب الجارى. كما حث البنك الدولى على الغاء المزيد من القيود وخصخصة الاقتصاد، بما فى ذلك التوسع فى الاستثمار فى الخدمات الاجتماعية والبنية الأساسية الخاصة بالنقل والمواصلات والرى والطاقة. وعلاوة على ذلك، ثمة برنامج للعمل الاجتماعى بتكلفة ٢٠٠ مليون دولار من البنك الدولى والدعم الثنائى من الجهات المتبرعة الأخرى يهدف الى معالجة بعض جوانب القصور فى أهم المجالات الاجتماعية، وتلك المتعلقة بالموارد البشرية فى باكستان. ويركز هذا البرنامج على التعليم الأساسى، والاحتياجات الصحية والتغذوية الأساسية والتخطيط السكانى، وامدادات المياه، ومرافق الصحة العامة فى الريف.

وتبدو فى الأفق بعض جوانب النجاح فى المتغيرات

الرئيسية على مستوى الاقتصاد الكلى وذلك بعد أن قطع هذا البرنامج نحو ثلثى الطريق. فقد تقلص عجز الميزانية الى ٥ر٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩٤، وانخفض مجموع الانفاق الى ٢٠ فى المائة من هذا الناتج فى ١٩٩٤، وخفض العجز فى الحساب الجارى بنحو النصف تقريبا ليبلغ ٣ر٦ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. وتحسنت معدلات المدخرات والاستثمار بصورة طفيفة. ومع أن بعض التقدم قد تحقق، فانه كان أبطأ مما كان مأمولا. فمازالت معدلات الفائدة والانفاق على الدفاع مرتفعة، وتستهلك خدمة الديون ٣٤ فى المائة من العائدات من النقد الأجنبى. وقد زيد مستوى وتيرة التنفيذ خلال العام الماضى بعد أن هدد صندوق النقد الدولى بوقف مساعداته المالية الى أن تجرى اصلاحات أخرى. ونتيجة لذلك، حدثت زيادة مؤخرا فى أسعار السلع الغذائية الأساسية والكهرباء، وتحاول الحكومة الحد من العجز الذى تعانى منه من خلال خفض الاعانات والمصروفات الأخرى.

مدى أهمية القطاع الزراعى

يعتبر القطاع الزراعى قطاعا أساسيا من الزاوية الاجتماعية والاقتصادية فى باكستان. فمازال هذا القطاع يقدم ربع الناتج الاقتصادى فى البلاد ويوفر ٥٠ فى المائة من فرص العمل فيها فضلا عن ١٣ فى المائة من الصادرات. كما أن الزراعة هى مصدر العمل العام الوحيد بالنسبة للنساء اللاتى يشكلن نسبة ٥ر١٦ فى المائة من اليد العاملة بأجر فى الزراعة. كما أنها المحرك الرئيسى للاقتصاد كما يتبين من أحداث عام ١٩٩٣ عندما تسببت الفيضانات الجارفة والفيروس الذى أصاب القطن مجتمعين فى خفض الناتج الزراعى بنسبة ٣ر٥ فى المائة وتباطؤ النمو العام فى الناتج المحلى الاجمالى حيث وصل الى ٩ر١ فى المائة بعد أن كان ٨ر٧ فى المائة فى العام السابق. ويأتى نحو ٦٠ فى المائة من الناتج الصناعى لباكستان من تصنيع المنتجات الزراعية. كما أن ٧٠ فى المائة من صادراتها هى من الملابس والمنسوجات.

وتمتاز باكستان بالجو الممتاز وقاعدة الموارد الطبيعية الغنية اللازمة للزراعة. ففصول الصيف الدافئة ومواسم الشتاء المعتدلة تتيح وجود موسمين للزرع بالنسبة لكثير من المحاصيل، كما أن التضاريس السائدة فى معظم أنحاء البلاد توفر ظروفا جيدة لزراعة مجموعة مختلفة من المنتجات الزراعية. فمن بين المساحات الصالحة للزراعة البالغة ٣١ مليون هكتار، يزرع الآن نحو ٢٢ مليون هكتار. وقد ازداد الناتج الزراعى الآن بمعدل يبلغ نحو ٣ فى المائة سنويا خلال الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٩٥، الا أن هذا الناتج يتباين تباينا شديدا من عام لآخر. ويمكن أن يعزى ذلك الى العديد من العوامل التى لا يمكن تجنب بعضها على الرغم من أن خطورتها قد تزايدت خلال السنوات الأخيرة. وهذه العوامل هى الفيضانات والآفات والأمراض، والشكوك التى تحيط بامدادات المستلزمات، وتدهور الموارد. وينبغى معالجة هذه المسائل بوتيرة سريعة نسبيا لكى تظل الزراعة الباكستانية سليمة كمصدر من مصادر الغذاء للسكان والمواد الخام للقطاع الصناعى.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية لقطاع الزراعة فى باكستان فى المستوى غير المتساوى لتنميته وهو الأمر الذى يؤدى الى تفاقم حالة عدم الاستقرار الناشئة عن الأحوال الجوية، ويخلق ثغرات واسعة فى انتاجية هذا القطاع. ومازالت الزراعة فى باكستان تمر بمرحلة انتقال من الطرق التقليدية الى الطرق الحديثة للانتاج. ويقدر الخبراء الحكوميون أن نحو ٢٥ فى المائة من المزارعين مازالوا يستخدمون الطرق التقليدية فى الحرث باستخدام الثيران أو يدويا، وأن نحو ٥٥ فى المائة يستخدمون مزيجا من الطرق التقليدية والحديثة، فى حين تستخدم نسبة الـ ٢٠ فى المائة الباقية التكنولوجيا والمعدات الحديثة. وكما أن لمستوى التكنولوجيا الزراعية تأثيرا على تكاليف الانتاج ومن ثم مستوى أسعار الدعم، فان لهذا المستوى تأثيرا أيضا فى اختيار المزارعين للمحاصيل، وتعرض المحاصيل للآفات والأمراض، وغلات المحاصيل والحيوانات وفى الدخل بالطبع.

ويبين الجدول رقم ٤ الاتجاهات السابقة والحديثة فى المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسية وغلاتها.

الجدول رقم ٤

متوسط النسبة السنوية للتغيرات فى المساحة المزروعة بالمحاصيل الرئيسية وانتاجها وغلاتها (١٩٤٧-١٩٨٨ و ١٩٩٠-١٩٩٤)

	المساحة		الانتاج		الغلات	
	٨٨-١٩٤٧	٩٤-١٩٩٠	٨٨-١٩٤٧	٩٤-١٩٩٠	٨٨-١٩٤٧	٩٤-١٩٩٠
القمح	١ر٦٨	٠ر٦٢	٢ر٣٥	١ر٢٤	٤ر٠٢	٠ر٦٣
الأرز	٢ر٣٥	١ر١٥	٤ر٥٢	٧ر٠٠	٢ر١٧	٥ر٨٢
قصب السكر	٣ر٧٩	٢ر٨٩	٤ر٥٣	٧ر٢٨	٠ر٧٤	٤ر٢٦
القطن	١ر٩٤	٠ر٦١	٠ر١٤	-٥ر٧٨	٢ر٢١	-٦ر٣٦

الجدول رقم ٥

الواردات من المنتجات الزراعية الرئيسية (١٩٩٣)

	الكمية	القيمة
	(بالاف الأطنان)	(بملايين الدولارات)
زيوت الطعام	١ ١٣١	٤٩١
القمح	١ ٤٠٨	٢٤٠
الشاى	١١٢	١٨٢
البقول	١٥٤	٤٤
السكر	٤٨	١٥

وتعتبر باكستان مكتفية ذاتيا تقريبا فى معظم المحاصيل والثروة الحيوانية إلاّ أنها تواجه طلبا استيراديا متزايدا على القمح وزيوت الطعام والسكر والشاى. ويبين الجدول رقم ٥ الواردات من معظم المنتجات الزراعية. وقد أخذت مساهمة الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى الانخفاض بالتدريج من ٥٣ فى المائة عام ١٩٤٧ الى النسبة الحالية البالغة ٢٤ فى المائة. ومع ذلك، فان الزراعة ذات أهمية رئيسية للاقتصاد الكلى فى باكستان حيث أنها توفر المستلزمات من الخامات للقطاع الصناعى المتزايد، والعائدات الضرورية من الصادرات.

وعلاوة على المساهمة التى تقدمها الزراعة للاقتصاد

الكلى فى باكستان تعتبر بعض المنتجات الزراعية مهمة لأسباب اجتماعية وسياسية. فالقمح الذى يستهلك فى شكل خبز يعتبر أهم عنصر فى النظام الغذائى الباكستانى حيث يوفر ما يقرب من نصف مجموع الطاقة المستهلكة. ومازالت الحكومة تقدم الاعانات للابقاء على أسعار دقيق القمح منخفضة حتى عندما يعنى ذلك استيراد القمح فى سنوات المحاصيل المنخفضة. ففى ١٩٩٤، انفقت الحكومة نحو ١٤ر٤ مليون دولار على دعم بيع القمح المستورد بأسعار منخفضة. ويمثل ذلك نحو ٤٠ فى المائة من مجموع الاعانات المقدمة للقمح. ولم تتجاوز واردات القمح نحو ٢ر٠ مليون طن فى عام ١٩٩٥ نتيجة لما حققته من محاصيل جيدة، الا أن المشكلات الهيكلية التى يعانى منها القطاع مازالت فى حاجة الى علاج لكى تستطيع باكستان تلافى زيادة الطلب على الواردات.

وقد زاد نصيب الفرد من انتاج الأغذية بمعدل متوسط بلغ ٢ر١ فى المائة سنويا منذ عام ١٩٧٩، وهو ما يغطى بالكاد احتياجات السكان المتزايدين. ومازالت آثار سوء التغذية بادية على نحو ٤٠ فى المائة من الأطفال دون سن الخامسة. ويتزايد نصيب الفرد من استهلاك الدهون، كما أن تغذية البالغين تستوفى مجرد المعايير الدنيا، إلاّ أن استهلاك البروتين والطاقة ظل ثابتا منذ ١٩٨٩. وينتشر نقص استهلاك منتجات الألبان والفاكهة على نطاق واسع على الرغم من أن فرصة سكان الريف فى الحصول على لبن الجاموس تعد عنصرا مهما فى النظم الغذائية للسكان ولاسيما فقراء الريف، حيث يتميز بمحتوى من الدهون يفوق ذلك الموجود فى منتجات الألبان البقرية مما يوفر حصة كبيرة من المتحصلات الغذائية.

وتتمثل المنتجات الزراعية الرئيسية الأخرى فى الحيوانات ومنتجات الألبان والأرز والسكر وبذور القطن. وفى حين أن المحاصيل تسيطر على القطاع، فان الثروة الحيوانية تمثل ٣٣ فى المائة من الناتج الزراعى. وتعتبر البقول والفاكهة والخضر والأسماك والمنتجات الحرجية من المنتجات الزراعية الأقل أهمية فى باكستان.

ويضطلع القطن بدور رئيسى فى ادرار النقد الأجنبى

لباكستان، وذلك من خلال ما يقدمه من كميات لصناعة المنسوجات الضخمة. وقد وصل الانتاج الى ذروته فى ١٩٩١ حيث بلغ ١٢ر٨ مليون بالة إلاّ أنه تضرر فى السنوات الأخيرة من الفيضانات ثم من اصابة خطيرة بفيروس «كورل» الذى يصيب القطن والذى تسعى الحكومة الى استئصاله. وتعرضت الحكومة لصعوبات فى التعامل مع المشكلات التى تواجه القطاع نتيجة لانتشار الآفات. وقد حاولت ادخال أصناف بذور أكثر مقاومة واستعمال المبيدات فى الوقت المناسب إلاّ أنها اخفقت فى ذلك. وعلاوة على ذلك، فانه على الرغم من أن القطن الباكستانى يباع بأسعار منخفضة فى أسواق التصدير، فانه ليس من النوعية الرفيعة، وأصبح القطاع يواجه منافسة متزايدة فى مصنوعاته القطنية من الهند والصين وتايلند.

وتعرضت الصناعات القطنية لمشكلات خطيرة نتيجة لنقص القطن الخام. فقد بلغ محصول القطن ٦ر٨ مليون بالة فى ١٩٩٤، واضطرت باكستان الى استيراد كمية صغيرة. وتبلغ الطاقة المجتمعة لمحالج القطن، البالغ عددها ١٠٠ ١، والمعاصر، البالغ عددها ٢٠٠ ١، نحو ١٢ مليون بالة سنويا. وعلى الرغم من أن أسعار القطن المحلى مرتفعة، فان الاسعار الدولية الأكثر ارتفاعا قد حالت دون استيراد الشركات لكميات كافية لاستمرار تشغيل المصانع. ولذا، حدث توقف مؤقت للكثير من مرافق التصنيع مع محاولات الشركات التفاوض لتحقيق أسعار أعلى لمنتجاتها النهائية.

التدخل الحكومى فى القطاع الزراعى

تتعرض الزراعة فى باكستان، شأنها شأن القطاعات الأخرى من الاقتصاد، لدرجة عالية من التأثير والتدخل الحكوميين. وقد استخدمت توليفة من السياسات القطاعية والسياسات التجارية والاقتصادية الكلية فى عملية تهدف الى ابقاء أسعار المستهلكين منخفضة، وتحقيق استقرار الأسعار للمزارعين ودعم صناعات التجهيز الزراعية. وكانت الأسعار الزراعية تحدد عادة بمستوى يقل عن الأسعار العالمية،

وتجرى المحافظة عليها من خلال الحواجز التجارية. وجددت الحكومة، منذ عام ١٩٨٨جهودها لتحرير الصادرات من القيود، وخصخصتها وزيادتها. وتركزت الاصلاحات الاقتصادية على ازالة الرقابة السعرية والكمية، وبعض القواعد الصارمة الناشئة عن التدخل الحكومى فى قطاعى النقل والتوزيع. وتحقق بعض التقدم فى الغاء الاعانات بالتدريج وتوجيه نصيب أكبر منها الى المستهلكين بدلا من المزارعين.

ومع ذلك، ظلت الحكومة قوة مهمة فى الاقتصاد سواء من خلال تدخلها المباشر أو لعدم قدرة القطاع الخاص على أخذ مكانه فى الاضطلاع بالمهام المطلوبة. فمن بين جميع الاستثمارات فى القطاع الزراعى، اسهمت الحكومة بنسبة ٣٣ فى المائة فى ١٩٩٤ فى حين قدم القطاع الخاص النسبة الباقية. وزاد نصيب الحكومة منذ منتصف الثمانينات نتيجة لاخفاق القطاع الخاص فى تولى بعض من نشاطاتها. وحتى بعد الاصلاحات التى أجريت مؤخرا، ظل الكثير من الأسعار ثابتا، وكثيرا ما تفرض السلطات المحلية رقابة عندما ترى أن السلع قد نقصت من الأسواق. وبقيت سياسة دعم أسعار السلع الرئيسية أداة هامة لتحديد عملية تخصيص الموارد ومستويات الانتاج.

وتوصى لجنة الأسعار الزراعية بأسعار الدعم الخاصة بجميع السلع الزراعية الرئيسية (القمح والأرز والقطن وقصب السكر والحمص، والبذور النباتية غير التقليدية والبطاطس والبصل) سنويا قبيل موسم الزرع. والهدف من ذلك هو تشجيع الانتاج وحماية المزارعين من ارتفاع التكاليف. ولدى وضع الأسعار الموصى بها، تدرس اللجنة ظروف الأسواق الداخلية والدولية، واتجاهات الانتاجية، وتكاليف الانتاج، وامكانيات احلال المحاصيل فضلا عن الأرقام المستهدفة للانتاج التى تحددها وزارة الزراعة. وفيما يتعلق بدعم أسعار القمح، تدرس اللجنة أيضا تأثير أى تغيير فى الأسعار على ميزانيات المستهلكين والمستوى العام للأسعار.

ويتوخى من أسعار الدعم أن تشكل ضمانات دنيا، إلاّ أنها قد تصبح أسعار السوق التى يتعين على المزارعين

الالتزام بها بسبب القواعد الصارمة المطبقة، وقوى السوق التى تسيطر عليها الحكومة بتقديم المستلزمات وشراء المنتجات من القطاع. فعلى سبيل المثال، لايملك المزارعون بصفة عامة سوى قدرات تخزين ضئيلة، ويبيعون منتجاتهم فى بعض الأحيان للحكومة خلال فترة الحصاد عندما تكون الأسعار منخفضة بدلا من المخاطرة بالتعرض للخسائر نتيجة لتلفها. وتشترى الحكومة، فى المتوسط ، ٢٠ فى المائة من انتاج القمح سنويا، وتعيد بيعه لمطاحن الدقيق.

وعلاوة على أسعار الدعم المتاحة للمزارعين، مازالت الحكومة تشترك فى تحديد بعض الأسعار الاستهلاكية وأسعار المستلزمات. ويجرى دعم أسعار القمح وزيوت الطعام للمستهلكين. وظلت أسعار القمح، على وجه الخصوص، منخفضة مقارنة بأسعار الاستيراد، وغيره من الحبوب. ويحصل المنتجون الأجانب وأصحاب المطاحن وليس المستهلكين على جزء كبير من منافع بيع القمح بأسعار زهيدة. ويرجع ذلك الى أن أسعار القمح التى يحصل عليها المزارعون تحددها القرارات الحكومية بشأن الكميات المستوردة. وقد ارتفعت هذه الأسعار بوتيرة تقل كثيرا عن أسعار الدقيق التى تحصل عليها المطاحن.

وجرى الغاء الاعانات المقدمة للمبيدات والبذور بالتدريج، إلاّ أن المياه والقروض والكهرباء مازالت تحصل على اعانات. وأعيد استخدام الاعانات بالنسبة للأسمدة فى ١٩٩٥. وتدفع تكاليف تشغيل وصيانة شبكات الرى من خلال رسوم تفرض بحسب مساحة الأراضى، إلاّ أن المزارعين لا يتحملون التكاليف الرأسمالية لشبكات الرى. وتقدم الاعانات لحفر الأبار الارتوازية للمزارعين الذين يملكون مالا يقل عن ٥ هكتارات من الأراضى. كما تشترك الحكومة بدرجة كبيرة فى توفير القروض للقطاع من خلال تحديد اعتمادات الائتمان وأسعار الفائدة والشروط التى تفرض على القروض الزراعية.

وجرى تخفيض المستوى العام للتعريفات الجمركية والقيود التجارية (خفض المعدل الأعلى للتعريفة الجمركية الى ٦٥ فى المائة عام ١٩٩٥، ومن المقرر خفضه الى ٣٥ فى المائة عام ١٩٩٧)، غير أنه ظلت هناك بعض التشوهات فى

الأسعار التجارية النوعية للمساعدة فى تلبية الاحتياجات المحلية. وأدى تنامى الطلب على البذور الزيتية الخاصة بالطعام الى فرض رسوم استيراد حيث تأمل الحكومة فى تشجيع الانتاج المحلى، فى حين تجرى حماية صناعة تجهيز السكر من خلال الرسوم المفروضة على الواردات. وتقدم الاعانات لواردات القمح، وكانت صادرات الأرز والقطن تخضع، حتى وقت قريب، للضرائب كوسيلة للحصول على عائدات للحكومة. وفرضت رسوم خاصة على القطن خلال ١٩٩٤ نتيجة لنقص الانتاج المحلى.

مشكلة الانتاجية

عرقل التدخل الحكومى واسع النطاق تنمية القطاع الزراعى فى باكستان. فإن ما حققه القطاع من نمو قوى ومواكبته للطلب إنما يرجع الى الظروف الطبيعية المواتية، واليد العاملة الزراعية الكبيرة التى تعمل فى ظل ظروف اقتصادية واجتماعية سيئة. ومع ذلك تخلفت انتاجية معظم المنتجات بصورة شديدة منذ أوائل الثمانينات.

وثمة امكانيات أمام الانتاج الزراعى الباكستانى للزيادة بدرجة كبيرة عن المستويات الحالية استنادا الى مقارنة بين متوسط الغلات فى باكستان بغلات المحاصيل على المستوى الدولى وتلك التى تحققت على يد المزارعين الرواد فى البلاد. وطبقا لدراسة أشرفت عليها منظمة الأغذية والزراعة ووزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية فى باكستان، سوف ترتفع غلات القمح بواقع ٥٠ فى المائة اذا أمكن التوسع فى تطبيق الأساليب التى يمارسها المزارعون الرواد (٢٧). وترى دراسة أخرى أن بالوسع زيادة متوسط الانتاجية الزراعية بما لا يقل عن ١٥ الى ٢٠ فى المائة من خلال الاستخدام السليم للمستلزمات، وأساليب الزراعة المحسنة (٢٨). وقد أصبحت غلات معظم المحاصيل ثابتة نسبيا، باستثناء الأرز، حيث أدخلت أصناف جديدة، والسكر، الذى يحظى بحماية كبيرة. ويعتبر قطن البذور المحصول الرئيسى الوحيد فى باكستان الذى تقترب غلاته من المستويات العالمية.

(٢٧) FAO. 1995. Strengthening wheat productivity enhancement programme. بالتعاون مع وزارة الأغذية والزراعة والثروة الحيوانية فى باكستان، اسلام اباد.

(٢٨) A.Mahmood and F. Walters. 1990. Pakistan Agriculture. Islamabad.

وقد ناضل القطاع الزراعى الباكستانى من أجل تحقيق التحسينات المطلوبة فى الانتاج وضمان امدادات كافية من الأغذية لتلبية احتياجات السكان المتزايدين. والى جانب السياسات السعرية والتجارية التى كثيرا ما أضرت بالزراعة، هناك عوامل مهمة أخرى فى تحديد انتاجية القطاع الزراعى فى ذلك البلد تشمل :

- تفتيت الملكية،
- ضعف امدادات الرى،
- عدم كفاية البنية الأساسية الاجتماعية والمادية،
- عدم توافر المستلزمات وانخفاض نوعيتها،
- نقص المعلومات،
- تدهور البيئة.

ويرجع الانخفاض النسبى للانتاجية الزراعية فى باكستان الى هذه الظروف، وضعف التوقعات بقدرتها على المحافظة على الاكتفاء الذاتى فى ظل تزايد الطلب. وستناقش الفقرات التالية كل عامل من هذه العوامل بايجاز. غير أن التأثير التجميعى لهذه المشكلات يتمثل فى ارتفاع مستوى خسائر الانتاج الزراعى وغير الزراعى، وانخفاض الغلات بالمقارنة بالبلدان المنافسة، وانخفاض مستوى الاستجابة للاصلاحات الحكومية والتغيرات السعرية. ويقدر مجموع الخسائر الزراعية بنحو ٣٥ فى المائة، وهى خسائر نجمت عن اجتماع عدة عوامل من بينها الشكوك التى تحيط بامدادات المياه وسوء توقيت وصولها، وبالكهرباء، وامدادات الأسمدة، وعدم وجود مرافق للتخزين بصفة عامة. ويقدر أن سوء نوعية الطرق من المزارع الى الأسواق يضيف ٣٠ فى المائة الى تكاليف المنتجات الزراعية، نظرا لأن حالة الطرق الجيدة المؤدية الى الأسواق لا تزيد على ١٨ فى المائة من مجموع الطرق فى البلاد.

ومما يزيد الطين بلة أن قطاع الزراعة يواجه تفاقما فى هذه المعوقات. فالزيادة فى الانتاج البالغة ٥٥ فى المائة خلال عقد الثمانينات جاءت من زيادة قدرها ١٣ فى المائة فى المساحة المزروعة و ٢٠ فى المائة فى كميات المياه، عند باب

المزرعة، وزيادة قدرها ٨٠ فى المائة فى استخدام الأسمدة و ٢٦٠ فى المائة فى أعداد الجرارات.

ويعد نقص الأراضى الصالحة للزراعة وكميات المياه عند باب المزرعة من القيود التى لا تنطوى على الكثير من امكانيات الزيادة، فى حين يبدو أن استخدام الأسمدة والجرارات قد وصل الى الحدود القصوى لعائداته المرتفعة. والواقع أن الافراط فى استخدام هذه المستلزمات قد يسهم فى حدوث مشكلات تعرية التربة وتدهورها مما يعوق الانتاج.

تفتيت الحيازات : على الرغم من ارتفاع معدلات تركيز الملكية بصفة عامة فى باكستان، فان تفتيت الحيازات أصبح من المشكلات الكبيرة. فمساحة نحو ٨٠ فى المائة من المزارع تقل عن ٥ هكتارات، فى حين أن مساحة ٤٧ فى المائة منها أقل من هكتارين، اذ أن اقتسام الأرض بين الكثير من الأولاد يزيد من أعداد المزارع، ويقلل الكفاءة، والقدرة على تسليم الخدمات. ويمكن القول بصفة عامة، ان فرص حصول المزارع الصغيرة على القروض والآلات والمستلزمات الأخرى التى تزيد الانتاجية هى فرص ضئيلة. وعلاوة على ذلك، فانها تتجنب المخاطر، وأقل تنويعا للمحاصيل، وأقل مرونة فى التسويق. غير أن قلة المتوافر من عقود الملكية، وارتفاع ضرائب نقل الملكية، وعدم توافر القروض اللازمة لدمج الحيازات، والقيود المفروضة على تقسيمها، كلها عوامل تعوق التغيير. وعلى الرغم من أنه كان هناك العديد من المحاولات الفاترة لاصلاح الأراضى منذ عام ١٩٥٨، فإن البلاد لم تشهد الكثير من التغيرات الفعلية. ومن المفهوم أن الناس يسندون أهمية كبيرة للملكية كضمان لتوفير الأمن الغذائى، ونتيجة لعدم الأمان ازاء السياسات الحكومية فى المستقبل.

ضعف امدادات الرى : تسمح الأحوال الجوية فى باكستان بكثافة محصولية تصل الى ٢٠٠ فى المائة فى كثير من المناطق، إلاّ أن قيود المياه تقلل هذه النسبة الى ١١٦ فى المائة. فالأمطار متقلبة بصورة كبيرة وموسمية، ولذا تعتمد باكستان على الرى من مياه نهر الاندوس. وتمتلك باكستان أضخم شبكة ممتدة للتوزيع السطحى للمياه تشمل ٣٦ ٠٠٠

ميـــل (٠٠٠ ٥٨ كيلومتر) من قنوات التحويل، وأكثر من مليون ميل (١ر٦ مليون كيلومتر) من مجارى المياه والقنوات والخنادق وهى كلها تصل الى مساحة من الأرض تبلغ ٤ر١٠ مليون هكتار. ويجرى رى نحو ٧٨ فى المائة من الأراضى الزراعية، ويعتمد الباقى على مياه الأمطار (أراضى البارانى). ويأتى ٩٠ فى المائة من الانتاج فى الوقت الحاضر من المساحات المروية إلاّ أن التقديرات تشير الى أنه لا يمكن التوسع فى المساحة المروية بأكثر من ١٠ فى المائة فقط، وبتكاليف باهظة . غير أن الرى لايمنع الطابع الموسمى للمياه، اذ أن ٨٥ فى المائة من تدفق الشبكة يتم فى موسم الخريف و ١٥ فى المائة خلال فصل الربيع.

وأدى الاعتماد على نهر الاندوس الى ضعف السيطرة على الامدادات، والعجز عن فرض رسوم على أساس الاستخدام، وارتفاع الخسائر من تدفقات المياه غير المحكومة. وتحدث خسائر المياه بثلاثة طرق رئيسية هى على طول شبكة القنوات، وفى مجارى المياه، وعلى مستوى المزرعة. وتقدر كفاءة الشبكة بنحو ٣٥ الى ٤٠ فى المائة، ويفوق هذا الرقم مثيله فى شبكات الرى فى البلدان الأخرى، إلاّ أن التدهور وانخفاض عملية اعادة الاستخدام يقللان من كميات المياه المتاحة فى باكستان. ويتولى المزارعون مسؤولية صيانة وتشغيل مجارى المياه التى يجرى تبطينها من خلال المشروعات التعاونية التى تشمل المزارعين والحكومة. وقد تم تبطين نحو ٢٥ فى المائة من مجارى المياه خلال العشرين عاما الماضية.

وبدأت الضغوط الناجمة عن كميات المياه ونوعيتها فى الظهور. وتستهلك الزراعة أكثر من ٩٠ فى المائة من امدادات المياه حاليا الا أن احتياجات سكان الحضر والريف، والاحتياجات التجارية والصناعية أخذت أيضا فى الزيادة، وعلاوة على ذلك تتعرض نوعية المياه للتدهور نتيجة للزراعة وغيرها من الاستخدامات. ويعانى نحو ٢٥ فى المائة من المناطق الحضرية من نقص مرافق الصحة العامة كما أن ما لا يتجاوز ٣ فى المائة من المستخدمين الصناعيين هم الذين يعالجون مخلفاتهم طبقا للمعايير الدولية.

وتزايد الادراك لدى المزارعين بما يمكن أن يتحقق من

صيانة وكفاءة نتيجة للزراعة البينية، إلاّ أن الكثير منهم يقع تحت رحمة امدادات المياه التى يوفرها نهر الاندوس. وقد تم بالفعل استغلال معظم المناطق التى تتوافر فيها المياه الجوفية العذبة وذلك من خلال الآبار الارتوازية، كما أن الاستثمار الخاص فى اقامة هذه الآبار أصبح يتم فى حدود احلال الآبار الجديدة مكان تلك التى أصابها التدهور والتضوب.

وهناك قلق متزايد أيضا ازاء اقتحام الطبقات الحاملة للمياه المالحة امدادات المياه الجوفية العذبة، نظرا لضخامة حجم عمليات الضخ من الآبار الارتوازية. فقد توقف نحو ١٠ فى المائة من الأراضى الصالحة للزراعة عن الانتاج نتيجة للملوحة الشديدة، فى حين يعانى ٥ فى المائة من الأراضى المزروعة من نفس هذه الظروف مما يؤدى الى خسارة كاملة للمحاصيل. وثمة ١٠ فى المائة أخرى من الأراضى المزروعة تعانى من الملوحة الخفيفة أو المعتدلة مما يؤدى الى فقد ثلث الى ثلثى المحاصيل. كما تحدث بعض حالات الملوحة الطفيفة.

ونظرا لأن التضاريس تتسم بالاستواء النسبى فى الكثير من المناطق، ولم تصمم شبكات الرى للسير على نسق خطوط الأراضى، فان المياه لا تستخدم بالطريقة المثلى كما أن حالة الصرف سيئة. ونتيجة لذلك فان تغدق التربة يعد مشكلة خطيرة. فأكثر من ٢٠ فى المائة من الأراضى المحصولية يعانى من التغدق النسبى أو الشديد. وتجرى اقامة شبكات الصرف ببطء ، إلاّ أن زيادة الطلب تتجاوز المكاسب المستمدة من تحسين الصرف. وثمة تدابير أخرى تتخذ من بينها برامج صيانة التربة وادارة تجمعات المياه، إلاّ أن هذه التدابير مازالت فى حدود صغيرة.

وتتسبب تعرية التربة فى تغرين الخزانات بمعدل ٦٠ مليون طن سنويا. ويتوقع خسارة ما يقدر بنحو ١١ فى المائة من طاقة التخزين المجتمعة فى الخزانات بحلول عام ٢٠٠٠. وتعد طاقة التخزين مهمة لشبكة الرى نظرا لأنها السبيل الوحيد للسيطرة على تدفقات المياه فى نظم الأمطار الغزيرة، وتوزيع المياه بطريقة محكومة.

عدم كفاية البنية الأساسية الاجتماعية والمادية : تعتبر البنية الأساسية الاجتماعية والمادية فى المناطق الريفية غير

كافية للغاية فى باكستان، كما تتباين الخدمات المتاحة على نطاق المقاطعات والقرى تباينا شديدا. فعندما يتوافر التعليم والرعاية الصحية، تنعدم، فى كثير من الأحيان، المواد الأساسية وتقل أعداد الموظفين الاكفاء اللازمين. ويؤدى التقسيم المعقد للمهام بين حكومات المقاطعات والحكومة المركزية فى توفير الخدمات والمواد للزراعة الى تفاقم أحوال شبكات النقل والتوزيع التى تنقصها الكفاءة بالفعل. كما أن نقص البنية الأساسية المادية مثل الطرق، والمخازن، ووحدات التبريد، ووسائل النقل المبرد، وخدمات الشحن فى المطارات يحد من قدرة القطاع الخاص على تحديث الزراعة، وتوصيل المنافع للمزارعين.

عدم توافر المدخلات وانخفاض نوعيتها : تقدم الطاقة والقروض والبذور والأسمدة والمبيدات للمزارعين بأسعار مدعمة، إلاّ أنها كثيرا ما لا تكون متوافرة عندما يحتاجها المزارعون، كما أنها من نوعية منخفضة. وعلاوة على ذلك، أعاق انتشار الفساد وتحوير المواد وغشها توسع أسواق المستلزمات التى تعمل بكفاءة، وأدت هذه العوامل الى انعدام الكفاءة والعدالة فى عملية تسليم المستلزمات الأساسية. وقد ألغيت، أو يجرى الغاء الاعانات، وأصبح المزارعون يواجهون ارتفاع الأسعار دون أن يحصلوا بعد على المنافع المستمدة من الامدادات المحسنة.

واستمر تقديم الاعانات الضخمة للقروض الزراعية، الا أن ذلك يتم بطريقة بعيدة عن الكفاءة أو العدالة. وتشمل المشكلات انخفاض اعتمادات القروض (يلبى ٣٠ فى المائة فقط من الطلب)، وآليات صرف القروض غير السليمة والمرهقة (وزع فى عام ١٩٩٤، ما لا يتجاوز ٧٥ فى المائة من الأموال المخصصة)، وفساد الأساليب المصرفية، وانعدام الخبرات الفنية والنظم البالية. وأدى اجتماع أسعار الفائدة الحقيقية السلبية، وقصور عمليات السداد معا الى التشجيع على الهدر واستخدام الأموال بطريقة تخلو من الكفاءة. وعلى المستوى الأوسع، أدى تقديم الحكومة لنحو ٣٠٠ مليون دولار من القروض الزراعية بأسعار فائدة سلبية الى زيادة امدادات النقود، وتفاقم معدلات التضخم وتثبيط الادخار.

وهناك سياسات اقراض أخرى تؤثر فى الانتاجية الزراعية بصورة مباشرة، فعلى سبيل المثال، تفرض أسعار فائدة واحدة على جميع القروض المصرفية، وكانت فى السابق تقدم بضمان الأرض مما كان يقصر هذه القروض على الملاك. أما فى الآونة الأخيرة، فقد أصبح بوسع المزارعين الذين لديهم عقود ايجار طويلة الأجل الحصول على قروض على أساس حقوق الاجارة، ولديهم الحوافز على زيادة انتاجهم، فى حين أن ٦ فى المائة فقط من الأسر التى تتولى الزراعة بالمشاركة فى المحصول هى التى تحصل على قروض مصرفية ولديها دوافع أقل على الاستثمار فى الأدوات التى تعزز من الانتاجية. وأدى التواطؤ بين موظفى المصارف وكبار المزارعين الى توجيه الجزء الأكبر من القروض الى الأسر ذات الحيازات الكبيرة والمزارعين من ذوى النفوذ السياسى الكبير. وقام مصرف التنمية الزراعية فى باكستان مؤخرا بترشيد عملية تقديم القروض ولاسيما للمزارع الصغيرة من خلال نافذة للقروض «التسوق على فترات» وزاد من فروعه فى القرى.

ويعد برنامج تقديم القروض الصغيرة للنساء لاقامة الصناعات المنزلية من المستحدثات الأخرى لدعم التنمية الريفية. وقد بدأ هذا البرنامج باعتماد قدره ١٥٠ مليون روبية (٤ ملايين دولار) لتقديم القروض.

ونجح استخدام موظفات الاقراض فى البحث عن النساء اللاتى يهتممن بتسويق مصنوعاتهن اليدوية أو غيرها من النشاطات، فى التغلب على الحواجز الثقافية التى تحول دون حصول النساء على القروض والاشتراك فى الأعمال التجارية. ومثلما حدث مع بنك جرامين فى بنغلاديش، وصل معدل السداد الى نحو ١٠٠ فى المائة وهو ما يزيد بدرجة كبيرة عن معدل السداد الذى يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ فى المائة فى القروض الزراعية العادية التى يقدمها مصرف التنمية الزراعية فى باكستان.

نقص المعلومات : توجد ثغرة خطيرة فى المعلومات تشمل جميع أنحاء القطاع. فهناك نقص فى تبادل المعارف ابتداء من طوائف المزارعين الأميين أو شبه الأميين الكبيرة الذين

لا يملكون الكثير من وسائل الاتصال المتاحة لهم، باستثناء موظف الارشاد الذى يتنقل على دراجته البخارية، وانتهاء بمؤسسات البحوث والتعليم الزراعية جامدة الهياكل والمستقلة استقلالا كاملا فى أعمالها. فالمعلومات لا يجرى تبادلها الا عندما يجتمع المزارعون أنفسهم بعد غروب الشمس لتبادل الأنباء عما تحقق من تقدم. وهم حريصون على تكرار قصص النجاح الا أنهم رغم الافتقار الى الخبرات الفنية، يكتشفون الأسباب الكامنة وراء الاختلافات فى الغلات فيما بينهم. وأظهرت احدى الدراسات أن المصادر الرئيسية للمعلومات التى يحصل عليها المزارعون عن تكنولوجيا المحاصيل هى من المذياع أو من المزارعين الآخرين.

ومن ناحية أخرى، فان برنامج الارشاد الزراعى يتسم بالبيروقراطية الشديدة. فاخصائيو التدريب على الموضوعات الفنية لا يغادرون مكاتبهم، وكثيرا ما يستخدمون أيام زيارة الحقول فى توصيل المعلومات. ويتبع ذلك المرشدون على مستوى القاعدة الذين يفتقرون الى المعدات، ويعانون من نقص التعليم. ويطلب من هؤلاء القيام بزيارات لمناطق شاسعة على دراجاتهم البخارية التى تتسم بالبطء، ويتعذر قيادتها خلال فصول الأمطار. والأمر الذى يزيد من تفاقم المشكلة هو نقص التدريب والخبرات لدى هؤلاء المرشدين. ويعتبر نقل المعلومات وحيد الاتجاه من الأمور الشائعة، وكثيرا ما يتم تجاهل النساء وصغار المزارعين.

تدهور البيئة : وثمة مشكلة أخيرة تنشأ عن معظم هذه العوامل التى جرى مناقشتها أعلاه هى تدهور البيئة. وعلى الرغم من أن تأثيراتها على الانتاج الزراعى لم تقدر كميا بعد، فانه يبدو أن هذا التدهور هو المسؤول باطراد عن النتائج الرديئة التى يحققها القطاع.

وهناك قلق ازاء تلوث الطبقة الحاملة للمياه نتيجة للتوسع فى استخدام الأسمدة الأزوتية والمبيدات، كما أن ٧٥ فى المائة من المياه عند باب المزرعة هو من المياه المائلة للملوحة. ولم يحصل المزارعون على الكثير من التدريب فيما يتعلق باستعمال الأسمدة واحتياجات التربة والمحاصيل. وكثيرا ما

يستخدم المزارعون كل ما يحصلون عليه من أسمدة. فقد تضاعف استخدام الأسمدة فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٩٣. ونتيجة لذلك يعانى معظم المحاصيل من نقص الأسمدة، فى حين أن هناك افراطا فى استعمال هذه الأسمدة فى المحاصيل النقدية مثل القطن، والأرز، وقصب السكر، والفاكهة، والخضر. ولا تنفذ اللوائح الخاصة باستعمال الأسمدة. وزاد استخدام المبيدات الى خمسة أمثال ما كان عليه فى ١٩٨١، الا أن انخفاض نوعية المبيدات المستخدمة قد يتسبب فى زيادة مناعة الآفات.

وقد يكون التخرين والتعرية من العوامل المسببة للفيضانات التى قضت على محصول القطن فى ١٩٩٤/١٩٩٥. وضاعف الرعى غير المحكوم من المشكلة. ولا يستطيع معظم المزارعين الانتفاع بمرافق اختبار تربة أراضيهم والبذور والمحاصيل أو الثروة الحيوانية. ويؤدى ذلك الى انتشار الآفات والأمراض واستمرارها، وسوء حالة التربة وهى مشكلات تقوض الجهود التى تبذلها باكستان لزيادة الانتاجية.

ويمكن القول بايجاز ان بطء الزيادة فى الانتاجية يعد مسألة معقدة تحتاج الى أنواع كثيرة ومتباينة من الحلول. ويعرب بعض الخبراء فى باكستان عن عدم تفاؤلهم مشيرين الى أنه حتى اذا تحققت الأهداف التى حددتها الحكومة كل عام، قد لا يستطيع الانتاج الغذائى مواكبة النمو فى عدد السكان. ويرون أن من الضرورى أن يزيد الانتاج بما يتراوح بين ٤ و٥ فى المائة سنويا لتوفير الأغذية الكافية وذلك دون ترك أى هامش لما قد يحدث من خسائر. وأشار البعض الآخر الى الفرص الواضحة لتحسين الغلات وادارة نظم الزراعة.

وتتخذ الحكومة الباكستانية تدابير لمعالجة هذه القضايا. وهى تركز على ادخال الأصناف وفيرة الغلة الجديدة الى مناطق جديدة، والوصول بالرى الى المناطق البعلية، وزيادة المتاح من المستلزمات. وأعلن مسؤول كبير فى وزارة الزراعة أن من الممكن تحقيق الاكتفاء الذاتى من القمح خلال ثلاث الى أربع سنوات، وذلك عن طريق وقف الانتاج فى الأراضى الحدية، وزيادة الزراعة الكثيفة، واستخدام المستلزمات

بكفاءة، والتشجيع على انتاج القمح مع تثبيط انتاج السكر. وتحتفظ الحكومة الباكستانية بالمسؤولية الأولى عن توفير المستلزمات، الا أنها تعتمد اعتمادا متزايدا على القطاع الخاص فى توزيع الانتاج. ويجرى الآن انشاء لجنة قومية رفيعة المستوى للتنسيق الزراعى للاسراع بوتيرة تنفيذ الخطط الحالية مثل البرنامج الحالى لادارة المياه، وتنفيذ الخطط الجديدة.

ومن الواضح أن الخبراء الزراعيين فى باكستان على وعى بالخطوات التى يتعين اتخاذها لتحسين الانتاجية. وفى نفس الوقت، يتعرضون لتناقص اعتمادات الميزانية المخصصة للقطاع، والتفويضات بخفض التدخلات الحكومية وقيود الموارد المتزايدة. وتدرك الحكومة أن ترك الأسعار تعكس الميزة النسبية بصورة أفضل يعد أمرا ضروريا الا أنه ليس بالشرط الكافى لقيام قطاع زراعى يتسم بالكفاءة . كما أنها تتولى وضع سياسات غير سعرية لتوفير المساعدات الملائمة فى شكل زيادة المعلومات، والبحوث، وأدوات الاختبار، وتدابير الوقاية من التلوث.

التقدم والمشكلات

تواجه باكستان، وهى تتقدم فى العقد الثانى من الاصلاح الاقتصادى، فرصا كبيرة فى خضم عقبات متزايدة. وقد تحققت تغيرات كبيرة فى السياسات والمؤسسات الاقتصادية، وسوف يؤدى ذلك الى ترشيد الأسعار، واستخدام الموارد، وقيام قطاع خاص قوى، فضلا عن القدرة على الاندماج فى الاقتصاد العالمى اذا أمكن المحافظة على هذه العوامل. وستتمثل النتيجة النهائية لذلك فى تحسن الأداء الاقتصادى وزيادة ثقة المستثمرين. غير أن التحدى الحقيقى هو فى ظهور المنافع طويلة الأجل للاصلاح الاقتصادى قبل أن تشتد المشكلات قصيرة المدى الناشئة عن التدهور الاجتماعى والسياسى والبيئى.

وأخذت الصيحات المنادية بزيادة الانفاق على النواحى الاجتماعية والانمائية فى الارتفاع منذ عدة سنين مع تدهور الأحوال الاقتصادية للبلاد، وتزايد حدة الفقر. ومع ذلك، فان

الكثير من الاصلاحات الاقتصادية التى تنفذ فى ظل شروط فرضتها جهات الاقراض الدولية أدى الى ضغط القطاع الحكومى المتضخم. وكانت الخطة تهدف الى زيادة الانفاق بالتدريج فى الفئات المطلوبة مع خفضه فى مجالات الاعانات والدفاع ثم مدفوعات الفائدة فى نهاية المطاف. وأدى خفض الميزانيات الحكومية الى احداث تأثيرات جسيمة فى قطاع الزراعة. فقد انخفضت الاعتمادات المخصصة للزراعة فى كل خطة من الخطط الخمسية، ولم تخصص الخطة الخمسية الثامنة (١٩٩٣-١٩٩٨) للزراعة سوى نحو واحد فى المائة من مجموع الاعتمادات.

وسوف يساعد ترشيد أسعار المستلزمات ونظام التجارة، قطاع الزراعة على الاستمرار بعد خفض الاعانات، غير أن ذلك لن يكون فعالا الاّ اذا اتيح للمؤسسات المشاركة فى اقتصاد السوق بالتطور. وينبغى أن يقترن برنامج ازالة الحواجز التجارية والحماية عن بعض السلع بتوفير السلع والخدمات الضرورية العامة، وأهم العوامل فى هذا المجال هو البحوث والارشاد المتعلقة بالنباتات وذلك من أجل الحد من التأثيرات المدمرة التى يتعرض لها القطاع نتيجة للأمراض، وتوفير التأمين، والقروض، والأسعار غير المسببة للتشوهات أو دعم دخل الأفراد للحد من التعرض لصدمات العرض، وتوفير البنية الأساسية الخاصة بالتسويق، وتسليم المستلزمات والانتاج. وجرى تحديد فرص أخرى لتنمية انتاج الفاكهة والخضر وزيوت الطعام غير التقليدين وغير ذلك من المحاصيل التى يمكن أن تتحمل التقلبات فى ظروف نقص المياه ورداءة التربة فى بعض أجزاء باكستان.

وتتصاعد الآن المشكلات الاجتماعية والبيئية فى كل من المناطق الريفية والحضرية. وتؤثر هذه المشكلات على قدرة باكستان على انتاج الأغذية وتسليمها فضلا عن ضعف الثقة فى الحكومة. وتتركز أولى أولويات الحكومة، مرة أخرى، على السلع العامة الأساسية مثل الخدمات التعليمية والصحية، والانتفاع بمرافق الصحة العامة والمياه النظيفة، واستحداث التكنولوجيا ونشرها، وتوفير المعلومات عن الوقاية من التلوث، ثم الحد من الزيادة السكانية. ويثور بعض القلق ازاء ما يمكن أن يفضى اليه التحيز لسكان المدن من حرمان

متزايد للزراعة من موارد الأراضى والمياه الكافية فى باكستان. ومن المحتمل أن تتصاعد التوترات الاجتماعية، بصرف النظر عن أسبابها، مع تزايد ندرة هذه الموارد الطبيعية.

وتشمل المشكلات واسعة النطاق التى تؤثر فى الزراعة وغيرها من القطاعات والتى يتعين معالجتها، التهريب والحوافز على الفساد، وغش البضائع، وكسل البيروقراطية بما فى ذلك عدم انفاذ القوانين. وتمثل أعمال العنف السياسى المتزايدة فى كراتشى وغيرها من المدن رادعا خطيرا للاستثمارات الأجنبية، فضلا عن مناخ التبادل التجارى الذى تحيط به الشكوك فى الميناء.

وقد اتخذت الحكومة تدابير لحل بعض هذه المشكلات إلاّ أن ذلك مازال غير كاف حتى الآن. وزاد الانفاق على البرامج الاجتماعية فى ١٩٩٤ بنحو ٣٣ فى المائة ليصل الى ٢ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. وجرت خصخصة ٧٢ فى المائة من الصناعات المستهدفة، وسمح الآن بالاستثمار فى القطاعات التى كانت مغلقة فى السابق مثل المصارف والنقل والطاقة. وهناك نية واضحة على تحسين نوعية الخدمات العامة، ووضع نظم لحماية الموارد وادارتها. ولابد من مواصلة جميع هذه الجهود، والاسراع بوتيرتها مع معالجة مشكلات النمو السكانى، والاصلاح الاقتصادى، والفقر فى نفس الوقت.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

هيمنت تأثيرات الأزمة المالية التى حدثت فى أواخر ١٩٩٤ فى المكسيك ثم بعد ذلك فى الأرجنتين بشدة على المناخ الاقتصادى فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى فى ١٩٩٥-١٩٩٦. وكان الكساد العميق الذى أعقب الأزمة فى هذين البلدين السبب الرئيسى للتباطوء الكبير الذى حدث فى معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى فى الاقليم. غير أن انخفاض التدفقات الرأسمالية على الاقليم لم يكن بالصورة التى كان يخشى حدوثها فى بداية الأمر. ولم يحدث التباطوء فى النمو فى معظم البلدان الأخرى إلاّ بصورة طفيفة. واستمر التضخم فى الانكماش، باستثناء رئيسى هو المكسيك، وظلت الصادرات مزدهرة. ومع ذلك، هناك قلق ازاء حالات العجز فى الحساب الجارى ولاسيما فى البرازيل التى وصل فيها هذا العجز الى مستويات مرتفعة للغاية، وثار القلق أيضا فيما يتعلق باستمرار التدفقات الرأسمالية، ومشكلات تناقص القدرة التنافسية المرتبط بالمبالغة فى تقدير قيمة العملة وتدهور الأحوال الاجتماعية فى العديد من البلدان. وفى هذا السياق العام، ظل أداء الزراعة فى الاقليم مخيبا للآمال على الرغم من قصص النجاح الملحوظ الذى حدث، ولاسيما فى قطاع تصدير المنتجات الزراعية فى بعض البلدان.

وعقب الارتفاع القوى فى المعدل السنوى المتوسط للنمو الاقتصادى البالغ ٣٫٦ فى المائة فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤، وبلوغه أعلى مستوياته منذ السبعينات، حيث بلغ ٥ فى المائة فى ١٩٩٤، تباطأ هذا المعدل فى الاقليم بشدة، وهبط الى أقل من واحد فى المائة فى ١٩٩٥. وأدت الأزمة المالية والتدابير التى اتخذت للحد من الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى واسترداد القروض الدولية الى حدوث كساد

اقتصادى شديد فى المكسيك (-٧ فى المائة)، وفى الأرجنتين (-٤ر٤ فى المائة). وتعرضت أوروغواى أيضا لانخفاض فى نشاطها الاقتصادى وذلك أساسا نتيجة لتزايد التكافل مع الاقتصاد الأرجنتينى فى اطار السوق المشتركة الجنوبية. أما فى البرازيل، من ناحية أخرى، فقد كان للنجاح الملحوظ الذى تحقق فى خطة استقرار الريال تأثيرات ايجابية على احياء النشاط الانتاجى بصورة كبيرة فى ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وعلى الرغم من أن نمو الناتج المحلى الاجمالى كان دون مستواه فى العام السابق، فقد ظل قويا فى حدود ٤ر٢ فى المائة فى ١٩٩٥، ويرجع ذلك على وجه الخصوص الى الأداء الجيد للغاية للقطاع الزراعى. غير أن التقديرات الخاصة بعام ١٩٩٦ تشير الى حدوث تباطؤ شديد فى النمو البرازيلى حيث هبط الى ٢ فى المائة أو أقل، وتظل الزراعة مرة أخرى العامل الرئيسى، وان كان سلبيا هذه المرة، فى الأداء العام. وسجلت فنزويلا تحسنا طفيفا بعد الكساد العميق الذى شهدته فى ١٩٩٤، ويرجع ذلك الى النتائج الايجابية التى تحققت فى قطاع النفط. وحققت شيلى وبيرو معدلات نمو تزيد على ٧ فى المائة. وسُجل تزايد فى البطالة وانخفاض فى الأجور الحقيقية وخاصة فى الأرجنتين، والمكسيك وأوروغواى، وأرغمت الحاجة الى مواجهة الأزمة المالية الأرجنتين والمكسيك على تنفيذ تعديلات مالية مؤلمة شملت زيادة الضرائب ورسوم خدمات القطاع العام زيادة كبيرة ثم خفض الأجور فى القطاع العام فى الأرجنتين. وكان لهذه التدابير آثارها الحتمية فى تفاقم أوضاع الفقر والتوتر الاجتماعى.

وانخفض معدل التضخم فى الاقليم، فى الفترة ١٩٩٤ الى ١٩٩٥، من نحو ٣٣٧ فى المائة الى ٢٥ فى المائة وهو أقل معدل يسجل منذ ٢٥ عاما. ويرجع هذا التقدم المشهود، بالدرجة الأولى، الى نجاح سياسات مكافحة التضخم فى البرازيل، والادارة النقدية الصارمة فى الأرجنتين وغير ذلك من جهود الاستقرار الناجحة فى جميع أنحاء الاقليم. وبحلول فبراير/ شباط ١٩٩٦، انخفض معدل التضخم السنوى فى الأرجنتين الى رقم يكاد لا يذكر قدره ٣ر٠ فى المائة، والمعدل الشهرى فى البرازيل الى ٧ر٠ فى المائة، ويعد

الشكل رقم ٩ - ا

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

بمليارات الدولارات

٢٠٠
١٥٠
١٠٠
٥٠
صفر

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤

مجموع التجارة بالمصنوعات والمنتجات الزراعية

مجموع صادرات المصنوعات
مجموع واردات المصنوعات
الصادرات الزراعية
الواردات الزراعية

الرقم الدليلى

١٣٠
١١٥
١٠٠
٨٥
٧٠

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤

الصادرات الزراعية
(الرقم الدليلى فى ١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

الرقم الدليلى

١٥٠
١٣٠
١١٠
٩٠
٧٠

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤

الواردات الزراعية
(الرقم الدليلى فى ١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

القيمة
قيمة الوحدة
الكمية

الرقم الدليلى

١١٠
٩٥
٨٠
٦٥
٥٠

٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤

نسبة التبادل التجارى للزراعة بالمقايضة والدخل
(الرقم الدليلى فى ١٩٧٩-١٩٨١=١٠٠)

المقايضة الصافية
الدخل

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ٩ - ب

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى

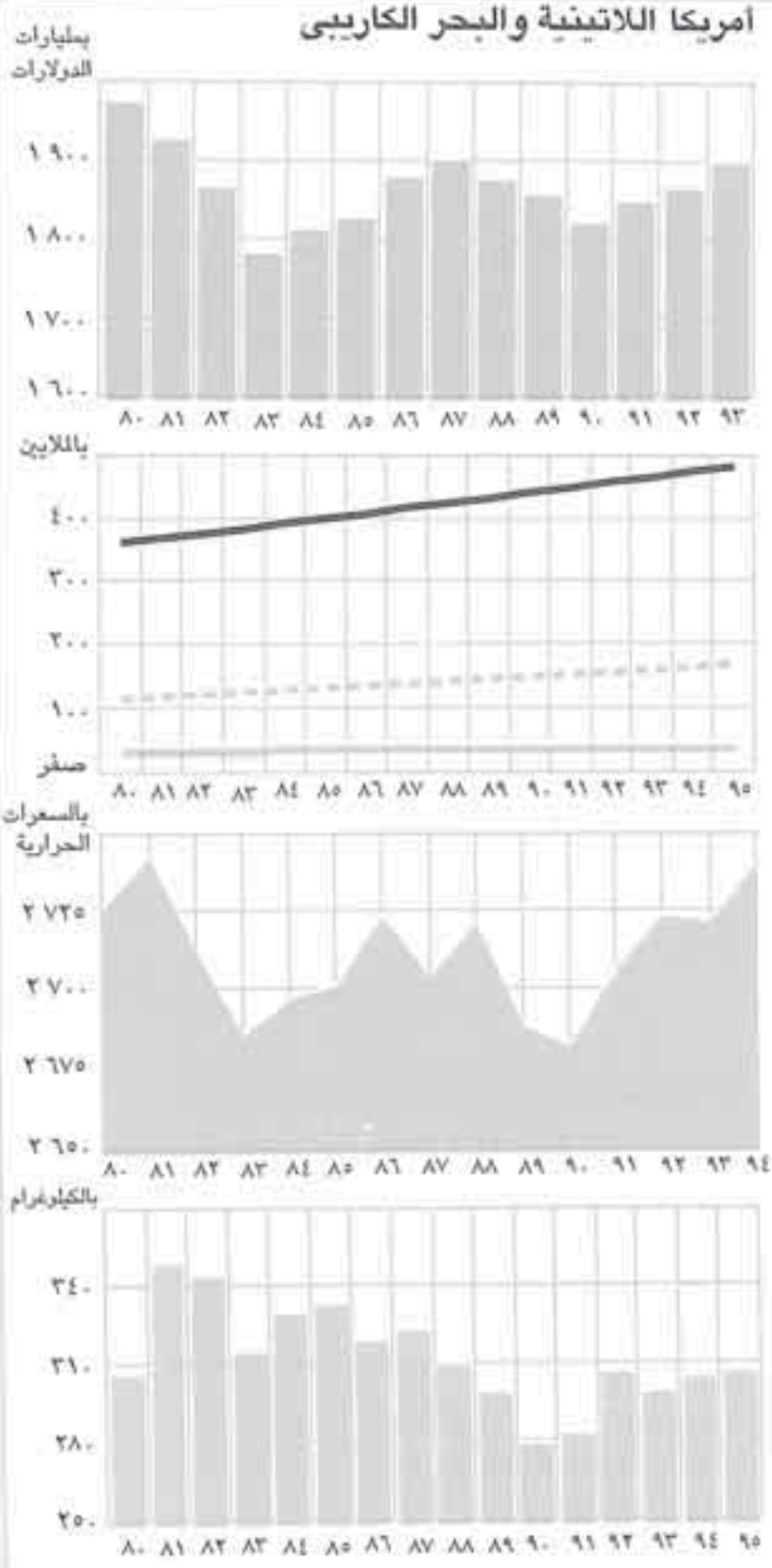

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

هذا الأخير، أدنى مستوى خلال أكثر من ٢٠ عاما. وعلى العكس من ذلك، أدت الأزمة المالية والخفض الجديد فى قيمة البيزو فى المكسيك الى تصاعد التضخم حيث بلغ ٥٢ فى المائة فى ١٩٩٥. كما كان التضخم فى فنزويلا فى حدود ٥٠ فى المائة.

وفى القطاع الخارجى، تحقق تحسن كبير فى الميزان التجارى حيث سجل الاقليم فائضا قدره ٨ مليارات دولار فى ١٩٩٥. وكان ذلك نتيجة لزيادة الصادرات الحقيقية بنسبة ١٣ فى المائة، مع ارتفاع تلك الخاصة بالأرجنتين بنسبة ٣٠ فى المائة. وحققت ثمانية بلدان أخرى فى الاقليم معدلات تزيد على ١٠ فى المائة. وجاء التحسن فى أداء الصادرات بدرجة كبيرة نتيجة لارتفاع أسعار السلع ولاسيما النحاس والقطن والقمح والصوف مما تسنى معه تحقيق زيادة تقرب من ٢ فى المائة فى نسب التبادل التجارى الخاصة بالاقليم. وفيما يتعلق بالمكسيك، أدت المكاسب التى تحققت فى مجال القدرة التنافسية نتيجة لخفض قيمة البيزو الى احداث ازدهار شديد فى الصادرات، وأسهم ذلك، مقترنا بتقلص الواردات فى الوصول، فى نهاية ١٩٩٥، الى توازن يكاد يكون كاملا مع العجز الكبير السابق فى الحسابات الجارية.

الأداء الزراعى ومشاكله

تشير التقديرات الخاصة بالاقليم بأسره الى أن الانتاج الزراعى (المحاصيل والثروة الحيوانية) قد زاد بنحو ١ر٨ فى المائة فى ١٩٩٥، مما يشير الى حدوث انخفاض كبير عن معدل النمو البالغ ٤ فى المائة الذى سجل فى العام السابق، ويزيد بصورة طفيفة عن المعدل المتوسط المتواضع البالغ ١ر٤ فى المائة خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤. ونشأت هذه النتيجة العامة عن أوضاع قطرية متباينة تباينا كبيرا. فمن بين أكبر البلدان المنتجة، زاد انتاج الأرجنتين بمعدل ٥ر٥ فى المائة فى ١٩٩٤- ١٩٩٥ بعد أن كان قد ظل ثابتا منذ أوائل التسعينات. وكانت هذه الزيادة نتيجة، على وجه الخصوص، للمحاصيل الجيدة التى تحققت من الأرز والقمح

وعباد الشمس. غير أن هذا الانتعاش كان قصيرا حيث يتوقع أن ينخفض الانتاج الزراعى فى ١٩٩٥- ١٩٩٦ بعد أسوأ جفاف تشهده البلاد منذ ٢٠ عاما، والذى تضررت منه مساحات زارعية شاسعة فى ١٩٩٥. كما تضررت الزراعة من ارتفاع تكاليف القروض فى أعقاب الأزمة المالية. وعلى الرغم من أن القدرة التنافسية للزراعة الأرجنتينية قد ظلت تعانى من الأضرار الناجمة عن المبالغة فى قيمة البيزو، فان الغاء ضريبة التصدير قدم تعويضا للمصدرين. ومن بين سلع التصدير الرئيسية، تبدو توقعات السوق بالنسبة للحوم ممتازة بصورة خاصة، بالنظر الى ما تحقق من تقدم فى استئصال مرض الحمى القلاعية، وزيادة الطلب على اللحوم الأرجنتينية فى أوروبا فى أعقاب ما ثار من قلق ازاء مرض «جنون البقر»، وفرص الوصول التفضيلية الى أسواق البرازيل فى سياق اتفاقية السوق المشتركة الجنوبية. كما تبدو توقعات صادرات الحبوب مواتية بالنظر الى أوضاع النقص الحالية التى تعانى منها السوق الدولية وارتفاع أسعار هذه المنتجات.

وفى *البرازيل*، يبدو أن خطة الاستقرار قد تركت انعكاسات سلبية على قطاع تصدير المنتجات الزراعية نظرا الى أن المبالغة فى قيمة العملة التى أعقبت ذلك، وتقييد القروض قد تواكبا مع ضعف أسعار بعض منتجات التصدير الهامة. ويتوقع أن ينخفض الانتاج الزراعى بنحو ٥ فى المائة فى ١٩٩٦، وهو ما يعزى، الى حد كبير، الى القيود التى طبقت فى العام السابق على القروض، بعد أن كانت قد زادت بنحو ٦ فى المائة فى ١٩٩٥. وينتظر أن ينخفض انتاج الحبوب والبذور الزيتية بنحو ١٠ فى المائة فى ١٩٩٥-١٩٩٦، فى حين يتوقع أن يزداد انتاج اللحوم زيادة كبيرة.

وفى *شيلى*، استمر القطاع الزراعى فى اظهار حيوية شديدة، ولا سيما محاصيل التصدير، التى تتصدرها المنتجات الحرجية واللب والورق. ففى عام ١٩٩٥، زاد القطاع بنحو ٥ فى المائة على الرغم من الجفاف الذى حل بالبلاد فى فصل الشتاء. وثمة عامل رئيسى فى التوسع الذى شهدته الزراعة يتمثل فى الارتفاع الشديد فى الأسعار، ولاسيما أسعار المساحيق السمكية التى زادت بأكثر من ٢٠

فى المائة، وأسعار لب الخشب التى زادت بأكثر من ٦٠ فى المائة بالمقارنة بالعام السابق. وتجاوزت صادرات المنتجات الحرجية، لأول مرة، الصادرات الزراعية التقليدية، فى حين استمرت المساحة التى تغطيها المزارع الحرجية التجارية فى الزيادة وذلك جزئيا على حساب مساحة المحاصيل التقليدية. كما ظل انتاج وتجارة الفاكهة الطازجة والمصنعة يتسمان بالحيوية.

وفى *المكسيك*، أدت الصعوبات الاقتصادية والمالية، وركود الطلب الداخلى جنبا الى جنب مع الجفاف الشديد الذى حل بالمناطق الشمالية من البلاد الى حدوث نقص شديد فى الانتاج ولاسيما فى الحبوب والبذور الزيتية. وأدت السياسات النقدية التقييدية الى حدوث انخفاض بنسبة ٣٦ فى المائة فى مجموع تمويل القطاع الزراعى خلال الأشهر الأولى من عام ١٩٩٥. وارتفعت أسعار الفائدة الى مستويات عالية بصورة غير عادية قبل أن تستقر عند ٣٠-٤٠ فى المائة فى نهاية العام. وأدى خفض قيمة البيزو الى تشجيع صادرات الخضر والفاكهة التى تتمتع بالفعل بقدرة تنافسية جيدة فى الأسواق الدولية، الا أنه أدى أيضا الى ارتفاع تكاليف المستلزمات المستوردة وخفض الطلب عليها.

واستمر القطاع الزراعى فى *بيرو* فى اظهار حيوية ملحوظة على الرغم من التباطؤ الملحوظ عن المعدل البالغ ١٤ فى المائة الذى سجل فى ١٩٩٤. ويرجع الفضل فى ذلك الى الأحوال الجوية الجيدة، وزيادة الطلب الداخلى، وتحسن مناخ الاستثمار. وحققت البطاطس والسكر والبن والقمح والمنتجات الحيوانية أقوى الأداء فى مجال الانتاج، فى حين انخفضت محاصيل الأرز بعض الشئ. وفيما يتعلق بالبطاطس، أدت ظروف الانتاج الجيدة بالفعل الى الافراط بعض الشىء فى الانتاج وانخفاض الأسعار مما أضر بصغار المنتجين، وأكد الحاجة الى الارتقاء بعملية برمجة المحاصيل وادارتها، وتوفير معلومات السوق وتنويع المحاصيل.

وفى *كوبا*، أسهمت تدابير الاصلاح فى انعاش عدد من القطاعات الفرعية، بما فى ذلك اللحوم والتبغ والخضر التى حققت مستويات أداء بارزة فى ١٩٩٥. غير أن قطاع قصب السكر الرئيسى يواجه أزمة عميقة حيث انخفض الانتاج فى

١٩٩٥ الى ٣ر٣ مليون طن وهو أدنى مستوى له منذ عدة عقود. وأسهم نقص الآلات والأسمدة، والمشكلات العمالية خلال فترة الحصاد فى حدوث هذه الأزمة.

وقد تراوح الأداء الزراعى فى أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبى بين المتوسط والردىء فى معظم البلدان. والواقع أن الانتاج الزراعى فى ١٩٩٥ قد انخفض عن مستوى العام السابق فى كل من انتيغوا وباربودا، وبيليز، وكوبا، والسلفادور، ودومينيكا، وهايتى، وباناما، وترينيداد وتوباغو، وإن كان الانخفاض قد حدث فى هذا البلد الأخير بعد محصول ممتاز بصورة غير عادية فى ١٩٩٤. ولم يحقق سوى عدد ضئيل من البلدان، من بينها غيانا وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا زيادات ملموسة فى الانتاج الزراعى تفوق معدل الزيادة فى عدد السكان. وقد حدث هذا الأداء السئ بصورة عامة وسط خلفية من الاتجاهات السيئة السارية منذ أوائل التسعينات (وقد نوقشت تجربة أمريكا الوسطى فى نشرة حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥).

دور السياسات الزراعية

تأثرت السياسات الزراعية فى الاقليم تأثرا شديدا بمناخ السياسة الاقتصادية العامة السائدة. ويمكن القول بصفة عامة ان عمليات تحرير الأسواق الزراعية والانفتاح الخارجى قد تواصلت، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة من الالتزام المتعلق بالسياسات، والذى يتراوح بين نموذج الأرجنتين، حيث تواصلت هذه العملية بشدة، ونموذج فنزويلا حيث ظل التدخل الحكومى فى آليات السوق والتسعير كبيرا.

وفيما يتعلق *بالأرجنتين*، ألغيت جميع أشكال الدعم، والتدخل فى الأسواق، وضرائب التصدير. ولم تستمر سوى تدابير دعم طفيفة للانتاج الزراعى مثل خط القروض الخاص الذى أدخل فى منتصف عام ١٩٩٥ من خلال المصرف الوطنى لتمويل محاصيل البذور الزيتية والذرة، وان كان ذلك بشروط تقترب من تلك السائدة فى السوق. وكان الغرض من هذه التدابير هو التخفيف من حدة نقص القروض، وارتفاع تكاليف الاقراض نتيجة لسياسة الرقابة المالية الصارمة التى

يجرى تنفيذها. ويتمثل الشكل الآخر المتبقى من أشكال الدعم فى الصندوق الخاص لانتاج التبغ، وان كان يجرى الآن مناقشة الغائه.

وفى *البرازيل*، يتمثل أحد عناصر برنامج الاستقرار الجارى فى الاستعاضة عن النظام القديم الخاص بأسعار الفائدة المستقرة بنظام أسعار الفائدة المتغيرة التى تطبق أيضا على القروض الزراعية. وفى أعقاب الانخفاض الشديد فى معدلات التضخم، هبطت أسعار الفائدة الى النصف، إلاّ أن الكثير من المزارعين مايزالون يرون أن المتاح من القروض الزراعية مازال محدودا وأن تكاليفه مرتفعة. غير أنه قدمت قروض جديدة بأسعار فائدة ثابتة لانتاج الذرة، كما استحدثت خطوط خاصة للاقراض بشروط ميسرة لصغار المزارعين، وبعض المنتجات (القطن والأرز والكسافا). وعلاوة على ذلك، طلبت الحكومة من المصارف تخصيص جزء من حافظاتها للزراعة كما تحث كبار المنتجين على دخول أسواق البيع الأجل للسلع. وأدى دعم الريال الى المبالغة فى تقدير قيمة العملة الأمر الذى أسفر عن خفض القدرة التنافسية للصادرات مع الخارج، وعن زيادة الحوافز على الاستيراد، مما دفع الى ظهور حركات احتجاج من جانب المنتجين الزراعيين خاصة وأن التعويض الناجم عن برامج الدعم بالاعانات لم يعد متاحا. كما ثارت شكاوى من ارتفاع الضرائب على صادرات المنتجات الأولية وهى الضرائب التى تتناقص وفقا لدرجة تصنيع المنتج. وأسفر توحيد لوائح الصحة النباتية، وتطبيق التعريفات الجمركية المشتركة وفقا لاتفاقية السوق المشتركة الجنوبية عن توافر فرص معززة للتصدير، وان كانت مقترنة بتحديات القدرة التنافسية للمنتجات البرازيلية. وخفضت التعريفات الى ما يبلغ فى المتوسط ٢٠ فى المائة وان كانت قد زيدت بالنسبة لبعض المنتجات الأخرى، فقد زادت بالنسبة للأرز مثلا من ١٠ الى ٢٠ فى المائة. وسيجرى، لأول مرة، استيراد الكاكاو بصورة تشكل تنافسا مع الانتاج المحلى.

وتشمل السياسات الزراعية فى *شيلى* تقديم الدعم لبعض المنتجات، والقروض للمزارعين المحرومين، وترويج الصادرات، والاستثمار فى البنية الأساسية والخدمات

المتعلقة بالانتاج الزراعى وتسويقه. وقد أدخلت، على وجه الخصوص، تدابير دعم أو عززت هذه التدابير لمواجهة ضعف القدرة التنافسية المرتبط بارتفاع قيمة العملة منذ منتصف ١٩٩٤. وهناك، من بين أبرز التدابير التى اتخذت، انشاء صندوق لترويج الصادرات برأس مال أولى قدره ١٠ ملايين دولار، وفرض رسوم اضافية على الواردات من بعض المنتجات بما فى ذلك القمح والسكر والزيوت النباتية، عندما انخفضت الأسعار الى ما دون المستويات المحددة سلفا وخلال بعض الفترات من العام. كما يُفرض عدد من القيود المتعلقة بالصحة النباتية على بعض الواردات. ولدى شيلى نظام متنوع للتعريفات الجمركية يتباين وفقا للاتفاقيات المعمول بها مع الشركاء التجاريين. وخلصت دراسة أجراها مؤخرا المتعهدون الزراعيون الى أن دخول شيلى الى منطقة اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة الجنوبية سوف يحد من انتاج المحاصيل التقليدية بصورة كبيرة. وسوف تكون للسوق المشتركة الجنوبية تأثيرات سلبية على الزراعة فى شيلى بصفة عامة، فى حين سوف تفيد اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية المصدرين وخاصة مصدرى المنتجات المصنعة.

وتعد ادارة الغابات من المسائل التى تثير القلق الشديد فى شيلى. اذ رأت دراسة أجراها مؤخرا البنك المركزى أنه وفقا للمعدل الحالى لازالة الغابات، لن يتبقى سوى نصف مساحة الأراضى الحرجية البالغة ٧ ملايين هكتار خلال الخمسة والعشرين أو الثلاثين عاما القادمة. وقد عارضت المؤسسات الصناعية نتائج هذه الدراسة. وخلصت دراسة أخرى أشرفت عليها وكالة الغابات الفرنسية الى أنه فى ظل معدلات الاستغلال الحالية، ستختفى جميع أصناف الأشجار المعمرة فى غضون ٣٠ عاما. ولجأت الحكومة نتيجة لخطورة المشكلة الى تطبيق تشريع جديد لتنظيم عملية استغلال الغابات.

وقد أثر انفاذ اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية تأثيرا كبيرا على الزراعة فى *المكسيك*. فقد أدى تحرير التجارة بمقتضى الاتفاقية الى زيادة الواردات الزراعية من الولايات المتحدة بنسبة ١٧ فى المائة، وزيادة فى صادراتها

الى هذا البلد بنسبة ٧ فى المائة فى ١٩٩٤. غير أن الأزمة المالية وخفض قيمة البيزو الجديد غيرا من هذه الصورة تغييرا جذريا. ففى ١٩٩٥ ارتفعت الصادرات الزراعية الى الولايات المتحدة بنسبة ٣٥ فى المائة، وانخفضت الواردات بنسبة مماثلة. وتتواصل الآن المفاوضات، الى جانب عملية الغاء التعريفات الجمركية، التى حددت لها فترة انتقالية مدتها ١٥ عاما (٢٩)، من أجل تنسيق معايير الصحة النباتية، ووضع البيانات على بطاقات العبوات. وبعد فترة تجريبية، دخل برنامج Procampo الخاص بتقديم دعم دخلى مباشر للمزارعين، مرحلة التنفيذ الدائم فى ١٩٩٥، وحل بذلك مكان نظام دعم الأسعار القديم. ويحدد هذا البرنامج مساهمة على أساس الهكتار الواحد (٤٤٠ بيزو فى ١٩٩٥)، ووفقا لنوع المنتج (الحبوب والقطن والأرز). كما أعلنت الحكومة عن خطة جديدة لاعادة هيكلة الديون الزراعية فى مواجهة المشكلات الناشئة عن الأزمة المالية على الرغم من أن هذه الخطة قد تنطوى على تكاليف من الانفاق العام وعلى ضغوط تضخمية.

وفى أعقاب الانتخابات الرئاسية التى جرت فى أبريل/ نيسان ١٩٩٥، أصدرت حكومة بيرو عددا من التدابير الهامة لخدمة الزراعة. ففى يوليو/ تموز صدر قانون جديد للملكية يتوقع أن يؤدى، ضمن أمور أخرى، الى تهيئة مناخ أفضل للقروض والاستثمار. وفى نفس الوقت، أصدرت قواعد جديدة لحماية صغار المزارعين وطوائف السكان الأصليين الذين احتلت أراضيهم بواسطة جماعات أخرى أو كانوا معرضين لذلك. كما تجرى دراسة تشريع جديد للحد من جانب القصور وسوء الاستعمال اللذين يتسم بهما استخدام المياه وذلك عن طريق بيع حقوق الانتفاع. وتجرى أيضا مناقشة قانون جديد فى البرلمان يهدف الى حماية البيئة فضلا عن معالجة المسائل المتعلقة بفرص العمل والاستثمار. وكان فرض ضريبة بنسبة ١٨ فى المائة على المستلزمات الزراعية موضع مناقشات مكثفة. وتعكف وزارة الزراعة على تنفيذ برنامج رئيسى لتنظيم عقود الملكية مما سيمكن من استخدام هذه العقود كضمانات للقروض الزراعية. والواقع أن عدم كفاية المتاح من القروض يمثل عاملا مقيدا للتنمية الزراعية فى بيرو. وتوفر الحكومة خطوط ائتمان خاصة

(٢٩) أنظر تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٤ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٤، روما.

لشراء المستلزمات إلاّ أن نطاق هذه الخطوط غير كاف لتلبية الطلب. واقترحت بعض الروابط الزراعية انشاء بنك ريفى لاستكمال الدور الذى تضطلع به صناديق التمويل الريفى الحالية من خلال تقديم قرض طويل الأجل. وهناك مبادرة حكومية أخرى، وان لم يستخدمها المزارعون بعد على نطاق واسع، هى انشاء شبكة لمعلومات السوق.

وتختلف السياسات الزراعية فى فنزويلا عنها فى معظم البلدان الأخرى فى الاقليم، من حيث أنها تتسم بطابع التدخل الشديد والحمائية على الرغم من مختلف المحاولات الرامية الى التحرير التى جرت فيما بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩٣. ويجرى فى الوقت الحاضر مناقشة تشريع جديد للتنمية الزراعية لتوفير اطار قانونى للسياسات الزراعية فى السنوات العشر القادمة. والهدف العام من ذلك هو تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأغذية من خلال مختلف الآليات الخاصة بحماية الدولة لهذا القطاع.

وطبقت فى عام ١٩٩٥ تدابير مؤقتة للرقابة على النقد الأجنبى تهدف الى الحد من الواردات. وحدد عدد من أولويات الاستيراد من بينها بعض السلع الغذائية الأساسية، ومستلزمات الانتاج الزراعى، والصناعات الزراعية. وطبق فى مايو/ أيار ١٩٩٥ نظام للنطاق السعرى، إعمالا لأحكام حلف الاندين، يهدف الى تحقيق الاستقرار فى أسعار السوق المحلية، وضمان قدر من الحماية للمنتجين الزراعيين عندما تهبط الأسعار الدولية الى دون المستويات المحددة سلفا. ووضعت ضوابط وقواعد صارمة للصحة النباتية، نفذت على اساس أكثر من ٣٠٠ معيار من المعايير الالزامية، وذلك من قبل الوكالة المعنية كوسيلة لتنظيم الواردات. وفرضت منذ عام ١٩٩٤ رقابة سعرية على أكثر من ١٢٠ سلعة استهلاكية من بينها المواد الغذائية. وبذلت محاولات فى ١٩٩٥ لتحرير الأسعار فى اطار اتفاق لمكافحة التضخم ابرم بين الحكومة والمؤسسات التجارية، إلاّ أن هذه المحاولات لم تصل الى أى نتائج ملموسة. وكان من أهم برامج الدعم الحكومى للزراعة برنامج يعنى باعادة تمويل الديون بأسعار فائدة مدعمة. وعلاوة على ذلك، تمنح الاعانات للفقراء والمجموعات الحساسة (أطفال المدارس والأمهات والمرضعات) لشراء

الأغذية. وفى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، طبق برنامج رائد جديد فى خمس مدن لتمكين المجموعات السكانية الفقيرة من شراء الأغذية الأساسية بأسعار تقل عن الأسعار التى تخضع للرقابة رسميا.

وفى كوبا، تتابع الحكومة تنفيذ الاصلاح الاقتصادى ببطء وذلك فى خضم صعوبات اقتصادية ومالية كبيرة. ويتمثل أحد العناصر المهمة فى عملية اصلاح الزراعة فى الاسراع بتصفية الملكية الجماعية للأراضى. وسيظل أقل من ثلث الأراضى الصالحة للزراعة ضمن المزارع المملوكة للدولة (نحو ثلاثة أرباع الأراضى فى التسعينات)، أما الباقى فيجرى تخصيصه باطراد لمختلف أشكال التعاونيات والمزارع الخاصة الصغيرة. وعلى الرغم من أن الدولة مازالت تقدم مستلزمات الانتاج على أسس تفضيلية، وتحدد حصص الانتاج المخصصة للتوريد العام، أصبح يسمح للقطاع الخاص بيع أى كمية من الانتاج تزيد عن الحصص المقررة فى السوق الحرة.

التوقعات والقضايا الناشئة

سوف تتحدد التوقعات الخاصة بالزراعة فى الاقليم، بدرجة كبيرة، فى ضوء القدرة على التغلب على المشكلات والشكوك التى تلبد مناخ الاقتصاد الكلى. وقد أظهرت الصدمة الشديدة الناجمة عن أزمة المكسيك، من ناحية، وجود مرونة كبيرة فى اطار اقتصاديات الاقليم، وذلك على طرف نقيض مع الأحداث التى تلت الأزمة التى حدثت فى أوائل الثمانينات. ومن ناحية أخرى، أبرزت هذه الصدمة المخاطر الكامنة فى تقلبات التدفقات الرأسمالية، وأهمية المحافظة على الثقة الدولية من خلال الالتزام الذى لا يتزعزع بتحقيق الاستقرار والاصلاح على مستوى الاقتصاد. ولئن كانت اقتصاديات الاقليم قد خرجت من الأزمة الأخيرة سليمة نسبيا، فان ذلك يرجع الى حد كبير الى أن المكسيك والأرجنتين، فضلا عن بعض البلدان الأخرى، اثبتتا وجود مثل هذا الالتزام. وعلاوة على ذلك، لعب عنصران رئيسيان من عناصر جهود الاصلاح دورا هاما، وهما الانفتاح

الاقتصادى الذى مكن الصادرات من أن تصبح عناصر رئيسية فى عملية التكيف بعد الأزمة، والتحرير الاقتصادى والتكامل ولاسيما فى اطار اتفاقيتى التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، والسوق المشتركة الجنوبية، اللتين اثبتتا أنهما من عناصر الاستقرار الرئيسية.

وفى حين أن الحاجة الى متابعة وتعميق عملية الاصلاح الاقتصادى تعد أمرا لا جدال فيه، فان هناك بعض عناصر العملية التى تثير القلق، ولاسيما بالنسبة للزراعة. فالنتائج الفعلية أو المتوخاة لالغاء القيود فى الاقتصاد الزراعى والريفى تخضع لكثير من الجدل. وأحد الموضوعات الذى يثير النقاش هو الأداء المخيب للآمال لقطاع الزراعة منذ أوائل التسعينات، والذى توافق مع الاسراع بوتيرة تحرير الأسواق. وقد شهدت فترة التسعينات تحسينات كبيرة فى متوسط الغلات، الذى ارتفع بنسبة ٣ر٣ فى المائة سنويا مقابل ٣ر١ فى المائة خلال الثمانينات، غير أن المساحة المزروعة، بدلا من أن تزيد كما حدث فى الثمانينات، تقلصت بنسبة ٢ر٢ فى المائة سنويا مما أدى الى عدم زيادة الانتاج السنوى إلاّ بما لا يتجاوز ٤ر١ فى المائة. ومن الواضح أن هذا المعدل للنمو، الذى يقل حتى عن المعدل الذى كان سائدا فى الثمانينات، التى كانت فترة كساد (٢ فى المائة)، لايكفى لكى تسهم الزراعة بصورة كافية فى تحقيق الأمن الغذائى، والنمو الاقتصادى فى الاقليم. ومن الواضح، أن هذا الأداء العام المتواضع يعكس الكثير من العوامل التى لا تتصل بالضرورة بالاصلاح إلاّ أن هناك، كما أشير أعلاه، عددا من الجوانب الناشئة عن السياسات التى طبقت مؤخرا – مثل المبالغة فى أسعار الصرف، وخفض الدعم العام، وارتفاع تكاليف القروض، والتأثيرات العامة الضاغطة للطلب الناشئة عن التقشف المالى والنقدى – لعب، بدون شك، دورا مهما فى هذا المجال.

وثمة مسألة أخرى تخضع للنقاش، وتتعلق بالمدى الذى أسهم به التحرير الاقتصادى فى تعميق الاختلالات فى الدخل بصفة عامة، وفى المناطق الريفية. وتشير تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى الى أن أنماط توزيع الدخل غير المتكافئ بصورة سيئة بالفعل فى الاقليم اتجهت الى التفاقم فى الكثير من البلدان خلال الفترة

١٩٨٠-١٩٩٢، ولم توضع بعد تقديرات كاملة لمدى تأثير هذه الظاهرة على القطاع الريفى فى السنوات الأخيرة، إلاّ أن القرائن تشير لا الى تفاقم الاختلالات فى الدخل فقط، بل والى تزايد الفقر فى المناطق الريفية حيث يعيش أكثر من نصف السكان فى ظل الفقر المطلق. ويعزى ذلك الى حد كبير، الى الغاء القيود فى الاقتصاد الريفى، وهو ما يفيد أساسا كبار المنتجين والتجار الذين يتمتعون بالفعل بقدرات تنافسية، ويستطيعون الاستفادة بصورة أفضل من الفرص التى تتيحها الأسواق التى لا تخضع لقيود.

وعلى العكس من ذلك، تحول تراجع الدولة باطراد الى مشكلات خطيرة بالنسبة لقطاعات ضخمة فى قطاع المزارعين التقليديين الذين ترتبط سلامتهم الاقتصادية ارتباطا قويا بالدعم الذى تقدمه الدولة. وأدت الصعوبات المالية التى واجهها العديد من البلدان فى الآونة الأخيرة الى فرض مزيد من القيود على قدراتها على مساعدة صغار المنتجين فى مجالات مثل المساعدات الفنية، والقروض، والتخفيف من وطأة الديون. وتبرز هذه الجوانب مدى الصعوبة فى العثور على توليفة من السياسات تستطيع أن تعالج فى وقت واحد احتياجات تدعيم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى، واستئناف النمو المستدام، وتقاسم منافع النمو بصورة متكافئة فيما بين جميع طوائف المجتمع. وعلاوة على ذلك، تشير هذه الجوانب الى الحاجة الى وجود سياسات متسقة لتيسير التحول المنظم الى الاقتصاد الريفى الخالى من القيود. وينبغى أن تتضمن هذه السياسات اعادة هيكلة ملكية عوامل الانتاج ضمن ظروف تضمن تقاسم الموارد بصورة متكافئة، وسلامة الاستثمار، وحيوية الأسواق العقارية، وكفاءة استخدام الموارد. وأثبتت التجربة، كما يتضح من نموذج بيرو مؤخرا، أن هذا الشكل من تدابير السياسات يمكن أن يعوض بصورة فعالة عن خفض أو الغاء الأشكال السابقة من الدعم المباشر. وفى نفس الوقت، ينبغى أن توجه السياسات المالية النشاطات الاقتصادية نحو المناطق الريفية ذات الامكانيات الانتاجية. فهذه السياسات مطلوبة من أجل تجنب عملية تحول فى الريف لا تتخذ سوى شكل هجر الأراضى والابتعاد عنها.

كولومبيا

تقف كولومبيا كواحة من الاستقرار الاقتصادى النسبى وسط اقليم تعتبر فيه التقلبات الاقتصادية أمرا عاديا. وتأتى هذه النتيجة كحصيلة لعقود من السياسات الحكيمة والمستقرة المتعلقة بالنواحى المالية، والنقدية، وأسعار الصرف. فقد حصنت هذه السياسات الاقتصاد من حالات الازدهار الكبير والكساد المريع التى شهدتها بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى، ولذا خرج الاقتصاد الكولومبى دون أى أضرار تقريبا من أزمة الديون التى شهدتها فترة الثمانينات، بل انه حقق أعلى معدلات النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال ذلك العقد.

وقد تحقق الاستقرار فى الأداء الاقتصادى فى نفس الوقت الذى جرت فيه تغييرات ضخمة فى الهيكل الاقتصادى. فبعد الازدهار الكبير فى تجارة البن فى منتصف السبعينات، تصدرت قطاعات الخدمات النمو الاقتصادى حتى عام ١٩٨٢. وفى الثمانينات، تزايدت وتيرة النمو فى قطاع التعدين زيادة شديدة نتيجة للاكتشافات الجديدة من الفحم والنفط. وخلال النصف الثانى من العقد، وبعد برنامج معتدل للتكيف على مستوى الاقتصاد الكلى، تجاوز قطاعا الزراعة والتصنيع قطاعات الخدمات نتيجة لخفض أسعار الصرف الحقيقية.

واعتبارا من عام ١٩٨٦، اتخذ الموقف الجديد المتعلق بعولمة الاقتصاد شكل برنامج يزيد من الانفتاح التدريجى على قوى السوق العالمية. وقد تسارعت وتيرة البرنامج بسرعة فى ١٩٩٠ عندما أعلن عن الاصلاحات التى تشمل الاقتصاد بأكمله كجزء من «انفتاح» الاقتصاد. وكان «الانفتاح» هو النسخة الكولومبية لبرنامج تحرير التجارة وزيادة الاعتماد على قوى السوق الذى نفذ فى جميع أنحاء الاقليم اعتبارا من منتصف الثمانينات فصاعدا. وقد قدمت الاصلاحات فى كولومبيا باعتبارها علاجا لتباطؤ معدلات نمو الانتاجية الذى سجل فى العديد من القطاعات خلال الثمانينات وللقيود التى نبعت من صغر الحجم النسبى للسوق المحلية.

وقد استجاب الاقتصاد استجابة جيدة لمنظومة السياسات الجديدة. وتجاوزت معدلات النمو ٥ فى المائة سنويا منذ عام ١٩٩٣. ووصلت الاستثمارات الأجنبية الى مستويات قياسية، وأظهرت معدلات البطالة انخفاضا مستمرا منذ ١٩٩٠. غير أن بعض هذه الاصلاحات تسبب فى حدوث صعوبات فى بعض القطاعات التى كانت تخضع عادة للحماية من تقلبات السوق العالمية، وكان من بين هذه القطاعات المحاصيل الزراعية الداخلة فى التجارة. وازداد انخفاض الربحية فى هذه القطاعات نتيجة لارتفاع سعر الصرف الناشئ عن التدفقات الهائلة لرؤوس الأموال من الخارج التى اجتذبها ارتفاع أسعار الفائدة المحلية، واكتشاف احتياطى ضخم من النفط، وتزايد الثقة فى الاقتصاد.

وقد استفادت الزراعة ككل من تحرير التجارة نظرا لأن الحواجز ضد الاستيراد كانت عادة لمصلحة تخصيص الموارد للنشاطات غير الزراعية. ومع ذلك فانه بمجرد تنفيذ الاصلاحات التجارية والتسويقية، تعرض الكثير من المحاصيل الداخلة فى التجارة لانخفاض شديد فى الربحية بسبب خفض التعريفات الجمركية، وهبوط الأسعار العالمية، وارتفاع أسعار الصرف. ومن ناحية أخرى، استفادت المحاصيل غير الداخلة فى التجارة مثل الجذور والخضر ومنتجات اللحوم استفادة كبيرة من زيادة الطلب المحلى، والفرص الجديدة التى أتيحت فى التجارة فيما بين بلدان الاقليم وخاصة مع اكوادور وفنزويلا بعد أن تعرضتا لخسائر محصولية خلال الجفاف الشديد الذى حل بهما فى ١٩٩١-١٩٩٢. غير أن النتائج السلبية التى تحققت فى ١٩٩١-١٩٩٢ أدت الى تحول المزارعين الى مناهضة الاصلاحات، وممارسة ضغوط من أجل اتخاذ تدابير تعويضية.

ومنذ عام ١٩٩٣، ازدادت المساحة المزروعة، ومستويات الانتاج دون توقف وذلك جزئيا نتيجة لتنفيذ تدابير الطوارئ الحكومية، وتحسن الأحوال الجوية وارتفاع الأسعار الدولية. وعلى الرغم من الزيادة السريعة فى الواردات الزراعية بعد تعديل أسعارها بحسب الأسعار الحقيقية الأقل مستوى، أصبح المنتجون المحليون فى وضع يتيح لهم المنافسة مع

الموردين الأجانب. وتركزت جهود القطاعين العام والخاص على اجراء البحوث وتطوير البنية الأساسية اللازمة لضمان الربحية على المدى الطويل. ولذلك، أصبحت الزراعة فى كولومبيا أفضل استعدادا لمواجهة تحديات القرن القادم عما كانت عليه فى ١٩٩٠.

أداء الاقتصاد الكلى

المناخ الاقتصادى : الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠: بعد فترة من الكساد وتزايد الاختلالات الاقتصادية منذ عام ١٩٨١، خضع الاقتصاد الكولومبى لبرنامج تكيف معتدل ابتداء من عام ١٩٨٥. فخفض الانفاق العام، وزيدت أعباء الضرائب، واتخذت تدابير لخفض سعر قيمة العملة من أجل تصحيح عملية المغالاة فى قيمتها، وهى العملية التى استمرت منذ أواخر السبعينات. ونتيجة لهذه التدابير، تحسنت الحسابات المالية تحسنا سريعا، وتحول الحساب الجارى من حالة العجز التى كانت سائدة فى ١٩٨٥ الى فائض فى ١٩٨٦. وزاد النمو فى الناتج المحلى الاجمالى حيث وصل الى متوسط قدره ٤ر٤ فى المائة سنويا فى الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩، فى حين لم يكن قد زاد فى ١٩٨٠-١٩٨٤ الا بنسبة ٥ر٢ فى المائة.

وزادت الصادرات زيادة سريعة ولاسيما فى النصف الثانى من الثمانينات حيث حققت فائضا ضخما فى الحساب التجارى، نتيجة لنسب التبادل التجارى الايجابية، وخفض القيمة الحقيقية للعملة (بعد أن هبط سعر الصرف الحقيقى بنسبة ٢٠ فى المائة فى ١٩٨٥، استمر فى الانخفاض بمعدل متوسط بلغ ٥ر٤ فى المائة سنويا حتى عام ١٩٨٩ عندما أعيد خفضه بنسبة ٥ر١٣ فى المائة). ولذلك زادت الصادرات غير التقليدية بمعدل سنوى يزيد على ٢٠ فى المائة. كما تعزز نمو الصادرات مرة أخرى ابتداء من عام ١٩٨٨ عندما اتخذت تدابير لتنفيذ خطة تدويل الاقتصاد.

اطار السياسات الجديد : سياسات الانفتاح: وفى أغسطس/ آب ١٩٩٠، تسارعت وتيرة تحرير التجارة مع الاعلان عن الاصلاحات الهيكلية فى النظم التجارية والمالية

وتلك الخاصة بالاستثمارات الأجنبية. وأعقب ذلك، اصدار تشريع جديد خاص بعدة مجالات من بينها النقد الأجنبى والنظم النقدية والعمالية، خلال السنوات الثلاث التالية.

وعلى جبهة التجارة، تسارعت فى عام ١٩٩٠ عملية التحرير التدريجى التى بدأت فى السنوات الأخيرة من الثمانينات. وفى ذلك العام، ألغيت حصص الاستيراد، والقيود التجارية. وأعلن جدول زمنى لخفض التعريفات الجمركية خلال فترة ثلاث سنوات، على الرغم من أن أهداف هذا الجدول قد تحققت فى أقل من ٢٤ شهرا. وخفضت معدلات التعريفة من ٣ر٣٦ فى المائة فى ١٩٩٠ الى ٦ر١١ فى المائة فى ١٩٩٣. وعلاوة على ذلك، أدى جدول أعمال جرىّ للمفاوضات التجارية الى ابرام اتفاقيات خاصة مع فنزويلا واكوادور وحلف الانديز، ومجموعة الثلاثة (المكسيك وفنزويلا وكولومبيا) وشيلى. كما استفادت كولومبيا من قانون الأفضليات التجارية لبلدان الانديز الذى أصدرته الولايات المتحدة فى ١٩٩٢، والذى يتيح وصول معظم البضائع الكولومبية دون تعريفات جمركية الى أسواق الولايات المتحدة حتى عام ٢٠٠١. وجرى التفاوض على خطة مماثلة مع الاتحاد الأوروبى مع استمرار الأفضليات حتى عام ٢٠٠٤.

ووفق فى عام ١٩٩٠ على نظام مالى جديد، صمم لتشجيع المنافسة ودخول شركاء جدد بما فى ذلك المستثمرين الأجانب مجال الخدمات المالية. وتم بمقتضى هذه الخطة الجديدة، الاستعاضة عن تقسيم الأسواق المالية الى مؤسسات متخصصة بأحكام مصرفية شاملة. وخفضت الاستثمارات الاجبارية، وأعلنت الحكومة جدولا زمنيا سريعا لخصخصة عدد من المصارف المملوكة للدولة. كما عزز النظام الجديد من معايير الاشراف على المصارف، والارتقاء بالمعايير الرأسمالية الى مصاف المستويات الدولية.

وألغيت فى عام ١٩٩٠ الأحكام التى كانت تحد من وجود المصالح الأجنبية فى الاقتصاد الكولومبى، وهى الأحكام التى كانت قد وضعت فى أوائل السبعينات. ورفعت القيود عن الاستثمارات الأجنبية فى معظم مجالات الاقتصاد، ومنح المستثمرون الأجانب معاملة ضرائبية متكافئة. كما جرى التخفيف من القيود المفروضة على التحويلات.

وفى عام ١٩٩١، ألغيت القيود التى كانت مفروضة على الحسابات الرأسمالية، وسمح لمواطنى كولومبيا بالتعاقد مباشرة على القروض مع جهات الاقراض الأجنبية. وألغى الاحتكار الذى كان يحتفظ به البنك المركزى فيما يتعلق بالمعاملات بالنقد الأجنبى، وحوّلت سوق العملات الأجنبية الى النظام المالى الذى يديره القطاع الخاص. وقد استعيض فى نهاية عام ١٩٩١ عن نظام «التثبيت المتحرك» لأسعار الصرف بالتعويم «المتحفظ»، ثم طبق اعتبارا من عام ١٩٩٤ نطاق سابق التحديد لاتاحة الفرصة لزيادة تأثير قوى السوق فى تحديد أسعار العملات.

وأدى اصلاح قوانين العمل فى ١٩٩٠ الى ازالة الشكوك التى كانت تحيط بتكاليف استخدام الموظفين، وزاد من مرونة اجراءات التعاقد. وجرى تغيير نظام الضمان الاجتماعى فى ١٩٩٣ من نظام الدفع عند التقاعد الى نظام التمويل الخاص. وقد وسع التشريع الجديد من التغطية الخاصة بالمعاشات التقاعدية والمنافع الصحية لتشمل قطاعات أكبر من السكان، وسمح لصناديق المعاشات التقاعدية الخاصة بالتنافس مع الوكالة الحكومية المسؤولة عن الضمان الاجتماعى. وعلاوة على ذلك، طبق نظام صحى شامل جديد، أصبح من حق جميع العمال بمقتضاه الانضمام الى نظام صحى اجبارى يساهمون فيه بنسبة ١٢ فى المائة من أجورهم.

وفى عام ١٩٩١، نص دستور جديد على استقلال البنك المركزى عن السلطة التنفيذية. ويركز التفويض الممنوح للسلطة النقدية الجديدة على أهداف خفض معدلات التضخم. وتحولت بؤرة تركيز السياسة النقدية عن زيادة التراكمات النقدية الى تنظيم أسعار الفائدة من خلال عمليات السوق الحرة. كما نص الدستور على تطبيق اللامركزية بصورة طموحة على النواحى المالية مع زيادة نصيب المستويات المحلية من عائدات الحكومة المركزية. وبغية تعويض الخسارة الناجمة عن ذلك وعن خفض التعريفات الجمركية، عدلت نظم الضرائب على الدخل والمبيعات والغاز فى ١٩٩٢. وحققت الحكومة وفقة مالية محايدة فى الفترة ١٩٩٠- ١٩٩٤ مما يعكس الأولوية القصوى التى اسندت للمحافظة على الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى.

الأداء : وعلى الرغم من المخاوف التى ثارت من احتمال حدوث أزمة اقتصادية نتيجة لتحرير التجارة، كان أداء الاقتصاد الكولومبى جيدا بصورة تدعو الى الدهشة فى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥. فقد زاد نمو الناتج المحلى الاجمالى باطراد من ٢ فى المائة فى ١٩٩١ الى ٧ر٥ فى المائة فى ١٩٩٤ والى ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٥. وبعد أن هبطت الاستثمارات بالأسعار الحقيقية فى ١٩٩١، عادت الى الارتفاع بمعدل متوسط حقيقى يبلغ ١٩ فى المائة فى الفترة ١٩٩٢- ١٩٩٤، نتيجة لانخفاض تكاليف البضائع الرأسمالية بسبب خفض التعريفات الجمركية، وارتفاع أسعار الصرف، والثقة فى مستقبل الاقتصاد. وزادت فرص العمل فى المدن بوتيرة سريعة حيث وفرت فرص لليد العاملة المتزايدة، وانخفضت مستويات البطالة، والطابع الرسمى للعمالة.

ونتيجة لارتفاع أسعار الصرف (ستتناول ذلك الفقرات التالية)، تركزت أسرع القطاعات نموا فى النشاط الاقتصادى على السلع غير الداخلة فى التجارة، ويتصدر التوسع فى الاسكان الحضرى، وانتاج النفط والفحم، وخدمات القطاعين العام والخاص، والنشاطات المالية، الأعمال على مستوى الاقتصاد الكلى. وفى مجال الزراعة، حققت مستويات انتاج اللحوم والخضر والجذور والسكر ونخيل الزيت أعلى معدلات النمو.

وعلى العكس مما كان سائدا فى الفترة ١٩٨٥- ١٩٨٩، ارتفعت أسعار الصرف بنسبة ١٣ فى المائة فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٤ نتيجة لزيادة تدفقات النقد الأجنبى على البلاد. وقد خضعت أسباب هذه الظاهرة لمناقشات ساخنة فيما بين رجال الاقتصاد فى كولومبيا. ومن العوامل التى قد تكون قد لعبت دورا مهما فى هذا المجال زيادة الثقة فى مستقبل الاقتصاد الكولومبى بعد الاصلاحات الهيكلية، والفرق بين العائدات الداخلية والخارجية للاستثمارات قصيرة الأجل، وتضاعف احتياطيات النفط المعروفة. وكان هذا العامل الأخير نتيجة للاكتشافات الضخمة من النفط الخام عالى الجودة فى حقول النفط المعروفة من ٨ر١ مليار الى ما يقرب من ٤ مليارات برميل.

وقد اقترن ارتفاع أسعار الصرف بقفزة فى الواردات التى زادت بمعدلات حقيقية تزيد على ٤٠ فى المائة فى

١٩٩٢ و ١٩٩٣. وتعرض أداء الصادرات لأضرار نتيجة لانخفاض الربحية، وهبوط الأسعار الدولية ولا سيما فى المجالات التقليدية مثل البن. ونتيجة لذلك تحول الحساب الجارى من فائض قدره ٦ر٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٩١ الى عجز قدره ٥ر٤ فى المائة فى ١٩٩٤.

السياسات فى ١٩٩٤-١٩٩٥ : وفى أغسطس/ آب ١٩٩٤، أعادت الادارة الجديدة تأكيد التزامها العام بتعزيز الاصلاحات التى كانت قد بدأت فى ١٩٩٠ بما فى ذلك تحرير التجارة. غير أنه أسند اهتمام جديد لوقف الارتفاع فى أسعار الصرف، واستخدام العائدات الضرائبية المتزايدة من انتاج النفط فى زيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية والبنية الأساسية. وكان توفير فرص العمل من الأهداف المهمة أيضا التى ينبغى تحقيقها من خلال البرامج العامة التى تتبنى تطوير مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة.

وعلى الرغم من تزايد الشكوك على الصعيد السياسى، بلغ النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ٣ر٥ فى المائة فى ١٩٩٥، ويرجع ذلك فى جزء كبير منه الى الزيادات الكبيرة فى انتاج النفط والخدمات الحكومية. وطبق البنك المركزى سياسة نقدية صارمة لتلافى التوقعات التضخمية فى سياق سياسة مالية تتسم بقدر أكبر من النشاط. وكانت هناك قرائن قوية واضحة على التباطؤ الاقتصادى فى النصف الثانى من العام، ومن المتوقع أن ينخفض النمو فى ١٩٩٦.

تغييرات السياسات القطاعية وأداؤها

دور الزراعة فى الاقتصاد : تشكل الزراعة فى كولومبيا نسبة من الناتج المحلى الاجمالى تفوق مثيلاتها فى معظم اقتصاديات الاقليم. وكانت هذه النسبة تبلغ نحو ١٩ر٩ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى فى ١٩٨٠، وترتبط بالثروة الطبيعية الضخمة من الأراضى الصالحة للزراعة، وعدم وجود مصادر بديلة أخرى للنقد الأجنبى مثل النفط والمعادن الأخرى. وفى عام ١٩٩٠، كان القطاع مازال يشكل نحو ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى، مع استمرار نحو ٢٥

فى المائة من السكان فى العيش فى المناطق الريفية. ويعمل نحو ٢٠ فى المائة من اليد العاملة فى قطاع الزراعة.

ونتيجة للتباينات الشاسعة فى الأحوال الايكولوجية الزراعية، وهياكل حيازة الأراضى، تتسم الزراعة الكولومبية بقدر كبير من عدم الاتساق واختلاف الخصائص. وتشكل السلع الصالحة للتصدير نحو ٣٠ فى المائة من قيمة الانتاج، وتشمل محاصيل صغار الحائزين مثل البن، والعديد من محاصيل المزارع الكبرى مثل الموز والأزهار والسكر والقطن. وتسهم المحاصيل القابلة للاستيراد بما يقرب من ٣٥ فى المائة من قيمة الانتاج الزراعى، وتشمل تلك التى تنتجها المزارع الصغيرة (الشعير والقمح والذرة) فضلا عن الحبوب والبذور الزيتية التى تنتجها المزارع الكبيرة والمتوسطة (الذرة الرفيعة وفول الصويا، ونخيل الزيت). وتشكل السلع التقليدية غير الداخلة فى التجارة نحو ٤٥ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة، وتشتمل على قطاع الثروة الحيوانية الذى تسيطر عليه المزارع الكبيرة فضلا عن الخضر والفاكهة والدرنات وغير ذلك من الأغذية الأساسية التى يجرى انتاجها على النطاق الصغير.

وقد أخذ نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى فى الانخفاض خلال العقود الثلاثة الماضية. فلم يزد هذا القطاع إلاّ بمعدل سنوى متوسط بلغ ١ر٦ فى المائة فى الفترة ١٩٨٠-١٩٨٤، نتيجة لانخفاض الأسعار، وارتفاع قيمة العملة، وهبوط استثمارات القطاع العام، وتزايد العنف فى الريف. غير أن هذا النمو زاد بمعدل يفوق الضعف حيث بلغ ٣ر٧ فى المائة فى ١٩٨٥-١٩٨٩، نتيجة لارتفاع الأسعار، وانخفاض أسعار الصرف، والسياسات التى استهدفت حماية أسعار المنتجين من خلال تقييد الواردات الغذائية. وقد استفاد القطاع، على وجه الخصوص، من خطة الامدادات المختارة التى نفذت فى ١٩٨٨ و ١٩٨٩ لتعزيز انتاج الحبوب والبذور الزيتية من خلال ضمان أسعار مرتفعة للمنتجين.

وكان نمط النمو فى الزراعة الكولومبية ينطوى على استخدام الأرض ورأس المال بصورة أكثر كثافة من اليد العاملة. فلم تزد فرص العمل فى الزراعة زيادة كبيرة منذ الستينات، وذلك نتيجة للسياسات الموجهة نحو تعزيز القطاعات الفرعية للثروة الحيوانية وعمليات الزراعة الكبيرة

الميكنة. وكان التحيز واضحا فى نمط الاستثمارات العامة فى الزراعة، وتوجهات نظام التجارة وتخصيص الاعانات.

تدابير الانفتاح : لقد تغيرت السياسات القطاعية تغيرا كبيرا كجزء من برامج تحرير التجارة التى شملت الاقتصاد بأكمله منذ منتصف ١٩٩٠. فقد أدى النظام الجديد لتحويل التركيز على السياسات القطاعية، الى اقامة مناخ محايد على مستوى الاقتصاد الكلى يتيح للقطاعات ذات الميزة النسبية أن تزدهر. وقد أشير الى أن الزراعة سوف تستفيد من ذلك بسبب ميزة الموارد الضخمة التى تتميز بها، وازالة تحيزات السياسات التقليدية لمصلحة القطاع الصناعى.

وحدث أكبر التحولات فى مجال السياسات المرتبطة بالتجارة. فقد ألغيت القيود المفروضة على الواردات بما فى ذلك الاحتكار الحكومى لاستيراد معظم الحبوب والبذور الزيتية. وخفضت التعريفات الجمركية على السلع الزراعية خفضا شديدا حيث انخفضت من متوسط قدره ٣١ فى المائة فى ١٩٩١ الى ١٥ فى المائة فى ١٩٩٢. وفى نفس الفترة، انخفضت التعريفات على المستلزمات الزراعية من ١٥ فى المائة الى ٢ فى المائة. ومنحت بعض المحاصيل القابلة للاستيراد (الأرز والذرة والذرة الرفيعة وفول الصويا والقمح والشعير والألبان)، وسلعة تصديرية واحدة (السكر) معاملة استثنائية من خلال نظام للتعريفات المتغيرة مرتبط بنظام للنطاق السعرى. وقد صمم هذا النظام للتخلص من التقلبات الكبيرة فى الأسعار الدولية، مع تزويد المنتجين بمؤشرات سوقية للأجلين المتوسط والطويل فقط.

وخفضت عمليات التدخل المباشر التى كانت تقوم بها الوكالة العامة المسؤولة عن التسويق الزراعى وهى IDEMA بدرجة كبيرة، واقتصرت المشتريات على المناطق الحدية التى يواجه فيها المزارعون صعوبات عديدة فى نقل محاصيلهم الى الأسواق. واستنفدت المخزونات العامة من الحبوب. واستعيض عن الأسعار المضمونة لمنتجى الحبوب والبذور الزيتية بنطاق من الأسعار الدنيا يحدد وفقا لأحدث اتجاهات السوق العالمية. وقد استكملت هذه التدابير بالغاء جميع القيود المفروضة على الأسعار الاستهلاكية.

ووضع فى عام ١٩٩١ برنامج خاص لتحديث القطاعات المختلفة وتنويعها. وكان الهدف من هذا البرنامج هو التخفيف من وطأة المنافسة الخارجية، والمساعدة فى تحقيق التحولات اللازمة فى الموارد لبعض المحاصيل التى كان المزارعون المحليون لا يملكون فيها القدرة على المنافسة. وركز البرنامج على أربعة محاصيل لصغار المزارعين (القمح والشعير والتبغ الغامق والفيك وهو نوع من الجوت)، واشتمل هذا البرنامج على تقديم مساعدات فنية ودعم مؤقت للأسعار، وتشجيع زراعة المحاصيل البديلة. غير أن تنفيذ العديد من العناصر الرئيسية لهذا البرنامج ارجئ ، فى الواقع، وقد أوقع اللوم، فى وقت لاحق، على ذلك الارجاء فيما حدث من الصعوبات التى واجهت المزارعين فى ١٩٩٢.

واسند اهتمام خاص لفتح أسواق جديدة للمحاصيل الكولومبية من خلال الاتفاقيات التجارية. وقد استفاد الكثير من الصادرات الزراعية غير التقليدية من الأفضليات التجارية التى أمكن الحصول عليها من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وأدى تزايد الاندماج مع بلدان حلف الانديز الى فتح آفاق جديدة أمام المزارعين بالنظر الى ما تتمتع به كولومبيا من ميزة نسبية فى مجال الزراعة تفوق ما لدى شركائها من بلدان الانديز. غير أن بعض المكاسب المحتملة من اتساع نطاق التجارة فيما بين بلدان حلف الانديز تبددت نتيجة لانعدام التجانس فى النظم المختلفة للنطاقات السعرية الخاصة بالمحاصيل القابلة للاستيراد فى البلدان الأعضاء.

وكانت الاصلاحات الخاصة بالائتمان الزراعى التى بدأت فى ١٩٨٩ تهدف الى زيادة حجم الموارد المتاحة للمزارعين من خلال انشاء صندوق جديد لاعادة الخصم هو FINAGRO، وزيادة قوى السوق فى تحديد تكاليف القروض واتجاهاتها. وابتداء من عام ١٩٩٠، زيدت أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمزارعين من المستويين المتوسط والكبير لتصل الى مستوى أسعار السوق. وأعلن عن جدول زمنى مدته أربع سنوات لتحرير أسعار الفائدة على القروض المقدمة لصغار المزارعين. وعلى الرغم من هذه التدابير، تعرضت تدفقات القروض على المزارعين لعوقات

شديدة ابتداء من ١٩٩١، عندما أدت الخسائر المتراكمة التى لحقت بمصرف التنمية الزراعية الى شل عملية الموافقة على القروض الجديدة.

كما أجرى خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤، عدد من الاصلاحات الكبيرة فيما يتعلق بالجوانب الرئيسية فى السياسة القطاعية. ووضعت عام ١٩٩١ سياسة جديدة للدعم العام المقدم للاستثمارات فى الرى وذلك بغرض زيادة دور القطاع الخاص فى اقامة وصيانة شبكات الرى. ووفق على خطة عشرية لزيادة الدعم العام للاستثمارات فى الرى والصرف مع التركيز على المشروعات الكبيرة.

ونقلت مسؤوليات البحوث الزراعية من ICA وهى وكالة عامة الى CORPOICA وهى مؤسسة جديدة انشئت بأموال من القطاعين العام والخاص. وكان الهدف من ذلك هو زيادة مشاركة القطاع الخاص فى تحديد أولويات البحوث وتمويلها. وقد استكمل هذا الاصلاح بانشاء الكثير من الصناديق الخاصة لخدمة المحاصيل المختلفة بتمويل من مساهمات من العائدات الزراعية. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الصناديق فى الاشراف على البحوث والترويج لأساليب التسويق المحسنة. ونقلت المسؤوليات الخاصة بالارشاد والمساعدات الفنية التى تقدم لصغار المزارعين من الوكالات المركزية الى الحكومات المحلية.

وخضعت سياسات الاصلاح الزراعى لتغير جذرى بعد الموافقة على التشريع الخاص باستخدام الأموال الحكومية فى تقديم الاعانات المباشرة للمنتفعين الذين أصبحوا الآن مسؤولين عن اختيار رقع الأراضى التى يريدون الحصول عليها. وأصبحت مشاركة الوكالة الوطنية INCORA تقتصر على اختيار المنتفعين والاشراف على المفاوضات مع القطاع الخاص، ومستويات الأسعار، وتوفير بعض المساعدات الفنية للمنتفعين. وأدى وضع المعايير المفصلة لتنظيم عملية التفاوض الى تأخير تطبيق الطرق الجديدة حتى أواخر ١٩٩٥ عندما أعلن عن أولى الحيازات المباشرة للمنتفعين.

واستكمالا لتنفيذ الاصلاحات الكاسحة المشار اليها أعلاه، خضع العديد من الوكالات القطاعية لاصلاحات جذرية شملت وكالة الرى INAT ، والجهاز المسؤول عن

الاشراف على البحوث ومرافق الصحة العامة ICA، ومعهد الاصلاح الزراعى INCORA، ووكالة التسويق شبه الحكومية IDEMA، وصندوق التنمية الريفية المتكاملة DRI، وعلاوة على ذلك، نقلت وزارة الزراعة والوكالة التابعة لها الخاصة بالموارد الطبيعية INDERENA، مهامها فى حماية الموارد الطبيعية الى وزارة البيئة التى انشئت حديثا عام ١٩٩٣.

الاصلاحات والأداء الزراعى : انخفضت بشدة مستويات الانتاج فى عدد من القطاعات الفرعية الهامة فى الزراعة الكولومبية، وخاصة المحاصيل القابلة للاستيراد (الحبوب والبذور الزيتية) ابتداء من النصف الثانى لعام ١٩٩١، كما أسهم انخفاض أسعار محاصيل التصدير فى هذه الأزمة التى تعمقت فى ١٩٩٢ عندما انخفض الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة بنسبة ٥ر١ فى المائة. وتحول الكثير من المزارعين فى ذلك الوقت ضد السياسات الحكومية، وتحولت المناقشات بشأن أسباب الأزمة الى جدل عام. وألقت روابط منتجى الحبوب والبذور الزيتية اللوم على تحرير التجارة وسحب الدعم الذى يقدم للتسويق من جانب وكالة IDEMA. ودفعت الحكومة بأن الأزمة نجمت عن آثار الجفاف، وانهيار الأسعار الدولية، وهى عوامل خارج نطاق سيطرتها.

ويبدو، رغم أن هذا الأمر مازال موضع جدل، أن العوامل الكامنة وراء انخفاض المحاصيل و/ أو الأرباح فى ١٩٩١-١٩٩٢ هى عوامل متباينة اعتمادا على المحصول قيد البحث. فبالنسبة للبن والقطن كان الانهيار الذى شهدته الأسعار العالمية هو العنصر الرئيسى فى هذا المجال (زاد محصول البن زيادة كبيرة فى ١٩٨٩-١٩٩٣) الذى ربما قد يكون قد تفاقم نتيجة للمراحل الأولى من ارتفاع قيمة العملة. ويبدو أن انخفاض عائدات المنتجين من القمح والشعير والأرز وفول الصويا ونخيل الزيت والذرة الرفيعة كان من فعل النتيجة المجتمعة لآثار الاصلاحات فى مجال التسويق على أسعار المنتجين، وضعف المحاصيل الناجم عن أشد حالات الجفاف كثافة منذ ثلاثة عقود، وهى الحالات التى أثرت على معظم أنحاء البلد فى أواخر ١٩٩١ و ١٩٩٢.

وانخفضت أسعار المنتجين الحقيقية استجابة لاجتماع الانخفاض فى الأسعار العالمية وارتفاع أسعار الصرف، وزيادة الحماية التى لم تكن بالقدر الذى يمكن معه التصدى للعوامل المشار اليها أعلاه. ويبدو أن العجز فى الانتاج الناجم عن الجفاف كان العنصر الحاسم فى انخفاض دخل المزارعين من الخضر والفاكهة والدرنات. وكان السكر هو الانتاج الرئيسى الوحيد الذى أظهر ظروف انتاج وربحية ممتازة خلال ١٩٩٠- ١٩٩٥. ونتيجة للأزمة، انخفض الدخل الريفى التجميعى بنحو ١٥ فى المائة فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢.

وأشارت التقديرات، باستخدام تحليل التوازن العام، الى أن انخفاض الأسعار العالمية والتخفيف من دعم الأسعار الزراعية المحلية يكمنان وراء ٧٠ فى المائة من التدهور الملحوظ فى الدخل الريفى. وعلى العكس من ذلك، أفاد تحرير التجارة سكان المدن والريف معا حيث زاد من العائدات الزراعية، وشجع على توزيع الدخل بقدر أكبر من العدالة.

وكانت للتطورات فى ١٩٩١ و ١٩٩٢ آثار جسيمة على مستويات معيشة سكان الريف. فقد زادت نسبة سكان الريف الذين يعيشون فى ظل الفقر المطلق من ٧ر٢٦ فى المائة فى ١٩٩١ الى ٢ر٣١ فى المائة فى ١٩٩٢. واتسعت بدرجة كبيرة الفجوة بين الأجور فى الريف والحضر، وهى الفجوة التى كانت قد أخذت فى الانخفاض بلا انقطاع تقريبا منذ أوائل السبعينات. وبعد أن زادت فرص العمل الريفى بنحو ١ر٤ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٨٨ و ١٩٩١، انخفضت بنحو ٧ر٣ فى المائة فى ١٩٩٢ وهو ما يمثل خسارة تبلغ نحو ٢٠٠ ٠٠٠ فرصة عمل. ولم تتغير معدلات البطالة العامة بصورة ملموسة نظرا لانخفاض معدلات المشاركة فى سوق العمل مقترنا بزيادة الهجرة الى المراكز الحضرية حيث كان قطاع التشييد يقدم فرص عمل للنازحين من عمال الريف.

وتضررت أنماط التجارة بالسلع الزراعية بدرجة كبيرة نتيجة للاتجاهات فى أسعار الصرف والأسعار الدولية. فانخفضت معدلات التوسع السريع فى الصادرات، باستثناء البن، عما كانت عليه فى الثمانينات حيث لم تزد من حيث

القيمة إلاّ بنحو ٧ر١٥ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢. وعلى العكس من ذلك، أدى الغاء القيود على الواردات، والنمو السريع فى الطلب المحلى الى تسارع وتيرة الواردات الزراعية حيث زادت بمعدل يقرب من ٣٠ فى المائة سنويا فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٢.

تدابير اعادة التنشيط فى ١٩٩٣-١٩٩٥ : أدت أبعاد وضخامة التدهور الذى حدث فى الدخل الريفى فى ١٩٩٢ الى تفاقم التوتر فيما بين بعض مجموعات المزارعين والحكومة. وطالب منتجو أشد المحاصيل تضررا من الأزمة وضع نهاية لجميع تدابير تحرير التجارة، وتقديم اعانات مباشرة. وأيد البعض الآخر الاصلاحات إلاّ أنه دعا الى اتخاذ تدابير مؤقتة للتخفيف من آثار الأزمة.

وطبقت الحكومة، ابتداء من منتصف عام ١٩٩٢، تدابير طوارئ جُمعت فى خطة لاعادة التنشيط فى أوائل ١٩٩٣. واشتملت هذه الخطة على عدد من تدابير الطوارئ المتصلة بالتجارة مثل تعديل خطة النطاق السعرى لزيادة مستويات الحماية بصورة معتدلة. واستأنفت وكالة IDEMA شراء الحبوب و البذور الزيتية بأسعار تزيد على أسعار السوق. ونفذ برنامج طارئ لتوفير فرص العمل ركز على المناطق التى انخفضت فيها هذه الفرص بصورة أشد من غيرها. وكانت المناطق التى حظيت بأعظم الاهتمام هى تلك التى أصيبت بالحشرة الثاقبة للبن، وتلك التى تم فيها الاستعاضة عن مزارع القطن بعمليات رعى الحيوانات. وطبقت تدابير طوارئ لتقديم القروض وذلك بهدف اعادة تمويل الديون التى فات موعد استحقاقها بالنسبة للمحاصيل التى تضررت من الأزمة، وتقديم الأموال الحكومية لانقاذ مصرف التنمية الزراعية. كما زيدت الاستثمارات العامة فى الوكالات الزراعية بصورة كبيرة.

وفى أواخر ١٩٩٣، أدى التوتر بين الحكومة ومجموعات المزارعين الى اصدار الكونغرس، الذى كان متعاطفا مع مصالح المنتجين، قانونا جديدا للتنمية الزراعية العامة. وبعد أن دفع التشريع الجديد بأن العنف الريفى يبرر تقديم معاملة خاصة للانتاج الزراعى، أيد بذل جهود حكومية أكثر نشاطا فى مجال

التسويق، واتخاذ اجراءات أقوى لفرض رسوم للوقاية من الاغراق ومكافحته من أجل الحيلولة دون دخول الواردات الغذائية المدعمة، وانشاء صناديق لاستقرار أسعار السلع، وتقديم القروض للزراعة، بتكاليف أقل من أسعار السوق، وتمويل خطة التأمين الزراعى. كما أنشأ القانون خطة لدعم الاستثمار لتقديم الدعم للمصروفات الرأسمالية الريفية من جانب القطاع الخاص. وأنشىء صندوق EMPRENDER للتشجيع على انشاء مؤسسات جديدة للتسويق والتصنيع ذات أهمية خاصة لصغار المنتجين، ومشروعات مشتركة مع القطاع الخاص. وعلى الرغم من صدور هذا القانون، لم يكن قد نفذ منه فى نهاية عام ١٩٩٥ بالفعل سوى عدد قليل مختار من البنود الواردة فى نصوصه.

وقد استمر تطبيق التدابير المبينة فى خطة اعادة التنشيط بعد تغيير الادارة فى أغسطس/ أب ١٩٩٤. واستكملت الحكومة الجديدة تدابير عام ١٩٩٣ بتنفيذ اعانات الاستثمار التى نص عليها القانون الزراعى. ورخصت بتقديم الاعانات للاستثمارات فى مشروعات الرى، وشراء الآلات الجديدة. كما نفذ فى عام ١٩٩٥ برنامج جديد لاعادة تمويل الديون التى فات أوان استحقاقها على صغار المزارعين فضلا عن خفض تكاليف الفوائد المفروضة عليها.

وشرعت الحكومة أيضا فى تنفيذ برنامج مؤقت لاتفاقيات الاستيعاب، وافقت بمقتضاه صناعات التحويل، مثل صناعات الأعلاف وعصر البذور الزيتية، على شراء جميع السلع المنتجة محليا بأسعار محددة. واستكمل البرنامج بتقديم اعانات مباشرة للمنتجين خلال عمليات شراء محاصيل فول الصويا والقطن والأرز. وفى عام ١٩٩٥، زاد الدعم المقدم للأسعار والقيود المفروضة على الواردات فى الخطة من انتاج الأرز بنسبة ٦٥ فى المائة، والذرة الصفراء بنسبة ٢٥ فى المائة، والذرة البيضاء بنسبة ٦٠ فى المائة، والشعير بنسبة ٢٥ فى المائة.

وأظهرت مستويات انتاج معظم المحاصيل المتضررة من أزمة ١٩٩١-١٩٩٢ تباطؤا فى الانتعاش خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٥. وقد تبين من دراسة أعدتها وزارة الزراعة أن هوامش الربح بدأت فى الزيادة فى أواخر ١٩٩٣ مع تركز

أسرع معدلات النمو فى المحاصيل الحولية الصالحة للتصدير. وزادت أسعار جميع المحاصيل باستثناء البن بنسبة ٣٦ فى المائة فى ١٩٩٤. وفى نفس العام، زادت الصادرات الزراعية بنسبة ١٨ فى المائة (باستثناء البن) بعد الانخفاض البالغ ٤ فى المائة فى ١٩٩٣. غير أن قيمة الواردات أخذت فى الزيادة بمعدلات سريعة بلغت ٣٨ فى المائة فى ١٩٩٤، وكان ذلك فى جزء كبير منه نتيجة لارتفاع أسعار الحبوب. وشهد انتاج القطن انتعاشا كبيرا حيث حقق فائضا للتصدير عام ١٩٩٥، وذلك نتيجة لارتفاع الأسعار الدولية، والدعم الحكومى. ومن بين جميع محاصيل التصدير، كان الموز هو المحصول الوحيد الذى لم يحقق أى زيادة فى مستويات انتاجه نتيجة لزيادة المعروض منه فى العالم، وتنفيذ حصص الاستيراد فى الاتحاد الأوروبى، وتصاعد أعمال العنف فى منطقة أورابا.

وفى عام ١٩٩٥، زاد الانتاج الزراعى (باستثناء البن) بنحو ٢ر٩ فى المائة. وتركز النمو فى المحاصيل المعمرة، فى حين انخفضت المحاصيل الحولية بنسبة ١ر٠ فى المائة نتيجة للأداء الفاتر للمحاصيل القابلة للاستيراد مثل الذرة الرفيعة وفول الصويا والذرة. وشهدت محاصيل صغار المزارعين معدلات نمو مرتفعة ولاسيما الموز الأفريقى واليوكا والنامى. ولأول مرة منذ ١٩٩٠، زادت الصادرات الزراعية بوتيرة أسرع من الواردات، ويرجع ذلك الى حد كبير الى ارتفاع الأسعار العالمية للصادرات الكولومبية، والمعدل السريع لخفض قيمة العملة.

توقعات المستقبل

حققت الاصلاحات الاقتصادية الجريئة فى ١٩٩٠-١٩٩٣ نتائج ايجابية للاقتصاد الكولومبى. غير أن الموقف كان مختلطا فى مجال الزراعة. ففى المدى القصير، كانت الاصلاحات الخاصة بالترويج لمزيد من توجهات السوق السبب، جزئيا، فى أزمة ١٩٩١-١٩٩٢ التى تعرضت لها معظم المحاصيل الداخلة فى التجارة. ومارست عملية تحرير التجارة والغاء القيود على الاستيراد أكثر التأثيرات ضررا

على ربحية الحبوب والبذور الزيتية القابلة للاستيراد. وكان توقيت هذه الاصلاحات سيئا. فقد كانت مستويات الانتاج مزدهرة نتيجة لارتفاع الأسعار الدولية، وخفض قيمة العملة فى الفترة ١٩٨٥-١٩٩٠. وتواكب تنفيذ الاصلاحات مع بداية فترة الانخفاض الشديد فى الأسعار الدولية، وزيادة تدفقات رأس المال على البلاد، الأمر الذى أدى الى الحد من حوافز الانتاج نتيجة لارتفاع أسعار العملات. وتفاقمت آثار انخفاض أسعار المنتجين فى ١٩٩٢ نتيجة لنقص الانتاج فى كثير من المناطق التى تضررت من أكثر حالات الجفاف شدة خلال ثلاثة عقود.

وعلى الرغم مما حدث من نكسات، اتخذت تدابير للطوارئ وأخذت معظم القطاعات التى تضررت من انخفاض الربحية فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٣ فى الانتعاش بالتدريج. وكانت بعض التدابير تنطوى على التخلى عن روح السوق الحرة الكامنة فى الاصلاحات الأصلية، بعد أن سيطرت بعض الاعتبارات الأكثر عملية على الموقف. غير أن الأهداف العريضة للسياسات ظلت تتسق مع المحافظة على نظام التجارة الحرة فى قطاع الزراعة، وكانت معظم تدابير الدعم التى نفذت فى ١٩٩٣ تدابير مؤقتة. وعلى الرغم من الصعوبات التى حدثت فى البداية، قبلت مجموعات المزارعين المبادئ الأساسية للمنهج الجديد، واتخذت التدابير الرامية الى تحسين قدراتها التنافسية فى المستقبل.

ويبدو أن الزراعة فى كولومبيا، قد اتجهت بعد الانتعاش الملحوظ الذى حدث فى ١٩٩٣-١٩٩٥، الى متابعة نمط النمو الأكثر استدامة فى المدى البعيد. فقد عمّق التنافس مع الواردات من مستوى ادراك المزارعين بالحاجة الى زيادة مستويات الانتاجية والتحول بالتركيب المحصولى نحو تلبية طلبات السوق. لذلك، أخذت مستويات الانتاجية فى الزيادة، وأخذت الاستثمارات فى البنية الأساسية فى وضع الأسس للنمو فى المستقبل.

غير أن نجاح الزراعة فى كولومبيا سوف يتطلب التغلب على بعض العقبات التى مازالت قائمة. فمازال المزارعون الكولومبيون يواجهون الارتفاع الشديد فى أعمال العنف فى الريف، وهو عامل كبح من امكانيات النمو فى الزراعة فى

هذا البلد منذ عدة عقود. وتشير دراسة أعدتها الحكومة (ادارة التخطيط القومى) الى أن المزارعين خسروا ما بين ٦ر١٠ فى المائة و ١٧ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة سنويا خلال الثمانينات نتيجة لأعمال الاختطاف والابتزاز والخسائر المحصولية، والسرقة، وانعدام الأمن بصفة عامة.

وقد تزيد الثروة النفطية التى يتوقع أن تستمر حتى النصف الأول من القرن القادم من الضغوط على ربحية السلع الزراعية الداخلة فى التجارة. فمع استيعاب عائدات النفط فى الاقتصاد، قد ترتفع أسعار الصرف بدرجة كبيرة، وتتحرك الأسعار النسبية لمصلحة السلع غير الداخلة فى التجارة. ويتوقع أن يحصل القطاع الحضرى على معظم المكاسب الدخلية الناجمة عن الازدهار. وقد أنشأت الحكومة عام ١٩٩٥، حرصا منها على الحد من الآثار السلبية على انتاج السلع الداخلة فى التجارة، صندوقا لتثبيت أسعار النفط من أجل خفض الآثار السلبية، وينتظر أن يؤدى ذلك الى الحد من ارتفاع أسعار الصرف. ويتعين، حتى تجنى الزراعة المنافع المتحققة من الثروة النفطية، زيادة الاستثمارات العامة فى المجالات الرئيسية مثل البحوث والبنية الأساسية للنقل مما يؤدى الى زيادة القدرة التنافسية للمزارعين فى كولومبيا.

وأخيرا لن تستفيد الزراعة فى كولومبيا استفادة كاملة من امكانياتها الطبيعية الى أن تتخذ التدابير لتحسين نمط استخدام الموارد. فالكثافة التى تستخدم بها الأراضى الزراعية مازالت تتباين تباينا شديدا من منطقة لأخرى. فأجزاء من مرتفعات الانديز تتعرض للافراط فى الاستغلال فى حين أن مناطق شاسعة من منطقة الأطلسى ووسط ماجدالينا تعانى من نقص الاستغلال. وسوف يستمر هذا النمط من تخصيص الموارد فى تحقيق خسائر كبيرة فى مجالات الكفاءة والتكافؤ والموارد الطبيعية الى أن يتم الغاء تحيزات السياسات لمصلحة وحدات الزراعة الميكنة، وعمليات تربية الحيوانات الكبيرة. وسيؤدى ذلك الى زيادة فرص العمل، والحد من الفقر فى الريف فضلا عن التقليل من أسباب أعمال العنف.

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نظرة عامة على الاقليم

التطورات الاقتصادية

مازالت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تواجه مشكلات حادة على مستوى الاقتصاد الكلى، وهى مشكلات نشأت عن حالات العجز المالى، والضغوط التضخمية، وتدهور نسب التبادل التجارى الخارجية، والدين الخارجى الضخم. وعلاوة على ذلك، كان الاقليم بطيئا فى تطبيق برامج الاصلاح اللازمة لتهيئة مناخ يساعد على تنفيذ التنمية المستدامة. وقد أسفرت هذه العوامل، مقترنة بفترات من الحروب الأهلية وحالات الجفاف المتكرر، عن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادى وتقلبها خلال العقد والنصف عقد الماضيين، حتى فى تلك البلدان التى طبقت برامج الاصلاح بصورة أكثر حزما. وظل التقدم بطيئا فى بعض مجالات الاصلاح الرئيسية مثل خفض الحواجز التجارية، واعادة تشكيل الاطار التنظيمى للقطاع العام الكبير، وخصخصته. ويمثل الاسراع بوتيرة الخصخصة، على وجه الخصوص، مهمة شاقة فى كل من مصر والجزائر وجمهورية ايران الاسلامية والجمهورية العربية السورية حيث تحتفظ المؤسسات العامة بدور مهيمن على النشاطات الصناعية. كما أن هناك مجالا كبيرا لتحرير التجارة فى هذه البلدان.

ويبلغ معدل النمو الاقتصادى فى الاقليم ككل نسبة متواضعة لم تتجاوز ٢ر٤ فى المائة فى ١٩٩٥ بعد أن ظل هذا المعدل دون تغيير فى العام السابق. وبقيت أسعار النفط منخفضة فى ١٩٩٥ على الرغم من الزيادة الملحوظة فى الطلب فى البلدان المستوردة، وهو الطلب الذى تمت تغطيته أساسا من البلدان غير الأعضاء فى منظمة البلدان المصدرة للنفط. وعلى الرغم من أن سياسات تقليص الطلب تعد أداة للتخفيف من حدة التضخم، فان ضعف أسعار النفط مازال يحد من النمو. ومع ذلك سجل العديد من البلدان مثل تركيا

الشكل رقم ١٠ - ١

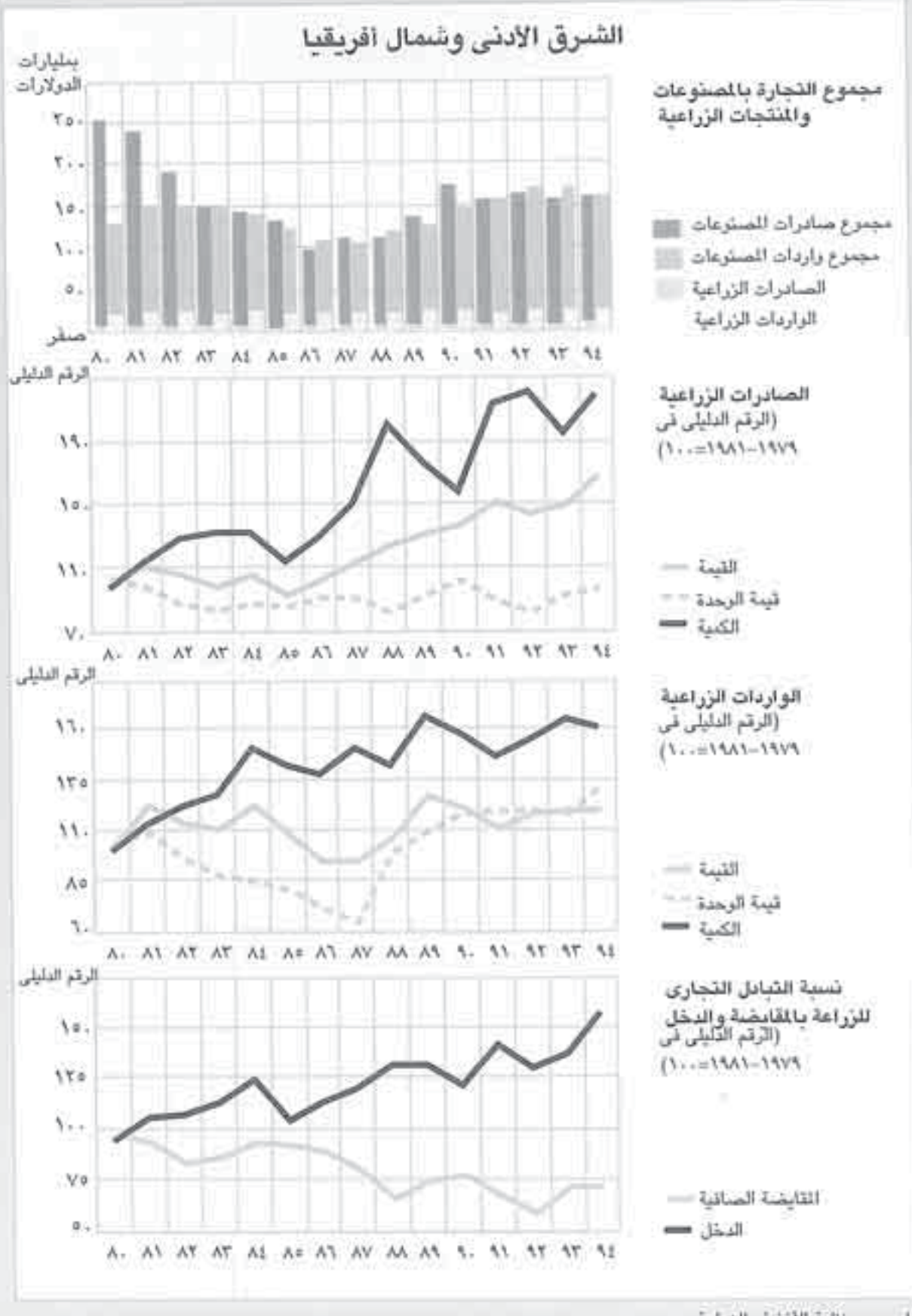

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشكل رقم ١٠ - ب

الشرق الأدنى وشمال أفريقيا

نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى

مجموع السكان واليد العاملة واليد العاملة فى الزراعة

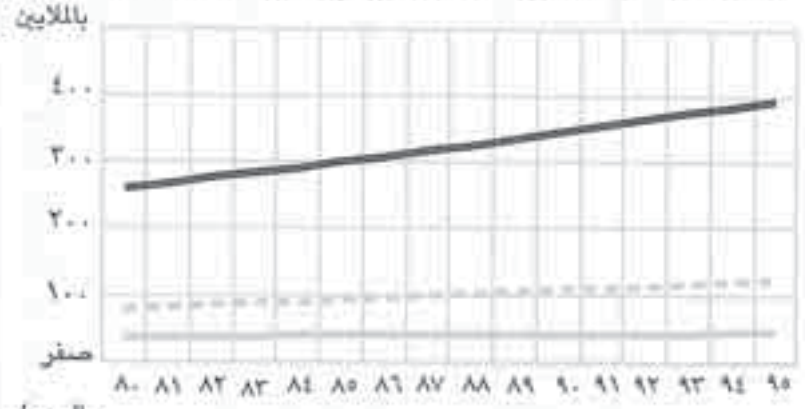

امدادات الطاقة الغذائية
(نصيب الفرد من السعرات الحرارية فى اليوم)

نصيب الفرد من انتاج الأغذية الأساسية
(الحبوب، الجذور او الدرنات والبقول بما يعادلها من الحبوب)

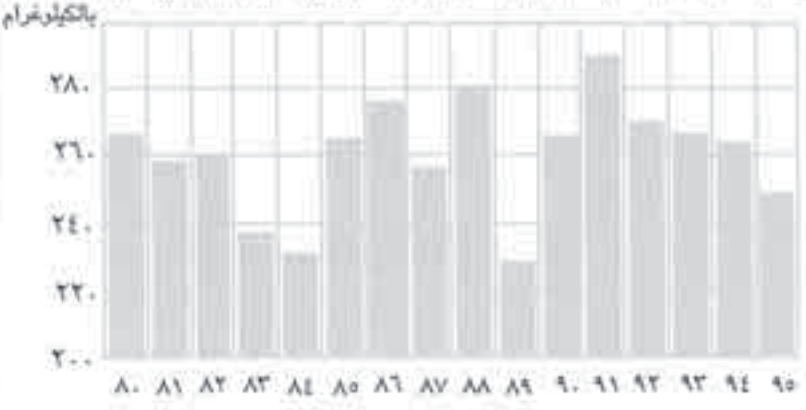

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

وجمهورية ايران الاسلامية، والجزائر، وبدرجة أقل، مصر زيادات ملموسة فى نموها الاقتصادى بعد عام ١٩٩٤ الذى كان يسوده الكساد. واستمر الاقتصاد الأردنى فى النمو بوتيرة مطردة.

وتبدو التوقعات فى المدى القصير مختلطة. فمن ناحية، قد يؤدى تحسن استقرار الاقليم الى بث الثقة والنشاط فى جميع أنحاءه، ومن ناحية أخرى، يتوقع أن تظل الاختلالات التى يعانى منها الاقتصاد الكلى وضعف أسعار النفط تؤثر فى توقعات النمو السريع فى البلدان المصدرة الصافية للنفط. ويعتبر التعاون الاقليمى أحد المجالات الرئيسية التى يتوقع فيها حدوث تطورات ايجابية. فعلى وجه الخصوص، يمكن أن تمهد عملية السلام بين الأردن وفلسطين واسرائيل الطريق أمام التعاون فى المستقبل فى عدد من المجالات الاقتصادية. ومع أن المحاولات السابقة للتجارة فيما بين البلدان العربية كانت غير ناجحة (لا تتجاوز ٨ فى المائة من مجموع التجارة فى الوقت الحاضر)، فان ظهور مجموعة التجارة الاقليمية التى تضم هذه البلدان، وتشمل مصر، يمكن أن تصبح، فى المستقبل، من أهم مناطق التجارة والتعاون على مستوى الاقليم. وسوف يقتضى ذلك ازالة المعوقات الاقتصادية والسياسية والمؤسسية التى تواجه التعاون الاقليمى فى الوقت الحاضر. وفى مجال الزراعة، يعد نقل التكنولوجيا من أهم المجالات فى اطار التعاون الاقليمى. فاسرائيل قادرة، فى الوقت الحاضر، على انتاج التكنولوجيا التجديدية الاقليمية التى تناسب المناخ فى هذا الاقليم ولاسيما فى مجال ادارة المياه، التى يمكن أن تكون مفيدة، بصورة خاصة، فى أماكن أخرى من الاقليم. ومن ناحية أخرى، فان التقدم فى مجال التجارة بالسلع الزراعية فى الاقليم سوف يعتمد أيضا على الغاء اسرائيل للدعم الداخلى، وفتح أسواقها لاستيعاب قدر أكبر من الواردات من السلع الزراعية من جيرانها.

الأداء الزراعى وما يتصل به من قضايا

انخفض نمو الانتاج الزراعى فى الشرق الأدنى وشمال أفريقيا من النسبة المتواضعة بالفعل البالغة ٢ فى المائة فى

الشرق الادنى وشمال افريقيا

١٩٩٤ الى ١ر٧ فى المائة فى ١٩٩٥. وتشير التقديرات الى أن الانتاج العام للحبوب البالغ نحو ٢٢ مليون طن فى ١٩٩٥ قد انخفض بنحو ١٨ فى المائة عن المحصول الأعلى من المعتاد الذى تحقق فى العام السابق. وعلى الرغم من تحسن الحوافز المقدمة من خلال السياسات الزراعية المحلية، وارتفاع الأسعار الدولية، لم يحقق الاقليم سوى نجاح محدود فى انتاج المحاصيل الاستراتيجية، وتنويع قاعدة الانتاج الزراعى وتعزيز انتاجية الأراضى الزراعية. وأشارت التقديرات الى أن انتاج القمح فى شمال أفريقيا، الذى يعتمد بشدة على الأمطار، قد انخفض بنحو ٢٢ فى المائة حيث انخفض من ٣ر١١ مليون طن فى ١٩٩٤ الى ٩ر٨ مليون طن فى ١٩٩٥ نتيجة لضعف الأمطار ولاسيما فى المغرب.

فبعد المحصول الوافر الذى تحقق فى ١٩٩٤، أضر ضعف الأمطار بالزراعة فى المغرب فى ١٩٩٥. وقد استنفدت المياه المتوافرة فى خزانات البلد نتيجة للجفاف الذى استمر طوال ثلاث من السنوات الأربع الماضية، وهو الأمر الذى أثر فى الكميات المتوافرة من المياه لأغراض الزراعة والاستخدامات الأخرى. وكانت المساحة المزروعة بالحبوب تقل بنحو ٣٧ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٩٤، وأشارت التقديرات الى أن انتاج الحبوب فى ١٩٩٥ البالغ ٩ر١ مليون طن كان يمثل أقل مستوى يبلغه هذا الانتاج منذ ٣٠ عاما. وانخفض انتاج القمح بنحو ٨٠ فى المائة (الى ١ر١ مليون طن)، وانتاج الشعير بنحو ٨٤ فى المائة فى ١٩٩٥، ولذا يتوقع أن تكون واردات القمح فى ١٩٩٦ فى حدود ٣ ملايين طن، أى بزيادة تربو على ١٥٠ فى المائة عما كانت عليه فى ١٩٩٥. وبغية تشجيع الانتاج، زادت الحكومة من أسعار دعم بنجر السكر وقصب السكر والقطن.

وفى مصر، زاد الانتاج الزراعى بنحو ٥ر٢ فى المائة فى كل من ١٩٩٤ و ١٩٩٥. وأشارت التقديرات الى زيادة انتاج القمح بنسبة ٢٨ فى المائة ليصل الى ٧ر٥ مليون طن وذلك أساسا نتيجة لزراعة أصناف أفضل من البذور، وزيادة الحوافز. وعلى الرغم مما تحقق من زيادة فى الانتاج، بدأ ارتفاع الأسعار المحلية والدولية فى التأثير بصورة عكسية فى الطلب المحلى. غير أن مصر مازالت أكبر مستورد صاف

للقمح فى الاقليم. وفى نفس الوقت أخذ انتاج محصولى الأرز والقطن فى الاستجابة للأسعار المواتية، وتحرير السوق، خاصة وان القطن يسوق الآن عن طريق القطاع الخاص.

وكانت *تركيا* عادة من البلدان القليلة فى الاقليم التى تتمتع بالاكتفاء الذاتى من الأغذية. وتوفر السياسة السعرية الحكومية التى تنفذ فى اطار برنامج التكيف الهيكلى الحالى، الدعم للحبوب والسكر والتبغ وذلك بزيادات سعرية تبلغ ١٠٠ فى المائة بالنسبة للحبوب (الشعير والراى والشوفان). وتسببت السياسات الزراعية فى الآونة الأخيرة فى أن تتحول تركيا الى مستورد صاف للقمح. فقد كان انتاج القمح فى ١٩٩٥، رغم زيادته عن المستوى الضعيف الذى تحقق فى العام السابق، يقل كثيرا عن الكميات المتوقعة البالغة ٢١ مليون طن، ويعزى ذلك جزئيا الى التأثيرات المدمرة للأمطار التى هطلت فى غير موسمها والى الآفات. وبغية تلبية الطلب المحلى، ألغت الحكومة رسوم الاستيراد البالغة ٢٠ دولارا للطن من القمح، وذلك لتمكين القطاع الخاص من استيراد الأنواع الجيدة من هذه السلعة. وفى عام ١٩٩٥، استوردت تركيا كميات كبيرة من القمح والسكر ولحوم الأبقار. ويتوقع أن تستورد نحو مليون طن من القمح عام ١٩٩٦.

وفى *السودان*، فانه بعد المحاصيل الجيدة، بصورة غير عادية، التى حصدت فى ١٩٩٤، أشارت التوقعات لعام ١٩٩٥ الى أن الانتاج سيبلغ ٣٫٣ مليون طن من الحبوب، أى بما يقل بنحو ٢٦ فى المائة عما كان عليه فى العام السابق الذى تحققت فيه محاصيل جيدة بصورة استثنائية. ويتوقع أن ينخفض انتاج الذرة الرفيعة والدخن بنحو ١٢ فى المائة و ٤٦ فى المائة على التوالى، وذلك أساسا نتيجة لانخفاض المساحة المخصصة لهذين المحصولين فى كل من المناطق المميكنة والمروية. وعلاوة على ذلك، تضررت غلات هذين المحصولين من ضعف الأمطار الموسمية، والأضرار التى ألحقتها الآفات، وانتشار الأعشاب الضارة. ومع ذلك، تبدو التوقعات العامة للقمح والحبوب الخشنة مواتية فى ١٩٩٦ بعد هطول الأمطار الغزيرة، ومكافحة الجراد الصحراوى فى الوقت المناسب وزيادة المساحة المزروعة. كما يتوقع أن تؤدى الأسعار المحلية

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

والدولية المواتية مقترنة بالحوافز الأخرى الى زيادة الانتاج. ومازال عدم كفاية البنية الأساسية للتسويق والنقل من المعوقات الرئيسية أمام تحقيق أهداف الاكتفاء الذاتى من الأغذية، وتوفير امدادات غذائية للتصدير.

وفى *الجزائر*، عاد انتاج الحبوب الى مستواه المعتاد البالغ ٢ر٢ مليون طن فى ١٩٩٥ مع زيادة انتاج القمح بمقدار الضعف والشعير الى ثلاثة أمثال ما كان عليه. واتخذت الحكومة عددا من الخطوات لزيادة الانتاج الزراعى فى المدى الطويل، بالنظر الى زيادة أعباء الواردات الغذائية التى تعد من أكبر المستويات فى الاقليم. وتستند السياسة الجديدة الى زيادة أسعار الدعم، وخفض معدلات الفائدة للمزارعين، كحوافز من أجل زيادة الانتاج المحلى من الحبوب والبقول والألبان، وزيادة الانتاج من الأراضى الحالية من خلال تحسين خدمات الارشاد وتنمية زراعة الأراضى الجافة فى جنوبى الجزائر.

ومازالت العقوبات المفروضة على *العراق* ، تؤثر بصورة حادة على المنتجين والمستوردين على حد سواء. فعلى الرغم من أن الأحوال الجوية كانت مواتية، انخفض انتاج الحبوب بنسبة ١٠ فى المائة فى ١٩٩٥ نتيجة لنقص البذور والمستلزمات الكيماوية. واستمرت الكميات المتاحة من الأغذية فى التناقص نتيجة لنقص النقد الأجنبى اللازم لتلبية الاحتياجات المحلية من الأغذية والذى يقدر بنحو ٢ر٧ مليار دولار. وتشمل الجهود التى تبذلها الحكومة لاحتواء الأوضاع المتدهورة زيادة كميات الحصص من دقيق القمح من كيلوغرام الى ٧ كيلوغرامات، والزيوت النباتية من ٦٢٥ غراما الى ٧٥٠ غراما للفرد. ومع ذلك فان هذه الحصة المزادة لا تغطى سوى أقل من ٥٠ فى المائة من الاحتياجات اللازمة من الطاقة الغذائية.

وفى *المملكة العربية السعودية*، خفضت أسعار الدعم المقدمة للقمح من ٢٠٠٠ ريال سعودى الى ١٥٠٠ ريال سعودى (٤٠٠ دولار للطن) من أجل الحد من الاعانات التى تشرف عليها الحكومة لانتاج القمح. ومازال انتاج عام ١٩٩٥ البالغ ٢ر٥ مليون طن يزيد بصورة طفيفة عن الاحتياجات المحلية البالغة ١ر٨ مليون طن. وتهدف السياسة الحكومية

الى تحقيق المزيد من الخفض فى الاعانات المقدمة للقمح لكى يتناسب الانتاج مع الطلب المحلى. وفى نفس الوقت، يجرى التشجيع على انتاج الخضر والمحاصيل عالية القيمة واللحوم.

وزاد انتاج الحبوب فى سورية بنسبة ٨ فى المائة فى ١٩٩٥، حيث بلغ انتاج القمح ٤ ملايين طن، أى بما يزيد بنحو ١٣ فى المائة عن مستوى عام ١٩٩٤، فى حين زاد انتاج الشعير بنسبة ١٥ فى المائة.

القضايا المؤثرة فى الأمن الغذائى للاقليم

يعتبر اقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، عادة، من الأقاليم المستوردة الصافية الكبيرة للأغذية. وقد زادت الفجوة بين الواردات والانتاج من الأغذية والتى كانت تقارب ٥ ملايين طن فى ١٩٦٠-١٩٦١، الى أكثر من ٢٠ مليون طن فى ١٩٩٥-١٩٩٦. ومن بين بلدان الاقليم، تعتبر المملكة العربية السعودية البلد الوحيد، ثم سورية، مؤخرا، اللتين تصدران القمح. وتحتفظ أربعة بلدان هى تركيا وجمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية وسورية، بالجزء الأكبر من مخزونات الاقليم من القمح، حيث تبلغ نسبة المخزونات الى الاستخدام نحو ٢٥ الى ٣٠ فى المائة مقابل ٨ الى ١٠ فى المائة فى شمال أفريقيا.

وشهدت فترة السبعينات زيادات كبيرة فى المتحصلات من الطاقة الغذائية باستثناء بعض البلدان مثل أفغانستان واليمن، مما أدى الى تجاوز الاقليم للمتوسط السائد فى البلدان النامية ككل. وعلى الرغم من أن الاكتفاء الذاتى من الأغذية يعد، تاريخيا، من الأهداف الاستراتيجية للخطط الانمائية فى كثير من بلدان الاقليم، فان معظم الزيادة فى المتحصلات اليومية من الطاقة تحققت من خلال زيادة الواردات الغذائية. والواقع أن النمو الزراعى قد أخفق فى تحقيق الاكتفاء الذاتى أو حتى مواكبة الزيادة فى عدد السكان. وظهر اثر زيادة عائدات النفط فى الاقليم فى الاعانات المحلية التى تقدم للمستهلكين، والتى أدت الى حدوث زيادة سريعة فى استهلاك الأغذية خلال السبعينات

والثمانينات. كما أسهم تغير أنماط الأغذية فى اتجاه السلع عالية القيمة التغذوية فى زيادة استهلاك الأغذية التى تأتى باطراد من الاستيراد.

وسار الأداء الاقتصادى فى معظم البلدان على نسق التقلبات الدورية فى عائدات النفط. فقد كان انهيار هذه الأسعار فى أوائل الثمانينات، ثم انخفاضها المطرد بعد ذلك، صدمة خارجية تتطلب اجراء تعديلات فى السياسات الرئيسية لازالة الاختلالات الهيكلية فى اقتصاديات الاقليم. وينطبق ذلك بوجه خاص على سياسات الأمن الغذائى التى كانت تتسم بتقديم الاعانات للمستهلكين، مما كان ينطوى على انفاق عام ضخم فى معظم بلدان الاقليم. ومع ذلك استمرت السياسات المالية التوسعية (بما فى ذلك سياسات دعم المستهلكين التى يتعذر مواصلتها)، وأدت المعوقات الاقتصادية الى زيادة تباطؤ النمو الاقتصادى. وتعرضت معظم بلدان الاقليم لانخفاض فى الدخل الفردى، وعجز فى الميزانية وغير ذلك من الاختلالات.

وفى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، توصل الكثير من البلدان مثل مصر والأردن وتركيا والمغرب والجزائر واليمن الى برامج للتكيف الهيكلى مع مؤسسات بريتون وودز. وتطبق البلدان الأخرى فى الاقليم اصلاحات اقتصادية أيضا يتمثل ركنها الأساسى فى ازالة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد لتوجيهه نحو الاستخدام الأكثر كفاءة للموارد. وتتمثل الأهداف الرئيسية للاصلاحات فى قطاع الزراعة فى زيادة الانتاج المحلى، والغاء الاعانات العامة التى تقدم للأغذية الاستهلاكية. وعلى الرغم من أن تحرير الأسعار والغاء الدعم الاستهلاكى بالتدريج فى السنوات القليلة الماضية يعدان خطوة على الطريق السليم من المنظور طويل الأجل، فقد كانت لهما تأثيرات ضارة على السكان ولاسيما الفئات منخفضة الدخل، مما أسهم فى زيادة الفقر وتعرض الأمن الغذائى للخطر فى الكثير من بلدان الاقليم. وأسفر ذلك عن الحاجة الى وضع برامج وتدابير خاصة لحماية صغار المزارعين والمستهلكين والفئات الحساسة من السكان الأمر الذى فرض أعباء أخرى على الميزانية.

الشرق الادنى وشمال افريقيا

ونظرا لأن نسبة كبيرة من سكان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا تعيش فى المناطق الريفية، وتعتمد على الزراعة فى الحصول على القوت الضرورى، تظل زيادة الانتاج الزراعى أمرا مهما لا بالنسبة لتعزيز الأمن الغذائى فحسب، بل وللتخفيف من حدة الفقر. وفى هذا السياق، فان نقص المتاح من الامدادات الكافية من المياه فى الاقليم يعد عاملا مقيدا كبيرا لنمو الزراعة، ومن ثم فان له انعكاسات على الأمن الغذائى، اذ يأتى أكثر من ٥٠ فى المائة من الانتاج الزراعى فى الاقليم من الزراعة المروية. ومن المحتم أن تزداد الضغوط على القطاع الزراعى، بدرجة أكبر، مع النمو السريع فى اعداد السكان، وزيادة التوسع العمرانى والتصنيع. وسوف تحدد سياسات الاصلاح الزراعى والمياه، فى المدى الطويل، درجة أداء قطاع الزراعة فى الاقليم. ويعد اصلاح ادارة الطلب فى قطاع المياه عنصرا رئيسيا فى زيادة كفاءة أداء الزراعة فى الاقليم ومن ثم تعزيز الأمن الغذائى.

ويمكن القول بصورة عامة، ان الزراعة سوف تظل العامل الرئيسى الذى يحدد آفاق الاقتصاد والأمن الغذائى فى الكثير من بلدان الاقليم. فمن خلال التنمية الزراعية، ولاسيما فى بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض البالغ عددها ١٤، سيمكن زيادة فعالية تناول بعض القضايا الهامة مثل الاعتماد على الواردات، وتلبية احتياجات سكان المدن المتزايدة من الأغذية، وزيادة الدخل وتعزيز الأمن الغذائى ولاسيما بالنسبة لسكان الريف الفقراء. غير أن الاستفادة من الامكانيات غير المستغلة فى الاقليم، والمحافظة على الموارد الانتاجية من الناحيتين الكمية والنوعية هما من التحديات الهائلة فى العديد من البلدان التى تواجه معوقات نتيجة للظروف الطبيعية والمناخية القاسية، وحيث وصلت تعرية التربة والتصحر والتغدق والملوحة الى أبعاد تثير القلق.

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

الأراضى الفلسطينية

استعراض اقتصادى

تأتى المرحلة الانتقالية الحالية التى تمر بها الأراضى الفلسطينية من الاحتلال الى الحكم الذاتى فى وقت يسيطر فيه التباطؤ على النمو الاقتصادى نتيجة للعديد من المشكلات الهيكلية والسياسية التى تكونت على امتداد الثلاثين عاما الماضية. فقد توقف نمو الدخل، وتقوضت بشدة البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية، وعلى الرغم من أن القطاع الزراعى يحقق فائضا قابلا للتصدير، فان التجارة مازالت تتعرض للمعوقات نتيجة للقيود المفروضة على وصول المنتجين الفلسطينين الى الأسواق. وفى نفس الوقت، أخذت قاعدة الموارد الطبيعية فى التدهور بوتيرة سريعة، كما تفاقمت حدة المعاناة الاقتصادية بفعل تكرار اغلاق الحدود مع اسرائيل. ومازالت المكاسب الاقتصادية الملموسة التى حققها السلام تحيط بها الشكوك بالنظر الى أنه مازال يتعين تسوية القضايا السياسية والاقتصادية المعلقة وهو الأمر الذى يبدو أنه سيستغرق بعض الوقت.

وهناك مزيج من التكامل البعيد عن الاتساق فى الاقليم وضعف الاطار التنظيمى، مما يفسر الكثير من جوانب النمط غير المتساوى للتنمية فى الأراضى الفلسطينية خلال العقود الثلاثة الماضية. فقد شهد الاقتصاد فترات من الارتفاع والانخفاض نجمت عن الظروف السياسية غير السوية فى العالم العربى واسرائيل.

ويمكن، فى ظل القيود المفروضة على التجارة والانتاج، تفسير جانب كبير من نمط النمو الاقتصادى فى الأراضى الفلسطينية بعد ١٩٦٧. فقد أصبح النمو الاقتصادى فى هذه الأراضى مرتبطا بالتقلبات الاقتصادية الدورية المتصلة بعائدات النفط، مثلما هو الحال فى البلدان العربية الأخرى، فضلا عن نمط التنمية فى اسرائيل.

ويتمثل السبب الرئيسى للنمو الاقتصادى السريع فى الأراضى الفلسطينية بعد ١٩٦٧ فى زيادة التكامل الاقتصادى بين الأراضى المحتلة حديثا واسرائيل من ناحية توافر فرص

العمل فى اسرائيل، وزيادة الواردات على الرغم من أن الصادرات، ولاسيما تلك المنتجات ذات القدرة التنافسية، قد ظلت خاضعة للقيود التى فرضتها اسرائيل. وزاد عدد الفلسطينيين العاملين فى اسرائيل من الصفر تقريبا الى ٧٥ ٠٠٠ عامل فى ١٩٧٩. وأدى الازدهار الاقتصادى الذى شهدته المنطقة العربية نتيجة لارتفاع عائدات النفط فى النصف الأول من السبعينات الى تصدير المزيد من اليد العاملة التى أصبحت مصدرا رئيسيا لعائدات النقد الأجنبى فى الأراضى الفلسطينية، وذلك من خلال تحويلات العمال المغتربين. وأدى ازدهار الاستثمار، وخاصة فى قطاع التشييد، الى وصول متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى الى ٨ر٥ فى المائة فى الفترة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٩. وخلال هذه الفترة تجاوز الدخل الفردى مستواه فى الأردن ومصر.

وكانت الثمانينات نذيرا بقدوم عهد يتسم بانخفاض عائدات النفط فى الاقليم ككل. ومن ثم تباطؤ المستوى الاقتصادى العام. وأدى انخفاض الطلب على اليد العاملة الفلسطينية، وتقلص النمو فى قطاعى التجارة والخدمات، مقترنين بانخفاض التحويلات، الى اصابة اقتصاد الأراضى الفلسطينية بالكساد أيضا. فاعتبارا من ١٩٨٠ الى ١٩٨٧، بلغ متوسط معدل النمو السنوى فى الناتج المحلى الاجمالى ٦ر٣ فى المائة فى الضفة الغربية ونحو ٦ر١ فى المائة فى قطاع غزة. وتعرضت عملية تطوير البنية الأساسية والمؤسسات والخدمات الاجتماعية، التى كانت مقيدة بالفعل نتيجة للاحتلال، لمزيد من القيود نتيجة للكساد الاقتصادى. وفى نفس الوقت، كان لارتفاع معدلات التضخم فى اسرائيل آثاره أيضا على الاقتصاد الفلسطينى حيث أثر على المجموعات منخفضة الدخل على وجه الخصوص. وأسفر بدء حركة الانتفاضة فى أواخر الثمانينات عن حدوث اضرابات متكررة واغلاق للحدود مع اسرائيل مما أسهم فى تشديد القيود على تحركات اليد العاملة الفلسطينية، وزيادة القيود الاقتصادية على الأراضى الفلسطينية. وفى عام ١٩٩١، أدت أزمة الخليج الى تفاقم الأوضاع نتيجة للخفض الشديد الذى تعرضت له اليد العاملة الفلسطينية فى بلدان الخليج. ولاسيما فى الكويت، واغلاق اسرائيل للحدود أمام تنقل اليد العاملة.

الشرق الادنى وشمال افريقيا

وجلبت عملية السلام معها تحديات وفرصا للأراضى الفلسطينية. فبعد الحصول على الحكم الذاتى الكامل، دخلت جهود التنمية الفلسطينية مرحلة جديدة نتيجة للاتفاق المؤقت التاريخى بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٩٣، وما تحقق بعد ذلك من تقدم اثر اتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤. فمنذ ذلك الوقت، أبرم اتفاق بشأن الجهود المشتركة من أجل التنمية الاقتصادية فيما بين السلطة الفلسطينية وحكومة اسرائيل والجهات المتبرعة بدعم من البنك الدولى والأمم المتحدة. ويتوقع تدفق مساعدات مالية ضخمة من الجهات المتبرعة الدولية خلال السنوات القادمة. ويتمثل التحدى الرئيسى الذى يواجه السلطات الآن فى الكيفية التى يمكن بها استخدام التدفقات الرأسمالية المالية المتوقعة كوسيلة لازالة الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد، ووضع الأساس للتنمية المستدامة فى الأجل الطويل.

ويمكن القول بصورة أكثر دقة، بأن قضايا السياسات الرئيسية التى يتعين معالجتها تشمل خفض الاعتماد التقليدى على المصادر الخارجية فى توفير فرص العمل لليد العاملة الفلسطينية، وذلك من خلال استغلال فرص الانتاج المحلية. ومازال النظام التجارى الذى يعانى من فجوة تجارية ضخمة، يعتمد بشدة على فرص العمل فى اسرائيل. ولذا فان الأمر الذى يتعين عمله الآن هو توسيع قاعدة الانتاج وتنويع الأسواق وتحرير التجارة مع كل من البلدان العربية واسرائيل مع تهيئة مناخ موات يتفق واستراتيجية النمو الموجه نحو التصدير ويقود الى زيادة التكامل الاقتصادى. وفى نفس الوقت، يتعين توفير البنية الأساسية والخدمات العامة لا من أجل تحسين ظروف المعيشة فحسب، بل ولدعم النشاطات الاستثمارية للقطاع الخاص، وتجنب المزيد من تدهور البيئة.

دور الزراعة

تضطلع الزراعة، عادة، بدور مهيمن على الاقتصاد الشامل للأراضى الفلسطينية يفوق ذلك الذى تضطلع به فى اقتصاديات البلدين المجاورين وهما الأردن واسرائيل. فخلال

الشرق الادنى وشمال افريقيا

فترة النمو الاقتصادى من ١٩٦٨ الى ١٩٧٤، بلغ متوسط نصيب الزراعة فى الناتج المحلى الاجمالى ٣٧ فى المائة فى الضفة الغربية، و ٣٢ فى المائة فى قطاع غزة ثم انخفض الى ٢٧ فى المائة و ٢٣ فى المائة على التوالى خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٨٦، وذلك نتيجة للقيود الصارمة التى فرضتها السلطات الاسرائيلية على التجارة، والحد من الحصول على الأراضى والمياه ثم تحول اليد العاملة عن الزراعة ذات العائد المنخفض الى القطاعات مرتفعة العائد ولاسيما الخدمات.

وخلال السنوات الأخيرة من الثمانينات، استعاد القطاع الزراعى بعضا من أهميته، كما يتضح من زيادة نسبته فى الاقتصاد الشامل وعودتها الى مستوياتها التاريخية. وظل محصول الزيتون الجيد فى الضفة الغربية، ومحصول الحمضيات الجيد فى قطاع غزة العنصرين المساهمين الرئيسيين فى زيادة الناتج المحلى الاجمالى. وكان هذا الانتعاش أداة لا فى توفير فرص العمل للعمال العائدين من الخارج، وأولئك الذين كانوا يعملون فى السابق فى اسرائيل فحسب (والذين يقدر عددهم معا بنسبة عالية من اليد العاملة تبلغ ٤٠ فى المائة فى عام الذروة فى ١٩٨٧) بل وفى المساهمة فى الاقتصاد الفلسطينى خلال المناخ الاقتصادى المتسم بالركود فى الاقليم فى نفس هذه الفترة.

ومازال القطاع الزراعى يمثل مصدرا مهما لفرص العمل لسكان الأراضى الفلسطينية البالغ عددهم ١٫٧ مليون نسمة. وتضم المناطق الريفية ٧٠ فى المائة من مجموع السكان. وتبلغ نسبة العاملين فى الزراعة ٣٦ فى المائة من مجموع اليد العاملة فى الضفة الغربية و ١٩ فى المائة فى قطاع غزة. وثمة خصائص مميزة فى هذا الهيكل تتمثل فى أن النساء يشكلن حتى الآن المصدر الرئيسى لليد العاملة نظرا لأن اليد العاملة من الرجال قد هاجرت اما الى المدن أو الى اسرائيل أو الى أماكن أخرى.

استخدام الموارد الزراعية

تعتمد الزراعة فى الضفة الغربية على الأمطار حيث تشمل نحو ٩٥ فى المائة من المساحة المزروعة، فى حين

تكرس نسبة الخمسة فى المائة الباقية للرى الدائم. فمن بين نحو ٠٠٠ ١٥٦ هكتار، يخضع نحو ٠٠٨ ٧ هكتار للزراعة المروية. وتعد المناطق الواقعة فى وادى الأردن (٠٠٥ ٣ هكتار) وطولكرم (٠٠٦ ٢ هكتار) المناطق الرئيسية فى مجال الزراعة المروية. وفى المناطق الحضرية، تزرع معظم المحاصيل التقليدية فى اطار بيئة منخفضة المخاطر والمستلزمات والتكنولوجيات. وتحتل زراعات الزيتون والكروم واللوز ٦٠ فى المائة من المساحة المزروعة، والقمح والشعير ٣٥ فى المائة من هذه المساحة . ويستخدم ٦٠ فى المائة من الأراضى المروية فى زراعة الخضر والفاكهة و ٢٥ فى المائة للحمضيات و١٢ فى المائة للموز. وتعتبر الممارسات فى مناطق الزراعة المروية أكثر تقدما بالمقارنة بتلك السائدة فى مناطق الزراعة المطرية من حيث تطبيق التكنولوجيا الحديثة ولاسيما بالنسبة للمحاصيل المحمية التى تزرع تحت الصوبات والأنفاق، واستخدام نظام الرى بالتنقيط.

وفى قطاع غزة، وصل مجموع المساحة المخصصة للزراعة الى مستوى الذروة فى ١٩٦٨ (٢٠٠ ١٨ هكتار). وخلال السنوات العشر الأخيرة، تقلصت هذه المساحة الى ٥٠٠ ١٦ هكتار وذلك أساسا نتيجة للتوسع العمرانى.

ويخضع ٦٥ فى المائة من المساحة فى الوقت الحاضر للرى. وكانت الحمضيات عادة هى المحصول الغالب فى قطاع غزة، ويستهلك نحو نصف المياه المستخدمة فى الزراعة. وتخصص المساحة المزروعة المتبقية لزراعة الخضر ومحاصيل متعددة. وتستخدم الأراضى غير الخاضعة للرى فى زراعة أشجار الفاكهة والكروم واللوز. ويقل نحو نصف مساحة المزارع عن هكتار واحد، فى حين تزيد مساحة ما لا يزيد عن ١١ فى المائة منها على ٤ر٦ هكتار. وتوجد، فى الضفة الغربية، فوائض كبيرة من الخضر القابلة للتسويق (٤ر١١ فى المائة)، والحمضيات (٣٥ فى المائة)، والكروم (٨١ فى المائة) والزيتون المخلل (٨٤ فى المائة). غير أن الانتاج الزراعى كان يتسم بالركود أو الانخفاض فى الضفة الغربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفى قطاع غزة، أسهم التغيير فى التركيب المحصولى فى زيادة انتاج الخضر من ٠٠٠ ١٣٨ طن فى ١٩٨٩–١٩٩٠ الى ٠٠٠ ٢٠١ طن فى

١٩٩١-١٩٩٢، على الرغم من انخفاض انتاج الحمضيات من ١٩٧ ٠٠٠ طن الى ١١٠ ٠٠٠ طن خلال نفس الفترة. وأدى تزايد الملوحة، والافراط فى ضخ المياه، ونقص فرص الوصول الى الأسواق الى انخفاض معدلات العائد من الحمضيات والى الاستعاضة عن زراعتها بانتاج الخضر.

المياه والزراعة

تعتبر المياه عاملا حاسما فى تحديد مستقبل الزراعة فى الضفة الغربية وقطاع غزة. وتبلغ مصادر المياه المتجددة سنويا، والتى هى أساسا مياه جوفية من طبقات حاملة للمياه يجرى اقتسامها مع اسرائيل، نحو ٨٥٠ مليون متر مكعب فى الضفة الغربية، ونحو ٨٠ مليون متر مكعب فى قطاع غزة. ويتجاوز الطلب على المياه الامدادات المتاحة. ففى قطاع غزة، يجرى استنزاف مصادر المياه الجوفية بمعدلات تثير القلق. وتعد زيادة امدادات المياه فى قطاع غزة قضية رئيسية فى ضوء المعدل الحالى لاستهلاك المياه الذى يتجاوز المستوى الأقصى المستدام. وكانت التركيبة المحصولية غير الملائمة، والحصول مجانا على المياه فى الماضى، قد أسهما فى انخفاض منسوب الماء الأرضى الى ما دون المستوى الأدنى المستدام. وأدى ذلك فى كثير من الأحيان الى تحويل المزيد من الضخ الى عامل غير اقتصادى. وفى الضفة الغربية، يخضع توفير كميات اضافية من المياه الى قيود نتيجة للحدود التى وضعتها السلطات الاسرائيلية والندرة العامة للمياه مما أدى الى زيادة تكاليف الفرصة الاقتصادية البديلة لضخ وحدات اضافية من المياه.

وتسعر المياه بمعدلات أقل مما ينبغى فى القطاع الزراعى، وبأكثر مما ينبغى للاستخدامات المنزلية. ويتوقع أن يؤدى هذا النمط للتسعير، فى المدى البعيد، الى ممارسة ضغوط على الزراعة للتنازل عن بعض المياه للقطاع المنزلى حيث تحقق أسعارا أعلى.

ويعد عدم وجود هيكل ملائم لتسعير المياه عاملا رئيسيا فى الحد من انتاجية القطاع الزراعى فى الأراضى الفلسطينية. فأسعار المياه تتباين داخل المناطق الزراعية فى

الضفة الغربية. فالمزارع الذى يتمتع بحقوق ملكية فى مياه الربيع فى وادى الأردن، ومناطق نابلس يدفع ما لا يتجاوز ٠٫٤٥ دولار للمتر المكعب من المياه، فى حين أن تكلفة (عائد) المياه بالنسبة للمزارع الذى لا يتمتع بحقوق ملكية فى المياه هى ٠٫٨٠ دولار للمتر المكعب.

وفى وادى الأردن، تكلف مياه الرى من أحد الآبار ما متوسطه ٠٫٧٦ دولار للمتر المكعب، وهو ما يعادل تقريبا سعر مياه الربيع الذى يتحمله المزارع الذى يتمتع بحقوق الملكية فى نفس المنطقة. ومن ناحية أخرى تكلف المياه التى تضخ من بئر عميقة ٠٫١٨ دولار للمتر المكعب فى منطقة نابلس. ونظرا لزيادة تكاليف الضخ فى هذه المنطقة زاد رد فعل المزارعين بالتحول الى تكنولوجيا الرى الحديثة. ويتناقض ذلك مع الموقف فى منطقة أريحا حيث تنخفض تكلفة المياه، ولا يوجد أى حافز على تطبيق نظم الرى بالتنقيط الأكثر تكلفة.

ووفقا لدراسة أجريت مؤخرا، تتراوح القيمة الحدية للمياه فى انتاج مختلف المحاصيل فى وادى الأردن بين ٠٫٣٣ دولار للمتر المكعب لرى الحمضيات، ومعدل مرتفع يبلغ ١٫٨٧ الى ٢٫٩٠ دولار للمتر المكعب لرى البطاطس والطماطم والفلفل فى ظل زراعة الصوبات. ويمكن القول بصفة عامة أن العائدات من المياه تزيد بالنسبة للخضر التى تزرع فى الصوبات. ويشير الفرق بين القيمة الحدية للمياه فى وادى الأردن، والأسعار التى تفرض بالفعل، بصفة عامة، الى وجود مكاسب أو عائد خفى مرتبط بالسعر الحالى للمياه. ويظهر هذا العائد أو المكسب بشكل أوضح بالنسبة للمزارعين الذين يتمتعون بحقوق الملكية ولاسيما فى مياه الربيع (على الرغم من أن حجم استخدام المياه محدود بحكم السياسات التى تفرضها اسرائيل).

وتظهر سياسات المياه الحالية فى الأراضى الفلسطينية حالة واضحة من الفشل الاقتصادى والمؤسسى والبيئى. فالفشل الاقتصادى يتضح من أن متوسط سعر المياه منخفض للغاية بالمقارنة بالقيمة الحدية للمياه بالنسبة لمحاصيل مثل الطماطم والخيار وغيرهما من المحاصيل عالية القيمة، مما يبعث باشارات مضللة للمزارعين عن قيمة الندرة

الحقيقية للمياه، ويؤدى الى التشجيع على السعى للحصول على عائدات. ويؤدى ذلك الى نتائج أبرزها الافراط فى استخدام المياه، وانخفاض مستوى الماء الأرضى، وما ينجم عن ذلك من زيادة تكاليف الضخ. وأدى ذلك، بمرور السنين، الى تآكل ربحية الكثير من النشاطات الزراعية مع تقويض قابلية الزراعة للاستدامة فى ذات الوقت.

ويحدث الفشل المؤسسى عندما لا تحدد حقوق الملكية تحديدا دقيقا وانفاذ ذلك. ففى الضفة الغربية، أدت القيود التى فرضتها اسرائيل على استخراج المياه، والتى تقل كثيرا عن حدودها المستدامة، الى تقليص امكانيات نمو القطاع الزراعى. ويتمثل أهم عامل فى عملية التخفيف من السياسات السابقة فى أن تقترن هذه السياسات بهيكل تسعير يعكس تكاليف الفرصة البديلة للمياه فى المنطقة ضمانا لكفاءة واستدامة استخدامها. ويعد ذلك مهما بصورة خاصة نظرا لأن ازالة القيود المماثلة على حفر الآبار فى قطاع غزة مع قدوم الحكم الذاتى أديا بالفعل الى زيادة اعداد الآبار بسرعة خلال العامين الماضيين، الأمر الذى أسفر عن ضخ ما يقرب من ٤٠ مليون متر مكعب زيادة عن الحدود القصوى المستدامة فى كل عام.

وعلى الرغم من أن توافر مياه اضافية قد أدى الى زيادة الانتاج من المحاصيل عالية القيمة فى المدى القصير، فان الاستنزاف السريع لموارد المياه الجوفية لن يكون مستداما فى المدى الطويل. وهناك حاجة ملحة الى تعديل هيكل التسعير فى قطاع غزة ليعكس التكلفة الاقتصادية للاستخدام، وتكاليف الاستنزاف على المدى الطويل أو فيما بين الأجيال.

وفيما يتعلق بانعكاسات سياسات المياه على البيئة، مازال يتعين فرض ضرائب (أو رسوم استخدام) على ملوثى المياه لضمان عدم تجاوز الحد الأدنى لتدهور البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة فى الأجل الطويل. وقد تدهورت نوعية المياه فى قطاع غزة بالفعل نتيجة لانخفاض مستوى الماء الأرضى وما يواكب ذلك من تسرب مياه البحر اليها، وزيادة الملوحة، والافراط فى استخدام الأسمدة والمبيدات، والاطلاق غير المحكوم لمياه الصرف فى التربة، ونظام الصرف الطبيعى. وقد أثرت هذه العوامل فى انتاجية القطاع الزراعى، واذا تركت

هذه العوامل دون علاج، ستتعرض الموارد الطبيعية مثل الأرض والمياه لأضرار جسيمة، وسيدفع المجتمع مقابل ذلك ثمنا غاليا، لا يمكن تقدير مداه.

ويتمثل العماد الرئيسى للاستراتيجية البيئية فى المستقبل فى تركيبة من السياسات ترمى الى زيادة العرض وادارة الطلب. ويمكن زيادة امدادات المياه عن طريق تجميع المياه، ومعالجة المياه العادم، وازالة الملوحة، وشحن السحب، وتجديد الطبقات الحاملة للمياه بطريقة صناعية، واصلاح الآبار. غير أنه بالنظر الى ما تعانى المياه من ندرة، بشكل عام، فى الاقليم، يمكن أن تستكمل هذه الاحتياجات بسياسات تستهدف ترشيد الطلب وتحسين كفاءة الاستخدام. وتتمثل أهم سياسات ادارة الطلب فى تسعير المياه بصورة ملائمة، أى بما يغطى على الأقل تكاليف التشغيل والصيانة فى المدى القصير، والانتقال الى تسعير التكلفة الكاملة فى المدى البعيد. وسيؤدى ذلك الى استخدام تكنولوجيات صيانة المياه الممكنة من الناحية الفنية، والسليمة من الناحية الاقتصادية، والمقبولة من الناحية الاجتماعية المتوافقة مع البيئة.

التجارة والوصول الى الأسواق

اضطلعت التجارة بالسلع الزراعية بدور كبير فى الاقتصاد الفلسطينى منذ فترة الازدهار الاقتصادى. وكانت الصادرات الزراعية من الضفة الغربية (٨٢ مليون دولار) ومن قطاع غزة (٥٥ مليون دولار) تمثل ٤٠ فى المائة و ٢٨ فى المائة على التوالى من الصادرات العامة فى ١٩٨١. غير أن هذه النسبة انخفضت فى السنوات التالية. ففى ١٩٩٠، لم تحقق الصادرات مجتمعة سوى ٥٨ مليون دولار تمثل ما لايتجاوز ٣٠ فى المائة من المجموع. وجاءت (ومازالت) الواردات السلعية الزراعية بصورة كاملة من اسرائيل، وتشمل صادرات القمح، والسكر، والأرز، ومجموعة من السلع الأخرى. وكانت جميع المستلزمات المستخدمة فى الزراعة (البذور والأسمدة والمبيدات ومعدات المياه وغير ذلك) تأتى من اسرائيل. وأدى بطء اعادة هيكلة نمط الانتاج

المحلى (سواء داخل القطاع أو فيما بين القطاعات)، وضعف الاطار المؤسسى الذى ينظم التجارة فى الأراضى الفلسطينية، والقيود التى كانت مفروضة على التسويق أيام الاحتلال، الى خفض القدرة التنافسية للصادرات الزراعية من الأراضى الفلسطينية بمرور السنين. وقد اقترن ذلك بتحول فى الطلب على الصادرات الزراعية الفلسطينية نتيجة لتغير الأوضاع الاقتصادية والسياسية المحلية فى اسرائيل والأردن والبلدان العربية الأخرى.

وثمة معوقات رئيسية تواجه الأراضى الفلسطينية فى الوقت الحاضر، من بينها محدودية المنتجات المتاحة للتصدير ونوعيتها، ونقص المعلومات عن فرص التسويق الخارجى، وتدهور البنية الأساسية المادية، وعدم فعالية وضعف البنية الأساسية المؤسسية الخاصة بترويج الاستثمار والتجارة. كما تؤثر عمليات الاغلاق المتكررة للحدود، وما يتبعها من فرض قيود على حركة المنتجات الزراعية، تأثيرا عكسيا على التجارة بالسلع الزراعية مع اسرائيل.

ومازال مدى التكامل الاقتصادى مع اسرائيل يمثل قضية تحتل الصدارة فى ضوء فوائض الانتاج المتاحة من كثير من المحاصيل الزراعية. ويمكن أن تصبح السوق الاسرائيلية، بعد اتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤، سوقا مجزية للغاية للمنتجات الزراعية الفلسطينية. فقد خفّت الآن القيود المفروضة على صادرات المنتجات الزراعية من الأراضى الفلسطينية الى اسرائيل. وتنص اتفاقية القاهرة على حرية انتقال المنتجات الزراعية فيما بين الأراضى الفلسطينية واسرائيل باستثناء خمسة منتجات (الطماطم، والباذنجان، والخيار، والبيض، ولحوم الدواجن البيضاء) التى ستظل تخضع للحصص حتى عام ١٩٩٧.

ومازال الأساس الذى تستند اليه استراتيجية النمو الاقتصادى فى المستقبل فى الضفة الغربية وقطاع غزة هو الوصول الى الأسواق وتنمية التجارة بالسلع التجارية الزراعية. وسوف يقتضى ذلك زيادة الانتاجية للمنافسة فى كل من الأسواق الاقليمية والعالمية، واقامة نظام تجارى تدعمه التعريفات الجمركية المناسبة (المنخفضة والموحدة) فضلا عن اطار مؤسسى وتنظيمى فعال.

الشرق الادنى وشمال افريقيا

الاطـار المؤسسى

يتعرض الاقتصاد الفلسطينى لعقبات نتيجة لعدم فعالية هياكل السياسات العامة، بما فى ذلك عدم كفاية النظام الضرائبى، وضعف الأطر القانونية والادارية مع تدهور قدرات التنفيذ. ويمثل ذلك عقبة رئيسية أمام وضع وتنفيذ السياسات الانمائية السليمة، وأمام معالجة المشكلات الملحة التى تواجه الأراضى الفلسطينية فى مجالات ادارة الأراضى والمياه، والتنمية الزراعية والريفية، والتجارة والتسويق. وعلاوة على ذلك، فان عدم وجود قطاع فعال للخدمات المالية ولاسيما من مؤسسات الاقراض متوسط الأجل، يدفع القطاع الخاص الى الاعتماد بدرجة كبيرة على مصادر الائتمان غير الرسمية. والواقع أن الدعم المؤسسى الذى يقدم لهذا القطاع هو دعم محدود ومتفرق.

وتقع المسؤولية الرسمية عن دعم وتنمية القطاع الزراعى على عاتق ادارات الزراعة العاملة من نابلس واريحا وقطاع غزة. وقد خفضت ميزانيات هذه الادارات بدرجة كبيرة فى السنوات الأخيرة، وأصبحت جميعها تعانى من نقص الموظفين. وعلاوة على ذلك، فان خدمات الارشاد أصبحت محدودة نتيجة لانعدام البرامج البحثية المحلية اللازمة لدعم هذه الخدمات. وقد تولى عدد من المنظمات غير الحكومية سد هذه الفجوة. وفى حين أن جهود هذه المنظمات كانت مفيدة بالقطع، فانها كانت محدودة بحكم نقص الموارد.

برامج المساعدات

اجتذب القطاع الزراعى فى الضفة الغربية وقطاع غزة فضلا عن مختلف مقترحات ادارة المياه دعما كبيرا من مجتمع المتبرعين الدولى، ومن المنظمات غير الحكومية خلال العقدين الماضيين أو نحو ذلك.

فقد قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائى الدعم للزراعة من خلال نحو ثمانية مشروعات منفصلة، معظمها يشمل بعض أشكال تدريب المزارعين. وكان أكبر هذه المشروعات هو الخاص باقامة مصنع لتجهيز الحمضيات فى قطاع غزة

بالتعاون مع حكومة ايطاليا وبتكاليف تبلغ نحو ١٢ مليون دولار. وقدمت مساعدات لاقامة مصنع تعبئة الخضر وتصنيعها الى تعاونية بيت لاحيا فى قطاع غزة. كما قدم برنامج الأمم المتحدة الانمائى الدعم للعديد من مشروعات امدادات المياه المنزلية فى جميع أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على أساس الأولوية المتقدمة فى غضون السنوات الخمسة عشرة الماضية.

ويعتزم برنامج الأمم المتحدة الانمائى أيضا تركيز مساعداته فى المستقبل للزراعة بالجمع مرة أخرى بين الدعم الفنى المتمثل فى تقديم المشورة الفنية والتكاليف الأولية لوزارة الزراعة المنشأة حديثا، والتدخلات التشغيلية ولاسيما الدعم المباشر للمزارعين لتلبية احتياجاتهم الملحة.

وحدد برنامج المساعدات الطارئة للأراضى الفلسطينية الذى يتصدره البنك الدولى مجالات تسند لها الأولوية فى الاستثمار وتقديم المساعدات الفنية للأراضى الفلسطينية خلال السنوات الثلاث ١٩٩٤ الى ١٩٩٦. وقد خصصت لهذه الأغراض ميزانية يبلغ مجموعها ٢ر١ مليار دولار، يذهب ٤١ فى المائة منها لتنمية قطاع غزة، وتشتمل هذه الميزانية على برنامج الاستثمارات العامة (٦٠٠ مليون دولار)، ودعم القطاع الخاص (٣٠٠ مليون دولار)، ونفقات بدء التشغيل (٢٢٥ مليون دولار)، ومساعدات فنية (٧٥ مليون دولار).

ويشمل برنامج تقديم المساعدات للقطاع الزراعى بتكاليف تبلغ ٢٦ مليون دولار توفير الدعم للسلطة الفلسطينية، وبرامج لاجراء تحولات فى نمط الانتاج، والمحافظة على خدمات الدعم الأساسية واقامة بنية أساسية للتسويق. وعلاوة على ذلك، خصص مبلغ ٢٥ مليون دولار لمبادرات المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص الرامية الى المحافظة على خدمات الدعم القائمة والترويج للاستثمارات على مستوى المزرعة. ومن المقرر تقديم مبلغ ٣ر١ مليون دولار لتمويل المساعدات الفنية فى مجال بناء القدرات والمياه والصيد والاحصاءات الزراعية.

وتقدم منظمة الأغذية والزراعة المساعدات الفنية لتطوير ودعم ادارة التخطيط والسياسات الزراعية فى وزارة الزراعة، بالسلطة الفلسطينية، فى مجال التخطيط وتحليل

الشرق الأدنى وشمال افريقيا

السياسات الزراعية. وطلب تقديم الدعم لوضع اطار تحليلى لعملية اتخاذ القرار التى تدعم اطار السياسات الاقتصادية فى مجالات مثل سياسة الأسعار الزراعية، وادارة الموارد الطبيعية، والسياسات التجارية وسياسات التمويل والائتمان فى الريف، وتوزيع المستلزمات، ودور الحكومة والقطاع الخاص، وبناء القدرات فى مجالات التخطيط الزراعى وتحليل السياسات والاحصاءات.

استعراض الحالة فى الأقاليم

ثانيا : أقاليم البلدان المتقدمة

أوروبا الوسطى والشرقية ورابطة الدول المستقلة

أوروبا الوسطى والشرقية:
نظرة عامة على شبه الاقليم

تحسن الاتجاهات الاقتصادية وأداء الزراعة

تعزز التقدم الموجه نحو السوق مرة أخرى فى شبه اقليم أوروبا الوسطى والشرقية فى ١٩٩٥ مع اقتراب بعض البلدان من مرحلة مابعد التحول فى عمليات التحديث الاقتصادية والزراعية العامة. واذا نظر الى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية (٣٠) بمقياس نمو الناتج المحلى الاجمالى الفعلى، فانها تكون المنطقة التى حققت أسرع نمو اقتصادى (أكثر من ٥ فى المائة) فى أوروبا خلال عام ١٩٩٥ حيث تسارع النمو بوتيرة تزيد عما كان عليه فى العام السابق (٤ فى المائة). غير أن المتوسط مازال يخفى اختلافات شاسعة فيما بين بلدان شبه الاقليم، وهى اختلافات تتراوح بين انخفاض الناتج فى كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة (حيث انخفض الناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٥ر١ فى المائة و ٣ فى المائة على التوالى)، والنمو السريع فى ألبانيا وبولندا (بنسبة ١٣ فى المائة و٧ فى المائة على التوالى). وحققت سياسات الاستقرار نجاحا تمثل فى خفض معدلات التضخم بشدة (باستثناء المجر)، وزيادة معدلات التدفقات الرأسمالية الى شبه الاقليم زيادة ملحوظة حيث بلغت ثلاثة أمثال

(٣٠) لاغراض هذا الاستعراض لشبه الاقليم، تشمل بلدان أوروبا الوسطى والشرقية: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وبلغاريا، والجمهورية التشيكية، وكرواتيا، والمجر، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ويوغوسلافيا.

ماكانت عليه فى العام السابق (الى ٣١ مليار دولار). وأصبح يشار الى معدلات التضخم فى خمسة اقتصاديات صغيرة (من بينها كرواتيا والجمهورية التشيكية وسلوفينيا) برقم واحد، يتراوح بين ٤ و ٩ فى المائة. ولم تزد مستويات البطالة (التى هى من مجالات القلق فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية) الا بمعدلات بطيئة. والواقع أن فرص العمل قد أخذت فى الاتساع فى خمسة بلدان من بينها ألبانيا وبولندا.

وأسفرت هذه التطورات عن توقعات عامة جيدة بحدوث المزيد من التحسن فى ١٩٩٦، حتى على الرغم من أنه لا يبدو أن الأداء الاقتصادى الايجابى كان موزعا بصورة متساوية فيما بين بلدان شبه الاقليم. فما زال هناك بعض البلدان التى تكافح فى مواجهة ارتفاع معدلات البطالة. وعلاوة على ذلك، لم يستفد سوى ثلاثة بلدان هى الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا، من نحو ٩٠ فى المائة من التدفقات الرأسمالية. ويمكن القول بصفة عامة أن البلدان الأعضاء الأكثر تقدما فى اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى[٣١] هى التى شكلت المجموعة الأساسية للاقتصاديات التى حققت نموا اقتصاديا سريعا يتراوح بين ٥ و٧ فى المائة (باستثناء المجر التى لم تحقق سوى ٢ فى المائة)، وتنمية هيكلية دينامية. كما سار النمو بوتيرة متسارعة فى رومانيا (٦ فى المائة)، وبلغاريا وان كان بوتيرة أبطأ (٣ فى المائة) فى ١٩٩٥.

وفى حين أن الانتعاش كان يستند، أساسا، فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الى ماتحقق من نهضة فى الصناعة (وفى قطاع الخدمات وان كان بدرجة أقل)، فان قطاع الأغذية والزراعة حقق أيضا مستويات أفضل مما كانت عليه فى العام السابق. والأرجح أن عام ١٩٩٥ كان يمثل أول عام فى فترة التحول يحقق فيها الانتاج الزراعى التجميعى فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نموا ايجابيا. وقد اعتمد ذلك على عنصرين رئيسيين : أولهما أن انتاج الحبوب قد حقق فى شبه الاقليم نموا يبلغ نحو ٣ فى المائة نتيجة لمحصول القمح الجيد فى ١٩٩٥، وثانيا نجح الانتاج الحيوانى فى شبه الاقليم ككل فى وقف الاتجاهات الهبوطية، وبدأت فروع الانتاج الحيوانى فى عدد قليل من البلدان فى استعادة مستوياتها السابقة.

وقد استندت القفزة التى تحققت فى انتاج الحبوب الكلى

(٣١) تضم هذه الاتفاقية الجمهورية التشيكية والمجر وبولندا وسلوفاكيا وسلوفينيا.

فى شبه الاقليم، قبل أى شئ، الى التحسن الكبير الذى تحقق فى المحاصيل فى بولندا ورومانيا حيث زادت بنحو ١٥ و ٦ فى المائة على التوالى، كما كانت هناك زيادة طفيفة فى الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا. وقد عوض ذلك، بسهولة، الانخفاض الذى حدث فى عدد قليل من البلدان مثل المجر وبلغاريا. وتقدم حالة الانتاج الحيوانى صورة أخذة فى التحسن، وان كان ذلك بدرجات شديدة التباين. ففى معظم البلدان كان قطاعى الخنازير والدواجن يتصدران حالة الانتعاش، حيث زادت أعداد القطعان وتنامى الانتاج. وفى المجر وبولندا، بُدئ فى اعادة تكوين قطعان الأبقار وان كان يبدو أن قطاع منتجات الألبان قد واصل اتجاهه الهبوطى فى معظم بلدان شبه الاقليم (باستثناء الجمهورية التشيكية).

وتشير الأرقام المؤقتة الى أن الزيادة التى تحققت فى الانتاج الزراعى قد اعتمدت جزئيا على التحسن الذى طرأ على الانتاجية. ففى بولندا، تحققت القفزة الكبيرة فى انتاج الحبوب من خلال تحسن الغلات فى مساحة محصولية منخفضة بالنسبة لأنواع الحبوب الرئيسية. وفى رومانيا، أيضا، عزز ارتفاع الغلات من انتاج القمح فى حين زاد انتاج الذرة أساسا نتيجة لزيادة المساحة المزروعة بهذا المحصول. ومع ذلك، فان الغلات التى سجلت فى البلدان المنتجة الرئيسية فى ١٩٩٥ مازالت متخلفة عن مستوياتها السابقة على الاصلاح. فبالمقارنة بالفترة ١٩٨٧-١٩٨٩، كانت غلات القمح فى الهكتار فى ١٩٩٥ تقل بنسبة ٢ و ١٧ فى المائة فى بولندا والمجر على التوالى. وكانت غلات الذرة تقل بنسبة ١٠ و ٢٥ و ٣٥ فى المائة فى بولندا وبلغاريا والمجر على التوالى عما كانت عليه فى تلك الفترة. وفى منتصف التسعينات، كانت مستويات الانتاجية المقابلة فى الاتحاد الأوروبى تفوق تلك المستويات، حيث كانت غلة الذرة تزيد بنحو الضعف والقمح بنحو الثلث بالمقارنة بالمتوسط فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ونظرا لانخفاض المستلزمات، وضعف نشاطات الاستثمار، لا ينتظر بعد أن تشهد الزراعة تحسينات كبيرة فى معظم بلدان شبه الاقليم فى ١٩٩٥.

ولم تتحسن أسعار المنتجين، فى معظم الحالات، الا

بوتيرة أبطأ من الارتفاع العام فى الأسعار. ففى الجمهورية التشيكية، مثلا، زادت الأسعار الزراعية بأكثر من ٧ فى المائة، والأسعار الاستهلاكية العامة بأكثر من ٩ فى المائة فى ١٩٩٥ (كانت قد زادت فى العام السابق بنسبة ٥ فى المائة و١٠ فى المائة على التوالى). وفى المجر، ارتفعت أسعار المنتجين الزراعيين فى ١٩٩٥ بنسبة لا تتعدى ١٥ فى المائة مقابل زيادة تبلغ ٢٨ فى المائة فى الأسعار الاستهلاكية. ولاشك فى أن حالة الركود العامة التى تسيطر على أسواق الأغذية المحلية مازالت تلعب دورا فى هذا المجال. غير أن ضعف المركز التفاوضى للمنتجين الزراعيين، المعتمدين على هياكلهم الزراعية الجديدة، التى تعانى من التفتيت جزئيا، وانخفاض حصصهم فى نشاطات التصنيع والتسويق قد تكون عوامل لعبت دورا كبيرا فى هذا الصدد. فهذه الظروف (باستثناء بولندا) مازالت تضع المزارعين فى موقف ضعيف، فى مواجهة مؤسسات التوريد والتصنيع عند تحديد الأسعار.

ومع ذلك، فانه بعد عملية التكيف الشديدة، وان كانت ضرورية، التى طبقت فى الأعوام السابقة على نظام التسعير الزراعى، قلت حدة التقلبات التى تشهدها أسعار المنتجين فى العديد من البلدان. ومازالت الاتجاهات فى نسب التبادل التجارى للمنتجين الزراعيين سلبية فى معظم الحالات على الرغم من أن بعض التعديلات الايجابية قد بدأت فى الظهور فى عدد قليل من البلدان التى أصبحت فى مرحلة أكثر تقدما فى عملية اعادة هيكلة الاقتصاد. فمن ذلك، مثلا، ان الرقم الدليلى لنسب التبادل التجارى للمزارعين البولنديين قد تحسن بنسبة ٤ فى المائة فى ١٩٩٥ عما كان عليه فى ١٩٩٤. ومن الواضح ان هذا الاتجاه الأقل سلبية فى العلاقات السعرية للمنتجين كان نتيجة جزئية للمرونة المتزايدة التى يتعاملون بها مع الانتاج. وعلاوة على ذلك، فقد لعبت سياسة استقرار الأسعار النشطة التى اتبعتها الحكومات (بما فى ذلك تطبيق الأسعار الدنيا المضمونة على عدد من المنتجات يختلف من بلد لآخر) دورا مهما فى هذا المجال.

واستمر الطلب المحلى على الأغذية يعانى من الكساد فى جميع بلدان شبه الاقليم حيث كانت المنتجات الحيوانية فى حالة من الضعف أو أسهمت بدرجة أكبر فى الحد من الطلب.

ومازال الانفاق على الأغذية يمثل، بالمقارنة بمستويات ماقبل الاصلاح، نصيبا متزايدا من الانفاق الأسرى. ففى عام ١٩٩٤، كان يبلغ فى المتوسط نحو ٣١ فى المائة فى بلدان اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى (مع اظهار المجر زيادة أكبر فى ١٩٩٥) مقابل ٢٢ فى المائة فى الاتحاد الأوروبى. وعلاوة على ذلك، كان هذا النصيب أعلى من ذلك فى بلغاريا ورومانيا حيث بلغ ٤٨ و ٦٠ فى المائة على التوالى.

وفى العديد من البلدان، كانت التحولات فى أنماط الطلب تتسم بتزايد ضعف الاهتمام بالمنتجات الواقعة أسعارها فى النطاق الأوسط، وزيادة الطلب على المنتجات منخفضة الأسعار (وخاصة غير الحيوانية). كما يمكن ملاحظة وجود بعض الزيادة فى الطلب على المنتجات المصنعة (المستوردة فى كثير من الأحيان) فى النطاق الأعلى من الأسعار، وان كانت هذه المنتجات لا تمثل سوى جزء ضئيل من الاستهلاك الغذائى العام. وعقب تطبيق خطة الاستقرار الشديدة التى أثرت على الدخول الحقيقية، انخفضت مبيعات الأغذية بالتجزئة بنحو الخمس فى المجر فى ١٩٩٥. وفى بعض البلدان، بما فى ذلك الجمهورية التشيكية والمجر، أظهرت أسعار الأغذية بالتجزئة زيادة أسرع من الزيادة فى الأسعار العامة فى ١٩٩٥.

واستمرت اتجاهات التوسع فى التجارة بالسلع الزراعية فى ١٩٩٥ حيث تتصدرها بولندا والمجر اللتان تعدان من البلدان المصدرة الرئيسية للسلع الزراعية فى شبه الاقليم. فقد ارتفعت الصادرات الزراعية والغذائية من بولندا والمجر بنسبة ٢٠ و ٢٥ فى المائة على التوالى. ونجحت رومانيا فى خفض العجز فى تجارتها بالسلع الزراعية، فى حين لم يزد سوى عدد قليل من البلدان من صادراته الصافية. وقد تحقق ذلك فى المجر نتيجة لزيادة صادرات القمح الى أربعة أمثال ما كانت عليه، من جراء الرسوم الجمركية البالغة ٨ فى المائة التى فرضت على الواردات، والخفض الشديد لقيمة العملة الوطنية. غير أن الجمهورية التشيكية وبولندا وسلوفاكيا أظهرت عجزا مستمرا فى تجارتها الزراعية والغذائية.

غير أنه يبدو أن شبه اقليم أوروبا الوسطى والشرقية قد عاد فى ١٩٩٤-١٩٩٥ الى طريق التوسع فى تجارته بالسلع

الزراعية ولاسيما فى مجال الصادرات. وبدا أن البلدان ذات الانتاج المرتفع وامكانيات التصدير الملموسة مستعدة لاستغلال الفرص التى أتاحتها لها اتفاقية منظمة التجارة العالمية. فعلاوة على معدلات التعريفات الجمركية الجديدة التى وضعتها منظمة التجارة العالمية، ظهرت الرسوم الجمركية فى العديد من البلدان التى من بينها بلغاريا ورومانيا وسلوفاكيا. غير أن هذه الرسوم كانت قد فرضت فى كل من المجر وسلوفاكيا للمدى القصير فقط. وألغت سلوفينيا رسوم الاستيراد على المنتجات الغذائية والزراعية فى نفس الوقت الذى أجرت فيه التعديلات الجمركية التى اقتضتها اتفاقية منظمة التجارة العالمية فى ١٩٩٥. وبغية حماية استقرار السوق المحلية، فرض بعض البلدان قيودا على الصادرات و/ أو حتى حظرا على صادرات الحبوب فى مواجهة الزيادة السريعة فى الاسعار فى الأسواق الدولية. وبصفة عامة، لم يكن يبدو أن مستوى التدخل الحكومى فى التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية والغذائية قد انخفض فى شبه الاقليم فى ١٩٩٥.

ومع ذلك، شهد العام تطورا بارزا تمثل فى تجدد التوسع فى التجارة فيما بين بلدان شبه الاقليم، والتجارة بينها وبين رابطة الدول المستقلة فى المنتجات الزراعية والغذائية. فقد زادت بولندا تجارتها الغذائية والزراعية بأكثر من الضعف (بالدولار الأمريكى) مع بلدان اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى وذلك أساسا نتيجة للواردات التى زادت الى ثلاثة أمثال ماكانت عليه من هذه البلدان. وزادت المجر من صادراتها الى منطقة هذه الاتفاقية بنحو النصف. وزادت بولندا والمجر من شحناتها من المنتجات الغذائية والزراعية الى منطقة رابطة الدول المستقلة بأكثر من الثلث، مع احتلال بولندا مركز المورد الرئيسى لتلك المنطقة. وبلغت جملة صادرات هذين البلدين مجتمعين من المنتجات الغذائية والزراعية الى بلدان رابطة الدول المستقلة أكثر من ١ر٥ مليار دولار فى ١٩٩٥ وهو ما يمثل توسعا قدره ٣٧ فى المائة عن عام ١٩٩٤. وفى اطار الصادرات الاجمالية من المنتجات الزراعية والغذائية من المجر، كان نصيب بلدان أوروبا الشرقية مجتمعة أعلى بصورة طفيفة

من نصيب الاتحاد الأوروبى وذلك نتيجة لعملية اعادة توجيه التجارة التى جرت مؤخرا فى عام ١٩٩٥.

ويبدو أن هذه التغيرات قد وجهت أنماط التجارة بالمنتجات الغذائية والزراعية فى الاقليم نحو توازن جديد فى أوروبا الشرقية بأسرها يشير الى بداية عملية يمكن أن تستعيد بموجبها التجارة التقليدية فيما بين بلدان الاقليم أهميتها فى ظل الظروف الموجهة نحو عوامل السوق. ومن المتوقع أن تعطى اتفاقية الزراعة، فى اطار اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى، تأثيرا ايجابيا آخر ابتداء من عام ١٩٩٦.

استمرار انعدام الاتساق فى عملية الاصلاحات الهيكلية

سار العمل قدما فى خصخصة الأراضى بما فى ذلك المزارع الحكومية فى شبه الاقليم فى ١٩٩٥، باستثناء سلوفاكيا (أدت التغيرات العديدة فى السياسات الى تباطؤ عملية خصخصة المؤسسات الحكومية، وبدأ العمل فى ١٩٩٣ بقانون جديد عدل نظام خصخصة الأراضى بنظام الايصالات). ومع ذلك يبدو أن هذه العملية الرئيسية فى اطار استراتيجية التحول تقترب من نهايتها فى معظم البلدان. ولذلك، أخذت فى الظهور هياكل زراعية عالية التباين مع احتفاظ المزارع الكبيرة التى تمت خصخصتها بمركز هام فى بعض البلدان، بما فى ذلك الجمهورية التشيكية والمجر. وقد تباين حجم الخصخصة فى قطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع تباينا شديدا مع احتلال الصناعات الغذائية، وشركات التجارة بالتجزئة الجذابة مكان الصدارة فى المؤسسات التى يجرى تحويلها الى القطاع الخاص.

ومع ذلك، فان الحالة الهيكلية للزراعة، وتلك الخاصة بقطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع فى معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، نادرا ما كانت على نفس النسق. فالأوضاع الاحتكارية للشركات المملوكة للدولة، أو تلك التى خصخصت مؤخرا مازالت سائدة فى الكثير من القطاعات الفرعية. ومازال لذلك تأثيرات سلبية على كل من المركز التفاوضى للمنتجين الزراعيين والمصالح الاقتصادية

للمستهلكين، ويبدو أن هذه التأثيرات قد تفاقمت نتيجة للتغيرات التى حدثت عام ١٩٩٥ فى العلاقات السعرية. فمع عودة الانتعاش الى النشاطات الاقتصادية فى العديد من البلدان، أخذت أسعار المنتجين فى الزيادة بدرجة أقل، وأسعار المستهلكين بصورة أسرع من متوسط الارتفاع فى الأسعار (باستثناء بولندا). ففى المجر مثلا، حيث ارتفعت الأسعار العامة بنسبة ٢٨ فى المائة، زادت أسعار المنتجين بنسبة ١٥ فى المائة، وأسعار استهلاك الأغذية بنسبة ٢٩ فى المائة فى ١٩٩٥. وعلى ذلك يبدو (باستثناء بولندا) أن الشركات عالية التركيز فى قطاع الانتاج والتوزيع كانت أكبر مستفيد من التغيرات الأخيرة فى العلاقات السعرية. وأصبح ضعف التنافس فى أسواق البيع بالتجزئة وانعدام العلاقات المادية فيما بين قطاعات السوق المحلية أمرا أكثر وضوحا فى الأسواق المحلية المختلفة فى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية. وكان من الواضح أن ضعف القدرة التفاوضية للمنظمات المهنية الناشئة للمنتجين الزراعيين قد أسهم فى هذا الوضع.

وكان يتعين منح الهيكل الزراعى الذى تمت خصخصته حديثا بل وتفتيته فى بعض البلدان قدرا أكبر من المرونة من خلال انشاء سوق عقارية عاملة، ووضع خطط التأجير التى تعد ضرورية لحركة عامل الانتاج ولتمويل العمليات الزراعية. غير أن التقدم فى هذا المجال ظل محدودا فى جميع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية فى ١٩٩٥. كذلك فان التطورات الايجابية، مثل زيادة عدد ترتيبات التأجير فى بعض الحالات، لم تحقق بعد تحسينات جذرية. وتشمل الصعوبات الرئيسية فى هذا المجال تأخر عملية اقتسام ملكية الأراضى، وعدم استكمال الاطار القانونى لنقل وتأجير الملكية العقارية، ومختلف القيود المفروضة على الأسواق العقارية القطرية الناشئة.

وعلى الرغم من أنه قد جرى التخفيف من عملية تفتيت العمليات الزراعية من خلال استخدام ترتيبات التأجير فى المجر، فانه لم تسن أية أحكام قانونية لتغطية عملية التأجير أو تحديد المركز القانونى للشركاء. وكانت ملكية الأراضى المستعادة تخضع، فى نفس هذا البلد، لحظر على البيع لمدة ٥

سنوات كما فرض التشريع حظرا على ملكية الأراضى من جانب التعاونيات وغير ذلك من الهيئات الاعتبارية والأفراد. وفى ألبانيا، جرى ربط عملية بيع الأراضى الزراعية بمزادات امتيازية لمصلحة مجموعة من المشترين محددة تحديدا خاصا. وفى بعض البلدان، كان جانبا كبيرا من الملاك الجدد للملكية العقارية المستعادة من سكان المدن (٤٣ و٨٠ فى المائة على التوالى فى رومانيا وبلغاريا على سبيل المثال). وقد أكد ذلك الحاجة الى انشاء أسواق عقارية عاملة. ولم تكن البنوك تقبل الملكية العقارية كضمانات للقروض الا فى حالات قليلة للغاية.

ولذلك لم يتسن الحصول من السوق العقارية على مساعدات لحل مشكلة ندرة رأس المال والتمويل فى قطاع الزراعة. واتساقا مع عملية خصخصة القطاعات المصرفية القطرية واعادة هيكلتها، أحرز بعض التقدم فى انشاء مؤسسات متخصصة للخدمات المالية، وتقديم القروض لقطاع الأغذية والزراعة فى عدد قليل من البلدان. وكانت القروض المدعمة متوافرة (وان لم تكن بصورة كافية) فى العديد من البلدان بما فى ذلك بولندا وسلوفينيا والمجر. وكانت هذه القروض تقدم للمزارعين مقابل التزامات بتوريد المحاصيل فى رومانيا. أما فى المجر، فقد اتسع نطاق شبكة الخدمات المصرفية التعاونية فى الريف ووجهت أموال التنمية الحكومية الى المزارعين والمنشآت الريفية الصغيرة. وفى الجمهورية التشيكية، أسهم اعتماد حكومى للدعم والضمان بصورة كبيرة فى تدفق القروض المدعمة والمضمونة على الزراعة. كما قدمت مؤسسة مماثلة مساعدات مالية لمنشآت صغيرة ومتوسطة الحجم فى قطاع تصنيع الأغذية.

وعلى الرغم من هذا التقدم، لم ينشأ بعد فى أى من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نظام شامل وسليم لتمويل الزراعة والعمليات المتصلة بها. وقد أسهم الكثير من العوامل فى هذا الوضع بما فى ذلك انخفاض الربحية، والتراكم الداخلى فى الزراعة فضلا عن مشكلات الديون فى هذا القطاع. ولم تفد أيضا فى هذا المجال التأثيرات التقييدية لعمليات استقرار الاقتصاد الكلى، ورأس المال الأجنبى الذى يفضل أساسا فروع البيع بالتجزئة والتصنيع. غير أنه مما يدعو الى بعض الارتياح أن الأوضاع المالية لمنظمات

المزارعين قد أظهرت تحسنا لأول مرة منذ عام ١٩٩٥ فى بعض البلدان التى حققت أكبر زيادات فى الانتاج الزراعى و/ أو الصادرات.

وحققت عمليات اقامة مؤسسات السوق تقدما كبيرا أخر فى العديد من البلدان خلال ١٩٩٤- ١٩٩٥ بالنظر الى أن هذه المؤسسات كانت مركز اهتمام منذ بدء عملية التحول. ففى الجمهورية التشيكية، تمثل أحد النماذج الجيدة فى انشاء ١٥ تعاونية اقليمية لتسويق الألبان لعامل التصنيع مما أدى الى زيادة أسعار منتجى الألبان. وأتاح التنوع الجديد لقنوات التسويق فى قطاعى الحبوب والخنازير فى بولندا الفرصة للمزارعين لاتمام صفقات فردية. وفى المجر، نص التعديل الذى أجرى عام ١٩٩٥ على القانون المعنى بتنظيم الأسواق على زيادة مشاركة مجالس السلع (تسمى مجالس المنتجات) بدرجة كبيرة فى وضع سياسات السوق الرسمية وتنفيذها. وفى العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، تعرض كل من المنتجين والمستهلكين لأول تجاربهم الايجابية (أو الصعبة فى بعض الأحيان) الخاصة بتوافر مؤسسات التسويق (أو انعدامها). وأدى ذلك الى منهج أكثر مرونة تجاه قرارات المتعهدين، وزيادة الوعى بظروف السوق فى جميع أنحاء السلسلة الرأسية بأكملها.

ويبدو أن الدرس الرئيسى المستفاد من التطورات فى الأسواق الزراعية فى ١٩٩٥ هو ادراك الحاجة الى زيادة الوضوح فى السوق وزيادة تكامل الأسواق سواء على المستوى المحلى أو الدولى. ففى ألبانيا، حيث يوجد هيكل زراعى مفتت بعض الشئ ، أنشئ نظام حر وبسيط خاص بمعلومات الأسعار الأسبوعية فى جميع أنحاء البلد فى ١٩٩٤. وخلال العام التالى، اعترف بهذا النظام على أنه من العناصر التى أدت الى الاسراع بوتيرة التنمية الزراعية. ومن ناحية أخرى، فان نقص معلومات سوق التصدير أو عدم استخدامها يمكن أن يؤديا الى خسائر فى الأرباح لقطاع الانتاج والتوزيع تفوق مجموع مبالغ الاعانات الحكومية التى تدفع للمنتجين خلال العام بأسره. وقد نشأ هذا الموقف بالنسبة لمنتجى الحبوب فى المجر التى تعد من البلدان المصدرة الرئيسية للحبوب فى عام ١٩٩٥.

تطور الزراعة الخاصة صغيرة النطاق

أظهر تقدم الزراعة الأسرية أو الفلاحية الخاصة فى منتصف التسعينات صورة غير متوازنة نتيجة لاعادة هيكلة قطاع الزراعة فى معظم بلدان شبه الاقليم. غير أنه نتيجة للجهود الضخمة التى بذلها المزارعون، تحولت الزراعة صغيرة النطاق الخاصة الى عامل اقتصادى واجتماعى كبير فى قطاع الأغذية والزراعة. فقد احتل هذا القطاع مكانا هاما فى معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية من حيث نصيبه من استخدام الأراضى، واليد العاملة، وما قدمه من امدادات غذائية محلية، والانتاج التجارى، والناتج المحلى الاجمالى من الزراعة. ففى سلوفينيا وبولندا، حيث ظلت الزراعة الخاصة عنصرا مهما خلال فترة الحكم الشيوعى، استخدمت الزراعة الخاصة صغيرة النطاق أربعة أخماس الأراضى الزراعية وساهمت بنحو ٨٠ و ٨٩ فى المائة على التوالى فى الناتج الزراعى الاجمالى فى ١٩٩٤. وبلغت الأرقام المقابلة فى بلغاريا والمجر نحو ٤٠ فى المائة من استخدام الأراضى و ٨١ فى المائة و ٤٩ فى المائة على التوالى بالنسبة للناتج الزراعى. وطبقا للمصادر القطرية، كان يعمل فى بولندا وبلغاريا والمجر ٩٠ و ٧٩ و ٣٣ فى المائة على التوالى من مجموع اليد العاملة فى نشاطات زراعية صغيرة النطاق خلال الفترة ١٩٩٤- ١٩٩٥.

غير أنه بعد ست سنوات من التحول، مازالت الزراعة الخاصة صغيرة النطاق تواجه الكثير من القصور فى مواردها الخاصة، وفى اطارها الاقتصادى والمؤسسى. فعلى سبيل المثال كان يتعين فى بعض الأحيان أن تعمل هذه الزراعة فى ظل مناخ سياسى واجتماعى ملئ بالجدل. فعلى الرغم من تباين الظروف القطرية، مازالت الصعوبات الرئيسية التى تواجه الزراعة الخاصة تتماثل بشدة فى مختلف أنحاء شبه الاقليم، وتشمل تفتيت الأراضى (ولاسيما فى ألبانيا وبلغاريا ورومانيا حيث يتراوح حجم المزرعة بين هكتار وهكتارين)، وعدم كفاية التشريعات العقارية، وعدم وضوح حقوق الملكية، وندرة امدادات رأس المال والقروض، وتخلف العلاقات بين قطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع

وتحكم الاحتكارات فيها، وندرة معلومات السوق. ومازال يتعين على المزارعين أن يواجهوا، خلف أبواب المزرعة، النقص فى المعارف الخاصة بالادارة والتسويق وتقنيات الانتاج المستدام صغير النطاق. كما أظهر هؤلاء المزارعون عدم استعداد للتعاون فيما بينهم. غير أن خدمات الارشاد الجديدة حظيت بتقدير متزايد من جانب المزارعين من القطاع الخاص ولاسيما فى سلوفينيا وبولندا والمجر.

وبحلول منتصف التسعينات، أصبح يبدو أن مفهوم الزراعة الأسرية أو الفلاحية الخاصة قد بات أكثر قبولا فى بلدان مثل بولندا وسلوفينيا ورومانيا منها فى المجر أو سلوفاكيا. وفى عدد قليل من البلدان التى تتمتع بتقاليد عريقة فى هذا النوع من الزراعة، بما فى ذلك بولندا وسلوفينيا، بدا أن تطوير هذه المؤسسات وأطرها التنظيمية كان أكثر دينامية واكتمالا. غير أنه حتى فى هذه البلدان، كان المزارعون يصارعون مشكلات هيكلية عويصة نشأت جزئيا نتيجة لصغر حجم المزرعة الذى يبلغ ٨ هكتارات فى المتوسط فى سلوفينيا وبولندا. وعلاوة على ذلك، فان نسبة متزايدة من المزارع صغيرة النطاق كانت تدار على أساس جزء من الوقت، ومن ثم كانت أكثر استقرارا من الناحية الاقتصادية، فى حين أن عددا كبيرا منها كان يدار على مستوى الكفاف، (ولاسيما فى ألبانيا ورومانيا) و/ أو فى الاقتصاد غير الرسمى.

ويمكن القول من الناحية الجوهرية، أن الكثير من المشكلات التى واجهت الزراعة الخاصة فى معظم البلدان قد نشأت عن عدم وجود مفهوم واضح وملزم لسياسات طويلة الأجل تجاه الزراعة الأسرية أو الفلاحية الخاصة ولاسيما بالنسبة لشباب المزارعين. وفى بعض الحالات، أدت تدابير السياسات غير المتسقة تجاه الزراعة صغيرة النطاق (مثل الغاء بعض أشكال الدعم فى المجر مثلا) الى زيادة تعقيد الوضع.

كذلك فان استمرار الكثير من مشكلات التحول فى هذا القطاع يرتبط بعدم وجود تعاون حقيقى فيما بين المزارعين الأفراد أو انخفاض مستوى هذا التعاون. فمازال يتعذر على الكثير منهم تخطى الحاجز النفسى نحو التعاون والارتباط

الطوعيين فى نشاطات قطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع المرتبطة ببعضها البعض، اللذين كانا ضروريين فى أوقات ندرة الموارد (المالية والتكنولوجية والادارية والمعنوية فى كثير من الأحيان) لتمهيد الطريق أمام التكيف الهيكلى الذى كان أمرا محتما بالنسبة للمزارع الصغيرة لتمكينها من تعزيز قدرتها التنافسية. ومع ذلك فان المنظمات الناشئة الخاصة بالمزارعين من القطاع الخاص تبذل بالفعل جهودا متزايدة فى هذا الاتجاه اعتمادا على موارد متواضعة، وعلى الخبرات الغزيرة التى اكتسبتها من أوروبا الغربية. وقد حققت هذه المنظمات بعض النجاح فى وضع ترتيبات لزيادة التعاون بين المنتجين فى عمليات التسويق فى عدد قليل من البلدان من بينها ألبانيا وبلغاريا والجمهورية التشيكية. وقام العديد من روابط المزارعين الصغيرة القطرية، بانشاء مجلس مزارعى أوروبا الوسطى عام ١٩٩٥، من أجل النهوض بتنسيق نشاطاتها على المستوى الدولى.

ويبدو أن تنمية الموارد البشرية، أى تدريب البالغين على التقنيات الحديثة أو السليمة من الناحية البيئية والجوانب المتعلقة بالأعمال، تعتبر مهمة عاجلة للسياسات الانمائية الموجهة نحو قطاع الزراعة صغيرة النطاق. وكما اثبتت التجارب المستمدة من أوروبا الغربية، يتمثل الحل طويل الأجل فى انشاء نظم قطرية للتدريب المهنى، وتزويد شباب المزارعين بالخبرات الضرورية لادارة أعمالهم ذات الطابع الأسرى. وينبغى ايلاء اهتمام خاص لانشاء روابط لشباب المزارعين.

زيادة توجيه السياسات الزراعية نحو نموذج السياسات السائد فى الاتحاد الأوروبى

سيطر الهدف المعلن لمعظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية للانضمام الى الاتحاد الأوروبى (أعربت خمسة بلدان من بلدان شبه الاقليم عن هذه الرغبة فى يناير/كانون الثانى ١٩٩٦) على التعديلات التى أدخلت على سياساتها الزراعية والتجارية فى ١٩٩٥. وكان هذا هو الوضع حتى بالنسبة للبلدان منها الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية التى يتعين عليها أيضا أن تمضى الى المرحلة الأولى من

تنفيذ اتفاقية جولة أوروغواى الخاصة بالزراعة. والواقع أن العديد من هذه البلدان قد زاد من الحماية الجمركية. ويبدو أن الدعم الحكومى للمنتجين الزراعيين وللسوق المحلى قد أخذ فى الاستقرار فى المجر وبولندا ورومانيا، الا أن من المتعذر زيادة الاعتمادات المتواضعة المدرجة فى الميزانية لهذا الغرض بالأرقام الحقيقية. فقد خفضت الجمهورية التشيكية، اتساقا مع أولوياتها المختلفة فى مجال السياسات، ميزانيتها الخاصة بتنظيم الأسواق الزراعية فى ١٩٩٥. ومع ذلك، أصبح الاتجاه العام بالنسبة لبلدان شبه الاقليم الأكثر تقدما هو ربط سياساتها الزراعية ومؤسساتها وآلياتها الخاصة بالسياسات بصورة أوثق مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبى.

وقد سعى صانعو السياسات الى اقامة توازن بين توجهات السوق والحماية الدنيا للأسواق المحلية، فى حين زاد وضوح الحاجة الى أن تحقق مجموعتا الآليات الرئيسية للسياسات الزراعية، وهما تنظيم الأسواق والسياسات الهيكلية، أهدافا متسقة وتكاملهما معا. ويتعين تنفيذ كلا النوعين من السياسات فى آن واحد بصورة متسقة. وينبغى أن تكون الحماية الدنيا للأسواق مؤقتة، وموجهة، ويمكن التنبؤ بها لكى تطبق الحماية المرحلية للأسواق لفترة تكفى فقط لسريان التدابير الهيكلية. ويتوقع أن يؤدى تأثير هذه الأخيرة، بدوره، الى الحد من الحاجة الى توفير حماية مجددة للأسواق فى المستقبل.

وعلى ذلك فقد تمثل جزء من تجربة السياسات فى عام ١٩٩٥ فى استمرار تدخل الدولة فى الأسواق الزراعية فى شبه الاقليم. وعلاوة على تنقيح الآليات الخاصة بدعم الأسواق وتيسير القروض وتشجيع الصادرات وحماية الواردات، ظهرت أيضا قيود التصدير وحظر الواردات فى العديد من البلدان. ففى كرواتيا، طبقت السياسات السعرية الحدود الدنيا للأسعار من أجل حماية أسعار المنتجين الخاصة بالسلع الزراعية الرئيسية. ونتيجة لذلك، جرت حماية الأسعار الزراعية المحلية من خلال التعريفات الجمركية وفرض رسوم خاصة فى ١٩٩٥، كما فرض رسم قدره ١ فى المائة على جميع الواردات. وفى حين خفض الانفاق الحكومى على تنظيم الأسواق بنسبة تصل الى أكثر من ٥٠ فى المائة فى الجمهورية التشيكية، ظهرت فى عام ١٩٩٥ استخدامات

خاصة للتراخيص (ولاسيما بالنسبة للصادرات). ففى رومانيا، زاد الدعم المقدم للمستلزمات، وسادت ضمانات الأسعار الدنيا بالنسبة للقمح والألبان. وقامت الدولة بتنظيم الأسعار الاستهلاكية لكل من هذه السلع الأخيرة والخبز. وقد اتسمت السياسات التجارية المقابلة بارتفاع مستوى الحماية المفروضة على الواردات من خلال اجراء زيادة كبيرة فى التعريفة الجمركية على القمح ومنتجات الألبان فى ١٩٩٥. وفى سياق تنظيم الأسواق المكون من ثلاث مراحل فى المجر، زاد عدد أسواق المنتجات المحكومة بصورة مباشرة فى ١٩٩٥ لتشمل القمح والذرة والألبان ولحم الخنزير والأبقار. وبلغت اعانات التصدير نحو ٥٠ فى المائة من جميع أنواع الدعم الزراعى فى ١٩٩٥.

وفى نفس ذلك العام، أخضعت الجمهورية التشيكية والمجر صادرات الحبوب لنظام التراخيص ولحظر كامل تقريبا على الصادرات فى البلد الأخير من أجل المحافظة على استقرار الأسواق المحلية.

غير أنه أبرمت فى نفس الوقت اتفاقيات اضافية بمقتضى اتفاقية التجارة الحرة لأوروبا الوسطى فى ١٩٩٥ تهدف الى الغاء بعض الحواجز التجارية القائمة اعتبارا من ١٩٩٦. وقد زاد ببطء ادراك صانعى السياسات للأضرار بعيدة المدى للحماية الدائمة للأسواق. ولا يمكن أن يكون استخدام موارد الميزانية الشحيحة لضمان الأسعار وتقديم اعانات التصدير أمرا رشيدا الا اذا ساعد ذلك فى تنفيذ تدابير التنمية الهيكلية من أجل تحسين سلامة أحد قطاعات الانتاج والتوزيع. كذلك لا يمكن تبرير تدابير حماية الواردات الا اذا بذلت جهود فى آن واحد لتحسين القدرة التنافسية الدولية للقطاع الفرعى ولمنتجاته التى حظيت بالحماية. غير أن السياسات الحمائية تقلل، فى المدى البعيد، من القدرة التنافسية بدلا من تحسينها، نظرا لأنها تعمل كعنصر تثبيط لتصدير الانتاج من القطاع الفرعى الذى يحظى بالحماية، وتزيد من أسعار الأغذية وتؤدى الى سوء تخصيص الموارد.

ويؤكد الميزان التجارى الزراعى غير المواتى لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية كمجموعة مع الاتحاد الأوروبى، والتطورات الجارية على صعيد أسواق الأغذية المحلية للبيع

بالتجزئة فيها الحاجة الملحة الى وضع سياسات نوعية للنهوض بالقدرة التنافسية الدولية لقطاع الأغذية والزراعة فى بلدان شبه الاقليم. وقد أعتبر ذلك شرطا أساسيا رئيسيا لقبولها فى السوق الموسعة للاتحاد الأوروبى وعملها بنجاح فيه فى بداية القرن القادم.

ضرورة تحسين القدرة التنافسية لقطاع الأغذية والزراعة فى شبه الاقليم

نجحت بعض البلدان فى شبه الاقليم فى منتصف التسعينات فى اعادة توجيه صادراتها من الأغذية والزراعة الى أسواق أوروبا الغربية. وقد نظر الى هذا الأمر على أنه خطوة ضرورية وايجابية على طريق التكيف المؤدى الى ارساء ظروف السوق الدولية. ومع ذلك أدى التوجه التجارى الجديد الى زيادة اعتماد قطاعات الأغذية والزراعة الشرقية على الاتجاهات الاقتصادية العامة والاحتياجات النوعية للأسواق فى أوروبا الغربية، مما أدى الى خلق تحد خاص من حيث القدرة التنافسية الدولية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية.

وكانت البلدان المصدرة الرئيسية فى شبه الاقليم تحاول الاستفادة بدرجة أكبر من ميزاتها التنافسية السابقة فى مجال تصدير السلع الزراعية والغذائية. ويبدو أنه لم يكن هناك اعتراف كبير بأن دلالة ومضمون الميزة النسبية فى الانتاج الغذائى والزراعى والتجارة بهما قد تعرضا لتغيرات ضخمة فى أوروبا خلال العقود الأخيرة. ففى الماضى كان انتاج السلع الغذائية والزراعية وتجارتها يرتبط ارتباطا رئيسيا بالظروف الطبيعية (الجغرافية والمناخية وتلك الخاصة بالتربة وغير ذلك) وتقاليد الانتاج القطرية. أما فى التسعينات، فقد أصبحت الميزة النسبية فى قطاع الأغذية والزراعة الى حد كبير هى القدرة التنافسية المتصلة بالمعارف والتكنولوجيا. لقد أصبحت تتعلق بدرجة أقوى بتكييف التقنيات والمعارف الحديثة المتعلقة بالانتاج (بما فى ذلك المهارات الفنية والايكولوجية والادارية والتسويقية رفيعة المستوى فى مختلف أنحاء سلسلة الأغذية)، وترتبط بدرجة أقل بالظروف الطبيعية.

ويوضح ذلك السبب فى أن بعض بلدان أوروبا الغربية ذات الظروف المادية الأقل ملاءمة للزراعة تحقق انتاجا وأداء تسويقيا أفضل من بلدان شبه الاقليم ذات الظروف الطبيعية الأفضل والتقاليد الطويلة فى انتاج الأغذية وتجارتها. وكان تكرار نقص استخدام بلدان شبه الاقليم لحصصها الخاصة بالتصدير للاتحاد الأوروبى خلال السنوات الأخيرة دليلا على ذلك. فاستمرار ضعف النشاط الاستثمارى، ولاسيما نقص الاستثمارات فى التكنولوجيا المتقدمة، الذى استمر لسنوات طويلة، ترك القطاع الزراعى فى شبه الاقليم فى موقف ضعيف للغاية فى تنافسه مع الموردين الغربيين. ويتضح ذلك فى استمرار ارتفاع نسبة المنتجات غير المصنعة فى صادرات هذه البلدان، وزيادة نسبة المنتجات الغذائية الغربية ذات القيمة المضافة فى الأسواق المحلية لبلدان أوروبا الوسطى والشرقية. ومن ناحية أخرى كانت الحبوب والثروة الحيوانية واللحوم والخضر والفاكهة تمثل فى ١٩٩٤- ١٩٩٥ نسبة تزيد على ٥٠ فى المائة فى صادرات شبه الاقليم من السلع الغذائية والزراعية الى الاتحاد الأوروبى. ففى المجر، على سبيل المثال، زاد نصيب الصادرات من هذه المنتجات الى ٦٧ فى المائة، فى حين وصلت نسبة الواردات من المنتجات الغذائية ذات القيمة المضافة الى ٧٢ فى المائة فى ١٩٩٥. وتبين هذه النسب بصورة واضحة مدى القصور الهيكلى لتجارة السلع الغذائية والزراعية فى شبه الاقليم.

ويتعين على مؤسسات السلع الغذائية والزراعية فى شبه الاقليم، لكى تحسن من قدرتها التنافسية (فى الأسواق المحلية والخارجية) الارتقاء بنوعية عملياتها بدلا من احداث زيادة فى انتاجها. فمن المحتم أن تعتمد السوق الموسعة للاتحاد الأوروبى على المنافسة فيما يتعلق بالخصائص النوعية للمنتجات والخدمات. وعلاوة على ذلك، أصبحت تفسيرات جودة المنتجات والأغذية تتعرض لتغييرات سريعة فى السوق الأوروبية ولاسيما بالنظر الى زيادة ادراك الجوانب المتعلقة بصحة المستهلكين والقابلية للاستمرار فى مفهوم الجودة (مثل الاهتمام بالأساليب التغذوية السليمة ومخلفات الكيماويات وقواعد تربية الحيوانات والانتاج العضوى وحماية البيئة).

ويبدو أن مشكلة تنمية الموارد البشرية، من حيث ارتباطها الوثيق بجوانب النوعية فى القدرة التنافسية، قد أصبحت عاملا ذا أهمية رئيسية فى شبه الاقليم. وينظر الى خفض اليد العاملة الزراعية، بدرجة كبيرة، على أنه أمر ضرورى لبلدان شبه الاقليم ككل من أجل الوصول الى مستويات انتاجية العامل المماثلة لتلك السائدة فى الاتحاد الأوروبى. وسوف تحتاج اليد العاملة المتبقية فى اطار الهيكل الزراعى المتنوع الى اعادة تدريب كبيرة على تقنية الانتاج المستدام، وادارة المزارع، وأعمال التسويق والادارة العامة. وسوف يشمل ذلك تنفيذ برامج تدريب نوعية بالتعاون مع المؤسسات والمنظمات القطرية والدولية.

ويتوقع أن يتمثل أحد الجوانب الخاصة للتنمية الزراعية فيما بعد فترة التحول فى استمرار وجود عدد كبير من المزارع الكبيرة فى بعض البلدان فى الأجلين القصير والمتوسط على الأقل (ففى المجر مثلا توجد أكثر من ٢٠٠٠ مزرعة تتراوح مساحة الأراضى فيها بين ١١٠٠ و ١٧٠٠ هكتار). ويثير ذلك التحدى الخاص المتمثل فى تنمية وتحسين نظم ادارة المزارع فى المؤسسات الزراعية الكبيرة فى ظل ظروف الاقتصاد الموجه نحو السوق. وفى نفس الوقت يبدو أن مسألة سلامة هذه المنشآت فى الأجل الطويل ستظل مسألة مفتوحة تتصل بالطابع الفنى النوعى الخاص بكل شبه اقليم.

ومن الواضح أن تحسن القدرة التنافسية الدولية لقطاع الأغذية والزراعة فى شبه الاقليم يتوقف على الاستثمارات الجديدة. غير أن هذا القطاع سوف يستفيد، فى ظروفه الانتقالية الحالية وبالنظر الى ضعف موارده، من الاستثمارات فى تحسين النوعية وتنمية الموارد البشرية بصورة كبيرة أكثر من الاستثمارات فى زيادة الانتاج بسرعة والتوسع فى الصادرات.

رابطة الدول المستقلة: نظرة عامة على شبه الاقليم

الأداء الاقتصادى والسياسات

شهدت معظم بلدان رابطة الدول المستقلة (٣٢) معدلات نمو سلبية فى الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى منذ بداية عملية التحول فى أوائل التسعينات، وظل متوسط الانخفاض السنوى يزيد على ١٠ فى المائة فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٤. وقد بدأ هذا الهبوط فى التباطؤ فى ١٩٩٥ عندما انخفض المتوسط المرجح للناتج المحلى الاجمالى بنسبة ٥ فى المائة بالأرقام الحقيقية، وسوف يكون عام ١٩٩٦، طبقا لاسقاطات البنك الأوروبى للانشاء والتعمير أول عام تتحقق فيه معدلات ايجابية فى شبه الاقليم ككل. ويتوقع أن يزيد الناتج الحقيقى لأول مرة منذ ١٩٩٠ فى الاتحاد الروسى، وجورجيا، وكازاخستان، وقيرغيزستان، فى حين سجلت بالفعل معدلات نمو ايجابية فى أرمينيا وجمهورية مولدوفا فى ١٩٩٥. غير أنه مازال من المتوقع حدوث تقلص آخر فى الناتج (وان كان بوتيرة أبطأ بكثير مما كان عليه فى الأعوام السابقة) فى بعض البلدان بما فى ذلك بيلاروس وأوكرانيا. وكان الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى فى بلدان رابطة الدول المستقلة ككل يعادل فى ١٩٩٥ نحو ٥٣ فى المائة من مستوياته فى ١٩٨٩ وسوف يرفع الانتعاش المتوقع فى ١٩٩٦ هذه النسبة الى ٥٤ فى المائة فحسب. غير أنه ينبغى التشديد على أن الأرقام الرسمية تبالغ فى تقدير انخفاض الناتج بالنظر الى أنها لا تشمل نمو النشاطات فى القطاع غير الرسمى الذى كان كبيرا فى رابطة الدول المستقلة.

وكان التقدم نحو تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى أكثر وضوحا مما تحقق على صعيد انتعاش الانتاج. ففى ١٩٩٢ كانت معدلات التضخم المسجلة فى أسعار المستهلكين تحدد بأربعة أرقام فى جميع بلدان شبه الاقليم الاثنى عشر تقريبا. وقد تقلص هذا الرقم الى ٧ بلدان فى ١٩٩٤، تم الى بلدين (طاجيكستان وتركمانستان) فى ١٩٩٥ على الرغم من أن معدلات التضخم مازالت أكثر

---

(٣٢) تتألف رابطة الدول المستقلة من بلدان الاتحاد السوفييتى السابق باستثناء دول البلطيق، وهذه البلدان فى أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، جورجيا، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسى، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا وأوزبكستان.

من ١٠٠ فى المائة فى بيلاروس والاتحاد الروسى وأوكرانيا وأوزبكستان. وتشير الاسقاطات الخاصة بعام ١٩٩٦ الى تحقيق المزيد من التقدم نظرا لأن من المتوقع السيطرة على معدلات التضخم دون نسبة ١٠٠ فى المائة فى جميع البلدان باستثناء طاجيكستان وتركمانستان. وقد كان للسياسات المالية والنقدية الصارمة التى وافق عليها صندوق النقد الدولى دورا رئيسيا فى هذا الهبوط الذى حدث فى معدلات التضخم، حيث تم خفض العجز المالى الكبير المرتبط بالكساد العميق السائد من خلال خفض الانفاق، وهو الأمر الذى كان يرتبط جزئيا بعملية الاصلاح (خفض الاعانات للمؤسسات والمستهلكين). وعلاوة على ذلك كان الجانب الأكبر من تحرير الأسعار قد تم خلال المراحل الأولى من عملية التحول ومن ثم فان تأثيراته التضخمية أخذت فى الانحسار.

ويعتبر تحرير الأسعار المجال الذى كان فيه التقدم كبيرا، وعلى أعظم قدر من التجانس فى جميع أنحاء رابطة الدول المستقلة. فقد حررت جميع البلدان تقريبا معظم الأسعار، وان كانت الرقابة قد استمرت بصفة عامة على أسعار الطاقة والمنافع، وأنهت التوريد الحكومى بالأسعار غير تلك السائدة فى السوق. وكان التقدم فى المجالات الأخرى من عملية التحول أقل تجانسا. وتراوح نصيب القطاع الخاص فى الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف التسعينات بين ١٥ فى المائة فى بيلاروس وطاجيكستان وتركمانستان و ٥٥ فى المائة فى الاتحاد الروسى. وفيما بين هذين الرقمين كانت هناك أرمينيا(٤٥ فى المائة)، وقيرغيزستان وأوكرانيا (٣٥ فى المائة)، وجورجيا وأوزبكستان (٣٠ فى المائة) وأذربيجان وكازاخستان (٢٥ فى المائة). وتمت عملية خصخصة المؤسسات الصغيرة بصورة شاملة فى الاتحاد الروسى وقيرغيزستان وتمت خصخصة أعداد كبيرة من المؤسسات الصغيرة فى معظم بلدان الرابطة، فى حين كانت خصخصة المؤسسات الكبيرة والمتوسطة أقل تقدما بصفة عامة. وقد أجرت جميع البلدان تقريبا قدرا من التحرير للتجارة، ونظام أسعار الصرف وأسعار الفائدة. غير أن التقدم كان بطيئا فى المجالات الأخرى الخاصة باصلاح الخدمات المصرفية، وفى عملية انشاء المؤسسات المالية غير

المصرفية فضلا عن المجالات المتعلقة بسياسات التنافس، ووضع مجموعة كافية من القواعد القانونية بشأن الاستثمار.

وقد جرت عدة تطورات فى الآونة الأخيرة من بينها تنفيذ البرنامج الحكومى للخصخصة الشاملة الذى يستند الى نظام الايصالات فى أوكرانيا، كما أحرز تقدم آخر فى برامج الخصخصة الحكومية فى الاتحاد الروسى وقيرغيزستان، فضلا عما أحرز من تقدم نحو تنفيذ مستويات استرداد التكاليف الخاصة بأسعار الطاقة فى الاتحاد الروسى، وأوزبكستان، وأوكرانيا. ولم تحقق اتفاقية ١٩٩٤ الخاصة بانشاء منطقة تجارة حرة فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة سوى تقدم محدود حتى الآن فى انشاء الاتحاد الجمركى فيما بين الاتحاد الروسى وبيلاروس وكازاخستان.

أداء القطاع الزراعى فى الآونة الأخيرة

استمر فى عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ الانخفاض فى الناتج الزراعى الذى شهده شبه الاقليم منذ بداية التحول. فقد تضرر القطاع من الغاء سياسات الدعم السابقة، وانخفاض الطلب المرتبط بتضاؤل الدخول الحقيقية، والصعوبات التى واجهت عمليات اعادة هيكلة القطاع الزراعى، وخصخصة المؤسسات، وتوقف التجارة فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق . ووفقا للاحصاءات الرسمية، فان أرمينيا وتركمانستان فقط هما اللتان استطاعتا تجنب حدوث انخفاض فى الانتاج الزراعى فى ١٩٩٤، وكان البلدان الوحيدان اللذان شهدا نموا فى الانتاج فى ١٩٩٥ هما أرمينيا وملدوفا. وانخفض الناتج المحلى الاجمالى من الزراعة فى الاتحاد الروسى فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ وان كان ذلك بوتيرة أبطأ مما حدث فى بقية فروع الاقتصاد.

أما بالنسبة للاتجاهات القطاعية فى معظم البلدان الرئيسية المنتجة للأغذية (٣٣) انخفض كل من الانتاج الكلى للحبوب والانتاج الكلى للقمح فى الاتحاد الروسى فيما بين ١٩٩٣ و ١٩٩٥، وذلك نتيجة لنقص الغلات وخفض المساحة المزروعة، وان كان ذلك بدرجة أقل. وسجلت اتجاهات مماثلة، وان كانت بصورة أكثر وضوحا، فى كازاخستان، فى حين

(٣٣) هذه البلدان هى الاتحاد الروسى وكازاخستان وأوكرانيا وبيلاروس.

انتعش الانتاج فى أوكرانيا فى ١٩٩٥ بعد التقلص الشديد الذى شهده فى ١٩٩٤. ونظرا لظروف النمو العادية، يتوقع أن يتجاوز انتاج ١٩٩٦ مستويات ١٩٩٥ فى جميع البلدان الثلاثة مع حدوث انتعاش كبير فى كازاخستان والاتحاد الروسى وذلك، الى حد كبير، نتيجة لزيادة الغلات. وشهدت البلدان الثلاثة انخفاضا مستمرا تقريبا فى جميع جوانب الانتاج الحيوانى فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥. وقد تراوح الانخفاض الكلى فى المخزونات بين ٢١ و ٤٥ فى المائة بالنسبة للخنازير والضأن والمعز والدواجن فى الفترة مابين ١٩٩١ و ١٩٩٥، الا أن هذا الانخفاض كان أكثر اعتدالا بالنسبة للماشية ولاسيما الأبقار. وقد تفاقمت هذه الاتجاهات نتيجة للانخفاض الذى شهدته الانتاجية مما أدى الى حدوث انخفاض كلى فى الانتاج تراوح بصفة عامة بين نحو ٢٠ الى ٣٠ فى المائة بالنسبة للألبان و ٣٠ الى ٥٥ فى المائة بالنسبة للبيض و ٤٠ فى المائة بالنسبة للحوم.

وكانت الأزمة الشديدة التى واجهت قطاع الثروة الحيوانية من المظاهر المشتركة لعملية التحول فى جميع بلدان رابطة الدول المستقلة. فقد استفاد القطاع، أكثر من المحاصيل، من الدعم الحكومى الكبير ولذا كان تأثير الغاء اعانات المنتجين والمستهلكين خطيرا. وعلاوة على ذلك، كان للتغيرات فى الدخل تأثيرات سلبية على الطلب. فقد انخفض نصيب الفرد السنوى من استهلاك الأغذية فى ١٩٩٥ فى البلدان الأربعة الرئيسية المنتجة للأغذية بمقدار الثلث عن مستواه فى ١٩٩٠ بالنسبة للمنتجات الحيوانية وبين ٤٩ و ٦٤ فى المائة بالنسبة للسكر، الا أن استهلاك الحبوب والبطاطس، كان على العكس من ذلك، قريبا من مستويات ١٩٩٠ أو يزيد عليها بصفة عامة.

ووفقا لبيانات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (٣٤)، واصلت التجارة فى السلع الزراعية فيما بين بلدان رابطة الدول المستقلة اتجاهها الانخفاضى فى ١٩٩٥ وذلك اتساقا مع النمط العام لانخفاض التجارة فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق. ومازالت معظم التجارة الرسمية تتم عن طريق الاتفاقيات الثنائية (٣٥) رغم أن هناك انخفاضا مستمرا فى الكميات التى تحددها هذه الاتفاقيات وفى الوفاء بها مع زيادة أهمية التدفقات التجارية الفردية وغير

(٣٤) OECD,1996, Agricul-tural policies, markets and trade in the Central and Eastern European countries (CEECs), selected New Independent States (NIS) of the former Soviet Union, Mongolia and China, 1994 and 1995, Paris.

(٣٥) يرتبط الانخفاض فى التجارة بالهبوط العام فى النشاطات، الا ان القيود على الصادرات، وفقدان الثقة فى الروبل وتدهور اليات مدفوعات الروبل لعبت دورا أيضا فى المراحل الأولى لعملية التحول. وأدى العاملان الأخيران أيضا الى اقامة شبكة واسعة من اتفاقيات التجارة الثنائية تعتمد على المقايضة فيما بين الحكومات أو المؤسسات. أنظر World Bank, 1992, Trade and payments arrangements for states of the former USSR, Studies of Economies in Transformation الوثيقة رقم ٢، واشنطن العاصمة.

فى كل من الاتحاد الروسى وأوكرانيا وكازاخستان، برقع محددة تحديدا ماديا، كما أن تعريف القواعد المتعلقة بحرية الانسحاب والمعاملات العقارية كانت، فى جميع أنحاء رابطة الدول المستقلة، موضع جدل شديد، وتحيط بها الشكوك فى كثير من البلدان. وقد وفر الاطار القانونى، بصفة عامة، ضمانات استخدام الأراضى وقابلية التوريث للمزارعين، غير أن قابلية نقل الملكية، التى تعد مظهرا جوهريا من مظاهر الملكية الخاصة، فهى محددة بدرجات مختلفة. أما بالنسبة للقواعد المتعلقة بالانسحاب، فقد كانت هناك فى بعض الحالات محاولات لتطبيق شرط موافقة جميع المعنيين بصورة اجماعية.

غير أن هناك بعض الأسباب الاقتصادية لاستمرار وجود هيكل زراعى يستند الى المزارع الكبيرة. فالغياب الكامل تقريبا لأسواق القروض الزراعية الخاصة، والتى ترتبط بدورها ارتباطا جزئيا بالتعريف غير الكامل لحقوق الملكية الفردية للأراضى، يخلق قيودا رأسمالية على انشاء المزارع الفردية، ويؤدى نقص امدادات الخدمات الزراعية والمعاونة المقدمة من القطاع الخاص و/ أو القطاع العام، والتى كانت تقدمها عادة المزارع الكبيرة، الى مزيد من التثبيط لاقامة المزارع الفردية، وأخيرا فان المناخ الاقتصادى الذى يتسم بالكساد وعدم الاستقرار يجعل من اقامة المزارع الفردية أمرا محفوفا بالمخاطر. وعلاوة على ذلك، كانت المزارع الكبيرة تقدم عادة مجموعة من الخدمات الاجتماعية مثل الرعاية الطبية والمدارس، وقد يكون المزارعون قد اختاروا عدم سحب أنصبتهم من الأراضى من أجل تجنب مخاطر فقد هذه الخدمات.

ويتضح مدى عدم تسوية مسألة حقوق ملكية الأراضى، ومانتطوى عليه من جدل، من التطورات التشريعية الأخيرة التى حدثت فى الاتحاد الروسى وأوكرانيا (فضلا عن بيلاروس ومولدوفا). فعلى الرغم من أن الدستور الروسى الجديد الذى صدر فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٣، ألغى الحظر الذى كان يفرضه الدستور على شراء الأراضى الزراعية وبيعها، وعلى الرغم من صدور قانون مدنى جديد فى عام ١٩٩٤ ينص على زيادة حرية المعاملات العقارية، فان الاطار القانونى الكامل اللازم لتنفيذ الحقوق النظرية فى الشراء والبيع لم يعد بعد. وكان من المقرر عدم تنفيذ القانون

المدنى الجديد الا بعد الموافقة على قانون الأراضى الجديد الخاص بالاتحاد الروسى. وتجرى مناقشة مشروع قانون الأراضى منذ عام ١٩٩٤، وسوف تفرض صيغة ١٩٩٦من القانون الذى وافق عليه مجلس الدولة وعارضه الرئيس يلتسن قيودا شديدة على المعاملات العقارية. وفى نفس الوقت أصدر الكثير من حكومات الأقاليم التشريعات الخاصة بها، وعلى الرغم من أن مرسوما جمهوريا قد صدر عام ١٩٩٥ يحدد بعض المعايير المؤقتة بشأن الخطوط غير التقييدية للقانون المدنى الجديد، فانه يبدو أن ذلك لن يلغى قوانين المقاطعات. وفى أوكرانيا، رفض مجلس الرادا الأعلى فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥(٣٦) مشروع قانون ينص على ضرورة الانتهاء من تخصيص حصص الأراضى فى المزارع الكبيرة مع نهاية عام ١٩٩٥، ورفع القيود المفروضة على تأجير الأراضى وبيعها.

قطاعات المستلزمات والانتاج والتوزيع

أدى التدهور الشديد الذى حدث فى نسب التبادل التجارى فيما بين المنتجين الزراعيين وموردى المستلزمات والذى حدث منذ بداية عملية التحول الى حدوث انخفاض شديد فى استخدام المستلزمات وبيعها وانتاجها. ففيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥، انخفض انتاج الجرارات بمعامل قدره ١٨ فى كازاخستان ومعامل يتراوح بين ٨ و ٩ فى الاتحاد الروسى وأوكرانيا، فى حين كان الانخفاض فى انتاج الأسمدة المعدنية والأعلاف المركبة أقل وضوحا. وفيما بين ١٩٩٤ و ١٩٩٥، انخفض انتاج الآلات فى البلدان الثلاثة فى حين انتعش انتاج الأسمدة المعدنية فى كازاخستان والاتحاد الروسى منذ ذلك الوقت.

وفى الاتحاد الروسى قاومت الحكومة الطلبات التى قدمها المزارعون لاعادة فرض الرقابة الحكومية على أسعار المستلزمات، الا أنها أنشأت فى ١٩٩٤ برنامجا لتأجير الآلات – وهو فى الواقع خطة لاعادة السداد على فترات طويلة – يهدف الى دعم منتجى الآلات الزراعية والمزارعين. وقد تم توفير جزء كبير من المستلزمات التى حصلت عليها

(٣٦) أنظر الحاشية رقم ٣٤ المنشورة على الصفحة رقم ٢٦٧ أنظر أيضا Agra Europe, 1996, East Europe, London.

المزارع فى ١٩٩٥ من خلال مثل هذه الخطط التى أدرجت لها اعتمادات من جانب وزارة الزراعة الاتحادية ووكالة حكومية سابقة أعيد تنظيمها لتصبح شركة مساهمة، وهى الشركة التى عملت كموزع وحيد للمزارعين الذين يستطيعون السداد نقدا أو من خلال توريد الحبوب للدولة. وعلى ذلك يبدو أن عملية توفير المستلزمات الزراعية قد تمت فى عام ١٩٩٥ على أسس تحمل الكثير من التماثل مع الطرق التى كانت متبعة قبل عملية التحول، بما فى ذلك الربط بين الامداد بالمستلزمات والتوريد الحكومى. وفى أوكرانيا، مازالت الدولة تتولى توزيع المستلزمات كجزء من المدفوعات المسبقة للتوريد فى ١٩٩٥. والواقع أن توفير الدولة للمستلزمات مازال يرتبط بالتوريد الحكومى فى معظم بلدان رابطة الدول المستقلة. ومازالت الترتيبات البديلة الناشئة تستند الى مقايضة المستلزمات بالمحاصيل مع شركات الأعمال الزراعية الدولية (فى أوكرانيا والاتحاد الروسى) أو محطات تأجير الآلات المحلية.

وفى قطاع التصنيع الزراعى، ورثت بلدان رابطة الدول المستقلة هيكلا يتسم بوجود احتكارات محلية نظرا لأن كل منطقة كانت تحصل، فى ظل التخطيط المركزى، على معمل أو معملين للتصنيع فقط، وكانت البنية الأساسية الخاصة بالنقل تقام على هذا الأساس. وقد تعززت تلك المراكز الاحتكارية بفعل عدة عوامل مثل، فيما يتعلق بالاتحاد الروسى، القيود القانونية المفروضة على حركة المنتجات والتى يقصد بها ضمان شراء الأغذية محليا، وسوء حالة البنية الأساسية للنقل، وانعدام الأمن فيها نتيجة لانتشار الجريمة. وقد حول هذا الأمر عملية خصخصة مؤسسات تصنيع الأغذية الى قضية مثيرة للنزاع حيث أحبطت طلبات المزارعين بفرض قدر من السيطرة على المؤسسة التى خُصخصت فى اطار البرنامجين الروسى والأوكرانى للخصخصة، نظرا لأن المزارع لم تكن تمتلك الموارد اللازمة لمنافسة مقدمى العطاءات الآخرين. وفى الاتحاد الروسى أدت الشكاوى من خصخصة صناعة تجهيز الأغذية الى اصدار الرئيس يلتسن مرسوم فى عام ١٩٩٤ يطلب من اللجنة الحكومية المعنية بادارة ممتلكات الدولة اعادة دراسة عملية

الخصخصة. وفى أوكرانيا، وافق مجلس الرادا فى ١٩٩٥ على قانون ينص على اعادة تنظيم مؤسسة تصنيع الأغذية الزراعية لتصبح شركات مساهمة مفتوحة تخصص ٥١ فى المائة من أسهمها دون مقابل لموردى المواد لهذه الشركات، وعلى أن الفشل فى الامتثال لذلك يعنى العودة الى الملكية الحكومية. وقد اعترض رئيس الدولة على هذا القانون الذى قدم بصيغة معدلة تعديلا طفيفا فى ١٩٩٦، واعترض عليه رئيس الدولة مرة أخرى.

التوريد الحكومى

انخفضت الحصة التى تشتريها وكالات الشراء التقليدية من المنتجات الكلية، بما فى ذلك المدفوعات العينية للعمال ومقايضة الانتاج بالمستلزمات، فى السنوات الأخيرة فى جميع أنحاء رابطة الدول المستقلة، وذلك لمصلحة قنوات التسويق التابعة للقطاع الخاص. وتتباين النسبة من الانتاج التى تتلافى المرور بالقنوات الحكومية تباينا كبيرا من دولة لأخرى، وتتجه أكبر هذه النسب الى أن تكون فى تلك البلدان التى حققت فيها الاصلاحات تقدما نسبيا أو فى البلدان التى انهارت فيها الادارة المركزية نتيجة للحرب الأهلية (جورجيا وطاجيكستان)، وكان أقل حجم لهذه النسبة فى البلدان التى مازالت الرقابة المركزية فيها ملموسة. وتميل عمليات التوريد الى استيعاب الجزء الأكبر من الانتاج، الأمر الذى يتطلب وجود عمليات تجهيز صناعية أو تخزين متخصص بالنظر الى أن هناك ميلا الى وجود درجة كبيرة من السيطرة الحكومية على هذه النشاطات الفرعية، ودورا محدودا للغاية بالنسبة لهذه المنتجات التى يمكن تسويقها بصورة مباشرة (٣٧).

وقد انخفض التوريد الحكومى من الحبوب والخضر والبطاطس والثروة الحيوانية، كنسبة مئوية من الانتاج، انخفاضا شديدا فيما بين ١٩٩١ و ١٩٩٥ فى كازاخستان، والاتحاد الروسى وأوكرانيا. وفى ١٩٩٥ استوعبت المشتريات الحكومية جميع الانتاج تقريبا من الكتان الليفى فى جميع البلدان الأربعة الرئيسية المنتجة للأغذية، ونسبة عالية من بنجر السكر فى أوكرانيا وبيلاروس. وعلى الطرف الآخر من

(٣٧) FAO. 1995. Preliminary assessment of 1995 foodcrop production and 1995/96 cereal import requirements in the CIS. Rome, FAO

المنظور، يجرى التوريد الحكومى فى أضيق الحدود، بصفة عامة، بالنسبة للبطاطس والخضر. وكان التوريد الحكومى للحبوب مازال فى حدود ٣٠ فى المائة من الانتاج المعلن رسميا فى بيلاروس فى ١٩٩٥، و ١٧ فى المائة فى الاتحاد الروسى، و١٥ فى المائة فى أوكرانيا، و ٨ فى المائة فى كازاخستان. أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية، فتستوعب الدولة ٣٥ الى ٥٤ فى المائة من الانتاج فى الاتحاد الروسى، ونسبة أقل فى أوكرانيا، وفى كازاخستان على وجه الخصوص.

ويرجع انخفاض دور المشتريات الحكومية الى عدة عوامل. فانخفاض الأسعار والتأخير فى السداد نتيجة لنقص الأموال لدى الوكالات من الأسباب الرئيسية لعزوف المزارعين عن تسليم منتجاتهم للأجهزة الحكومية. ونتيجة لذلك أصبحت معظم وكالات التوريد الحكومية عاجزة عن تغطية الأرقام المستهدفة لمشترياتها. وكان الحال كذلك فى ١٩٩٥ فى كل من الاتحاد الروسى وأوكرانيا حيث ألغى مرسوم جمهورى هذا النظام بالنسبة لجميع المنتجات الزراعية باستثناء الحبوب.

الاعانات والأسعار وسياسات القروض

كان الدعم الحكومى للزراعة، فى الاتحاد السوفييتى السابق، يستند أساسا الى آليات التسعير والاعانات وسياسات القروض. وكانت أسعار التوريد تتألف من أسعار أساسية بالاضافة الى علاوات تستند الى الكمية والنوعية واحتياجات المزارع المالية. فقد كانت المزارع الحكومية والجماعية الضعيفة تحصل على علاوات سعرية سعيا الى تحسين مركزها المالى. وكانت هذه العلاوات السعرية التفضيلية تمثل اهم فئة من فئات الاعانات الزراعية التى كانت تقدم فى الثمانينات. وكان هناك دعم للمستلزمات الزراعية واعانات للمستهلكين تدفع عادة لصناعات التجهيز للابقاء على الأسعار الاستهلاكية منخفضة. وكان النظام المصرفى الحكومى يقدم القروض للمؤسسات المملوكة للدولة. وكانت أسعار الفائدة الميسرة والاعفاء الدورى من القروض

يحولان بصورة فعلية الدخل الى بعض الجماعات والمؤسسات المختارة، كما كانت القروض التى تخصصها الدولة تستخدم على نطاق واسع لمساعدة المنتجين الذين تعوزهم الكفاءة والذين ينتجون بتكلفة مرتفعة. ومع تراكم الديون على المزارع الحكومية والجماعية بسرعة فى السبعينات والثمانينات، أصبحت عملية اعادة جدولة الديون والاعفاء منها من الممارسات المعتادة.

أما خلال عملية التحول، فقد خفضت معظم الاعانات المقدمة للمنتجين وللمستهلكين، أو ألغيت، وأصبح المزارعون يواجهون ارتفاع تكاليف انتاجهم، وانخفاض أسعاره نتيجة لانخفاض الطلب. وأدت الأوضاع الاحتكارية فى صناعة المستلزمات، وانتشار الرقابة على أسعار الأغذية الأساسية فى المراحل الأولى من عملية التحول الى تدهور الهامش فيما بين الأسعار والتكاليف.

ولعل محاولات الحكومة لتطبيق آليات دعم جديدة فى قطاع الزراعة هى السبب الكامن وراء انشاء وكالات يفترض فيها تقديم عقود بأسعار مضمونة لدعم المنتجين فى الاتحاد الروسى وكازاخستان وأوكرانيا. غير أن مؤسسة المواد الغذائية الاتحادية الروسية، ومؤسسة الائتمان السلعى الكازاخستانية تختلفان اختلافا جوهريا عن الوكالات المماثلة فى الغرب، من حيث انهما مسؤولتان أيضا عن عمليات التوريد الحكومية. وعلاوة على ذلك، فان قروض الانتاج ترتبط بصفة عامة بعمليات التسليم المضمونة.

وفى سياق الأزمة المستمرة فى القطاع الزراعى، لم يتخل تماما عن آليات الدعم القديمة من خلال القروض. ففى عام ١٩٩٥ لجأ الاتحاد الروسى الى اعادة جدولة أو الغاء الديون التى على قطاع الأغذية والزراعة، وزاد حجم الديون الملغاة على قيمة جميع الدعم الصريح المقدم للزراعة فى ميزانية ذلك العام. وفى أوكرانيا، أخذت الاعانات الرسمية المقدمة للزراعة شكل أسعار فائدة سلبية، وشروط سداد لا تنفذ. غير أن هذا القطاع تعرض لعدة عوامل مختلفة متمثلة فى انخفاض أسعار التوريد، والتأخر فى السداد فضلا عن ارتفاع معدلات التضخم والقيود المفروضة على الواردات، وهى العوامل التى أدت الى ابطال مفعول كل ما قدم من اعانات.

ويعتبر انشاء القطاع الخاص لسوق للقروض الزراعية، مما يقلل من اعتماد القطاع الزراعى على القروض الحكومية وطلباته من الميزانيات الحكومية، قضية تنطوى على أهمية كبيرة، وان لم تحسم بعد فى رابطة الدول المستقلة. وقد جرى تخصيص امدادات القروض فى مختلف أنحاء الاقتصاد نتيجة لتراكم الديون والهبوط الاقتصادى العام وعدم كفاية التمويل الدولى. وفيما يتعلق بالزراعة، فان التعريف غير الكامل لحقوق الملكية الخاصة بالأراضى يعرقل انشاء سوق عقارية أو سوق للائتمان الريفى يستند الى استخدام الأراضى كضمانات. وعلاوة على ذلك هناك عدد من القضايا المعقدة تتعلق باصلاح المؤسسات المالية، حيث أنه قد ورث، مثلا، من الاتحاد السوفييتى السابق، نظام كانت تتم بمقتضاه تعبئة الودائع فى المناطق الريفية عن طريق بنك الادخار، والاقراض للزراعة عن طريق البنك الزراعى، وكانت العمليتان منفصلتين عن بعضهما البعض، وكانت الفوائد التى تدفع على الودائع منخفضة وغير مرنة، الأمر الذى أدى الى عدم وفاء النظام المصرفى بدور اعادة توزيع الموارد المالية فى المناطق الريفية.

الاصلاحات الزراعية والاقتصادية في بيلاروس وجمهورية مولدوفا

تعتبر جمهورية مولدوفا وبيلاروس من البلدان الجديدة التى تشكلت فى ١٩٩١ بعد انفراط عقد جمهوريات الاتحاد السوفييتى. وكانت عملية الاصلاح الاقتصادى فى مولدوفا، رغم ما تعرضت له من متاعب، أكثر تصميما بصفة عامة مما كان عليه الوضع فى بيلاروس. ففى حين تستمر مولدوفا فى الحصول على دعم وكالات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى والبنك الأوروبى للانشاء والتعمير)، أوقف صرف القروض لبيلاروس من هذه الوكالات فى أوائل عام ١٩٩٦. وقد تعرض البلدان لانهيار الروبل السوفييتى وعلاقات التخطيط القديمة مع روسيا وصدمة الارتفاع الشديد فى أسعار المواد الخام المشتراة من الاتحاد الروسى وغيره من الجمهوريات.

المناخ على مستوى الاقتصاد الكلى

طبقت مولدوفا برنامجا للاستقرار فى وقت مبكر نسبيا عن بلدان الاتحاد السوفييتى السابق الأخرى. ففى ١٩٩٥ كان الناتج المحلى الاجمالى لا يتجاوز ٤٠ فى المائة من المستوى الذى كان عليه فى ١٩٩٠، الا أنه قد تم تسجيل نمو ايجابى معتدل لأول مرة فى نفس العام (٢ فى المائة) طبقا للبنك الأوروبى للانشاء والتعمير. كما زاد الانتاج الزراعى بنسبة ٥ فى المائة. ومنذ منتصف ١٩٩٤، أصبح معدل التضخم الشهرى يسجل برقم ١ وأصبح فى ١٩٩٥ أقل معدل فى رابطة الدول المستقلة. وأصبحت العملة الوطنية التى بُدئ فى تداولها فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٣، وهى «الليو»، قابلة للتحويل فى المعاملات الحسابية الجارية منذ يوليو/ تموز ١٩٩٥. وأصبح النقد المتداول محكما للغاية وشاع نظام المقايضة لدرجة أنه يشار الى جانب كبير من الاقتصاد على أنه قطاع «غير نقدى».

وكانت بيلاروس من أواخر بلدان الاتحاد السوفييتى السابق فى تطبيق الاصلاحات، وتبنى برنامج للاستقرار.

وكانت معدلات التضخم فيها من أعلى المستويات فى رابطة الدول المستقلة. ولم تتخذ بيلاروس الروبل البيلاروسى كعملة واحدة لها الا فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٤. وعلى الرغم من أن تأخر بيلاروس فى بدء برنامج الاصلاح قد أتاح لها تأخير الانكماش الاقتصادى، فان الناتج المحلى الاجمالى الحقيقى انخفض بنسبة ٢٠ فى المائة فى ١٩٩٤، وبنسبة ١٤ فى المائة فى ١٩٩٥. ومازالت توقعات تحقيق نمو اقتصادى ايجابى فى المستقبل أبعد مما هى عليه بالنسبة لمولدوفا.

وفى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، تضاعفت الأسعار فى بيلاروس ١ر٨ مرة عما كانت عليه فى العام السابق مقابل متوسط قدره ٥ر٣ مرة بالنسبة لرابطة الدول المستقلة. وفى أواخر ١٩٩٥ وأوائل ١٩٩٦، كان معدل التضخم الشهرى منخفضا رسميا، الا أن الوكالات الاقتصادية الدولية كانت تتشكك فى المنهجية التى استخدمت فى قياسه. كما رأت هذه الوكالات أن السياسة المالية المتبعة فى بيلاروس غير قابلة للاستمرار حيث كانت تعادل النقص فى العائدات بعمليات التجميد المؤقتة وزيادة المتأخرات. ومازالت معظم قروض البنك المركزى موجهة ومدعمة الأمر الذى يديم توقع استمرار كفالة القروض.

وقد أوقف صندوق النقد الدولى منح القروض لبيلاروس فى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥. وتشمل أسباب ذلك قيام البنك المركزى باعادة فرض القيود على أسعار الصرف، ورفضه خفض أسعار صرف الروبل (طبق منذ ذلك الوقت نظام «التثبيت الزاحف») أو انشاء نظام ائتمان واسع للزراعة. وفى أوائل عام ١٩٩٦، أوقف البنك الدولى صرف قرض بمبلغ ٣٧ مليون دولار لعدم كفاية ما أحرز من تقدم فى مجال الخصخصة.

التكاليف البشرية للتقشف

كانت تكاليف التقشف فى كل من مولدوفا وبيلاروس، من حيث المعاناة البشرية كبيرة. فكما حدث فى كثير من الاقتصاديات الأخرى التى تمر بمرحلة تحول، أعلن رسميا عن انخفاض معدلات البطالة فى كل من مولدوفا وبيلاروس، الا أن الاحصاءات الرسمية تقلل على الأرجح من تقدير حجم

البطالة الفعلية. ففى مولدوفا، حيث لم تتجاوز المعدلات الرسمية للبطالة ٢ فى المائة فى ١٩٩٥، حدد مسح أجرى باستخدام معايير أوسع نطاقا الرقم بنسبة ١١ فى المائة (باستثناء ترانسدنيستريا). وبالنسبة لأولئك الذين يعملون، كان التأخر فى سداد الأجور مشكلة من المشكلات الدائمة. ولا تعكس الاحصاءات التى تبين انخفاض متوسط الاستهلاك (الذى سيجرى مناقشته فيما بعد) ما حدث من انخفاض كبير فى هذا المجال بين القطاعات المتنامية من السكان التى وصفت رسميا بأنها من الفقراء.

الاعانات الزراعية السوفييتية والتخصص فى مولدوفا وبيلاروس والتجارة فيما بين بلدان الاتحاد السوفييتى السابق

يتعين النظر الى التعديلات التى حدثت فى بيلاروس ومولدوفا للتكيف مع الأوضاع الجديدة، بعد انهيار الاتحاد السوفييتى السابق، فى سياق النمط المعقد للاعانات التى كانت تقدم للانتاج الزراعى واستهلاكه، وهو النمط الذى كانت تتسم به التجارة فيما بين الجمهوريات السوفييتية. فقد كانت هذه الاعانات تنشأ من موسكو وقد ألغيت بدرجة كبيرة فى ١٩٩٢. وبالنسبة للاتحاد السوفييتى السابق ككل، كانت الاعانات المدرجة فى الميزانية للزراعة فى أواخر الثمانينات تبلغ نحو ١٠ فى المائة من الناتج المحلى الاجمالى. ولا تتوافر أية قياسات دقيقة عن المنافع الناشئة عن الاعانات المقدمة فى العهد السوفييتى للزراعة فى مولدوفا وبيلاروس، الا أنه يبدو أن تلك التى كانت تدفع لبيلاروس كانت أكبر من تلك التى تتلقاها مولدوفا، بالنظر الى الانتاج الأكثر كثافة لرأس المال، والتخصص النسبى الأكبر لقطاع الثروة الحيوانية المدعم بدرجة كبيرة فى بيلاروس. وتعتبر الزراعة فى مولدوفا أقل كثافة من ناحية رأس المال، وقد تركزت صادراتها بدرجة أكبر على المنتجات البستانية غير المدعمة والسكر والبذور الزيتية.

وقد شاركت بيلاروس ومولدوفا فى تجارة الحبوب والثروة الحيوانية فيما بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق

باعتبارهما من الجهات المصدرة الصافية للمنتجات الحيوانية المدعمة، ومن الجهات المستوردة الصافية للحبوب المدعمة. وخلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠، استوردت بيلاروس ثلث متوسط استهلاكها السنوى من الحبوب الذى يزيد على ١٠ ملايين طن. وكان نحو ٢ر٢ مليون طن من هذه الكمية من الحبوب الأجنبية المستوردة بنقد أجنبى خصص مركزيا من جانب موسكو.

وكانت مولدوفا تعتمد على الواردات من جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فى الحصول على نحو ٢٠ فى المائة من استهلاكها من الحبوب. وفى عام ١٩٩٠، صدرت بيلاروس ١٩ فى المائة من انتاجها من اللحوم و ٢٥ فى المائة من انتاجها من الألبان و ٤ فى المائة من انتاجها من البيض للجمهوريات الأخرى فى الاتحاد السوفييتى السابق. وكانت هذه الأرقام فى مولدوفا تعادل ٢٥ و ٨ و ١٦ فى المائة على التوالى.

وكان استهلاك المنتجات الحيوانية التى تباع بأسعار تجزئة تفرضها الدولة، يخضع لاعانات كبيرة من جانب موسكو. فعلى سبيل المثال، قدر أخصائيو التسعير أن متوسط الاعانات المدرجة فى الميزانية للحم البقرى فى ١٩٨٩ بلغ نحو ٢٥٠ فى المائة، وللألبان ١٠٠ فى المائة، (أى أن أسعار التجزئة الخاصة باللحوم البقرية كانت واحدة تقريبا فى جميع أنحاء الاتحاد السوفييتى السابق وكانت تزيد ٥ر٣ مرة على متوسط تكاليف الانتاج والتجارة فى الدولة السوفييتية). وكان الدعم المقدم للحوم الخنازير يبلغ نحو ١٠٠ فى المائة. وعلى هذا الأساس، كانت الاعانات المقدمة لأسعار التجزئة الخاصة بالأغذية المنتجة من المحاصيل (مثل الخبز المصنوع من دقيق القمح وعباد الشمس والسكر) سلبية بصفة عامة. وكانت هذه السلع الأخيرة التى كانت تصدر لمولدوفا تخضع لرسوم تتراوح بين ٥ و ٣٥ فى المائة. فبالنسبة لبيلاروس، كانت الاعانات المدرجة فى الميزانية، باستثناء الألبان، والتى حسبت بهذه الطريقة أكبر بعض الشئ من تلك التى كانت تحصل عليها مولدوفا، فقد بلغت اعانات لحوم الأبقار ٢٦٤ فى المائة مقابل ٢٣٤ فى المائة فى مولدوفا، والألبان ٦٧ فى المائة مقابل ٧٠ فى المائة، ولحوم الخنازير ١٢٠ فى المائة مقابل ٩١ فى المائة.

الاطار رقم ١٢

بيلاروس

تأتى بيلاروس فى المرتبة السادسة من حيث الحجم بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق البالغ عددها ١٥ جمهورية ، حيث تبلغ مساحتها ٢٨٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع.

ويحمل نحو ٨٠ فى المائة من سكان بيلاروس البالغ عددهم ١٠ ملايين نسمة جنسية هذا البلد ، فى حين يتكون معظم العدد الباقى من السكان من الروس أو مواطنى أوكرانيا. ويتحدث أكثر من ٨٠ فى المائة من السكان اللغة الروسية بطلاقة. وباستثناء المنطقة الغربية التى تم ضمها من بولندا بعد الحرب العالمية الثانية، استكملت عملية تنظيم الزراعة فى مزارع جماعية فى أوائل الثلاثينات. ويعتبر نصيب الفرد فى بيلاروس من الناتج الاجتماعى الاجمالى من أعلى الأنصبة فى الجمهوريات السوفييتية الخمس عشرة. فقد كانت بيلاروس من بين جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق الأكثر نشاطا فى السعى الى تحقيق التكامل الاقتصادى مع الاتحاد الروسى، وفى مايو/ أيار ١٩٩٦ صدقت بيلاروس على اتفاقية مع الاتحاد الروسى لتشكيل اتحاد سياسى واقتصادى جديد هو مجموعة الجمهوريات ذات السيادة.

ولا تملك بيلاروس الكثير من الموارد الطبيعية باستثناء خام الحديد والبوتاس وموقعها الاستراتيجى الذى يتيح لها السيطرة على الطرق الحديدية والبرية وخطوط الأنابيب التى تربط الاتحاد الروسى بأوروبا الوسطى والشرقية. ويقطن ثلث السكان فى الريف والثلثان فى المناطق الحضرية. وتعتمد الصناعة فى هذا البلد اعتمادا كبيرا على المواد الخام المستوردة والبضائع شبه المصنعة. ويتم استيراد ٩٠ فى المائة من الاحتياجات من الطاقة من الاتحاد الروسى.

وقبيل انهيار الاتحاد السوفييتى السابق، كانت الزراعة توفر ٢١ فى المائة من الناتج الاجتماعى الاجمالى فى الجمهورية مقابل متوسط قدره ١٦ فى المائة بالنسبة للاتحاد السوفييتى بأكمله. وكان نحو ٣٠ فى المائة من اليد العاملة يعمل بصورة مباشرة فى قطاع الزراعة.

وفصول الشتاء فى بيلاروس قصيرة للغاية وفصول الصيف طويلة ورطبة وباردة. وتتراوح فترة نمو النبات بين ١٧٥ يوما فى الشمال الشرقى و ٢٠٥ أيام فى الجنوب الغربى، ويتراوح منسوب الأمطار السنوى بين ٧٠٠ ملليمتر فى الشمال و٥٠٠ ملليمتر فى الجنوب. ويصنف نحو ثلاثة أرباع أراضى هذا البلد على أنه من الأراضى الزراعية يجرى زراعة ثلثيها بالفعل. أما النسبة الباقية فهى موزعة بالتساوى بين المروج والمراعى.

وقد تخصصت بيلاروس منذ زمن بعيد ، فى انتاج الكتان والبطاطس. وعلى الرغم من أن الكفاءة العلفية هى أقل منها فى أوروبا الغربية، فان بيلاروس مشهورة فى الاتحاد السوفييتى السابق بأدائها الرفيع نسبيا فى مجال تربية أبقار اللبن والخنازير. ومعظم الحبوب تزرع فى الربيع مع زراعة كمية صغيرة من القمح والذرة فى الشتاء. ويصلح الراى بصورة خاصة للزراعة فى بيلاروس ، وتخصص نسبة عالية نسبيا وان كانت فى انخفاض (٤٠ فى المائة) من الأراضى المزروعة لانتاج المحاصيل العلفية بما فى ذلك الذرة المستخدمة فى انتاج السيلاج.

الاطار رقم ١٣

جمهورية مولدوفا

تبلغ مساحة مولدوفا ٣٣ ٧٠٠ كيلومتر مربع وهى بذلك تعد ثانى أصغر جمهورية من جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق ، كما أن عدد سكانها البالغ ٤ ملايين نسمة يجعلها من أكثر الجمهوريات كثافة بالسكان. وتشترك مولدوفا فى ثقافة ولغة واحدة مع رومانيا الواقعة الى الغرب ، حيث ينحدر نحو ٦٥ فى المائة من السكان من أصل عرقى رومانى، لا يتحدث نصفهم اللغة الروسية بطلاقة. ويتركز السلاف الذين يمثلون ربع السكان فى العاصمة شيسيناو (التى كانت تعرف فى السابق باسم كيشينيف)، وترانسدينستريا التى هى قطاع من الأراضى يقع بين أوكرانيا ونهر دنيستر ويضم ربع أراضى مولدوفا. ومنذ عام ١٩٩٢، تسعى ترانسدينستريا بلا طائل الى الانفصال عن مولدوفا. وكجزء من بيسارابيا، كانت مولدوفا المعاصرة جزءا من الامبراطورية الروسية خلال الفترة من ١٨١٢ الى ١٩١٨ الا أنها حصلت على استقلالها (باستثناء ترانسدينستريا) أو أصبحت جزءا من رومانيا حتى ضمها الاتحاد السوفييتى بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تستكمل عمليات تنظيم الزراعة فى المزارع الجماعية حتى عام ١٩٥٠، ومازال الكثير من السكان يتذكرون الرقع الزراعية الصغيرة الى كانت تميز فى السابق الزراعة فى مولدوفا.

والتربة فى مولدوفا غنية بالشيرنيزيم والكستناء. ويتراوح منسوب الأمطار بين ٥٥٠ ملليمترا فى المتوسط سنويا فى الشمال و ٣٧٥ ملليمترا فى الجنوب ، ويتعرض هذا البلد لحالات جفاف متكررة. ومن بين المساحة المزروعة البالغة ٢٫١ مليون هكتار، تزرع ١٠٠ ٠٠٠ هكتار منها بالرى. والظروف مناسبة لزراعة مجموعة متنوعة من محاصيل الموسم الطويل، وتغطى البساتين الدائمة وبساتين الكروم نحو خمس الأراضى المزروعة. فالفاكهة بما فى ذلك كروم الطعام والنبيذ تعد أبرز تخصص فى مولدوفا. ويزرع نحو ثلاثة أرباع الأراضى بالحبوب تشمل زراعة مساحات متساوية من القمح والذرة الشتويين، ونحو ١٠ فى المائة لكل من البقول والشعير الشتوى. وتشمل المحاصيل الأخرى بنجر السكر وعباد الشمس والتبغ. ولا تغطى المروج والمراعى سوى ١٢ فى المائة من الأراضى الزراعية فى مولدوفا. وتحقق المنطقة الشمالية من مولدوفا بعضا من أحسن غلات الألبان فى الاتحاد السوفييتى السابق. وتعتبر الخنازير من الحيوانات المهمة فى جميع أنحاء مولدوفا مثلها مثل الأغنام ولاسيما فى الجنوب.

وكان نصيب الفرد من الناتج الاجتماعى الاجمالى فى مولدوفا أقل نصيب فى الجمهوريات الأوروبية من الاتحاد السوفييتى السابق. وبعد حساب اليد العاملة فى الرقع الخاصة، يعمل نحو ٤٧ فى المائة من السكان بصورة مباشرة فى الانتاج الزراعى، وهى أعلى نسبة فى الجمهوريات الأوروبية من الاتحاد السوفييتى. وكان نصيب الزراعة فى الناتج الاجتماعى الاجمالى أعلى من مستواه فى الاتحاد السوفييتى السابق (٢٧ فى المائة مقابل متوسط قدره ١٦ فى المائة). ويتركز نحو نصف الصناعة على تصنيع المنتجات الحيوانية والخضر والفاكهة والنبيذ. وقد كانت مولدوفا ومازالت تعتمد اعتمادا كاملا على الاتحاد الروسى فى الحصول على موارد الطاقة.

وكان استهلاك حبوب الأعلاف المنتجة محليا يخضع للاعانات من جانب نظام توريد الحبوب الاحتكارى لدى الدولة السوفييتية. وكان هذا النظام يحصل على الحبوب بأسعار تتفاوت بحسب المناطق، وكان يخصم قيمة ايجار الأراضى من منتجى الحبوب بتكاليف منخفضة.

ومن بين المحاصيل الأخرى، كانت بيلاروس تشحن أساسا الكتان والبطاطس للجمهوريات الأخرى، فى حين كانت تستورد منها كميات كبيرة من الخضر والفاكهة والسكر والزيوت النباتية فضلا عن القمح المخصص للطحن وحبوب الأعلاف. وكانت مولدوفا تستورد، من بين السلع الزراعية الأساسية الأخرى، حبوب الأعلاف والقمح المخصص للطحن. وفى ١٩٩٠، صدرت مولدوفا (بالكامل تقريبا الى الاتحاد السوفييتى السابق) مايتراوح بين ٢٠ و ٢٥ فى المائة من انتاجها الطازج والمصنع من الخضر والفاكهة، بما فى ذلك نحو ٨٠ فى المائة من كل من الخضر والفاكهة المعلبة. كما صدرت مولدوفا الى الاتحاد السوفييتى السابق نحو ثلث انتاجها من السكر، ونصف انتاجها من الزيوت النباتية. وكان التبغ من بين السلع التصديرية المهمة الأخرى.

ويشير هيكل استخدام المستلزمات الى أنه منذ عام ١٩٩١ تسببت الزيادات فى أسعار الطاقة والمستلزمات الزراعية الأخرى المستوردة من الاتحاد الروسى فى الحاق أضرار بالزراعة فى بيلاروس تزيد عما أحدثته بالزراعة فى مولدوفا. ففى أواخر الثمانينات، كان نصيب العامل الزراعى من رأس المال فى بيلاروس يزيد بمقدار الثلث عنه فى مولدوفا. وكان نصيب العامل الزراعى فى الانفاق على الكهرباء يزيد بمقدار الثلثين عنه فى مولدوفا، كما زاد معدل استخدام الأسمدة المعدنية لكل هكتار مزروع (٢٦٦ كيلوغراما فى ١٩٨٦-١٩٩٠) بمقدار الضعف تقريبا عن مستواه فى مولدوفا.

تحرير أسعار الأغذية ودعم الميزانية

ورث كل من مولدوفا وبيلاروس الاختلالات على مستوى الاقتصاد الكلى والتضخم المكبوح اللذين كان لهما دور

وفى بيلاروس، كان الانخفاض فى انتاج اللحوم بنفس المستوى (٤٦ فى المائة) فى حين كان الانخفاض فى انتاج الألبان والبيض أقل بعض الشئ (٣٢ فى المائة و ٧ فى المائة على التوالى).

ولم يكن الانخفاض الفعلى فى القيمة المضافة فى الانتاج الحيوانى عاليا بنفس القدر حيث أن هذين البلدين كانا فى السابق يستوردان كميات كبيرة من الأعلاف. فبعد الواردات السنوية المتوسطة البالغة أكثر من ٢ مليون طن فى النصف الثانى من الثمانينات، انخفضت واردات الحبوب الصافية فى بيلاروس الى معدل متوسط قدره ٥ر١ مليون طن فى السنتين التسويقيتين ١٩٩٢/١٩٩٣ و ١٩٩٣/١٩٩٤ والى أقل من ٠٠٠ ٨٠٠ طن فى ١٩٩٤/١٩٩٥ و ١٩٩٥/١٩٩٦. وانخفضت واردات الحبوب الصافية فى مولدوفا من أقل قليلا من ٠٠٠ ٦٠٠ طن سنويا الى معدل متوسط يقل عن ٠٠٠ ٥٠٠ طن من ١٩٩٢/١٩٩٣ الى ١٩٩٤/١٩٩٥. وكان معظم هذه الواردات يتم بشروط ميسرة ترتبط بحالات الجفاف التى سادت فى ١٩٩٢ و ١٩٩٤. وبلغت صادرات الحبوب الصافية التقديرية من مولدوفا خلال عام ١٩٩٥ ما يتراوح بين ٠٠٠ ١١٠ و ٠٠٠ ٢٣٠ طن (٤٠).

وهناك مؤشرات على أن الانخفاض التجميعى فى امدادات المنتجات الحيوانية، وتحسن محاصيل الحبوب فى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ فى مولدوفا وبيلاروس، كما هو الحال بالنسبة لبلدان الاتحاد السوفييتى السابق الأخرى، قد أديا أخيرا الى زيادة ربحية تربية الثروة الحيوانية (٤١). وفى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦، ارتفعت أعداد الخنازير والدواجن فى مولدوفا بالمقارنة بالعام السابق. وزاد انتاج البيض بنسبة ١٤ فى المائة فى مولدوفا واستقر فى بيلاروس وذلك بالمقارنة بعام ١٩٩٥. وفى كلا البلدين (كما هو الحال فى بلدان رابطة الدول المستقلة الأخرى) حدثت زيادة فى الآونة الأخيرة فى انتاج البيض مما يعكس زيادة كفاءة عملية تحويل الأعلاف فى صناعة الدواجن.

تعديل المستلزمات وانتاج الحبوب : أثبتت القرائن أن انتاج المحاصيل فى معظم أنحاء الاتحاد السوفييتى السابق

---

(٤٠) تقديرات ادارة البحوث الاقتصادية فى وزارة الزراعة الأمريكية.

(٤١) تشير تقديرات بيلاروس الى أن معدل تكافؤ أسعار المزرعة قد انخفض سنويا الى مستوى يعادل ثلثى مستوى ١٩٨٦، الا أنه ارتفع فى ١٩٩٥ الى مستوى يعادل ٧٨ فى المائة مما كان عليه فى ١٩٨٦. منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، ١٩٩٥. Review of agricultural policy and trade developments in Belarus AGR/EW/EG (95) 40 Paris.

كان أكثر ربحية من الانتاج الحيوانى خلال فترة التحول. وقد حدث ذلك على الرغم من زيادة أسعار الطاقة والأسمدة وغير ذلك من الكيماويات والمعدات المستخدمة فى الانتاج، ويرجع الى حد كبير الى قدرة المزارع على العمل بمستلزمات مشتراة أقل من السابق، وهو ما يعكس بدوره الهدر وعدم كفاءة استخدام الكثير من المستلزمات فى السابق وخاصة فى انتاج الحبوب. ويتضح الانخفاض بصورة خاصة فى استخدام الأسمدة المعدنية. ففى مولدوفا مثلا، بلغ استخدام الأسمدة المعدنية فى ١٩٩٥ (المادة الفعالة) ٩ كيلوغرامات لكل هكتار من المساحة المزروعة، وهو معدل لا يتجاوز ٦ فى المائة من مستوى ١٩٨٩-١٩٩١. كما انخفض استخدام الأسمدة للهكتار من الأراضى المزروعة بصورة كبيرة فى بيلاروس حيث وصل الى ٣٩ كيلوغراما من النيتروجين و ٥٢ كيلوغراما من البوتاس (وكلاهما يقل عن نصف مستويات ١٩٩٠) و ١٢ كيلوغراما من الفوسفات (وهو ما يقل عن خمس المستوى السابق).

التغييرات فى المساحة المحصولية والانتاج : نظرا لانخفاض واردات مولدوفا من القمح من الاتحاد السوفييتى السابق، زادت المساحة المزروعة بالقمح الشتوى منذ ١٩٨٩ من ٠٠٠ ٢٨٧ هكتار فى ١٩٩٠ الى مايقرب من ٠٠٠ ٤٠٠ هكتار فى ١٩٩٦، وظلت المساحات المزروعة بالخضر وبنجر السكر دون تغيير تقريبا، فى حين زادت المساحات المزروعة بعباد الشمس، واستمرت المساحات الخاصة ببساتين الفاكهة والكروم فى اتجاهها التصاعدى الذى بدأ فى الثمانينات. وقد انخفض الانتاج المعلن رسميا من جميع هذه المحاصيل الى مايتراوح بين الثلثين وثلاثة الأرباع من مستويات ١٩٨٦-١٩٩٠ وذلك نتيجة للجفاف، وربما انخفاض استخدام الأسمدة والتغيرات فى طرق الابلاغ المتصلة بعملية الخصخصة.

وفى بيلاروس انخفضت المساحة المزروعة الاجمالية بنسبة ٤ فى المائة خلال ١٩٩٤-١٩٩٥ بالمقارنة بالسنوات الخمس السابقة. وانخفضت المساحة المزروعة بمحاصيل الأعلاف بنسبة ٥ فى المائة وتحولت المساحة الخاصة

بالحبوب نحو انتاج القمح. وزادت المساحة المزروعة بالخضر والبطاطس بعض الشئ وتحولت بصورة جذرية نحو الانتاج الخاص. وانخفضت المساحة المزروعة ببنجر السكر فى أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات الا أنها بدأت فى الزيادة فى ١٩٩٢، وتضاعفت مساحة اللفت فى ١٩٩٤. وانخفضت مساحة الكتان الذى يحتاج الى كثافة فى اليد العاملة (والتى بلغت ذروة قدرها ٣٤٠ ٠٠٠ هكتار فى ١٩٥٦) بنسبة ٥٠ فى المائة حيث انخفضت من ١٤٩ ألف هكتار فى ١٩٩٠ الى ٩٦ ألف هكتار فى ١٩٩٤، وان كانت قد زادت الى مايقدر بنحو ١٠٢ ألف هكتار فى ١٩٩٥.

التجارة بالسلع الزراعية : واصلت مولدوفا صادراتها من الزيوت النباتية والسكر الى رابطة الدول المستقلة وان كان ذلك بمستويات أقل مما كان عليه الأمر فى السابق. وكانت أسعار رابطة الدول المستقلة لهذه المنتجات تقل عن الأسعار السائدة فى الأسواق العالمية، ويجرى الآن تصدير بعض هذه المنتجات، بما فى ذلك بذور عباد الشمس، الى بلدان أخرى غير أعضاء فى رابطة الدول المستقلة. وقد احتفظت مولدوفا بقدر كبير من صادراتها من الفاكهة المعلبة والطازجة بما فى ذلك الكروم والنبيذ جيد النوعية لبلدان رابطة الدول المستقلة. واستمرت بيلاروس فى تصدير الكتان وكميات صغيرة من البطاطس الى رابطة الدول المستقلة.

وفى ١٩٩٤، كان كل من مولدوفا وبيلاروس من البلدان المصدرة الصافية الصغيرة للمنتجات الحيوانية الى بلدان أخرى غير رابطة الدول المستقلة، ومستوردة صافية للمنتجات النباتية من هذه البلدان. فبالنسبة لمولدوفا، بلغت قيمة الصادرات الصافية من المنتجات الحيوانية نحو ١٢ مليون دولار، والواردات من المحاصيل ١١ مليون دولار. كما بلغت قيمة صادرات بيلاروس الصافية من المنتجات الحيوانية الى البلدان غير رابطة الدول المستقلة نحو ٩ ملايين دولار، وارداتها الصافية من المنتجات المحصولية ١١ مليون دولار. وقد حصل البلدان على حبوب من البلدان الغربية باستخدام أسلوب الائتمان السلعى.

وقد أصدر البنك الدولى تكليفا باجراء دراسة عن

التغييرات فى تكاليف انتاج مختلف المنتجات الزراعية فى مولدوفا وبيلاروس بغرض تحديد الطريقة التى يمكن بها للزراعة غير المعانة أن تتنافس فى أسواق التصدير(٤٢). ووفقا لهذه الدراسة، كان الكتان، بالنسبة لبيلاروس، المحصول الوحيد الذى يمتلك قدرات تصديرية عالية بلا منازع تعقبه بذور اللفت. ويمكن أن تصبح لحوم الأبقار وربما منتجات الألبان من السلع التصديرية عالية الكفاءة اذا تسنى النهوض بكفاءة عمليات تغذية الحيوانات. ومن ناحية أخرى، يبدو أن بيلاروس من البلدان المنتجة للحبوب وبنجر السكر ومنتجات الخنازير والدواجن بتكاليف عالية نسبيا.

وقد رؤى أن الامكانيات التصديرية فى مولدوفا أكثر تنوعا. فتكاليف انتاج بنجر السكر منخفضة مثلما الحال بالنسبة للقمح والذرة الشتوين. وفى ١٩٩٥، صدرت مولدوفا حبوبا الى الخارج، وتعتبر، بالنظر الى انخفاض تكاليفها، من الجهات المصدرة المنتظمة للحبوب فى المستقبل. كذلك فان تكاليف انتاج بذور عباد الشمس والزيوت فى مولدوفا تمثل جزءا طفيفا من الأسعار العالمية. وتعتمد صادرات المنتجات البستانية بما فى ذلك النبيذ بصورة جزئية على الاستثمارات فى تحسين الأصناف وعملية التصنيع والتعبئة وفقا للمستويات العالمية. وينطبق نفس الشئ على المنتجات الحيوانية فى مولدوفا.

كذلك تتوقف آفاق التجارة فى المستقبل فى كلا البلدين على نظم التجارة التى سيتبعانها. وقد تقدمت مولدوفا للانضمام الى منظمة التجارة العالمية، وتسعى الى الابقاء على الرسوم الجمركية دون نسبة ٢٠ فى المائة. أما بيلاروس فقد رفعت مؤخرا الرسوم الجمركية على بعض المنتجات للوصول بها الى مستوى تلك السائدة فى الاتحاد الروسى الذى يشترك فى عضوية اتحاد جمركى مع بيلاروس.

اسعار التوريد والقروض : جرى تخفيض عملية التسويق من خلال القنوات الحكومية بالنسبة لكثير من السلع، وكان ذلك بدرجة أكبر فى مولدوفا منه فى بيلاروس حيث استمر فى عام ١٩٩٥ بيع ٣٠ فى المائة من الحبوب ومايقرب من ٩٠ فى المائة من بنجر السكر و٧٠ فى المائة

(٤٢) World Bank. 1996. Agricultural trade and trade policy: a multi-country analysis, Moldova Technical Report; World Bank. 1995. Agricultural trade and trade policy: a multi-country analysis, belarus Technical Report, Washington, DC.

من اللحوم ومايقرب من ٦٠ فى المائة من منتجات الألبان للأجهزة الحكومية. وتعتبر الدرجة التى تسيطر بها المشتريات الحكومية على المعاملات التجارية مؤشرا مهما على ما تم من اصلاحات.

فقد كان نظام التوريد الحكومى فى ظل العهد السوفييتى الذى أخذت مولدوفا وبيلاروس تخرج منه الآن يشمل اعانات مباشرة متشابكة وعمليات دعم متبادلة للأسعار، الأمر الذى كان يثبط انشاء أى أعمال تجارية وقنوات تسويق بديلة للقطاع الخاص خالية من الاعانات. وكانت المستلزمات المدعمة متوافرة كتعويض عن التسويق من خلال مؤسسات التوريد الحكومية. ولم تكن الاعانات المقدمة لأسعار البيع بالتجزئة تقدم، عادة، الا للمنتجات التى يتم تسويقها فى اطار القنوات الحكومية حتى عندما كانت المزارع تستطيع من الناحية القانونية أن تبيع المنتجات التى تتجاوز الأرقام المقررة فى الخطة.

وفى بيلاروس، تواصل استخدام نظام التوريد لتنفيذ الاعانات بما فى ذلك القروض الميسرة. وكان جوهر التدخل الحكومى يتمثل فى فكرة معادلة أسعار المزرعة التى يتم بموجبها زيادة أسعار المزرعة بنفس النسبة التى تزيد بها أسعار المستلزمات الزراعية. غير أن التسليم بهذه الفكرة يعوق عملية اعادة الهيكلة (٤٣). وكان التزام السياسات الرسمية بهذه الفكرة فى بيلاروس قويا لدرجة أنه خلال عام ١٩٩٤، ربطت الحكومة أسعار التوريد برقم دليلى للمستلزمات، وكانت تزيد هذه الأسعار أسبوعيا تقريبا.

وكانت الآليات المستخدمة للعمل على تحقيق التكافوء تتراوح بين المخصصات التفضيلية من الوقود الروسى المستورد الى الاعانات المدرجة فى الميزانية للزراعة والتى كانت تبلغ نحو ٢٢ فى المائة من مصروفات الميزانية فى ١٩٩٢، و ٢ر٧ فى المائة فى ١٩٩٥. وأنشئ فى عام ١٩٩٥ صندوق للدعم الزراعى ممول من نسبة من عائدات ضريبة القيمة المضافة من خارج الميزانية. وكانت التدخلات فى الزراعة فى الآونة الأخيرة تشمل فى الغالب تقديم قروض ميسرة بأسعار فائدة منخفضة. وكانت هذه الأموال ترتبط، عادة، بالمشاركة فى شراء المستلزمات الموسمية والتوريد

(٤٣) أنظر الانتقادات الموجهة الى تطبيق فكرة معادلة الأسعار فى السياسات الزراعية الروسية الواردة فى تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٣ الصادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٣ ص. ٢٢٥- ٢٢٨، روما.

الحكومى. واستمر تقديم القروض المدعمة فى ١٩٩٥، وخلال موسم الزرع لعام ١٩٩٦ (على الرغم مما أصدره صندوق النقد الدولى من حرمان من القروض).

وعلى العكس من ذلك، كانت القروض الموجهة فى مولدوفا لشراء المستلزمات الخاصة بموسم عام ١٩٩٦ تتم بمقتضى مزاد علنى (بأسعار اسمية تبلغ نحو ٢٠ فى المائة سنويا) من البنك المركزى وتقدم لأجهزة الامدادات الزراعية والمزارع، بشروط تجارية حيث بلغت الأسعار الاسمية نحو ٥ر٣ فى المائة شهريا فى مارس/ آذار ١٩٩٦. وكان معدل التضخم فى ذلك الوقت نحو ٢ فى المائة شهريا. وفى أواخر ١٩٩٥، خففت حكومة مولدوفا من موقفها بعض الشئ تحت الضغط المحلى وقدمت أيضا قروضا مباشرة للزراعة.

التحول والخصخصة فى القطاع الزراعى

تعتبر بيلاروس أكبر بلد فى رابطة الدول المستقلة من حيث حجم العاملين فى المؤسسات الحكومية (الزراعية وغيرها) حيث تبلغ نسبتهم ١ر٦٤ فى المائة، فى حين تعتبر مولدوفا من أقل هذه البلدان فى هذا المجال بنسبة ٩ر٣٨ فى المائة. وتمتلك الدولة الجانب الأكبر من الأسهم فى معظم الشركات المساهمة فى بيلاروس. وقد وضع هذا البلد خططا فى ١٩٩٥ لتحويل مؤسسات التصنيع الزراعى الى شركات مساهمة تملكها الدولة والمزارع الجماعية. وعلى الرغم من أن سير العمل فى الخصخصة فى مولدوفا كان أكثر تباطؤا منه فى عمليات برامج الاستقرار، فقد كانت الخصخصة تسير بوتيرة أسرع من تلك السائدة فى بيلاروس (٤٤). فقد زادت نسبة المؤسسات الخاصة أو المختلطة (المؤسسات المحولة التى تظل الدولة تمتلك فيها جزءا من الأسهم) من ٣٤ فى المائة فى ١٩٩٤ الى ٦٢ فى المائة فى ١٩٩٥. وقد أسرعت مولدوفا بوتيرة الخصخصة فيها فى ١٩٩٥ وذلك على نسق النموذج التشيكى باستخدام السندات أو الايصالات القابلة للتوارث، والتى توزع على السكان. وقد استخدمت هذه السندات والايصالات فى شراء أكثر من ٢٠٠ ٢ مؤسسة كبيرة وصغيرة ومتوسطة الحجم، كان معظمها فى ١٩٩٥.

(٤٤) من الصعب لأسباب مختلفة من بينها أسلوب «الخصخصة بمجرد تغيير اليافطات» قياس ومقارنة عمليات الخصخصة من خلال السياسات الاحصائية. اذ ينبغى الحكم على الكثير من النواحى فى هذا المجال من خلال المواقف مثلما يتضح على سبيل المثال من احتفاظ بيلاروس بأسماء المزارع الحكومية والجماعية.

وكان هناك بعض مبيعات نقدية لهذه المؤسسات، ويتوقع أن تعتمد المرحلة القادمة من الخصخصة على هذا النمط من المعاملات.

وفى ١٩٨٩، كان لدى بيلاروس ٩٠٠ مزرعة حكومية و ١٦٠٠ مزرعة جماعية، يعمل فى كل منها نحو ٤٥٠ عاملا وتضم مساحة زراعية تبلغ فى المتوسط ١٠٠ ٢ هكتار. وفى منتصف ١٩٩٥، كان قد تم فى ١٤ فى المائة من المزارع الحكومية و ٣١ فى المائة من المزارع الجماعية اجراء عمليات التقييم الأولية للأصول وتقسيم الحصص الاسمية فيما بين العمال والأعضاء وفقا لمساهمتهم السابقة فى العمل. وكان يوجد فى بيلاروس ٠٠٠ ٣ مزرعة فردية خاصة فى ١٩٩٦/١/١، وهو نفس عدد هذه المزارع فى العام السابق. ويبلغ متوسط حجم المزرعة ٢١ هكتارا ومن ثم تعادل مساحتها الكلية البالغة ١٠٠ ٦٢ هكتار نسبة ٦ر٠ فى المائة من مجموع مساحة الأراضى الزراعية فى البلاد. ويتوقع أن يزيد عدد المزارع الى ١٠٠ ٥ مزرعة فقط فى عام ٢٠٠٠.

وكان يوجد فى مولدوفا فى ١٩٩٠ نحو ١٠٠٠ مزرعة حكومية و١١٠٠ مزرعة جماعية وغير ذلك من الأعمال البينية الأخرى مثل زراعة المحاصيل أو تربية الثروة الحيوانية. وفى أوائل ١٩٩٦، أنشئت المزارع الحكومية والجماعية، التى كانت تمر بعملية اعادة تشكيل هيكلها القانونى، ١٦٠ شركة مساهمة (أنشئ ٨٠ منها فى ١٩٩٥) و ١٩٤ تعاونية انتاج زراعى (٦٣ فى ١٩٩٥) و ١٤٦ رابطة من روابط المزارع الفلاحية الفردية (٧٩ رابطة جديدة فى ١٩٩٥). ووزعت أسهم ٦٦٠ مؤسسة حكومية، يجرى خصخصتها دون مقابل، على نحو ٠٠٠ ٨٥٠ نسمة (بما فى ذلك المتقاعدون وعمال الخدمات). وفى ١٩٩٥/١٢/١، حصل الأفراد فى ٤٢٢ مزرعة (٦٤ فى المائة) من هذه المزارع على حصص ملكية (غير مقسمة) وحصل ٢٨ فى المائة من حملة الأسهم هذه على شهادات فعلية. وطبقا لقانون مولدوفا، يحق للأفراد أو الأفراد الذين يعولون أسرا أن يتقدموا لسلطات المزارع أو السلطات المحلية للحصول على رقع فعلية من الأراضى. وقد تقدم حتى ١٩٩٦/١/١ بهذه الطلبات ٠٠٠ ٤٨ نسمة (حصل نصفهم على رقع فعلية من الأراضى).

وكانت مولدوفا أكثر تباطؤا فى البداية من عدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق فى بدء المزارع الفلاحية. فقد كان هناك مالا يتجاوز خمس مزارع من هذا النوع فى نهاية ١٩٩١ (٤٥)، على الرغم من أن عدد المزارع الفلاحية الفردية المسجل فى الجمهورية قد زاد فى ١٩٩٥ بمعدل ١٠٠ ٢ ليصل الى ١٠٠ ١٦ مزرعة. وتبلغ مساحة المزارع الفردية فى مولدوفا ما لايتجاوز ١ر٦ هكتار. ويبلغ عدد المزارع المسجلة وغير المسجلة نحو ٠٠٠ ٣٠ مزرعة تغطى مساحة تبلغ ٠٠٠ ٥٨ هكتار من الأراضى ثلاثة أرباعها من الأراضى الزراعية، فى حين يتوزع الربع الباقى بصورة متساوية بين بساتين الفاكهة وبساتين الكروم. وتعادل مساحة المزارع الفلاحية ٢ فى المائة من مجموع الأراضى الزراعية فى البلاد.

زراعة الرقع الخاصة فى كل من مولدوفا وبيلاروس

يحتفظ أصحاب الرقع «الفرعية» بعضويتهم أو أعمالهم فى المزارع الجماعية أو الحكومية أو مايخلفها من مؤسسات. وحتى قبيل الاصلاحات الجارية، كان لدى مولدوفا وبيلاروس مساحات شاسعة تغطيها الرقع الخاصة التى يمتلكها سكان الريف. ولدى مولدوفا، بالاضافة الى حدائق الضواحى الاكثر عددا والأقل مساحة، وبساتين سكان المدن، نحو ٠٠٠ ٢٠٠ هكتار ضمن هذه الترتيبات - نحو ٥ر١١ فى المائة من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة (أو ٨ر٧ فى المائة من جميع الأراضى الزراعية). ولدى بيلاروس ما يقرب من ٠٠٠ ٦٠٩ هكتار من هذه الحيازات تمثل نحو ١٠ فى المائة من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة. وتعتبر هذه النسب عالية نسبيا بالمقارنة بنسبة ٥ر٣ فى المائة فى الاتحاد الروسى، و ٥ر٧ فى المائة فى أوكرانيا، ومالايتجاوز ٦ر٢ فى المائة فى الاتحاد السوفييتى السابق ككل.

أما فى بيلاروس، فقد زادت مساحة الأراضى الزراعية التى تستخدم بصورة خاصة فى «النشاطات الفرعية للسكان» بأكثر من الضعف فى السنوات الأخيرة. وقد زادت المرحلة الأولى من الاصلاح الزراعى فى مولدوفا حدود ملكية الأسرة

(٤٥) وفى المقابل كان لدى بيلاروس أكثر من ٧٠٠ مزرعة فلاحية، والاتحاد الروسى ٠٠٠ ٥٠ مزرعة. وأنشأت أرمينيا، التى كانت سياستها تهدف الى تفكيك المزارع الجماعية مبكرا، ٠٠٠ ١٦٥ مزرعة فردية، حتى نهاية ١٩٩١، يبلغ متوسط مساحة كل منها أكثر قليلا من هكتار واحد.

من ٢ر٠ هكتار الى ٣ر٠ هكتار وحتى ٧٥ر٠ هكتار للأسر الكبيرة للغاية. وقد زادت المساحة التى تغطيها هذه الرقع الى ٠٠٠ ٣٢٥ هكتار فى ١٩٩٥. وتمثل هذه المساحة جنبا الى جنب مع مساحة المزارع الفردية نحو ١٨ فى المائة من مجموع الأراضى الصالحة للزراعة فى مولدوفا. ويتزايد الانتاج المحصولى والحيوانى الخاص فى بيلاروس ولاسيما كجزء من مجموع الزراعة الا أنه مازال يتركز فى «الرقع الفرعية» التقليدية الآخذة فى التوسع.

الدروس والأهداف طويلة الأجل المستمدة من التجارب المقارنة لكل من مولدوفا وبيلاروس

الاستقرار : يبدو أن الأداء الاقتصادى الذى شهدته المنطقة مؤخرا يؤكد أهمية الاستقرار كشرط أساسى للانتعاش. وفى ١٩٩٥، شهدت اقتصاديات التحول الخمسة عشر التى نجحت فى خفض معدلات التضخم الى أقل من ٥٠ فى المائة سنويا نموا اقتصاديا ايجابيا(٤٦). وتبين تجارب الاصلاح فى مولدوفا حيث حقق برنامج الاستقرار نجاحا، وفى بيلاروس حيث يتعرض النجاح للتشكيك، بعض العوامل التى تحدد القدرة السياسية على تحمل مصاعب التقشف:

- تبين أن تدابير التقشف أيسر تنفيذا فى بعض البلدان مثل مولدوفا أو جمهوريات البلطيق التى لا ترتبط الا بروابط ثقافية وتاريخية طفيفة مع الاتحاد الروسى والنظام الاقتصادى السوفييتى وتود التحرك بعيدا عنهما.
- يقبل سكان الريف، باستعداد كبير، خفض الدعم الاقتصادى الحكومى للزراعة اذا تبين عدم وجود أى خيار آخر نظرا لأن الدولة ضعيفة، ومستوى التنمية منخفض أو أن حصة الزراعة كبيرة للغاية مما يصعب معه على بقية الاقتصاد تقديم الدعم لها. (يوجد هذا الوضع فى مولدوفا وجورجيا وأرمينيا وألبانيا).
- تبين أيضا أن برامج التقشف أيسر فى التنفيذ حيثما تنتج الزراعة سلعا بدرجات متفاوتة من كثافة اليد

(٤٦) S. Fischer, et. al. 1996. Stabilization and growth in transition economies : the early experience. Journal of Economic perspectives, 10 (2): 45-66

العاملة وحيث يوجد لسكان المدن روابط أسرية وثيقة مع الريف. وقد ساعد ذلك فى مولدوفا على توفير شبكة أمان من الأغذية وفرص العمل، وحد من ضغوط سكان المدن للتدخل من أجل ترويج الأمن الغذائى وفرص العمل فيها.

- ينطبق نفس الشئ حيثما تقل الحاجة الى الحصول على قروض من الخارج. وتعتبر نسبة رأس المال الى اليد العاملة فى بيلاروس أعلى بمقدار الثلث منها فى مولدوفا، فى حين تزيد هذه النسبة فى الاتحاد الروسى بمقدار الربع عنها فى بيلاروس. والواقع أن صناعات المستلزمات الزراعية يمكن أن تشكل جماعات ضغط أخرى للحصول على قروض بشروط ميسرة وغير ذلك من الاعانات مما يحد من عمليات اعادة التشكيل.

التمويل الزراعى : ربما لايزال ذلك يمثل أهم المشكلات التى تواجه الزراعة فى الاقتصاديات التى تحقق الاستقرار خلال مرحلة التحول. وتشير القرائن الى أن قيود الميزانية الصارمة، فى الاقتصاديات التى تمر بمرحلة تحول، تحد من مساوئ القروض الميسرة وتروج للتعديلات اللازمة فى عمليات تخصيص الموارد حتى فيما بين المؤسسات التى تبقى مملوكة للدولة (٤٧). غير أنه بدون انشاء نظام للتمويل يظل النمو طويل الأجل أمرا مستحيلا. ففى مولدوفا، على سبيل المثال، لا توجد قروض طويلة الأجل للاستثمار فى مزارع الكروم الجديدة الملائمة لانتاج النبيذ ذى النوعية الممتازة. وعلى الرغم من خفض معدلات التضخم، فان مخاطر عدم الوفاء بالقروض تظهر فى الفرق بين أسعار الخصم التى يعلنها البنك المركزى وأسعار الاقراض قصير الأجل من البنوك التجارية والتى تقترب من ١٠٠ فى المائة.

ويرجع عدم كفاية التمويل الزراعى، الى حد كبير، الى انعدام حقوق الملكية، التى يمكن أن تمثل ضمانات كافية، فضلا عن عدم وجود القوانين الخاصة باعلان الافلاس. وقد يساعد تحقيق ذلك على توفير التمويل اللازم، الا أن هناك مخاطر من ألا تكفى التشريعات، وأن تنتهى اجراءات التقشف وتضيع منافعها هباء مالم تتخذ اجراءات أخرى.

(٤٧) J. C. Brada, 1996 privatization is transition - or is it? Journal of Economic perspectives, 10(2):80

ويلاحظ المراقبون فى أوروبا الوسطى والشرقية أنه بعد فترة طويلة من عدم الوفاء الجماعى بسداد الديون والاعفاء منها، أدى النقص الشديد فى القروض لفترة طويلة الى أن يضع المقترضون سمعتهم التجارية كضمانات مقابل قيمة القروض (٤٨). غير أنه يتعين البحث عن بدائل للبنوك الزراعية التقليدية مثل الأموال المتجددة التى تديرها مجموعات صغيرة من المقترضين والتى تعزز من قدرتهم على السداد فيما بينهم.

الخصخصة : كانت عمليات نقل «الملكية» تتخذ شكل «تغيير اليافطات» على المؤسسات التى استمرت فى اعتمادها المتبادل على الدولة. ومن ناحية أخرى، تشير القرائن من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية الى أن قيود الميزانية الصارمة تجبر حتى المؤسسات المملوكة للدول الى الاستجابة لحوافز السوق(٤٩). وتشير هذه الحقائق الى أن الخصخصة قد تعتبر الهدف الأخير لعملية التحول وليس هدفها الفورى.

وتقدم مولدوفا، وهى بلد ذو ظروف مواتية نسبيا، بعضا من التعقيدات التى تنطوى عليها عملية خصخصة المزارع. فالعمال الريفيون فى مولدوفا، شأنها شأن بلدان الاتحاد السوفييتى السابق الأخرى بما فى ذلك بيلاروس، يتمتعون بحق رسمى فى الانسحاب من المزارع الحكومية أو الجماعية مع الحصول على حصة من الأرض وأصول رأسمالية. وقد انصب كثير من التركيز على الحظر القانونى لقيام الأسواق العقارية كسبب لعدم تنفيذ هذا الحق بصورة كاملة. غير أن الأسواق العقارية يمكن أن تيسر عملية اعادة تشكيل المزارع من خلال تجميع رقع الأراضى معا وتوفير الضمانات مقابل القروض، والحد من المخاطر من خلال توفير القدرة على بيع الأراضى اذا فشلت محاولات المزارعين لانشاء مزارع خاصة. غير أن الاستفتاءات التى أجريت فى مولدوفا أظهرت انخفاض التأييد للملكية الخاصة للأراضى، ورفض البرلمان فى ربيع عام ١٩٩٦ اقتراحا بتقصير فترة التأجيل الحالية (حتى ٢٠٠١/١/١) المفروضة على بيع ورهن الأراضى.

وهناك أسباب عديدة لانخفاض التأييد الكامل للملكية الخاصة فى مجال الزراعة، ولاشك فى أن هذه الأسباب

---

(٤٨) A. apaczynski, 1996. The roles of the state and the market in establishing property rights. Journal of Economic perapectives, 102: 102.

(٤٩) برادا، نفس المصدر، الحاشية ٤٧.

سوف تتضاءل على الأرجح مع زيادة احتمالات ربحية الزراعة واستمرار التطورات التدريجية الحالية. وثمة مخاوف واضحة للغاية لسكان الريف تتمثل فى عدم توافر سوى خيارات ضئيلة أمامهم فى التخلص من حصصهم من الأراضى، وأنهم قد يضطرون الى التخلى عن هذه الحصص مقابل منافع ضئيلة. فالتوسع الملحوظ فى حجم الرقع الفرعية الأسرية وأعداد الحيوانات بين عمال المزارع يحدث فى اطار مجموعة تقليدية من الحقوق والمسؤوليات تربط بين العمال والمزرعة التى تقدم لهم خدمات الآلات والأعلاف وتقوم بعمليات التسويق والقروض. وبمرور الوقت ومع نمو الاقتصاد وتحسن ربحية الانتاج الزراعى، سوف تؤدى الأعمال التجارية فى المزارع الصغيرة التى نشأت ضمن هذا الاطار الى اتساع نطاق سوق بيع حصص الأصول الخاصة بأولئك الذين اختاروا الانسحاب من هذا المجال. وقد يؤدى تطور الملكية الكاملة لرقع الحدائق، وتسجيلها، وظهور أسواقها الى احياء التوقعات الاجتماعية، بالتدريج، فيما يتعلق بضمان الملكية فى الأراضى الزراعية.

العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الروسى : وضع برنامج تحرير الأسعار واستقرارها فى الاتحاد الروسى خلال ١٩٩٢ و ١٩٩٣ نهاية للعلاقات الاقتصادية السابقة التى كانت قائمة مع بيلاروس ومولدوفا وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق الأخرى. وقد أدى ذلك بدوره الى ارغام مولدوفا أولا ثم بيلاروس على تحرير أسعارها وتطبيق برامج الاستقرار. ويقيم الاتحاد الروسى، فى الوقت الحاضر، علاقات اقتصادية جديدة مع بلدان الاتحاد السوفييتى السابق ضمن أطر عديدة: رابطة الدول المستقلة المعدلة، الاتحاد الجمركى مع بيلاروس (وكذلك مع كازاخستان وقيرغيزستان) والجماعة الخاصة للدول ذات السيادة مع بيلاروس التى شكلت فى مايو/ أيار ١٩٩٦). وأفضل نتيجة واعدة لضمان نجاح الاتحاد السوفييتى السابق هى استمرار الاصلاحات فى الاتحاد الروسى ثم نقل هذه الاصلاحات الى الجمهوريات الأخرى. وينبغى استمرار الانضباط على مستوى الاقتصاد الكلى وابرام اتفاقيات متبادلة لكى تضمن المؤسسات

الحكومية الحقوق الاقتصادية وتقيم البنية الأساسية الخاصة بالسوق للتخفيف من الاجراءات الجمركية أو الغاء التعريفات واقامة نظم تجارية مشتركة، والحد من اختناقات النقل، وتوفير نظم لمعلومات السوق.

أما الخطوة الكبيرة الى الوراء فتتمثل فى العودة الى تطبيق أوامر الشراء، والتسويات الثنائية كوسيلة لخلق أسواق للسلع من مختلف الصناعات التى لم يتم اعادة تشكيلها بعد، والتى لا تمتلك القدرة على المنافسة بالأسعار العالمية. وتنشأ جاذبية التسويات الثنائية وأوامر الشراء الحكومية لدعم هذه العملية نتيجة لانهيار الطلب على الانتاج منخفض النوعية، فضلا عن عدم توافر التمويل العادى للانتاج القابل للمؤازرة، وتقييد الوصول الى الأسواق الغربية البديلة. فعلى سبيل المثال صدرت بيلاروس أربعة ملايين طن من الأسمدة المعدنية، تبلغ قيمتها نحو ٢٦٠ مليون دولار فى ١٩٩٤ (لم يتجاوز هذه الكمية سوى صادرات البوتاس من كندا والولايات المتحدة)، وان كانت تواجه تهم الاغراق فى أوروبا الغربية. لذا فان هناك حاجة الى وجود تعاون وارشادات وتوجيه من جانب الغرب مما يؤدى الى العضوية الكاملة فى منظمة التجارة العالمية.

الولايات المتحدة

القانون الزراعى لعام ١٩٩٦ فى الولايات المتحدة يزيد من التوجهات نحو السوق

يمثل التشريع الاتحادى الخاص بتحسين القطاع الزراعى واصلاحه لعام ١٩٩٦ فى الولايات المتحدة، والذى تحول الى قانون فى أبريل/ نيسان ١٩٩٦، تعديلا كبيرا فى السياسة الزراعية فى الولايات المتحدة. فهذا القانون يضع نهاية لتوجهات سياسة دعم القطاع الزراعى، بعد ٦٣ عاما من اقراره، فقد كانت هذه السياسة قد وضعت، خلال عصر «البرنامج الجديد»، فى شكل قانون المواسة الزراعية لعام ١٩٣٣. ومن المقرر انهاء مدفوعات الدعم المباشر لمزارعى الولايات المتحدة، بعد ٧ سنوات من الانهاء التدريجى للمدفوعات الحكومية لدعم الدخول، والتى سوف تستمر حتى عام ٢٠٠٢، واذا نفذ هذا التحول الجذرى فى السياسة الزراعية بالكامل واستمر ستكون له انعكاسات كبيرة على المزارعين فى الولايات المتحدة، ومن خلالهم، على العالم بأسره.

ويستكمل القانون الجديد عملية الفصل بين القرارات الخاصة بالانتاج وتلك الخاصة بالمدفوعات البرامجية. فقد بدأت عملية الفصل فى القانون الزراعى لعام ١٩٨٥ عند تجميد حجم غلات المزارع الفردية المستخدمة فى حساب مدفوعات العجز، واستمر هذا الفصل فى القانون الزراعى لعام ١٩٩٠ مع تطبيق مايسمى بمساحة المرونة العادية التى خفضت بمقتضاها مساحة الأراضى التى تقدم المدفوعات على أساسها بنسبة ١٥ فى المائة، مع السماح بالمرونة فى زراعة هذه المساحة التى لا تقدم عنها مدفوعات. وتوفر عملية الفصل الامكانيات للقانون الاتحادى المذكور للتأثير على هيكل الزراعة وأدائها فى الولايات المتحدة.

ويختلف القانون الاتحادى لتحسين القطاع الزراعى واصلاحه عن السياسات السابقة من حيث الغائه للأسعار المستهدفة ومدفوعات العجز، ومن ثم فانه يزيل الصلة بين مدفوعات دعم الدخول والسياسات الزراعية، ويلغى الجانب

الاستعاضة عن مدفوعات العجز بمدفوعات العقود المنفصلة : لقد استعاض قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه عن برنامج مدفوعات العجز المعمول به منذ أوائل السبعينات ببرنامج جديد للمدفوعات المنفصلة مدته ٧ سنوات. ويتعين على المنتجين لكى يحصلوا على، ويستحقوا، القروض عن سلع التعاقد، الدخول فى عقد لمرونة الانتاج للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢. ويطلب العقد من المنتجين المشاركين الامتثال لأحكام الصيانة والأراضى الغدقة ومرونة الزراعة والابقاء على الأراضى للاستخدامات الزراعية. وتحدد الانفاق التجميعى لمدفوعات التعاقد بمقتضى قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه للفترة المالية ١٩٩٦-٢٠٠٢ بما يزيد قليلا على ٣٦ مليار دولار (الشكل ١١). وتوزع مستويات المدفوعات فيما بين سلع التعاقد وفقا لنسبة مئوية محددة فى القانون (مثل الذرة ٢ر٤٦ فى المائة والقمح ٣ر٢٦ فى المائة ، وقطن المرتفعات ٦ر١١ فى المائة، والأرز ٥ر٨ فى المائة، وحبوب الأعلاف الأخرى ٤ر٧ فى المائة).

وفى نفس الوقت تجرى زيادة المرونة فى عمليات الزراعة. فقد كان يجرى فى القانون السابق خفض مدفوعات المنتجين فى حالة زراعة أكثر من ١٥ فى المائة من المساحة الأساسية المخصصة لحصول معين بمحاصيل أخرى، أو اذا زرع أكثر من مجموع المساحة المسموح بها. وكان يطلب من المزارعين عادة ترك جزء من أراضيهم المحصولية دون زراعة بمقتضى برنامج خفض المساحات المزروعة كشرط للحصول على مدفوعات العجز. وتم بمقتضى قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه الغاء برنامج خفض المساحات المزروعة وسمح للمنتجين المشاركين بزراعة جميع أراضيهم المتعاقد عليها بالاضافة الى مساحة اضافية بأى محصول (مع فرض قيود على الفاكهة والخضر) دون فقد أى من المدفوعات طالما أنهم لم يخالفوا أحكام الصيانة والأراضى الغدقة.

واحتفظ قانون تحسين قطاع الزراعة واصلاحه بشكل معدل من القروض السلعية غير القابلة للتعديل التى تعتبر الوسيلة الرئيسية للدعم الحكومى للأسعار. فيمكن أن يحصل المزارعون على قرض من الحكومة بسعر محدد على أساس الوحدة من الانتاج (سعر القرض) بالتعهد بتخصيص كمية

الشكل رقم ١١

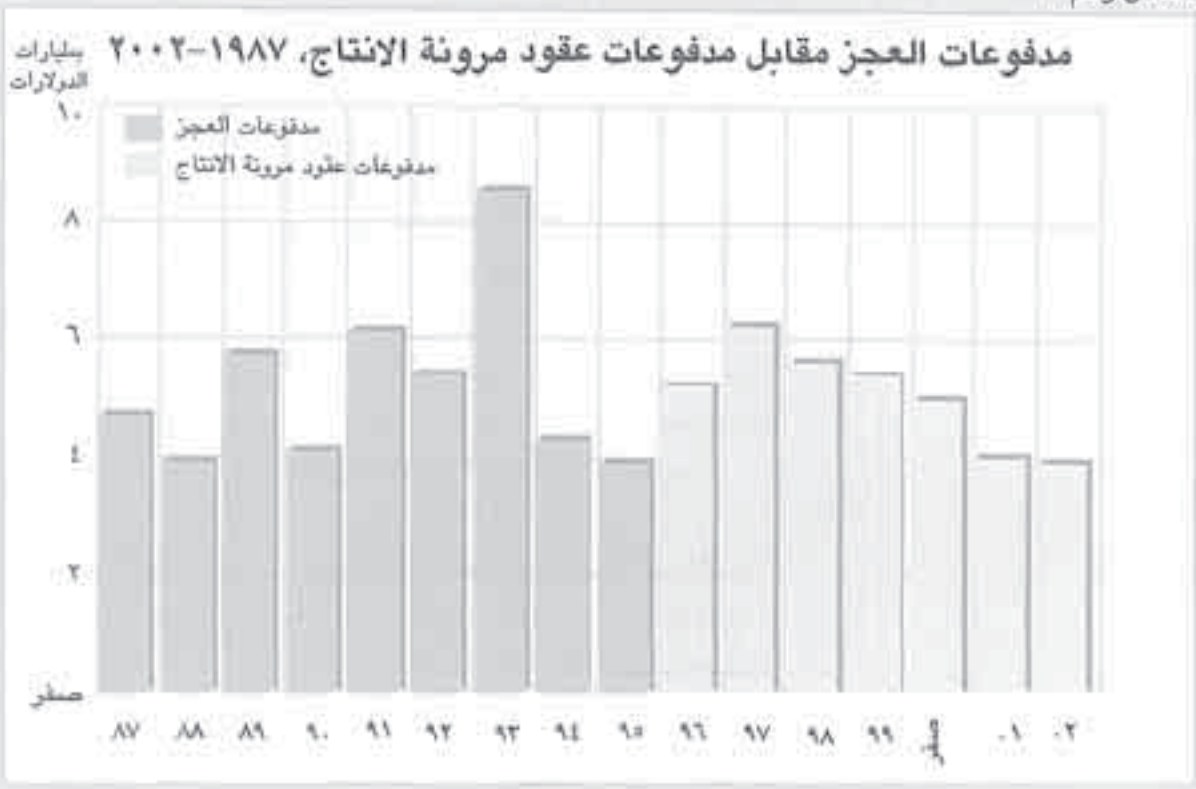

ملحوظة: عدلت مدفوعات عقود مرونة الانتاج بحسب مدفوعات العجز المستحقة للمزارعين، والمبالغ التي يتعين ان يعيدها المزارعون للحكومة عن البرنامج الزراعي السابق.

من السلع وتخزينها كضمان لهذا القرض. وظلت أسعار القروض الخاصة بمعظم المحاصيل تحسب على أساس ٨٥ فى المائة من متوسط الأسعار الزراعية فى السنوات الخمس السابقة باستثناء السنوات التى ترتفع فيها الأسعار أو تنخفض. غير أن أسعار القروض القصوى حددت فى القانون الجديد بمستوى عام ١٩٩٥ بالنسبة لمعظم المحاصيل. وتم الاحتفاظ بأحكام قروض التسويق التى تسمح باعادة سداد القروض بالأسعار الدنيا المحددة لها أو بأسعار السوق ومن ثم الاستمرار فى تقديم بعض الحماية للدخول بالنسبة للسلع المتعاقد عليها، وضمان عدم تراكم المخزونات المملوكة للحكومة كنتيجة لعدم سداد الديون.

انهاء الدعم لأسعار منتجات الألبان : يقدم الدعم لأسعار منتجات الألبان فى الولايات المتحدة من خلال مشتريات الحكومة من الزبد والألبان الجافة منزوعة الدسم والجبن للمحافظة على أسعار الألبان السائبة عند مستويات الدعم المحددة. ويدفع المنتجون جزءا من تكاليف البرنامج من خلال مساهمة فى تكاليف التسويق قدرها ١٠ر٠ دولار أمريكى لكل نحو هندردويت (٤ر٤٥ كيلوغرام). وقد ألغيت مساهمات التسويق هذه بمقتضى قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه، وجرى خفض أسعار دعم منتجات الألبان من ٣٥ر١٠ دولار لكل هندردويت فى ١٩٩٦ الى ٩ر٩٠ دولار لكل هندردويت فى ١٩٩٩، على أن ينتهى البرنامج فى ٢٠٠٠/١/١. ويبدأ فى عام ٢٠٠٠ تنفيذ برنامج للقروض القابلة للتعديل والتى يتعين بمقتضاها رد القروض المتعلقة بانتاج الزبد والألبان المجففة خالية الدسم والجبن بفائدة تبلغ مايعادل ٩ر٩٠ فى المائة لكل هندردويت من الألبان لمساعدة جهات التصنيع على ادارة مخزوناتها من منتجات الألبان.

ويوجد فى الولايات المتحدة نظام لاصدار أوامر اتحادية لتسويق الألبان، وهو عبارة عن قواعد يصدرها وزير الزراعة ويحدد فيها الأسعار والشروط الدنيا التى يتم بها شراء وبيع الألبان فى منطقة معينة. وتصنف هذه الأوامر وتحدد الأسعار الدنيا وفقا للمنتجات التى ستستخدم فيها الألبان.

وقد دمج قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه لعام ١٩٩٦ الأوامر الاتحادية لتسويق الألبان البالغ عددها ٣٣ فى عدد يتراوح بين ١٠ و ١٤ أمرا.

وجرى تمديد العمل ببرنامج حوافز تصدير منتجات الألبان حتى عام ٢٠٠٢. وجرى توسيع نطاقه ليشمل أعمال تنمية الأسواق. وطلب من وزير الزراعة استخدام برنامج حوافز تصدير منتجات الألبان الى أقصى حد ممكن بمقتضى اتفاقية جولة أوروغواى فى اطار الجات.

تعديل برنامج السكر : يعمل برنامج السكر دون أى تكاليف صافية تتحملها الحكومة الاتحادية. ويجرى دعم أسعار السكر من خلال قروض غير قابلة للتعديل تقدم لصناعات السكر. ومازال قرض سكر القصب الخام مجمدا. كما يجرى بمقتضى القانون الجديد تجميد أسعار قروض سكر البنجر عند مستواها فى ١٩٩٥. ولا تتوافر القروض غير القابلة للتعديل (٥١) الا عندما تصل حصص واردات السكر بالرسوم الجمركية أو تتجاوز ١ر٥ مليون طن مترى (أقل قليلا من ١ر٤ مليون طن). وتصبح القروض قابلة للتعديل، أى أنه يتعين على المقترض أن يسدد هذه القروض نقدا ولا يمكنه أن يختار السداد بالسلع، عندما تقل الحصص بالرسوم الجمركية عن ١ر٥ مليون طن مترى. وتدفع المساهمة فى تكاليف التسويق على جميع أنواع السكر المصنع. وقد زيدت هذه المساهمة بنحو ٢٥ فى المائة بموجب القانون الجديد. وكان من سلطة وزارة الزراعة الأمريكية، بمقتضى التشريع السابق تطبيق حصص تسويق محلية من السكر الا أن هذه السلطة ألغيت الآن.

زيادة دقة أحكام التجارة الرئيسية : أعيد توجيه برامج التجارة والمعونة الغذائية نحو زيادة تطوير السوق مع التوسع فى التركيز على نمو صادرات المنتجات ذات القيمة العالية والقيمة المضافة. وقد زيدت مصروفات برنامج تعزيز الصادرات السنوية (الشكل ١٢). وعلاوة على ذلك أصبح مجموع التمويل من هذا البرنامج خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٩ يقل بأكثر من ١ر٦ مليار دولار عن مستوياته

(٥١) يمكن أن يتعهد المزارعون أو جهات التصنيع بكمية من السلع كضمان ويحصلون على قرض من مؤسسة الائتمان السلعى. ويمكن للمقترض أن يسدد هذا القرض نقدا أو يتنازل عن السلع للمؤسسة مقابل هذا القرض (لا يوجد بديل لدى الحكومة عن قبول السلع كسداد للقرض).

الشكل رقم ١٢

نفقات برنامج تعزيز الصادرات تقل عن الحدود القصوى المحددة في اطار الجات، ١٩٨٦-٢٠٠٢
بملايين الدولارات
١٤٠٠
١١٠٠
٨٠٠
٥٠٠
٢٠٠
النفقات السابقة بمقتضى برنامج تعزيز الصادرات
الالتزامات بمقتضى جولة أوروغواي في اطار الجات
الحدود القصوى بمقتضى قانون تحسين القطاع الزراعي واصلاحه
٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ٠٠ ٠١ ٠٢

القصوى المسموح بها بمقتضى اتفاقية جولة أوروغواى. غير أن الولايات المتحدة لم تستخدم برنامج تعزيز الصادرات السنوية خلال السنة المحصولية ١٩٩٥/١٩٩٦ الا بصورة محدودة نظرا لارتفاع الأسعار العالمية، وكان الانفاق أقل كثيرا من المستويات المسموح بها بمقتضى اتفاقية جولة أوروغواى. ومن المرجح أن تستمر الولايات المتحدة فى استخدامها المحدود لبرنامج تعزيز الصادرات السنوية طالما ظلت الأسواق تعانى من النقص.

وأعيد تسمية برنامج ترويج الأسواق الى برنامج الوصول الى الأسواق (٥٢). وحدد التفويض بالتمويل الخاص بهذا البرنامج بمبلغ ٩٠ مليون دولار سنويا للفترة المالية ١٩٩٦-٢٠٠٢. ويفوض القانون بابرام الاتفاقيات بمقتضى الباب الأول من القانون العام رقم ٤٨٠ (المبيعات بشروط ميسرة طويلة الأجل) مع الهيئات الخاصة بالاضافة الى الحكومات الأجنبية. وتتمثل التغييرات الأخرى فى القانون العام رقم ٤٨٠ فى توسيع نطاق السلع المتاحة للبرمجة بمقتضى هذا القانون، وتوفير قدر أكبر من المرونة البرامجية، وتحسين الجوانب التشغيلية والادارية لبرنامج ترويج الأسواق. وجرى توسيع نطاق احتياطى سلع الأمن الغذائى، الذى كان يعرف فى السابق باسم احتياطى القمح لأغراض الأمن الغذائى لكى يشمل مامجموعه ٤ ملايين طن من الأرز والذرة والذرة الرفيعة بالاضافة الى القمح وهى الكميات التى يمكن استخدامها جميعا فى تلبية الاحتياجات الانسانية من المعونة الغذائية.

الأحكام الرئيسية الخاصة بالصيانة : يعالج قانون تحسين قطاع الزراعة واصلاحه مجموعة كبيرة من برامج البيئة والصيانة. وقد جرى ترشيد الكثير من هذه البرامج لكى تصبح أكثر اتساقا وقابلية للتنفيذ. فبرنامج الصيانة الرئيسى هو برنامج محتجزات الصيانة الطوعية الذى يقدم بمقتضاه المنتجون عروضا لسحب الأراضى المحصولية الهشة من الناحية البيئية من الانتاج لمدة تتراوح بين ١٠ و ١٥ عاما. ويحصل المنتجون فى المقابل على مدفوعات ايجارية سنوية مقابل الأراضى المسحوبة ومقابل المحافظة على

(٥٢) تقدم الحكومة الأموال للترويج لأسواق التصدير. وتشمل المؤسسات المشاركة مؤسسات التجارة بالسلع الزراعية التى لا تسعى الى الربح ومجموعات التجارة الاقليمية والشركات الخاصة.

أساليب صيانة محددة. وتم بمقتضى القانون الجديد تحديد الحد الأقصى لمساحة برنامج محتجزات الصيانة بمقدار ٣٦ر٤ مليون آكر (١٤ر٧ مليون هكتار)، وهو المستوى الحالى للانضمام لهذا البرنامج. ويمكن للمزارعين سحب مساحة أقل من الأراضى الهشة بيئيا من البرنامج قبل انتهاء العقد اذا كانت هذه الأراضى قد أدرجت لفترة لا تقل عن خمس سنوات. ويجوز ضم أراضى البرنامج المدرجة فى العقود المنتهية أو فى العقود التى أنهيت قبيل انتهاء مواعيدها الى عقود مرونة الانتاج لدى الخروج من برنامج محتجزات الصيانة. ويمكن ادراج أراض جديدة فى هذا البرنامج مكان الأراضى التى كانت مدرجة فى العقود المنتهية أو أنهيت فى وقت مبكر أو يمكن اعادة ادراج الأراضى الحالية عند انتهاء العقد.

التأثيرات العامة للقانون الجديد

أسرع قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه بوتيرة تنفيذ اتجاهات القانونين الزراعيين الرئيسيين السابقين نحو زيادة التوجه نحو السوق والحد من التأثير الحكومى على الزراعة فى الولايات المتحدة. ويتوقع أن يستمر الاتجاه نحو خفض عدد المزارع مع زيادة مساحتها. وسوف يظل القطاع يتمتع بقدرة تنافسية عالية فى حين سيحتاج المنتجون الناجحون الى مهارات فنية وادارية قوية. وسوف يؤدى انخفاض دور البرامج الحكومية الى زيادة تعريض المزارعين لصدمات العرض والطلب مما سيؤدى على الأرجح الى زيادة استخدام ترتيبات التسويق البديلة مثل عقود التسويق والملكية المتكاملة فى ادارة مخاطر الأسعار والانتاج. ويركز الجزء التالى على أربعة مجالات قد يكون لها تأثيرات محتملة وينتهى بمناقشة التأثيرات على الدخل الزراعى الصافى.

برنامج محتجزات الصيانة : سيكون لمساحة الأراضى المحصولية المدرجة فى هذا البرنامج دور كبير فى تحديد تأثيرات قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه على الزراعة فى الولايات المتحدة. ففى ١٩٩٥ جرى زراعة نحو

١٠٠ مليون هكتار من الأراضى المحصولية بمحاصيل التعاقد وفول الصويا. وترك نحو مليونى هكتار دون زراعة بمقتضى برنامج الحد من المساحات المزروعة مقابل نحو ١٤ر٧ مليون هكتار تركت بلا زراعة بمقتضى برنامج محتجزات الصيانة. وعلى ذلك فان هذا البرنامج الأخير يمثل مصدرا كبيرا للأراضى المحصولية المحتملة فى الولايات المتحدة.

وقد أوكل الى وزارة الزراعة الأمريكية بمقتضى القانون الجديد سلطة تحديد الأرقام المستهدفة لمستوى الانضمام الى برنامج محتجزات الصيانة، وتحديد توليفة الأراضى التى تدرج فى البرنامج. وسوف يقرر المزارعون ما اذا كانوا يريدون الابقاء على أراضيهم فى برنامج محتجزات الصيانة أو زراعتها والحصول على مدفوعات تعاقدية بمقتضى القانون الجديد فى الأراضى التى تستوفى شروط ذلك. ولذا فان هناك شكوكا كبيرة تحيط بعملية الانضمام الى برنامج محتجزات الصيانة فى المستقبل. وكان الكثير من المحللين قد توقعوا، قبيل اصدار قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه، انخفاض معدل الانضمام لهذا البرنامج من مساحة ١٩٩٥ البالغة ١٤ر٧ مليون هكتار الى مايتراوح بين ١٠ و ١٢ مليون هكتار بحلول عام ٢٠٠٢. وتحدد أحكام القانون الجديد مستويات مماثلة لمجموع الانضمام لهذا البرنامج الا أن من الممكن تغيير توليفة المساحة المندرجة بحسب المحصول وان كان ذلك يعتمد على المعايير البيئية التى يجرى اختيارها لضم الأراضى الجديدة وتوسيع نطاق العقود السابقة.

سلع التعاقد وفول الصويا : بعد الغاء برامج الحد من المساحات المزروعة وقيود الزراعة، يزيد القانون الجديد من مرونة المزارعين فى زراعة ما يرونه من محاصيل. ومن الأرجح أن أنماط الانتاج سوف تتغير على مستوى المزرعة وعلى مستوى المناطق للاستفادة من الفروق فيما بين المناطق فى المنافع النسبية لانتاج محاصيل معينة. وسوف تتباين تأثيرات البرنامج من منطقة الى أخرى نتيجة لتركيبة المنتجات الزراعية المزروعة، ودرجة التنمية وبدائل الانتاج المستخدمة. وكانت القيود البرامجية تحد فى الماضى من هذه التغييرات.

غير أن مستوى زراعة الأراضى المحصولية بمعظم المحاصيل الحقلية على مستوى البلاد، بمقتضى القانون الجديد، سيظل، اجمالا، مماثلا للمستويات التى كانت ستزرع بمقتضى التشريع السابق حيث ستزداد المساحة المزروعة بما يتراوح بين مليونين و ٤ ملايين هكتار خلال السنوات العشر القادمة عن المساحة التى زرعت فى ١٩٩٥ والبالغة ٩٩٫٤ مليون هكتار. وكان دور البرامج الحكومية، بمقتضى القانون السابق، قد أخذ بالفعل فى التضاؤل، وكان قد تم الفصل، بدرجة كبيرة، بين المدفوعات الحكومية، وقرارات الزراعة التى يتخذها المنتجون عند مستوى الهامش. وكانت المرونة فى الزراعة العادية فى حدود ١٥ فى المائة تكفى، اجمالا، فى تحقيق التوازن فى استجابة الامدادات المحصولية والسلعية. ولذا يتوقع أن تكون مستويات المساحة المزروعة الكلية بالقمح وحبوب الأعلاف وفول الصويا مماثلة بمقتضى قانون تحسين قطاع الزراعة واصلاحه لما كانت عليه من قبل حيث أن التغييرات فى المساحة المزروعة بهذه المحاصيل ستتصل، بدرجة كبيرة، بالتغيرات الشاملة فى حجم برنامج محتجزات الصيانة.

غير أن المساحات المزروعة بالأرز والقطن سوف تتغير بمقتضى القانون الجديد. اذ يتوقع أن ينخفض انتاج الأرز فى بعض المناطق مثل لويزيانا الجنوبية الغربية وتكساس حيث ترتفع تكاليف الانتاج مما يرجع بالدرجة الأولى الى الغاء شروط زراعة ٥٠ فى المائة من المساحة للحصول على مدفوعات بمقتضى التشريع السابق، وزيادة مرونة الزراعة. ويمكن أن تزيد مساحة قطن المرتفعات زيادة طفيفة. فلو كان التشريع السابق قد استمر، لكان قطن المرتفعات هو المحصول الوحيد الذى سيشترط أن تظل أراضيه دون زراعة بمقتضى برنامج الحد من المساحات المزروعة. وسيؤدى الغاء هذا البرنامج الى اتاحة أراض اضافية للانتاج. وعلاوة على ذلك، كان القطن هو المحصول الوحيد، خلال السنوات الخمس الماضية، الذى حقق زيادة فى مساحته المزروعة نتيجة لأحكام مرونة الزراعة بمقتضى القانون الزراعى لعام ١٩٩٠، الأمر الذى يشير الى تحقيقه عائدات تسويق ايجابية بالمقارنة بالمحاصيل الأخرى. غير أنه يمكن تحويل بعض

مساحات القطن الى زراعة محاصيل أخرى ومن ثم تلافى جزء كبير من احتمالات زيادة المساحة المزروعة بالقطن، حيث أن المزارعين يستخدمون المرونة الاضافية فى الزراعة بمقتضى قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه للحماية من تقلبات الانتاج والدخل.

منتجات الألبان : أجرى القانون الجديد تعديلا على دعم أسعار منتجات الألبان، وبرامج الأوامر الاتحادية من خلال انهاء دعم الأسعار بالتدريج ودمج أوامر تسويق الألبان. ويتوقع أن يتباطأ معدل الزيادة فى انتاج الألبان ردا على انخفاض الأسعار، والحد من العائدات الصافية لتربية حيوانات اللبن. وقد تصبح لدمج أوامر تسويق الألبان انعكاسات على الأسعار فى المناطق المختلفة. ويتوقع أن تكون تأثيراته على الجوانب الأخرى لقطاع الثروة الحيوانية تأثيرات ضئيلة نظرا لتوقع أن تظل تكاليف الأعلاف، بمقتضى القانون الجديد، مماثلة لتلك التى كانت سائدة بمقتضى التشريع السابق.

السكر : قد يوفر الغاء سلطة تحديد حصص تسويق السكر فرصا أمام منتجى السكر الأكثر كفاءة لزيادة انتاجهم. غير ان من المحتمل أن يتعرض أى توسع لعقبات نتيجة لاحتمال بدء تنفيذ القروض القابلة للتعديل فى حالة انخفاض حصص واردات السكر بالرسوم الجمركية دون ١ر٥ مليون طن مترى. والتصور الأكثر احتمالا هو أن الولايات المتحدة ستظل مستوردا للسكر مع بقاء الانتاج الكلى عند مستويات مماثلة لتلك التى كانت متوقعة بمقتضى التشريع السابق. ويحتمل أن يقابل التوسع فى انتاج سكر البنجر فى بعض المناطق انخفاضا فى انتاج قصب السكر. ومرة أخرى، فان هذا الأمر هو استمرار للاتجاهات التى كانت سائدة فى ظل التشريع السابق.

أسواق التصدير : يهدف قانون تحسين القطاع الزراعى واصلاحه الى زيادة القدرة التنافسية للزراعة فى الولايات المتحدة فى الأسواق العالمية. فحتى اذا انخفضت الأسعار

الى مستويات الدعم، ستساعد أحكام قروض التسويق، التى يسمح بمقتضاها للمقترضين سداد القروض غير القابلة للتعديل على أساس أسعار السوق العالمية عندما تكون دون أسعار القروض، على ضمان وجود عمليات تسويق بدلا من تراكم المخزونات المملوكة للحكومة. وسوف يسمح القانون الجديد للمنتجين، فى خضم النمو الاقتصادى العالمى القوى وتحرير التجارة بمقتضى اتفاقية جولة أوروغواى، الاستجابة لمؤشرات السوق. ولا تضيف مصروفات برنامج تعزيز الصادرات الكثير الى الصادرات عندما تكون الأسعار مرتفعة. ولذا فان خفض مصروفات هذا البرنامج، بمقتضى القانون الجديد، لن يعنى سوى انخفاض طفيف فى صادرات الولايات المتحدة من القمح والشعير مع بقاء الأسعار مرتفعة. وسوف يعنى الغاء سلطة برنامج الحد من المساحات المزروعة، ووقف العمل بالاحتياطى المملوك للمزارعين، أن الولايات المتحدة لن تفرض قيودا على الامدادات المتاحة للسوق من أجل دعم أسعاره. وسوف تتيح زيادة مرونة الزراعة الاسراع باجراء تعديلات فى الانتاج فى الولايات المتحدة استجابة للتغيرات فى ظروف السوق العالمية. كذلك فان اعادة توجيه البرامج التجارية نحو توسيع الأسواق قد يعزز من فعاليتها.

الانعكاسات على الدخل الزراعى : يتوقع أن تزيد الدخول الزراعية بعض الشئ فى ظل القانون الجديد عما كانت عليه لو كان التشريع الزراعى السابق قد استمر. ويرجع ذلك الى حد كبير الى زيادة المدفوعات الحكومية للمزارعين بمقتضى هذا القانون مع تجاوز مدفوعات عقود مرونة الانتاج مدفوعات العجز التى كانت متوقعة بمقتضى التشريع الزراعى السابق. وعلاوة على ذلك، تقدم التغييرات فى مواعيد سداد المدفوعات للمزارعين دفعة اضافية للدخل الزراعى فى السنة الأولى من البرنامج، مما يرفع الدخل الصافى فى ١٩٩٦ بأكثر من ٤ مليارات دولار. وسوف تنخفض المدفوعات لقطاع منتجات الألبان بمقتضى القانون الجديد بعد عام ١٩٩٦ نتيجة لخفض الدعم مع الغاء المساهمة فى منتجات الألبان مما يعوض الخفض الذى حدث فى الدعم. وسوف تزيد الايجارات الصافية لملاك الأراضى

غير العاملين، بمقتضى القانون الجديد، بالنظر الى أن ارتفاع المدفوعات الحكومية يزيد من قيمة الأراضى.

وسوف تزيد تأثيرات مخاوف السوق على الدخل الزراعى الصافى مع زيادة تقلب الدخول بعد زيادة اعتماد المزارعين على السوق فى الحصول على العائدات. وسوف يتعرض الدخل الزراعى الصافى للتقلبات فى ظل القانون الجديد حيث لم تعد المدفوعات الحكومية ترتبط بأسعار السوق، وأسعار القروض التى ستستمر وان كانت بمستويات منخفضة نسبيا مما يعنى استمرار توفير بعض الحماية للدخل.

وسوف يستمر المزارعون فى مواجهة ضغوط الانتقال الى اقتصاد السوق بمقتضى القانون الزراعى الجديد، وسيحتاجون الى مهارات محسنة للعمل فى هذا الميدان الذى تتزايد فيه تقلبات الدخول، وينخفض فيه الدعم الحكومى الرامى الى التخفيف من انخفاض الدخل. وسوف يحتاج المزارعون لدى اتخاذ قرارات الانتاج والتسويق والقرارات المالية الى توجيه اهتمام متزايد لادارة المخاطر من أجل التعامل بصورة فعالة مع التقلبات التى تحدث من عام لآخر فى الدخل. وسوف يحتاج الكثير من المزارعين الى الارتقاء بالمهارات أو خلق مهارات جديدة فى مجال استخدام المدخرات والاستثمارات، واستخدام العقود الآجلة وأسواق البيع بالصفقات الحرة، وغير ذلك من ترتيبات التسويق والتعاقد الآجل.

الاستنتاجات

يعزز القانون الاتحادى لتحسين القطاع الزراعى واصلاحه لعام ١٩٩٦ من توجهات السوق فى القطاع الزراعى فى الولايات المتحدة بعدد من الطرق. ففى المقام الأول يستكمل هذا القانون عملية الفصل بين قرارات الانتاج التى يتخذها المزارعون بالنسبة للمحاصيل الرئيسية، والمدفوعات الحكومية، وذلك من خلال توسيع نطاق مرونة الزراعة لتغطية القطاع الزراعى بأكمله (باستثناء بعض القيود على زراعة الفاكهة والخضر). وثانيا، ينهى هذا القانون برامج الرقابة السنوية على الامدادات من خلال انهاء

برامج الحد من المساحات المزروعة. وثالثا لم تعد معدلات المدفوعات الحكومية ترتبط بصورة عكسية بمستوى الأسعار التى يحصل عليها المزارعون.

ويتوقع أن يزيد الانتاج الكلى للمحاصيل بمرور الوقت استجابة لتنامى ظروف واتجاهات السوق المحلية والدولية. وسوف يرتقى القانون الجديد بقدرة الزراعة فى الولايات المتحدة على التنافس فى الأسواق العالمية. فسوف تصل أسعار سوق الولايات المتحدة، بمقتضى هذا القانون، الى مستويات يتعين عندها تعديل الصادرات للحيلولة دون تراكم المخزونات.

وفى حين أن هذا القانون يضع حدا للدعم المباشر المقدم للمزارعين فى الولايات المتحدة بحلول عام ٢٠٠٢، مازال يتعين الانتظار لرؤية ما اذا كانت الولايات المتحدة ستمتلك الارادة السياسية الكفيلة بتنفيذ السياسة الجديدة حتى فى الأوقات التى تظهر فيها ظروف معاكسة فى مجال الانتاج أو التسويق.

الجـزء الثـالث

الأمـــن الغـذائى:
بعض الأبعاد على
مستوى الاقتصاد الكلى

خلال السنوات القليلة الماضية، اهتمامه على القضايا المتعددة التى تحيط بمختلف أبعاد الأمن الغذائى، بالاضافة الى سيل الوثائق والتقارير والدراسات والمقالات التى تناولت الجوانب المختلفة للأمن الغذائى وقامت باستكشافها ووصفها وتحليلها.

والواقع أن المنظمة قد نشرت، استعدادا لمؤتمر القمة العالمى للأغذية، ما لا يقل عن ١٥ وثيقة مختلفة عن بعض الموضوعات المتعلقة بالأمن الغذائى، والتى تتراوح بين المبادئ الأخلاقية المتعلقة بالأمن الغذائى والاستثمار (أنظر الاطار ١٤). وعلاوة على ذلك، أعد مشروعا بيان للسياسات وخطة عمل للعرض على رؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم فى مؤتمر القمة لاعتمادهما. وقد أعدت هاتان الوثيقتان بعد مراعاة وجهات نظر المشتركين الحكوميين وغير الحكوميين فى عملية التحضير للمؤتمر.

والواقع أن قدرا كبيرا من الأعمال المتعلقة بالأمن الغذائى قد تركز، بالدرجة الأولى، على انعدام الأمن الغذائى، بل انه تركز حتى سنوات قليلة نسبيا على مدى كفاية (أو عدم كفاية) انتاج الأغذية اللازمة لتلبية الاحتياجات التغذوية للأعداد المتزايدة من السكان على المستوى العالمى والاقليمى. ولئن كان الانتاج أمرا هاما ولاشك، ولا بد من زيادة الجهود الرامية الى زيادته بنشاط متجدد، فانه ليس سوى جزء من الصورة العامة. فالمزارعون لا ينتجون الأغذية من منطلق ايثار الغير، بل ليطعموا أنفسهم وأسرهم من هذا الانتاج أو من بيعه. كما أن الغالبية العظمى من سكان معظم البلدان النامية تعتمد على الزراعة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وعلاوة على ذلك، فان المستهلكين (ومن بينهم أعداد كبيرة من المزارعين) يشترون الأطعمة، فان لم تكن لديهم القوة الشرائية الكافية، فانهم يعجزون عن خلق طلب فعال على هذه الأغذية. وفى هذا الفصل الخاص، سندرس مسألة الأمن الغذائى من منظور الاقتصاد الكلى.

ويبدأ الموضوع هنا بداية غير تقليدية بالقاء نظرة على التنمية الاقتصادية لأوروبا خلال الخمسين أو الستين عاما الماضية، لكى نفهم عنصر الأمن الغذائى، ونرسى أساسا لفهم مشكلات انعدام الأمن الغذائى (تماما كما يدرس الطبيب علوم الصحة لكى يفهم نواحى المرض). فبعد استعراض سريع للظروف التى سادت، وخاصة فى أوروبا، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتى خرج منها فكر ما بعد الحرب عن الأمن الغذائى فى البلدان المتقدمة والنامية، وفى بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفييتى سابقا التى يمر اقتصادها بمرحلة تحول، يمضى هذا الفصل فى عقد مقارنة بين توقعات امدادات الأغذية التى وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، والبنك الدولى، ليخلص من ذلك الى أنه على الرغم من عدم وجود مجال للاسترخاء، وأن من الضرورى مواصلة حشد الاستثمارات والتقدم التكنولوجى، فان الانتاج المستدام للأغذية، حتى لتلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان،

الاطار رقم ١٤

مؤتمر القمة العالمى للأغذية: الوثائق الفنية الأساسية

ملخصات الوثائق الفنية الأساسية

المجلد الأول

١: الأغذية والزراعة والأمن الغذائى: التطورات العالمية منذ مؤتمر الأغذية العالمى وآفاق المستقبل
٢: مشروعات ناجحة فى مجال الأمن الغذائى
٣: البيئة الاجتماعية السياسية والاقتصادية للأمن الغذائى
٤: الاحتياجات الغذائية والنمو السكانى
٥: الأمن الغذائى والتغذية

المجلد الثانى

٦: دروس من الثورة الخضراء – نحو ثورة خضراء جديدة
٧: انتاج الأغذية: الدور الرئيسى للمياه
٨: امدادات الأغذية للمستهلكين : التسويق والتصنيع والتوزيع
٩: دور البحوث فى الأمن الغذائى العالمى والتنمية الزراعية
١٠: الاستثمار فى القطاع الزراعى : التطور والتوقعات
١١: الانتاج الغذائى وتأثيره على البيئة

المجلد الثالث

١٢: الأغذية والتجارة الدولية
١٣: الأمن الغذائى والمساعدات الغذائية
١٤: تقدير التقدم الممكن فى ميدان الأمن الغذائى
١٥: الأطلس الفنى

ليس هو القضية الأولى. فالقضية أساسا تتعلق بالطلب الفعال على الأغذية، وبمعنى آخر: هل يستطيع الناس شراء الأغذية المتوافرة، وهل يستطيعون شراء ما يكفى لضمان تغذية سليمة؟

ثم ينتقل الفصل بعد ذلك الى مناقشة الدور الرئيسى للحكومات فى اختيار التوليفة المناسبة من السياسات النقدية والمالية والتجارية والاستثمارية والاجتماعية، لايجاد مناخ اقتصادى يفضى الى تحقيق الأمن الغذائى. ورغم أنه ليس بامكان أى حكومة أن تتحكم بمفردها فى الظروف الاقتصادية العالمية، وأن اقتصاديات الكثير من الدول هى من الصغر بحيث لاتستطيع مجرد التأثير فى هذه الظروف، فان كل حكومة مسؤولة عن تحديد سياساتها المحلية فى ضوء هذه الظروف. وبعد ذلك يتناول هذا الفصل مختلف تدابير السياسات المطلوبة من الحكومات والمجتمع الدولى لمعالجة التقلبات قصيرة الأجل والاتجاهات طويلة الأجل. ويتناول الفصل مجموعة من القضايا التى تؤثر على قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائى، مثل:

السياسات المحلية المتعلقة بالاقتصاد الكلى والتجارة، والمخزونات الاحتياطية من الأغذية، والمصادر المحلية للنقد الأجنبى، والدعم الذى تقدمه الوكالات الدولية للأمن الغذائى بالنقد الأجنبى أو لميزان المدفوعات، ودور أسواق العقود الآجلة وفائدتها بالنسبة للاستقرار، وضرورة تخفيض الديون بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض المثقلة بالديون. ثم يتناول الفصل العناصر والسياسات التى تؤثر على النمو الاقتصادى بشكل عام ونتائجها المختلفة على اقتصاديات الريف والحضر، بهدف معرفة أسباب انعدام الأمن الغذائى فى المناطق الريفية والحضرية على السواء، ومايمكن للسياسات أن تقوم به من أجل زيادة الأمن الغذائى.

ورغم أن السياسات الاقتصادية السليمة أمر لابد منه لتحقيق الأمن الغذائى، فهى ليست سهلة التنفيذ فى غياب اجماع سياسى حقيقى. ففى نهاية المطاف، فان الأمن الغذائى فى أى بلد هو مسؤولية البلد المعنى - بل ينبغى أن يكون تحت اشرافه - جنبا الى جنب مع السلطات المحلية التى تعمل مع المجموعات والأفراد المعنيين داخل المجتمع. ويامكان المجتمع الدولى والوكالات الدولية أن تساعد فى هذا المضمار، ولكنها لايمكن بأى حال من الأحوال أن تقوم بالأعمال وأن تمارس الارادة السياسية (التى تمثل مجال العمل السياسى وحدوده) اللازمة لتحقيق الأمن الغذائى فى ذلك البلد.

ما هو الأمن الغذائى؟

ان الرغبة فى تحقيق قدر معين من الأمن الغذائى هى رغبة عمرها من عمر البشرية نفسها. فحتى السنوات العشر الأخيرة أو نحوها، كانت المداولات فى أغلب بلدان العالم تركز تركيزا كبيرا على مدى كفاية الانتاج الغذائى لتلبية الاحتياجات المحلية، مع تأكيد من جانب السياسات القطرية على الاكتفاء الذاتى من امدادات المنتجات الزراعية. ولابد من النظر الى هذا التركيز، وعلى الأخص فى البلدان المتقدمة، فى اطار الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وهى الحرب التى كان لها تأثير كبير على أفكار الحكومات والشعوب. ففى جميع أنحاء أوروبا الغربية والوسطى والشرقية، على سبيل المثال، شهدت سنوات الحرب العالمية الثانية نقصا حقيقيا فى الأغذية، لم يكن سببه توقف الانتاج الزراعى فحسب، بل (وهو الأهم بالنسبة لبعض البلدان) بسبب مصادرة الامدادات، وانقطاع التجارة الدولية، وترتيبات التسويق الداخلية. أما السنوات الأولى التالية للحرب فقد اتسمت باعادة البناء الاقتصادى، والرقابة الشديدة على النقد الأجنبى للمحافظة على الاحتياطيات الشحيحة منه، الأمر الذى حد من القدرة على توفير الغذاء للسكان عن طريق الواردات الزراعية والغذائية، على الرغم من أن وجود «مناطق العملات» (مثل منطقة الاسترلينى ومنطقة الروبل) وخطة مارشال، ساعد على زيادة الفرص التجارية الى ما وراء الحدود القطرية.

كما أن توزيع الأغذية بالبطاقات وفرض الرقابة على أسعارها فى المناطق الحضرية والريفية على السواء، استخدما لضمان التوزيع العادل للأغذية المتوافرة أثناء الحرب، ثم ألغيت هذه الاجراءات تدريجيا خلال عدة سنوات بعد انتهاء الحرب. وفى نفس الوقت، بدأ تطبيق سياسات لتشجيع التوسع فى الانتاج الزراعى على أسس طويلة الأجل، وليس لمجرد تلبية الاحتياجات الفورية الناجمة عن الأزمة. كما أنشأت الدول الغنية الصاعدة شبكات أمان واسعة النطاق لحماية الفئات الحساسة من سكانها، مثل الفقراء والمرضى والمسنين والمتعطلين والأطفال والمعوقين ذهنيا وبدنيا.

وقد اتسمت الظروف، التى أسفرت عن ردود فعل هذه السياسات المتعلقة بالأغذية والزراعة، بفترة من اعادة البناء والتعمير فى البلدان التى كانت متقدمة صناعيا بالفعل مع صغر حجم القطاع الزراعى أو تناقصه فيها، فضلا عما تمر به من انخفاض معدلات نمو السكان. واذا كانت هذه البلدان قد قدمت حوافز خاصة للزراعة، فانها لم تفعل ذلك على حساب الصناعة. ففى أوروبا الغربية، كانت معدلات النمو السنوية للانتاج الزراعى والصناعى فيما بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥٨ تعادل ٣٫٥ فى المائة و٧٫٣ فى المائة على التوالى فى الدول الخمس عشرة التى تشكل الآن الاتحاد الأوروبى، بينما كان متوسط نمو السكان ٠٫٧ فى المائة سنويا. وزادت صادراتها بنحو ٩ فى المائة سنويا مقابل ٦ فى المائة للواردات.

وبعد فترة اعادة البناء، تباطأت معدلات نمو الانتاج الزراعى والصناعى، ولكن حجم التجارة، بما فى ذلك المنتجات الزراعية والغذائية، زاد زيادة كبيرة، بفضل اتساع نطاق الواردات والصادرات، وظل ذلك مستمرا بمعدل سنوى يقرب من ١١ فى المائة (٣). وكان معنى الانخفاض النسبى لأهمية قطاع الزراعة فى الاقتصاد ككل، أنه رغم أن تكاليف الدعم الزراعى فى الميزانية ظلت مرتفعة بالأرقام المطلقة، فقد انخفضت كنسبة من الانفاق على المستوى القطرى.

وتمثلت نتيجة السياسات الزراعية لفترة ما بعد الحرب (دون أن يقتصر ذلك على دول الاتحاد الأوروبى التى تطبق السياسة الزراعية المشتركة، لأن جميع الدول بذلت جهودا مماثلة لزيادة انتاجها الزراعى) فى ارتفاع مستويات الاكتفاء الذاتى من الانتاج الزراعى لأكثر من ١٠٠ فى المائة فى كثير من منتجات المنطقة المعتدلة، وان كان ذلك لايعنى أن كل بلد قد حقق اكتفاء ذاتيا فى كل منتج من منتجاته بأكثر من ١٠٠ فى المائة. فالاتحاد الأوروبى مستورد ومصدر كبير للمنتجات الزراعية والغذائية مع باقى أنحاء العالم، رغم أن جزءا كبيرا من تجارته يتم داخل دول الاتحاد، بالاضافة الى أنه أسهم اسهاما كبيرا فى زيادة امدادات العالم من الأغذية.

---

(٣) يمكن القاء نظرة عامة على تطورات التجارة العالمية والاقليمية فى تقرير «حالة الأغذية والزراعة ١٩٩٥: التجارة الزراعية: هل تدخل مرحلة جديدة؟»

وازاء هذه الأرقام، قد يبدو من غير المناسب التساؤل عما اذا كان من الممكن القول بأن الاتحاد الأوروبى قد حقق الأمن الغذائى، وما هو المقصود بنجاحه أو فشله فى ذلك. ولكن لهذين السؤالين أهميتهما، لأن الفكر الذى أعطى وزنا كبيرا للاكتفاء الذاتى من الزراعة فى ضوء تجارب فترة الحرب، لم يتغير فى أوروبا الغربية الا مؤخرا، وأصبح على اقتصاديات أوروبا الوسطى والشرقية التى تمر الآن بمرحلة تحول أن تواجه أسئلة مماثلة وهى تغير اتجاه سياساتها الزراعية والغذائية. ومن هنا لابد من تعريف الأمن الغذائى بوضوح تام.

فقد عرّف الأمن الغذائى بأنه حصول جميع الناس فى جميع الأوقات على غذاء كاف لحياة ملؤها الصحة والنشاط. والأفكار الرئيسية الثلاثة وراء هذا التعريف هى: كفاية الأغذية المتاحة (العرض الفعال) أى كفاية فرص الحصول على الغذاء، وقدرة الفرد على الحصول على غذاء كاف (الطلب الفعال)، ومدى امكانية الوثوق فى العرض والطلب على السواء. ومن هنا يمكن أن يعزى انعدام الأمن الغذائى الى عدم توافر الأغذية، أو الحصول عليها، أو الثقة فى توافرها، أو اثنين أو أكثر من هذه العوامل.

وينطوى هذا المفهوم الحديث للأمن الغذائى على اعتبار منتجى الأغذية ومستهلكيها عوامل اقتصادية فى حد ذاتهم. فتوافر الأغذية هو العرض منها، وهو مايعتمد، من بين ما يعتمد عليه، على الأسعار النسبية للمدخلات والمخرجات وعلى امكانيات الانتاج التكنولوجى. أما الحصول على الأغذية فيرتبط بالطلب عليها، وهو محصلة عدة متغيرات، مثل: أسعار الغذاء موضع الحديث، وأسعار البنود المكملة أو البديلة، والدخول، والمتغيرات الديموغرافية، وأذواق المستهلكين (٤). وطبقا لما قاله Barraclough فان أى نظام غذائى ينبغى أن يتسم بما يلى لكى يضمن تحقيق الأمن الغذائى:

- القدرة على انتاج وتخزين واستيراد كميات كافية من الأغذية لتلبية الاحتياجات الأساسية لجميع المجموعات السكانية؛
- أكبر قدر ممكن من الاستقلالية وحرية تقرير المصير (دون أن يشمل ذلك الاكتفاء الذاتى) بهدف تقليل الحساسية لتقلبات الأسواق الدولية والضغوط السياسية؛
- الموثوقية، بحيث تكون أى اختلالات موسمية أو دورية أو غيرها فى الحصول على الأغذية عند حدها الأدنى؛
- الاستدامة، بحيث يمكن حماية النظام الايكولوجى وتحسينه بمرور الوقت؛
- المساواة، بمعنى حصول كل

---

(٤) للاطلاع على المزيد بشأن الطلب على الأغذية والفرق بين الطلب والاستهلاك، أنظر الفصل المعنون «اصلاح السياسات والمستهلك» فى تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٥ الصادر عن المنظمة، روما.

المجموعات الاجتماعية على أغذية كافية، كحد أدنى (٥).

ويجدر أن يضاف هنا أيضا أن أى نظام للأمن الغذائى ينبغى أن يكون باستطاعته توفير المدخلات والمخرجات سواء تلك التى تنتج وتستهلك محليا، أو تلك التى تدخل فى التجارة الدولية، كلما وأينما كانت هناك حاجة اليها.

فاذا أخذنا كل ذلك فى الاعتبار، هل يمكن القول بأن الاتحاد الأوروبى، مثلا ، قد حقق أمنه الغذائى؟

«لايمكن الزعم حقيقة بأن المستويات المرتفعة من الاكتفاء الذاتى التى تتمتع بها أغلب فروع الزراعة فى المجموعة الأوروبية، تسهم بشكل ايجابى فى مستوى الأمن الغذائى الذى يتمتع به المواطن فى هذه الدول. فمن المفيد هنا التفرقة بين الاكتفاء الذاتى فى الانتاج والاكتفاء الذاتى للنظام الزراعى. فالمستويات المرتفعة من الاكتفاء الذاتى فى الانتاج فى دول المجموعة الأوروبية تعتمد فى أغلب الأحيان على استيراد أو تصدير العلف الحيوانى والوقود، وهما سلعتان معرضتان للحصار الاقتصادى أو العسكرى مثلهما فى ذلك مثل الأغذية التى تنتجها هذه الدول تماما، بالاضافة الى أنهما لاتشكلان أى حماية من فشل المحاصيل المحلية»(٦).

وهكذا يتبين أن الاكتفاء الذاتى الزراعى ليس هو مايشكل الأمن الغذائى للاتحاد الأوروبى، ومع ذلك لاشك فى أن الأمن الغذائى بمستواه فى الاتحاد الأوروبى نفسه، وفى كل دولة من دوله، يمر بظروف تقترب من حد الكارثة. فالمستويات العالية للنمو الاقتصادى التى تلت الحرب، مع انخفاض معدلات نمو السكان، أسفرت عن ارتفاع كبير ومتزايد فى الرخاء المادى للكثيرين، وعن توفير شبكات أمان للمجموعات الحساسة. كما أن المستويات المتزايدة للانتاجية الزراعية وللانتاج الكلى، والتكنولوجيات الجديدة لتصنيع الأغذية وتخزينها، والبنية الأساسية الجيدة لتوزيع هذه الأغذية، بالاضافة الى وجود نظام اقتصادى يوفر السلع التى يقبل المستهلك على شرائها، أسفرت كلها عن توفير مجموعة كبيرة جدا من الأطعمة الآمنة ذات الجودة المرتفعة للاستهلاك المحلى وللتصدير. ورغم أن تدابير السياسات التى استخدمت لتنفيذ السياسة الزراعية المشتركة قد أدت الى ارتفاع أسعار المستهلك عما كانت ستحققه التدابير الأخرى، فان زيادة دخل المستهلك وانخفاض الأسعار

---

(٥) S. L. Barraclough. 1991. An end to hunger? The Social origins of food strategies. تقرير أعده معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، ولجنة الجنوب بناء على البحوث التى أجراها هذا المعهد على نظم الأغذية والمجتمعات London and Atlantic Highlands, NJ, USA, Zed Books Ltd in association with UNRISD

(٦) A. Swinbank. 1992. The EEC's policies and its food. Food Policy, February 1992, p. 53-64.

الحقيقية للمنتجات الزراعية كان معناه انخفاض نصيب الانفاق على الأغذية فى ميزانية الأسرة. ومن الناحية العملية، يعمل الاتحاد الأوروبى فى ظل بيئة تجارية متحررة، عمادها العملات القابلة للتحويل بالكامل، توفر له القدرة، بالاضافة الى صلاته القوية والمستقرة مع شركائه التجاريين الرئيسيين، على استيراد مايراه من سلع. وهذه المجموعة من الخصائص هى التى تميز الأمن الغذائى فى الاتحاد الأوروبى وباقى دول أوروبا الغربية، وبعض البلدان الأخرى مثل اليابان وكندا ونيوزيلندا واستراليا وجمهورية كوريا وتايوان، مقاطعة من الصين، وهونغ كونغ وسنغافورة. وهذا ينطبق أيضا على الولايات المتحدة، وان كان حجم قاعدة مواردها الطبيعية والبنية الأساسية فيها ربما جعلاها أقل الدول حساسية للتطورات الخارجية من بين البلدان المتقدمة فى العالم.

ورغم ذلك، فان هناك جيوبا لانعدام الأمن الغذائى حتى فى أغنى البلدان، لأن الأمن الغذائى على المستوى القطرى لايعنى أن كل أسرة فى هذا القطر تتمتع بالأمن الغذائى. ففتحات شبكات الأمان قد تكون واسعة بحيث يسقط منها بعض الأفراد والمجموعات، بل ان السياسات الحكومية فى كثير من البلدان الصناعية بدأت تميل مؤخرا الى توسيع هذه الفتحات باطراد. وأصبحت نسبة من السكان تعيش بالفعل فى فقر مطلق لا فقر نسبى، وفى داخل البلد الواحد، تختلف المجموعات الفرعية التى تضم هؤلاء الذين يفتقدون الأمن الغذائى، فهم يختلفون بحسب الموقع، والوظيفة، وامتلاك الأصول، والجنس، والعرق، والسن، وما اذا كان الفرد رجلا أو امرأة. وهكذا ربما تنشأ على مستوى الأسرة أو الفرد مشكلات تتعلق بانعدام الأمن الغذائى نتيجة لعدم توافر فرص كافية للحصول على الأغذية. فالعلاقة بين الأمن الغذائى القطرى والأسرى هى من أهم وأصعب القضايا التى تواجه الحكومات فى جميع البلدان على مختلف مستويات الثروة والتنمية. بل انها تزداد تعقيدا لأن «وجود فرص كافية أمام الأسرة للحصول على الطعام أمر ضرورى ولكنه غير كاف لضمان استهلاك جميع أفراد الأسرة لقدر كاف من الطعام... واستهلاك قدر كاف من الطعام أمر ضرورى ولكنه غير كاف للاحتفاظ بحالة تغذوية سليمة» (٧). وهناك من يفرق أحيانا بين انعدام الأمن الغذائى المزمن والمؤقت على مستوى الأسرة (٨).

---

(٧) P. Diskin. 1994. Understanding linkages among food availability, access, consumption and nutrition in Africa: empirical findings and issues from the literature. Michigan State University International Development Working Paper No. 46. Department of Agricultural Economics/Department of Economics. Michigan State University.

(٨) البنك الدولى، ١٩٨٦، «الفقر والجوع». دراسة للبنك فى مجال السياسات، واشنطن العاصمة، البنك الدولى. ويبدو أن البنك الدولى قد تخلى عن هذه التفرقة فى وثيقته الاستراتيجية الأخيرة، وهى «استراتيجية البنك الدولى للحد من الفقر والجوع: تقرير الى مجتمع التنمية»، التى أعدها H.P. Binswanger and P. Landell-Mills 1995 واشنطن العاصمة، البنك الدولى. أما التركيز الآن فهو على تدابير السياسات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل لمعالجة انعدام الأمن الغذائى بنوعيه. ومع ذلك، مازال بعض الكتاب يحاولون الاحتفاظ بالتفرقة السابقة.

فانعدام الأمن الغذائى المزمن معناه عدم الحصول باستمرار على قدر كاف من الطعام بسبب العجز المستمر عن الحصول على هذا القدر. أما انعدام الأمن الغذائى المؤقت فهو نقص مؤقت فى فرص الحصول على الطعام للأسرة، نتيجة تغيرات معاكسة فى أسعار الطعام، أو انتاج الأغذية، أو دخل الأسرة. ومن هذا المنظور، تصبح خيارات السياسات للحد من انعدام الأمن الغذائى معتمدة على ما اذا كانت الحالة مزمنة أم مؤقتة. فمن بين تدابير معالجة انعدام الأمن الغذائى المزمن، زيادة امدادات الأغذية، مع التركيز على المساعدات الانمائية أو تحويل الدخول للفقراء، ومساعدة الفقراء فى الحصول على المعارف المتعلقة بأساليب التغذية والصحة العامة. أما انعدام الأمن الغذائى المؤقت، فمن الممكن تحسينه بالعمل على استقرار امدادات الأغذية وأسعارها، ومساعدة المجموعات الحساسة ببرامج عاجلة لتوفير فرص للعمل، وتحويل الدخل أو الأغذية. أما مدى فائدة التفرقة بين هذين النوعين من انعدام الأمن الغذائى عند اتخاذ قرارات فى مجال السياسات فهو أمر مطروح للتساؤل. فعلى سبيل المثال، ما معنى «مؤقت» ؟ وهل النتائج غير المقصودة لانعدام الأمن الغذائى من جراء التكيف الهيكلى وبرامج التحول تعتبر مؤقتة أم مزمنة؟ وهل ينبغى معرفة كيفية معالجتها قبل أن نتخذ أى قرار؟

ان الاجابة هى «لا». فالأمر يحتاج الى تدابير سياسات تعالج جميع جوانب انعدام الأمن الغذائى بهدف تزويد المجموعات الحساسة بشبكات أمان (تختلف بحسب عمر الفرد وبحسب الطوارئ الخارجية) وخلق الظروف التى يمكن أن تفضى الى استئصال الجوع المزمن. ويتطلب ذلك بالطبع تنمية اقتصادية. فالبلدان التى تحقق نموا سلبيا (أو ثابتا) فى انتاجها الزراعى وفى الناتج المحلى الاجمالى مع زيادة السكان، تتناقص مواردها باستمرار (وهى فى أغلب الأحيان موارد صغيرة للغاية) عند توزيعها على الأعداد المتزايدة من السكان. أما توخى العدالة فى توزيع الدخول فلن يسفر الا عن نتائج محدودة فى مثل هذه الظروف، بل انه، كما نرى فى كثير من الأحيان، سيلقى مقاومة شديدة ممن يحتمل أن يخسروا حينئذ. ومن هنا كان النمو أمرا لامفر منه، كما أن التجربة تبين أنه فى ظل أى نمو اقتصادى يكون الأمر أقل صعوبة (وان لم يكن سهلا) فى تنفيذ تدابير تتوخى العدالة، وعلى الأخص اذا كان هذا النمو يستند الى قاعدة عريضة تضم القطاع الزراعى. والواقع أن الكثير من البلدان التى تعتبر الآن غير متمتعة بالأمن الغذائى – ان لم يكن كلها – تتسم بوجود قطاع زراعى تعتمد عليه نسبة كبيرة من السكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة فى معيشتها. ولم يكن الأمر كذلك فى أوروبا بعد الحرب. وهكذا نجد أن زيادة الانتاجية الزراعية والدخول الزراعية فى مثل هذه البلدان تزيد من الطلب الفعال على الأغذية، وهو نفس مايحدث عند تحسين الأمن الغذائى.

ولكن من أهم الدروس التى يمكن تعلمها من أوروربا، أهمية السياسات الاقتصادية التى لاتتحيز على الأقل ضد التنمية الزراعية ونموها.

ويتضح مما سبق أن موضوع الأمن الغذائى، بأوسع معانيه، يمس عددا كبيرا من الجوانب الفنية، يلقى كل منها بعض الضوء على عدد من القضايا المعقدة المطروحة. وقد كتب هذا الفصل من وجهة نظر الاقتصاد السياسى، مركزا على عدد من أهم السياسات الاقتصادية والتجارية التى لها تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائى.

ماهى فرص تحقيق الأمن الغذائى العالمى؟

ان تحقيق الأمن الغذائى للجميع، على مستوى العالم، يتطلب أن تكفى امدادات الأغذية لتلبية الطلب الكلى على الأغذية. واذا كان هذا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائى، فانه ليس كافيا على الاطلاق. فعلى الرغم من أن العالم به الآن امدادات كافية من الأغذية، فان التقديرات تشير الى أنه فيما بين عامى ١٩٩٠ و ١٩٩٢، كان هناك مايقرب من ٨٣٩ مليون شخص فى البلدان النامية لاتتوافر لديهم فرص كافية للحصول على الأغذية، لسبب رئيسى هو أنهم لايستطيعون شراء مايكفيهم أو الحصول عليه، أى أنه ليست لديهم الوسائل التى تشكل الطلب الفعال. وهذا الرقم، رغم ضخامته المرفوضة، يمثل تقدما هائلا عن بداية السبعينات، حيث كان هذا الرقم يبلغ نحو ٩١٧ مليون، كما انخفض هذا الرقم نسبيا منذ ذلك الوقت من ٣٥ فى المائة من مجموع سكان البلدان النامية الى ٢١ فى المائة فقط، وكان السبب الرئيسى فى ذلك هو التقدم الذى حدث فى شرق آسيا (بما فيها الصين) وبعض أجزاء آسيا الجنوبية، مثل الهند وباكستان. أما الوضع فهو خطير للغاية فى افريقيا، حيث تضاعف عدد من يعانون من نقص التغذية المزمن فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى خلال تلك الفترة طبقا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة (٩).

(٩) منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٦، «الأغذية والزراعة والأمن الغذائى: التطورات العالمية منذ مؤتمر الأغذية العالمى وأفاق المستقبل» الوثيقة رقم ١ من الوثائق الفنية الأساسية المقدمة الى مؤتمر القمة العالمى للأغذية، روما.

ويبين الشكل ١٣ التغييرات التى حدثت فى الماضى وتلك المتوقعة فى عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية فى البلدان النامية.

ماهى توقعات العرض والطلب على الأغذية فى الأجل المتوسط ؟ لقد سعت منظمة الأغذية والزراعة، والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية والبنك الدولى الى وضع توقعاتهم حتى عام ٢٠١٠ (١٠). ورغم المشكلات التى يصعب معها مقارنة هذه التوقعات لأسباب مثل الاختلاف فى بيانات سنة الأساس، والبلدان والسلع التى تشملها التوقعات، وتحديد الأقاليم، يمكن عقد مقارنات اشارية عن الانتاج، ومجموع الاستخدامات، وصافى التجارة فى الحبوب. وتبين الجداول من ٦ الى ٩ نتائج هذه النماذج الثلاثة.

ويتبين من ذلك أن هناك اتفاقا عاما فيما يتعلق بالنسب المئوية السنوية المتوقعة للتغيير فى الانتاج وفى مجموع الاستخدام على مستوى العالم، وبالنسبة لكل البلدان النامية كمجموعة، ولبعض المجموعات الاقليمية للبلدان النامية. أما التباين الشديد فى الرأى فيتركز على اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والشرق الأدنى وشمال افريقيا، والصين (انظر الاطار رقم ١٥ فيما يتعلق بوجهة النظر الأخرى عن التوقعات التجارية للصين)، وكذلك فى مجموع الاستخدام (الاستهلاك أساسا) فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى. كما أن توقعات منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية عن صافى التجارة على المستوى التجميعى «لكل البلدان المتقدمة» «ولكل البلدان النامية» متقاربة للغاية، وان كانت أقل كثيرا من مثيلتها فى البنك الدولى، الذى يتوقع نموا أسرع بكثير فى تجارة الحبوب فى العالم، كنتيجة أساسية لزيادة واردات الدول الآسيوية من القمح، استجابة للتغيير الذى يحدث فى تفضيل المستهلك للقمح على الأرز. ولكن توقعات المنظمة والمعهد الدولى عن صافى التجارة تتفاوت كثيرا بالنسبة للمجموعات الاقليمية، وعلى الأخص بالنسبة لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واقتصاديات التخطيط المركزى، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (١١).

وكما هو الحال فى جميع التجارب التى من هذا النوع، فان نتائجها تعتمد اعتمادا شديدا على سلامة الافتراضات الخاصة بالعوامل الخارجية، ومعدلات

---

(١٠) جمع المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية أهم نتائج هذه التوقعات وقام بتحليلها عام ١٩٩٥، «السكان والأغذية فى مطلع القرن الواحد والعشرين: تلبية الطلب على الأغذية فى المستقبل لأعداد متزايدة من السكان»، اعداد N. Islam، وثيقة دولية صادرة عن المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، واشنطن العاصمة.

(١١) فى التعديلات التى ادخلت على هذه النماذج بالنسبة لعام ٢٠٢٠، كانت أهم التعديلات التى أدخلها المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية عما كانت عليه فى عام ٢٠١٠ تتعلق باقتصاديات التخطيط المركزى (الانتاج والاستهلاك) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (صافى الواردات)، وأصبحت هذه التوقعات تقترب الآن كثيرا من توقعات منظمة الأغذية والزراعة.

الجدول رقم ٦

البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٩-١٩٩١ واسقاطات المقارنات بين جميع الحبوب (الأرز المضروب) فى البلدان المتقدمة

	العالم	البلدان المتقدمة		
		اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة [١]	البلدان الصناعية الأخرى [٢]	المجموع
	(..... بملايين الأطنان .....)			
الانتاج				
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	١ ٧٢٦ر٥	٢٦٦ر٠	٥٩٧ر٨	٨٦٣ر٨
المتوقع ٢٠١٠				
منظمة الأغذية والزراعة	٢ ٣٣٤ر٠	٣٠٦ر٠	٧١٠ر٠	١ ٠١٦ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	٢ ٤٠٥ر٠	٣٨٩ر٠	٧٨٥ر٠	١ ١٧٤ر٠
البنك الدولى	٢ ٣١١ر٠	٣٢٤ر٠	٧٣٣ر٠	١ ٠٥٨ر٠
مجموع الاستخدام				
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	١ ٧٢٩ر٨	٣٠٢ر١	٤٧٥ر٠	٧٧٧ر١
المتوقع ٢٠١٠				
منظمة الأغذية والزراعة	٢ ٣٣٤ر٠	٣٠١ر٠	٥٥٣ر٠	٨٥٤ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	٢ ٤٠٦ر٠	٣٨١ر٠	٦٣٤ر٠	١ ٠١٥ر٠
البنك الدولى	٢ ٣٠٨ر٠	٣٠٨ر٠	٥٤٠ر٠	٨٤٨ر٠
صافى التجارة				
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	٣ر٦	-٣٧ر٢	١٢٩ر٧	٩٢ر٥
المتوقع ٢٠١٠				
منظمة الأغذية والزراعة	٠٠٠	٥ر٠	١٥٧ر٠	١٦٢ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	-١ر٠	٨ر٠	١٥١ر٠	١٥٩ر٠
البنك الدولى	٠ر٠	١٥ر٠	١٩٥ر٠	٢١٠ر٠

ملاحظات:

... لاينطبق.

حسبت المجاميع من أرقام مقربة.

أدرجت المخزونات ضمن الاسقاطات وطى ذلك فان الانتاج المخصوم من الاستخدام الكلى لا يقل عن التجارة الصافية.

(١) بما فى ذلك المانيا الشرقية السابقة فى بيانات البنك الدولى. وأدرجت المانيا الشرقية السابقة ضمن «البلدان الصناعية الأخرى» فى بيانات منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية (بيانات المانيا الشرقية السابقة فى الفترة ١٩٨٨- ١٩٩٠ هى الانتاج ٧ر١٠، ومجموع الاستخدام ١٢ر٧، والتجارة الصافية - ٣ر٢).

(٢) بما فى ذلك جمهورية جنوب أفريقيا. بما فى ذلك اسرائيل فى بيانات منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية (بيانات اسرائيل فى الفترة ١٩٨٩-١٩٩١ هى الانتاج ٢ر٠، والاستخدام الكلى ٤ر٢، والتجارة الصافية -٢ر٢).

المصدر: المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية:

IFPRI. 1995. Population and food in the early twenty-first century: meeting future food demand of an increasing population. Washington, DC.

الجدول رقم ٧

البيانات الخاصة بالفترة ١٩٨٩-١٩٩١ واسقاطات المقارنات بين جميع الحبوب (الأرز المضروب) فى البلدان النامية

	البلدان النامية							
	افريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأدنى وشمال افريقيا [1]	آسيا والمحيط الهادى: جنوب آسيا [1]	آسيا والمحيط الهادى: الصين بما فى ذلك تايوان [2]	آسيا والمحيط الهادى: بلدان أخرى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	بلدان أخرى غير محددة بحسب الأقاليم	المجموع
	(..... بملايين الأطنان .....)							
الانتاج								
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	٥٤ر٧	٧٦ر٨	٢٠٢ر٨	٣٢٦ر٨	١٠٤ر٦	٩٧ر٠	٠٠٠	٨٦٢ر٧
المتوقع ٢٠١٠								
منظمة الأغذية والزراعة	١١٠ر٠	١١٩ر٠	٢٩٢ر٠	٤٧٣ر٠	١٦٥ر٠	١٥٩ر٠	٠٠٠	١ ٣١٨ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	٨٦ر٠	١١٨ر٠	٢٩٧ر٠	٤٢٦ر٠	١٥٣ر٠	١٥٢ر٠	٠٠٠	١ ٢٣٢ر٠
البنك الدولى	٨٣ر٠	٩٧ر٠	٢٨٢ر٠	٤٧٥ر٠	١٥١ر٠	١٤٤ر٠	٢٠ر٠	١ ٢٥٣ر٠
مجموع الاستخدام								
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	٦٤ر٧	١١٤ر٢	٢٠٣ر٣	٣٣٩ر٨	١١٩ر٣	١١١ر٤	٠٠٠	٩٥٢ر٧
المتوقع ٢٠١٠								
منظمة الأغذية والزراعة	١٢٩ر٠	١٩١ر٠	٣٠٢ر٠	٤٨٨ر٠	١٨٥ر٠	١٨٥ر٠	٠٠٠	١ ٤٨٠ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	١١٨ر٠	١٨٣ر٠	٣٠٧ر٠	٤٤٠ر٠	١٧٦ر٠	١٦٥ر٠	٣ر٠	١ ٣٩٢ر٠
البنك الدولى	٩٦ر٠	١٦٩ر٠	٣١٢ر٠	٥٠٢ر٠	١٨٩ر٠	١٧٢ر٠	٢٠ر٠	١ ٤٥٩ر٠
صافى التجارة								
الفعلى ١٩٨٩-١٩٩١	-٨ر٥	-٣٨ر٤	-٣ر٢	-١٤ر٧	-١٢ر٧	-١١ر٣	٠٠٠	-٨٨ر٨
المتوقع ٢٠١٠								
منظمة الأغذية والزراعة	-١٩ر٠	-٧٢ر٠	-١٠ر٠	-١٥ر٠	-٢٠ر٠	-٢٦ر٠	٠٠٠	-١٦٢ر٠
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	-٣٢ر٠	-٦٥ر٠	-١٠ر٠	-١٤ر٠	-٢٣ر٠	-١٣ر٠	-٣ر٠	-١٦١ر٠
البنك الدولى	-١٤ر٠	-٧٣ر٠	-٣١ر٠	-٢٢ر٠	-٣٧ر٠	-٢٨ر٠	-٥ر٠	-٢١٠ر٠

ملاحظات :

... لاينطبق.

حسبت المجاميع من أرقام مقربة.

أدرجت المخزونات ضمن الاسقاطات وعلى ذلك فان الانتاج المقصوم من الاستخدام الكلى لا يقل عن التجارة الصافية.

(١) أدرجت أفغانستان ضمن جنوب آسيا فى بيانات البنك الدولى، وفى الشرق الأدنى بالنسبة لبيانات منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية (بيانات أفغانستان للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ هى الانتاج ٦ر٢، ومجموع الاستخدام ٩ر٢، والتجارة الصافية - ٢ر٠).

(٢) مقاطعة تايوان فصلت عن الصين فى بيانات البنك الدولى وأدرجت ضمن «بلدان أخرى» (آسيا والمحيط الهادى) (بيانات تايوان للفترة ١٩٨٩-١٩٩١ هى الانتاج ١ر٩، مجموع الاستخدام ٨ر١، صافى التجارة - ١ر٦).

المصدر: المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية

IFPRI. 1995. Population and food in the early twenty-first century: meeting future food demand of an increasing population. Washington, DC.

الجدول رقم ٨

النسبة المئوية لمعدلات نمو الانتاج والاستخدام الكلى لجميع الحبوب : البلدان المتقدمة

	العالم	البلدان المتقدمة		
		اقتصاديات التخطيط المركزى السابقة [١]	البلدان الصناعية الأخرى	المجموع
	(..... بملايين الأطنان .....)			
معدلات نمو الانتاج				
الفعلى ١٩٧٠-١٩٨٠	٢ر٧	١ر٤	٣ر٩	٢ر٤
الفعلى ١٩٨٠-١٩٩١	١ر٦	١ر٤	٠ر٢	٠ر٦
التوقعات من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ٢٠١٠				
منظمة الأغذية والزراعة	١ر٥ (١ر٦)	٠ر٧ (٠ر٥)	٠ر٩ (١ر١)	٠ر٨ (٠ر٩)
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	١ر٧ (١ر٦)	١ر٩ (١ر٥)	١ر٤ (١ر٣)	١ر٦ (١ر٤)
البنك الدولى	١ر٥ (١ر٢)	١ر٠ (٠ر٢)	١ر٠ (١ر٠)	١ر٠ (٠ر٨)
مجموع معدلات نمو الاستخدام				
الفعلى ١٩٧٠-١٩٨٠	٢ر٥	٢ر٩	٠ر٩	١ر٦
الفعلى ١٩٨٠-١٩٩١	١ر٨	١ر٠	٠ر٦	٠ر٧
التوقعات من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ٢٠١٠				
منظمة الأغذية والزراعة	١ر٥ (١ر٥)	٠ر٠ (-١ر٠)	٠ر٨ (٠ر٨)	٠ر٥ (٠ر٤)
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	١ر٧ (١ر٦)	١ر٢ (٠ر٩)	١ر٥ (١ر٣)	١ر٣ (١ر١)
البنك الدولى	١ر٥ (١ر٤)	١ر٠ (-٠ر٤)	١ر٠ (٠ر٧)	٠ر٤ (٠ر٣)

ملاحظات:

معدلات النمو التاريخية هى تقديرات المربعات الصغرى من البيانات السنوية التى تشمل الأرز المضروب.

معدلات النمو المتوقعة التى لم توضع بين قوسين تقيس معدل النمو من المستويات المطلقة فى ١٩٨٩-١٩٩١ الى المستويات المتوقعة فى ٢٠١٠ مع عدم تعديل الفروق فى التعاريف الاقليمية أو بالنسبة لمستوات الأساس المختلفة.

معدلات النمو المتوقعة الواردة بين قوسين تحددت من سنة الأساس التى تستخدمها عادة كل دراسة (١٩٨٨-١٩٩٠ بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة و ١٩٨٧-١٩٨٩ بالنسبة للمعهد الدولى و ١٩٩٠ بالنسبة للبنك الدولى).

(١) بما فى ذلك ألمانيا الشرقية السابقة فى بيانات البنك الدولى. وأدرجت ألمانيا الشرقية السابقة ضمن «البلدان الصناعية الأخرى» فى بيانات المنظمة والمعهد الدولى.

المصدر: المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية: IFPRI.1995. Population and food in the early twenty-first century: meeting future food demand of an increasing population Washington, DC.

الجدول رقم ٩

النسبة المئوية لمعدلات نمو الانتاج والاستخدام الكلى لجميع الحبوب : البلدان النامية

	البلدان النامية						
	افريقيا جنوب الصحراء	الشرق الأدنى وشمال افريقيا [١]	اسيا والمحيط الهادى: جنوب اسيا [١]	اسيا والمحيط الهادى: الصين بما فى ذلك تايوان [٢]	اسيا والمحيط الهادى: بلدان اخرى	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى	المجموع
	(.....بملايين الأطنان.....)						
معدلات نمو الانتاج							
الفعلى ١٩٧٠-١٩٨٠	٢ر١	٢ر٨	٢ر٧	٤ر٠	٣ر٠	٤ر٢	٣ر١
الفعلى ١٩٨٠-١٩٩١	٣ر٤	٣ر٤	٢ر٩	٣ر٠	٢ر٥	٠ر٦	٢ر٧
من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ٢٠١٠ [٣]							
منظمة الاغذية والزراعة	٣ر٥ (٣ر٤)	٢ر٢ (٢ر٣)	١ر٨ (١ر٨)	١ر٩ (٢ر٠)	٢ر٣ (٢ر١)	٢ر٥ (٣ر٣)	٢ر١ (٢ر١)
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	٣ر٢ (٢ر٤)	٢ر٢ (٢ر١)	١ر٩ (٢ر٢)	١ر٣ (١ر٦)	١ر٩ (١ر٩)	٢ر٣ (١ر٨)	١ر٨ (١ر٩)
البنك الدولى	٢ر١ (٣ر٣)	٢ر١ (١ر٩)	١ر٧ (١ر٦)	١ر٩ (١ر٦)	١ر٩ (١ر٨)	٢ر٠ (٢ر١)	١ر٩ (١ر٨)
مجموع معدلات نمو الاستخدام							
الفعلى ١٩٧٠-١٩٨٠	٥ر٢	٥ر٤	٢ر٢	٤ر١	٣ر٢	٣ر٩	٣ر٦
الفعلى ١٩٨٠-١٩٩١	٣ر١	٣ر٦	٣ر٠	٢ر٦	٣ر٢	٥ر١	٢ر٩
من ١٩٨٩-١٩٩١ الى ٢٠١٠ [٣]							
منظمة الاغذية والزراعة	٥ر٣ (٤ر٣)	٢ر٦ (٥ر٣)	٢ر٠ (٢ر٨)	١ر٨ (١ر٩)	٢ر٢ (٢ر١)	٢ر٦ (٤ر٥)	٢ر٢ (٢ر٢)
المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية	٥ر٠ (٣ر٠)	٤ر٢ (٢ر٢)	١ر٢ (٢ر٣)	١ر٣ (١ر٧)	٢ر٠ (٢ر١)	٢ر٠ (١ر٧)	١ر٩ (٢ر٠)
البنك الدولى	٢ر٠ (٢ر١)	٢ر٠ (٤ر٢)	٢ر٢ (٢ر٠)	٢ر٠ (٢ر١)	٢ر٣ (٢ر١)	٢ر٢ (٥ر٢)	٢ر٢ (٢ر٢)

ملاحظات:

معدلات النمو التاريخية هى تقديرات المربعات الصغرى من البيانات السنوية التى تشمل الأرز المضروب.

معدلات النمو المتوقعة التى لم توضع بين قوسين تقيس معدل النمو من المستويات المطلقة فى ١٩٨٩-١٩٩١ الى المستويات المتوقعة فى ٢٠١٠-٢٠١٠ مع عدم تعديل الفروق فى التعاريف الاقليمية أو بالنسبة لسنوات الأساس المختلفة.

معدلات النمو المتوقعة الواردة بين قوسين تحددت من سنة الأساس التى تستخدمها عادة كل دراسة (١٩٨٨-١٩٩٠ بالنسبة لمنظمة الأغذية والزراعة و ١٩٨٧-١٩٨٩ بالنسبة للمعهد الدولى و ١٩٩٠ بالنسبة للبنك الدولى).

(١) أدرجت أفغانستان ضمن جنوب اسيا فى بيانات البنك الدولى وفى الشرق الأدنى بالنسبة لبيانات منظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولى.

(٢) فصلت مقاطعة تايوان عن الصين فى بيانات البنك الدولى وأدرجت ضمن «بلدان أخرى» (اسيا والمحيط الهادى).

(٣) توقعات.

المصدر: المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية. IFPRI. 1995. Population and food in the early twenty-first century: meeting future food demand of an increasing population Washington, DC.

التغيير فى كل عنصر من العناصر المتغيرة، والتفاعل بين مختلف العوامل المتغيرة، ودقة البيانات الأساسية (١٢). ومع ذلك، فان جميع الدراسات الثلاث تخلص الى أن زيادة الامدادات فى العالم سوف تكفى لتلبية الزيادة فى الطلب العالمى، كما أن جميعها يشير الى منطقة افريقيا جنوب الصحراء الكبرى، باعتبارها المنطقة التى تثير أكبر قدر من القلق، مهما كانت أوجه النقص فى النموذج المستخدم (١٣). ورغم أن من المنتظر أن تواصل الأسعار الحقيقية للحبوب فى العالم انخفاضها الذى بدأ منذ فترة طويلة (رغم الارتفاع الحاد فى أسعارها مؤخرا)(١٤)، فان من المتوقع أن يفوق معدل الزيادة فى الطلب على الأغذية فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى الزيادة فى العرض، وبالتالى فان قدرة هذه البلدان على تلبية الطلب المتزايد سوف تعتمد على قدرة كل بلد فيها على تسديد تكاليف وارداتها التى لاتشملها المعونة الغذائية.

والاستنتاج القائل بأن امدادات العالم من الأغذية يمكن أن تزيد بسرعة تكفى لتلبية الطلب المتوقع بالأسعار الحقيقية الثابتة أو حتى بالأسعار المتناقصة للأغذية، لايترك مجالا للتراضى فى جانب العرض. فالزيادات المستمرة فى الانتاج الزراعى، سواء كانت بتوسيع الرقعة الزراعية (بالأرقام المطلقة، أو بزراعة أكثر من محصول واحد، أو بتقصير فترات الراحة) أو بزيادة الانتاجية، تتطلب كلها جهودا مستمرة لتحسين تكنولوجيات الزراعة وتطويعها وتلافى أى تدهور ضار بالبيئة، بحيث تصبح الزيادة فى الانتاج قابلة للاستمرار. وبمعنى آخر، لابد من الالتزام بموارد كافية للاستثمار فى الزراعة على أساس مستمر، اذا أريد للزيادة المحتملة فى الانتاج أن تتحقق على المستويات العالمية والاقليمية والقطرية.

واذا لم يكن هناك مجال للتراضى فى جانب العرض، فان الأمر أسوأ من ذلك فى جانب الطلب. فالتوقعات كلها لم توضع على أساس تلبية الاحتياجات التغذوية الأساسية، بل على أساس الطلب الفعال المتوقع، أى على أساس القدرة على الشراء. فمن المتوقع أن ينخفض الرقم المطلق لعدد من يعانون من نقص التغذية فى البلدان النامية فى عام ٢٠٠٠ وان كانت التقديرات تتفاوت فى الشأن بحسب الافتراضات التى يقوم عليها، الى مايقرب من ١٠٠ مليون نسمة، أى ١٢ فى المائة.

---

(١٢) يحتوى نفس المصدر فى الحاشية ١٠ على دراسة مستفيضة لقضايا منهجية، وتوقعات السكان، وأهم النتائج بالنسبة للمجموعات الاقليمية. كما أن هناك دراسات أوسع للقضايا الاقليمية فى العديد من الأعداد التى يصدرها المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية عن الأغذية والزراعة والبيئة.

(١٣) يرى أحد الباحثين أن هذه النتائج متشائمة دون داع فيما يتعلق بتوقعات الأمن الغذائى فى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى. انظر G.L. Abalu، وثيقة المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، نفس مصدر الحاشية رقم ١٠.

(١٤) سنرجع الى هذا الموضوع بعد ذلك.

سكان هذه البلدان، بدلا من ٢١ فى المائة كما هو الحال فى الوقت الحاضر. واذا كان القول ان العالم يستطيع من حيث المبدأ أن ينتج أغذية كافية لتلبية الطلب المحتمل يدعو الى الاطمئنان، فان ما يثير الانزعاج الشديد هو عدم قدرة الكثيرين على ممارسة الطلب الفعال بالقدر الكافى لاطعام أنفسهم، ولو عند المستوى الأدنى الذى يكفيهم. فتجارب البلدان التى حققت - أو مازالت تحقق - تقدما ملموسا، حتى فى ظل الظروف الاقتصادية الدولية الصعبة، تبين أن الحكومات هى العامل الأساسى فى تنفيذ السياسات المحلية والتجارية التى يمكن أن تحقق الأمن الغذائى الوطنى، وأن السياسات الاقتصادية لها دور حاسم فى هذا المجال (١٥).

---

(١٥) هناك العديد من الوثائق حول هذا الموضوع على جميع المستويات الفنية. فالمنظمة تصدر مجموعة كبيرة من المطبوعات عن جوانب معينة فى هذا الموضوع، وبالاضافة الى أن الوثائق الفنية الأساسية لمؤتمر القمة العالمى للأغذية (انظر الاطار ١٤ صفحة ٣١٩) تغطى العديد من الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائى، فان هناك عرضا مفيدا لهذا الموضوع فى كل من World Bank. 1995. World Development Report 1995. New York, Oxford University Press; P. Pinstrup-Andersen and R. Pandya-Lorch. 1994. Alleviating poverty, intensifying agriculture, and effectively managing natural resources. Food, Agriculture and the Environment Discussion Paper No. 1. Washington, DC, IFPRI، بالاضافة الى عدة وثائق معلومات أساسية عن مبادرة المعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية لعام ٢٠٢٠ تشمل عددا كبيرا من الموضوعات ذات الصلة.

الشكل رقم ١٣

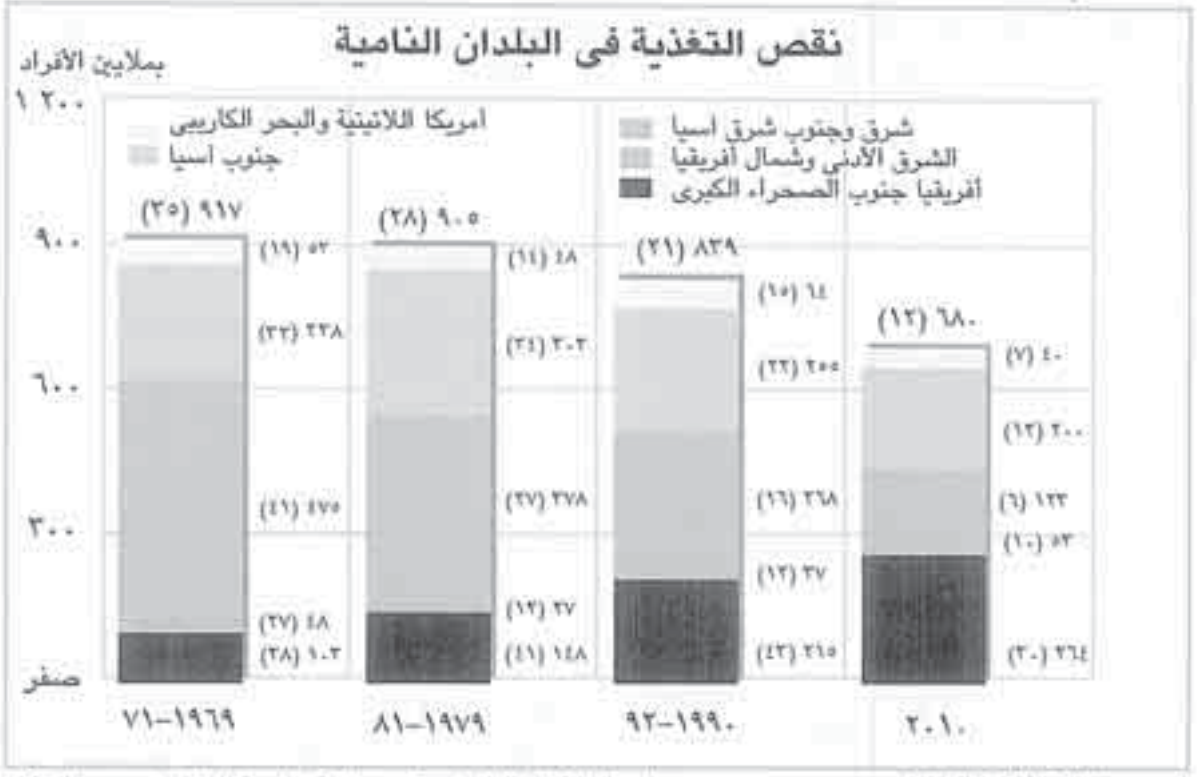

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

ملحوظة: الأرقام الواردة بين قوسين تمثل النسبة المئوية من مجموع السكان

الحكومات والأمن الغذائى

من الصعب تطبيق مفهوم الأمن الغذائى على المستوى العالمى أو المستوى الاقليمى، عندما يتحدد الاقليم على أساس جغرافى، لا على أساس سياسى – اقتصادى. فافريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعتبر من الأقاليم التى يتوقع تدهور الأمن الغذائى فيها. ومعنى هذا فى الواقع، أنه ينتظر أن تتدهور أوضاع الأمن الغذائى فى جزء كبير من البلدان الواقعة فى هذا الاقليم. وعلى العكس من ذلك، فان بعض الأقاليم التى ينتظر أن تتحسن فيها الأوضاع بشكل عام، أو على الأقل لاتزداد سوءا، تضم بلدانا قد تتدهور فيها هذه الأوضاع. فأعلى مستوى للتجميع يمكن أن يطبق فيه هذا المفهوم بقدر معقول، هو حكومة البلد (والاستثناء الواقعى الوحيد من ذلك، حتى ولو أنه استثناء جزئى، هو الاتحاد الأوروبى، وذلك نظرا للدرجة العالية من التناسق السياسى والاقتصادى بين دوله) حيث أن تحقيق الأمن الغذائى يعتمد على الاجراءات التى يتخذها من يملكون سلطة التصرف ومسؤوليته. وليس معنى ذلك استبعاد ضرورة العمل من جانب العناصر الخارجية، مثل الحكومات المتبرعة، والوكالات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وجهات الاقراض الثنائية ومتعددة الأطراف، دعما لجهود حكومات البلدان النامية من أجل الوفاء بمسؤولياتها.

ومنذ أوائل الثمانينات، واصلاحات السياسات التى بدأتها عدة بلدان تنحاز الى اقتصاديات السوق والاقتصاد الأكثر انفتاحا(١٦). وكان هناك اتجاه يبتعد عن مفهوم التنمية، بما فيها التنمية الزراعية، كتغيير مخطط من جانب الوكالات العامة. والواقع أن هذه الفترة شهدت تساؤلا مثيرا حول دور الحكومة نفسه، وما يجب أن تفعله أو لاتفعله فى اقتصاد السوق. وفى هذا الاطار، من الواضح أن للحكومة دورا حيويا اذا أريد تطبيق اقتصاد للسوق الحرة بالفعل، لا مجرد اقتصاد يكفل الحرية للجميع، بحيث تضمن أن يتطور هذا الاقتصاد بطريقة تكفل نموا اقتصاديا مستمرا ومستداما، يعتمد عليه الأمن الغذائى الوطنى فى المدى البعيد، وأن تتوزع فوائد هذا الاقتصاد على الجميع بالتساوى.

ما هو اذن دور الحكومات، وما هو العمل الذى تستطيع أن تعمله دون غيرها؟ اذا أريد استخدام لغة بسيطة، فان على الحكومات أن تحكم، وكان المعنى التقليدى لذلك هو الدفاع عن الحدود وحماية السكان من الأخطار الداخلية والخارجية على السواء، أى حفظ السلام الذى لولاه لما تحقق الأمن الغذائى. كما أن ذلك يعنى ضمان سن التشريعات وتنفيذها، واقامة نظام قضائى يحدد حقوق المواطنين والهيئات القانونية وواجباتهم، وينظم أعمالهم من أجل المصلحة العامة، ويحمى حقوقهم المتفق عليها. ولابد من وجود اطار

---

(١٦) أهم الضغوط وراء هذه الاصلاحات ترد فى الجزء المعنون «اصلاح السياسات والمستهلك»، فى تقرير حالة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥، المنظمة، روما، ١٩٩٥.

تشريعى عادل ومستقر ليهتدى به العاملون فى السوق، وأن يكون هناك ما يضمن خضوعهم لمجموعة واحدة من القواعد، بتطبيق القانون عليهم، بحيث يسهم نشاط السوق فى تحقيق الأمن الغذائى للجميع. فليس هناك من هو أقدر من الحكومات ذاتها على خلق الظروف المواتية والمستقرة على مستوى الاقتصاد الكلى والتجارة، تسمح بتحقيق الأمن الغذائى الوطنى. وبالنسبة للبلدان التى تمر بمرحلة تحول، سواء من اقتصاديات التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق تنفيذا لسياسات التكيف الهيكلى أو لمجرد أن هذا التحول جزء من العملية الطبيعية للتطور الاقتصادى، يعتبر دور الحكومات دورا صعبا للغاية. فالحكومة مطالبة بالاستثمار فى البنية الأساسية من أجل التقدم. وينطوى على ذلك ضرورة الاعتراف بأن الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية (أى بناء رأس المال البشرى من الرجال والنساء على السواء) والعمل من أجل تخفيف وطأة الفقر، يضيفان الى امكانيات النمو فى أى بلد ولا ينقصان منها، ولا غنى عنهما لضمان الأمن الغذائى لجميع فئات المجتمع. ويشمل هذا النمط من الاستثمار تقديم الخدمات واقامة البنية الأساسية التى تحتوى على عنصر كبير للمصلحة العامة، مثل التعليم والصحة والطرق والمرافق العامة، والتى لايستطيع القطاع الخاص بالتالى أن يقدمها بالقدر الكافى. بل انه بالاضافة الى ذلك، فان متطلبات التكيف والتنمية قد تستدعى من الحكومة فى بعض الحالات أن تقدم بصورة مؤقتة بعض الخدمات التى يمكن أن يقدمها القطاع الخاص من حيث المبدأ، عندما يسمح التنفيذ الناجح لسياسات الاصلاح بتنمية قدرات هذا القطاع بصورة كافية. وحتى لايتوقف نمو القطاع الخاص الناشئ، فان مثل هذه الأعمال، سواء قامت بها الحكومة أو غيرها من الوكالات، لابد من تخطيطها وتنسيقها جيدا.

ولذا فان على الحكومات، لكى تحقق الأمن الغذائى على أساس مستدام، أن تعمل على عدة جبهات مختلفة. فهى تحتاج الى سياسات تجارية وسياسات على مستوى الاقتصاد الكلى تسمح بتبنى النمو الاقتصادى العام، وتزيد من التنافس على أسواق التصدير. كما أن عليها أن تصحح ما حدث من خلل لمصلحة أحد قطاعات الاقتصاد على حساب القطاعات الأخرى. وينبغى تصميم سياسات قطاع الزراعة بحيث تشجع تنمية هذا القطاع بصورة مستمرة ومستدامة من أجل زيادة امدادات الأغذية المحلية ومنتجات الأغذية والزراعة التى يمكن تصديرها والتى لها ميزة نسبية فى هذا البلد بالذات. ورغم أن النمو الاقتصادى عنصر له أهميته البالغة فى معالجة الأسباب الخفية لانعدام الأمن الغذائى، «فليس لنا أن نتوقع من الاقتصاد أن ينمو بسرعة كافية ليقضى على انعدام الأمن الغذائى المزمن عند بعض المجموعات فى المستقبل القريب، حتى فى ظل أفضل الظروف. بل الأكثر من ذلك، أن النمو الاقتصادى يتباطأ فى أغلب الأحيان فى

الأجل الطويل بفعل انتشار انعدام الأمن الغذائى المزمن. فالناس الذين تنقصهم الطاقة ليسوا مؤهلين للاستفادة من الفرص التى تتاح لزيادة انتاجهم وانتاجيتهم» (١٧). ثم ان التفاوت الشديد فى توزيع الدخول قد يحول دون مشاركة من يفتقرون الى الموارد فى عملية النمو، بل ان بعض سياسات الاصلاح نفسها قد يكون لها تأثيرات سلبية شديدة على المجموعات الحساسة فى المجتمع. وقد يحتاج الأمر الى تدابير خاصة فى الأجلين القصير والمتوسط لمعالجة حالات معينة من حالات انعدام الأمن الغذائى، وضمان تدبير التمويل للواردات الغذائية الضرورية. وعلى المدى الطويل، سوف تكون هناك حاجة مستمرة الى بعض التدابير الخاصة، وان كانت طبيعة هذه التدابير قد تتغير من وقت لآخر.

وينبغى التأكيد هنا مرة أخرى أن النجاح فى تنفيذ سياسات الأغذية والزراعة لايكفى وحده لتحقيق الهدف الوطنى للأمن الغذائى. فالقضاء على الفقر المدقع، وهو السبب الأول لانعدام الأمن الغذائى، يحتاج الى العمل على جميع الجبهات لتمكين الناس من الهروب من الحلقة المفرغة للفقر وسوء التغذية التى تحبسهم داخلها جيلا بعد جيل. وليس معنى ذلك أن تحقيق الأمن الغذائى ينبغى أن ينتظر حتى يقضى على الفقر تماما. فقد صدر مرارا وتكرارا عن الوكالات الدولية، والحكومات المتبرعة، ومؤتمرات القمة العالمية، بل وعن كل فرد له صلة بعملية التنمية، أن الموارد والوسائل الكفيلة بالقضاء على انعدام الأمن الغذائى موجودة بالفعل، وأن المشكلة هى عدم وجود الارادة السياسية. فلو أن الحكومات قامت بمجرد ادخال تعديلات على أولوياتها على هذا الأساس لأمكن حل المشكلة، وان كان الكل يتعمد تحاشى الحديث عن الوقت اللازم لذلك. «فقصص النجاح» تركز عادة على السياسات التى نفذها بلد ما، دون التعمق فى الظروف الاجتماعية والسياسية التى سمحت بتنفيذ مثل هذه السياسات. وقلما يسأل أحد نفسه لماذا تغيب الارادة السياسية عن الساحة:

«ان الارادة السياسية هى التعبير المختصر الذى صكته الصحافة للتغلب على المصالح المتضاربة، والأيديولوجيات الضيقة، والصعوبات الهيكلية التى تحول عادة دون تنفيذ الحكومات لما هو ضرورى وما هو ممكن لحل أى مشكلة خطيرة. وهذا التعبير يصلح للصحافة ولكنه لايعنى شيئا فى علم الاجتماع. فعلماء الاجتماع مطالبون بتفسير غياب الارادة السياسية، وما الذى يجب عمله لاخراجها الى الوجود»(١٨).

ان النتائج التى توصل اليها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بشأن نظم الأغذية، هى نتائج غريبة من حيث أن السؤال المتعلق بالارادة

---

(١٧) البنك الدولى، ١٩٨٦، «الفقر والجوع» دراسة أجراها البنك الدولى، واشنطن العاصمة.

(١٨) نفس المصدر. أنظر الحاشية رقم ٥ المنشورة على الصفحة رقم ٣٢٣.

السياسية اثير فيها بوضوح تام. فهى تلقى الشكوك على الفرص السياسية، لا على الفرص الفنية البحتة، لتحسين امكانية حصول الفقراء المعدمين على الطعام بصورة سريعة. وينطبق ذلك على البلدان الصناعية الغنية التى تتفاوت فيها المستويات الاجتماعية والاقتصادية تفاوتا شديدا، وعلى غيرها من البلدان التى تمر بمراحل تنمية مختلفة. فالحكومات – قبل كل شئ – تعتمد على المجموعات التى تؤيدها، وبالتالى فان فرصة هذه الحكومات فى المناورة محدودة:

«فاذا كانت المشكلة فى النظام نفسه حقيقة، كما يرى العاملون فى معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية، فلا يمكن معالجتها بصورة فعالة الا من خلال سياسات عامة جذرية ومن خلال ادخال تغييرات اجتماعية. وهذه الأخيرة تنطوى على علاقات جديدة فى القوى بين الأفراد، والطبقات الاجتماعية، والمجموعات والدول. فالتغييرات الاجتماعية لاتحدث بسهولة. فاقناع القادة السياسيين بأن الجوع والفقر من المشكلات الاجتماعية الخطيرة والقابلة للحل لايخلق ارادة سياسية، وان كان قد يساعد فى بعض الظروف ... فعندما يتعلق الأمر بالحد من الفقر، تصبح للسياسة مكانتها ... فكيف يأتى الضغط السياسى الكافى لارغام الحكومات على الأخذ باستراتيجيات فعالة تفضى الى الحد من الفقر والجوع بصورة سريعة؟ ان الاجابات تتعدد بحسب كل زمان ومكان. ولكن عندما نجحت القوى الاجتماعية فى فرض مثل هذه السياسات، كانت هناك على الأقل ثلاث عمليات اجتماعية وثيقة الصلة ببعضها تعمل معا»(١٩).

والعمليات الاجتماعية الثلاث المشار اليها هى: عمليات التحديث – التأثير الاجتماعى للنمو الاقتصادى والتغييرات الفنية، وتوافر المعلومات التى تتزايد بسرعة وعملية افضاضها مما يساهم فى احداث تغيرات اجتماعية لتغيير الايديولوجيات والمفاهيم – والمشاركة الشعبية – أى التعبئة والتنظيم بمعناهما الحقيقى لمن كانوا يستبعدون من قبل بسبب عدم تحكمهم فى الموارد أو عدم تأثيرهم على الحكومات. فالتفاعل شديد التعقيد بين النظم والعمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والايكولوجية من حيث تأثيرها على فرص حصول الناس على الطعام، على المستويات المحلية والقطرية والدولية، وليست هناك حلول سهلة لمشكلاته. ويترتب على ذلك، بل وما يلاحظ فى كثير من الحالات، انه ليس هناك ما هو أسهل من الحل الفنى لأى مشكلة بالغة التعقيد. فعلى سبيل المثال، اذا افترض أن من الممكن زيادة غلة محصول ما بزيادة التسميد، فالتسميد نفسه يعتمد على عدة عناصر أخرى، مثل ما اذا كان استيراد الأسمدة له من الأهمية ما يدفع الحكومة الى تدبير النقد الأجنبى اللازم له بصورة مضمونة؟ وهل تسمح نظم التوزيع بوصول السماد الى الأماكن المطلوبة فى الوقت المناسب؟ وهل تبرر الأسعار تسليم

---

(١٩) نفس المصدر.

المزرعة استخدام هذا السماد؟ وهل يملك المزارع الموارد التى تسمح له بشراء السماد قبل كل شئ؟ وهل هناك حظر على بعض المزارعين يمنعهم من الحصول على السماد لأسباب سياسية أو أى أسباب أخرى غير اقتصادية؟ (٢٠). فمن المهم هنا ملاحظة أن القضية ليست قضية ارادة سياسية تفرض تدخل الحكومة، أو تقديم الدعم لتشجيع استخدام الأسمدة التى سيكون استخدامها أمرا غير اقتصادى دون ذلك، وانما هى قضية ارادة سياسية للقضاء على أوجه الخلل أو الامتيازات الموجودة.

ان هناك العديد من الأسئلة الفنية (تشمل مجموعة كبيرة من التخصصات المهنية) بشأن انعدام الأمن الغذائى، تتطلب أجوبة فنية. فهل لابد من استخدام الأسمدة؟ ففى بعض الظروف الزراعية الايكولوجية لابد من استخدامها، اذا أريد زيادة الغلة. ولكن نظرا لأن المشكلات الأساسية لانعدام الأمن الغذائى ليست فنية بحتة، فان حلولها ليست فنية بحتة هى الأخرى. وبالتالى فان الأسمدة لن تستخدم الا اذا قررت الجهات السياسية والاجتماعية والاقتصادية استخدامها. وسوف يدور الجزء الباقى من هذا الفصل حول بعض الأسئلة الاقتصادية عن الأمن الغذائى، والسياسات المطلوبة من الحكومات المعنية.

(٢٠) على سبيل المثال، كانت هناك حالات أوقفت فيها أجهزة حكومية توريد الأسمدة مثلا على مؤيدى حزب سياسى معين.

الموثوقية كعنصر من عناصر الأمن الغذائى : التقلبات قصيرة الأجل والاتجاهات طويلة الأجل

من المبادئ القانونية المتعارف عليها أن القضايا الصعبة تنشأ عن قوانين رديئة، ويمكن القول بنفس الطريقة أن الأزمات قصيرة الأجل تنشأ عن سياسات سيئة. وقد كتب هذا الفصل فى ظل أزمة الحبوب العالمية، وهى أزمة قصيرة الأجل بطبيعتها، وان كان لها آثار خطيرة فى المدى البعيد على كثير من بلدان العجز الغذائى ذات الدخل المنخفض. ومن المهم عدم تجاهل القضايا طويلة الأجل لدى معالجة أى حالة طارئة.

وموثوقية عنصر الأمن الغذائى تعنى توافر الأغذية والحصول عليها، وهى مسألة كثيرا ما يخلط الناس بينها وبين الاستقرار، رغم أن الأسئلة الخاصة بمعنى الاستقرار، ولمن الاستقرار، قلما تدرس بصراحة. فالطقس وغيره من العوامل الجوية تؤثر على استقرار العرض، والتغييرات المفاجئة فى الطلب تؤثر على استقرار الأسعار، كما أن التفاعل بين سياسات الاقتصاد الكلى والسياسات القطاعية فى داخل البلد الواحد وفيما بين البلدان تؤثر على كليهما.

فالتقلبات فى جانب العرض بالنسبة للحبوب لها تأثير متفاوت على الأسعار بسبب المرونة السعرية قصيرة الأجل نسبيا على الطلب عليها بشكل عام. فمن أهم أسباب عدم استقرار العرض،

الصدمات التى تحدث بسبب الطقس، كتلك التى حدثت فى أوائل السبعينات، عندما نقص محصول الحبوب فى عام ١٩٧٣ بنسبة ٥ر٣ فى المائة عن الرقم الاتجاهى، ثم نقص فى عام ١٩٩٥ مرة أخرى بنسبة ٣ فى المائة عن الرقم الاتجاهى (ومازلنا نلمس تأثير ذلك حتى الآن). وكان سوء الأحوال الجوية فى أمريكا الشمالية وشمال أوروبا وأهم الأجزاء المنتجة للحبوب فى الاتحاد السوفييتى سابقا، ونقص الأمطار الموسمية فى جنوب آسيا من الأسباب الرئيسية لانخفاض محصول الحبوب عام ١٩٧٣ بنسبة ٥ر٣ فى المائة عن مستواه الاتجاهى. وقد أدى كل ذلك، مع ما قررته الحكومة الأمريكية فى أواخر الستينات من الكف عن الاحتفاظ بمخزونات كبيرة، الى جانب عوامل أخرى حدثت فى نفس الوقت (مثل أول صدمة فى أسعار النفط وما ترتب عليها، مما أدى الى ارتفاع أسعار الكثير من المستلزمات الزراعية، وتغيير سياسة الاتحاد السوفييتى باستيراد الحبوب عند حدوث أى نقص محلى بدلا من ذبح قطعان الحيوانات) الى ارتفاع حاد وسريع فى أسعار الحبوب فى الأسواق الدولية (الشكل رقم ١٤).

وحدثت ظاهرة مماثلة بسبب الأحوال الجوية فى عام ١٩٩٥، عندما انخفض انتاج الحبوب فى العالم بنسبة ٣ فى

الشكل رقم ١٤

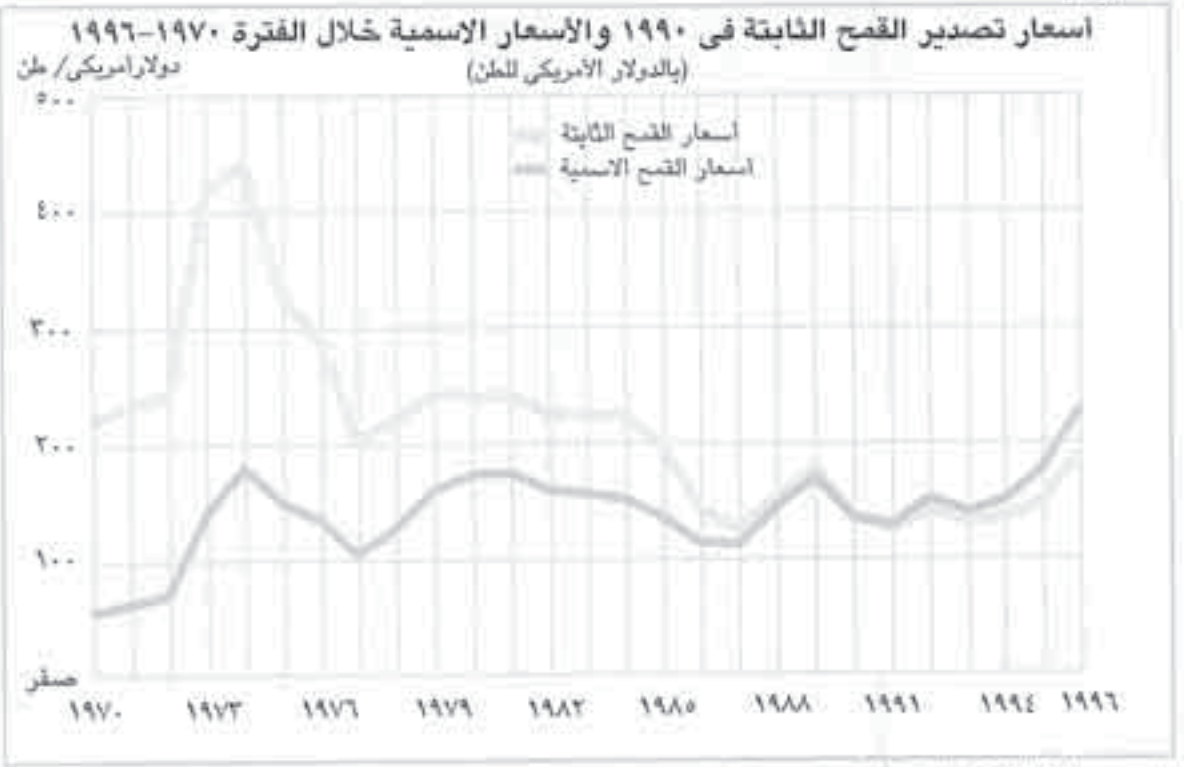

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والبنك الدولى (معامل التخفيض)

المائة عن مستواه الاتجاهى. وارتفعت أسعار الحبوب ارتفاعا حادا فى ذلك العام، مع احتمال استمرار ارتفاعها نتيجة للسياسات التى تشجع على تخفيض المخزونات وظروف النمو الصعبة التى تسود الكثير من مناطق الانتاج. فخلال الفترة من يناير/ كانون الثانى حتى يونيو/ حزيران ١٩٩٦، ارتفعت أسعار تصدير القمح الأمريكى بنحو ٣٠ فى المائة عما كانت عليه منذ سنة، وان كان مستوردو الحبوب الأمريكية يواجهون فى أغلب الأحيان ارتفاعا فى الأسعار بنسبة ٥٠ فى المائة أو أكثر بسبب خفض علاوة التصدير أو الغائها. لقد زادت أسعار تصدير الذرة الأمريكية – وهى أهم الحبوب الخشنة – بنسبة ٤٦ فى المائة فى نفس الفترة، وظهر ذلك فى الأسعار التى يدفعها المستوردون بالفعل. كما زادت أسعار الأرز زيادة ملحوظة، رغم المخزونات الضخمة فى الهند والصين. وزادت تكاليف استيراد الحبوب التى يدفعها الكثير من البلدان المستوردة بنسب أكبر، نظرا لأن أهم الدول المصدرة أوقفت دعمها لأسعار التصدير بقدر كبير. وبالاضافة الى كل ذلك فان الكميات الموجودة لدى المصدرين محدودة، حتى أن مخزونات الحبوب فى العالم قد انخفضت الى أدنى مستوى لها منذ أوائل السبعينات، ولم تعد النسبة بين الكميات المخزونة وتلك التى تستخدم عادة تتعدى ١٤ فى المائة.

وتشير التحليلات الحالية ومعلومات السوق الى أنه من غير المحتمل أن تنخفض أسعار الحبوب الا بعد أن يتم تقدير مستوى انتاج عام ١٩٩٦ تقديرا دقيقا. فأى حالات جفاف خطيرة أو أى مؤشرات أخرى عن نقص ملموس فى الانتاج قد تؤدى الى ارتفاع الأسعار وجعلها أكثر تقلبا. أما اذا سارت ظروف النمو بوتيرة طبيعية، فمن المتوقع أن تنخفض أسعار القمح بصورة ملموسة بعد حصاده فى نصف الكرة الشمالى، (أى ربما فى شهر أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثانى) عندما تعلن كندا عن محصولها الذى ينتظر أن يكون جيدا. أما أسواق الحبوب الخشنة فمن المتوقع أن تكون أكثر تقلبا نتيجة اعتمادها الشديد على منطقة جغرافية واحدة، وهى حزام الذرة فى الولايات المتحدة.

وهكذا يتبين أن الظاهرة التى تحكم أسواق الحبوب هى تذبذب الأسعار بسرعة مع ارتفاع شديد وانخفاض أقل (وبالطبع فان انخفاض الأسعار لا يهم البلدان المستوردة بقدر ما يهم البلدان المصدرة، التى وضعت سياساتها على أساس الحد من انخفاض الأسعار لا من ارتفاعها) فضلا عن انخفاض طويل الأجل فى اتجاه الأسعار الحقيقية للحبوب فى العالم. ويبدو أن معدل الانخفاض بدأ يتباطأ، وان لم يكن هناك أى مؤشر حقيقى حتى الآن الى أنها وصلت الى أدنى حد لها. وحتى وهى فى ذروتها، فان أسعار ١٩٩٥/١٩٩٦ تعتبر أقل أسعار حقيقية منذ ١٩٨٥، ولم تزد بأكثر من نحو ٤٥ فى المائة عن الأسعار الحقيقية فى ١٩٧٤ (الشكل ١٤). كما شهدت أسواق السلع تفاوتا شديدا فى أسعار تصدير أهم المحاصيل الزراعية

الاستوائية مع انخفاضها بصورة أسرع بالأسعار الحقيقية فى المدى الطويل.

وكان تأثير صدمة العرض بسبب سوء الأحوال الجوية فى عام ١٩٧٣ و ١٩٩٥ على الأسعار فى الأسواق الدولية أطول فى الحالتين، عما لو كان قد حدث فى ظروف الانفتاح والتجارة الحرة، لأن الكثير من البلدان، المصدرة والمستوردة على السواء، اتبع سياسات تفصل بين الأسواق المحلية والأسواق الدولية. وهذا الفصل معناه أن المؤشرات السعرية من الأسواق الدولية لاتصل الى المنتج أو المستهلك المحلى، الذى لايكيف نفسه بالتالى مع ظروف الأسواق. بل ان هذه البلدان تصدر فى الحقيقة عدم الاستقرار الذى عانت منه لفترات طويلة الى الأسواق الدولية. أما التكيف فيحدث فى عدد قليل من البلدان التى بها اقتصاد زراعى منفتح نسبيا، مع ميل هذا التكيف الى الاتساع لأن أعباءه غير موزعة على الجميع.

وهناك أمثلة محددة تبين تأثير السياسات على استقرار الأسواق الدولية. فالاتحاد الأوروبى على سبيل المثال، ظل يتبع لفترة طويلة سياسة لدعم منتجى القمح للمحافظة على استقرار أسعاره، وهى أسعار تزيد عادة زيادة كبيرة عن الأسعار الدولية. وكان ذلك يتم بنظام معين يستخدم حدا أدنى ثابتا، هو السعر الذى يدفعه المستورد فى قمح الاتحاد الأوروبى. ويفرض رسم أو ضريبة متغيرة على أساس الفرق بين الحد السعرى والسعر السائد فى السوق الدولية على من يستورد القمح من الاتحاد الأوروبى. وللتخلص من فائض انتاج القمح والدفع به الى أسواق التصدير، كان المصدر يحصل على تعويض على أساس الفرق بين الدعم المحلى أو سعر التدخل والأسعار فى الأسواق الدولية.

وعندما حدث النقص فى الانتاج فى عامى ١٩٧٣ و ١٩٩٥، زادت أسعار القمح العالمية عن الحد الأدنى للأسعار، وتحول الاتحاد الأوروبى من فرض رسوم على المستورد أو تعويض الجهة المصدرة الى فرض ضريبة على الجهة المصدرة للاحتفاظ بالسعر عند الحد الأدنى. وهكذا يتبين أنه كما تمت حماية المنتجين فى الاتحاد الأوروبى من التكيف مع الأسعار العالمية المنخفضة والمتقلبة عادة، بالحد من انتاجهم، فانهم حرموا أيضا من التكيف مع ارتفاع الأسعار بزيادة انتاجهم، نظرا لضريبة التصدير التى فرضت عليهم. وكان استقرار أسعار المستهلكين يعنى أيضا عدم وجود حافز لدى المستهلك لكى يغير من نمط استهلاكه تبعا لتغير ظروف الأسواق العالمية. ومعنى هذا أن الاتحاد الأوروبى، وهو منتج رئيسى للقمح، لن يقلل من انتاجه كرد فعل لانخفاض الأسعار العالمية، بل انه فى الواقع صدر فوائضه الى الأسواق العالمية، مما أدى الى انخفاض الأسعار بدرجة أكبر. كما أنه لم يزد من انتاجه كرد فعل لارتفاع الأسعار العالمية، بل انه قلل من صادراته الى هذه الأسواق، الأمر الذى أدى الى ارتفاع الأسعار العالمية بدرجة أكبر. وللوهلة الأولى، فان المنتج فى الدول

المصدرة التى تكيفت مع الظروف قد خسر، بينما حقق المستهلك أو الحكومات فى البلدان المستوردة مكسبا، أما فى الحالة الثانية، فان المنتج فى البلدان المصدرة التى كيفت أوضاعها قد حقق مكسبا، بينما خسر المستهلك أو الحكومة فى البلدان المستوردة. وقد أدت الاصلاحات التى أدخلت على السياسة الزراعية المشتركة فى أوائل التسعينات، بما فى ذلك الأحكام الخاصة بتجنيب الأراضى، الى الحد من الآثار السابق ذكرها، وان لم تلغها تماما. كما اتخذت جنوب افريقيا تدابير لاستقرار الأسعار المحلية بأن أوقفت عقود تصدير الحبوب فى منتصف عام ١٩٩٥. أما الاصلاحات فى سياسة الولايات المتحدة فقد شملت التحول عن المدفوعات التعويضية الجزئية الى المدفوعات التعويضية المفروقة بصورة كاملة، وان كانت قد حافظت، حتى الآن، على برنامج تشجيع الصادرات (وان كان قد اوقف العمل به عندما وصلت الأسعار الى ذروتها عام ١٩٩٦). كما أن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى قللا من رد فعل تقلب الأسعار على المنتجين بتطبيق خطط لتجنيب الأراضى.

وقد أشير الى المستهلكين أو الحكومات فى الفقرة السابقة، لأن بعض البلدان المستوردة للقمح تحمى أنفسها أيضا - مستهلكيها فى هذه الحالة - من التغييرات التى تحدث فى أسعار الأسواق الدولية، وعلى الأخص عندما ترتفع هذه الأسعار ارتفاعا حادا. فمثل هذه البلدان، التى تستخدم أحيانا وكالات تسويق شبه حكومية، تشترى القمح من السوق الدولية بالأسعار السائدة فى هذه السوق وتبيعه فى الأسواق المحلية بسعر أعلى (ضريبة) اذا كانت الأسعار الدولية منخفضة، وبسعر أقل (دعم) اذا كانت الأسعار فى هذه السوق مرتفعة. وبالتالى فان المستهلك فى هذه البلدان المستوردة ليس مرغما على التكيف مع ظروف الأسواق الدولية، ويطلب كميات كبيرة للغاية أو قليلة للغاية، مما يؤدى الى ادخال مزيد من التعديلات فى الأسواق الدولية، ويزيد من أعباء التكيف على البلدان التى تقوم به. وكما قال جونسون عن حق:

«ان الكثير من تقلب الأسعار فى الأسواق الدولية هو من صنع الانسان، فهو نتيجة السياسات التى تتبعها حكومات عديدة. وبايجاز، فان السياسات الوطنية التى تعمل على تثبيت الأسعار المحلية للمستهلك والمنتج، تفعل ذلك على حساب تقلب الأسعار الدولية، مالم يتحقق تثبيت الأسعار المحلية بتخزين كميات كافية لتكوين منحنى طلب مرن تماما للمنتجات الغذائية المعنية. ولكن البلدان الأخرى بخلاف كندا والهند والولايات المتحدة لم تحتفظ بمخزونات بهذا الحجم، والنتيجة هى أن أغلب البرامج الوطنية لتثبيت الأسعار المحلية تتحقق بواردات وصادرات متفاوتة لتجعل العرض مساويا للطلب المحلى، بالأسعار المستقرة والمحددة. وبهذه الطريقة، فان

أى تأثير محتمل لتقلب الأسعار على العرض والطلب المحليين تتحمله الأسواق العالمية» (٢١).

ومع ذلك فان التغييرات تحدث فى المناخ العالمى الذى تدور التجارة العالمية فى رحابه، فمن وجهة نظر الأمن الغذائى العالمى والقطرى، لابد من أن تتغير استراتيجيات المستقبل عن استراتيجيات الماضى. كما أن من الواضح أن سياسات الأمن الغذائى تستجيب للتقلبات قصيرة الأجل، ولابد أن تختلف الاتجاهات فى الأجل الطويل.

وهناك اهتمام بالغ بامكانية وقف ارتفاع أسعار الحبوب فى الأسواق العالمية نتيجة الزيادة الهائلة فى الطلب من جانب بعض البلدان المستوردة الرئيسية. والبلدان الكبيران بدرجة تسمح لهما باحداث ذلك هما الهند والصين. فحجمهما والتنوع الجغرافى والزراعى فيهما، يعطيانهما نوعا من الحماية من الهزات التى تتعرض لها امدادات الحبوب المحلية بسبب الأحوال الجوية، كما يتيحان لهما فرصا للتصدير فى السنوات الطيبة. وهناك موجز لأوضاع كل بلد من هذين البلدين وسياساته فى الاطار رقم ١٥ والاطار رقم ١٦. أما الاطار رقم ١٧ فيحتوى على نظرة عامة على سياسات الولايات المتحدة المتغيرة، باعتبارها أكبر مصدر للحبوب فى العالم.

---

(٢١) منافع بديلة للمخزونات الغذائية فى العالم، وثيقة أعدتها الندوة التى عقدتها منظمة الأغذية والزراعة عن الأمن الغذائى العالمى، اعداد D.G. Johnson 1984، روما ٣ - ١٩٨٤/٩/٧، الوثيقة ESC:FS/SYMP/84/5.

وكانت الولايات المتحدة أكبر حائز على مخزونات الحبوب فى العالم طوال الأربعين عاما الماضية، مع احتفاظ الاتحاد الأوروبى بمخزونات كبيرة من الحبوب منذ أواخر السبعينات، عندما بدأ يصبح مصدرا صافيا للحبوب. واحتفظت كندا فى بعض الأحيان بمخزونات صغيرة، بينما لاتملك استراليا ولا الأرجنتين السعة التخزينية اللازمة لذلك. وكانت المخزونات الاحتياطية من الأغذية فى الهند حتى وقت قريب للغاية هى مخزونات محلية بحتة. وقد جاءت مخزونات الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى نتيجة سياسات زراعية تجعل السعر المحلى أعلى من الأسعار الدولية، الأمر الذى يتطلب من السلطات أن تشترى الحبوب وتخزنها الى ان يسمح لها السعر الاشارى فى السوق بطرحها فى الأسواق. وبالاضافة الى ذلك فان الخطط العديدة لتجنيب الأراضى وبرامج احتياطى الصيانة التى استبعدت بعض المساحات من انتاج الحبوب، كانت تعمل كعنصر تكميلى لتخزين الحبوب، وان أخذت شكل الأراضى غير المزروعة لا شكل كميات فعلية من الحبوب. وسوف تقل هذه المخزونات التى يطلق عليها «ربيبة السياسات» كثيرا وتختفى مع تحرير التجارة والأسواق. ومعنى ذلك أن العالم لن يستطيع بعد الآن الاعتماد على مثل هذه المخزونات لتلافى ما يحدثه نقص الانتاج من تأثير على الأسعار.

وهنا تنشأ قضيتان منفصلتان وان كان لكل منهما علاقة بالأخرى: أولهما، ماهى احتمالات اتجاه أسواق الحبوب

الاطار رقم ١٦

الأمن الغذائى والتجارة فى الهند

وضعت الهند الأمن الغذائى فى مكانة متقدمة للغاية فى خطط أعمالها. فبعد أن كان هذا البلد مستوردا صافيا للأغذية فى السبعينات، اقترب من حدود الاكتفاء الذاتى من انتاج الحبوب ابتداء من أوائل الثمانينات، وتجاوز مرحلة الاكتفاء الذاتى فى التسعينات، وحقق مستوى عاليا من المخزونات العازلة. وتعتبر مؤسسة الأغذية فى الهند، التى تأسست عام ١٩٦٥، الوكالة الرئيسية لشراء الحبوب وتخزينها ونقلها من أجل التوزيع، من خلال شبكة التوزيع العامة، وللاحتفاظ بمخزونات عازلة. وتحدد الحكومة أسعار توريد الحبوب الغذائية وأسعار بيعها. ولا تغطى أسعار الافراج من المخزونات جميع التكاليف الاقتصادية، ويتخذ الفرق شكل اعانات حكومية للمستهلكين. كما تقدم الحكومة الدعم لتكاليف الاحتفاظ بمخزونات احتياطية تبلغ نحو ٣٠ فى المائة من قيمة هذه المخزونات.

وخلال السنوات القليلة الماضية، زاد انتاج الحبوب زيادة كبيرة من نحو ١٨٠ مليون طن فى ١٩٩٢/١٩٩٣، الى نحو ١٩٢ مليون طن فى ١٩٩٤/١٩٩٥. ووصلت المخزونات الى ٢٨ر٧ مليون طن فى مارس/ آذار ١٩٩٥، الا أن المشكلات التى تواجه عمليات النقل والتخزين أدت الى تباطؤ عمليات التوريد على الرغم من زيادة الانتاج. ومع ذلك، كانت مؤسسة الأغذية فى الهند، فضلا عن وكالات القطاع العام الأخرى، هى التى اشترت معظم القمح الذى دخل السوق فى ١٩٩٥، وذلك بمقتضى عمليات دعم الأسعار مع تولى تجار القطاع الخاص مناولة كميات صغيرة فقط من الحبوب رفيعة الجودة بأسعار تزيد كثيرا عن أسعار الدعم. وفى نهاية موسم الحصاد الصيفى، وصلت المخزونات الى مايتراوح بين ٣٦ و٣٧ مليون طن، الا أنها انخفضت الى ٢٩ مليون طن فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٥. وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف

فى العالم فى ظل تجارة وأسواق متحررة؟ وهناك دراسات تجرى الآن فى المنظمة وفى أماكن أخرى لتحليل هذا السؤال، ولكننا للأسف لانملك سوى نتائج أولية وقت كتابة هذه الوثيقة، وان كانت النظرية الاقتصادية والفهم العملى للأسواق يمكن أن يقدما بعض التقديرات النوعية المحسوبة. فالبنسبة لحالة انخفاض الانتاج العالمى، فانه لولا المخزونات التى تأتى نتيجة سياسات معينة للحد من ارتفاع الأسعار، كرد فعل على نقص الانتاج، لارتفعت الأسعار العالمية ارتفاعا حادا، ولكن مع تحرير الاقتصاد والأسواق سيتوزع تأثير أسعار الأسواق الدولية على عدد أكبر من المنتجين والمستهلكين فى عدد أكبر من البلدان. ومعنى هذا حدوث تكيف أكبر وأسرع فى العرض والطلب كرد

المخزونات مطردة الزيادة، أدت أسباب تتعلق بالميزانية الى ارجاء تنفيذ الخطط الرامية الى تخفيض أسعار الافراج من المخزونات الخاصة بالقمح والذرة فى منافذ البيع بالتجزئة التى تديرها الدولة، وهو الخفض الذى يهدف الى معالجة ارتفاع الأسعار الذى حدث فى السنوات السابقة. وقد رفعت القيود المفروضة على الصادرات لاتاحة الفرصة لتصدير نحو ٢٫٥ مليون طن من الأرز و ٢ مليون طن من القمح خلال العام، وهناك ضغوط من جانب وزارة الزراعة لالغاء الحدود القصوى للتصدى لزيادة الاعتماد على الصادرات والواردات فى ادارة امدادات الحبوب الغذائية.

ويعد عدم كفاية مرافق التخزين والنقل والموانئ من أهم العقبات التى تحول دون زيادة الصادرات. ومع ذلك فان الغاء احتكار القطاع العام للجوانب الرئيسية للبنية الأساسية، بما فى ذلك الموانئ، يشجع القطاع الخاص على توظيف استثمارات جديدة فى هذا المجال، ويتوقع الانتهاء من عمليات اعادة تطوير الموانئ فى ١٩٩٧. فاذا ما تحقق ذلك، يعتقد بعض الخبراء أن الهند يمكن أن تصدر ثلاثة ملايين طن من القمح و ٤ ملايين طن من الأرز بحلول عام ٢٠٠٢ (تبلغ مخزونات الأرز فى الوقت الحاضر ١٦ مليون طن). ويمكن أن تصبح الهند بذلك عنصرا رئيسيا فى سوق الأرز العالمية الصغيرة حيث تمتلك أسعارها قدرة تنافسية. غير أن أسعار القمح لا تمتلك نفس هذه القدرة على التنافس.

ويبدو أن هناك اتفاقا قويا فى الآراء فيما بين الأحزاب السياسية المختلفة على الاستمرار فى عملية التحرير الاقتصادى مع العمل فى نفس الوقت على دعم التنمية الزراعية واسناد أولوية متقدمة للأمن الغذائى. ولذا يبدو أن من المحتمل أن يزيد نشاط الهند فى التجارة الدولية بالحبوب فى المستقبل وسوف تقرر، فى فترة ما، الحد من مخزوناتها العازلة الضخمة والمكلفة للغاية والاعتماد بدرجة أكبر على الواردات بدلا من ذلك. فاذا حدث ذلك، فقد تضطلع الهند بدور أكبر بكثير فى الأسواق العالمية بمجرد أن يتم تحديث طاقات الموانئ وتوسيعها.

فعل لأى تغيير فى الأسعار، حيث سيزيد المنتجون من انتاجهم، ويتحول المستهلكون الى أغذية أرخص نسبيا. ومن هنا يمكن توقع أن تصبح تقلبات الأسعار فى الأسواق الدولية مستقبلا شديدة فى بدايتها، دون أن تستمر طويلا. وينطلق من هذا سؤال أخر حول الدرجة التى سيتولى بها القطاع الخاص مهمة تكوين مخزونات، وهى المهمة التى كانت تقوم بها الحكومات من قبل باتباع سياسات معينة. فالمنتظر ألا يقوم القطاع الخاص بتكوين مخزونات تماثل فى حجمها تلك التى كانت تقوم بها الحكومات، لأن الأرجح ألا تكون مثل هذه المخزونات مربحة. ومع ذلك، فسيقوم القطاع الخاص بتكوين مخزونات الى المستوى الذى يستطيع فيه أن يحقق أرباحا من ورائها، وسيكفى هذا القدر

السائد بأن أهمية قطاع الزراعة وحساسيته، تحولان دون تعريضه بصورة كاملة للتنافس الحاد على المستوى الدولى، دون أن يكون لذلك نتائج سياسية واجتماعية واقتصادية وخيمة. وقد أدت وجهة النظر هذه الى حماية هذا القطاع حماية شديدة واسعة النطاق»(٢٣).

ولقد قيل أن عدم استقرار أسواق السلع الذى جاء نتيجة الحماية الزراعية عند الحدود، أحدث بدوره ضغوطا جديدة من أجل مزيد من الحماية. وسواء كان ذلك صحيحا أم لا، فان الكثير من البلدان النامية قد نفذ رغم ذلك سياسات اقتصادية تحيزت ضد انتاج السلع الداخلة فى التجارة بشكل عام، وفى الصادرات بشكل خاص، وكذلك ضد المنتجات الزراعية. ففى كثير من البلدان كانت الضرائب على القطاع الزراعى مرتفعة. فقد اتضح فى دراسة هامة أجراها البنك الدولى على ١٨ بلدا على امتداد ٢٥ عاما، أن «الضريبة غير المباشرة على الزراعة نتيجة لسياسات حماية القطاع الصناعى وسياسات الاقتصاد الكلى كانت نسبتها ٢٢ فى المائة فى المتوسط ... أى مايقرب من ثلاثة أمثال الضريبة المباشرة من سياسات التسعير الزراعى (نحو ٨ فى المائة). وبذلك تبلغ الضريبة الاجمالية (المباشرة وغير المباشرة) ٣٠ فى المائة تقريبا» (٢٤). وكانت النتيجة النهائية هى تحويل الدخل بعيدا عن الزراعة، التى تبلغ نسبتها ٤٦ فى المائة فى المتوسط من اجمالى الناتج المحلى الزراعى، تتراوح بين ٢ فى المائة فى البلدان التى فرضت حماية على الزراعة، و ١٤٠ فى المائة فى البلدان التى فرضت عليها ضرائب باهظة. وفى مثل هذه البلدان كان الاستثمار فى انتاج الأغذية بالتالى أقل مما ينبغى، وتعطل النمو الزراعى والنمو الاقتصادى ككل. فاصلاح السياسات الاقتصادية التى لها علاقة بالتجارة، وبرامج التكيف الهيكلى التى يجرى تنفيذها الآن، ينبغى أن تؤدى كلها الى تغيير مسار التحيز ضد الزراعة الذى طال أمده، اذا أجريت هذه الاصلاحات بالتزام واتساق حقيقيين. «ان عملية التكيف فى افريقيا تبين نقاط ضعف عديدة. فمما يبدو من تدابير السياسات الأخيرة، فان الحكومات الأفريقية لم تظهر حتى الآن التزاما حقيقيا باصلاح السياسات. فمظاهر الخلل فى الاقتصاد الكلى مازالت صفة من صفات الكثير من اقتصاديات هذه الدول، حتى تلك التى بدأت اجراءات التكيف منذ أكثر من ١٠ سنوات. ومازالت

---

(٢٣) المنظمة، نفس المصدر، أنظر الحاشية رقم ٣ المنشورة على الصفحة رقم ٣٢١.

(٢٤) نشرت نتائج هذا المسح فى خمسة مجلدات فى البنك الدولى، هى:
The political economy of agricultural pricing policy. Baltimore, MD, USA, and London, Johns Hopkins University Press
وقد نشر موجز لأهم نتائج هذا المسح فى M. Schiff and A. Valdés, 1992. The plundering of agriculture in developing countries. Washington, DC, World Bank.

الحكومات تتدخل فى الأسواق [٢٥]. ويؤكد نفس المؤلفان الدور الحاسم لسياسة أسعار الصرف فى تشجيع النمو والحد من الفقر بتصحيح أوجه الخلل فى الاقتصاد.

ان الابقاء على أسعار صرف مبالغ فيها له تأثيره الملموس، اذ أن ذلك يفرض ضريبة على الصادرات ويدعم الواردات. وقد استخدمت هذه الوسيلة بتكلفة باهظة من أجل استقرار أسعار الأغذية المحلية وتخفيضها أمام المستهلك ساكن المدينة، على حساب المنتج المحلى للسلع التى تنافس الواردات والسلع الزراعية التى يمكن تصديرها للخارج. وكان ذلك يحدث فى الأغلب فى ظل تضخم محلى شديد لاتستطيع تدابير السياسات الاقتصادية أن تتحكم فيه، بل انها قد تزيد منه. ولذا فان هذه النتائج تلحق أضرارا بالأمن الغذائى على المدى الطويل، اذ أن التغييرات الهيكلية فى أذواق وأفضليات المستهلكين فى الحضر، التى لاتراعى الأسعار الحقيقية فى الأسواق الدولية، فضلا عن زيادة دخول سكان الحضر، هى من العوامل التى تمارس الضغوط من أجل مواصلة استيراد الأغذية وزيادة كمياتها. وقد انخفضت القدرة على تسديد تكاليف هذه الواردات نتيجة انخفاض التوسع فى صادرات الأغذية والزراعة، وهى الصادرات التى تعتبر المصدر الرئيسى لعائدات التصدير فى كثير من بلدان الدخل المنخفض، وعدم تحقق المنافع من انخفاض الأسعار الحقيقية للحبوب، منذ فترة طويلة، نتيجة للتضخم المحلى الجامح. كما أن المبالغة فى أسعار الصرف ترتبط بانخفاض نمو الناتج المحلى الاجمالى. ومن هنا فان تصحيح أسعار الصرف المبالغ فيها، سيزيد من الأسعار المحلية للأغذية التى تدخل فى التجارة، ويتحكم فى التضخم، ويقلل من معدل الزيادة فى أسعار الأغذية المحلية، ويحد أيضا من تكاليف اجراءات الاستقرار، ولذا ينبغى أن تكون له أولوية متقدمة فى أى خطة لاصلاح السياسات، وأن يظل فى مقدمة هذا الخطة. فبدلا من التأخير فى عمليات التكيف المؤلمة للاقتصاد الكلى، والتى ينبغى أن تسمح بنمو قطاعى متوازن بأن تزيل أى تحيز ضد الزراعة، فالأجدر بالحكومات أن تنفذ عمليات للتدخل بالتعويض، تكون موجهة نحو أشد المجموعات حساسية لارتفاع أسعار الأغذية.

وكما سبق أن أشير، فانه يبدو أن هناك تحولا فى نسب التبادل التجارى منذ فترة طويلة لمصلحة المحاصيل الغذائية بدلا من محاصيل التصدير الزراعية التقليدية. أى أن الميزة النسبية لبلد ما سوف تتغير بمرور الوقت. وهكذا ينبغى أن تتيح السياسات التجارية وسياسات الاقتصاد الكلى بل وسياسات التسعير القطاعية، الفرصة للقطاع الزراعى لأن يتكيف مع أنماط التغير فى الميزة النسبية باعادة تخصيص

---

(٢٥) L. Demery and L. Squire, 1996. Macroeconomic adjustment and poverty in Africa: an emerging picture. The World Bank Research Observer, 11 (1): 39-59
ثم يستعرض المؤلفان قرائن من ستة بلدان أفريقية باستخدام بيانات من مسوحات أسرية مفصلة.

الموارد. ولكن لابد أن تستثمر الحكومات أموالها فى التنمية طويلة الأجل للزراعة والاقتصاد الريفى، الى أن تحدث هذه التغييرات. فتنفيذ السياسات التجارية المناسبة وسياسات الاقتصاد الكلى مسألة حاسمة بالنسبة لجانب آخر له أهميته من جوانب الأمن الغذائى، هو القدرة على تمويل الواردات الغذائية التى لاتنتج محليا أو التى لاتنتج بكميات كافية سواء عند حدوث تقلبات سريعة فى الأسعار أو لتلبية الاحتياجات الاستيرادية الجارية بصورة مضمونة.

وقد أدى الارتفاع الحاد فى أسعار الحبوب فى ١٩٩٥ - ١٩٩٦ الى زيادة تكاليف الاستيراد فى العديد من البلدان. وأصبح الكثير من بلدان افريقيا يواجه مشكلات ملموسة فى استيراد الحبوب، وعلى الأخص بلدان شرق افريقيا. كما زادت الاحتياجات الاستيرادية لبلدان شمال افريقيا أكثر من المعتاد، بسبب نقص محاصيل المغرب وتونس، وان كان المستوى المرتفع عادة من الطاقة المتحصلة فى المنطقة ربما أظهر شيئا من المرونة فى معدلات الاستخدام قصيرة الأجل. أما فى آسيا، فلا يواجه سوى عدد قليل من البلدان الآسيوية مشكلات خطيرة بالنسبة للاستيراد، وان كان حجم واردات الحبوب قد يكون كبيرا. ولعل أخطر المشكلات ستكون فى بنغلاديش وأفغانستان. أما العديد من بلدان أمريكا اللاتينية فيواجه صعوبات مع ارتفاع أسعار وارداته من الحبوب، اذ أن انتاجه من الحبوب لن يزيد الا بصورة بطيئة بعد الجفاف الذى حدث فى العام الماضى.

واذا كانت زيادة المعونات الغذائية هى الرد، فى أغلب الأحيان، على مثل هذه الأحوال، فان هذا الحل لايبدو ممكنا فى ١٩٩٦/١٩٩٧ على الأقل. فالمستوى العام للمعونة الغذائية بدأ ينخفض فى السنوات الأخيرة، ومن المنتظر أن ينخفض هذا العام مرة أخرى. ثم أن ارتفاع الأسعار قد يؤدى الى انخفاض جديد فى حجم المعونة الغذائية، اذ أن أغلب مخصصات المعونة تحدد وتدرج فى ميزانيات الدول المتبرعة على أساس القيمة. والأمل معقود على أن يؤدى نقص الكميات المتوافرة من المعونة الغذائية الى حسن استخدام الأموال الموجودة، حتى يمكن تلبية احتياجات أشد البلدان والأقاليم تأثرا. وان كان ذلك سيترك عددا كبيرا من البلدان النامية الأخرى، التى تواجه موقفا هامشيا فى تمويل احتياجاتها الاستيرادية من الحبوب، تبحث عن طرق بديلة للتمويل فى هذه الفترة العصيبة من ارتفاع الأسعار.

وتتعلق القضية طويلة الأجل هنا بقدرة عائدات التصدير على مسايرة تكاليف استيراد الأغذية. فالانخفاض السريع نسبيا فى الأسعار الحقيقية لسلع التصدير الزراعية، تفاقم بفعل زيادة امدادات هذه السلع فى الكثير من بلدان الدخل المنخفض. فالمعروف أنه اذا زاد بلد صغير من صادراته، فلن يؤثر ذلك على الأسعار العالمية، أما اذا فعل ذلك عدد كبير من البلدان، فسوف تنخفض الأسعار مرة أخرى وبصورة أسرع. واتفاقيات السلع لم تحقق قدرا كبيرا من النجاح فى ضبط الأسعار العالمية، وليس من المحتمل أن يكون لها فوائد ملموسة بالنسبة للبلدان

المصدرة ككل. وفى رأى Schiff and Valdés «أنه يتعين بالنسبة لمنتجات التصدير القليلة التى تتمتع فيها البلدان النامية بميزة فى الأسواق، فرض ضرائب أو حصص مناسبة على الصادرات» (٢٦). ولكن قد لايكون من السهل تحديد مستوى مثل هذه الضرائب أو الحصص، لأن الضريبة أو الحصة المناسبة فى بلد ما تعتمد على مستوى الضريبة أو الحصة التى تحددها البلدان الأخرى التى تصدر نفس السلعة. ثم أن قدرة البلدان المصدرة على تحديد الضرائب أو الحصص تعتمد على القوة المقابلة عند البلدان أو الشركات المستوردة.

فهناك عدد من قضايا السياسات التى تستطيع الحكومات أن تحلها بهدف تمويل وارداتها من الأغذية. وكمثال، فان هناك تدابير طويلة الأجل يمكن اتخاذها لزيادة عائدات صادرات البلد بمرور الوقت، وزيادة انتاج الأغذية محليا، وتخفيض تكاليف الانتاج والتجهيز والتسويق. وتحقيقا لهذا الهدف، تستطيع الحكومات أن تنفذ اجراءات لاتحدث أى خلل بهدف زيادة عائدات التصدير من قطاع الأغذية والزراعة. ولاينبغى أن ينطوى ذلك على تشجيع محاصيل التصدير على حساب محاصيل الأغذية، ولا على تشجيع صادرات الأغذية على حساب الأمن الغذائى. فالمسألة هنا هى تحسين القدرة على التصدير، التى ينبغى أن تراعى الطلب فى الأسواق العالمية، وهى مسألة ترتبط ارتباطا وثيقا بتحسين توافر الأغذية المحلية، وهو جانب هام من جوانب الأمن الغذائى. والسبب فى ذلك هو أنه اذا أريد تحقيق القدرة المحتملة على التصدير من جانب عدد كبير من المزارعين من أنماط مختلفة يعملون فى ظل ظروف زراعية - ايكولوجية متفاوتة، لابد أن يكون نظام التسويق المحلى الداخلى قادرا على توفير المدخلات والمخرجات كلما وأينما كانت هناك حاجة اليها، تقليلا لتكاليف الانتاج والتسويق وتلبية للطلب بشروط تنافسية.

ولذا ينبغى على تدابير السياسات اللازمة لتحسين تسويق المنتجات المحلية والصادرات أن تهتم باحتياجات البنية الأساسية الثقيلة والخفيفة، وهى توافر: قاعدة ملائمة للبحوث والارشاد فى مجال الزراعة والأغذية، وتحسين أساليب التجهيز والحفظ والتخزين ومرافقها، ووضع معايير غذائية للمنتجات المحلية والمستوردة، ومراقبة الجودة وتصنيف السلع بحيث تتمشى مع الشروط الدولية، وتوفير معلومات عن الانتاج والأسواق المحلية والتغذية والأسواق الدولية، واضافة قيمة داخل البلد الى السلع الأساسية أو انتاج سلع مرتفعة القيمة مثل الفاكهة والزهور، وتطوير المنتجات الجديدة، وتشجيع الصادرات، وتوفير ضمانات ائتمانية للتصدير، والتأمين على الصادرات.

كما أن بامكان الحكومات، اذا كان ذلك مناسبا وممكنا، أن تتخذ خطوات لتستفيد الى أقصى حد من بعض البرامج مثل خطة

---

(٢٦) Schiff and Valdés، نفس المصدر، أنظر الحاشية رقم ٢٤.

تثبيت حصيلة الصادرات فى الاتحاد الأوروبى، وبرنامج الواردات القطاعية (٢٧). كما يمكنها الاستفادة من زيادة توافر المساعدات بالنقد الأجنبى (مقابل مساعدات ميزان المدفوعات). وربما كانت هناك أيضا امكانيات لمساعدات قصيرة الأجل لتمويل الواردات التجارية فى اطار اتفاقية الجات / منظمة التجارة العالمية، والقرار الخاص بالتدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة لبرامج الاصلاح على أقل البلدان نموا والبلدان المستوردة الصافية للأغذية، وان كان الموقف ليس واضحا حتى الآن فى هذا الموضوع.

استخدام أسواق العقود الآجلة وأسواق الخيارات

يلجأ المتعاملون فى أسواق البلدان المتقدمة بكثرة الى أسواق العقود الآجلة تحوطا للتقلبات السريعة فى الأسعار والايرادات، فى حين قلما يلجأ اليها المتعاملون فى أسواق البلدان النامية، ربما باستثناء كبار التجار فى الأسواق الدولية. ولقد أدت التغييرات العالمية فى السياسات الزراعية، والاتجاه نحو مزيد من تحرير التجارة العالمية فى السلع الزراعية، وظهور أدوات تمويل معقدة للتحكم فى المخاطر، الى أن تعتقد بعض المنظمات مثل البنك الدولى والمعهد الدولى لبحوث السياسات الغذائية، أن استخدام هذه الوسائل يمكن أن يلعب دورا مفيدا فى استقرار الأوضاع فى البلدان النامية، ليزيد بذلك من قدرتها على تحقيق الأمن الغذائى. ومع ذلك، وكما يتضح من التحقيق التالى، فان هناك منهجا أكثر حرصا ينبغى اتباعه لعدة أسباب ليس أقلها، أن اللجوء الى أسواق العقود الآجلة وأسواق الخيارات لايؤدى بالضرورة الى استقرار الأسعار، ولم يحدث أن أسفر عن استقرارها من موسم الى الموسم التالى. ولذا فان أى نتيجة ايجابية على الأمن الغذائى لن تكون محسوسة على الأرجح، الا بصورة غير مباشرة، عن طريق انخفاض حجم التجارة، وبالتالى انخفاض الخطورة على ميزان المدفوعات.

ويرجع استخدام أسواق العقود الآجلة بهدف التقليل من المخاطر المرتبطة بحركة الأسعار النقدية فى أسواق السلع الزراعية فى الولايات المتحدة الى تاريخ

---

(٢٧) الهدف من برنامج الواردات القطاعية فى الاتحاد الأوروبى هو توفير النقد الأجنبى اللازم لشراء واردات معينة لها أولويتها، مثل الأسمدة، والكيماويات الزراعية، والآلات وقطع غيارها للتصنيع الزراعى، ومعدات الصيد. وينبغى توقع المبلغ المعادل بالعملة المحلية، والمشروع مقترح أمام الوكالات الحكومية ووكلاء القطاع الخاص على السواء.

بعيد، اذ أنه بدأ فى عام ١٨٦٥[٢٨]. وقد أدى نجاحها الى التوسع الشديد لتضم الكثير من الأسواق المتنوعة فى مختلف أنحاء العالم. ففى أوائل السبعينات، كان هناك نحو ١٣ مليون عقد من عقود الأسواق الآجلة، أغلبها عقود زراعية، متداولة فى الولايات المتحدة. وفى أوائل التسعينات، كانت هذه العقود (أسواق عقود آجلة وأسواق الخيارات) قد زادت الى أكثر من ٤٢١ مليون عقد، منها ١٧ فى المائة (أكثر من ٧٠ مليون) تتعلق بالأسواق الزراعية. ويأتى هذا النمو فى التجارة أساسا من دخول مجموعة كبيرة من السلع والصكوك المالية الى أسواق العقود الآجلة، بالاضافة الى أنه بدأ منذ عام ١٩٨٢ العمل بعقود الخيارات، بما فيها السلع الزراعية.

وأصبح اللجوء الى أسواق العقود الآجلة تخفيفا لمخاطر الأسعار فى المدى القصير بالنسبة للحبوب والبذور الزيتية والثروة الحيوانية واللحوم، ومحاصيل الأغذية والألياف مثل البن والكاكاو والسكر والقطن، مسألة شائعة فى الولايات المتحدة عند القائمين بعمليات التجهيز، وصناع الأغذية، وتجار السلع، والمنتجين بدرجة أقل. ورغم عدم وجود بيانات دقيقة، فان حجم التجارة فى الولايات المتحدة فى أسواق العقود الزراعية الآجلة من جانب التجار وشركات التجهيز الأجنبية زاد زيادة كبيرة فى غضون العقود الأخيرة. وأصبحت أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية موجودة بالفعل أو فى طريقها الى الوجود فى كثير من البلدان الأخرى، وان لم يكن هناك أى سوق منها تضاهى فى حجمها أو سيولتها أو تعدد وسائلها بورصة شيكاغو، التى أصبحت بالتالى مرجعا لأغلب أجزاء العالم التى بها أسواق عقود آجلة للسلع الزراعية. ورغم نقص البيانات، فان استخدام أسواق العقود الآجلة من جانب التجار والصناع فى الأسواق المحلية (مقابل التجارة الدولية) ربما كان أوضح فى البلدان المتقدمة منه فى البلدان النامية، وبصورة عامة، فان المنتجين يستخدمون أسواق العقود الآجلة أقل مما يستخدمها التجار والصناع فى البلدان النامية (قلما يلجأ أى منتج الى أسواق العقود الآجلة على الاطلاق). وهناك عدة آراء تحاول تفسير السبب فى عدم لجوء البلدان النامية، مع استثناءات قليلة، لأسواق العقود الآجلة وأسواق الخيارات بهدف التحوط من تقلب الأسعار.

قد تكون تكاليف التحوط مرتفعة للغاية: فالتحوط يمكن أن يتم بتعاقدات فى أسواق العقود الآجلة أو أسواق الخيارات. وفى كلا الحالتين فان البائع والمشترى يسددان عمولة لتنفيذ المعاملة. ويتفاوت الأجر بحسب نوع الخدمة المقدمة وكميتها، ولكن هذه التكاليف لاتكون باهظة – من

---

(٢٨) لقد كتب الكثير عن وظيفة أسواق العقود الآجلة واستخدامها، مثل التفرقة بين التحوط والمضاربة، والاستخدامات المختلفة لهذه الأسواق من جانب المنتجين والتجار وأصحاب المصانع والمضاربين. ويمكن العثور على مقدمة طيبة عن أسواق العقود الآجلة للسلع الزراعية فى كتاب D.M.G. Newbery and J.E. Stiglitz, 1981. The theory of commodity price stabilization: a study in the economics of risk Oxford, UK, Clarendon Press.

حيث النقد – فى الأسواق التنافسية التى تتعامل فى أحجام كبيرة من التجارة.

واذا كان التعاقد فى أسواق العقود الأجلة ملزما للبائع والمشترى، فان أسواق الخيارات تعطى الحق – وليس الالتزام – فى بيع أو شراء ماهو منصوص عليه فى العقد الآجل بسعر معين أو وقت محدد. ويعطى المشترى فى أسواق الخيارات عربونا للبائع كما يدفع المؤمن عليه قسطا لشركة التأمين. وتكاليف أسواق الخيارات (القيمة الفعلية وقيمة الوقت) كبيرة، وربما اعتبرت فاحشة فى البلدان النامية التى تفتقر الى الائتمان والعملات الصعبة.

ان عقود السلع الآجلة قد تحدد درجة السلعة ومكان التسليم، مما يجعل مسألة التحوط غير مغرية فى البلدان النامية : فعقود السلع الآجلة تتضمن شروطا محددة فيما يتعلق بفئة السلعة ودرجتها، وسعرها ومكانها. وفى الولايات المتحدة، تتولى مراقبة سلامة الشروط على أساس الوحدة فى هذه العقود منظمة التبادل السلعى المعنية، وهى المنظمة التى تدار بدورها بمعرفة وكالة اشراف تمثل الحكومة الفيدرالية. فأى سوق للعقود الآجلة لاتستطيع أن تقوم بمهامها الا اذا توحدت شروط التعامل فيها، وكان هناك مايضمن أداء البائعين والمشترين فيها.

وأغلب عمليات التحوط لاتسفر هى نفسها عن تبادل مادى للسلعة بين البائع والمشترى. فأغلب العقود الآجلة التى تبرم بغرض التحوط تصفى بالغائها قبل حلول أجلها. فليس المطلوب من العقود الآجلة أن تكون أسواقا نقدية، وانما أن تكون بمثابة أدوات مالية لتقليل المخاطر السعرية الآجلة فى الأسواق النقدية. ولذا فان أغلب عمليات التحوط تتضمن شروط العقد عند التبادل الفعلى للسلع.

وفى الحالات التى تسفر فيها عقود بيع أو شراء السلع الآجلة عن تسليم أو تسلم السلع بالفعل، قد لا تكون شروط العقد مغرية للتجار فى البلدان النامية البعيدة، بسبب درجة السلعة أو جودتها أو مكانها. ولابد من موازنة هذه المسائل عند التفكير فى التعاقد فى الأسواق الآجلة. وعلى أى حال، لابد من التفرقة بين التحوط والمضاربة، والتجارة العادية فى السلع.

قد تكون فترة صلاحية العقود الآجلة أقصر من الفترة التى تحتاجها البلدان النامية للتحوط: فأطول فترة صلاحية لعقود الأسواق الآجلة فى الحبوب والبذور الزيتية فى بورصة شيكاغو هى ١٨ شهرا (للذرة). والواقع أن القليل من عقود الأسواق الآجلة تكون صالحة لأكثر من تسعة أشهر. ولذا فان هذه الأسواق لاتتيح فرصة كبيرة للمستوردين من البلدان النامية، الذين يريدون التحوط من تقلب أسعار السلع الأساسية لسنوات عديدة. ومن الناحية الفنية، قد يستطيع المستوردون فى البلدان النامية استخدام عدة عقود متتالية ومتداخلة من العقود قصيرة الأجل لتثبيت السعر الى ما بعد سنة محصولية واحدة، وهو اجراء يعرف باسم العقود «المتجددة» فى أسواق العقود الآجلة. ولهذا الاجراء عيبان: التكاليف المتراكمة للمعاملة، وطول مدة التعرض للتغيرات الهامشية المعاكسة، وهو ما يعنى أن البلدان النامية

ستجد فى عملية التحوط فى أسواق العقود الآجلة أنسب طريقة لمواجهة مخاطر تقلبات الأسعار قصيرة الأجل (داخل الموسم الواحد) أو كاجراء مكمل لبرامج استقرار الأسعار فى الأجل الطويل (لأكثر من موسم).

ان هناك صعوبات تتعلق بالائتمان والعملة الصعبة فى كثير من البلدان النامية : اذا كان التحوط بالتعاقد فى أسواق العقود الآجلة بمثابة وسيلة لتقليل مخاطر تقلبات الأسعار، فان البائع أو المشترى الذى يتعاقد بهذه الطريقة يفترض أنه سيتحمل مخاطر حدية، وهى مخاطر قد تكون كبيرة فى أسواق السلع الزراعية عندما تتقلب أسعارها.

ان سعر الأساس (وهو الفرق بين سعر البضاعة الحاضرة أو السعر النقدى للسلع التى ستشترى، وبين سعرها الآجل فى العقد المبرم)، فى عمليات التحوط، له أهمية كبيرة. فرغم أن السعر النقدى والسعر الآجل يتحركان بصورة شبه متوازية، لأنهما يتأثران بعنصرى العرض والطلب فى نفس السوق، فلا توجد علاقة كاملة بينهما. فقد ينحرف سعر الأساس كثيرا فى بعض الأحيان، اعتمادا على توقعات البائع والمشترى، وتوافر معلومات عن السوق ودقتها من جانب البائع والمشترى، ونشاط المضاربين، وبعض العوامل الأخرى. ولكن سعر الأساس يميل، بشكل عام، الى أن يكون أكثر استقرارا، بالاضافة الى امكانية التنبؤ به عن السعر النقدى الفعلى أو السعر الآجل، وبالتالى فانه أهم عنصر فى الاقدام على عملية التحوط أو الغائها. وعلى البائع والمشترى فى أسواق العقود الآجلة أن يتفقا على مبلغ للقيام بواجباتهما، وهو تأمين مالى يضمن الالتزام بتنفيذ شروط العقد. ويتراوح الحد الأدنى لهذا التأمين، عادة، بين ٥ و ١٨ فى المائة من قيمة العقد الاسمية، بحسب تقلب أسعار السوق المعنية. وقد تطلب شركات السمسرة نسبة أعلى من ذلك. ويميل الحد الأدنى للتأمين على السلع الزراعية أن يكون عند الشريحة العليا من هذه النسبة، نظرا لشدة تقلب أسعارها.

ويجرى تعديل حساب الهامش الأول لكل بائع ومشترى فى أسواق العقود الآجلة يوميا، بتعديل سعر الأساس فى العقد، وهو اجراء يطلق عليه «مجاراة السوق». وأى تغييرات سلبية فى سعر الأساس، تقلل من حساب الهامش الى أن يصل الى المستوى المتفق عليه للابقاء على العقد، تؤدى الى المطالبة باعادة الحساب الى مستواه الأصلى. ولما كانت العقود الآجلة هى عقود «ثقيلة العيار» (قد يختلف المعامل من ١٠ الى ٢٠ بحسب نوع السلعة والهامش المطلوب)، ولاتتوافر الا بكميات هائلة تحددها البورصة المعنية (٥٠٠٠ بوشل للحبوب والبذور الزيتية مثلا) فان أى تغيير بسيط فى أساس العقد قد يحدث تغييرا هائلا فى المبلغ النقدى المطلوب لاعادة الهامش. ولذلك، فان رأس المال المطلوب طوال مدة التغطية قد يكون أكبر بكثير من المطلوب للهامش الأصلى. وقد تكون المطالبة بتعديل الهامش مشكلة كبيرة للتجار الذين لاتتوافر لديهم سيولة كافية.

وحيث أن أغلب التجارة فى أسواق العقود الآجلة تحدث بالدولار أو بغيره من

العملات الصعبة، فان التجار من البلدان النامية يتعرضون أيضا لمخاطر التغير فى أسعار الصرف. وتقليلا لهذا النوع من المخاطر، قد يرى التاجر التحوط فى الأسواق المالية الآجلة أو أسواق الخيارات، ليقلل بذلك من المخاطر بالنسبة للسلع والعملات على السواء.

وهناك استراتيجيات أكثر تعقيدا، ولكن ربما كانت باهظة التكاليف. ففى البلدان النامية التى لاتملك قدرا كافيا وجاهزا من العملات الصعبة، قد لاتكون تدابير التحوط ممكنة أو لايمكن النصح بها. والحقيقة أن قيود الائتمان وعدم وجود احتياطيات كافية من النقد الأجنبى فى كثير من البلدان النامية، هما فيما يبدو أهم عقبتين أمام اقبال هذه البلدان على التوسع فى استخدام أسواق العقود الآجلة للتحوط من ارتفاع أسعار السلع. وبالطبع ليس لجميع التغييرات التى تحدث فى سعر الأساس (سواء عقود السلع أو العقود المالية) تأثير سلبى بالضرورة على المصالح المالية للتجار فى البلدان النامية. وكمثال، فان التحليل العملى لفرص التحوط فى أسعار السلع والعملات فى مصر وجمهورية كوريا، عندما كان كلاهما مستوردا صافيا للحبوب، أوضح امكانية تحقيق مكاسب صافية كبيرة لكل بلد من البلدين، وان كانت هذه المكاسب تأتى أساسا من التحوط ضد أسعار الصرف لا ضد أسعار السلع(٢٩).

(٢٩) K.M. Gordon. 1982. Food security: a mean-variance approach. Department of Agricultural and Resource Economics, University of California, Berkeley, CA, USA. (Ph.D.thesis).

الافتقار الى الخبرات المالية والادارية : تتطلب عملية التحوط الناجحة توافر معارف وثيقة عن اجراءات أسواق البيع الآجل وعملياتها، ووجود القدرة على الاستجابة الفورية للتغيرات التى تطرأ على السوق. وعلى الرغم من أنه يمكن الحصول على خدمات الوساطة أو السمسرة، لا يوجد الكثير من التجار الذين هم على استعداد لمنح تفويض كامل بجميع مسؤوليات اتخاذ القرارات الرئيسية. ولذا فان تطوير الخبرات الملائمة فى البلدان النامية يعد شرطا أساسيا للقيام بعمليات التحوط.

نقص فرص الحصول على المعلومات الموثوق بها وحسنة التوقيت : على الرغم من أن الاتصالات الالكترونية قد جعلت من الأيسر الحصول على معلومات السوق ونقلها عما كان عليه الوضع حتى منذ سنوات قليلة، يتعين على تجار البلدان النامية أن يستخدموا موارد ضخمة فى اقامة نظم البيانات الآلية والمفيدة اللازمة لنجاح عمليات التبادل التجارى والمحافظة على هذه النظم.

تصورات التبادل التجارى فى أسواق البيع الآجل : ينظر فى بعض الأحيان الى التبادل التجارى فى أسواق البيع الآجل على أنه يكتسى طابع المضاربة فى بعض الأحيان، أو انه شديد الشفافية وعرضة للتدقيق والريبة من جانب الجمهور. وعلى العكس من ذلك، قد لا يكون هناك استعداد، فى بعض البلدان، لنقل السلطة الى وكيل أجنبى. وقد ينظر الى المخاطر المالية

الناتجة عن عمليات البيع السريعة الهامشية، والخسائر الناشئة عن عمليات التحوط على أنها تنطوى على مخاطر كبيرة من الناحية السياسية بالنسبة لتجار القطاع العام فى البلدان النامية.

مشكلات القطاعين العام والخاص : تعانى مؤسسات القطاع العام فى البلدان النامية من الجمود الشديد فى معاملاتها، كما أن الممارسات البيروقراطية التى تتبعها تستغرق وقتا طويلا مما يستحيل معه الدخول فى عمليات تتسم بالكفاءة فى أسواق البيع الأجل مع مؤسسات القطاع العام. وقد يكون القطاع العام متخلفا بدرجة كبيرة وخاصة حيثما كانت الاحتكارات أو قوى الاحتكار، حتى وقت قريب، فى أيدى مؤسسة تجارية حكومية. وعلاوة على ذلك، قد تكون عملية حصول تجار القطاع الخاص على العملات الصعبة، على أساس موثوق به بصورة كافية، من الأمور التى يصعب ايجاد حل لها.

ويشير هذا التحليل الموجز الى أن هناك الكثير من الأسباب المنطقية التى تفسر السبب فى عدم استفادة البلدان النامية الا بصورة طفيفة نسبيا بأسواق البيع الأجل. والنتيجة التى يمكن استخلاصها من كل ذلك هى أن عمليات التحوط فى أسواق البيع الأجل (العقود والخيارات) ليس لها سوى مهمة محدودة للغاية، وان كانت تنطوى على فوائد كامنة فى التجارة الدولية بالسلع الزراعية بالنسبة لبعض البلدان النامية. وتوفر عمليات التحوط، من الناحية المفاهيمية، وسيلة للحد من المخاطر السعرية قصيرة الأجل فيما بين المواسم بالنسبة لموردى الحبوب والبذور الزيتية ومصدريها فى البلدان النامية. غير أن هذه العملية ليست وسيلة لتجنب أو التخلص من الاختلالات السعرية الكامنة فى كثير من أسواق السلع الزراعية، كما ينبغى عدم الترويج لهذه العملية، بلا تمييز، فى الظروف التى لا تكون فيها مناسبة للأوضاع بوضوح، حيث أن ذلك يرقى الى مستوى تشجيع البلدان على تحمل أعباء ديون اضافية، فى حين أن حصيلة ذلك قد تكون مخيبة للآمال من الناحية الاقتصادية. كذلك فان عمليات التحوط لا تحسن، بالضرورة، النتائج المالية العامة للتجارة، الا أنها يمكن، فى الظروف الملائمة، وحيثما تنفذ بصورة فعالة، أن تحد من المخاطر الكامنة فى عمليات التبادل التجارى بأن تضفى قدرا أكبر من الأمان على النتائج المتحققة.

غير أن بوسع الحكومات، عندما يكون نقص القروض والعملة الصعبة من العوامل المقيدة، اجراء عملية تقييم لدى امكانية فتح خطوط جديدة للقروض أمام تجار القطاع الخاص أو، بدلا من ذلك، ضمان القروض التى تقدمها مؤسسات الائتمان من القطاع الخاص فى الظروف التى يمكن أن يتضح فيها أن التحوط ملائم، وانه يمكن اجراؤها بطريقة فعالة. ويمكن أن تأتى ضمانات هذه القروض من السلع المعنية أو غير ذلك من الأصول التى يملكها المقترض، ويمكن الاتصال بالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى للحصول على خطوط اضافية من

للاستخدام ضمن عملية البحث عن توليفة ملائمة لتقديم التمويل، والتعديلات الاضافية لمساعدة البلدان التى تواجه صدمات خارجية معاكسة فى المحافظة على قوة دفع برامج التكيف فيها.

وقد أنشئ التمويل التعويضى أول مرة عام ١٩٦٣ لتوفير المساعدات لتسوية مشكلات موازين المدفوعات الناجمة عن الانخفاض المؤقت فى عائدات التصدير. وجرى فى ١٩٨١ توسيع نطاق هذا المرفق لكى يشمل تغطية الصعوبات التى تواجه موازين المدفوعات نتيجة للتكاليف الاضافية لعمليات استيراد الحبوب. وفى عام ١٩٨٨، أدخل عنصر تمويل الطوارئ وأدمج مع عنصرى التمويل التعويضى وتمويل واردات الحبوب ليشكلوا معا مرفق التمويل التعويضى والطوارئ، وقد ظلت العناصر الأساسية فى هذا المرفق كما هى على الرغم من أنه قد أدخلت منذ ذلك الوقت بعض التعديلات التى تؤثر فى بعض التفاصيل. وترد الشروط التى تعتبر معقدة بعض الشئ فى الاطار رقم ١٨.

فخلال الفترة ١٩٨١-١٩٨٩، بلغ مجموع المسحوبات لأغراض استيراد الحبوب فى البلدان الخمسة منخفضة الدخل، بالاستفادة من هذا المرفق، ما لا يتجاوز ١ر١٧٩ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة، منها ٧ر٢١ مليون وحدة تعزى الى عمليات اعادة الشراء الفورية الناجمة عن المبالغة فى التعويض. وبهذا يكون مجموع المبلغ الفعلى ٤ر١٥٧ مليون وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة. وسحبت البلدان الخمسة متوسطة الدخل ما مجموعه ٢ر٥٦٣ مليون وحدة لاستيراد الحبوب، وأجرت كل من الجزائر ومولدوفا وجنوب أفريقيا مؤخرا مشتريات بمقتضى عنصر الحبوب فى مرفق التمويل التعويضى والطوارئ، غير أنه لم تجر أى مشتريات للحبوب بمقتضى هذا المرفق خلال الأشهر العديدة الماضية، ولم تستخدم هذه الخطة، كما يتضح من الأرقام المشار اليها أعلاه، الا بدرجة محدودة خلال الثمانينات.

وتبين نظرة سريعة على الشروط المبينة فى الاطار رقم ١٨ أن هذه الخطة تنطوى على العديد من الجوانب التى تحد من وصول البلدان المستوردة للحبوب اليها: طريقة حساب التكاليف الزائدة لواردات الحبوب، والقيود المفروضة على مجموع المسحوبات، واعادة شراء المسحوبات، والشروط المرتبطة بعمليات السحب، والجمع بين التكاليف الاضافية للواردات والعائدات الاضافية للتصدير. ويرجع النقص فى استخدام هذا المرفق على الأرجح الى سببين رئيسيين. أولهما أن أسعار السلع التصديرية قد ارتفعت فى العديد من البلدان، مما أدى الى الحد من مشكلات موازين المدفوعات فيها ومن ثم حق البلد العضو فى استخدام هذا المرفق. وقد تعرض هذا الجانب من المرفق – أى الجمع بين التكاليف الاضافية للواردات والعائدات الاضافية للصادرات – لانتقادات لعدد من الأسباب لعل أبرزها ذلك الربط بين عنصرين فى ميزان المدفوعات لا يوجد فى الحقيقة أى رابط بينهما، كما هو الحال اذا استخدمت سلعة مستوردة معينة لانتاج سلع تصدير محددة. «فلا يوجد مبرر للافتراض بأن الزيادة فى سلعة معينة على

جانب المتحصلات فى ميزان المدفوعات سوف تتوافر دائما لتمويل الزيادة فى سلعة معينة أخرى دون ان يكون بينهما علاقة على جانب المدفوعات» (٣٠). فعلى سبيل المثال، قد يتزامن ارتفاع أسعار الحبوب مع ارتفاع أسعار الواردات من غير الحبوب. وسوف يمكن الرد على الحجج التى فى جانب الأمن الغذائى باسناد الأولوية لتمويل واردات الحبوب، بصورة أفضل، من خلال فك الارتباط مع الدعم الذى يقدمه ميزان المدفوعات، غير أن الدراسات العملية تشير الى أن ذلك سوف يزيد بدرجة كبيرة من حجم المسحوبات بمقتضى مرفق التمويل التعويضى والطوارئ مما يعرض موارد صندوق النقد الدولى المحدودة لاجهاد شديد. غير أن هناك طريقة يمكن التعامل بها مع هذه المشكلة تتمثل فى تشديد القيود الخاصة بالحصص، وثمة طريقة أخرى تتمثل فى تقييد المساعدات التى تقدم لنسبة من التكاليف الاضافية لواردات الحبوب. وبدلا من ذلك يمكن تحديد مصادر أخرى لدعم ميزان المدفوعات أو مساعدات النقد الأجنبى.

أما السبب الثانى لنقص استخدام هذا المرفق فيتمثل فى أن أكثر المستفيدين المحتملين بهذا المرفق لديهم مرفق آخر فى صندوق النقد الدولى يضع شروطا أفضل من ذلك بكثير وهو مرفق التكيف الهيكلى الممتد.

ومن الواضح أن البلدان الأعضاء منخفضة الدخل التى تتعرض لتكاليف اضافية لواردات الحبوب والتى تحتاج الى دعم لميزان مدفوعاتها قد فضلت أن تطلب المساعدات بمقتضى مرفق التكيف الهيكلى الممتد الذى يوفر صندوق النقد الدولى فى اطاره قروضا بشروط ميسرة. وقد استخدم هذا المرفق مؤخرا لتغطية حالات تتعلق بالتكاليف الاضافية للواردات الناشئة عن الارتفاع غير العادى لأسعار الحبوب. ويتولى هذا المرفق تقديم التمويل من خلال قروض بشروط ميسرة لا يتجاوز سعر الفائدة السنوى عليها ٥ر٠ فى المائة مع اعادة السداد على أقساط شبه سنوية بعد خمسة أعوام ونصف العام من الافراج عن كل قرض على أن ينتهى هذا السداد بعد ١٠ سنوات من هذا الافراج. وكان ٨١ بلدا من البلدان منخفضة الدخل مؤهلا، خلال الفترة الأخيرة، لاستخدام مرفق التكيف الهيكلى الممتد. وكان لدى ٣٧ بلدا من هذه البلدان ترتيبات مع هذا المرفق فى نهاية فبراير/ شباط ١٩٩٦ حيث ووفق على ما مجموعه ٣ر٢٥ مليار وحدة من وحدات السحب الخاصة وأرصدة غير مسحوبة تبلغ ١ر٤٣ مليار وحدة.

ويمكن الحصول على التمويل فى اطار هذا البرنامج من خلال اضافة آلية طوارئ و/ أو من خلال زيادة فرص الحصول بمقتضى أحد الترتيبات المعمول بها فى الوقت الحاضر. ويمكن استخدام آلية الطوارئ حيثما يمكن للبرنامج، على النحو

---

(٣٠) H. Ezekiel. 1993. الجمع بين تعويض الصادرات وتمويل الحبوب بمقتضى خطة تمويل الحبوب فى صندوق النقد الدولى وذلك فى كتاب P. Berck and D. Bigman (Eds), 1993, Food Security and Food inventories in Developing Countries. Wallingford, UK, Commonwealth Agricultural Bureaux International.

المحدد بمقتضى أحد ترتيبات مرفق التكيف الهيكلى الممتد، السماح باجراء تعديلات تلقائية فى الأهداف البرامجية من أجل استيعاب بعض أو كل الزيادة فى تكاليف واردات الحبوب. ويمكن أن يساعد هذا الأسلوب على مواصلة تنفيذ برنامج التكيف الهيكلى فى حالة حدوث صدمة خارجية مثل ارتفاع أسعار الحبوب.

أما الامكانية الأخرى التى تتمثل فى زيادة أحد الترتيبات للمساعدة على تلبية احتياجات التمويل الاضافية الناجمة عن الصدمة المعاكسة، فيمكن دراستها اما عندما يحين وقت الاستعراض المقرر بانتظام أو بناء على طلب البلد العضو. وتتيح هذه الاستعراضات اجراء تقييم مستكمل للظروف المتغيرة بما فى ذلك ارتفاع تكاليف واردات الحبوب، ومدى توافر مساعدات البلدان المتبرعة والمعونة الغذائية بغرض تحديد مدى الحاجة الى اجراء تعديل.

ويعد الدعم الذى يقدم لميزان المدفوعات فى المدى القصير مناسبا للتعامل مع مشكلة التقلبات السعرية قصيرة الأجل، الا انه لن يمكن مواصلة ذلك اذا ما كانت المشكلة الكامنة تتعلق باتجاهات سعرية معاكسة قائمة منذ فترة طويلة مالم يستخدم الدعم، كما هو فى حالة مرفق التكيف الهيكلى الممتد، لتمكين عملية التكيف مع التغيرات القائمة منذ فترة طويلة من الاستمرار.

ويعتبر دور البنك الدولى فى تقديم المساعدات المباشرة للبلدان منخفضة الدخل لتمويل وارداتها الغذائية دورا مساعدا، وان كان الزاميا، للدور الذى يضطلع به صندوق النقد الدولى. غير أنه يمكن النظر فى أن تكون الأعمال التى تساعد أحد البلدان على التغلب على العجز الغذائى أو ما يتصل بذلك من مشكلات، على أنها من اختصاصات البنك الدولى. وينطبق ذلك بصورة خاصة على الحالات التى يحتاج فيها أحد البلدان الى استيراد الأغذية نتيجة لحدوث مجموعة غير عادية من الأحداث، وحيث يمكن أن يكون للفشل فى توفير هذه المساعدات تأثيرات معاكسة على سير العمل فى ادارة الاقتصاد الكلى والسياسات القطاعية. ويتمثل جزء مهم من مساهمة البنك الدولى فى توفير الدعم الأوسع نسبيا لموازين المدفوعات عندما يكون البلد المتضرر فى خضم عملية التغلب على مشكلة الأغذية المؤقتة.

ويبدو أن تعديل خطط مشروعات البنك الدولى واستخدام الموارد المرتبط بالمشكلات الغذائية الناجمة عن الجفاف أو ارتفاع الأسعار الدولية للأغذية هما من الأمور الشائعة نسبيا. وقد تشمل أنماط العمل المقررة تعديل مصروفات المشروع المقررة من أجل زيادة مرونة البلد المالية فى التعامل مع المشكلة، وتوفير قروض جديدة موجهة نحو المساعدة فى انتعاش الاقتصاد بعد مشكلات الجفاف أو غير ذلك من مشكلات الانتاج، وزيادة التركيز على التنمية الريفية من أجل تعزيز انتاج الأغذية، وزيادة الدخل الريفى من أجل التخفيف من تأثيرات الصدمات فى المستقبل.

وبغية تعديل مصروفات المشروع المقررة، يمكن أن يتفق البنك الدولى والحكومة المعنية على الطريقة التى يمكن بها اعادة تخصيص الأموال الموجودة فى

المشروعات العاملة من أجل المساعدة فى تغطية التكاليف الاضافية للواردات الغذائية. ويمكن أن تستخدم الأموال بعد اعادة تخصيصها فى تمويل النشاطات المرتبطة بالواردات الغذائية مثل النقل والتخزين بدلا من تمويل الواردات بصورة مباشرة. غير أنه بالنظر الى أن هذه الأموال هى بالعملات الأجنبية، القابلة للاستبدال، قد يستطيع البلد المعنى استخدام الأموال المعاد توجيهها فى استيراد الأغذية بصورة غير مباشرة فضلا عن توفير الدعم العام لنشاطات الاستيراد.

قروض الانتعاش الاقتصادى : صممت هذه القروض بصفة عامة للمساعدة فى استعادة المزارعين لقدرتهم على زيادة الانتاج فى أعقاب بعض الأحداث مثل الجفاف أو الكوارث الطبيعية التى تؤثر تأثيرا خطيرا على الامدادات الغذائية المحلية. ولن تكون هذه القروض على الأرجح ملائمة لمعالجة بعض القفزات السعرية المؤقتة فى الأسواق العالمية، الا أنها قد توفر شكلا غير مباشر من أشكال المساعدات التى تقدم لموازين المدفوعات وذلك من خلال تقليلها من الطلب متوسط الأجل على الواردات التكميلية.

وبصرف النظر عن القيود والحدود التى تنطوى عليها برامج دعم موازين المدفوعات، فان البلدان التى تستخدم هذه المرافق تواجه مشكلة زيادة أعباء ديونها. وكما يتضح من القسم التالى، قد تكون بعض البلدان التى فى مسيس الحاجة الى دعم موازين مدفوعاتها من البلدان منخفضة الدخل التى تثقل الديون الشديدة كاهلها بالفعل. ولذا فان دعم موازين المدفوعات فى مثل هذه الحالات يثير قضايا مهمة تتعلق بالسياسات تمس كلا من المقترضين وجهات الاقراض.

الحد من الديون

كانت أزمة الديون فى الثمانينات، التى يتعلق معظمها بالبلدان متوسطة الدخل، تتعلق فى البداية بدرجة كبيرة بالديون التجارية، وبهذا الشكل نظر اليها على أنها تشكل تهديدا لاستقرار النظام المالى العالمى. وكانت خطة برادى، من بين المبادرات الأخرى، بمثابة استجابة لهذه الأزمة التى يبدو الآن أنه قد خفت حدتها. فقد شهدت التسعينات نمطا آخر من مشكلات الديون، وهو نمط يرجع بجذوره الى الثمانينات أيضا، وهو ديون البلدان منخفضة الدخل لحكومات البلدان المتقدمة أو الجهات الدائنة متعددة الأطراف. وقد حدث معظم هذا الاقراض لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهة الانخفاض فى أسعار السلع التصديرية، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتزايد مواعيد سداد الديون للمصارف التجارية. ويبين الشكل ١٥ التغير الذى حدث فى مجموع الدين الخارجى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الاجمالى بحسب الاقليم منذ ١٩٧٠. وثمة مسائل تثير القلق الشديد من بينها استمرار الزيادة الشديدة فى الديون بالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وهو الاقليم الأقل قدرة، من بين الأقاليم الأخرى، على تحمل أعباء هذه الديون، كما أن تحسن الوضع العام فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وآسيا يخفى وراءه الصعوبات الشديدة التى تواجه عددا صغيرا من البلدان.

والواقع أن هناك ٣٢ بلدا يصنفها البنك الدولى على أنها «بلدان الدخل المنخفض المثقلة بشدة بالديون» وهى البلدان التى جرى تعريفها على أنها، بالنسبة للفترة ١٩٩١-١٩٩٣، اما تلك التى تزيد فيها نسبة خدمة الديون الى الناتج القومى الاجمالى على ٨٠ فى المائة، أو أن معدل خدمة الديون الى الصادرات يزيد فيها على ٢٢٠ فى المائة (وقد حسبت كل منهما على أساس القيمة الصافية الحاضرة). ويوجد نحو ٢٥ بلدا من بلدان الدخل المنخفض المثقلة بشدة بالديون فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وثلاثة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وثلاثة فى آسيا وبلد واحد فى الشرق الأدنى[٣١]. وكانت مدفوعات سداد خدمة الديون فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تمثل ما يقرب من ٢٠ فى المائة من عائدات التصدير فيها فى ١٩٩٥، بعد أن كانت ١٧٫٣ فى المائة فى ١٩٩٤. ومع ذلك فان هذه

---

(٣١) تشكل البلدان الاثنى والثلاثين المثقلة بشدة بالديون أغلبية البلدان الواحدة والأربعين التى صنفها البنك الدولى فى جداول الديون العالمية للفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ على أنها البلدان الفقيرة المثقلة بشدة بالديون. أما بقية هذه البلدان فهى السبعة بلدان التى حصلت على معاملة تيسيرية من نادى باريس، والبلدان اللذان من بلدان الدخل المتوسط - الأدنى التى أصبحت مؤخرا من البلدان الأعضاء فى رابطة التنمية الدولية. أنظر S. Claessens, E. Detragiache, R. Kanbur and P. Wickham, 1996, Analytical aspects of the debt problems of heavily indebted poor countries. Policy Research Working Paper No. 1618. المكتب الاقليمى لأفريقيا التابع للبنك الدولى، مكتب رئيس الخبراء الاقتصاديين، المكتب الاقليمى لشرق آسيا والمحيط الهادى، مكتب نائب الرئيس الاقليمى، وادارة البحوث فى صندوق النقد الدولى.

الأرقام تهون من شأن خطورة الأوضاع المتزايدة والقائمة منذ فترة طويلة: ففى كثير من البلدان، كان مجموع الديون يتزايد لأن اعادة السداد الفعلى كانت تقل عن معدلات السداد المقررة، وقد تضاعفت المتأخرات فى السداد منذ ١٩٩١ ويبلغ الآن مجموعها ثلاثة أرباع عائدات التصدير السنوية. ففى عام ١٩٩٤، على سبيل المثال، كانت عمليات سداد خدمة الديون المقررة فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تبلغ أكثر من ٢٠ مليار دولار، فى حين أن عملية السداد الفعلية لم تزد على ١٣ مليار دولار. وكان مجموع ديون بلدان الدخل المنخفض المثقلة بشدة بالديون يقل قليلا عن ٢١٠ مليارات دولار فى ١٩٩٤، وهو ما يبلغ أربعة أمثال ما كان عليه فى ١٩٨٠. وعلاوة على ذلك، فانه فى حين بلغ مجموع الديون نحو ثلث الدخل القومى فى ١٩٨٠، أصبح يبلغ نحو ١١٠ فى المائة فى ١٩٩٤. وزادت نسبة الديون الى مجموع الصادرات فى الاقليم الى ٣٨٩ فى المائة (وأكثر من ٨٠٠ فى المائة بالنسبة لثلاثة من هذه البلدان)، مقابل ١٥٠ فى المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية. «وتبين الزيادة فى متأخرات الفوائد (١١ مليار دولار منذ ١٩٩٠) والمتأخرات فى سداد رأس المال (٥ر٢٣ مليار دولار) الى أى حد أصبح الموقف لا يحتمل فى هذه البلدان» (٣٢).

وقد اتخذ نادى باريز، وهو جهاز التنسيق الموكل اليه عملية التفاوض بشأن اعادة جدولة وهيكلة القروض المستحقة للحكومات الغربية، سلسلة من الخطوات للحد من الديون المستحقة على بعض من أشد البلدان فقرا، غير أن شروط الحد من هذه القروض قد قللت بشدة من تأثيراته المحتملة، بيد أن ربع مجموع الديون ونصف مدفوعات خدمة الديون فى ١٩٩١-١٩٩٣ يخصان الجهات الدائنة متعددة الأطراف(٣٣). ويخص البنك الدولى، جنبا الى جنب مع جهاز القروض الميسرة التابع له، وهو رابطة التنمية الدولية، أكثر من نصف مجموع الديون متعددة الأطراف، ويخص كل من صندوق النقد الدولى ومصرف التنمية الأفريقى ١٤ فى المائة. وقد بدأت المفاوضات بين البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لايجاد طرق للحد من أعباء الديون الخاصة ببلدان الدخل المنخفض المثقلة بشدة بالديون. وسوف يكون التأييد الذى قدمته حكومات مجموعة السبع مهما للغاية فى العثور على حل لهذه المشكلة. ومهما كان الحل الذى سيتم التوصل اليه، ينبغى أن يضمن الا تكون الشروط الخاصة بالاعفاء من الديون، بما فى ذلك تعاريف ما يشكل أعباء الديون التى لا يمكن تحملها، شروطا شديدة بدرجة لا تأمل معها الا بضعة بلدان فى استيفائها.

---

(٣٢) الفيننشال تايمز، ٢٠/٥/١٩٩٥.

(٣٣) نشأ هذا التباين بين مجموع الديون ومدفوعات خدمة الديون لأنه ينبغى أولا السداد للجهات الدائنة متعددة الأطراف نظرا للعقوبات الشديدة التى تفرض اذا ما تأخر أحد البلدان عن السداد لصندوق النقد الدولى أو البنك الدولى. وللحصول على تحليل مفصل لهذه القضية أنظر Oxfam, 1996, Multilateral Debt: the Human Costs, Oxfam International Position Paper, Oxford,VR.

الشكل رقم ١٥

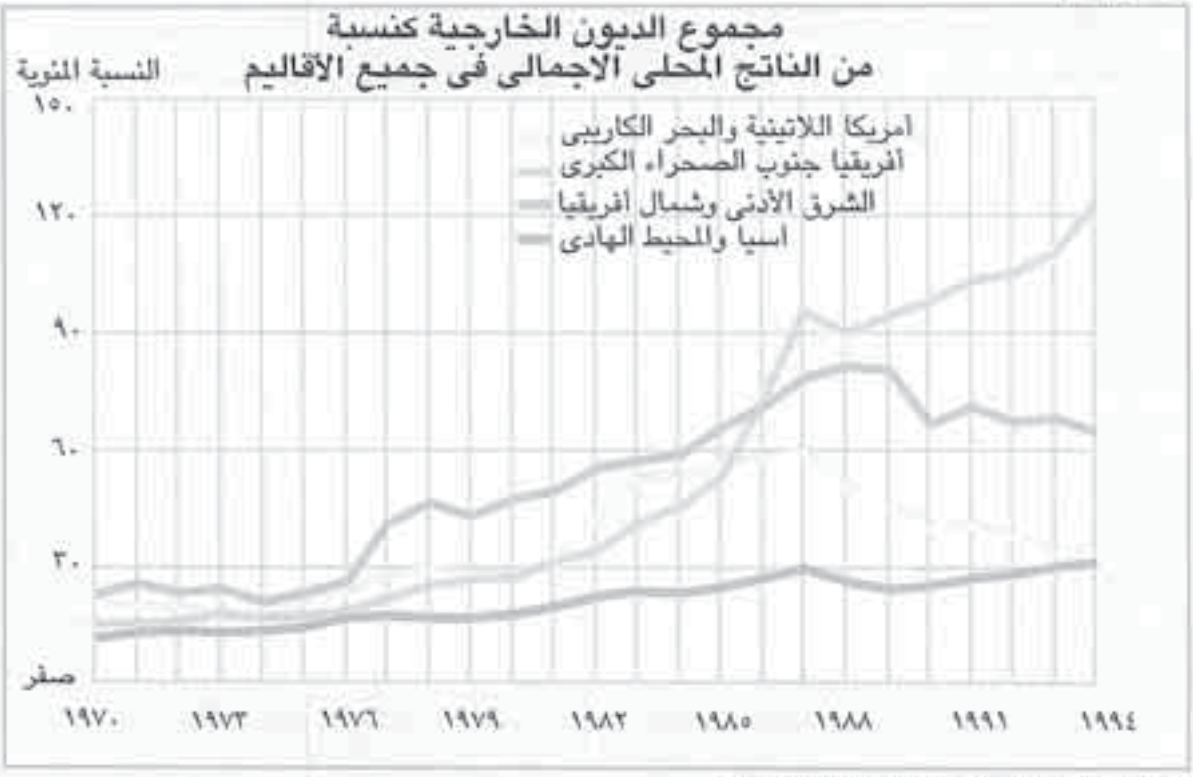

المصدر: البنك الدولى، الجداول العالمية، اعداد مختلفة

ولأعباء الديون الكثير من الانعكاسات السلبية على الأمن الغذائى، ليس أقلها تقليص القدرة على استيراد الأغذية والسلع غير الغذائية التى يمكن أن تزيد من الانتاج الغذائى المحلى. ومن المفارقات أن ١٤ بلدا من بلدان الدخل المنخفض المثقلة بشدة بالديون لديها ترتيبات مع مرفق التكيف الهيكلى الممتد يمكن أن تساعدها فى دعم موازين مدفوعاتها فى مواجهة ارتفاع أسعار الحبوب، مما يؤدى الى زيادة أعباء الديون طويلة الأجل. غير أن المشكلات الناجمة عن ارتفاع مستويات الدين الخارجى تتجاوز بكثير قضية موازين المدفوعات ويبدو أن لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادى طويل الأجل بما فى ذلك نمو قطاع الزراعة.

ففى المقام الأول، أدى استخدام العائدات بالنقد الأجنبى فى خدمة الديون الى ضغط الواردات، مما أدى الى الاضرار بالصناعة نتيجة لخفض المستلزمات الأساسية المستوردة، ومن ثم نقص استخدام القدرات الصناعية. كما أثر ذلك على الزراعة من خلال الحد من واردات المستلزمات الزراعية التى لا يمكن انتاجها محليا. ولابد أن تكون التأثيرات المضاعفة للتباطؤ فى معدلات النمو القطاعى أو حتى فى معدلات النمو السلبية المؤقتة هى تأثيرات كبيرة. ومن بين هذه التأثيرات يمكن الاشارة الى انخفاض وضعف قاعدة الضرائب، بكل ما يعنيه ذلك من آثار على جباية العائدات الحكومية. وعلاوة على ذلك، انخفضت القدرة على

استيراد السلع الرأسمالية اللازمة للاستثمار. كما أن هناك تأثير الالتزامات الخاصة بخدمة الدين الخارجي على الميزانيات المحلية اذا ما تعين على الحكومات أن تلجأ الى المصادر الداخلية بأسعار فائدة مرتفعة لتمويل المصروفات العامة مما يمكن أن يؤدى فى حد ذاته الى زيادة أسعار الفائدة وانسحاب الاستثمارات خوفا من الأوضاع.

وتضر عمليات خفض المصروفات العامة أو محاولات استرداد التكاليف أشد الفئات فقرا، ولاسيما تلك التى تعيش فى المناطق الريفية، بصورة أشد مما تضر الفئات الأخرى، وذلك لأنه يمكن من الناحية السياسية خفض موظفى الصحة فى الريف بدلا من تقليل عدد المستشفيات فى المدن، على سبيل المثال، أو خفض عدد مدرسى المدارس القروية بدلا من المحاضرين فى الجامعات. ويرقى ذلك الى مستوى الغاء الاستثمارات فى الرأسمال البشرى بما ينطوى عليه ذلك من عواقب وخيمة فى المدى الطويل. ولوضع المشكلة فى اطارها الصحيح، فانه طبقا لبيانات صندوق الأمم المتحدة للطفولة، هناك حاجة الى مبلغ اضافى قدره ٩ مليارات دولار سنويا لتوفير الموارد اللازمة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لتحقيق الأهداف الرئيسية الخاصة برفع مستوى البشر التى اتفق عليها فى مؤتمر القمة العالمى للطفل الذى عقد عام ١٩٩٠، والتى من بينها حق الوصول الى مياه الشرب النقية ومرافق الصحة العامة والتعليم الابتدائى(٣٤). وكما أشير أعلاه، فان السداد الفعلى (مقابل المقرر) للديون بلغ ١٣ مليار دولار فى ١٩٩٤.

وعلاوة على ذلك، تعرضت التنمية الزراعية والامدادات الغذائية المحلية للعراقيل نتيجة لنقص التمويل اللازم للأغراض الانمائية. فقد جرى تحويل نسبة كبيرة من المساعدات الانمائية الرسمية (قدرها البعض بنحو الربع)(٣٥) الى الجهات الدائنة متعددة الأطراف لتمويل الديون المستحقة لها، وذلك بالاضافة الى المحاولات التى بذلها البنك الدولى وصندوق النقد الدولى لاعادة تمويل الديون من خلال القروض المقدمة بشروط أكثر تيسيرا، الأمر الذى كان يعنى مثلا أن عمليات الافراج عن قروض رابطة التنمية الدولية قد بلغت فى عام ١٩٩٤ نحو ٢ر٩ مليار دولار، استخدم مايقل قليلا عن ٢ مليار دولار منها لاعادة سداد ديون البنك الدولى، كما استخدم جزء من الباقى فى تمويل المدفوعات لصندوق النقد الدولى. ولم يؤد ذلك الى الحد من كمية المعونة الفعلية فحسب، بل ونوعية تلك المعونة، حيث حولت منها مبالغ متزايدة الى دعم موازين المدفوعات بدلا من خدمة الجهود الرامية الى التخفيف من حدة الفقر. ومن الواضح أن القدرة على تحقيق الأمن الغذائى قد تضررت.

وقد اتجهت أعباء الدين الخارجى الثقيلة الى الاسراع بوتيرة برامج التكيف الهيكلى، وتمثلت تكاليف التكيف فى ارتفاع دالة

---

(٣٤) نفس مصدر الحاشية ٣٣.
(٣٥) نفس مصدر الحاشية ٣٣.

سرعة التنفيذ، وتعرض النمو، عادة، للأضرار نتيجة للتكيف الرامي الى معالجة الصدمات [٣٦]. وكانت النتيجة هي أن التكيف الأكثر تدرجا يتطلب قدرا أكبر من الدعم المالي الخارجي، ومن ثم المزيد من الديون لسد الثغرة القائمة الى أن يتحقق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي.

ولا يعتبر الحد من أعباء الديون الخاصة بالبلدان منخفضة الدخل المثقلة بشدة بالديون بلسما شافيا لجميع أمراض الفقر وانعدام الأمن الغذائي، الا أن من الصعب، لدى النظر الى التأثيرات طويلة الأجل لمشكلات موازين المدفوعات والنمو، رؤية عامل ايجابي يمكن أن يكون له تأثيرات محتملة ذات حجم مماثل لهذا الحل، مادامت الموارد التي تطلق لا تستخدم بالفعل في الأغراض المعتمدة لها. وسوف تثير أية مناقشة لعملية الحد من الديون مشكلة متعلقة بالمخاطر الأخلاقية. وفي هذا السياق، يتعين الادراك بأن جهات الاقراض الثنائية ومتعددة الأطراف والتابعة للقطاع الخاص تتحمل مسؤوليات مثلها مثل الجهات التي تحصل على القروض. ولذا فان من الضروري اتباع منهج أكثر مرونة تجاه مسألة المديونية بأكملها، حيث ان جهات الاقراض قد قدمت لأسباب غير سليمة القروض للحكومات التي تفتقر الى الشرعية والتي أسقطت منذ ذلك الوقت، لتنفيذ مشروعات لا تتناسب حقيقة مع ظروف البلد المعني أو للاستهلاك أو للاستثمار حيثما لا يستطيع العائد تغطية تكاليف خدمة الديون. فلقد ارتكبت أخطاء من جانب جميع الأطراف، ويمكن تعلم الكثير من الدروس من هذه الأخطاء. فاذا كان الاهتمام المهيمن هو العمل على مساعدة أشد البلدان فقرا الحد من الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، فلابد أن يوجه هذا الاهتمام ويدعم عملية توفير الموارد للحد من صدمة الديون وليس لمجرد توجيه دعم جزئي لخدمة هذه الديون. وربما تكون الفكرة الأكثر قبولا لدى الجهات المقدمة للقروض هي الاشتراط عند اجراء أي خفض للديون استخدام نسبة متفق عليها من المنافع المتحققة بطرق متفق عليها للتخفيف من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي في المدى الطويل.

---

(٣٦) T. Killick. 1993. The Adaptive Economy: Adjustment Policies in Small, Low-income Countries. EDI Development Studies. Washington DC: World Bank.

الأمن الغذائى فى الريف والحضر: النمو مع العدالة

ينبغى أن تشمل السياسات الرامية الى تحقيق الأمن الغذائى على المستوى القطرى وبدرجة أكبر على مستوى الأسرة، فى البلدان ذات القطاع المزرعى الكبير، سياسات خاصة بالزراعة والاقتصاد الريفى تعمل فى اطارها. ويعتبر ذلك أمرا بديهيا نظرا لأن انعدام الأمن الغذائى على مستوى الأسرة فى المناطق الحضرية يتعرض فى بعض الأحيان للتجاهل. ولذا يتناول هذا القسم بعض العلاقات فيما بين الاقتصاديات الحضرية والريفية والسياسات على المستوى الكلى التى تؤثر فى كلا القطاعين. وتنطوى السياسات الخاصة بالدخل وفرص العمل وفرض الضرائب والمصروفات العامة على أهمية كبيرة، على وجه الخصوص، فيما يتعلق بضمان امكانيات الوصول الى الامدادات الغذائية. كما أن تفهم الصلات الاقتصادية فيما بين المناطق الحضرية والريفية يلقى ضوءا آخر على التأثيرات التى تحدثها تلك السياسات على الأسر فى كل هذه المناطق.

وتتمثل احدى النتائج الرئيسية للسياسات الاقتصادية التى تتحيز ضد الزراعة والتى حالت دون تطورها فى كثير من البلدان النامية، فى الارتفاع الشديد فى مدى انتشار الفقر فى الريف، ومن ثم انعدام الأمن الغذائى. وثمة نتيجة ثانية تتمثل فى أن معدل التوسع العمرانى يسير بوتيرة أسرع مما لو كانت لا توجد مثل هذه التحيزات من جانب السياسات. فأكثر من ثلاثة أرباع الفقراء فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفى جنوب آسيا يعيشون فى المناطق الريفية. وعلى الرغم من التوسع العمرانى السريع الذى يقرب من ٦ فى المائة سنويا فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى منذ ١٩٦٠، والذى أدى الى اقامة نحو ثلث السكان فى المناطق الحضرية، فان الحجم المطلق لسكان الريف مازال يتزايد(٣٧). وتنخفض مستويات التوسع العمرانى فى جنوب وجنوب شرق آسيا انخفاضا طفيفا عما هى عليه فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتقل معدلات النمو السنوى لسكان المدن عن ٤ فى المائة. وعلى الرغم من أن التوسع العمرانى يزيد كثيرا عن ذلك فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى (أكثر من ٧٠ فى المائة)، فان نسبة كبيرة من الفقراء تعيش فى المناطق الريفية. ولذا فان تحقيق الأمن الغذائى يتطلب توافر سياسات تشجع على تنمية الاقتصاد الريفى. غير أن حجم أعداد الفقراء لا ينبغى أن يخفى حقيقة أنه يتعين على الحكومات أيضا أن تعالج مشكلة خطيرة ومتزايدة تتعلق بانعدام الأمن الغذائى بين قطاعات كبيرة من سكان الحضر، وهى مشكلة اتخذت أبعادا أكثر خطورة بالنظر الى مقتضيات سياسات الاصلاح الهيكلى(٣٨). كما ينبغى

---

(٣٧) M. B. Gleave ed. 1992. Tropical African Development. Harlow, United Kingdom, Longman Scientific and Technical; New York, John Wiley and Sons Inc:

(٣٨) انظر: Demery and Squire الحاشية ٢٥ صفحة ٣٥٥ اللذين لاحظا أن القرائن تشير الى أن الفقر فى المدن قد ازداد زيادة كبيرة. كما يؤكد هذان المؤلفان استمرار مشكلة البيانات على الرغم من الزيادة التى حدثت أخيرا فى عدد المسوحات الأسرية.

ألا يغيب عن البال أن عدم الاتساق في التعاريف الموضوعة ونقص البيانات يؤديان الى عدم كفاية المعلومات عن الانتشار الحقيقي للفقر وانعدام الأمن الغذائي في المدن مقابل الريف، وعن تأثيرات التوسع العمراني المطرد على انعدام الأمن الغذائي في المدن:

«التحيز لصالح المدن في الكثير من السياسات الحكومية الخاصة بالأمن الغذائي يتواكب مع التحيز للمناطق الريفية في الكثير من البحوث المفصلة عن الأمن الغذائي. فمن المسلم به منذ فترة طويلة أن حكومات البلدان النامية أكثر استجابة لفقراء المدن منها لفقراء الريف الأخفت صوتا. ولقد تعرضت عمليات التحيز للمدن في سياسات الأغذية لانتقادات من جانب الدوائر البحثية وكان ذلك عن حق ولاسيما اذا كانت التحويلات التي تؤثر في استهلاك الأغذية يجري تمويلها بواسطة فقراء الريف من خلال الضرائب المقنعة والصريحة على الزراعة» (٣٩).

ولا يعتبر التفريق بين الاقتصاد الحضري (٤٠) والاقتصاد الريفي من الأعمال التقليدية لخبراء الاقتصاد الذين يميلون الى الاعتقاد بأن أي نظام يتألف من الاقتصاد الكلي عند أعلى مستوى تجميعي، ومجموعة من القطاعات، الزراعة والصناعات التحويلية والصناعات التجهيزية والخدمات، عند المستوى الأول للافضاض. غير أن التحليلات التي أجريت بهذه الطريقة تفترض ضمنا وجود مجموعة متماسكة وكاملة من الصلات فيما بين القطاعات المختلفة، وهو الأمر الذي من الواضح أنه ليس كذلك في الكثير من البلدان النامية. وربما يكون التفريق بين الحضر والريف تقسيما أكثر فائدة لأغراض التحليل والسياسات، وهو تفريق له مغزى بالنسبة للبلدان في مختلف مراحل التنمية. ويعتبر ذلك مفيدا بصورة خاصة في اطار البلدان الأقل تقدما بالنظر الى أن الصلات بين الاقتصاديات الريفية والحضرية ككل، ولا سيما من خلال أسواق العمل والأغذية، أكثر أهمية في كثير من الأحيان، من تلك الصلات القائمة بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية بحسب تعريفها التقليدي. وبأسلوب آخر، فان انعدام تنمية

---

(٣٩) J. Von Braun. 1987. Food Security Policies for the Urban Poor. Reprint No. 169. Washington, DC, IFPRI, from A. Kopp, ed. 1987. Scientific Positions to meet the Challenge of rural and urban Poverty in Developing Countries، وقائع مؤتمر نظمته المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ومركز بحوث التنمية الاقليمية في جامعة يوستس ليبيج، جيسين، ألمانيا ٢٢-٢٦ يونيو/ حزيران ١٩٨٧، هامبورج.

(٤٠) لا يوجد أي تعريف للحضر من حيث حجم المدن. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تضم التعاريف الأهمية الادارية والتجارية ومعايير النشاطات غير الزراعية. وعلى ذلك فان التوسع العمراني، في سياق البلدان النامية، يتسم بتنوع القاعدة الاقتصادية مع الانخفاض النسبي في الاعتماد على الزراعة أكثر مما يتعلق بالحجم. أنظر: M. B. Gleave, الحاشية ٣٧.

القطاعات غير الزراعية فى الاقتصاد الريفى يعنى عدم وجود سوى صلات رئيسية قليلة فى أحد القطاعات مثل قطاع التجهيز، يمكن أن تتجاوز التقسيم الى حضرى وريفى، وتشكل صلات مشتركة مع القطاع الزراعى. كذلك فان قطاع الخدمات الحضرى لا يكون له سوى صلات رأسية مماثلة قليلة مع عملية توفير الخدمات فى المناطق الريفية، فالصلات بين الاقتصاد الحضرى بصفة عامة والقطاع الزراعى تتم فى كثير من الأحيان من خلال التوزيع وربما يكون ذلك فى شكل توزيع السلع المستوردة.

كذلك فان التفريق بين الحضر والريف ذو صلة بالبلدان التى تمر بمرحلة تحول من التخطيط المركزى الى اقتصاديات السوق، حيث أدت اصلاحات السياسات الزراعية الى تأثيرات خطيرة على الاقتصاد الريفى. فلقد كان توفير الكثير من الخدمات الاقتصادية والاجتماعية فى المناطق الريفية، مثل صيانة الطرق الريفية، ومدارس الحضانة، والمرافق الثقافية والترويحية، يقع فى السابق على عاتق المزارع الجماعية والتعاونية التى تحظى بقدر كبير من الاعانات، ولذا فان تحويل الحيازات الزراعية للقطاع الخاص ترك فراغا من حيث توفير الخدمات الريفية. وفى نفس الوقت، فان خفض الاعانات الزراعية بصورة شديدة أدى الى تقلص الصناعات مع ما يتصل بذلك من بطالة ريفية وهجرة الى المدن على الرغم من أن هناك، فى بعض اقتصاديات التحول، قرائن قوية على حدوث هجرة كبيرة من العمال المتعطلين غير المهرة من القطاع الصناعى الى الزراعة فى بعض المناطق.

ومازالت الزراعة، فى معظم البلدان النامية، تعتبر الدعامة الرئيسية للاقتصاد الريفى، كما أنها، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، المصدر الرئيسى للدخل فى الريف. ولذا كان هناك اتجاه الى التشديد على الحاجة لتنمية الزراعة فى حد ذاتها، وذلك استنادا الى الحجة التى تقول ان ندرة رأس المال، فى الاقتصاديات التى تطغى عليها الزراعة، تحد من قدرة المناطق الحضرية على استيعاب العمال المهاجرين من الزراعة. وعلى ذلك فان نمو الزراعة وما يتصل بها من أعمال تجارية ريفية يعد أداة رئيسية يمكن بواسطتها زيادة فرص العمل والدخل على نطاق واسع. وتعتبر التغييرات التكنولوجية التى تعزز القدرة الانتاجية للأراضى، الوسيلة الرئيسية الى زيادة الانتاجية الزراعية، ومن ثم انخفاض أسعار الأغذية الاستهلاكية وارتفاع الدخل القومى. كذلك فان لانخفاض أسعار الأغذية تأثيرات مضاعفة على الدخل القومى نظرا لأنه لن يتعين زيادة الأجور فى المدن بنفس القدر الذى كان يتعين تنفيذه بدون انخفاض أسعار الأغذية، ومن ثم فان ذلك يؤدى، بدوره، الى زيادة فرص العمل والانتاج فى الاقتصاد بأسره. وللنمو الزراعى تأثيرات مضاعفة أخرى. فالزيادة فى الانتاج الزراعى تسفر عن طلب فعال فى البضائع والخدمات التى ينتجها الاقتصاد المحلى غير الزراعى مما يؤدى الى تحول الأسعار النسبية (نسب

التبادل التجارى) الى مصلحة القطاعات غير الزراعية، فى حين يجرى تحويل الموارد، بما فى ذلك اليد العاملة ورأس المال، من الزراعة الى الاستخدامات غير الزراعية الأمر الذى يؤدى الى تشجيع النمو فى القطاعات غير الزراعية.

وتتضمن الدراسات التجريبية قرائن على التأثيرات الايجابية للاستراتيجيات الانمائية التى تتصدرها الزراعة حيثما يكون ذلك ملائما(٤١).

غير أن هذه المسألة هى أكثر تعقيدا مما تبدو. غير أن تركيز التنمية القطاعية على الزراعة، وهو الأمر الذى يصبح أكثر حدة، بالنظر الى التحيزات ضد الزراعة لمصلحة القطاعات الأخرى، يخفى حقيقة أن الزراعة كقطاع تعمل بصورة غالبة فى سياق الاقتصاد الريفى، وهو بند فرعى معقد من الاقتصاد القومى يتجاوز أى قطاع بمفرده. كما أن ذلك يتجاهل ارتفاع وتنامى اعتماد فقراء الريف على مصادر الدخل غير الزراعى مثل الحرف اليدوية والخدمات والتحويلات والأجور غير الزراعية التى تعادل فى مجموعها أو ربما تتجاوز الحصة من الدخل الزراعى(٤٢). ولا تقتصر هذه الظاهرة على فقراء الريف المعدمين، بل تضم أيضا نسبة كبيرة من صغار المزارعين الذين هم من المشترين الصافين للأغذية. ولذا فان معالجة مشكلة انعدام الأمن الغذائى فى الريف تتطلب بوضوح تنمية الاقتصاد الريفى ككل وليس مجرد الزراعة. وسوف يسهم ذلك فى معالجة انعدام الأمن الغذائى الحضرى من خلال زيادة الامدادات الغذائية بأسعار منخفضة.

وتتصل القطاعات الأخرى من الاقتصاد الريفى بالقطاع الزراعى من خلال الصلات الخلفية والأمامية بالاضافة الى التأثيرات المضاعفة على الاستهلاك والانتاج. ويلاحظ Van Braun أن «استعراض الصلات الزراعية وغير الزراعية فى المناطق الريفية فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يشير الى أن التأثيرات المضاعفة للنمو الزراعى تبدو كبيرة على الرغم من أنها أقل بعض الشئ مما هى عليه فى بعض البلدان الآسيوية» (٤٣). ويعنى ذلك أن التدابير المتعلقة بالسياسات فى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على وجه الخصوص تحتاج الى أن توجه نحو تنمية الصلات فى المقام الأول بدلا من مجرد زيادة تلك القائمة بالفعل وذلك اذا أريد أن تفضى التنمية الزراعية الى توسيع قاعدة نمو الاقتصاد الريفى. واذا ما أريد دمج القطاع الزراعى فى الاقتصاديات القطرية والدولية (أنظر «السياسات الاقتصادية التى لها علاقة بالتجارة» صفحة ٣٥٣).

---

(٤١) يرد موجز مستفيض لذلك فى T. L. Vollrath. 1994. The role of agriculture and its prerequisites in economic development. Food Policy,19(5): 469-478

(٤٢) J. Von Braun 1989. The importance of non- agricultural income sources for the rural poor in Africa and implications for food and nutrition policy: Reprint No, 189. Washington DC. IFPRI. from PEW/Cornell lecture series on Food and Nutrition Policy.

(٤٣) نفس مصدر الحاشية ٤٢.

وفى نفس الوقت، تتطلب التنمية الزراعية ذاتها اقامة هذه الصلات وتوسيع نطاقها باستمرار فى اطار الاقتصاد الريفى ومع الاقتصاديات القطرية (الحضرية والدولية). ويفتح ذلك المجال أمام زيادة فرص العمل الريفى والدخل. فعلى سبيل المثال، سوف يكون هناك، على جانب امدادات المستلزمات (الصلات الخلفية)، طلبا متزايدا على البضائع الرأسمالية مثل الأدوات والآلات الزراعية فضلا عن مستلزمات الخدمات المتصلة بذلك. وتشمل الصلات الأمامية عوامل مثل تسويق الانتاج وتجهيز الأغذية. كما يمكن أن تتولى المناطق الريفية انتاج بعض البضائع الاستهلاكية التى سوف يتزايد الطلب عليها مع نمو الطلب الزراعى (والطلب الريفى غير الزراعى فى الحقيقة).

ويمكن أن يكون للتركيز على تنمية الاقتصاد الريفى، مع قيام التنمية الزراعية بدور قوة الدفع له، منافع كبيرة للاقتصاد الحضرى فى المدى البعيد. فالوضع فى كثير من البلدان النامية التى لا توجد بها تنمية عريضة القاعدة، وضع صعب فى الوقت الحاضر. اذ شجع انعدام النمو فى الاقتصاد الريفى الهجرة من الريف الى الحضر بمعدلات تتجاوز القدرة الاستيعابية لقطاع العمل الرسمى فى المدن. كذلك فان الدعم الذى يقدم للأغذية فى المدن يعتبر تشجيعا اضافيا وخاصة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى وبعض الأقاليم الأخرى، حيث أدى الهيكل الزراعى مزدوج النمط الى حدوث فقر وعوز شديدين فى المناطق الريفية. فعلى سبيل المثال، يرى Gleave، وهو يتطلع الى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أن المستويات والمعدلات الحالية للتوسع العمرانى وحجم المدن الرئيسية فى شبه القارة ليست نتيجة للتنمية الاقتصادية بل انعكاسا لانعدام هذه التنمية ... فالمشكلات تشمل «العمالة والبطالة والاسكان وتكدس المواصلات وامدادات الكهرباء وامدادات المياه والصرف الصحى والتخلص من المخلفات» (٤٤). (ويتناقض ذلك بصورة شديدة مع البلدان الصناعية الجديدة فى آسيا حيث زاد التوسع العمرانى بما يتفق وفرص العمل). وقد أدت سياسات الحد من الطلب التى تشكل جزءا من كثير من برامج التكيف الهيكلى(٤٥)، الى تفاقم هذا الموقف الذى يتسم بالفعل بالصعوبة ولاسيما فى المناطق الحضرية، كما أن خفض فرص العمل فى القطاع العام، والحد من اعانات الأغذية، وفرض الضرائب غير المباشرة، وانخفاض الأجور الحقيقية، لها تأثيرات سلبية واسعة النطاق على فقراء المدن مع ما يرافق ذلك من الارتفاع فى حجم انتشار انعدام الأمن الغذائى فى المدن. ويؤدى خفض فرص العمل والأجور الحقيقية فى القطاع الرسمى الى زيادة العرض من

---

(٤٤) نفس مصدر الحاشية ٣٧ المنشورة على الصفحة رقم ٣٧٦.

(٤٥) يمكن العثور على تحليل نظرى وتجريبى للعناصر المختلفة لبرامج التكيف الهيكلى وتأثيراتها على الفقر فى F. Stewart. 1995. Adjustment and Poverty: options and choices. London and New York, Routledge.

اليد العاملة فى القطاع غير الرسمى مما يمارس ضغوطا هبوطية على عائدات العمل. ويحدث ذلك على الرغم من ارتفاع أسعار الأغذية، وهو الارتفاع الذى يسبب عادة زيادة فى الأجور، وذلك لأن اليد العاملة فى القطاع غير الرسمى ليست منظمة بالشكل الذى يجعلها تمثل بوضوح طلبا فعالا لارتفاع الأجور. وتكفل الصلات مع القطاع الريفى، وذلك أساسا من خلال أسواق العمل والأغذية والتحويلات، انتقال بعض من هذه التأثيرات السلبية الى الاقتصاد الريفى.

ولذا يعد النمو طويل الأجل، عريض القاعدة للاقتصاد شرطا أساسيا للنهوض بالأمن الغذائى. وينبغى أن يشمل ذلك بالضرورة تنمية الاقتصاد الريفى بأكمله، الأمر الذى يتطلب تنمية القطاع الزراعى، وتعزيز الصلات فيما بين قطاعات الاقتصاد الريفى وفيما بين الاقتصاد الريفى والاقتصاد الحضرى تعزيزا كبيرا. غير أن النمو فى حد ذاته، وان كان ضروريا، ليس كافيا. فلا بد أن يقترن النمو بالعدالة بالنسبة لجميع سكان الريف أو الحضر، وذلك بالنظر الى أنه حتى اذا كانت الأعداد المطلقة لأولئك الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى أكبر فى المناطق الريفية، فان هناك أيضا الكثير من السكان فى المناطق الحضرية يعانون من نقص التغذية. ولذا فانه بالنظر الى الصلات فيما بين المناطق الحضرية والريفية، سوف يكون للفقر وانعدام الأمن الغذائى فى احدى هاتين المنطقتين تأثيرات سلبية على المنطقة الأخرى. وسوف يتطلب النمو المقترن بالعدالة، فى المدى الطويل، سيطرة الفقراء، الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى، بصورة أكبر على الموارد حتى يمكن تقاسم المنافع الناجمة عن النمو بصورة متكافئة، الأمر الذى سيؤدى فى حد ذاته الى المزيد من النمو. أما فى المستقبل القريب، فهناك تدابير السياسات التى يمكن تنفيذها لتحسين أوضاع الأمن الغذائى الخاصة بأشد الفئات فقرا [٤٦] مع مراعاة الحاجة الى حماية الفئات الأكثر حساسية من التأثيرات السلبية لبرامج التكيف الهيكلى مع اتاحة الفرصة لتحقيق المنافع طويلة الأجل التى ستسفر عنها البرامج بالنسبة لنمو الاقتصاد بأكمله.

فرض الضرائب: يتأثر الفقراء تأثيرا كبيرا بسياسات فرض الضرائب. فالتغييرات التى تجرى على قاعدة الضرائب التى تزيد من العائدات الحكومية من خلال فرض ضرائب غير مباشرة بدلا من المباشرة تؤثر بصفة عامة، بصورة غير تناسبية، على الفقراء. فالضرائب المباشرة تميل الى أن تكون تصاعدية، فى حين أن الضرائب غير المباشرة تعتبر انحدارية اذا فرضت على البضائع والخدمات التى يشتريها الفقراء (الأغذية والنقل العام والوقود اللازم للطهى) أو اذا ما فرضت ضرائب على المستلزمات الخاصة بهذه البضائع والخدمات. ويمكن أن تصمم الضرائب

---

(٤٦) يقدم F. Stewart، نفس مصدر الحاشية ٤٥، عرضا أكثر تفصيلا للمناقشات اللاحقة.

غير المباشرة بصورة تجعلها تصاعدية اذا ما فرضت على البضائع والخدمات الكمالية. وعلى ذلك فانه فى حين يزيل خفض أعباء الضرائب غير التناسبية، المباشرة منها وغير المباشرة، على قطاع الزراعة، بعضا من التحيزات ضد الزراعة وضد الريف، التى نجمت عن السياسات السابقة، فان استبدالها بضرائب تصمم بطريقة غير ملائمة يمكن أن يؤدى الى زيادة التحيز واسع النطاق ضد الفقراء.

المصروفات العامة : تتسم السياسات التى تطبق على المصروفات العامة بنفس الأهمية التى تتسم بها السياسات الخاصة بفرض الضرائب. اذ يمكن خفض المصروفات العامة من أجل المحافظة على الانفاق على الخدمات الحيوية مثل التعليم الابتدائى والرعاية الصحية الأولية فى كل من المناطق الحضرية والريفية. ومن الأيسر بالطبع تحقيق ذلك اذا كان الاقتصاد فى حالة نمو، على الرغم من أن ذلك قد يعنى أيضا انخفاضا مؤقتا فى الانفاق الفردى. ويفرض النمو السلبى صعوبات أكثر تعقيدا، الا أن من الممكن اسناد الأولوية لتلك الخدمات التى تحتاجها بقوة الفئات شديدة الفقر. وكثيرا ما يكون هناك من الناحية العملية، تحيز لصالح الفئات الدخلية العليا والمتوسطة من سكان الحضر مع منح الانفاق على المستشفيات والتعليم الثانوى والجامعى أولوية أعلى من تلك التى تسند لضمان حصول الفئات شديدة الفقر فى المناطق الحضرية والريفية على المستوى الأساسى من الخدمات دون مقابل، حيث أنهم بدون ذلك لايستطيعون تحمل أعبائها، والتى تعد ضرورية لتنمية رأس المال البشرى (٤٧).

وهناك حاجة الى الاستثمارات فى البنية الأساسية ورصد مخصصات فى الميزانية لصيانة هذه البنية وذلك من أجل تحقيق الأهداف الانمائية فى المدى الطويل، اذ تبين أن اهمال الصيانة يعتبر خطأ اقتصاديا فادحا.

وينبغى النظر لدى تحديد خيارات المصروفات العامة فى توفير اعانات الأغذية، وهى آلية مهمة لتحويل الدخل الى الأسر الفقيرة حيث تخصص غالبية الدخل للانفاق على الأغذية. فلقد أفادت الاعانات الغذائية فى معظم الأحيان المستهلكين فى المناطق الحضرية، وكانت عامة فى كثير من الحالات. ولأسباب تتعلق بالميزانية، الى حد كبير، تحول الاتجاه عن الاعانات العامة الى الاعانات الموجهة، وأنفق الكثير من الوقت والجهد لوضع خطط التوجيه. ولا جدال فى أن الاستعاضة عن الاعانات العامة باعانات موجهة قد قللت من التكاليف، الا أن نجاح الاعانة الموجهة فى تحقيق التغطية الكاملة للفئات المستهدفة يعد أمرا أقل وضوحا. ويحدد Stewart أربعة أسباب رئيسية لذلك: نقص المعلومات عن الخطط الموجهة فيما بين الفئات المستهدفة، وتكاليف الحصول على الاستحقاقات فى الخطط الموجهة،

---

(٤٧) أنظر الحاشية رقم ٢٥.

واشتراطات الاستحقاق التى تستبعد بعض الفقراء مثلما تستبعد غير الفقراء، والخاصية الاجتماعية (٤٨). وعلى الرغم من أن اجراء تحليل محدود للمردودية التكاليفية للتدخلات الموجهة قد يكون أمرا ايجابيا، فان هذا الأسلوب لا يراعى التكاليف الفعلية لاستبعاد بعض أولئك الذين هم فى حاجة الى الاعانات، والتى تشمل الخسائر قصيرة الأجل وطويلة الأجل فى انتاجية العمل والتأثيرات فيما بين الأجيال الناجمة عن سوء تغذية الأمهات والكفاءة الانجابية. وثمة نقطة أخرى تتمثل فى أنه على الرغم من أن الاعانات العامة قد تفيد فى بعض الحالات الفئات الأكثر غنى، من حيث الأرقام المطلقة، (مثلما تفيد عملية دعم الأسعار الزراعية كبار المزارعين بالأرقام المطلقة) فان الفوائد التى تعود على الفئات الأكثر فقرا من حيث التأثيرات الدخلية، هى منافع أكبر نظرا للارتفاع الشديد فى نسبة الدخل الذى ينفق على الأغذية. وعلاوة على ذلك فانه اذا كانت التغطية الخاصة بخطط اعانات الأغذية، سواء كانت عامة (بمعنى أن جميع المشترين للقمح ومنتجات القمح المستوردة مثلا يستفيد من الاعانات) أو موجهة لا تمتد الى المناطق الريفية فضلا عن المناطق الحضرية، فان غالبية الفقراء لن تستفيد، فى جميع الأحوال، من هذه الاعانات. وكان الاعتقاد التقليدى السائد هو أن فقراء الريف، باعتبارهم من منتجى الأغذية، سوف يحصلون بصورة أفضل على منافعهم فى شكل ارتفاع الأسعار الزراعية، غير أنه بالنظر الى أن نسبة كبيرة من فقراء الريف (سواء كانوا من العاملين فى الزراعة شبه المعيشية أو من العمال المعدمين) ليست من المشترين الصافيين للأغذية فى كثير من البلدان النامية، فان زيادة أسعار الأغذية سوف تميل فى غالب الأحيان الى تجاوز التأثيرات الدخلية الناجمة عن ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية تسليم المزرعة. وعلى ذلك فان تقديم الاعانات الغذائية والشكل الذى يتخذه هذا التقديم يعتبران من العناصر المهمة التى تحدد الأمن الغذائى بصورة مباشرة، والقدرة، من خلال تعزيز انتاجية العمل والتأثيرات الدخلية، على الاستفادة من فرص تحسين أوضاع الأمن الغذائى على مستوى الأسرة.

السياسات الحكومية وسوق العمل : يتمثل المورد الوحيد الذى يمتلكه الكثير من السكان الفقراء فى قوة عملهم، وهى القوة التى تعتبر محدودة فى كثير من الأحيان نتيجة لكونها غير ماهرة أو شبه ماهرة فى أحسن الظروف. وعلاوة على ذلك فان انتاجية قوة العمل هذه قد ينتقص منها سوء التغذية واعتلال الصحة ونقص فرص التعليم والتدريب المتاحة. ومع ذلك فان النمو الذى يستند الى فرص العمل يوفر أنجع الوسائل لمعالجة الفقر وانعدام الأمن الغذائى فى كل من المناطق الحضرية والريفية (٤٩).

(٤٨) نفس مصدر الحاشية ٤٥.

(٤٩) أنظر: Demery and Squire، الحاشية ٢٥.

ويتطلب ذلك وجود سياسات حكومية تعمل على الارتقاء بانتاجية العمل، وتمكين الفقراء من الوصول الى فرص العمل (٥٠). وازالة أو تجنب التحيزات ضد اليد العاملة فى أسواق عناصر الانتاج، والعمل، لدى ترتيب الاصلاحات المتعلقة بالسياسات، على ابطاء التعديلات فى أسواق العمل بالمقارنة بأسواق رأس المال. وقد تبين للبنك الدولى:

«أن الكثير من البلدان تعمل على خفض أسعار الواردات من السلع الرأسمالية (من خلال خفض التعريفات الجمركية والمبالغة فى أسعار الصرف)، وتقدم اعفاءات ضرائبية على الاستثمارات فى المعدات الرأسمالية، واعانات للقروض، وكلها عوامل تميل الى خفض أسعار رأس المال. وكثيرا ما تؤدى أسعار الطاقة المدعمة الى تفاقم هذا التحيز، كما أن لها، بالاضافة الى ذلك، عواقب بيئية معاكسة. وعلى النقيض من ذلك، تميل ضرائب الضمان الاجتماعى، ولوائح العمل، وارتفاع الأجور (ولاسيما فى الصناعات التى يكون فيها التنافس بين المنتجين ضعيفا) الى زيادة تكاليف اليد العاملة فى القطاع الرسمى. وتنحو سياسات سوق العمل عادة الى رفع مستويات المعيشة أو الحد من الاستغلال. ولكن هذه السياسات تعمل فى الواقع على زيادة تكاليف العمل فى القطاع الرسمى والحد من الطلب على اليد العاملة. وقد تبين من الدراسات التى أجريت فى السبعينات والثمانينات أن لوائح ضمان العمل تقلل الطلب طويل الأجل على اليد العاملة بنسبة تقدر بنحو ١٨ فى المائة فى الهند و ٢٥ فى المائة فى زمبابوى. غير أن القطاع الرسمى لا يضم الا قدرا ضئيلا من الفقراء. غير أن الحكومات، بعملها على تحسين مستويات معيشة العمال، تقلل من فرص العمل فى القطاع الرسمى، وتزيد من امدادات اليد العاملة المتاحة للقطاعات الريفية وغيرها من القطاعات الحضرية غير الرسمية، ومن ثم تقلل من دخل اليد العاملة حيث توجد أغلبية الفقراء» (٥١).

ولا يستوعب العمل الرسمى، فى معظم البلدان النامية، سوى نسبة ضئيلة من اليد العاملة المتوافرة، ويتفاقم هذا الوضع فى ظل برامج التكيف الهيكلى. وادراكا من بعض الوكالات مثل منظمة العمل الدولية والبنك الدولى، لأهمية القطاع غير الرسمى، تدعو بصورة متزايدة الى اتباع سياسات تعزز من

---

(٥٠) تعد تكاليف وسائل النقل العام وتوافرها حيثما يتركز الفقراء على مشارف المناطق الحضرية، كما هو الحال فى كثير من البلدان النامية، من العوامل الرئيسية التى تتحكم فى قدرة هؤلاء الفقراء على الحصول على فرص العمل.
World Bank. 1994. World Development Report 1994. New York, Oxford University Press.

(٥١) World Bank. 1990. World Development Report 1990. New York, Oxford University Press.

القطاع غير الرسمى من خلال الحد من القيود المفروضة على هذا القطاع أو الغاء هذه القيود حتى اذا كان لذلك بعض الجوانب السلبية فى الأجلين القصير الى المتوسط.

«ولا يوجد بديل أمام البلدان النامية سوى تعبئة استثمارات كافية لتحقيق معدل مرتفع من النمو المعتمد على كثافة اليد العاملة. ويعتبر توفير فرص العمل أداة فريدة لتحقيق هذا الهدف، نظرا لأنه عنصر حيوى فى عملية تكوين الثروات، كما أنه فى نفس الوقت أكثر الآليات كفاءة فى توزيع الدخل. غير أن تهيئة الظروف لاقامة نظام للنمو يزيد الى أقصى حد من فرص العمل، ويحد من البطالة والحرمان، تتطلب وجود استراتيجية متسقة للحد من الفقر»(٥٢).

وقد نفذت الحكومات، بمشاركة وكالات دولية فى بعض الأحيان، مجموعة كبيرة من برامج توفير فرص العمل بدرجات متفاوتة من النجاح (٥٣). فهذه البرامج توفر، فى أحسن الظروف، فرص العمل المنتج لأشد الفئات فقرا. ويقصد بالمنتج هنا، هو أن العمل الذى ينفذ ينشئ بنية أساسية اجتماعية مفيدة مثل الطرق وامدادات المياه ومرافق الصحة العامة، أو يعالج بعض المشكلات التى تواجه الموارد مثل نوعية الأراضى والرى. وفى حين أن التمويل الحكومى أو الدولى (نقدا أو بأجر فى شكل أغذية) قد يوفر الموارد اللازمة، فان من الممكن فى بعض الأحيان اشراك القطاع الخاص فى عملية التنفيذ الفعلى. فمن الأيسر، فى كثير من الأحيان، فى البلدان التى تمر بمختلف مراحل التنمية، اقامة بنية أساسية عن أن تضمن صيانتها عندما يتم نقل مسؤولياتها الى مستوى آخر من الحكومة دون توفير التمويل الاضافى لذلك. وعلى الرغم من أنه يبدو أن معظم الخطط قد نفذت فى المناطق الريفية، فانه لا يوجد أى سبب كامن يحول دون تصميم خطط مناسبة للمناطق الحضرية. وتعتمد أهمية الموقع، الى حد كبير، على قدرة قوى العمل على الانتقال من الناحيتين المادية والمالية. ويعتبر التخطيط أمرا مهما، وذلك لأسباب تتعلق بالميزانية بالاضافة الى أسباب تتعلق بالدعم المؤسسى والفنى اللازم لتحقيق النجاح. ولابد من تزويد أية سياسات تهدف الى النهوض بالأمن الغذائى بمعلومات عن الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائى وأماكنهم، فضلا عن الطريقة التى يمكن بها أن تنجح فى عملية معالجة انعدام الأمن الغذائى.

ان كيفية رصد هذه الأوضاع، وما هو الذى ينبغى رصده بالضبط، يعدان من القرارات التى يتعين على الحكومات أن تتخذها فى ضوء الظروف الخاصة السائدة فى بلدها، ويمكن للوكالات

---

(٥٢) J. Von Braun, ed. 1995. Employment for poverty reduction and food security. Washington, DC, IFPRI.

(٥٣) يتضمن المصدر السابق الذى أعده Von Braun عرضا جيدا لأنواع البرامج التى جرى تجربتها فى مختلف البلدان والأقاليم والدروس التى يمكن استخلاصها منها.

الدولية أن تساعد فى هذا المضمار. ويتضمن الاطار ١٩ عرضا لمبادرة مهمة، اضطلعت بها منظمة الأغذية والزراعة وصندوق انقاذ الطفولة، فيما يتعلق برصد أوضاع الطوارئ وتحليلها، ويمكن الاستفادة من هذه المبادرة فى نهاية المطاف فى الأوضاع الأكثر روتينية.

الخلاصة

لقد أكد هذا الفصل أن النمو الاقتصادى (حتى النمو المقترن بالعدالة) لا يستطيع بمفرده أن يحل جميع مشكلات الفقر وانعدام الأمن الغذائى وسوء التغذية. غير أنه يتعذر، بدون النمو المقترن بالعدالة، تصور وجود أية حلول على الاطلاق. فلكى تطبق السياسات الخاصة بالنمو المقترن بالعدالة، يتعين توافر ارادة سياسية للقيام بهذا العمل، ولكن الحكومات فى كل مكان تصل الى السلطة وتحتفظ بها من خلال تحالفات مصالح مختلفة، وسوف يتعذر عندما تستند هذه المصالح الى قاعدة ضيقة للغاية، نتيجة لانعدام سيطرة قطاعات كبيرة من المجتمع على الموارد، بما فى ذلك الوصول الى السلطة السياسية، اتخاذ قرارات تكون ضد هذه التحالفات. وتشير التجارب الى أن اعادة توزيع الموارد تكون أيسر عندما يكون الاقتصاد بأكمله فى مرحلة نمو. كذلك فان التأييد السياسى للتدابير التى تفيد الفقراء سوف يكون أيسر اذا كانت الفائدة سوف تعم بعض الشئ غير الفقراء أيضا. وعلى ذلك، فان الاستعاضة مثلا عن اعانات الأغذية العامة باعانات موجهة أدت فى بعض الأحيان الى فقد التأييد السياسى للبرنامج. ويتعين على الحكومات أن تتخذ قرارات صعبة بشأن الخيارات والحلول الوسط الواقعية التى تقع ضمن سلطتها. فالمستشارون السياسيون، بل وخبراء الاقتصاد، لا يمكنهم فى التحليل النهائى تقديم

المشورة الا فيما يتعلق بالخيارات والنتائج المحتملة.

«لقد كان أصحاب الرؤى يعظون ضد أنانية البشر منذ آلاف السنين دون نجاح كبير ... غير أن التوجه الى المصالح الذاتية، طويلة الأجل، للأقوياء، قد يكون أكثر فعالية، فى بعض الأحيان، من الاعتماد على أريحيتهم وحبهم للغير. فتوافر يد عاملة حسنة التغذية وممتلئة الصحة وعالية الثقافة يعد أمرا حيويا لتحقيق الأرباح والازدهار فى المستقبل. فالفقر والجوع يولدان الجريمة والأمراض والاضطرابات والثورات والحروب. فالفقراء يصنعون العادات السيئة. ومن ناحية أخرى فان تدمير البيئة يحرم الأجيال القادمة من حقها فى الحياة. ان جميع هذه الحقائق معروفة جيدا، غير أنها لم تكن كافية لخلق الاصرار السياسى على تطبيق استراتيجيات فعالة لاستئصال الفقر والجوع أو حماية البيئة بصورة كافية حتى فى البلدان الغنية، ناهيك عن البلدان الفقيرة، حيث تتسم القيود الاقتصادية والفنية بدرجة أكبر من الشدة» (٥٤).

وفى حين يبدو من الضرورى ابراز المشكلات التى يتوقع مقابلتها خلال عملية تحقيق الأمن الغذائى للجميع، ينبغى ألا يغيب عن البال أن نتذكر رغم ذلك أن المنجزات التى تحققت حتى الآن فى كثير من البلدان كانت كبيرة. ويعرف علم الاقتصاد، على النطاق الشعبى، بأنه علم كئيب، الا أن السياسات الاقتصادية السليمة التى تركز على النمو المقترن بالعدالة اضطلعت بدورها فى تحقيق قصص النجاح هذه ويمكن ان تستمر فى الاضطلاع بذلك فى المستقبل.

---

(٥٤) نفس مصدر الحاشية رقم ٥ المنشورة على الصفحة رقم ٣٢٣.

الاطار رقم ١٩

رسم خرائط المخاطر : أداة جديدة لتقدير مستوى الأمن الغذائى

يعمل صندوق انقاذ الطفولة بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة فى مشروع يموله الاتحاد الأوروبى لتصميم طريقة كمبيوترية للانذار المبكر عن المجاعات، تتسم بقدر أكبر من الموثوقية. وتشمل المنهجية التى تنطوى عليها هذه الطريقة استخدام منهج الاقتصاد الغذائى الأسرى فى تقييم الأمن الغذائى، بغرض توفير معلومات عن التغييرات التى تحدث فى الحصول على الأغذية، بدلا من مجرد معلومات عن التغييرات فى الكميات المتوافرة منها. وتهدف هذه الطريقة، من خلال ذلك، الى مراعاة مصادر الدخل المتباينة للأسر الريفية، ومختلف الطرق التى تتبعها للتغلب على الظروف التى تهدد بزيادة انعدام الأمن الغذائى. ويستطيع المشروع أن يعالج بيانات من مجموعة واسعة من المصادر، بما فى ذلك وجهات نظر الخبراء والمعلومات غير الرسمية عن الظروف المحلية التى تعد ذات أهمية كبيرة، بالنظر الى أن مصادر البيانات الرسمية محدودة من حيث شمولها وذات طابع تجميعى شديد ولا تراعى كثيرا التعقيدات التى تنطوى عليها النظم الغذائية على المستوى الصغير.

ووفقا للمعلومات الأساسية المستمدة من صندوق انقاذ الطفولة عن هذا المشروع الذى ما زال فى مرحلة الاعداد، يتكون النموذج من ثلاثة عناصر:

- قاعدة بيانات مزودة بوصف لكل اقتصاد من اقتصاديات الأغذية (محدد على أساس كل مستوطنة متجانسة وعناصر الانتاج والتسويق) بعد دراسته من حيث مصادره العادية للامدادات الغذائية، والاتجاه الى الفوائض أو العجز وموقع وخصائص الأسواق التى تستخدم فى التجارة والتى تباع فيها قوى العمل.
- قدرة على تغيير الخصائص المتعلقة بالسياق الأشمل، أى الأسعار وفرص الوصول الى الأسواق.
- قدرة على تحليل المعلومات لاستنباط سلسلة من المخرجات تشير، اذا ما أخذت معا، الى مدى ضعف كل منطقة، أى التأثيرات المحتملة للظروف المحددة على فرص الحصول على الأغذية فى كل اقتصاد من اقتصاديات الأغذية.

كما يسفر النموذج عن معلومات فى شكل خرائط وأشكال بيانية وتقارير مكتوبة تحدد المناطق التى فى احتياج نسبى، مع تقديرات لنسبة السكان الذين يعانون من نقص الأغذية، ودرجة هذا النقص. وعلى الرغم من أن نموذج رسم خرائط المخاطر قد صمم للانذار المبكر عن المجاعات، ويعد أداة مفيدة للغاية لهذا الغرض، فانه من المرجح أن يكون لهذا المنهج استخدامات أوسع بكثير، فان تأثيرات الكوارث الطبيعية مثل الجفاف أو الفيضانات، أو الكوارث التى من صنع الانسان مثل الحروب، تصلح لهذا النمط من التحليل مثلها مثل الأنماط العادية لانعدام الأمن الغذائى. وعلى ذلك يمكن تعديل هذا النموذج فى المستقبل كى يصلح لمساعدة الحكومات فى رصد أوضاع الأمن الغذائى فى المناطق المعروف أنها من المناطق التى تعانى من الانعدام الشديد نسبيا للأمن الغذائى، وذلك على أساس روتينى، وتقييم نتائج السياسات التى تهدف الى تحسين الأمن الغذائى.

الفصول الخاصة من حالة الأغذية والزراعة

جرت العادة على أن تتضمن هذه الدراسة فصلا أو فصولا خاصة تعالج مشكلات ذات طابع بعيد المدى، الى جانب معالجة التطور العالمي فى الأغذية والزراعة. وفيما يلي بيان الفصول الخاصة التى تضمنتها الطبعات العربية:

١٩٧٠
الزراعة فى مستهل عقد التنمية

١٩٧١
تلوث المياه وأثره فى الأحياء المائية وصيد الأسماك

١٩٧٢
التعليم والتدريب من أجل التنمية
التعجيل بالبحوث الزراعية فى البلاد النامية

١٩٧٣
الاستخدام الزراعي فى البلاد النامية

١٩٧٤
السكان وامدادات الأغذية والتنمية الزراعية

١٩٧٥
عقد التنمية الثاني للأمم المتحدة: استعراض وتقييم منتصف العقد

١٩٧٦
الطاقة والزراعة

١٩٧٧
حالة الموارد الطبيعية والبيئة البشرية وعلاقتها بالأغذية والزراعة

١٩٧٨
مشاكل الأقاليم النامية واستراتيجياتها

١٩٧٩
الغابات والتنمية الريفية

١٩٨٠
مصايد الأسماك العالمية وقانون البحار

١٩٨١
استعراض الحالة فى أقل البلدان نموا وفى العالم
تخفيف حدة الفقر فى الريف

١٩٨٢
الانتاج الحيواني: من منظور عالمى

١٩٨٣
دور المرأة فى تنمية الزراعة

١٩٨٤
تضخم المدن: تحد متزايد أمام الأغذية والزراعة فى البلدان النامية

١٩٨٥
استعراض أوضاع الأغذية والزراعة لمنتصف العقد

١٩٨٦
تمويل التنمية الزراعية

١٩٨٧ – ١٩٨٨
الأولويات المتغيرة فى حقل العلوم والتكنولوجيا الزراعية فى البلدان النامية

١٩٨٩
التنمية القابلة للاستمرار وادارة الموارد الطبيعية

١٩٩٠
التكيف الهيكلى والزراعة

١٩٩١
السياسات والقضايا الزراعية: دروس الثمانينات وافاق التسعينات

١٩٩٢
المصايد البحرية وقانون البحار: عقد من التغيير

١٩٩٣
سياسات المياه والزراعة

١٩٩٤
التنمية الحرجية ومشكلة السياسات

١٩٩٥
التجارة بالسلع الزراعية: هل تدخل عصرا جديدا؟

دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مجموعة الدراسات المعنية بالسياسات، قسم تحليل السياسات
اصلاحات السياسات والقطاع الزراعى

65 Agricultural stabilization and structural adjustment policies in developing countries (A.H. Sarris, 1987)

66 Agricultural issues in structural adjustment programs (R.D. Norton, 1987)

84 Measures of protection: methodology, economic interpretation and policy relevance (P.L. Scandizzo, 1989)

90 The impact of stabilization and structural adjustment policies on the rural sector – case-studies of Côte d'Ivoire, Senegal, Liberia, Zambia and Morocco (P. Salin and E.-M. Claassen, 1991)

95 Guidelines for monitoring the impact of structural adjustment programmes on the agricultural sector (A.H. Sarris, 1990)

96 The effects of trade and exchange rate policies on production in agriculture (C. Kirkpatrick and D. Diakosavvas, 1990)

98 Institutional changes in agricultural product and input markets and their impact on agricultural performance (A. Thomson, 1991)

99 Agricultural labour markets and structural adjustment in sub-Saharan Africa (L.D. Smith, 1991)

100 Structural adjustment and household welfare in rural areas – a micro-economic perspective (R. Gaiha, 1991)

103 The impact of structural adjustment on smallholders (J.-M. Boussard, 1992)

104 Structural adjustment policy sequencing in sub-Saharan Africa (L.D. Smith and N. Spooner, 1991)

105 The role of public and private agents in the agricultural sector of developing countries (L.D. Smith and A. Thomson, 1991)

115 Design of poverty alleviation strategy in rural areas (R. Gaiha, 1993)

124 Structural adjustment and agriculture: African and Asian experiences (A. de Janvry and E. Sadoulet, 1994)

125 Transition and price stabilization policies in East European agriculture (E.-M. Claassen, 1994)

128 Agricultural taxation under structural adjustment (A.H. Sarris, 1994)

131 Trade patterns, cooperation and growth (P.L. Scandizzo, 1995)

134 Rural informal credit markets and the effectiveness of policy reform (A.H. Sarris, 1996)

135 International dynamics of national sugar policies (T.C. Earley and D.W. Westfall, 1996)

136 Growth theories, old and new, and the role of agriculture in economic development (N.S. Stern, 1996)

دراسات البيئة والتنمية المستدامه

107 Land reform and structural adjustment in sub-Saharan Africa: controversies and guidelines (J.-Ph. Platteau, 1992). French version: Réforme agraire et ajustement structurel en Afrique subsaharienne: controverses et orientations.

110 Agricultural sustainability: definition and implications for agricultural and trade policy (T. Young, 1992)

121 Policies for sustainable development: four essays (A. Markandya, 1994)

132 The economics of international agreements for the protection of environmental and agricultural services (S. Barrett, 1996)

- Halting degradation of natural resources. Is there a role for rural communities? (J.-M. Baland and J.-Ph. Platteau, 1996). Published by Oxford University Press.

دراسات قيد الاعداد

- The implications of regional trading arrangements for agricultural trade (T. Josling)
- Temporary trade shocks and structural adjustment in sub-Saharan Africa (J. Harrigan)
- Growth and trade: an investigative survey (P.L. Scandizzo and M. Spinedi)
- Elasticity of supply response by farmers in developing countries: the role of institutional constraints (A. de Janvry and E. Sadoulet)
- Economic development and environmental policy (S. Barrett)
- The role of group size and homogeneity in collective action, with special reference to common property resource arrangements (J.-Ph. Platteau and J.-M. Baland)

يمكن الحصول على نسخ من دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكتابة الى:

Distribution and Sales Section
Information Division
Food and Agriculture Organization of the United Nations
Viale delle Terme di Caracalla
00100 Rome
Italy

السلاسل الزمنية لحالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٦
شروط وتعليمات استخدام القريص

تحتوى دراسة «حالة الأغذية والزراعة لعام ١٩٩٦» على قريص حاسبى مزود ببيانات سلسلة زمنية تتعلق بقرابة ١٥٠ بلداً، بالاضافة الى برنامج FAOSTAT TS يتيح الاضطلاع على هذه السلسلة الزمنية.

البرنامج FAOSTAT TS

يتيح هذا البرنامج الوصول بسرعة وسهولة الى قواعد البيانات الخاصة بسلاسل زمنية لبيانات مرتبة على أساس سنوى. والبرنامج ييسر الاستعمال حتى لمن لايملك خبرة فى استخدام الحاسب الآلى، ولايتطلب تشغيله الاستعانة ببرامج اضافية خاصة باللوحات الجدولية (Spread sheets)، أو الرسومات البيانية، أو قواعد البيانات. فبرنامج FAOSTAT TS يعمل كلية بنظام قائمة الاختيارات (Menu). ولذا فانه لايحتاج الى تعلم أى أساليب لاصدار الأوامر للحاسب. وبوسع مستخدم البرنامج أن يستعرض محتوياته، وأن يطبع مايعن له من رسومات وجداول، وأن يعد رسومات بيانية متعددة العلاقات، وأن يطوع الخطوط الاتجاهية وينقل البيانات لاستخدامها فى برامج أخرى. وبرنامج FAOSTAT TS ثلاثى اللغات (الانجليزية والفرنسية والاسبانية) ويستخدم فيه الشكل الشائع لقائمة الاختيارات.

والبرنامج يندرج فى نطاق الملكية العامة ويمكن توزيعه مجانا. غير أن ملفات البيانات المصاحبة للبرنامج تدخل ضمن حقوق المنظمة، وعلى مستخدم البرنامج أن يشير الى أن المنظمة هى مصدر البيانات. وقد توفر المنظمة قدرا محدودا للغاية من الدعم لمستخدمى هذا البرنامج والبيانات المصاحبة له، ولكن ليس بوسعها أن تساعد المستخدمين الذين يعدلون البرنامج أو ملفات البيانات. وتعلن المنظمة عدم مسؤوليتها عن جميع عمليات تطويع البرنامج أو البيانات بهدف استخدامها فى أغراض أخرى.

المتطلبات الفنية لتشغيل البرنامج

يتطلب برنامج FAOSTAT TS حاسبا من طراز IBM أو حاسبا شخصيا متوافقا معه ذا قرص صلب من طراز DOS 3.0 أو من طراز أقوى، و ٣٠٠ كيلوبايت من ذاكرة التوصل العشوائى (RAM)، وقدرة على التعامل مع الرسومات. ويوفر البرنامج امكانية استعمال الرسومات، وتناسب هذه الامكانية جميع موفقات الرسومات الشائعة (من طراز VGA، أو EGA، أو MCGA، أو CGA، أو Hercules، أحادى اللون).

ويمكن أن يطبع FAOSTAT TS الرسومات على المصفوفات النقطية من طراز Hewleltt- Packard و Epson،

وعلى طابعات الليزر المتوافقة. واذا اراد المستخدم أن يستعمل البرنامج مع طابعات أخرى عليه أن يقوم بتمكين خدمته الحاسبية الخاصة بطباعة الرسومات، قبل بدء تشغيل البرنامج. ومن هذه الخدمات GRAPHICS. COM من طراز DOS 2.0 أو الاصدارات اللاحقة.

ولما كان برنامج FAOSTAT TS يستخدم نماذج الرسومات DOS فينبغي- عند تشغيله بنظام «نوافذ ميكروسوفت» MS-Windows أو نظام OS / 2- تهيئته للعمل بدورة كاملة في شاشة DOS.

تركيب البرنامج

قبل تشغيل برنامج FAOSTAT TS، عليك أن تركب البرنامج الحاسبي وملفات البيانات على قرصك الصلب. وينفذ التركيب آليا من خلال خدمة INSTALL. BAT التي يحتوى عليها القريص.

- للتركيب، من مسير: A الى المسير: C، على سبيل المثال، اتبع الخطوات التالية:
  - ضع القريص في المسير A،
  - اطبع: A ثم اضغط على ENTER،
  - اطبع: C STALL، واضغط على ENTER،
  - اضغط على أي مفتاح.

وبذلك يتكون الدليل C:\SOFA96، وبعد التركيب، ستكون بالفعل في هذا الدليل.

الدخول الى برنامج FAOSTAT TS

- لبدء برنامج FAOSTAT TS، اذا لم تكن بالفعل في C:\SOFA96 (كالحالة بعد التركيب)، غيّر هذا الدليل:
  - اطبع CD\SOFA96 ثم اضغط على ENTER،
  - ثم من أمر البداية في دليل SOFA96 اطبع SOFA96 ثم اضغط على ENTER.

ستظهر على الشاشة رسومات بعنوان البرنامج ثم القائمة الرئيسية.

- اذا لم يبدأ برنامج FAOSTAT TS أو لم تظهر الرسومات بصورة صحيحة، أو كان من الصعب قراءة القوائم، فقد لايكون حاسبك متوافقا مع الوظائف المفترضة المتاحة في برنامج FAOSTAT TS. وقد يكون من المفيد في هذه الحالة استخدام خيار آخر لخط الأوامر. ويمكن أن تحاول بدء تشغيل FAOSTAT TS بواسطة البارامتر E- كي تحجب استخدامه لذاكرة موسعة (اطبع SOFA96-E) كما يمكن أن تفرض استخدام رسم أو نص معين بطباعة اسمه كبارامتر (مثلا، EGA-، سيفرض استخدام نمط الرسومات EGA).

اختيار اللغة

- الانجليزية هي اللغة المفترضة الأصلية لبرامج FAOSTAT TS . وحتى تغير اللغة الى الفرنسية أو الأسبانية:
  - اذهب الى قائمة الملفات (FILE)،
  - اختر بند اللغة (LANGUAGE) باستخدام مفتاح السهم (m) ثم اضغط على ENTER،
  - اختر اللغة التي تريدها من اللغات

المعروضة على الشاشة ثم اضغط على ENTER.

ستظل اللغة التى اخترتها هى اللغة المفترضة لعمل البرنامج حتى تختار لغة أخرى.

استعراض قوائم الاختيارات

تتألف الخانة الأفقية للقائمة الرئيسية من الاختيارات التالية: الملفات (FILE) والبيانات (DATA)، والرسومات (GRAPH)، والجداول (TABLE)، والمساعدة (HELP). ولاحظ أن معظم خيارات القائمة ستظل محجوبة لايتسنى استخدامها الى أن تفتح ملف بيانات.

- استعرض القوائم باستخدام مفاتيح الأسهم (i m o k) التى تتيح لك التنقل فى اتجاهات مختلفة مع التظليل الضوئى لكل بند تنتقل اليه. عندما تختار بندا معينا اضغط على ENTER. وللرجوع عن اختيار اضغط على مفتاح الافلات (ESC).
- اذا كان لديك جوّال (ماوس Mouse)، يمكنك اختيار بنود القائمة بواسطة مؤشر الجوّال الذى يظهر على الشاشة. والمفتاح الأيسر للجوال هو الذى يختار البند أما مفتاحه الأيمن فهو للافلات ESC.

وبعد اختيار القائمة التى تريدها، تظهر بنودها مرتبة رأسيا مع التظليل الضوئى للبند الأول الذى سيشكل عندئذ اختيارا ممكنا.

- وتتوافر فى جميع أجزاء البرنامج عدة مفاتيح تنفذ أوامر سريعة:

المفتاح	العمل
F1	- مفتاح المساعدة (HELP) ويظهر نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق.
ESC	- مفتاح الافلات (Escape): للخروج من البند المختار حاليا من القائمة أو الخروج من الشكل أو الجدول المعروض حاليا على الشاشة.
Alt+N	- مفتاح الملاحظات (Notes): يظهر ملاحظات على النص مرتبطة بملف البيانات الحالى، اذا كان ملف النص متوافرا. ويمكن تنقيح النص. غير أن الملاحظات لن تظهر فى نفس وقت عرض أحد الرسومات.
ALT+X, ALT +Q	- مفتاح (Exit)، للخروج من FAOSTAT TS مباشرة دون الحاجة الى المرور بخطوات الخروج المعتادة.

المساعدة

- ستترى فى أسفل الشاشة نصا مساعدا مرتبطا بمضمون السياق. اذا ضغطت على مفتاح F1 ستحصل على مساعدة توضيحية بشأن البند المظلل ضوئيا فى ذلك الوقت.

• اختر بند المساعدة Help من القائمة الرئيسية للحصول على المعلومات المساعدة. وتوفر قائمة المساعدة معلومات عن البرنامج، والموضوعات المتعلقة بالمساعدة، وبيانات عن مصدر البرنامج، فى البند "About".
• تتيح البنود داخل قائمة المساعدة نفس نوافذ المساعدة التى يمكن الحصول عليها بالضغط على مفتاح F1 فى أى شاشة من شاشات القائمة:
- البند FAOSTAT TS يبين خواص البرنامج العامة واجراءات الحصول على المساعدة،
- وبند الموضوعات TOPICS يظهر الموضوعات التى يمكن تقديم المساعدة بشأنها،
- والبند "About" يتضمن معلومات عن مصدر البرنامج.

فتح ملف بيانات

• لكى تظهر قائمة بملفات البيانات المتاحة فى برنامج FAOSTAT TS:
- اذهب الى قائمة الملفات FILE،
- اختر البند OPEN.

وستظهر جميع ملفات البرنامج FAOSTAT TS الموجودة فى الدليل الحالى. فى البداية ستوجد الملفات الخاصة بالتقرير SOFA96 فقط. ويمكن استخدام ملفات البيانات الأخرى لبرنامج FAOSTAT PC، الصيغة 3.0، مع برنامج FAOSTAT TS.

• استخدام مفاتيح الأسهم سيتيح لك التنقل بين الملفات مع التظليل الضوئى لكل ملف تنتقل اليه، اذهب الى الملف الذى تريد رؤيته واضغط على ENTER ليعُرض أمامك. وستظهر الملفات مشفوعة بتاريخ آخر صيغة لها. ويمكنك أيضا أن تصل الى اختيارك بطباعة الأحرف الأولى من اسم الملف. وعندئذ ستظهر فى الركن الأيسر الأسفل من القائمة مجموعة الأحرف المتتالية التى يبحث البرنامج بواسطتها عن الملف المختار.
• ويمكنك تغيير مسيّر القرص والدليل المفترضين، وذلك من قائمة الملف باختيار الدليل أو المسيّر الذى تريده.

اذا فتح ملف بيانات جار، سيؤدى تحميل ملف جديد الى اعادة السلاسل الزمنية TS الى بدائلها المفترضة (الاتجاه الزمنى، بغير خطوط اتجاهية، بغير وحدات أو مقياس نوعى للمستخدم). ولايمكن تحميل سوى ملف واحد فى وقت واحد. وبمجرد أن تختار ملفا، يتم تنشيط جميع بنود القائمة.

اختيار سلسلة بيانات

• استخدم قائمة البيانات DATA لاختيار أو تعديل سلسلة بيانية أو لادراج اتجاه احصائى.
• اختر سلسلة بيانات باختيار اسم بلد وعنصر بيانات من القوائم التى يمكنك تحريكها لأعلى أو أسفل على الشاشة. ويظهر المدخل الأول قائمة بأسماء البلدان، ويظهر المدخل الثانى قائمة بأسماء بنود البيانات، والثالث قائمة بأسماء عناصر البيانات.

اذا طبعت الأحرف الأولى من اسم بلد فى احدى القوائم، ستقفز خانة البنود

حتى تصل الى الاسم المنشود: فمثلا :
- اطبع NEW للوصول الى اسم New Zealand (اذا كانت موجودة)،
- اضغط على ENTER لاختيار الاسم المظلل ضوئيا.

عرض الرسومات وخيارات الرسومات

تتيح لك قائمة الرسومات GRAPH رؤية البيانات على هيئة رسم بياني. ويمكنك اظهار الاتجاهات الزمنية، وأشكال الجداول أو الأعمدة. وتتيح لك بنود الخيارات المدرجة في اطار قائمة الرسومات GRAPH تغيير سلسلة البيانات الظاهرة على الشاشة أو أسلوب عرضها.

فمثلا، لاظهار رسم بياني للبيانات المختارة:
- اذهب الى قائمة الرسومات GRAPH،
- اختر بند العرض Display.

كثير من خيارات تعديل الرسم أو حفظه أو طباعته لاتكون متاحة الا وقت عرض الرسم على الشاشة. ضع في اعتبارك أن تستخدم مفتاح المساعدة F1 كتذكير لخياراتك.

مفاتيح عمل الرسومات:

لديك عدة خيارات عند عرض رسم من الرسومات:
- اضغط على مفتاح ESC للخروج من الرسم والعودة الى القائمة الرئيسية.
- اضغط على F1 للحصول على مساعدة بشأن مفاتيح العمل الخاصة بالرسومات. ويتضمن اطار المساعدة قائمة بالاختيارات المتاحة وقت عرض الرسم على الشاشة. ويجب عليك الخروج من هذا الاطار قبل القيام باختيار ما.
- لتغيير السلسلة المعروضة، اضغط على مفاتيح الأسهم أو على مفتاحي PAGE UP أو PAGE DOWN.
- يتيح لك المفتاح (+) أن تضيف عددا أقصاه ثلاث سلاسل أخرى الى السلسلة المعروضة. ولحذف أي منها، اضغط على المفتاح (-). وفيما يلي الطريقة التي تكون بها رسوم بيانية عن علاقات متعددة:
  - إعرض سلسلة أولى،
  - اضغط على مفتاح + لاضافة سلسلة لاحقة الى الرسم البياني.
- اضغط على A لاظهار جدول لبيانات المحور الى جانب الاحصاءات. اضغط على T لاظهار جدول البيانات الاتجاهية المدرجة، والقيم المتبقية، والاحصائيات المدرجة (اذا اخترت خطا اتجاهيا، أنظر أدناه).
- يتيح لك المفتاح INS أن تدرج نصا في الشكل مباشرة. ولدى ادراج النص، اضغط على F1 للحصول على المساعدة بشأن خيارات النص المتاحة لك. ويمكنك أن تطبع نصا صغيرا أو كبيرا، أفقيا أو رأسيا.
- كي تطبع رسما، اضغط على P واختر من القائمة التي ستظهر على الشاشة الطابعة التي تريدها. والمادة المطبوعة ليست سوى تفريغ للمعروض على الشاشة، ولذا تكون نوعيتها محدودة.

• حتى تحفظ رسما لطباعته أو لرؤيته فى وقت لاحق اضغط على S. وستحفظ صورة الرسم فى الصيغة الشائعة للشكل PCX. ويمكنك أن تستخدم برنامج PRINTPCX أو أى برنامج حاسبى آخر لرؤية أو طباعة صور متعددة فى وقت لاحق. كما يتيح لك برنامج PRINTPCX أن تحول صور PCX الملونة الى صور أبيض وأسود مما يجعل من الملائم ادراجها فى وثيقة معدة بواسطة جهاز لمعالجة الكلمات.

ادراج الخطوط الاتجاهية

• كى تدرج وظيفة احصائية لسلسلة بيانات، اختر FIT من قائمة البيانات DATA. وستتيح لك الخيارات المدرجة فى اطار البند FIT أن تختار نوع الوظيفة، وحدود سنوات البيانات التى سيجرى ادراجها، وسنة الاسقاط النهائى لوضع تنبؤ احصائى.

• يمكن اعداد رسم بيانى لتنبؤ احصائى بادراج خط اتجاهى (باختيار البند LINE فى اطار FIT) مع الاسقاط (باختيار البند PROJECTION فى اطار FIT). استخدم مفتاح + لاضافة سلسلة بيانات جديدة الى الرسم الذى يمكن تكوينه ببضع ضغطات على المفاتيح.

أشكال الرسومات البيانية

• تتيح لك الخيارات المتوافرة فى اطار قائمة الرسومات GRAPH أن تغير المدى السنوى أو أسلوب عرض الرسم (الخياران LIMITS و STYLE، على التوالى)، أو التحول من اتجاه زمنى الى جدول أو صورة عمود بيانات (VIEWPOINT). وخيار VIEW-POINT وسيلة سهلة لمقارنة البيانات الخاصة بسنة معينة.

نقطة الرؤية VIEWPOINT

• اذا أردت أن تتحول من عرض سلسلة زمنية لعرض شكل عام سواء لأسماء الجداول أو لأسماء الأعمدة فى سنة معينة، اختر البند VIEWPOINT من قائمة الرسومات GRAPH. وهذا سيتيح لك أن تقارن البيانات عبر الجداول أو الأعمدة فى سنة معينة. ولرسم الشكل اختر البند DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH. ويتعلق أول الأشكال بالسنة الأخيرة للبيانات التاريخية. ولتغيير السنة، استخدم مفاتيح الأسهم. اضغط على F1 للحصول على المساعدة.

• وللحصول على صورة للجداول (صورة للبيانات عبر البلدان)، يمكنك أن تختار الجداول التى تريد عرضها أو أن تترك لبرنامج FAOSTAT TS أن يختار الأعضاء الواردين فى أول القائمة ويعرضهم بالترتيب. ويمكن أن يظهر فى كل صورة عدد يصل الى ٥٠ بندا.

واذا اخترت بند الأعضاء الواردين فى أول القائمة TOP MEMBERS بدلا من بند الأعضاء المختارين SELECTED MEMBERS، سيقوم برنامج FAOSTAT TS باظهار القيم الواردة فى الملف وبعرض رتب من القيم على هيئة جداول أو أعمدة.

رؤية الجداول

• تتيح لك قائمة الجداول TABLE أن ترى البيانات على هيئة جداول، وأن تحدد الجداول الفرعية التى يمكن حفظها ونقلها الى برامج حاسبية أخرى.

– اذهب الى قائمة الجداول TABLE.

– اختر بند تصفح البيانات BROWSE DATA لرؤية جداول البيانات المختلفة التى يحتوى عليها الملف الجارى.

• عند رؤية الجداول، سيظهر شريط للمساعدة فى أسفل الشاشة. اضغط على مفتاح PAGEUP أو مفتاح PAGEDOWN لتغيير الجدول المعروض أو اضغط على ALT+1 أو ALT+2 لاختيار البند الذى تريده من قائمة الجداول. استخدم مفاتيح الأسهم لتحريك الأعمدة والصفوف.

بيانات السلسلة

• واذا اخترت بند بيانات السلسلة SERIES DATA فى اطار قائمة الجداول TABLE ستظهر لك أحدث سلسلة بيانات مختارة، بما فى ذلك الملخصات الاحصائية. وهذه هى سلسلة البيانات المستخدمة فى اعداد الرسم البيانى. وحتى تغير السلسلة، عليك أن تقوم باختيار بند جديد من قائمة البيانات DATA.

• ويمكن أيضا عرض بيانات السلسلة بينما تعرض الشاشة أحد الرسومات، وذلك بالضغط على الحرف A. اذا تم رسم أكثر من سلسلة واحدة، فستظهر السلسلة الأخيرة فقط. ويمكن تعديل مدى السنوات المستخدمة فى السلسلة والاحصائيات من خلال البند LIMITS المتاح فى اطار قائمة الرسومات GRAPH.

• كى ترى قوائم احصائيات صور الجداول أو الأعمدة، اختر البند VIEWPOINT فى اطار قائمة الرسومات GRAPH. ويمكنك أن ترى بسرعة قائمة من الجداول الأعلى من حيث القيم (مثلا، البلدان الأعلى استهلاكا للسلع) باختيار جدول من البند VIEWPOINT واختيار البند TOP MEMBERS (الأعضاء الواردون فى أول القائمة). ثم اختر البند SERIES DATA من قائمة الجداول TABLE لرؤية القائمة، أو اختر بند العرض DISPLAY من قائمة الرسومات GRAPH لاظهار الرسم.

البيانات الاتجاهية

• اذا اختير البند FIT (من قائمة البيانات DATA) للحصول على اتجاه زمنى، فان القيم التى تؤلف الاتجاه يمكن عرضها عن طريق اختيار بند البيانات الاتجاهية TREND DATA. وقد أدرجت ملخصات احصائية للسلاسل الأصلية وللاتجاه وكذلك للقيم المتبقية (الاتجاه ناقصا القيم الأصلية). وتتحرك هذه القائمة الى أعلى وأسفل بمفاتيح الأسهم، ويمكن التنقل بين البيانات المعروضة فى رسم ذى محورين والبيانات الاتجاهية، بواسطة المفتاحين A و T.

تصدير (نقل) البيانات

- يتيح لك بند التصدير EXPORT الوارد فى اطار قائمة الملفات FILE أن تنقل بيانات FAOSTAT TS الى ملفات أخرى أو أن تكّون جداول مجمعة تجميعا خاصا لرؤيتها أو طباعتها. وباختيار البند EXPORT ستقفز الى مجموعة أخرى من القوائم.
- لاختيار الجداول والأعمدة التى تريد رؤيتها أو حفظها اذهب الى قائمة البيانات DATA. اختر البنود التى تريدها بواسطة المفتاح (+). وكى تقوم بالغاء جميع خياراتك بسرعة يمكنك أن تختار RESET MARKS.
- لترتيب البيانات أو رؤيتها أو حفظها أو طبعها اذهب الى بنود الخيارات الواردة فى اطار EXPORT (فى قائمة الملفات FILE):

- بند الرؤية VIEW: يُظهر ملفا نصيا مؤقتا للبيانات المختارة. وهذه طريقة سهلة لرؤية مجموعة فرعية من الجداول والأعمدة فى ملف FAOSTAT TS ويمكن استخدامها أيضا لرؤية تأثيرات بند الاتجاه Orientation والاخراج الفنى Layout قبل استخدام بندى الحفظ والطبع.
- البند احفظ SAVE: يظهر قائمة من صيغ الملفات بما يتيح لك أن تحفظ خياراتك من البيانات فى جدول. وسيطلب منك تحديد اسم الملف. واذا أردت نقل بيانات FAOSTAT TS لاستخدامها مع برنامج آخر، استخدم هذا البند من بنود القائمة.
- البند اطبع PRINT: يطبع اختياراتك الحالية من الجداول والأعمدة، وكثير من الطابعات تطبع أكثر من خمسة أعمدة من بيانات FAOSTAT TS. اختر البند VIEW للتحقق من عرض الجدول قبل طباعته.
- بند الاخراج الفنى LAYOUT: يتيح لك عرض السنوات أفقيا عبر الصفوف أو رأسيا عبر الأعمدة. والبديل المفترض المتاح هو العرض الرأسى عبر الأعمدة.
- للرجوع الى القائمة الرئيسية لبرنامج FAOSTAT TS أو لمحو اختياراتك وتكوين مزيد من الجداول، عد الى الخيار «ارجع» RETURN.

عمل الملاحظات

- لقراءة أو تنقيح المعلومات النصية المتعلقة بملفات البيانات الحالية، اختر البند NOTES من قائمة الملفات FILE. كما يمكنك استدعاء بند الملاحظات بالضغط على مفتاحى ALT+N، وهو اختيار متاح فى أى قائمة من القوائم. ويتيح لك البند ملاحظات NOTES قراءة أو تنقيح نص مرتبط بملف البيانات.

الخروج ، وهيكل DOS

يتيح لك البند DOS SHELL المتاح فى اطار قائمة الملفات FILE أن تعود الى DOS مؤقتا لكن مع الاحتفاظ ببرنامج FAOSTAT TS فى الذاكرة. وهذه ليست طريقة الخروج العادية من البرنامج. ولكنها قد تفيدك اذا احتجت الى

تنفيذ أمر DOS وكنت تريد العودة الى نفس ملف البيانات. ويجرى اسقاط ملف البيانات نفسه من الذاكرة واعادة تحميله عند العودة، وبذلك تكون القيم المفترضة سارية (أنظر الملف FILE أعلاه).

الخروج من برنامج FAOSTAT TS

• للخروج من FAOSTAT TS:

- اذهب الى قائمة الملفات FILE،
- اختر البند اخرج EXIT.

وهناك طريقتان مختصرتان للخروج من البرنامج من أى شاشة تقريبا، وذلك باستخدام المفتاحين ALT+X أو المفتاحين ALT+Q.

وكلاء بيع مطبوعات المنظمة في البلاد العربية

تونس
Société tunisienne de diffusion,
5, avenue de Carthage, Tunis

الصومال
"Samater's"
P.O. Box 936
Mogadishu

جمهورية مصر العربية
The Middle East Observer
٤١ شارع شريف – القاهرة

المغرب
La Librairie Internationale
70 Rue T'ssoule
B. P. 302 (RP)
Rabat
Tel. (07) 75-86-61

البلاد الأخرى
في البلاد التي ليس بها وكلاء لبيع مطبوعات المنظمة
يمكن طلب هذه المطبوعات من:

Distribution and Sales Section,
Food and Agriculture Organization of the
United Nations,
Viale delle Terme di Caracalla,
00100 Rome, ITALY
Tel. (39-6) 52251
Fax (39-6) 52253152
Telex 625852/625853/610181 FAO I
E-mail: publications-sales@fao.org

«*حالة الأغذية والزراعة*» تقرير سنوى تصدره منظمة الأغذية والزراعة عن أحدث التطورات التى تؤثر على حالة الزراعة فى العالم. وكما جرت العادة، يعرض التقرير مجموعة من الحقائق والأرقام عن أوضاع الزراعة فى العالم ويستعرض المناخ الاقتصادى المحيط بالقطاع الزراعى. وبالاضافة الى ذلك، تتناول طبعة هذا العام من «حالة الأغذية والزراعة» أربعة موضوعات مختارة هى: الزراعة الحضرية، تكنولوجيا المعلومات والزراعة، خطر التصحر، خدمات دعم الزراعة.

ويتناول استعراض الحالة فى الأقاليم الاتجاهات والقضايا ذات الأهمية للزراعة فى مختلف أقاليم البلدان النامية، مع التركيز على بوركينا فاسو وكولومبيا وباكستان ومناطق الحكم الذاتى الفلسطينية. كما يحوى هذا الفصل استعراضا لتطورات عملية الاصلاح فى اقتصاديات التخطيط المركزى سابقا فى أوروبا الوسطى والشرقية ودول الاتحاد السوفييتى سابقا، مع التركيز على بيلاروس وجمهورية مولدوفا. ثم ينتهى الفصل بعرض وتحليل لقانون الزراعة الجديد فى الولايات المتحدة.

ويتناول الفصل الخاص هذا العام بعض جوانب الاقتصاد الكلى التى لها علاقة بمشكلة تحقيق الأمن الغذائى. فعلاوة على استكشاف السياسات التى تشكل مناخ الاقتصاد الكلى الذى يؤثر فى الأمن الغذائى، يناقش هذا الفصل العوامل والسياسات التى تسهم فى النمو الاقتصادى العام وتحقيق الأمن الغذائى مع استخلاص مختلف انعكاساتها على اقتصاد الريف والحضر.

وبداخل هذا العدد من «حالة الأغذية والزراعة» مجموعة كبيرة من السلاسل الزمنية باللغات الانكليزية والفرنسية والاسبانية على قريص كمبيوترى. وتتضمن هذه السلاسل بيانات عن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك فى نحو ١٥٠ بلدا ومجموعات البلدان والأقاليم. وتتناول برامج FAOSTAT TS عرضا وتحليلا مبسطين لهذه البيانات.

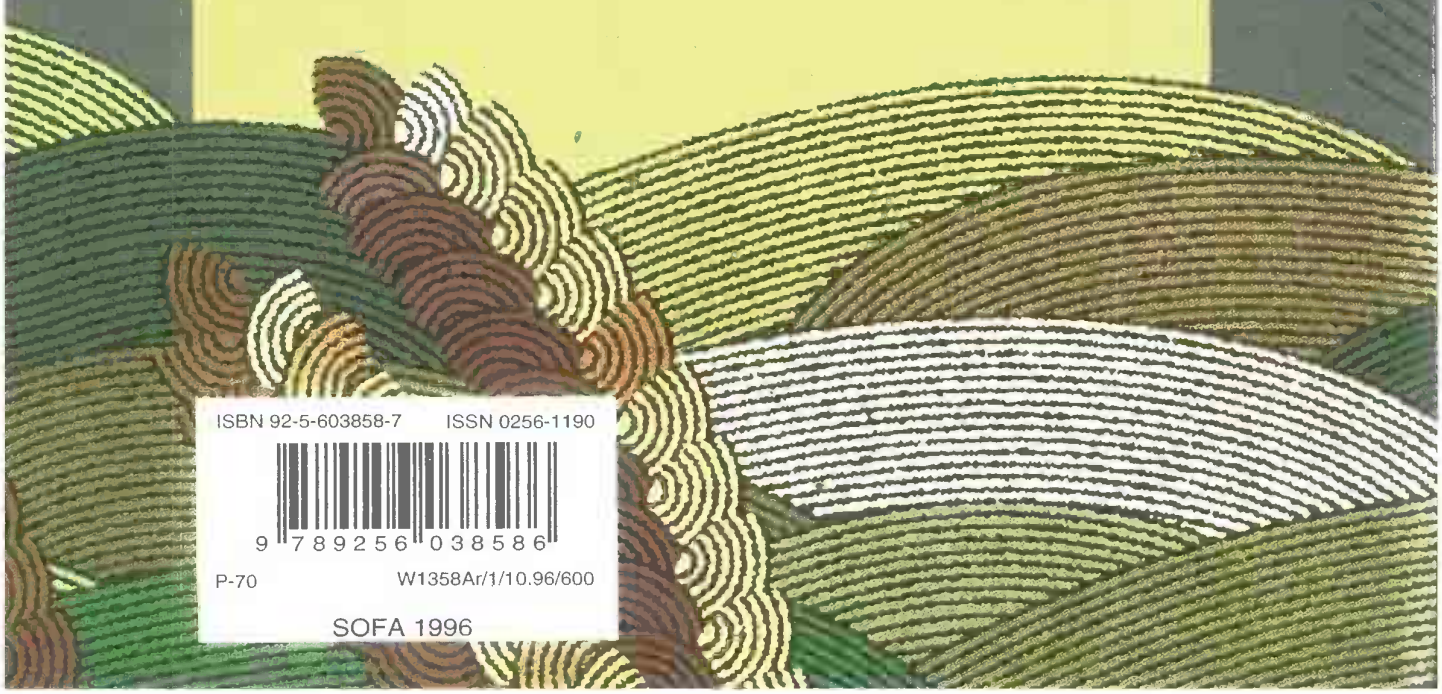

ISBN 92-5-603858-7 ISSN 0256-1190

9 789256 038586

P-70 W1358Ar/1/10.96/600

SOFA 1996